من تاريخ السودان السياسي

الزعيم
الأزهري وعصره



بقلم

بشير محمد سعيد

بشير محمد سعيد :



- ولد عام ١٩٢١في أم درمان بالسودان .
- تخرج من مدرسة الآداب العليا بالخرطوم . في آخر عام ١٩٤٢ .
- عمل بالتدريس اولاً ثم التحق بخدمة الصحافة .
- في عام ١٩٤٩ نال منحة لدراسة الصحافة في بريطانيا لمدة عام .
- في عام ١٩٥٣ أسس جريدة الأيام السودانية المستقلة وفي عام ١٩٥٤ أصدر جريدة انجليزية يومية ، ثم مجلة أسبوعية سياسية ، فمجلة نسوية . وأنشأ شركة الأيام للصحافة المحدودة وكان رئيس مجلس إدارتها ومديرها العام .
- انتخب رئيساً لاتحاد الصحافة السودانية لعدة دورات .
- كان عضواً في أول وفد سوداني للأمم المتحدة بنيويورك عند بلوغ بلاده الاستقلال .
- عمل عضواً في مجلس جامعة الخرطوم لعدة دورات وعضواً في المجلس القومي السوداني للتعليم العالي .
- عند تعطيل الحكم العسكري الأول لصحيفة الأيام التحق بخدمة قسم الاعلام بالأمم المتحدة بنيويورك .
- في عام ١٩٧٠ هجر مهنة الصحافة عند تأميم الحكم العسكري الثاني للصحافة ببلاده .
- في عام ١٩٨٥ ، عقب الانتفاضة التي أطاحت بالحكم العسكري الثاني ، عين مستشاراً صحفياً للمجلس العسكري الانتقالي في درجة وزير . وقد منحه هذا المجلس وسام النيلين من الطبقة الأولى تقديراً لجهوده في خدمة الصحافة السودانية وخدمة بلاده .
- زار كل دول الشرق الأوسط ، ومعظم الدول الافريقية والأسيوية ، والولايات الأمريكية المتحدة .
- قررت جامعة الخرطوم منحه الدكتوراة الفخرية في الآداب .

- **من مؤلفاته :**

- السودان : ملتقى طرق افريقيا (بالانجليزية) – السودان من الحكم الثنائي إلى الحكم العسكري – سيرة زعيم سوداني : أحمد خير – مذكرات إداري بريطاني في السودان (اشرف على ترجمته ونشره)

من تاريخ السودان السياسى

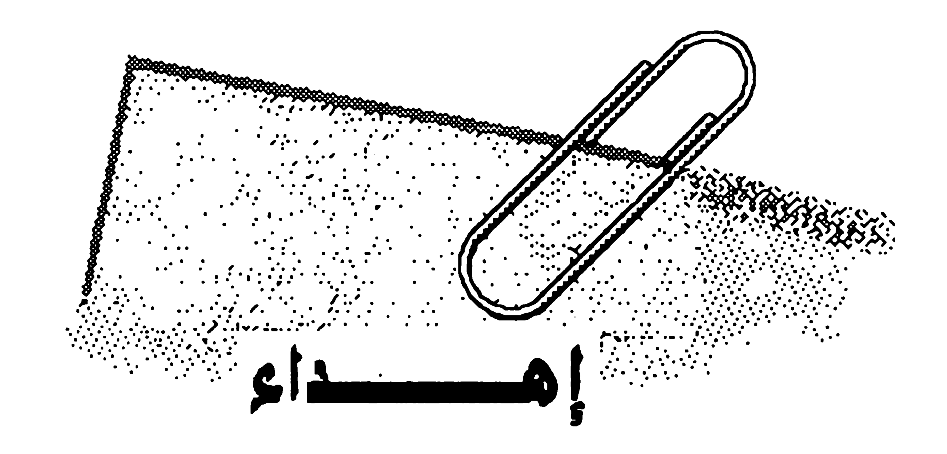
الزعيم
الأزهرى وعصره

بشير محمد سعيد

الطبعة الأولى

١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م





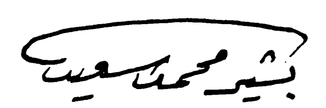
إلى أرواح الشهداء الأبرار الذين أعطوا ولم يأخذوا ، وبذلوا ، فى أريحية وسخاء ، أرواحهم الغالية مهراً للعزة والحرية فى السودان .

إلى فرسان الوطنية والفكر والنضال :

محمد أحمد المرضى ، ويحيى الفضلى ، وخضر حمد، ومبارك زروق ، والشريف حسين الهندى من زملاء الأزهرى وسواعده القوية .

أهدى هذا الكتاب تقديراً وعرفانا .

عليهم جميعاً رحـمة الله وغفرانه .



بسم الله الرحمن الرحيم

تقــــــديم

عرفت الزعيم الرئيس اسماعيل الأزهرى أول ما عرفته فى عام ١٩٣٦ حين قبلت للدراسة فى كلية غردون التذكارية بالخرطوم ، وهو حينئذ مدرس للرياضيات ، زملاؤه نخبة منتقاة من الأساتذة الأجلاء ، تمتاز بغزارة العلم ، وقوة الخلق ، وسمو النفس ، وعمق الوطنية . كان يـرتدى بدلة بيضاء من الدمور البلدى ، ناصع لونها يسر الناظرين ، يضحك للنكتة البارعة ، ويتحدث فى تؤدة دون انفعال ، مشرق الوجه ممتلىء الجسم ، فصيح اللسان ، جهورى الصوت ، قليل الغضب ، عظيم العطف على تلاميذه ، كثير الاهتمام بعمله ، شديد الحرص على النظـــام ، يســتمع أكثر مما يتحدث ، ولكنه إذا نطــق كان حــديثه فصل الخـــطاب .

يأتى إلى الكلية فى عربة صغيرة يقودها بنفسه ، ويبقى فى المدرسة سحابة نهاره ، يلقى دروسه على تلاميذه فى كفاءة وبراعة ، يصقل عقولهم بنور العلم ، ويثير فى نفوسهم الرغبة فى المعرفة والتحصيل ، ويعود إلى داره فى أم درمان فلا يغادرها إلا عصراً متى كان مسئولاً عن مراقبة الألعاب الرياضية فى ميادين الكلية النضرة الخضراء ، أو مساء فى أوقات المذاكرة ، أو للإشراف على بعض الجمعيات المدرسية التى كان هدفها تهذيب النفوس ، وتربية مواهب التلاميذ ، وتدريبهم على تزجية أوقات الفراغ فيما يعود عليهم بالنفع والخير . وكان مسئولاً عن ثلاث من هذه الجمعيات ، جمعية الموسيقى ، وجمعية الآداب والمناظرة ، وجمعية التمثيل . فى الأولى يجلس وقتاً غير قصير يستمع إلى أعضائها يعزفون على العود والكمان ، ويوجههم ، ويصغى إلى ألحانهم بكل مشاعرة فى نشوة وطرب مكتوم ، ينم عنه بريق عينيه وابتسامته . ولم أعرف عنه

أنه كان عازفاً ، ولكن أحد زملاء شبابه حدثني أنه كان يغتني في ذلك الزمان آلة موسيقية يعزف عليها ، غير أني لا استطيع أن أقطع بصحة هذا الذي سمعت . وكان اهتمامه بجمعية الآداب والمناظرة عظيماً أيضاً . هي عنده مدرسة يتعلم فيها تلاميذه الخطابة ، ويتدربون على حسن الأداء ، والمناظرة والمجادلة وتقارع الحجج في أسلوب عف ، ومنطق سليم ، ولغة سهلة ، وعلى سرد الحقائق في يسر .

وفي جمعية التمثيل يحرص على التجويد والاندماج في الأدوار وتقمص شخصيات الأبطال ، ويختار لها من الروايات الهادف النافع المفيد ، ويغرس في نفوس أعضائها ونفوس مشاهديهم المثل العليا في الوفاء والإقدام والعطاء .

وكان يزجي أوقات فراغه في نادي خريجي مدارس السودان بأم درمان ، شيخ الأندية ، الذي كان يرأس لجنته التنفيذية . ولم يكن النادي عندئذ ملتقى للأنس والسمر فحسب ، بل كان منارة للفكر والفن والأدب ، ومدرسة لشحذ الهمم وخدمة المجتمع . كان مكتبة عامرة بالكتب والمجلات والصحف ، ينكب عليها روادها ليلتهموا صفحاتها التهاماً ، سمواً بمداركهم ، وتثقيفاً لعقولهم ، وإلماماً بما يقع في عالمهم من أحداث ، وكان مذياعاً يبث بينهم أنباء الدنيا . ولم يكن المذياع في ذلك الزمان ميسوراً للناس في بيوتهم على نحو ما نرى الآن ، ولم تكن موارد الخريجين تأذن باغتناء أجهزته .. مرتباتهم ضئيلة – جنيهات قليلة – ومسئوليتهم كبيرة ، الأسرة كلها .

وكان النادي أيضاً ميدان ألعابهم البرئية من نرد وشطرنج ، ومكان نشاطهم في خدمة الناس ، وتعبئة المشاعر العامة والهابها للنهوض بالمجتمع من درك التخلف والاستكانة إلى مشارف التقدم ورحاب الحرية . وكان منبراً للمحاضرات في الأدب والسياسة والاجتماع ، أبطاله محمد عشرى الصديق ، ويحيى الفضلي ، وحماد توفيق ، ومكي شبيكة ، وخضر حمد ، وعبد الله ميرغني وأخوتهم من الأدباء والعلماء ، تؤمه الجماهير الظمأى لتروى غليلها ، وتهذب نفوسها وتطربها بما كان يترقرق فيه من نثر ، أو ينشد من شعر رصين بألسنة الأساتذة الفحول ، أحمد محمد صالح ، ومحمد سعيد العباسي ، وصالح عبد القادر ، وعبد الله محمد عمر البنا ، وعبد الله عبد الرحمن الأمين ،

وعبد الرحمن شوقى من شيوخ الشعراء ، والتيجانى يوسف بشير ، ويوسف مصطفى التنى ، ومحمـد أحمد محجوب ، ومرضى محمد خير ، ومحمود الفضلى ، ومحمد عبد القادر كرف ، ومحمد المهدى مجذوب من الشباب المبدع الموهوب ، أو أمراء الشعر القومى من أمثال الأستاذين الجليلين المطبوعين عبد الحليم على طه ومحمود الفكى .

وكان النادى مسرحاً يقدم لرواده ما يأخذ بمجامع قلوبهم وألبابهم من المواقف الرفيعة الشأن من ملاحم البطولة والفداء التى يزخر بها تاريخ الإسلام والعروبة ، يؤديها فى مهارة وإتقان محمد صديق فريد ، وعبد الرحمن على طه ، وعرفات محمد عبد الله وغيرهم من الهواة الأفذاذ .

وكان النادى معرضاً لأسواق خيرية يباع فيها ما يجود به ذوو المروءة والفضل من الزراع والصناع والتجار ... وكنت ترى المواطنين فى تلك الأسواق يتزاحمون بالمناكب ، ويتبارون فى الشراء إسهاماً منهم فى توفير المال لمحاربة الجهل والمرضى ، ودرء الكوارث ، والنهوض بالمجتمع .

وكان الأزهرى قطب الرحا فى هذا كله ، يحث الناس على التآخى والتعاون ، ويدعوهم إلى البر والتقوى ، وينهاهم عن الأثم والعدوان .

هكذا كان النادى فى دنيا الأزهرى وأخوته الغر الميامين ، عطاء متصلاً لاينقطع معينه ، ومدرسة عظمى لكل ما هو نبيل . فى رحابه ولد مؤتمر الخريجين العام على أكتاف المستنيرين من أبناء السودان ، منظمة تعمل لخدمة المصلحة العامة . وقف وهو يافع فى وجه العدوان الفاشى الذى أفرد جناحيه ليبسط على الديار استعماراً جديداً عند اندلاع الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥ ، ومضى من هناك كالمرمح يطالب فى الحاح بتوفير التعليم والسمو به ، ويعمل لنشر ألويته عالية خفاقة بين الناس فى الحضر والريف ، ويسعى لتحرير الاقتصاد من قبضة الاحتكار والاستغلال والاستنزاف ، ويعبء المشاعر ويلهبها لرفع الظلم ، والانتصار للحق ، ويوحد الصفوف ، ويغرس فى النفوس العزة والمضاء ، ويناضل لتحريرهم من التسلط الأجنبى ، كان بحق رأس الرمح ، وطليعة الحـركة الوطنية التى كانت معاركها الضـارية مهراً لهذا الاستقلال الذى ننعـم به اليوم .

وكان الأزهرى أبرز قادة المؤتمر وأصلبهم عوداً ، لا يستسلم ولا يهادن أو يتهاون . وكان جزاؤه من الطغاة الحاكمين التشريد والاعتقال والسجن . ولما قامت فى السودان الأحزاب السياسية اختاره زملاؤه رئيساً وقائداً لحزب الأشقاء ، أجسر الأحزاب فى محاربة الاستعمار ومنازلته .

وفى عام ١٩٤٦ ، عند قيام المفاوضات بين مصر وبريطانيا لتعديل معاهدة ١٩٣٦ ، قاد وفد بلاده إلى القاهرة ليرفع صوت السودان ويصدح بإرادته وعزمه على كسر القيد والانعتاق . واستطاع الوفد بفضل ما بذل من جهد أن يسمع الدنيا بأسرها ذلك الصوت الصداح .

ولما أعلن الانجليز فى السودان عن قيام الجمعية التشريعية على إثر فشل المفاوضات ، أعلن الأزهرى مقاطعتها ، وأرسل قولته الشهيرة :

« لن ندخلها حتى لو جاءت مبرأة من كل عيب . »

وترددت أصداء هذا التعبير منه فى سائر أرجاء السودان ، وتلقفه الناس ، وانصاعوا له . وكان دليلاً على انعدام ثقته فى الاستعمار ووعوده ومشاريعه .

وحاول الانجليز أن يثنوه عن السير فى هذا الطريق بالإغراء ، عرضوا عليه منصباً وزارياً تحت سلطانهم ، ولكنه ردهم خاسئين ، لأنه لم يكن يجاهد فى سبيل منصب يتقلده ، بل كان جهاده فى سبيل تحرير السودان من قبضتهم .

وعند قيام الثورة المصرية فى عام ١٩٥٢ التقى بقادتها مع غيره من زعماء الأحزاب السودانية ، واتفق معهم على أسس مفاوضاتهم مع الانجليز فى مسألة السودان . ورأى قادة الأحزاب الاتحادية وهم فى القاهرة أن ينصهروا فى حزب واحد ، فكان الحزب الوطنى الاتحادى الذى اختاروا الأزهرى رئيساً وزعيماً له . وعقب إبرام اتفاقية السودان ، وعند إجراء انتخابات البرلمان أحرز هذا الحزب أغلبية المقاعد ، فانتخب الأزهرى لرئاسة أول حكومة وطنية فى هذا القرن . وكان برنامج حكومته جملة من أربع كلمات ، تنفيذ الاتفاقية نصاً وروحاً ، مما يعنى تصفية الحكم الأجنبى توطئة لتقرير المصير فى جو خال من الاغراء والمؤثرات ، وبإرادة حرة ، مما اقتضى إحلال السودانيين فى مراكز الإنجليز ، مراكزهم فى الجيش ، ومراكزهم فى الإدارة ، ومراكزهم فى الشرطة ، ومراكزهم فى القضاء ، ومما ترتب عليه بعد هذه السودنة إجلاء القوات الأجنبية التى غزت السودان وأخضعته واستباحت أرضه أكثر من نصف قرن من الزمان .

واستطاع رغم المؤامرات والدسائس أن يمضى قدماً فى تنفيذ برنامجه ، خطاه قوية راسخة ، وعزمه حديد، وبصره لا يزيغ عن الهدف . وبهذا منه بلغ بالسودان الاستقلال بقرار اتخذه البرلمان فى إجماع رائع ، ووضعه فى طليعة الدول الإفريقية الحرة التى كسرت القيد دون إراقة للدماء وفى حنكة وحذق .

ومضى بعد بلوغ الهدف الشريف يعمل لترجمة الحرية منعة وقوة ، وحياة أسمى وأسعد لأهله . ودخل بنا الجامعة العربية نتبوأ مقعدنا مع بنى عمومتنا فى الوطن الكبير ، كما دخلنا فيما بعد منظمة الوحدة الأفريقية انداداً لبنى خئولتنا فى إفريقيا . ودخل بنا أيضاً الأمم المتحـــدة وغيرها من المنظمات الدولية ، وأقام ســـفاراتنا فى الدول الشقيقة والصـــديقة يخفق عليها علمنا ، وترسم فيها علاقاتنا الخـارجية على أســـاس المصلحة ، وتبادل المنافع ، والتمســـك بالمبادىء الرفيعة .

وكان استقلالنا نظيفاً زكياً لاتشوبه شائبة ، ولا ينتقص منه قيد أو شرط ، ولايضعفه حلف أو التزام .

ولما تضافرت قوى الطائفية على الأزهرى وحزبه ، وأقصته عن دست الحكم خضع لإرادة البرلمان ، وانتقل إلى مقاعد المعارضة ، يرقب الحكومة وينقدها ويكشف أخطاءها ، ويبعث فى نفوس الناس مزيداً من الوعى والإدراك . تلك هى الفترة التى آثر فيها صحيفة الأيام المستقلة بنشر مذكراته . وكنت أذهب إليه فى داره كل مساء ، استمع منه ، وأسجل ما اسمعه ثم أمضى فأصوغه ، وأدفع به إليه ليراجعه ويعدله كيف شاء . وبهذا بلغ ما نشرناه من مذكراته فى عام ١٩٥٧ ما يزيد عن ستين حلقة هى أساس هذا الكتاب الذى يسرد سيرته العطرة ، ويستقصى الأحداث التى صنعها أو عاصرها منذ مولده فى مطلع هذا القرن ، إلى يوم استشهاده فى أغسطس من عام ١٩٦٩ .

بقيت كلمة أو كلمتان

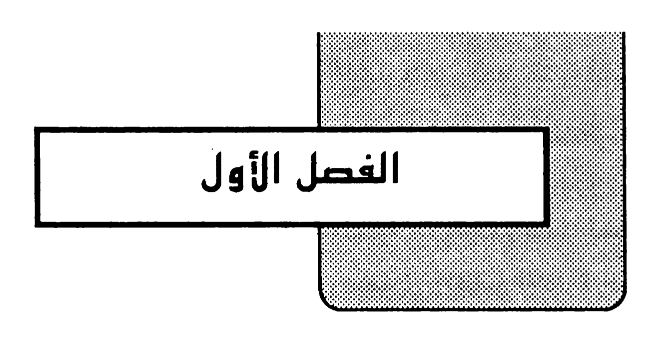
لقد كان الزعيم الأزهرى ، عليه رحمة الله ورضوانه ، رجلاً تقياً يؤمن بالله وكتابه ورسوله ، يؤدى صلواته فى خشوع ، ويصوم شهر رمضان ، ويحج بيت الله الحرام ، ويتزكى ويرتل القرآن ترتيلاً . وكان رب أسرة رفيع الشأن ، عظيم الوفاء لزوجته الفضلى ، يحب أنجاله ويحسن تربيتهم ، ويغمرهم بعطفه ، يؤانسهم ، يعلمهم ، يصادقهم ، يغرس فى نفوسهم الخلق العظيم ، الصدق

والأمانة والشجاعة والتواضع . وكان عظيم الوفاء لأصدقائه ، شديد الاحترام لمواطنيه ، لا يتكبر ولا يبخل .. بيته مفتوح ، وضيوفه سيل لا ينقطع .

وما هـذا الكتاب الذى نضعه بين أيدى قرائه إلا جهد متواضع إزاء عطائه الثر ، نصدره عرفاناً بأفضال هذا الزعيم ، آملين أن يصحح غيرنا ما عسى أن يكون فيه من خطأ ، ويكمل ما فيه من نقص ، وأن يحفز الكتاب على نشر سير قادة السودان وزعمائه وفاء لهم ، ووصلاً للحاضر بالماضى ، وإثراء لخبرات اليوم بتجارب الأمس استشرافاً لمستقبل مشرق مضىء ، وآملين أيضاً أن يجد فيه الشباب من القراء ما يزيدهم التصاقاً بأبطالهم ليحذوا حذوهم فى البذل والعطاء ، والنهوض بالسودان وتعميره ، والسير به قدماً فى مدارج العزة والمنعة .

وفقنا الله جميعاً لخدمة بلادنا إنه نعم المولى ونعم النصير .

بشير محمد سعيد



مولد الزعيم ونشأته

يولد فى مطلع القرن والسودان جريح – أم درمان مدينه ناشئة – الخليفة عبد الله يجعلها عاصمة لدولته – الأزهرى يقفز من الخلوة إلى المدرسة الأبتدائية – يحرز الدرجة الأولى فى أمتحان القبول للكلية فيكافئه ناظره بساعة جميلة – يزور لندن فى رفقة جده وهو طالب – تفوته دراسة الشريعة فيلتحق بقسم المعلمين .

❑❑❑

أشرقت الشمس عند مولد القرن العشرين على السودان وهو كسير النفس ، مهيض الجناح ، جريح الفؤاد ، منهك القوى ، يحمل فى صدره هماً جسيماً ، وفى قلبه حزناً ثقيلاً ، مبعثه هذه الهزيمة التى ألحقها به الغزاة الفاتحون من القوى الأجنبيه الغاشمة ، واخضاعه لإرادتها بقوة الحديد والنار ، وبسطها سلطانها على أهله بعد معارك حامية الوطيس ، خاضوها دفاعاً عن حريتهم ، وذوداً عن ديارهم ، وأظهروا فيها من أسباب الشجاعة والإقدام ما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر ، حتى كانت معركة كررى فى الثانى من سبتمبر عام ١٨٩٨ ، تلك الملحمة الظالمة ، تقتحم فيها جحافل المهدية النار فى بطولة نادرة المثال ، وإيمان بالله عميق ، وثقة بالنفس لا تحدها حدود ، واستهانة بالموت . الأرواح تبذل فيها رخيصة دفاعاً عن الحرية ، وإعلاء لكلمة الله ، والرجال يتزاحمون بالمناكب نحو الردى ، إذا سقط منهم فيلق هب فيلق آخر كالليوث الضارية . يفعلون ذلك وهم يعملون ألا نصر للسيف على المدفع ، أو الرمح على الرصاص ، ولكنها نفوسهم الأبية ، وأنوفهم الحمية وقلوبهم الطاهرة الزكية ، تأبى عليهم الذل والهوان والاستسلام .

وتنجلى تلك المعركة فى ذلك الصباح المشئوم عن آحد عشر ألف شهيد ، خضبت دماؤهم الزكية سفح الجبل ، و ارتفعت أرواحهم المؤمنة إلى بارئها راضية مرضية .

وبهذه المعركة الفاصلة انطوت صفحة المهدية ... وارتفع علما الحكم الثنائى الذى ابتدعه كرومر - قنصل بريطانيا فى مصر - نظاماً للإدارة الجديدة فى السودان .. طرفاه بريطانيا ومصر ، ولكن الأمر فيه حقيقة وفعلاً للإنجليز وحدهم دون سواهم ، السلطة مركزة فى يد واحد منهم ، اسموه حاكم السودان العام ، كلمته هى النافذة وإرادته هى القانون .

وفتح الوليد عينيه فى دار نويه بأم درمان عام ١٩٠٠ على هذا المشهد الحزين ، دون أن يدرى أحد من الناس ما كان يخبئه له القدر من مجد ، وما سطر له فى اللوح المحفوظ من قوة تكسر عنهم القيد الذى أخذوا فيه يرسفون ، وتحررهم من قبضة المستعمرين وتسلط المتجبرين ، وتزف للدنيا بأسرها بشرى مولد السودان ، جمهورية حرة مستقلة ، ترفع علمها عالياً خفاقاً يلتف الأهلون حوله جذلين مستبشرين ليستظلوا به ، وينودوا عنه ، ويستمدوا العزم منه للسير قدماً فى مدراج العزة والنهضة ، على طريق الديمقراطية والطهر والشورى ، ذلكم هو اسماعيل الأزهرى .

ولد فى شهر من هذه الشهور القمرية التى يستبشر المسلمون بمقدمها ويتفاءلون .. رجب الأغر .. وكان مولده فى يوم الثلاثاء الخامس من ذلك الشهر ، عام ١٣١٨ هجرية .

واستقبلت الأسرة وليدها فرحة بمقدمه فى دار جده الشيخ اسماعيل الأزهرى الكبير ، وهو علم من أعلام السودان ، وعالم ثبت من علمائه الأجلاء ، تلقى تعليمه فى الأزهر الشريف بالقاهرة ، وانخرط فى سلك القضاء الشرعى .

ولا يكاد الجد يرى حفيده حتى يقبل نحوه حفياً به سعيداً فخوراً ، يضمه إلى صدره ، ويؤذن فى أذنيه ، ويقبل وجنتيه ، ويسميه اسماعيل أبا المعارف .. وتنطلق الزغاريد من حناجر النساء تحية لاسماعيل الحفيد .

وكان منزل الجد مسكناً للأسرة كلها ، بناؤه من الآجر - الجالوص - وسقفه من الحطب والحصير ، وتتوسطه فناءه بئر تحصل منها العائلة على

حاجتها من الماء ... ولم يكن السودان قد عرف فى ذلك الزمان مواسير المياه ولا الكهرباء . وكانت الحياة سهلة لا تعقيد فيها ، والنفوس صافية وضاءة ... ونشأ الوليد فى ذلك البيت تغمره أمه بحنانها ، وتحيطه الأسرة بحبها فى جو عبق مفعم بالطهر ، ومشبع بالفضيلة والنبل .

وكانت أم درمان عند مولده مدينة ناشئة لم تبلغ من عمرها غير عقد ونصف العقد من الزمان ، جعلها الإمام المهدى معسكراً للهجرة ينطلق منه أنصاره .

وتوفى الإمام المهدى بعد انتقاله إليها بوقت قصير ، فتولى الأمر بعده الخليفة عبد الله التعايشى ... وفى عهده اتسعت المدينة ، وقامت فيها بيوت من الطين والآجر واكواخ من القش والحطب . وأخذ المكان يتحول إلى مدينة دائمة جعلها الخليفة عاصمة لدولته بينما أصاب الخرطوم الخراب والدمار . ولما سقطت دولة المهدية قبيل مولد الغلام ، ذهب الغزاة الفاتحون ، يقودهم كبيرهم لورد كتشنر ، ليشيدوا مدينة الخرطوم المهجورة من جديد ، غير أن أم درمان لم تمت بانتقال الحكم والسلطان منها كما ماتت من قبل الخرطوم بل استمدت الحياة والحيوية من الروح القومية التى كانت تغمر نفوس أهلها ، وحملت لقب العاصمة الوطنية تحلى به جيدها ، وصارت العاصمة التوأم للعاصمة الرسمية .

تلك هى البيئة التى ولـد فيها الأزهرى . وكان الناشئة والغلمان فى ذلك الزمان ، متى إشتدت أعوادهم ، ونمت أجسامهم ، يرسلون إلى « الخلوة » ليلقنوا فيها مبادىء القراءة والكتابة ، وليحفظوا ماتيسر من آى الذكر الحكيم ، وكان يقوم بأمر الخلوة شيخ هو الفكى « الفقيه » يحيط به حواربوه ، كل منهم ممسك بلوحه ، يتلو كلام الله ويرتله ترتيلاً ، وهم جلوس على الأرض المغطاة بالرمل الناعم أو الحصير المنسوج من سعف النخل . وكان على الناشئة أن يذهبوا إلى الخلوة مرتين كل يوم ، صباحاً وعصراً ، خمسة أيام فى الأسبوع .. وكان للفتى إذا ماحفظ جزءاً من أجزاء القرآن الكريم ، أن يزين لوحه بألوان زاهية براقة سياجاً لسورة يختارها ، ويطوف به على أهل الحى ، فرحاً بما أحرز من نجاح ، يسمعهم شيئاً مما حفظ ، ويحصل منهم على المكافأة .. حلوى أو نقوداً ، كل حسب طاقته ، وكان أجرالدرس فى الخلوة زهيداً ، قبضات من الذرة كل أسبوع، يجمعها الحواريون من أهل الحى ليقتات منها ضيوف الشيخ ،

وقليلاً من المال إن جاز لنا أن نسمى القروش والملاليم مالاً . وكانت الخلوة بنيرانها التى لا تنطفىء مضيفة لايواء العابرين وأبناء السبيل .

وأرسل الغلام اسماعيل إلي خلوة السيد المكى مع ثلاثه من أقاربه . وهناك تعلم مبادىء القراءة والكتابة ، وانكب على القرآن الكريم يحفظ ما تيسر له منه . وكان شديد الأقبال فى تلك السن المبكرة ، وهو غض الإهاب على دروس الدين رغبة منه فى أن يصير ذات يوم من الأيام عالماً كجده اسماعيل الكبير ، يلبس القفطان والجبة ، ويتمنطق بحزام الحرير ، ويغطى رأسه بالطربوش المغربى ، ويعلم الناس شئون دينهم ويهديهم سواء السبيل . ولم يكن مستغرباً منه أن يكون ذلك أمله ومناه ، إذ نشأ فى بيئة دينية عامرة حافلة عطرة ، تهزه المدائح النبوية ، وتشجيه أصوات الطبول ، وتطربه رائحة البخور فى حلقات الذكر ، مما ملك عليه مشاعره ، واغناه عن المدرسة وتلاميذها ذوى الملابس البيضاء .

وفى عام ١٩١٣ عاد والده من مصر بعد أن أكمل تعليمه فى الأزهر الشريف وحصل على شهادة العالمية وعمل بالتدريس هناك عامين . وكانت عودته ظافراً مناسبة للبهجة والتكريم ، فاتصلت الاحتفالات وتوالت . كل يوم تذبح الذبائح ، ويلتئم الشمل من الأهل والأصدقاء حول موائد الطعام ... واسماعيل ولداته من الصبية وقوف يخدمون ذويهم فى غبطة وفخر .

وانصرف الفتى عن خلوته خلال فترة التكريم والاحتفال بمقدم والده ، حتى إذا ما انطوت تلك الأيام ، وهم بالعودة لدراسته استوقفه أبوه ، وكان له رأى آخر هو أن يبعث به إلى المدرسة بدلاً عن الخلوة . ولكن الطريق لها لم يكن سهلاً ولا ميسوراً ، لأن اسماعيل لم يكن قد أعد لدخولها ، أو يملك من مؤهلات الالتحاق بها شيئاً ، ليس له بالحساب إلمام ولا معرفة ... وليس له بالإملاء إلمام ولا معرفة ... وليس له حظ فى تجويد الخط .

وكان لابد له من اكتساب هذه المهارات لدخول المدرسة .. فاستعان أبوه بمدرسة الهداية الأولية لمنشئها الشيخ الطاهر الشبلى ، وهى من المدارس الأهلية الأولى فى السودان ، لتأخذ بيده فتفتحت عندها عيناه على نور العلم والعرفان ؛ وفيها تعلم الحساب ... الأرقام . ووجد بين ذويه من أعانه على تعلم القواعد الثلاث ، الجمع والطرح والضرب .. واستطاع أيضاً أن يجود الخط حتى إذا ما حان موعد فتح المدرسة ، أقبل على امتحان الدخول فى ثقة واطمئنان .. وكان ذلك فى مدينة واد مدنى حيث نقل جده إليها قاضياً شرعياً فى محكمتها .

واجتاز الإمتحان بنجاح ... وقبل في المدرسة الأبتدائية التي اسموها المدرسة الوسطى فيما بعد ، دون أن يكون قد التحق بالمدرسة الأولية أو الكتاب ، وكانت فرحة الأسرة بهذا النجاح عظيمة ، فكافأه جده بقدر غير قليل من حلوى «اللكوم » التي يحبها الأطفال .

وبدأت الدراسة ، وجلس في فصله مع بعض زملائه ، مدثر البوشي ، وحماد توفيق ، وعلى عثمان أرباب رغيرهم .. وأقبل على التحصيل في جد واهتمام ، حتى إذا ما دار الزمن دوزته ، وجاء إمتحان آخر العام أحرز المكانة الثانية فغمره جده بالتقدير والمكافأة .. ثم أصبح بعد ذلك أول دفعته .

وفي عام ١٩١٦ نقل الشيخ اسماعيل الأزهري الكبير من واد مدني إلى الفاشر ، قاضياً شرعياً لمديرية دارفور ، وكان ذلك خلال الحرب العظمى التي اندلعت في عام ١٩١٤ بين بريطانيا وحلفائها من جهة ، وألمانيا فتركيا فيما بعد - من الجهة الأخرى ... وقد رأت حكومة السودان في ذلك الوقت أن تغزو دارفور ، وتثل عرشها ، وتضمها إلى مديريات السودان الأخرى ، بعد أن كانت تنفرد دون بقية أرجاء السودان بالحكم الذاتي منذ إعادة فتح البلاد في عام ١٨٩٩ ، وقيام الحكم الثنائي فيها .. وكانت الإدارة الجديدة قد رأت آنذاك ألا تتدخل في أمرها تدخلاً مباشراً ، وأن تتركها للسلطان على دينار يصرف شئونها مقابل جزية سنوية يذفعها رمزاً للتبعية لإدارة السودان ، وبهذا نجت من قبضة الاستعمار الإنجليزي بعض الوقت ، ولكنها - عند اندلاع الحرب العظمى - انحازت للخلافة العثمانية ، ووقفت تناصر تركيا في حربها ضد الحلفاء ، مما أثار حفيظة الإنجليز ، ودفعهم لحشد قوة كبيرة في عام ١٩١٦ للقضاء على السلطان وإدارته ، وضم دارفور إلى بقية أرجاء السودان .

وترتب على نقل الشيخ إلى الفاشر انتقال الحفيد من المدرسة الأبتدائية بواد مدني التي كان قد أمضى فيها ثلاث سنوات إلى مدرسة أم درمان مقر أسرته ... ولم يكن سهلاً عليه أن يهجر أصدقاءه وزملاءه من التلاميذ وينتقل إلى بلد آخر غير البلد الذي ألف وعرف ، وكان ذلك أيضاً مصدر ضيق وشقاء لناظر المدرسة الذي كان يتوقع للفتى أن يحرز الدرجة الأولى في إمتحان القبول بكلية

غردون التذكــارية - أو كما كانوا يســمونه امتحان اللجــنة ، بفضل ذكائه وحــذقه وفطنته . وسعى لدى الجد ليبقيه فى مدرســته .. ولكنه لم ينــل مطلبه ، فذهب إســماعيل وفى نفسه حســرة إلى المدرسة الجديدة ، ليدرس فيها مع تلاميذ غرباء عنه لا يعرف منهم أحداً .. وكانت مدرسة أو درمان أكبر حجــماً من مدرسة واد مدنى وأكثر طلبة ، هى فى حقيقة أمرها مدرســتان فى مبنى واحــد .

وكان ذلك فى مستهل عام ١٩١٧ والفتى فى السنة النهائية من دراسته الأبتدائية .. واستطاع بعد وقت قصير أن يتأقلم ويألف الوسط الجديد ، وأن يحتل مركزاً مرموقاً فى دراسته ، وكان ناظر المدرسة حينئذاك أستاذاً مصرياً إشتهر بغزارة العلم ، وقوة الخلق هو مرسى افندى فهمى ، الذى إستطاع أن يحتل فى نفوس أهل أم درمان . مكان الاحترام والتقدير . « وافندى » هذه هى اللقب الذى كان يطلق فى ذلك الوقت على موظفى الحكومة ذوى الملابس الأفرنجية ، وهى كلمة تركية ورثناها عن الحكم التركى الذى جثم على صدر السودان ستين عاماً قبل اندلاع الثورة المهدية .

وعند نهاية العام الدراسى حث الناظر تلاميذه على مضاعفة الجهد فى الاستذكار والتحصيل ليجتازوا امتحان اللجنة بنجاح .. ووعدهم بساعة مكافأة منه لمن يحرز المركز الأول فى الامتحان . وتعلقت آمال الفتى بتلك الساعة الموعودة ، فأنكب على دروسه فى عناية فائقة .

وعند حلول موعد الامتحان تدفق التلاميذ نحو الكلية فى الخرطوم ، وكان يلتقى عندها كل عام فى مثل ذلك الوقت التلاميذ من جميع المدارس الأبتدائية فى القطر ليجلسوا له . ولم تكن تربط أ درمان بالخرطوم عندئذ قنطرة على نحو ما نرى الآن ، بل باخرة صغيرة تنقل الناس من الترام البخارى فى « الموردة » إلى الخرطوم، كما تربطها أيضاً المراكب الشراعية .

وجلس صاحبنا للامتحان كما جلس زملاؤه ... وكان قد عقد العزم على إحراز النمرة الكاملة فى الحساب ، فكان له ما أراد ... واجتاز امتحانه فى المواد الأخرى بتفوق ، وكان أول اللجنة فقبل فى الكلية بالمجان ، وبر الناظر بوعده . وفى يوم الألعاب الرياضية أمام جمع غفير من الآباء والأعيان والتلاميذ ، قلده ساعة جديدة جميلة تقديراً لما أحرزه من تفوق . ودخل الكلية مع من دخلها من

التلاميذ ... وكانت أمنيته أن يلتحق فيها بقسم القضاء الشرعى ليتخرج منه – فى نهاية المطاف – قاضياً كجده وأبيه ... وكانت تلك رغبة والده أيضاً . وكان القبول لهذا القسم يتم مرة كل عامين .. وتشاء الظروف ألا يكون هناك قبول له عام التحاق اسماعيل بالكلية ، ولكن ذلك لم ينه عما اعتزم ... وماذا فى بقائه بالسنة الأولى عاماً آخر ينتقل بعده إلى قسم القضاة ؟

وكـــانت الكلية قد شهدت فى ذلك العـــام مديراً جديداً لها هو مستر يودال Mr UDAL . وعندحلول العطلة الصيفية رأى والده أن يخرجه من الكلية ويبعث به إلى مصر لينال تعليمه فى الأزهر الشــريف ، ويحصل منه على الشهادة العالمية .

وطرب الفتى إسماعيل لهذا الرأى وفتن به فتوناً . يقول فى مذكراته التى نشر تها جريدة الأيام السودانية المستقلة فى يونيو ١٩٥٧ : « ما كان أشد شوقى للسفر إلى القاهرة ، وتلقى العلم على أيدى الأساتذة الأبرار من علماء الأزهر الشريف ، حتى أبلغ غايتى ، ثم أعود إلى بلادى أحمل كتابى بيمنى ... وفى لهفة وشوق أخذت أعد العدة للمستقبل الباهر الذى ينتظرنى هناك ، فكان مما فعلت أن مزقت من كراسات الدراسة ما كان ممتلئاً منها ، مبقياً على الأوراق البيضاء وحدها .. فما حاجة طالب الأزهر باللغة الإنجليزية أو الحساب ... ؟ »

ولكن هذه الفرحة لم تكتمل إذ سرعان ما جاء خطاب من جده الأزهرى الكبير يعترض فيه على سفر الفتى إلى القاهرة مفضلاً له أن يتلقى دروس الشريعة الإسلامية فى قسم القضاة بكلية غردون . ولعل هذا القرار منه كان بايعاز من رجال الإدارة الإنجليز الذين كانوا يقاومون سفر الطلبة للدراسة فى القاهرة حتى لا يتأثروا بما كان يجتاحها من أفكار سياسية تعارض سياستهم ، وتناصبهم العداء ، وتحرض على عصيانهم . وبهذا التوجية من جده تبدد الحلم الجميل الذى كان ، يداعبه ويثلج صدره .

« وكانت غضبتى شديدة ... غضبتى على ذلك الحظ العاثر الذى حال دون ذهابى إلى مصر ، وغضبتى على ما اتلفت من كراسات الدراسة . »

وعاد اسماعيل إلى الكلية عند نهاية العطلة الصيفية واختار له مديرها – بعد التشاور مع جده – أن يلتحق بقسم المعلمين بدلاً عن إنتظار قسم القضاء الشرعى .. وكانت الكلـــية فى ذلك الزمان ذات قســـمين، القســـم الأول منها يتألف من

الطلبة الصغار فى السنتين الدراسيتين الأوليين ، ويتلقون دراسة عامة فى اللغتين العربية والإنجليزية ، وفى الرياضيات ، والعلوم ، والتاريخ والجغرافيا ... والقسم الثانى من الطلبة الكبار فى السنتين العاليتين ، يقبلون على تخصصات مختلفة كالمحاسبة والتدريس والهندسة وما إليها .

وأتيح له وهو فى السنة الثانية من دراسته الثانوية بكلية غردون التذكارية أن يزور بريطانيا .. مرافقاً لجده الشيخ اسماعيل الأزهري الكبير ... وكانت حكومة السودان ، بإيعاز من لندن ، قررت إرسال وفد رفيع المستوى من الزعماء الدينيين وبعض زعماء القبائل والعلماء إلى هناك ليرفع لملك بريطانيا ، جورج الخامس ، تهنئة شعب السودان بما أحرزت بلاده وحلفاؤها من نصر على ألمانيا فى الحرب العظمى « ١٩١٤ - ١٩١٨ » . وكان الشيخ اسماعيل الأزهرى الكبير ، قاضى مديرية دارفور، عضواً فى ذلك الوفد ، وقد أذنت الحكومة لرجال الوفد أن يأخذوا معهم بعض خدمهم أو ذويهم للقيام على خدمتهم . وأعد أعضاء الوفد أنفسهم لمواجهة البرد فى بلاد الإنجليز بتفصيل الجبب الثقيلة من الجوخ والصوف ، والقفاطين الزاهية الثقيلة السميكة من الشاهية . وكان فى وداع الوفد عند مغادرته محطة السكة الحديدية بالخرطوم حشد كبير من المواطنين ورجال الحكومة .. وكان يرافقه مدير المخابرات ، المستر ولس ، الذى أشتهر بحذقه للغة العربية .

يقول الأزهرى وهو يصف هذه الرحلة :-

« إنطلق بنا القطار من الخرطوم إلى وادى حلفا عبر صحراء العتمور ، ثم انتقلنا إلى الباخرة تقلنا إلى الشلال ، ومن هناك بالقطار إلى القاهرة فالاسكندرية ... وكانت تلك أول مرة تطأ فيها قدماى أرض الكنانة ، وكنت تواقاً لرؤيتها ، ولكن الإنجليز حالوا دون ذلك منا .. وحرصوا ألاّ نلتقى فيها بأحد .

« وأبحرت بنا الباخرة من الاسكندرية تمخر عباب البحر ... وكانت باخرة ضخمة عاتية ، حجراتها جميلة الفراش . ومقاعدها وثيرة ، وطعامها غربى لا يستسيغه أهل السودان . والتقينا فيها بوفود أخرى قادمة من المستعمرات البريطانية فى الشرق متجة مثلنا لتهنئة مليك الإنجليز بالنصر ، ورأينا كثيراً من

الهنود فى ملابسهم الزاهية ، وطلعاتهم البهية ، وشعرهم الناعم الحالك السواد ... ورغم ما كانت تمتاز به الباخرة من أسباب الراحة والمتعة لم تكن رحلتنا عليها سارة ، إذ صرعنا دوار البحر، وأعيانا الإرهاق والفتور والحمى ، وانتابنا شيء غير قليل من السأم والملل . ووصلت الباخرة إلى لندن فى يوم مطير شديد الرطوبة شوارعها يغطيها الماء ، وميادينها غرقى يسير الناس فيها متدثرين بالمعاطف ، وهم يحملون المظلات السوداء تقيهم شر ذلك المطر المدرار . »

وفى اليوم المضروب لمقابلة الملك أقلتهم السيارات إلى القصر الملكى ، قصر بكنجهام ، حيث استقبلهم سير ريقلاند ونقت حاكم السودان العام السابق ، وخليفة لورد كتشنر ، واستقبلهم معه بعض كبار البريطانيين من قدامى موظفى حكومة السودان ، وبعض موظفى القصر الملكى وقسم المراسم فيه . وأخذوهم إلى صالون كبير قلدوهم فيه الأوسمة التى قرر الملك خلعها عليهم ، ثم نقلوا إلى قاعة العرش حيث كان الملك والملكة يجلسان على عرشيهما ، يحيط بهما رجال الحاشية والبلاط ... ووقف أعضاء الوفد صفاً واحداً ... ثم تقدموا معاً حتى صاروا على مقربة من العرش ، فحيوا الملك والملكة بانحناءة من رؤوسهم . والقى سيادة السيد على الميرغنى ، زعيم طائفة الختمية ، ورئيس الوفد ، كلمة التهنئة باسم زعماء السودان وشعبه . ولم يحضر اسماعيل ولا غيره من المرافقين تلك المقابلة الملكية .

ولم تطل إقامة الوفد بعد ذلك فى لندن ... ورجع بالبحر عائداً إلى بلاده ... ولم تكن رحلة البحر هذه المرة خيراً من سابقتها ... ومرة أخرى لم يؤذن له فى مصر أن يلتقى بأحد ... وكانت الصحافة المصرية قد شنت حملة مريرة على الوفد بسبب زيارته لبريطانيا ، واتهمت الإنجليز بأنهم بأخذه إلى بلادهم لتقديم التهنئة والولاء لمليكهم ، كانوا يرمون إلى الإنفراد بالأمر فى السودان دون مصر .

وأستقبل الوفد عند عودته إلى السودان بمثل ما ودع به من الاحتفال والتكريم ، وأقام له الخريجون حفلاً فى ناديهم بأم درمان تبادلوا فيه كلمات الترحيب .

وأستأنف اسماعيل عند عودته من لندن دراسته فى كلية غردون ، وأمضى سنته الثانية فى دراسة عامة ، ثم إنتقل - فى السنة الثالثة - إلى قسم

المعلمين . وكان زملاؤه فيه أحمد ابراهيم ، وفتحى أحمد ، والخليل الطيب ، والنصرى حمزة ، ومحمد عثمان ميرغنى ، ممن تخرجوا معلمين فيما بعد ، وشقوا طريقهم فى الحياة بقوة وفتوة ، وتركوا آثاراً طيبة وذكرى حميدة لم تزل أصداؤها يرددها المجتمع وعارفو فضلهم ، تربط بينهم أواصر وثيقة قوية من الود والاحترام .

وكانت أم درمان والفتى حديث عهد بالدراسة فى كلية غردون قد شهدت قيام نادى خريجى مدارسً السًودان الذى أشتهر باسم نادى الخريجين أو شيخ الأندية ، وقد قدر له فيما بعد أن يرتبط به أوثق رباط ، وأن يجعله منبراً رئيسًياً لنشاطه الأجتماعى والسياسى والوطنى .

ونقف وقفة قصيرة نستقصى فيها نشأة هذا النادى الذى لعب دوراً بارزاً فى تاريخ السودان كما تنبأ له رئيسه الأول .

كان عدد الخريجين عند قيام النادى فى عام ١٩١٨ قليلاً لا يتجاوز مئات قليلة ، ولكنهم على قلتهم تلك كانوا نفراً عزيز النفس ، متوثباً لحياة كريمة ، صادق العزم على خدمة وطنه والأخذ بيده فى مدارج النهضة والتقدم . وكانت قلة الخريجين تلك تعزى إلى قلة المدارس العصرية ، وضعف الإقبال عليها .. والسًودان فيما هو معلوم لم يعرف التعليم الحديث إلا فى مستهل القرن العشرين . كان حينئذ أمراً غريباً على أهله ، وافداً إليهم مع غاز أجنبى ، دينه غير دينهم ، ولسانه غير لسانهم ، غاز أجهز على دولتهم بقوة الحديد والنار ، واستباح ديارهم ، وبسط سلطانه وحكمه بالقهر والتسلط والعدوان مما آثار فى نفوسهم الريب فى دوافعه ومراميه ، والخوف على أبنائهم منه ، والخشية من أن يصرفهم عن مبادىء دينهم الحنيف ، ويقوض أركانه فى قلوبهم .. من هنا كان عزوفهم عن ذلك الضرب من التعليم ، ونفورهم منه ، وتمردهم عليه .

وأحس الخريجون على قلتهم بحاجتهم لدار يرتادها المقيمون منهم بأم درمان مما يوثق من أواصر الود بينهم ، ويوفر لهم أسباب اللقاء والأنس والدرس . وكان أول صوت يرتفع منادياً بإنشاء النادى هو صوت السيد حسين شريف ، حفيد الإمام المهدى وابن رابع خلفائه . وكان قد تخرج من كلية غردون معلماً فى عام ١٩١٤ . وقام مع نخبة من أصدقائه بمقابلة مدير الكلية ونائب مدير المعارف

المستر سمسون ، يعرضون عليه فكرة إنشاء النادى ، ويطلبون منه تأييدها وتزكيتها لدى ذوى الاختصاص . وعلى الرغم من حسن استماع الرجل لما قالوا ، وتجاوبه معه ، لم يكتب للفكرة أن تتحقق إلا فى عام ١٩١٨ عقب إجتماع عقده الخريجون فى مدرسة أم درمان الأبتدائية ، وتبادلوا فيه الرأى ، ورسموا الخطة لإنشاء النادى ، وتشكيل لجنة تحضيرية لوضعها موضع التنفيذ .

واقبلت اللجنة على تصريف مسئوليتها .. وتحقق لها ما كانت تنشده ، وفى حفل كبير بهج شهده الأعيان وسراة المدينة ، وقف المستر سمسون ليعلن عن قيام النادى ، وأرسل قولته الشهيرة التى صارت شعاراً له :

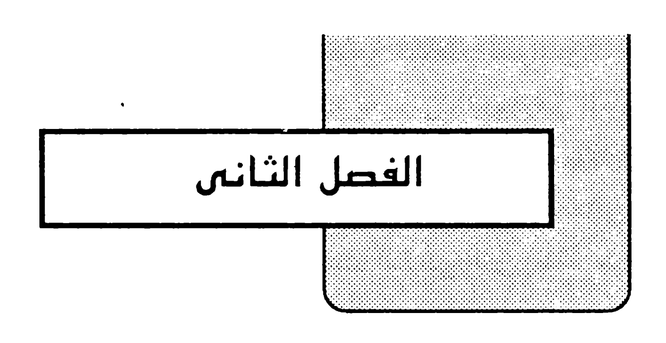
« إن هذا النادى سيلعب دوراً هاماً فى تاريخ السودان ... » .

وكأنما كشفت له حجب الغيب ، والهم الحكمة وفصل الخطاب ، إذ صدقت نبوءته ، ولعب النادى بحق دوراً بارزاً فى تاريخ السودان . وافتتح فى دار استأجرها الخريجون قرب مدرسة أم درمان فى الثامن عشر من مايو عام ١٩١٨ ، وانتقل فيما بعد إلى داره التى آلت إلية هـدية من الشريف يوسف الهندى ، الزعيم الدينى الثالث فى السودان ، على شارع المستشفى قرب السوق الكبير ... وبهذا أصبح للخريجين منذ ذلك الوقت ناد يرتادونه كل مساء لممارسة نشاطهم الأدبى والثقافى والاجتماعى ... ويتغنون بأمجادهم وتراثهم ، ويبقون على جذوته حية متقدة فى النفوس .. وظل ذلك شأنهم سنين عدداً .

هذا هو النادى الذى كتب للفتى فيما بعد أن يقوده ، ويعبء من منبره المشاعر العامة ، ويلهبها فى حركة تحريرية عارمة ، انتظمت البلاد كلها . وكان قد تخرج من الكلية فى عام ١٩٢١ قبل نهاية السَّنة الداسِيَّة بشهرين بفضل تفوقه ، وأرسل إلى عطبرة ليعمل معلماً فيها وضابطاً لداخلية مدرستِّها ، زيه الجبة والقفطان كغيره من المعلمين حينذاك . وكان التلاميذ يفدون إليها من سائر أرجاء مديرية بربر فى شمال السودان . وكانت الحكومة قد جعلت عطبرة مركزاً لرئاسة السكك الحديدية ولورشها ومصانعها ، وكان القطار قد وصلها قبل وقوع معركة كررى بوقت قصير ، ينقل لكتشنر جنده وعتاده ، توطئة للمعركة الفاصلة . وكانت إقامة الأزهرى فى عطبرة رغم شوقه للخرطوم وذويه وصحبه فيها عامرة ممتعة ، ولا غرو إذ شهدت تلك المدينة فى ذلك الوقت نهضة أدبية حافلة يقودها

العالم المصرى المرموق محمد فاضل باشا الذى كان يعمل فى خدمة مصلحة السكك الحديدة ، ويلتقى فى بيته كل مساء الأدباء ليتسامروا فى الأدب . واتيح له أن يشهد تلك للقاءات ويشترك فى مناقشاتها .

ولم يكد يمضى عليه هناك غير عام واحد حتى كتبت مصلحة المعارف إلى ناظر المدرسة تشير عليه بأن يعهد إليه بتدريس مادة الحساب لتلاميذ السنة الثالثة ، وكان تدريس الحساب فى ذلك الوقت وقفاً على المدرسين المصريين وحدهم دون سواهم .. فأوحى ذلك التوجيه بأن الإدارة الإنجليزية كانت تضمر أمراً لم ترد أن تفصح عنه ، ولكنه انكشف عقب حوادث ، عام ١٩٢٤ التى ترتب عليها إخلاء السودان من المصريين ، العسكريين والمدنيين على نحو ما نرى فى الفصل المقبل .



مقتل السردار وثورة ١٩٢٤

السودان والثورة المصرية - مقتل السردار وما ترتب عليه - حوادث عام ١٩٢٤ - الكتيبة المصرية تتمرد بعطبره - جمعية اللواء الأبيض - الأزهرى ينقل إلى أم درمان - الحكومة تقرر ارساله للجامعه الأمريكية ببيروت - اتفاقيه مياه النيل - سياسة الحكومة تفى الجنوب .

□□□

إنقسم الرأى السودانى المستنير منذ قيام الثورة المصرية فى عام ١٩١٩ بقيادة سعد باشا زغلول إلى قسمين ، أحدهما يؤيد الثورة ، ويرفع شعاراتها ، ويؤازرها فى تمسكها بالسودان ، وبوحدة وادى النيل ، إستناداً على الحق الذى اكتسبته بالغزو والفتح . وكان يمثل هؤلاء جمعية الاتحاد أول الأمر ، فجمعية اللواء الأبيض بعدها ، والآخر يرفض هذه الشعارات ، ويقاوم هذا الاتجاه ، وينادى باستقلال السوادان وسيادته . وقد وصف هذا الاتجاه سيادة السيد عبد الرحمن المهدى إمام الأنصار ، ورائد الحركة الاستقلالية فى كتابه . « جهاد فى سبيل الاستقلال » بقوله :

« كان للحوادث الجارية فى مصر منذ بدئها فى عام ١٩١٩ صدى فى السوادان تمثل فى الوعى السياسى لدى الفئة القليلة المتعلمة من سكان المدن . وأخذت الصحافة المصرية تنادى بوحدة وادى النيل ، فانساق فى هذا التيار كثير من المتعلمين فى السودان .. وكان المظهر المادى لهذه النداءات قيام حركة م ١٩٢٤ ، إذ لم تكن إلا إمتداداً للحركة الوطنية المصرية .. وإننى - وإن كنت أكبر صفات الرجولة والصبر التى إمتاز بها أعضاء جمعية اللواء الأبيض - إلا أننى

لا أعتبر حركة ١٩٢٤ معبرة عن المطالب الحقيقية للشعب السوادنى ... وقد دفعنى ذلك لأن أنادى بالشعار الذى أتمسك به حتى اليوم وهو السودان للسودانيين ، هذا الشعار الذى أصبح فيما بعد شعار الحركة الاستقلالية فى السودان ، ثم شعار الجميع بعد الاستقلال ، وأخذت أدعو له ، فالتف حولى عدد من المتعلمين . وكان « الأنصار » بالطبع هم السند الشعبى الذى إعتمد عليه فى هذه الدعوة . »

أما السيد إسماعيل الأزهرى فيقول فى مذكراته :

« شهد عام ١٩٢٤ الأحداث الوطنية الهامة ، والاصطدامات الدامية بالحكم الأجنبى ، وكانت عطبرة ذات أثر فعال فى تلك الأحداث ، إذ أسهمت فيها بنصيب ملحوظ . »

وهذه الأحداث التى يشير إليها الأزهرى ، والتى كانت ورش السكك الحديدية مسرحاً لها .. هى تمرد السرية المصرية هناك ، وتحطيمها لممتلكات الحكومة فى الورش وتخويبها .. وكانت قد وقعت أيضاً أحداث مماثلة من الجنود المصريين فى بورسودان ، ولكنها كانت ضعيفة محدودة الأثر .. واضطر السكرتير القضائى الذى كان ينوب عن الحاكم العام فى تصريف شؤون البلاد أثناء غيبته ، اضطر إزاء هذه الأحداث أن يطلب من بلاده تعزيزات للجيش البريطانى فى السودان ، وأن يطلب أيضاً سفينة حربية لترابط فى الميناء لأنه لم يكن واثقاً من ولاء الجنود المصريين والسودانيين الذين كانوا تحت إمرته . وتم له ما أراد ، فأرسل فصيلتين إنجليزيتين من الخرطوم إلى عطبرة لقمع تمرد الجنود المصريين فيها ، وما كادت تطأ أرض عطبرة حتى استأنف المصريون تظاهرهم ، لكنها تمكنت من تطويقهم وإعادتهم إلى ثكناتهم .. وقتل منهم عشرون رجلاً فى ذلك الصدام الدامى مما أدى إلى نتائج وخيمة ، وتوتر حاد فى مصر ، وهجوم لاهوادة فيه من الصحافة المصرية على بريطانيا . وأدى أيضاً إلى أن تطالب مصر بتشكيل لجنة للتحقيق فى أسباب هذه الحوادث وتطورها ، وتحديد مكان المسئولية فيها .

وبسبب هذا التمرد سرحت السرية المصرية التابعة للسكك الحديدية وأعيدت إلى مصر ، واتخذت الإحتياطات اللازمة لمنع التظاهر وقمعه . أما المسؤلون عن الحوادث وقادتهافقد قدموا إلى محاكم عسكرية لإنزال العقاب بهم .... وتم

أيضاً إعتقال بعض أعضاء جمعية اللـواء الأبيض ممن كانوا يتعاطفون مع التمرد .

ولم يدم بقاء الأزهرى بعد هذه الأحداث فى عطبرة طويلاً ، إذ نقل للعمل فى مدرسة أم درمان الأبتدائية . فى يونيو من عام ١٩٢٤ ، وكان ناظرها فى ذلك الوقت الشيخ الجليل عبد الرحيم حامد ، وهو ينحدر من أسرة كريمة من أسر الجعليين العمراب فى شمال السودان ، وكان من أوائل المعلمين السودانيين الذين عينوا نظاراً للمدارس الأبتدائية . أما الأزهرى فقد أتاح له نقله هذا الفرصة لتتبع ومراقبة الأحداث الدامية التى كانت الخرطوم مسرحاً لها آنئذ ، والتى كانت تقودها جمعية اللواء الأبيض .

كان الملازم أول على عبد اللطيف ، زعيم هذه الجمعية قد قدم للمحاكمة فى عام ١٩٢٢ بسبب إرساله مقالاً لمحرر جريدة حضارة السودان ، السيد حسين شريف ، يحدد فيه ما أسماه مطالب الأمة السودانيه ... وعلى الرغم من أن الجريدة لم تنشر المقال ، فقد حصلت المخابرات عليه إثر غارة على مكتب رئيس التحرير لتفتيشه أثناء غيبته . وأعتبرت الحكومة المقال مثيراً للكراهية ضدها ، وهو فى حقيقة أمره لم يفعل من ذلك شيئاً ، لأنه لم ينشر على الناس ولم يناد بشىء غير توسيع رقعة التعليم ، ونزع احتكار السكر من الحكومة ، ونقد الأوضاع فى مشروع الجزيرة ، والمطالبة للسوادانيين بمزيد من الوظائف . ومثل على عبد اللطيف أمام المحكمة ولكنه رفض أن يدافع عن نفسه أو يدلى أمامها باقواله ، احتجاجاً منه على رفض الحكومة الإذن لبعض المحامين المصريين بالحضور للسودان للدفاع عنه ... ولزم الصمت المطبق .. فأصدرت المحكمة حكمها عليه بالسجن عاماً كاملاً .

وتوالى نشاط الجمعية بعد هذا ، فأطلقت المظاهرات فى مدن السودان المختلفة ، وقام أعضاؤها بالهاب المشاعر العامة عن طريق الخطابة والمظاهرات ، وتعرض كثير منهم للسجن والتشريد ، أما زعيمها - على عبد اللطيف - فقد قدم للمحاكمة مرة أخرى فى يونيو من عام ١٩٢٤ ، وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات . وكان من قادة هذه الجمعية الذين حوربوا وأوذوا وسجنوا الأبطال الشهداء عبيد حـاج الأمين ، ومحمد المهدى الخليفه عبد الله ، وحـاج الشيخ عمر ، وصـالح عبد القادر ، وعرفات محمد عبد الله .

وفى أغسطس من ذلك العام خرج طلبة المدرسة الحربية فى مظاهرة مسلحة جابت شوارع المدن الثلاث وهى تحمل صورة الملك فؤاد الأول ، ملك مصر ، وصورة سعد باشا زغلول ، زعيم الوفد المصرى ، وتهتف لهما . وتوقفت أمام معسكرات الجيش المصرى تحيى رجاله ، وأمام منزل البطل على عبد اللطيف الذى كان حينئذ رهن محبسه ، وبلغت السجن العمومى حيث سلمت قائده رسالة منها تحيى فيها المعتقلين السياسيين . وتجمهر حولها جمع غفير من المواطنين يردد هتافاتها .

واستطاعت الحكومة أن تخلى المدرسة من الذخيرة فى غيبة الطلبة الحربيين عنها ، وقامت فصيلة من الجيش الإنجليزى بالإحاطة بهم عند عودتهم وتجريدهم من أسلحتهم ، وتفريق المواطنين من حولهم ، وامعاناً من الحكومة فى إظهار القوة سيرت فصيلة من الجنود الإنجليز مدججين بالسلاح فى شوارع أم درمان استعراضاً منها لعضلاتها .

وفى التاسع عشر من نوفمبر ١٩٢٤ تطور الموقف تطوراً خطيراً فى مصر ، إذ اغتيل حاكم السودان العام وسردار الجيش المصرى ، سيرلى ستاك ، فى أحد شوارع القاهرة ، وهو فى طريقه بسيارته من مكتبه فى وزارة الحربية ، إلى داره . وعزا البريطانيون مقتله إلى الشعور العدائى المتنامى ضدهم ، وحملوا الحكومة المصرية مسئولية الجريمة ، غير أن بعض الساسة المصريين كانوا يرون غير هذا الرأى ، يرون أن الحادث وقع بتدبير من الإنجليز أنفسهم ليبرروا به إحكام قبضتهم على مصر من ناحية ، واقصائها عن السودان ، والإنفرادبالأمر فيه من الناحية الأخرى .

يحدثنا عن هذا الحادث وما ترتب عليه من آثار السياسى المصرى البارز ، والكاتب الأديب المرموق الدكتور محمد حسين هيكل ، الذى كان فى مرحلة من مراحل نشاطه السياسى رئيساً لمجلس الشيوخ فى القاهرة ورئيساً لحزب الأحرار الدستوريين ، ويحدثنا فى كتابه القيم « مذكرات فى السياسة المصرية » الصادر عن دار المعارف بمصر فيقول : –

« اطلق الرصاص فى رابعة النهار على سًردار الجيش المصرى وحاكم السًودان العام السًير لى ستاك باشا فأودى بحياته . وكأن سًردار الجيش المصرى ، أى قائده العام ، انجليزياً منذ احتلت إنجلترا مصر ، وكان حاكماً عاماً للسًودان منذ أعيد فتحة فى سنة ١٨٩٩ بعد أن أمر الإنجليز بإخلائه من القوات المصرية قبل ذلك بأعوام قليلة .

« تولت الدهشــة المصريين جميعــاً لهذا الحادث المروع الذى وقع فى قلب القاهرة . وكان لورد اللنبى لايــزال يومئذ هو المندوب السامى البريطانى فى مصر ، وكان أول ما طلب إثر الحادث أن تقام لسيرلى سًناك جنازة رسمية يسير فيها رئيس الوزارة المصرية والوزراء المصريون بملابسهم الرسمية . وفى اليوم التالى لتشييع الجنازة وجه لورد اللنبى إلى سعد باشا زغلول ، رئيس الوزراء إنذاراً من الحكومة البريطانية تطلب فيه إلى مصر أن تحقق فى الحادث أياً كانت المسئوليات وأياً كان المسًؤلون فيه ، وأن يباح لحكومة السًودان أن تزيد المسَاحة المنزرعة قطناً بمنطقة الجزيرة فى السًودان إلى أى قدر ترى ، وإلا تتقيد بالاتفاق الذى كان بينها وبين مصر بالإ تزيد زراعة الأقطان فى هذه المنطقة عن ثمانين الف فدان ، وأن يكون للسودان تبعاً لذلك الحق فى أن يأخذ من مياه النيل أى قدر قد تحتاج إليه هذه الزيادة فى الزراعة . ولم ير المندوب السامى أن يكتفى بإرسال هذا الإنذار بالطريق المألوف ، بل حمله تحيط به شرذمة مسلحة من الجنود البريطانيين ، وذهب به إلى رئاسة مجلس الوزراء ، وتلاه على سعد باشا ثم سلمه له وانصرف . وقد روع سعد باشا لهذا الإنذار والطريقة التى حمل بها .

« واجتمع مجلس الوزراء ، وتناقش فى هذا الإنذار الذى أبلغ إلى الصحف المصرية كلها عقب تلاوته على رئيس الوزراء ، فقبل منه ما طلب من تحقيق الحادث . ووقــع على بك الشمشى وزير المالية شيكاً بمبلغ نصف مليون من الجنيهات ، وكان هذا أول عمل تولاه بعد اختياره وزيراً للمالية ، ولعله كان آخر عمل تولاه كذلك . لكن المجلس وعلى رأسه سعد باشا لم يقبل سحب الجيش المصرى من السودان ، واحتج على ما جاء بالإنذار من إباحة زراعة القطن بأرض الجزيرة بالسودان واستيفائه من مياه الرى قبل أن تستوفى مصر حاجتها من هذه المياه ، وطلب إلى الحكومة البريطانية أن تعيد النظر فى هذين الأمرين بحجة أنهما لا علاقة لهما بالحادث القظيع الذى ارتكب ، وأن فيهما

مساساً بحقوق مصر . وبرغم وجاهة هذه الحجة لم يتردد المندوب السامى البريطانى فى متابعة خطة مرسومة أريد بها الوصول إلى غاية بذاتها ، فقد أمرت القوات البريطانية فى مصر باحتلال جمرك الاسكندرية ووضع يدها على إيراده . ولما رأى سعد باشا أن الأمر بينه وبين الإنجليز لم يبق أمر حجة تقابل بالحجة قال أنه يشعر أنه مقصود شخصياً بهذه الإجراءات العنيفة ، وأنه يخشى أن يصيب البلاد بسببها من ضر ، وأنه لذلك لا يستطيع البقاء فى الحكم . ولهذا رفع استقالة وزارته إلى جلالة الملك .

« وعهد الملك إلى أحمد زيور باشا رئيس مجلس الشيوخ بتألف الوزارة . وكان زيور باشا رجلاً بديناً ضخم الجسم طولاً وعرضاً ، وكان ذكيا حاضر البديهة والنكتة ، وكان مثقفاً ثقافة فرنسيًة عالية . وكان معروفا بالنزاهة وحسن التقدير ، ولكنه كان يؤمن بسيًاسة القوة ، ويرى أن حق الضعيف رهن بإرادة القوى ، وأن محاولة الضعيف استخلاص حقه بالقوة مقضى عليها بالفشل لامحالة . ولم يكن له فى الحركة الوطنية نشاط معروف وإن لم يعرف عنه أن سخر من هذه الحركة أو تبرأ منها . كان بطبيعة ثقافته أميل إلى مصانعة الأقوياء ، كما كان فى طبعه من الأستهتار ما يجعله يأخذ الأمور بهوادة تتجاوز المألوف مع علمه بهذه الهوادة وبنقد الناس لها ، لهذا كله لخص سياسته حين سئل عن موقفه من الإنذار البريطانى ، ومن المشادة القائمة بسببه بين مصر وانجلترا ، فى كلمات ثلاث « إنقاذ ما يمكن إنقاذه . »

« والواقع أن الموقف كان بالغاً غاية الدقة فكان لابد لتخطيه من إيجاد حل معقول لايضر بحقوق مصر وترضاه انجلترا ،. فقد كان الجيش المصرى بالسودان فى حال من التمرد على ضباطه من الإنجليز يخشى معه أن ينشب قتال بين الفريقين بل لقد حدثت مناوشات بالفعل بين طائفة من الجيش المصرى وبين القوات البريطـانية فى السودان . وترتب على ذلك أن تعرضت الخـرطوم وأم درمان لاضطرابات تكاد تبلغ حد الثورة على الحكومة القائمة ، إن لم تكن بلغت هذا الحد بالفعل . لكن التسليم بانسًحاب القوات المصرية من السودان فيه معنى من معانى التسلًيم بفصل السودان عن مصر فصلاً تاماً . وكان زيور باشا يرى أن بقاء الجيش المصرى بالســودان وبينه وبين الجيش البريطـــانى مابينهما من مناوشـــات يتيح لانجـلترا الفرصـــة لإعلان الاســتئثار بالأمر

فى السودان . فلا بد له أن يختار ما يراه هو أخف الضررين ، وذلك بأن ينزل على حكم الإنذار البريطانى ويأمر الجيش المصرى بالعودة من السودان ، على إن تسحب انجلترا ما جاء بانذارها خاصاً بزراعة القطن فى الجزيرة ومياه الرى من النيل ، وأن تسلم بأولوية مصر فيه . هو يعلم أن هذا الوضع يثير ثائرة المصريين ، ويجعلهم يتهمونه بالضعف والتفريط ، ولكن هذا هو غاية ما يستطيع تنفيذاً لسياسته : « إنقاذ ما يمكن إنقاذه » .

أما فى السودان فقد كان للإنذار وقع عنيف على الضباط المصريين والسودانيين على السواء ... واعتبره بعضهم مستحيل التنفيذ ، بل تجب عليهم مقاومته ... غير أن الأمر أصبح حقيقة ماثلة عندما إنصاعت الكتيبة المصرية الرابعة للأمر وبدأت تنفيذه ، ثم حذت حذوها بعض المصالح المصرية كالأشغال والمهمات ، أما سلاح المدفعية فلم يكترث للتهديد أو يحفل به . وتناقلت الأفواه نبأ رفضه الانصياع لأمر الإبعاد . وانطلقت الشائعات تنبىء بأن هذا السلاح - المدفعية - يعتزم ضرب معسكر للجيش الإنجليزى الذى كان مواجهاً له فى الضفة الجنوبية من النيل الأزرق ، مستخدماً فى ذلك المدافع .. وأدت هذه الأقاويل إلى رفع الروح المعنوية بين الضباط السودانيين ، فاجتمع فى الخامس والعشرين من نوفمبر بالخرطوم بحرى مجلس حربى من ضباط مصريين وآخرين سودانيين ، تم فيه الاتفاق على المقاومة المسلحة ، وتوحيد القيادة ، واسنادها إلى العقيد أحمد رفعت بك ، قائد سلاح المدفعية المصرية ، ووقع على ذلك الاتفاق أغلبية الضباط المصريين والسودانيين فى المدن الثلاث .

وفى السابع والعشرين من نوفمبر ١٩٢٤ تحرك من قشلاق عباس فى الساعة الثالثه والنصف عصراً ، طائفة من ضباط وجنود مدرسة « ضرب نار » بقيادة الملازم أول عبد الفضيل الماظ ، وكان معه الملازم ثان حسن فضل المولى ، والملازم ثان ثابت عبد الرحيم وآخرون ، وقد حملوا مدفعين وكل ما أمكنهم حمله من الذخيرة ، وإنضم اليهم فى الطريق الملازم ثان السيد فرح ومعه فصيلة من الكتيبة الحادية عشرة واتجهوا جميعاً نحو الخرطوم بحرى سالكين طريق الجامعة « شارع غردون سابقاً » للانضمام إلى قيادة العقيد رفعت . ولما بلغوا مكان تمثال غردون الذى كان قائماً فيما عرف بعد ذلك « بميدان الشهداء » جنوب

القصر الجمهورى ، وقفوا ملياً فى إنتظار سرية أخرى كانت فى طريقها اليهم بعد أن تخلت عن حراستها لمبانى الحربية .. وهناك رآهم مفتش الخرطوم .. ولما علم بوجهتهم نقل النبأ إلى اللواء هدلستون باشا ، بوصفه نائبا للسردار ، فأمر هذا قائد قسم الخرطوم ، باعتراض سبيل أولئك الضباط والجنود قبل أن يعبروا قنطرة النيل الأزرق . فلحق بهم قرب المستشفى العسكرى - وزارة الصحة الآن.

ولكنهم لم يعبأوا بأمره ، وهددوه بالاعتداء عليه إن هو اعترض سبيلهم ، فما كان منه إلا أن ذهب إلى الكتيبة الإنجليزية التى كانت تعسكر فى مبانى كلية غردون ، الجامعة الآن ، وأمرها باعتراض سبيل تلك القوة السودانية ، ومنعها من عبور القنطرة ، ثم قفل راجعاً إلى نائب السردار ينقل إليه النبأ . وأدرك هدلستون باشا بالقوة واقترب منها ، وأمر الضباط بالتوقف ، ولكنهم لم يستجيبوا له ، فانفعل غاضباً ومضى إلى مكان الكتيبة الإنجليزية التى كانت تقف على أهبة الاستعداد فى أول طريق الجـامعة ، وأمرها بفتح نيرانها على تلك القوة السودانية . وهنا وقف السودانيون ، واتخذوا من جدول يقرب من الركن الجنوبى الشرقى خارج المستشفى ، ساتراً لهم ، وبادلوهم إطلاق النار ، واستمر القصف حتى ساعة متأخرة من الليل ، فقتل فى هذه المعركة طبيب المستشفى وآخرون من الإنجليز ، وفى فجر الجمعة الثانى والعشرين من نوفمبر استؤنف القتال ، وكان السودانيون قد احتلوا مسكن الضباط المصريين داخل المستشفى فى جنح الظلام ، وهم يتوقعون المدد يأتيهم من القيادة الموحدة بالخرطوم بحرى .. ولكن حامية بحرى المصرية لاذت بالصمت ، ولم تحرك ساكناً كأن الامر لا يعنيها فى قليل أو كثير ..

واستمر القصف بالمدافع الرشاشة ، ثم بالمدافع الثقيله التى أحضرت من الطابية . وسقطت على المسكن مائه وخمسون قنبلة دكته دكاً . وفى الساعة الثامنة صباحاً توقف القصف، فإذا بالملازم أول الشهيد عبد الفضيل الماظ ممسك بمدفعه وقد فارق الحياة وسط الأنقاض . وتفرق من بقى حياً من الضباط والجنود السودانيين بعد أن أوقعوا بالجنود الإنجليز مزيداً من الخسائر فى الأرواح .

وبينما كان الضباط والجنود السودانيون بين شهيد فى حومة الوغى ، ومصفد بالأغلال ، مغطى العينين بقطعة سوداء من القماش ، يقف أمام فوهات

السلاح ليعدم رمياً بالرصـــاص جزاء على ولائهم لمصـــر ، يجيء البكباشى أمين أفنـــدى هيمنى المصرى من القـــاهرة على طـــائرة خـــاصة ، يحـــمل الأمر الملكى للضـــباط والجنود المصـــريين بمغادرة الســـودان إمتثـــالاً لإنذار لـورد اللنبى .

ولم يسهم الأزهرى وهو شاب فى مقتبل العمر فى هذه الأحداث ، ولكنه كان يرقبها من بعيد ، ويعلق عليها مع أصدقائه الدرديرى محمد أحمد نقد ، وميخائيل بخيت ، وفرح شوربجى ، وحسن طه ، وغيرهم ممن كان يلتقى بهم فى أوقات فراغه .

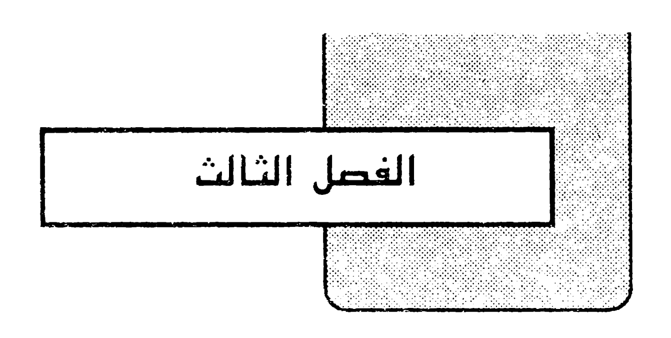
وفى ذلك العام بدأت صلته بنادى خريجى مدارس السودان بأم درمان .. وكان قد إنضم إلى عضويته وهو معلم فى عطبرة بتشجيع من الشيخ عمر إسحق مفتش المعارف . وكان النادى عند التحاق الأزهرى به وتردده عليه قليل الرواد ، فأدهشه ذلك أول الأمر ، ولكن هذه الدهشة لم تعش طويلاً إذ علم أن الإنجليز اتجهوا بأنظارهم الخفية والظاهرة عقب حوادث عام ١٩٢٤ ، يرصدون أنباءه ونشاط أعضائه ، فنفر عنه من أراد النجاة من غضبتهم ، وبقى من أشرب قلبه بالشجاعة والإيمان ، وكان من بين الأعضاء قلة لم يرهبها تجسس الإنجليز على النادى . وكان ذلك فى عام ١٩٢٥ .

ويحدثنا الأزهرى أيضاً أن العزم قد صدق من الخريجين فى ذلك العام على شراء دار تأوى جمعهم ووقع اختيارهم على قطعة أرض كان يرغب فى شرائها الشريف يوسف الهندى ، الزعيم الدينى المرموق .. بل كان قد دفع لصاحبها عربوناً عنها .. وهو زعيم سمح النفس ، كبير القلب كريم ، لم يكد يسمع بحاجة الخريجين لها حتى تنازل عنها ودفع قيمتها من حر ماله ، وحول ملكيتها لهم هدية منه ، فكانت تلك هى الدار التى تقع على شارع المستشفى شرق سوق أم درمان الكبير ، وأقبل الأزهرى فى مدرسة أم درمان الأبتدائية على أداء واجبه فى عناية واهتمام يدرس الحساب لتلاميذ السنة الرابعة ، ويحظى بتقريظ رؤسائه ، ويحفل ملف خدمته فى مصلحة المعارف بتقارير جيدة . وكانت هذه التقارير فى ذلك الوقت هى مقياس النجاح أو الفشل ، على ضوئها يكافأ الموظفون ، أو يوقع بهم الجزاء والعقاب ...

وكانت حكومة السودان قد رأت فى عام ١٩٢٤ أن توفد بعض المعلمين السودانيين إلى خارج البلاد لينالوا تعليماً عالياً ، يؤهلهم لأداء الواجبات التى كان يقوم بها المدرسون المصريون قبل إبعادهم على إثر حوادث عام ١٩٢٤ الدامية ، وتقرر إرسالهم إلى الجامعة الأمريكية التى انشئت عام ١٨٦٦ فى بيروت بلبنان . وسافرت البعثة الأولى منهم إلى هناك فى عام ١٩٢٤ لتمضى عاماً أو عامين يتلقى اعضاؤها خلالهما دروساً فى أصول التربية وطرق التدريس . وكان يزورهم من وقت إلى آخر المستر يودال مدير كلية غردون ليتفقد أحوالهم ، ويرفع لمصلحة المعارف تقارير عنهم . واستطاع أفراد البعثة الأولى بحصافتهم وقوة منطقهم ، أن يقنعوه بضرورة إطالة فترة دراستهم فى الجامعة ، ليتمكنوا من الحصول على درجات علمية منها أسوة بغيرهم من الطلاب ، وبهذا أتيح لهم أن تمتد فترة دراستهم إلى أربع سنوات . وكانت البعثة الأولى تتألف من الأستاذ عبد الفتاح محد المغربى ، الذى نال درجته العلميه فى علم الرياضيات ، والأستاذ عبيد عبد النور، فى التاريخ ، والأستاذ محجوب الضوى فى الأعمال المكتبية . وكان الأزهرى من بين من وقع الاختيار عليهم فى عام ١٩٢٧ للسفر إلى بيروت والحصول على دراسته العليا فيها ، وكان زملاؤه فى هذه البعثة هم الأساتذة حمزه أحمد ، ومحمد عثمان ميرغنى ، والنصرى حمزه . وقد رأت مصلحة المعارف أن تبعث بهم إلى هناك قبل عام من الموعد المحدد لعودة البعثة الأولى ، ليحصلوا منها على شىء من خبراتها وتجاربها .. وكان أعضاء البعثات السودانيه بالطبع أكبراً سناً من زملائهم الطلبة الآخرين ممن يلتحقون بالجامعة عقب إكمالهم لدراستهم الثانوية مباشرة . وكانت الجامعة توفر فرص العمل فيها للفقراء من طلبتها ، مقابل أجر يتقاضونه ، كأن يقوموا بغسل صحون الطعام ، أو بتوزيع معدات الآكل وآنيته ، أو غير هذه من الأعمال ، ولم يكن ذلك ليحط من أقدارهم فى نظر زملائهم الآخرين ، بل كان مثار الإعجاب بهم .

وتقرر أن يتخصص الأزهرى فى علم الرياضيات .. وعلم الرياضيات فيما هو معلوم يتألف من مواد مترابطة يكمل بعضها بعضاً .. وواجهته مشكلة فى بداية عهده بهذه الدراسة ، هى جهله ببعض المواد التى لم يكن قد درسها فى الخرطوم ، ولم يكن له من مفر لتلافى هذا النقص مهما كلفه الأمر ليدرك بزملائه فى دراستهم. وكان قد تعرف بطالب يدعى أميل البستانى ، ونشأت بينهما صداقة ومودة ، ووجد الأزهرى منه عوناً عظيماً فى التغلب على مشكلته ، والإلمام

بما كان يجهله ، وبهذا إستطاع أن يجتاز الامتحان بنجاح .. وظلت صلته بصديقه أميل قائمة بعد تخرجهما ، بل ازدادت قوة مع الأيام .. وتشاء الظروف الحسنة أن يلج أميل ميدان الأعمال ، وأن يصيب فيه نجاحاً ملحوظاً ، ويصبح من أرباب الثراء العريض ، ومن أعضاء مجلس النواب اللبنانى ، وكبار الاقتصاديين . وأتاحت الدراسة فى الجامعة الامريكية للأزهرى أن يتعرف على الحياة خارج السودان ، وأن يندمج فى الوسط الجامعى ، وكان يمضى العطلة الصيفية ، كغيره من أفراد بعثتة فى السودان مع ذويه . وفى عام ١٩٢٨ وهو لم يزل طالباً فى الجامعة انتخب صديقه الأستاذ عبد الفتاح محمد المغربى رئيساً للجمعية العمومية فى الجامعة ، وهى كبرى جمعيات الطلبة ، تدير شئونهم وتتعاون مع السلطة المدرسية فى كل ما يتصل بحياتهم ، وكانت أشبه باتحاد طلبة الجامعات اليوم .. وكان انتخاب المغربى لهذا المركز الرفيع مصدر فخر للطلبة السودانيين ، ينطوى على معنى التقدير لهم ولبلادهم ولقدراتهم . وكانت الرياضة المفضله للأزهرى لعبة التنس ، كما كان يعنى بالحياة الجامعية البرلمانية . وفى سنته الدراسية الأخيرة فى الجامعه اختار أن يكون موضوع رسالته « اللانهائية » وجلس للامتحان التحريرى أيضاً .. ونجح بامتياز ، وقبلت رسالته ، وتخرج من الجامعة فى عام ١٩٣٠ يحمل درجة البكالوريس فى العلوم الرياضية ، واتجه نحو بلاده ليعمل مدرساً فى كلية غردون التذكارية .. وكان ذلك فى يونيو من عام تخرجه ، وعن طريق القاهرة . ولاحظ فيها شيئاً من التحسن فى العلاقات البريطانية المصرية .. سببه إبرام إتفاقية مياه النيل فى عام ١٩٢٩ ، قبل سنة واحدة من اكماله لدراسته فى الجامعة الامريكية ببيروت . وكانت هذه الاتفاقيه قد ضمنت لمصر مصالحها فى مياه النيل ، بعد أن كان المندوب السامى اللورد اللنبى قد أنكرها عليها فى الإنذار الذى قدمه لسعد باشا زغلول عقب مقتل حاكم السودان العام ، وسردار الجيش المصرى سير لى ستاك وقد ألغت الحكومة البريطانيه ما كان ذهب إليه اللنبى ، وشكلت فى عام ١٩٢٥ لجنة مشتركه من الدولتين برئاسة مندوب امريكى مستقل ، فأوصت بمنح السودان مليار متر مكعب من الماء سنوياً ، أو ما كان يساوى سهماً واحداً مقابل اثنين وعشرين سهماً لمصر .. وكانت هذه الاتفاقية موضع نقد شديد فى السودان ، لا سيما عندما اشتدت حاجته للتعمير الزراعى ، فالفى نصيبه من مياه النيل يقعد به عن مقصده .



السودان والأزمة الاقتصادية

الحكومة تسعى لفصل الجنوب – السكرتير الإدراى يشير بمحاربة العروبة والإسلام – محاربة اللغة العربية وابعاد الشماليين – الأزمة الاقتصادية تؤدى إلى التشريد . خفض مرتبات خريجى الكلية – الطلبة يضربون ويعتصمون – الطائفية تقسم صف الخريجين – نشأة الجمعيات الأدبية .

□□□

كان عام ١٩٣٠ ، والأعوام القليلة التى تلته ، فترات شقاء وتشريد ومؤمرات فى السودان .. فقد كشفت الحكومة فى عام ١٩٣٠ عن سياستها الرامية لإعداد المسرح لفصل جنوب السودان عن شماله ، أو فصل بعض الأجزاء منه وضمها إلى ممتلكات التاج البريطانى فى شرق افريقيا . وفى العام الذى تلاه ١٩٣١ ، وقعت الأزمة الاقتصادية الخانقة التى كان لها فى السودان اسوأ الأثر . ونبدأ بمأساة الجنوب وجذورها فنشير إلى المنشور الذى أصدره السكرتير الإدارى لحكومة السودان ، سير هارولد ماكمايكل ، فى يناير من عام ١٩٣٠ بتوجيه من حاكم السودان العام ، سير جون مفى ، يحدد فيه سياسة الحكومة .

يقول المنشور :

« إن سياسة الحكومة فى جنوب السودان هى إنشاء وحدات قبلية كل منها قائم بذاته مستقل عن غيره ، النظام فيها يستند على العادات والمعتقدات المحلية بقدر ما تسمح به مقتضيات العدالة والحكم الصالح ، والوسيلة له خلق إدارة من العاملين ممن لا يتكلمون اللغة العربية ، سواء من الإداريين أو الكتبة أو الفنيين ، والحد من هجرة الجلابة التجار الشماليين ، وتشجيع الموظفين على استخدام اللغة الانجليزية عنداستحالة تخاطبهم باللهجات المحلية ، واقصاء النفوذ العربى » .

« ولما كانت اللغة العربية التى تساعد على توحيد تلك القبائل الجنوبية تشكل خطراً على سياسة الحكومة ، فقد تقرر أن تحل الإنجليزية محلها ، وأن يحل الموظفون من أبناء الجنوب محل الموظفين الشماليين ، وأن تكون اللغة الرسمية فى دواوين الحكومة هى اللغة الانجليزية بدلاً عن العربية ، مع وضع قيود مشددة لمنع الهجرة من الشمال إلى الجنوب امتثالاً لقانون المناطق المقفولة الصادر فى عام ١٩٢٢ . »

ويستطرد المنشور فيقول :

« إن هدف الحكومة هو تشجيع التجار اليونانيين والشوام لا الجلابة الشماليين بقدر الإمكان للعمل فى الجنوب .. وفضلاً عن تشجيع الموظفين البريطانيين على الإلمام بثقافة ولهجات القبائل التى يحكمونها ، فإن عليهم أن يجعلوا تلك اللهجات أداة لتعليم الإنجيل ، وعليهم أيضاً تطوير بعض اللغات القبليه الرئيسية وتطويعها لتصبح وسيله للتربية والتعليم » (١) .

وكان قانون المناطق المقفولة الذى وردت الإشارة إليه فى المنشور ، قد صدر عام ١٩٢٢ .. وهو يمنع الشماليين من دخول المديريات الجنوبية ، وجبال النوبة فى كردفان بغرب السودان ، وجنوب الفونج بالنيل الأزرق ، وبعض مناطق دارفور فى الغرب إلا بترخيص ، ويمنعهم العمل هناك إلا بإذن ، ويضع قيوداً ثقيلة على انتقال أهل هذه المناطق إلى الشمال .

ومن ناحية أخرى فقد كانت الحكومة قد عهدت بمسؤلية التعليم فى جنوب السودان للجمعيات الكنسية المسيحية ، تمنحها معونات مالية للقيام بهذا العمل ، وتشترط لمنح هذه المعونة أن تكون المدارس تحت إدارة قساوسة أوربيين .. وعمدت هذه الجمعيات إلى غرس الأحقاد ، وبذر الشك فى نفوس الجنوبيين تجاه الشمال وأهله ، وإضعاف الثقة بينهم ، وإثارة مخاوفهم تجاه العروبة والإســـــلام .

وبالنسبة للأزمة الاقتصادية ، فقد اضطرت الحكومة أن تخفض من نفقاتها بصورة ملحوظة ، وأن تتخذ كثيراً من الإجراءات الإقتصادية الصارمة ، وتعطل كثيراً من الخدمات، وأن تفصل الكثير من الموظفين . وكانت كلية غردون .

---

(١) دار الوثائق القومية – الخرطوم .

التذكارية التى التحق الأزهرى بخدمتها عند عودته من بيروت تعد تلاميذها لشغل الوظائف فى دواوين الحكومة كتبة أو محاسبين ، أو مهندسين وغير ذلك .

وكان الخريج يمنح مرتباً شهرياً قدره ثمانية جنيهات عند تعيينه ، فقررت الحكومة ، عند نشوب تلك الأزمة الاقتصادية ، أن تخفض مرتبه الابتدائى إلى خمسة جنيهات ونصف ، وأدى ذلك القرار إلى الإضراب الشهير الذى قام به طلبة الكلية فى عام ١٩٣١ ، وإلى اعتصامهم فى داخلياتهم . وكانت إدارة الكلية تعامل طلبتها معاملة صارمة ، وتوقع العقاب المهين بمن يخرج على سياستها منهم ، مما يصفه لنا أحد الأساتذة الأجانب ، المستر ادورد عطية ، فى كتابه الذى اسماه « عربى يروى قصة حياته » وأصدره باللغة الإنجليزية . يقول :

« كانت الكلية عند التحاقى بخدمتها أقرب إلى مؤسسة عسكرية منها إلى مؤسسة تعليمية ، وكانت مدرسة حكومية فى بلد حكومته أجنبية استعمارية . كان الأساتذة البريطانيون أعضاء فى السلك السياسى ؛ شخصيتهم مزدوجة ، فهم معلمون من ناحية ، وهم حكام من الناحية الأخرى ، وكانت الصفة الأخيرة غالية عليهم ، كان مطلوباً من التلاميذ أن يتسموا فى مسلكهم نحوها ،ليس فقط بالاحترام ، بل بالاسكتانة والاستسلام المنشود من الرعية ، وكان هؤلاء التلاميذ يدركون أنه تقف خلف كل مدرس من هؤلاء البريطانيين صولة الحكومة وجبروتها وقوتها ، ويسانده مدير المعارف ، والسكرتير الإدراى ، والحاكم العام ، والعلم الإنجليزى ، وقوة الحكومة البريطانية .. وكان يسانده أيضاً مفتش المركز الذى يتحكم فى قرى الطلبة وأريافهم . ليس ذلك وحده ، بل كان المدرس الإنجليزى فى الكلية ينقل منها إلى المركز مفتشاً ، وينقل المفتش مدرساً إليها . »

أما الأزهرى فيحدثنا عن الاضراب قائلاً :

« شهد عام ١٩٣١ حدثاً هاماً فى كلية غردون ، الإضراب الذى أعلنه الطلبة احتجاجاً على خفض المرتبات عند تخرجهم . وكان قد مضى علىّ فى الكليه عند وقوع الإضراب عام واحد ، إذ كنت رجعت من بيروت فى عام ١٩٣٠ ، وكان الطلبة قبل الإضراب على صلة وثيقة بمعليمهم الذين عادوا من بيروت يحملون إلى السودان افكاراً جديدة عن الحياة وراء الحدود ، وخبرة جديدة عن الحياة الجامعية ، كان هؤلاء الاساتذة – عبيد عبد النور ، وعبد الفتاح محمد المغربى ،

ومحمد عثمان ميرغنى ، ومحجوب الضوى ، وشخصى - يعملون لتوجيه الطلبة وجهة وطنية جديدة ، ويبثون فيهم روح الحماسة للعمل العام .

« لقد وقع نبأ خفض المرتب الشهرى من ثمانية جنيهات إلى خمسة جنيهات ونصف موقعاً سيئاً فى نفوس الخريجين جمعياً ، وكان أثره فى نفوس الطلبة عميقاً ، ولعله لو كان التخفيض عاماً يشمل موظفى الحكومة كلهم ، السودانيين منهم والإنجليز وغيرهم ، لما تولد عنه ذلك الشعور ، ولما أدى إلى مثل ذلك الاستنكار . ومهما يكن من أمر فقد نظم الطلبة صفوفهم تنظيماً دقيقاً ، وذهبوا فى موكبهم ذاك إلى داخلياتهم ليعتصموا فيها . »

« واستعانت الحكومة بكل من ظنت أنه مستطيع أن يثنى الطلبة عن إضرابهم واعتصامهم ، ولكن مساعيها باءت بالفشل الذريع . واخيراً ألف الخريجون لجنة منهم قدمت للحكومة مذكرة فى الأمر ، ودخلت معها فى مفاوضات أمكن معها رفع المرتب الأساسى من خمسة جنيهات ونصف إلى ستة ونصف . »

« وقد تم تأليف هذه اللجنة التى عرفت بلجنة العشرة نسبة لعدد أعضائها على إثر لقاء للخريجين فى ناديهم بأم درمان وتدآرسهم للأمر . وقد أوضحت المذكرة التى رفعوها إلى الحاكم العام الظروف التى تحيط بالسودان ، ومسئولية الموظفين السودانيين تجاه أسرهم وذويهم . وأسست على ذلك رجاءها بإعادة النظر فى المرتبات الأولية بما يمكن الخريجين من تصريف مسئوليتهم . »

وفى عام ١٩٣١ انتخب الأزهرى سكرتيراً لنادى الخريجين بأم درمان . وكان وكيل النادى فى تلك الدورة السيد محمد على شوقى ، وهو من كبار الموظفين السـودانيين بالمصلحة القضائية ، وقد أصبح فيما بعد عضواً مؤسساً لحزب الأمة ، وكان من أصدقاء السيد عبد الرحمن المهدى ، إمام الأنصار ، ومن مستشاريه . وبدأ الانقسام الطائفى بين الخريجين آنذاك يطل برأسه وبتهدد وحدتهم ، ويبعث فى النفوس القلق على تماسكهم ، وكان التنافس بين الطائفتين الدينيتين الكبيرتين ، الختمية برعاية السيد على الميرغنى ، والأنصار برعاية الإمام عبد الرحمن المهدى ، قد بلغ ذروته ، كل منهما يسعى سعياً حثيثا لتكبير سنده الطائفى وتضخميه ، ليبدو أمام السلطة الحاكمة أشد نفوذاً وأقوى بأساً وسطوة من صاحبه ، وكانت الإدارة الانجليزية تشجع ذلك التنافس والتسابق والانقسام تطبيقاً منها لسياسة فرق تسد .

وكان هذا الإنقسام الطائفى قد آثار القلق فى نفوس كثير من المفكرين والكتاب السودانيين ، لا سيما الشباب منهم .. .

يحدثنا الأزهرى فى مذكراته فيقول : -

« لم أكن طرفا فى النزاع بين كبار الخريجين ، ولم اتعصب لفريق دون الآخر .. ولكنى قصرت جهدى على خدمة النادى من ناحية ، وعلى جمع الكلمة من الناحية الأخرى .. وفى عام ١٩٣٣ بلغ التنافس بين الطائفتين ذورته ، السيد محمد على شوقى يتزعم فريقاً من الخريجين أطلقوا عليه اسم الشوقيين (Shawgists) والشيخ أحمد السيد الفيل ، وهو من كبار مستشارى السيد على الميرغنى ، زعيم طائفة الختمية يتزعم فريقاً آخر اسموه الفيليين (Feelists) كل منهما يسعى للسيطرة على لجنة النادى ، ويتطلع لزعامة الخريجين .. وفى تلك المعركة الانتخابيه استخدمت كل وسائل الدعاية التى كانت سائدة فى ذلك الزمان من نشرات ملونة ، تدعو لهذا أو لذاك . ولم يكن الخلاف بينهما يمت إلى مصلحة الخريجين بصلة من قريب أو من بعيد .. بل كان كل منهما يسعى لتحقيق الخير لزعامته من الطائفتين . وكان كبار الخريجين حينذاك يسعون لنيل الحظوة لدى الحكومة ، سبيلهم لذلك زعامة الخريجين .

« وانتصر جماعة شوقى على جماعة الفيل فى انتخابات ذلك العام ، فما كان من منافسيهم إلا أن انسحبوا من النادى وهجروه . وحذا حذوهم آخرون من الأعضاء ممن لم يروا فى مثل هذا التنافس نفعاً لوطنهم ولا لناديهم . وكنت أرى هذا الهجران فيؤرقنى ، ولم يسعنى إلا أن أردد فى كل فرصة اتيحت لى قولة المستر سمسون « إن هذا النادى سيلعب دوراً هاما فى تاريخ السودان ،» تذكيراً لهم بأهمية المسئولية الوطنية الملقاة على عوائقهم . وعند انصراف الخريجين عن ناديهم اقبلوا على تأليف الجمعيات الأدبية فى أحيائهم للقراء ة والمناقشة والدرس .. وكان فى طليعة هذه الجمعيات ، الجمعية التى ألفها الخريجون فى حى أبى روف بأم درمان ، والتى اشتهرت باسم « الأبروفيون » نسبة لحيهم ، وكان منها أيضاً جمعية الهاشميات التى نشأت فى منزل السيد المهندس محمد عشرى الصديق ، وهو من كبار رجال الفكر والأدب ، وقد اسندت إليه رئاسة تحرير الصحيفة السودانية اليومية الثانية فى السودان عند صدورها عام١٩٤٠

صحيفة « صوت السودان » . وقد صدرت عن جمعية الهاشميات هذه « مجلة الفجر » . و كان من هذه الجمعيات أيضاً الجمعية الأدبية بواد مدنى ، عاصمة النيل الأزرق ، فى ذلك الوقت .

واستطاع أعضاء هذه الجمعيات بحرصهم وإقبالهم على ما تنتجه المطبعة المصرية من كتب ومجلات وصحف أن يسموا بمداركهم ، وأن يصقلوا نفوسهم ، وأن يزجوا أوقات فراغهم فيما يعود عليهم بالنفع ، ويحكم رباط الصداقة بينهم . ولم يكن إقبالهم قاصراً على ما تنتجه المطبعة المصرية ، بل كانوا يقبلون أيضاً على البريد الأوربى فيلتهمون ما يصل إليهم من كتبه وصحفه ومجلاته التهاماً ، ويتناولونها بالدرس والمناقشة، ويتعلقون بالمذاهب الاشتراكية الحديثة التى كان يبشر بها جماعة الفيبيان (Fabians) من فلاسفة ومفكرى حزب العمال البريطانى . وكان المنبر الذى يعكس عطاء إحدى هذه الجمعيات مجلة « الفجر» التى جعلت شغلها الشاغل توسيع المدارك العامة ، وتربية الوجدان الوطنى ، وصقل الحس العام بما كانت تحفل به من بحوث قيمة ، وما تزدان به من شعر رصين فى بابها الشهير ، « مزمار داؤود » يتغنى فيه التجانى يوسف بشير ، ويوسف مصطفى التنى ، ومرضى محمد خير (ميمان) ومحمد سعيد العباسى ، وعبد الله عبد الرحمن ، وصالح عبد القادر ، وأحمد محمد صالح ، وخلف الله بابكر ، وتوفيق صالح جبريل ، وحسن عمر الأزهرى ، ومحمد أحمد محجوب . وكانت الفجر قد كتبت فى عددها الأول الصادر فى الثانى من يونيو ١٩٣٤ تحت عنوان « هذا سبيلى » تقول :

« هذه صحيفتنا تستمد مبدأها وصفتها من اسمها الذى اسميناها به ، وآمالنا وطيدة فى أنها ستكون فجراً صادقاً يتلوه صبح وضاح ، ونهار مشرق ، تنتشر شمسه الشافية فتقضى على جراثيم الجهل والحقد والعصبية والتأخر والجمود ، وتبعث فينا وفى أبنائنا وأحفادنا ، وأبنائهم وأحفادهم ، روحاً جديدة ، وهمة تأبى على صاحبها أن يكون من القواعد فى حين سار المجدون والمجاهدون بموكب الحضارة شوطاً بعيداً . »

وكان لها فى عامها الأول طابع أدبى ولكنها أخذت - قليلاً - تولى المسائل السياسية ، الداخلية منها الخارجية ، مزيداً من اهتمامها .

وكانت كلماتها الافتتاحية تعبر عن آراء المفكرين من أبناء السودان ، تقاوم القبلية والطائفية ، وتدعو للحكمة بالموعظة الحسنة ، وتلقن الأهلين معانى القومية والوطنية ، وتسمو بشاعرهم بما كانت تتحفهم به من شعر رصين . كانت بحق بداية لفجر جديد أطل على الصحافة السودانية ، كتـابها شباب ثائر واسع الاطلاع ، يقرأ ما يحمله بريد الغرب ، ويقرأ ما يحمله بريد العرب ، من كتب وصحف ومجلات ، ويؤمن بتلاقح الثقافتين الأوربية والعربية سبيلاً يسمو بالمدارك والآفاق . وكتب رئيس تحريرها الأستاذ عرفات محمد عبد الله فى عيد ميلادها الأول بعد عام من صدورها ، تحت عنوان « سياستنا » يقول : -

« نحن - وليس هذا بخاف - لسنا راضين كل الرضا عما نرى من حال البلد الحاضرة ، بل ندين بالتجديد الإصلاحى الرشيد ، وبحياة مضطردة الرقى على ما نرى من مناهج ، رآئدنا فى ذلك ما ثبت صلاحه من تجارب الحضارة الإنسانية ، فإنا لنود أن نلقى على أبناء الجيل الفتى المتنور ، وقد اشتركوا بالفعل فى شؤون هذا الوطن ، لا بتلك الأساليب المبتذلة السلبية الطائشة ، بل بشعور حقيقى بالعضوية فى المجتمع وبالواجب .

« فنحن شباب هذا الجيل أبناء لهذه التربة ، وباكورة عهد جديد يربط السودان ببقية العالم ، وإن أبسط قواعد الوفاء الإنسانى ، والإحساس بالواجب القومى ، لتقتضى ممن رزقوا أقل بسطة فى المعرفة فوق أبناء جنسهم أن يقدموا كل ما رزقوا من علم قربانا فى سبيل قومهم ، وقوم آبائهم من قبلهم ، وأبنائهم من بعدهم ، على إلا يقفوا منهم موقف المدل أو العاجز المفرط أو غير المكترث ، فنحن فى وسط عباب الحياة رضينا أو غضبنا ، والحياة دائمة الحركة مضطردة التغيير لخير أو لشر ، فلا مندوحة لنا من أن نضرب بسهم فى توجيه مصائرنا ، وإنا لمدركون أن هذا العبء ليس هيناً ولا ليناً ، بل ولا واضحاً .. وهو فى حاجة إلى تيسيره وتوضيحه ، هنا يا قوم واجبنا ، وهنا مناط آمالنا ، ومدار سياستنا .

« ولنجهر منذ البداية بأننا لا نؤمن بعصمة أى نظام بشرى معين فى الاجتماع أو السياسة ، فليس فى رأينا شىء كله خير ، وآخر كله شر ، ولسنا من أنصار أى حزب أو جماعة قائمة ، أو لديها بارقة أمل فى الوجود ، بل إننا نرمى - بقدر ما يستطيع بشر - إلى أن نرى الأشياء على حقيقتها ، وأن نرى

تحرراً كاملاً من وصمة العصبية ، وداء الحزبية ، وربقة التحيز ، فحزبنا هو الأمة السودانية بأسرها ، ولا نرضى بما دون ذلك ، ونخص إذا خصصنا تلك الملايين التى تكدح خافتة الحس أكثر من طبقة الأفندية أو سواهم ممن هم فى شىء من لين العيش من أهل الحواضر . إننا لا نرضى أن تفوز بالحياة أقلية ، سواء أكانت هى النزيل الوافد ، أم الوطنى السائد ، أو من يقال عنهم متعلمون ، ولن نتوسل فى سبيل بغيتنا بالصياح أو بالاستفزاز ، كلا ، ولا بمطاردة إنسان أو جماعة أو فئة من الناس ، بل إننا لنرحب بيد المعونة فى سبيل تحقيق غرضنا من أيه ناحية وفدت إلينا ، فليس النوايا الدفينة ، ولا الأغراض الخفية مما يمت إلى الفضيلة الإنسانية بسبب ، بل إن الوسائل العملية هى الفعالة وهى المنتجة . »

تلك كانت مبادىء الفجر وسياستها ، ومثل الشباب الثائر الذى قامت الفجر على أكتافه ، يقدمون ما يملكونه من معرفة وعلم لمواطنيهم ، ليأخذوا بأيديهم فى مدارج النهضة والعزة والتقدم ، دون من أو أذى ، يفعلون ذلك استشعاراً لواجبهم العام ، ومسئوليتهم الوطنية ، ويريدون أن يكونوا سادة لمصائرهم ، أحراراً من وصمة العصبية ، وربقة التحيز والطائفية ، حزبهم هو السودان بأسره ، ينحازون للكادحين من أبنائه ، وينتصرون للمظلومين ، ويأبون أن تفوز بالحيـاة قلة محظوظة أو متسلطة . أولئك هم محمد عشـرى والمحجـوب ، وعبد الحليم محمد ، وزملاؤهم .

هذا ما كان من أمر الفجر وجماعتهما .. أما الجمعية الأدبية بواد مدنى فقد كانت أشد هذه الجمعيات أثراً وأكثرها عطاء ، وأعظمها نفعاً للمجتمع . يحدثنا الاستاذ أحمد خير ، أحد مؤسسيها وقادتها فيقول :- (٢)

« نشأت الجمعيات أول الأمر فى العاصمة الوطنية أم درمان ، لكن دواعى الحياة والكسب كانت تضطر الأفراد إلى الانتقال إلى الأقاليم والمدن النائية ، فينتقلون إليها وفى نفوسهم الرغبة فى مواصلة نشاطهم .. وكثيراً ما وجد أعضاء مدرسة فكـرية واحدة أنفسهم ، من غير قصد ، مجتمعين فى أحدى المدن ، فيدفعهم الحنين إلى الماضى ، وهذه الرغبة إلى استئناف نشاطهم ، ومن ثم ينضم إليهم ويؤيدهم ، أو يأخذ عنهم زملاء آخرون من أبناء المنطقة ، أومن أرادوا الأنضمام إليها .

---

(٢) كفاح جيل – أحمد خير – الدار السوادنية للنشر الخرطوم .

« ومن الجمعيات التى نشأت فى الأقاليم على أكتاف زملاء عاصميين جمعية واد مدنى الأدبية ، ولعلــها أكثر الجــمعيات نشاطاً ولا شــك أنها أرفعها شأناً ، وأكثرها تأثيراً فى تطور النهضة الحديثة ، وأبقـــاها أثراً فى سجل تاريخ الســـودان .

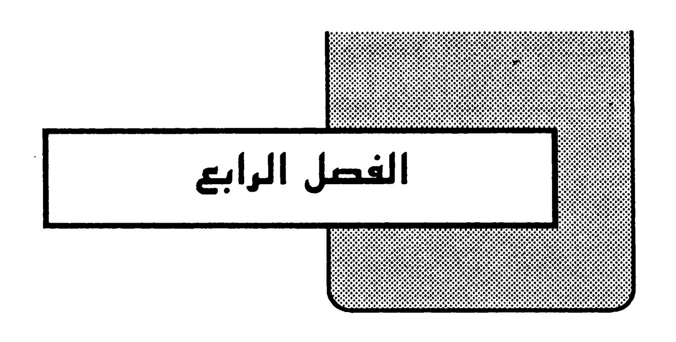
« نشأت هذه الجمعية فى رحاب نادى وادمدنى فى صيف ١٩٣٦ فى قلة محدودة ، وهدوء وانطواء . وكان قوامها أفراد من مدرسة أبى روف بأم درمان ، وقد حرص القــائمون بها على أن يكون الانتساب إليها مستنداً على رغبة العضو ، وأن تكون العبرة بالمواظبة على حضور الجلسات الأسبوعية ، والمساهمة فى الانتاج الأدبى ، ولا يترتب على العضوية فيما عدا ذلك تبعات أو التزامات مادية أو أدبية . فقد كان هدف الأعضاء الأسمى تثقيف أنفسهم ، والمران على الأداء كتابة وارتجالاً .

« ويتكون مكتب الجمعية وهى تسير فى هذا التقليد من عضوين يتبادلان الرئاسة والسكرتارية اسبوعياً لمدة شهر واحد ، ثم يخلفهما آخران بالتطوع دون تعيين أو إنتخاب . وكان الإقبال على الجمعية محدوداً ، أعضاؤها ينتبذون مكاناً قصياً من النادى ، يعقدون اجتماعاتهم فى مواعيدها بانتظام ، ويستمعون فى اهتمام بالغ إلى ما يقدم فيها من محاضرات ، حتى ازدهرت ترددت أصداء نشاطها فى الصحف والأندية الأخرى ، وعقد لها لواء التقدير والإعجاب من المشتغلين بالأدب أو بالمسائل العامة .

« وقد فطن رجال الإدارة إلى مايكمن وراء نشاط الجمعية فاتخذوها مقياساً لمعرفة الاتجاهات العامة ، وحرصوا على توثيق الصلات بها ، فأسهم فى نشاطها الموظفون الإنجليز ، وزودوها بالكتب والمراجع ، عربية وانجليزية . وكثيراً ما كانوا يثيرون للمناقشة بعض الشئون المحلية ، وبعض النظريات السياسية كالشيوعية والفاشية والديمقراطية ليتحسسوا مشاعر الشباب تجاهها .

« ولجمعية وادمدنى الأدبية أن تفخر بحق ، فقد دام الصفاء بين أعضائها والقائمين بها فترة طويلة ، ولم تتعرض للانشقاقات التى تعوق نشاط الخريجين ، وتحول دون تعاونهم واتحادهم ، ولعل مرجع ذلك أن القائمين عليها كانوا مبرئين من تأثير الطائفية ، ومبرئين أيضاً من داء الأنانية والنفعية ، كما كان يسود بينهم مستوى رفيع من التسامح وحرية الفكر .

« ومن دواعي فخر الجمعية أيضاً أنها أسهمت وبالأصح انفردت بصياغة الأحاسيس والمشاعر الوطنية فى أفكار ، وصبها فى قوالب ، لمس فيها الجمهور ما يعتمل فى نفســه ، وهضمها وفهمها ، فانضوى تحت لوائها مؤيداً ، فأصــــبحت مهبط النهضة التحــريرية ، فمن أحد أعضــائها صدرت الدعوه إلى المؤتمر ومنه أيضـــاً صدر النداء للمهرجان الأدبى ، وعنه ثالثاً برزت فكرة يوم التعــليم . »



نشأة مؤتمر الخريجين وتطوره

الخريجون يقبلون على المؤتمر فى حماسة فائقه - الاجتماع التأسيسى يجيز الدستور وينتخب الهيئة العامة - اللجنة التنفيذية تخاطب الحكومة وتطلب اعترافها بالمؤتمر - السكرتير الإدارى يرحب بالمؤتمر فى حذر وريبة - مصر تتشكك فى مرامى المؤتمر - اللجنة التنفيذية تعنى بإصلاح التعليم .

❑❑❑

كان للخريجين والطبقة المستنيره دور بارز ملحوظ فى خدمة المجتمع والأخذ بيده فى مدارج التقدم والنهضة ، ولعل من الأعمال الكبرى التى اشترك الخريجون فيها إنشاء مدرسة أم درمان الأهلية التى افتتحت فى عام ١٩٢٧ ، على إثر غضبة أهل أم درمان خاصة ، والمسلمين فى السودان عامة ، بسبب محاولة بذلتها الإرساليه الأمريكية لتلقين أبناء المسلمين فى مدرستها بتلك المدينة مبادىء الديانة المسيحية ، دون الحصول على موافقة ذويهم ، فيما كان يلزمها القانون به . وليس من أغراضنا أن نسرد قصة المدرسة الأهلية كاملة ، أو نروى كيف تم إنشاؤها ، ولكننا نود أن نشيد بدور الخريجين فى هذا العمل الوطنى الكبير ، ونخص منهم الشيخ إسماعيل الأزهرى الكبير والشيخ عمر اسحق ، والشيخ محمد الحسن دياب والاستاذ حسن ظاهر من رجال التعليم والبكباشى محمد نور وكيل مفتش أم درمان ، والسادة الدرديرى محمد عثمان ، وميرغنى حمزه ، وعثمان حسن عثمان ، وخضر حمد وعبد الله ميرغنى ، وإن نذكر بالحمد والثناء أيضاً السادة الشيخ أحمد حسن عبد المنعم ، والشيخ سيد أحمد سوار الذهب ، والشيخ عثمان صالح ، والشيخ بابكر الشفيع ، والشيخ الأمين

عبد الرحمن ، والشيخ المهدى أحمد ، والشيخ حسين تربال ، والشيخ محمد أحمد البرير من كبار تجار أم درمان الذين وهبوا فكرة إنشاء المدرسة تأييدهم المطلق ، ووقفوا معها بقوة ، وتبرعوا لتحقيقها فى سخاء وأريحية .

وكان طلبة كلية غردون التذكارية فى عطلتهم الصيفية عام ١٩٣٤ قد طلبوا من مجلس أمناء المدرسة أن يأذن لهم بإقامة مدرسة ليلية فيها ، لتعليم مواطنيهم ، ممن لم تتح لهم فرص الدراسة المنتظمة ، فأذن لهم فيما يفيدنا أمينه السيد خضر حمد فى مذكراته .. وكان الإقبال على هذه الدراسة عظيماً ، ومن مختلف طبقات الشعب ، ومختلف الأعمار .. ولما انقضت العطلة الصيفية لم يهن على مجلس الأمناء أن تقفل أبواب تلك المدرسة الليلية فاستنفر بعض الخريجين لمواصلة العمل فيها . وكان غرضه بهذا منه خدمة المجتمع من ناحية ، وإحكام الرباط بين المستنيرين من أبنـــاء السودان ومواطنيهم من عامة الشعب من الناحية الأخرى وأخذوا يتوسعون فى الدراسة حتى بلـغت أربعة فصول يلقون فيها دروساً فى مبادىء القراءة والكتابة والدين الإسلامى والتاريخ وغيرها من العلوم . واستطاع الخريجون بهذا العمل منهم أن يرسخوا المبادىء الوطنية فى نفوس مواطنيهم ، وأن يزيلوا الجفوة التى كانت تزرعها الحكومة الإستعمارية بين المتعلمين وعامة الشعب .

وكان من بين الأنشطة التى أقبل الخريجون عليها فى حماسة وصدق ، مشروع ملجأ القرش ، وهو مشروع أثار الحماسة فى نفوسهم لإنشائه مقال كتبه الأستاذ عبد الفتاح محمد المغربى المدرس بكلية غردون التذكارية فى جريدة حضارة السودان ، يصف فيه ملجأ للأيتام شهده وزاره فى مدينة المنصورة بمصر ، يقدم للناشئة من الأيتام وأبناء الفقراء تعليماً صناعياً ..وتلقف الفكرة السيد رمضان عبد الرحمن فكتب مقالاً بعنوان « ملجأ يتكون من قرش » اقترح فيه أن يعمل الشباب لـقيام مثل هذه المؤسسات بتبرعات يجود بها شعب السودان ، كل منهم بقرش واحد .

وأقبل الشباب من المستنرين والخريجين على الفكرة ، وبدءوا التبرع من مالهم الخاص . ثم نظموا حملة لجمع التبرعات من مواطنيهم . كانوا ينتشرون فى أيام العطلات الأسبوعية فى الأسواق لجمع المال قرشاً واحداً على الأقل من كل مواطن، ويتصـل الجهد ويتخطى العقبـات ، ورويداً رويداً يتزايد المال وينمو ..

وهانحن أولاء نرى السيد ميرغنى حمزة ، رئيس مشروع الملجأ يحدثنا فى نداء تنشره له « مجلة الفجر » فى أول سبتمبر من عام ١٩٣٤ بعنوان « مشروع ملجأ القرش يشارف التمام ، فخذوا بناصره إلى الظهور » أن رصيد المشروع فى البنك قبيل نشر النداء كان قد بلغ الفاً وخمسمائة وستين جنيهاً .. وهو مبلغ ضخم بمقاييس ذلك العصر .

يحدثنا السيد ميرغنى حمزه فى ندائه فيقول : -

« بحمد الله وعونه سار مشروع ملجأ القرش بخطوات حثيثة وحصل على نتائج محمودة ، وحسبك دليلاً على ذلك أن تعلم أن رصيده بالبنك قد بلغ فى أول يوليو من عام ١٩٣٤ ألفاً وخمسمائة وستين جنيهاً ، وذلك بالرغم من الأزمة التى تسود البلاد ، والمشاريع الأخرى العديدة التى تتقاسم جهود الشعب وعطفه ، وما ذلك إلا لأن السواد الأعظم من أفراد الشعب قد استيقنتهم أنفسهم ، وشعروا بمسيس الحاجة إليه ، وكبير الفائدة المرجوة منه .. فهو أول مجهود عام يوجه نحو خير الطبقات الفقيرة من الأمة ، والعناية بتخفيف ويلايتها ومقاسمتها حمل هذه الحياة الثقيل برفع الأمية عنها ، وتهذيب نفوسها ، وتعليمها بعض الحرف والصناعات اليدوية المنتجة لتسلكك بها طريقاً شريفاً فى الحياة ، وتحصل بها مرتزقاً مشروعاً فى هذا المعترك ، وهو بهذا أول وأجدى حركه تعاونية تقومون بها لتثبيت دعائم المجتمع ، وحفظ توازن أجزائه ، فالطبقات المعوزة تكون الشطر الأكبر من البلاد ، وتركهـا على حال من الجهل والبطالة والخمول ، مهيض للجناح ، فات فى عضدها ، معطل لتقدمها والعمل على انعاشها وتقويمها ، فضلاً عن أنه من أفضل وأنفع أعمال البر والاحسان التى يتوارد على الحض عليها الدين ، والعقل والانسانية ، فإنه يرفع عن كاهل البلاد حملاً كبيراً ، ويقيها كثيراً من الشر والآثام التى هى نتيجة لازمة للعدم ، فالبطالة والتسول والإجرام ، بتحويل هذه القوى البشرية الهائلة إلى أيد عاملة ، وعقول مفكرة ، ونفوس مصلحة أحمل لخير البلاد ، وتقدمها ، وتجلب إليها الأمن والرخاء . »

ويختتم السيد ميرغنى حمزه نداءه بمناشدة المواطنين فى المناطق التى لم تنشأ فيها لجان لجمع التبرعات أن تسارع فتتلافى هذا النقص بتأليف اللجان لجمع التبرعات السخية والاشتراكات المنتظمة ، و لإقامة الحفلات والروايات

والمباريات ، وأسواق الخير ، وكل وسيلة غيرها لمساعدة المشروع ، فما زالت الأمة بخيرها ، وما زالت النفوس تتحرق شوقاً إلى البذل فى سبيل الخير والمجد .

وتمضى الأيام سراعا .. وتزداد النفوس حماساً للمشروع وتتدفق التبرعات .. وفى السادس عشر من يوليو من عام ١٩٣٥ ، تتحفنا « **مجلة الفجر** » ببيان مستفيض من السيد البكباشى محمد نور ، الرئيس الجديد للجنة الملجأ يبشرنا فيه بأن رصيد المشروع فى البنك قد شارف ألفين من الجنيهات مما حدا باللجنة أن تتخذ خطواتها الأولى فى سبيل التنفيذ . وتزداد رغبة المستنيرين من أهل السودان فى توحيد صفوفهم لخدمة بلادهم فيقترح عليهم عام ١٩٣٥ السيد خضر حمد فى عموده الذى كانت تنشره له « جريدة السودان » تحت عنوان فى الهدف ، وبتوقيعه المستعار طبجى ، إنشاء مؤتمر للخريجين فى السودان ، ولكن النفوس لم تكن مهيأة حينذاك لتنفيذ الفكرة ، فلم تنل من الاهتمام العام ما تستحقه .

يقول السيد خضر حمد فى مقاله :

« إنه من حظ الخريجين السعيد أن هيأت لهم الظروف عيداً عاماً يحتفلون به كل عام ، يجتمعون عنده فى مكان واحد هو كلية غردون التذكارية ، ومنذ العام الماضى اتخذ هذا العيد أهمية خاصة ، وأصبح يحضر للاحتفال به كثير من الخريجين من غير العاصمة المثلثة ، مدفوعين بحب الأجتماع بإخوانهم ، وتجديد العهد ، وتوثيق الصلات . ومما يؤسف له أننا فى كل عام نجتمع لنعيد ذكرى الماضى الجميل ، ونبكى على عهد الطفولة الذاهب ، لم نفكر قط فى أن نجعل هذا اليوم مؤتمراً نبحث فيه أمورنا الهامة التى تتعلق بماضى بلادنا وحاضرها ومستقبلها ، ونستعرض أعمالنا فى بحر العام المنصرم ، حتى يكون لاجتماعنا معنى ، ولعيدنا أثر فى حياتنا . »

ويثير ذلك الاقتراح شيئاً من النقاش والتعليق بين الخريجين فى أنديتهم بالسودان ، ويعقب عليه الأستاذ أحمد خير فى خطاب تنشره جريدة السودان فى الرابع والعشرين من يوليو ١٩٣٥ .

يقـــول :

« العلاج لموقفنا الحالى هو اقتراح أرسله إلى جميع من يهمهم الأمر يرمى

إلى تمركز التفكير فى صعيد واحد لوضع برنامج شامل ، وتكليف كل فرد بتنفيذ ما يتناسب مع مداركه واستعداده ، مما لا يتطلب ذلك منا غير السير بالنادى خطوة أخرى تجعل من داره الحالية ، وهى مجمع أدب وسمر ولهو ، كعبة للنهضة المرموقة ، وطريقنا لذلك هو مؤتمر الخريجين ، مؤتمر قوامه صراحة العالم ، وروحه اتزان العمل ، وغرضه خدمة القضيتين ، قضية الخريجين كطبقة ، وقضيتهم العامة ، باعتبارهم جزءاً من هذا الكيان .

هذا ما كان من أمر الفكرة فى عام ١٩٣٥ ، انطلقت تعبيراً عما كان يغمرنفوس الشباب من رغبة صادقة فى انتهاج سبيل تتحد فيه كلمتهم ، وتتضافر جهودهم ، خدمة لأنفسهم ولبلادهم . وكان الشباب حينذاك يتتبع فى اهتمام عظيم الأحداث الضخمة التى تقع فى الدنيا حوله ، من ثورات وطنية اندلعت فى كثير من بلاد الله ، وانتفاضات ، منها الثورة المصرية التى أشعلها الوفد المصرى بقيادة سعد باشا زغلول ، عند نهاية الحرب العظمى فى عام ١٩١٩ لتحرير مصر من الحماية والاحتلال الانجليزى الذى بسط جناحه عليها منذ وقت طويل ، ومنها حركة المؤتمر الهندى بزعامة المهاتما غاندى ، والعصيان المدنى الذى أشهره سلاحاً فى أوجه المستعمرين ، ومنها الحرب الأهلية الاسبانية بين قوى الرجعية والتقدم . وكان شبابنا يشهد أيضاً قيام النازية فى المانيا بقيادة ادولف هتلر ، والفاشية فى ايطاليا بقيادة موسلينى ، كما شهد أيضاً ثورة تركيا الحديثه بقيادة الغازى مصطفى كمال اتاتورك .

وكما كان موسلينى يحلم بإقامة امبراطورية إيطاليه فى إفريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط ، ويغزو الحبشة على مرأى ومسمع من عصبة الأمم ، ويستخدم فى اعتدائه عليها أسلحة الدمار المحظورة كالغازات السامة ، كان هتلر يتهيأ لجولة أخرى مع الدول الأوربية يصفى فيها حساباته معها ، ويثأر لألمانيا التى ألحقت بها تلك الدول هزيمة نكراء فى الحرب العظمى ١٩١٤ - ١٩١٨ ، وكبلتها بقيود قاسية .

ودفع هذا الخطر المنبعث من دولتى المحور - المانيا وإيطاليا - دفع بريطانيا لمراجعة موقفها ، واتخاذ الخطوات التى تعصمها ، وتمكنها من مواجهة التطورات التى قد ينكشف عنها هذا الموقف الوخيم العواقب ، فأبدت استعدادها

لتسوية قضيتها مع مصر ، والوصول معها إلى اتفاقية ترضى طموح قادتها ، وتسمح فى نفس الوقت لبريطانيا باستخدام أرض مصر وامكانياتها الاستراتيجيه إذا ماوقعت الواقعة ، فكانت المفاوضات بين الحكومة البريطانية ومصر مما أسفر عن معاهدة ١٩٣٦، يوقعها عن بريطانيا وزير خارجيتها ، انطونى إيدن ، وعن مصر وفد مؤلف من زعماء الأحزاب المصرية كلها ، بقيادة مصطفى النحاس باشا زعيم حزب الوفد ، وخليفة سعد باشا زغلول ، ورئيس الوزارة المصرية الذى وصفها فى حينها بأنها « معاهدة الشرف والاستقلال .» ولكنها كانت بالنسبة لشباب السودان المتوثب للحرية ، مصدر قدر عظيم من خيبة الأمل لأنها - أولاً - أقرت الوضع القائم فى السودان - الحكم الثنائى والإدارة الإنجليزية - وخلعت عليه شرعية جديدة ، ولأنها - ثانياً - أنكرت على السودانيين حقهم فى التعبير عن أمانيهم الوطنية ، وإبداء الرأى فى مصيرهم ومستقبلهم ، متعللة بقصورهم وعدم أهليتهم .

وننظر إلى المعاهده فنجدها قد نصت على استمرار إدارة السودان على أساس اتفاقية ١٨٩٩ ، وديعة فى يد الحاكم العام ، ممثلاً لدولتى الحكم الثنائى ، بريطانيا ومصر ، وجعلت الغرض من إدارته تحقيق الرفاهية لأهله ، دون أن تحدد معنى لهذه الرفاهية ، أو توضح السبيل إليها ، وتركت السيادة على السودان معلقة كما فعلت قبلها اتفاقية الحكم الثنائى ، وخولت للحاكم العام حق تعيين الموظفين السودانيين وترقيتهم واختيار البريطانيين والمصريين لملء الوظائف التى لا يوجد بين السودانين أحد مؤهل لشغلها .

ولم تشتمل فيما يهم السودان ومصيره ، إلا على النقاط التالية :

١ / استمرار إدارة السودان على أساس إتفاقيتى الحكم الثنائى لعام ١٨٩٩

٢ / تحديد غرض الإدارة فى السودان بأنه رفاهية السودانيين .

٣ / إعطاء السودانيين الأكفاء - متى وجدوا - أسبقية على البريطانيين والمصريين فى شغل الوظائف الحكومية .

أما مصر فإنها ، على الرغم من رفض بريطانيا لدعواها الرامية لفرض سيادتها على السودان ، استناداً على حق الفتح ، الذى أمر به محمد على باشا فى عام ١٨٢٠ ، أو على الأقل الاعتراف لها بهذه السيادة ، فقد حصلت عن

طريق هذه المعاهدة على استرداد بعض الحقوق التى نزعها منها المندوب السامى البريطانى فى مصر اللورد اللنبى على إثر مقتل سير لى سناك ، سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام فى أحد شوارع القاهرة عام ١٩٢٤ ، فى إنذار قدمه لسعد باشا زغلول رئيس الوزراء المصرى ، يشتمل على عقوبات عدة أشرنا إليها فى فصل سابق .

وكان مما استردته مصر فى معاهدة ١٩٣٦ حق إعادة جنودها للسودان مرة أخرى ، أسوة بالجنود البريطانيين ، لتصبح تحت إمرة الحاكم العام فى الدفاع عن السودان .

وتوفر لمصر أيضاً - من الناحية النظرية على الأقل - حق تعيين موظفيها وترقيتهم كالبريطانيين تماماً - للوظائف الجديدة التى لا يتوفر لها سودانيون أكفاء . ولم تكن - بالطبع - لتعوز الإنجليز الحيل لاسقاط هذا الحق وإغفاله .

ولم يكن حظ مصر فى الهجرة إلى السودان - رغم ما نصت عليه المعاهدة - بأحسن من حظها فى شغل الوظائف والمناصب العليا فى إدارة البلاد ، وذلك لأن أبواب الهجرة أمام المصريين قد قيدت بقيدين ثقيلين يمكنان الحاكم العام من قفلها قفلاً محكماً ، هما مقتضيات الصحة و متطلبات النظام والأمن .

إذن فقد منح الانجليز المصريين فى معاهدة ١٩٣٦ بالسودان بيدهم اليمنى ما كان ميسوراً لهم أن ينزعوه منها بيدهم اليسرى ...

يقول السيد إسماعيل الأزهرى فى مذكراته وهو يتناول هذه المعاهدة بالتعليق ويصف الصدمة التى احدثتها فى نفوس السودانيين :

« نصت معاهدة ١٩٣٦ فى المادة الحادية عشرة منها على مايلى :

« مع الاحتفاظ بحرية عقد إتفاقات جديده فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى ١٩ يناير ، و١٠ يوليو لسنة ١٨٩٩ ، اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ، ويواصل الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين .

« والطرفان المتعاقدان متفقان على أن الغاية الأولى لإدارتها فى السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين .

« وليس فى نصوص هذه المادة أى مساس بمسألة السيادة على السودان .. وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين فى السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام ، الذى يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين فى الوظائف الجديدة التى لا يتوفر لها سودانيون أكفاء .

« يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلاً عن الجنود السودانيين .

« تكون هجرة المصريين إلى السودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام .

« لا يكون هناك تمييز فى السودان بين الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين فى شئوون التجارة والمهاجرة أو فى الملكية . »

يقول الأزهرى : -

« هذا ما اتفقت عليه بريطانيا ومصر حول السودان فى معاهدة ١٩٣٦ ، وقد كان له فى نفوس السودانين صدى غير حميد ، فهم لم يؤخذ رأيهم فى الأمر ، ولم يعبأ بهم ... وقد نصت المعاهدة فى مادتها السادسة عشره على أنه يمكن للطرفين المتعاقدين أن يدخلا فى مفاوضات بناء على طلب أى منهما فى أى وقت بعد انقضاء مدة عشرين سنة على تنفيذ المعاهدة ، بما يلائم الظروف السائدة حينذاك ، كما نصت المعاهدة أيضاً على أنه يمكن فى أى وقت بعد انقضاء مدة عشر سنوات على تنفيذ المعاهدة ، الدخول فى مفاوضات ترضى الطرفين المتعاقدين بقصد إعادة النظر فيها . »

ويمضى الأزهرى فيقول : -

« وبعث هذا النص الأخير أملاً فى نفوس السودانيين ، فرأوا أن يهيئوا أنفسهم لمواجهة الموقف عند إعادة النظر فى المعاهدة أو تعديلها ، ليحصلوا لبلادهم على ما فاتها . وكان هذا حافزاً آخر لتوحيد الكلمة والصف ، مما أدى إلى مولد فكرة مؤتمر الخريجين العام . إذ أخذ السودانيون المستنيرون حين هدأت خواطرهم ، وسموا فوق جراحهم وغضبهم يفكرون فى تحديد واجبهم الوطنى بعد المعاهدة ، ويتلمسون طريقهم . وكان المنبر الأكبر لهذا البحث منهم الجمعية الأدبية فى نادى الخريجين بواد مدنى . وهداهم ذلك البحث إلى ضرورة توحيد كلمتهم ، وإنشاء تنظيم لهم يعبر عن إرادة السودانيين وتطلعاتهم ،

ويتحدث باسمهم متى تقرر إعادة النظر فى المعاهدة الانجليزية المصرية أو تعديلها فولدت بهذا فكرة إقامة مؤتمر للخريجين من جديد . ومرة أخرى نادى بها الأستاذ أحمد خير فى محاضرة له أمام الجمعية . وهو يحدثنا فى كتابه « كفاح جيل » أنها كانت دعوة للنضال الوطنى ، تهدف لإقامة الحرية بين مجموعة من البشر جثم على صدورهم ، وخنق أنفاسهم ، وتصرف فى أقدارهم ، استعمار أجنبى ، هدفها الخلاص من الاستعمار الأجنبى ، وإنه ما كان ليكتب لها النجاح لو لم تكن تعبيراً صادقاً عن أمانى مجموعة من الرجال كانت تنظمهم الجمعية الأدبية بنادى وادمدنى . »

قال فى محاضرته :

« واجبنا ، هو أن ننهض بأبى النوادى – نادى الخريجين – لنجعله معقلاً حصيناً للوحدة الفكرية ، وحدة السودان الحديث ، لنجعله نقابة عامة للدفاع عن كل ما يمس الوطن والمواطنين ، وهنالك نغرس ، ومن هنالك نعلن رسالة السودان الحديث . لتكن لجنة النادى منبعاً للدعاية القومية ، ومصدراً للإرشاد والهداية . إن على الرأى المستنير فى هذا البلد أن يتحرر من قيود التقاليد المشينه ، وينفك عن إسار الأغراض وعبادة الأفراد ، ليثبت ذاتيته فى شخصية ممثليه الناطقين باسمه .

« إذا ما انتظم السودانى المستنير فى رابطة أو مؤتمر أو نقابة ، مركزها النادى بأم درمان ، وفروعها فى الأقاليم ، إذا ما نشر برنامجه القومى ، نكون قد عرفنا وحددنا واجبنا السياسى . »

وكانت الجمعية قد دعت للاستماع إلى هذه المحاضرة والاشتراك فى مناقشتها الصحفى المرموق الأستاذ « أحمد يوسف هاشم » ، من كبار محررى « جريدة النيل » فى ذلك الوقت ، ورئيس تحرير « مجلة الفجر » بعد وفاة منشئها الأستاذ عرفات محمد عبد الله ، فقام بنشر المحاضرة فى الصحيفتين اللتين كان يعمل فيهما .

وتتناول « الفجر » فى عددها الصادر فى السادس عشر من اغسطس عام ١٩٣٧ الفكرة فى كلمتها الافتتاحية بعنوان « الطبقة المستنيرة ورفاهية السودان . » كتبت تقول :

« لنسلم جدلاً بحسن نيات الشريكين ، (بريطانيا ومصر) ، وبأنهما يعملان لرفاهيتنا وإسعادنا ، وأنهما يحاربان الفقر والجهل والعصبية القبلية ، فكيف يتسنى للحكومة التى تمثلهما أن تعرف مطالب أبناء البلاد وآراءهم واتجاه أفكارهم ؟ إننا نعتقد أن الطبقة المستنيرة فى البلاد هى الفئة الوحيدة التى بها تستطيع الحكومة أن تتصل بالشعب السودانى ، وتتعرف على ما يطمح إليه السودانيون . ومن المعروف أن أفراد هذه الطبقة ، بسواء من موظفى الحكومة ، أو أرباب الأعمال الحرة ، هم خريجو مدارس السودان ، وهم الهيئة التى يجب أن تعمل الحكومة حسابها ، والتى لها الحق فى أن تمثل جميع الطبقات الأخرى . فمسئولية الطبقة المتعلمة لا تقف عند الدفاع عن قضيتهم مع الحكومة ، أوأن تقتصر رسالتهم على المسائل التى تتعلق بهم ، بل من الواجب عليهم أن يتحدثوا بلسان أفراد الشعب ، ويبينوا مطالبهم ، ويجب أن يكون العمل على إسعاد الفلاح ، وحماية الطبقات العاملة ، وتعليمهم أولى الواجبات المفروضة عليهم .

« لقد سمعت أصوات بعض الأفراد فى كثير من المناسبات ، عن أمانيهم . واستطاع عدد من أبناء الطبقة المستنيرة أن يرفعوا مطلبهم ، وأن يظهروا رضاءهم أو رفضهم لكثير مما يدور فى دولاب الحكومة ، ولم تتوان أعمدة الصحف المحلية فى أن تحمل الرسالة إلى أولى الأمر ، غير أن التجارب قد دلت في كثير من الأحيان أن الحكومات لا تقيم وزناً للآراء الفردية ولا تهبها من اهتمامها إلا أقله ، وصحافتنا بعد لا تنشر آراء هيئة معترف بها أو منظمة .

« وما دامت الحالة هكذا فلا بد من وجود هيئة منظمة معترف بها ، تمثل الطبقة المتعلمة في البلاد . وإذا تكونت هذه الهيئة خولتها هذه الطبقة أن تنطق باسمها ، وأن تعبر عن أمانيها وتمنياتها ، وأن تدافع عن قضيتها الإجتماعية والسياسية ، كما إنها تكون فى الوقت عينه حلقة الاتصال بين الحكومة وأفراد الشعب .. ولا بد لهذه الهيئة أن تكون حائزة على رضا جميع الخريجين أو أكثرهم ، وأن تكون قوية العناصر ، حتى لا يشك أحد من الناس ، كائناً من كان ، فى إخلاصها ، أو أنها لا تعمل للصالح العام ، وهنا نواجه صعوبة أخرى وهى كيف نصل إلى تكوين الهيئة وممن تتكون .. ؟

« إن نادى الخريجين هو مركز الخـــريجين رغم كل ما حدث فى الماضى من اختلـــاف فى الرأى ، وهو حلقة الاتصال بين جميع الخريجين ، فأول خطوة نخطـــوها فى سبيل تكوين هـــذه الهيئة هى أن يلتف الخـــريجون حول النادى ويقبلوا عليه ، وبذلك يكون الخـــريجون قد انتظموا تحت لواء واحـــد ليبدأوا العمل بتوجيه الدعوة إلى مؤتمر عام فى النادى يحضره أكبر عدد ممكن من الخريجين ، وهذا العدد يستطيع أن ينتخب هيئة تمثله وتنطق باسمه . على أن هذا المؤتمر يجب أن يقرر مبادىء المجموعة والعمل والمسئولية الملقاة على عاتق الهيئة المنتخـــبة .

« أن أربعين سنة قد انقضت من عمر هذه البلاد تحت الحكم الماثل وهى فترة لا تعد شيئاً فى أعمار الأمم ، إلا أنها كبيرة إذا قيست بالخطوات التى يخطوها العالم ، فالتقدم الذى نلناه فيها ضئيل لا يكاد يذكر ، بل نحن ما زلنا فى ذيل القافلة ، ولا بد لنا أن نشد الخطا حتى نستطيع أن نتوسط القافلة ، فضلاً عن أن نكون فى المقدمة ، وإننا للآن لم نضع الحجر الأول من معالم الطريق ، على أن اليوم الذى ينعقد فيه مؤتمر الخريجين ، واليوم الذى تنتخب فيه هيئة تتكلم باسمهم ، لهو اليوم الذى نستطيع أن تقول فيه إن النادى بدأ يلعب دوراً مهماً فى تاريخ البلاد ، وإن البلاد خطت أولى خطواتها نحو الرفاهية والتقـــدم . »

ولم تكتف جمعية وادمدنى الأدبية بتقديم الاقتراح لإنشاء المؤتمر على لسان الأستاذ أحمد خير ومناقشته ، وإشراك الأستاذ أحمد يوسف هاشم فى تلك المناقشة ، ومن ثم تأييد المشروع فى صحيفتى « الفجر » « والنيل » ، بل أرسلت أربعة من أعضائها ، فيما يحدثنا الأستاذ إسماعيل العتبانى ، أحد مؤسسيها ، إلى نادى الخـــريجين بأم درمان حيث ســـلموا نص المحاضرة إلى رئيسه السيد إســـماعيل الأزهرى ، وشـــرحوا له ولغيـــره من قادة النادى الفكرة التى حملوهـــا .

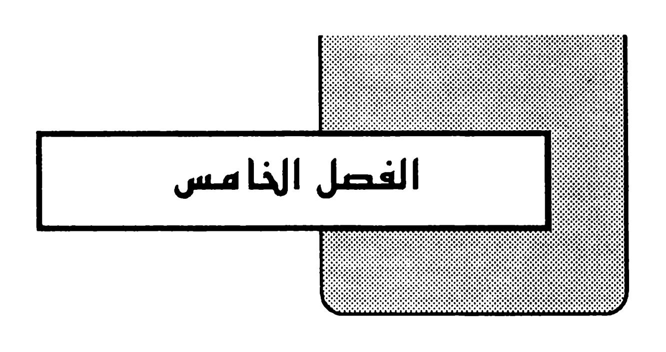
واستقبل الخريجون وذوو الرأى الاقتراح أعظم استقبال ، ووجدوا فيما اشتملت عليه محاضرة الأستاذ أحمد خير من آراء تعبيراً صادقاً عما كان يعتمل فى صدورهم ، ورائداً يهديهم سواء السبيل .

يحدثنا السيد إسماعيل الأزهرى فى مذكراته فيقول :

« كان من الأهـداف الإجتماعية للفكرة أن تعيد الخريجين إلى وحدتهم السابقة ، فأخذناها منذ البداية مأخذ الجد والحزم ، ونظمنا إجتماعات أسبوعية نتبادل فيها الرأى حول التنظيم .. وكنا نطلب من بعض الخريجين أن يعدوا مذكرات عن الفكرة تطرح للمناقشة فى النادى . ولما اجتزنا طور الدراسة وتبادل الرأى ، انكببنا نضع تلك الأفكار على الورق ، ونستخلص منها مشروعاً لدستور المؤتمر ، وكان رئيس اللجنة التحضيرية لهذا العمل الأستاذ جمال محمد أحمد ، ومن اعضائها البارزين الذين اسهموا إسهاماً فعالاً فى الدراسة الدكتور مكى شـبيكة ، وكان حينذاك سـكرتيراً للنادى ، والأساتذة على محـمد أحمد ، من أعضـاء لجنة النادى ويحيى الفضلى وإسـماعيل عثمان صالح وخضر حمـد وغيرهم .

« ونشرنا فكرة المؤتمر بين الخريجين على نطاق واسع ، والهبنا الحماس لهذا التنظيم الجديد الذى كنا نأمل أن يحقق وحدة الخريجين ومنفعة السودان .. وكان هدفنا أن نجعل من المؤتمر مؤسسة تعمل مع النادى وبالتعاون معه لتحقيق الخير العام ، وخدمة مصـالح الخريجين . وكان فريق منا يرى أن تقصر عضوية المؤتمر على أعضـاء النادى لنشـجع الخريجين على العودة إليه ، بعد أن كـانوا قد هجـروه ، ورأى فريق آخـر أن يكون المؤتمر منظمة منفصلة عن النـادى ، هدفهـا أن تعد النفوس لمواجهـة الموقف عند إعادة النظـر فى المعاهدة أو تعـديلها .

« وكان هذا الهدف من الأسباب التى دعت كثيراً من الخريجين للترحيب بالفكرة .. وانعقد الاجتماع التأسيسى للمؤتمر فى الثانى عشر من فبراير عام ١٩٣٨ . وكان اجتمـاعاً رهيباً حضـره الخريجون من كثير من أنحاء السـودان يحـدوهم الأمل ، وتدفعهم الرغبة الصـادقة ، لتشـييد الصرح الوطنى الجـديد . »



هدف المؤتمر خدمة المصلحة العامة

الخريجون يقبلون على المؤتمـر فى حماس فائق - الدستور يحدد هدف المؤتمر بعبارة مشبعة بأسمى المعانى - اللجنه التنفيذية الأولى تطلب موافقة الحكومة - المؤتمر فى أطوراه الأولى - المهرجان الأدبى عيد للأدب والفن - اندلاع الحرب العالمية الثانية .

□□□

انعقد الاجتماع التأسيسى للمؤتمر فى الثانى عشر من فبراير ١٩٣٨ بنادى الخريجين بأم درمان ، و كان اجتماعاً رهيباً حضره الخريجون من العاصمة المثلثة ، أم درمان والخرطوم والخرطوم بحرى ، ومن الأقاليم القريبة من العاصمة كالجزيرة ، وبعض مدن النيل الأزرق ، وعطبرة وشندى فى المديرية الشمالية ، واكتظت بهم دار النادى ، عددهم يبلغ الفاً ومائة وثمانين خريجاً . وكان هذا العدد بمقاييس ذلك الزمان حشداً عظيماً . وبلغت الحماسة للمؤتمر ذروتها حتى أوشك حبل النظام أن ينفرط ، لولا مهارة السيد إسماعيل الأزهرى ، رئيس النادى ورئيس ذلك الإجتماع التأسيسى ، فى إدارة دفة النقاش ، وحمل المتحمسين من المؤتمرين على ضبط النفس . وقد عبر كثير منهم عن بهجتهم بمولد المؤتمر نثراً وشعراً . وكانت كلمات الخطباء والشعراء تقاطع بالتصفيق والهتاف للوطن والتكبير لله . وهز الشاعر على نور ، الذى لقب فيما بعد بشاعر المؤتمر ، المشاعر وهو يتغنى أمام المؤتمرين : -

هذى يدى لسمـاء المجـد أرفعها
رمزاً يشير إلى المستقبل الحسـن
لما نـرجيه تحت الشمس من وطر
وما نفـــديه بالأرواح مــن وطـن
زفوا البشـــائر للـــدنيا بأجمعهـا
وللـــعروبة من شـــام إلى يمـــن
أنـا هممنـا وأرهــفنا عـــزائمنا
على النــهوض بشعب للــعلا قمن
الله أكبر هــذا الــروح أعـــرفه
إذا تـــذكرت أيـــامى ويعــرفنى
كنـا ننميه سراً فى جـــوانحنـا
حتى استحال إلى الإجهـار والعلن

وتم فى ذلك الإجتماع التاريخى إجازة دستور المؤتمر بعد مداولة جادة أدارها الأزهرى فى مستوى رفيع من الكفاءة ، وتم أيضاً انتخاب هيئة عامة للمؤتمر من ستين عضواً ، وفق منطوق الدستور ، لتختار من بين أعضائها لجنة تنفيذية من خمسة عشر عضواً ، بينهم السكرتير العام للمؤتمر ، ومساعده ، وأمين صندوقه ، ومحاسبه . وحدد الدستور غرض المؤتمر بأنه « خدمة المصلحة العامة للبلاد والخريجين . » ولا شك فى أن راسمى هذا الدستور قد وفقوا أيما توفيق فى تحديد الهدف بهذه العبارة المجملة المشبعة بأعظم المعانى وأرفعها ، وقفلوا المنافذ أمام أى اعتراض أو مبرر للاعتراض قد يصدر عن الحكومة ، وفتحوا أمام المؤتمر أبواباً واسعة لتصريف كل عمل عام يرمى إلى خدمة المصلحة العامة ، أو مصلحة الخريجين ، كان ذلك فى مجال التعليم ، أو الاقتصاد ، أو الاجتماع أو السياسة ، أو كان ذا بصلة بمصالح أعضاء المؤتمر وحقوقهم .

ونجد الدستور قد نص فى بند العضوية على جعلها مفتوحة لكل خريجى مدارس ومعاهد السودان فوق مستوى المدارس الأولية . أما السودانيون الذين تخرجوا من غير هذه المدارس ، فقد ترك أمر قبول عضويتهم للجنة التنفيذية لتبت فيه . وحدد الدستور اليوم الثانى لعيد الأضحى المبارك موعداً لانعقاد الاجتماع السنوى العام للمؤتمر ، لمناقشة التقارير التى تقدمها لجنته التنفيذية ، وميزانيته وإجازتها ، وانتخاب الهيئة العامة المؤلفة من ستين عضواً . وقرر

الدستور أيضاً أن تجتمع هذه الهيئة فى اليوم التالى لموعد الاجتماع السنوى العام ، لتنتخب اللجنة التنفذية المكونة من خمسة عشر عضواً . والقى على الهيئة مسئولية الإشراف على أعمال اللجنة التنفيذية . ونص الدستور أيضاً على أنه لايجوز تعديله إلا بموافقة ثلثى أعضاء الهيئة الستينية . وكان دستوراً موجزاً مؤلفاً من ستة أبواب قصيرة ، أما اللائحة الداخلية للمؤتمر فقد جاءت أكثر تفصيلاً .

وفى اليوم التالى لتأسيس المؤتمر ، وانتخاب هيئته الستينية التى كان الأزهرى قد احرز لدخلولها أكثر الأصوات ، اجتمعت تلك الهيئة ، وانتخبت اعضاء اللجنة التنفيذية من خمسة عشر عضواً . وكان قد تقرر أن يتعاقب أعضاء اللجنة التنفيذية والسكرتير معهم على رئاستها شهراً بعد شهر ، فقلاً لأبواب الانقسامات ، وتأميناً لوحدة المؤتمر . وكان قد تم انتخاب الأزهرى سكرتيراً فخرياً ... ويلاحظ أن معظم أعضاء اللجنة التنفيذية الأولى كانوا من كبار الخريجين ، وهم فى نفس الوقت من كبار الموظفين فى حكومة السودان (١) . وكان الأزهرى شديد القلق على مصير المؤتمر من سيطرة كبار الخريجين على لجنته التنفيذية ، عظيم الخشية من أن يقوم بينهم خلاف جديد على نحو ما شهد النادى من قبل . أما الأستاذ أحمد خير ، صاحب فكرة المؤتمر ، فقد علق على ذلك الوضع فى كتابه « كفاح جيل » **قائلاً** : -

« إن تحديد أعضاء الهيئة أو اللجنة لم يخضع لقاعدة حسابية أو تمثيلية، ولكن الدافع له كان استيعاب أكبر عدد ممن يرجى خيرهم ، أو يتقى شرهم . وكانت الوسيلة الوحيدة للوصول إلى كراسى الهيئة، ومنها إلى عضوية اللجنة التنفيذية ، الانتخاب السرى المباشر فى الاجتماع العام .ومع ذلك فقد حدث أن صارت

---

(١) كانت اللجنة التنفيذية للمؤتمر فى سنته الأولى تتألف من السادة :

إسماعيل الأزهرى - حسن ظاهر - محمد نور الدين - محمد صالح الشنقيطى - الدرديرى محمد عثمان - محمد الحسن عثمان اسحق - عبد الماجد أحمد - عبد المنعم محمد - إبراهيم أحمد - ميرغنى حمزه -أحمد محمد صالح - محمد الخليفة شريف - حماد توفيق - الدريرى محمد أحمد نقد - عبد الله ميرغنى . وقد اختير السيد إسماعيل الأزهرى سكرتيراً عاماً للمؤتمر .. والسيد عبد الله ميرغنى مساعداً له ، والسيد الدرديرى محمد أحمد نقد ، أميناً للصندوق .. والسيد حماد توفيق محاسباً ، وكان رئيس الدورة فى الشهر الأول السيد حسن ظاهر .

عضوية اللجنة ، وأغلب كراسى الهيئة ، وقفاً على رجال الصف الأول من الخريجين ، وسواء أكان ذلك راجعاً إلى العمل بتقاليد البيئة التى تقضى بتقديم كبار السن ، أو كان لبقية من الثقة ، فإن اختيار هذا الجيل للقيادة كانت له فوائده وعيوبه .

« فمن فوائده أن ضمن للمؤتمر اطمئنان الحكومة ، ووقاه من الاضطهاد والدسائس ، لأن كبار الخريجين يقومون - فى نظر الحكومة - بمهمة صمام الأمان . ومن الوقائع الثابتة أن السكرتير الإدارى لحكومة السودان أصدر فى أول اسبوع بعد الانتخابات منشوراً سرياً لمديرى المديريات ينبئهم فيه بتأسيس المؤتمر ، ويقدم لهم نبذة قصيرة عن كل فرد من أعضاء اللجنة التنفيذية ، ويعلن فى ختام الرسالة أن الحكومة تقف من هذه المؤسسة موقف ترقب حتى تتبين اتجاهات رجالها .

« وأوضح العيوب لحشد زعماء الخريجين آنذاك ، فى قيادة المؤتمر ، أنهم كانوا كما لا يزالون إلى اليوم لا يستطيعون التعاون فى جبهة ، فليس بينهم من عوامل التجانس والانسجام أى سبب ، واختلاف المشارب والنزعات ، وانعدام الثقة بين أعضاء اللجنة ، بالأضافة إلى جدة الحركة ، يساعد على إضعاف الأداة ، وتعطيل انتاجها . »

ونقرأ للأزهرى فى مذكراته عن أول مشكلة واجهت اللجنة الأولى قوله :

« لم يمض وقت طويل على انتخاب اللجنة التنفيذية حتى رأى بعض الأعضاء أن نطلب من الحكومة تصديقاً بقيام المؤتمر . ولم يعجبنى هذا الاقتراح ، وكنت اسألهم واسائل نفسى لم نطلب مثل ذلك التصديق ، والقانون لا يلزمنا بطلبه ؟ وكان يقود الحديث السيد الدرديرى محمد عثمان ، القاضى المدنى ، الذى أصبح فيما بعد عضواً فى لجنة الحاكم العام خلال فترة الحكم الذاتى ، فعضواً فى مجلس السيادة بعد الاستقلال . كان يرى إلا مفر من الحصول على التصديق ، ويهدد بالانسحاب من المؤتمر إن لم توافق اللجنة على طلب الإذن ، لأن سيادته فيما أعلن لا يرغب فى الانضمام إلى جمعية سرية أو جمعية لا تصادق الحكومة على قيامها . وتحت هذا الضغط أجازت اللجنة الاقتراح ، وقررت الاتصال بالحكومة تطلب منها التصديق . واختارت الأستاذين أحمد محمد صالح

والدرديرى محمد عثمان لإعداد الخطاب على أن يوقع عليه السكرتيرالعام للمؤتمر . **ونسبة لأهمية هذا الخطاب نورد نصه فيما يلى : -**

« أم درمان : ٢ مايو ١٩٣٨ »

السكرتير الإدارى - الخرطوم -

سيدى العزيز :

تعلمون من غير شك أن خريجى كلية غردون والمدارس الأخرى التى هى أعلى مستوى من الكتاب ، هم الطبقة المثقفة فى البلاد ، وبهذه الصفة فإن مصلحة البلاد العليا تحتم عليهم أن يتعاونوا مع حكومة البلاد فى كل ما من شأنه أن يزيد من التقدم والرفاهية بالطرق التى يرونها متاحة ومتيسِّره لهم . لذلك قرر هؤلاء الخريجون منذ شهور أن يعقدوا مؤتمراً فى نادى الخريجين بأم درمان ، ليتخذوا الخطوات اللازمة للوصول للغاية المشار إليها آنفاً ، وقد انعقد المؤتمر فعلاً فى اليوم الثانى عشر من شهر فبراير سنة ١٩٣٨ ، وحضره ما يقرب من ألف ومائه وثمانين خريجاً ، منهم عدد لا بأس به من الأقاليم .. وانتخب المؤتمرون هيئة مكونة من ستين عضواً بالاقتراع السرى ، وانتخب هؤلاء الستون من بينهم خمسة عشر عضواً ، ليكونوا اللجنة التنفيذية الدائمة . ونرفق مع هذا الخطاب الدستور واللوائح التى تعمل بموجبها هاتان الهيئتان . إن واجباتنا كما نتصورها تقع فى محيطين أساسيين واضحين .. الأول خاص بالأمور الداخلية التى تهم السودان وحده ولا تقع فى نطاق اختصاص الحكومة ، كالإصلاح الاجتماعى ، والأعمال الخيرية ، والثانى .. فى مجال الأمور العامة التى تخص الحكومة ، أو تخص سياساتها ، وفى المجال الأول نعمل مستقلين عن الحكومة ، ولكن بروح الصداقة والتعاون معها ، ووفق مقتضيات القانون القائم ، والأوامر المحلية السارية .. أما فى المجال الثانى فإن رغبتنا الصادقة هى أن توافق الحكومة على اتصالنا بها من وقت لآخر لنقدم لها آراءنا واقتراحاتنا فى هذا الصدد .

« إنه ليس من أغراضنا على أى حال أن نزعج الحكومة أو نحرجها أو نضغط عليها لقبول آرائنا ، بل الغرض هو أن نساعد الحكومة فى سياسة التقدم التى ترسمها لازدهار البلاد . وإننا جمعياً موظفون فى حكومة البلاد ، ونحب أن نؤكد أننا نقدر حق التقدير واجبنا نحوها كمخدم لنا ، وواجبنا نحو وظائفنا وما تخلعه علينا من مسئوليات فى الخدمة المدنية .

« ومن جهة أخرى فإن الحكومة تعلم أننا الطبقة المثقفة الوحيدة فى البلاد ، وبهذه الصفة ، علينا واجبات نحو وطننا يجب علينا أن نقوم بها . ونحب أن نؤكد أننا لا ندعى أننا نمثل البلاد بالمعنى المعروف ، ولانريد أن يعرف عنا أننا نقف ضد أية طائفه أو جماعة فى البلاد . إننا نعلم أن فى البلاد جماعات أخرى نعترف بأهميتها ، ولكننا فقط نريد أن نسهم معهم فى تقدم البلاد ورفاهيتها .

« إننا نتقدم بهذا الخطاب لاعتقادنا الراسخ بأننا بوصفنا الطبقة المثقفة فى هذه البلاد ، يمكننا أن نساعد على تقدمها ورفاهيتها ، وعلى إعانة الحكومة فى هذا المضمار ، فنحن نريد أن تقوم بيننا وبين الحكومة الثقة المتبادلة ، وحسن التفاهم ، والتعاون الصادق ، ونعتقد جادين أن هذه هى سياسة الحكومة أيضاً ، وقد رأيناها فى مناسبات كثيرة تستنير بالآراء الفردية للخريجين ، ولكننا نعتقد أن الوقت قد حان لأخذ هذه الآراء من المثقفين مجتمعين لأن ذلك أجدى وأنفع للبلاد . »

ويتسلم السكرتير الإدارى ، سير انقسً جيلان ، الخطاب ويسارع بعرضه على الحاكم العام فى مجلسه ، فيخضع لدراسة ومدوالة جادة ، ثم يرد عليه فى خطاب يرسله إلى سكرتير المؤتمر فى الثانى والعشرين من مايو ١٩٣٨ يقول فيه : —

« لقد وجهت بأن أرد على خطابكم المؤرخ فى الثانى من مايو الذى أخطرتمونى فيه بقرارات مؤتمر خريجى مؤسسات السودان التعليمية فوق الأولية الذى انعقد بأم درمان .

« إنه لمن المسلم به أن الخطوات اللازمة لتحقيق الرفاهية لكافة سكان السودان لا يمكن أن تبلغ أقصى درجاتها بدون تأييد المتعلمين من أفراد الجمهور ، وعليه فإنى الاحظ فى تعاطف رغبة الخريجين فى زيادة إسهامهم المستقل فى خدمة القطر ، وفى الأعمال الخيرية عن طريق تنظيم يجمعهم .

« ويبدو أن المؤتمر ، وهو لا يسعى للحصول على اعتراف رسمى به كهيئة سياسية ، ولا يدعى لنفسه تمثيلاً لغير آراء أعضائه بعد أن يعتبر منظمة شبه عامة تهتم بالأعمال الخيرية والشئون العامة ، وتعرب عن آرائها فى المسائل

العامة التى تهمها ، وتعترف بأن اشتمال عضويتها على عدد من موظفى الحكومة يمنعها من الاشتراك فى أى نشاط من شأنه أن يضعها فى صدام مع سياسة الحكومة أو السلطة الدستورية ، هى تسعى لتحقيق أهدافها فى تعاون وثيق مع الحكومة .

« وإذا ما صدق هذا الفهم منى لنوايا المؤتمر ، فإنه يسعدنى أن أؤكد لكم أن ما يصلنى من مكاتبات منه يجد غاية الاهتمام والعناية والاعتبار .. يضاف إلى هذا إدراك الحكومة التام للإسهام الهام اللازم للنهضة السليمة الذى يمكن أن تقدمه العناصر التقدمية فى المجتمع . »

وفى هذا الخطاب من السكرتير الإدارى ، رغم ما يشوبه من حذر شديد ، اعتراف من الحكومة بالمؤتمر كتنظيم يزيد الخريجون عن طريقه من خدمتهم للقطر ، وينهضون بالأعمال الخيرية ، ويلتزم السكرتير الإدارى بأن يولى ما يصله من المؤتمر غاية اهتمام الحكومة واعتبارها ، وذلك فى نطاق ما يلى : -

* اعتبار المؤتمر منظمة شبه عامة تهتم بالأعمال الخيرية والمسائل العامة ، وتعرب عن آرائها فى المسائل العامة التى تهمها .

* اشتمال عضوية المؤتمر على عدد كبير من موظفى الحكومة يمنعه من الاشتراك فى أى نشاط من شأنه أن يؤدى إلى صدام مع الحكومة أو السلطة الدستورية .

* سعى المؤتمر لتحقيق أهدافه فى تعاون وثيق مع الحكومة .

* إعلان المؤتمر فى خطابه للحكومة بإنه لا يدعى لنفسه تمثيلاً لغير أعضائه ، أو تعبيراً عن غير أفكارهم .

وكان مما يقلق الأزهرى ويزعجه عند نشأة المؤتمر موقف المصريين منه .. يقـــول :

« بعض رجال مصر ، عفا الله عنهم ، استقبلوا قيام المؤتمر بشىء غير قليل من الريبة والشك ، ويروى عن الأمير عمر طوسون ، وهو من أكثر المصريين معرفة بالسودان وأهله ، أنه وصف المؤتمر بأنه حركة انجليزية ، هدفها فصل السودان عن مصر .

« وكانت هذه الاتهامات تقع على نفوسنا وقوع الخناجر المسمومة ، ولكنها تسعد الإنجليز وتخدم أهدافهم ، بل هم كانوا يروجون لها ماوسعهم الترويج ،

ويذيعونها على نطاق واسع ، رغبةً منهم فى الوقيعة بين الشعبين الشقيقين . »

وننظر إلى نشاط المؤتمر فى سنينه الأولى ، فنجد الأستاذ أحمد خير يحدثنا فى كتابه « كفاح جيل » قائلاً :

« أدخلت الجنة التفيذية نظام لجان الإختصاص التى تقوم بتحضير المسائل ودراستها ، توطئة لعرضها على الهيئة الستينية ، كما أنشأت صحيفة نصف شهرية ، بقيت حتى نهاية العهد ، ولكنها كانت عديمة الأثر ، فاترة الروح ، فقيرة فى تحريرها ، تجنح إلى الهزل لا إلى الجد . وفى مجال العمل الإيجابى تقدم المؤتمر إلى الحكومة فى هذه الفترة ببضع مذكرات على فترات متباعدة ، الأولى خـاصة باصـلاح التعليم فى البـلاد ، والثانية لإصلاح شئون المعهد العلمى بآم درمان ، وقد قوبلتا فى الدوائر الرسمية بالترحيب والاستحسان . ثم تقدم بمذكرة ثالثة يطالب فيها بتحسين إجازات الموظفين ولكن الحكـومة اعترضت عليها ، واعتبرتها تدخلاً غير مشروع فى العلاقة بينها وبين موظفيها . »

وفى مجال الإصلاح الإجتماعى عنى المؤتمر بالقرية والريف، وسعى للأخذ بأيدى القرويين ، والسمو بمستواهم ما استطاع إلى ذلك سبيلاً ، وعمل على تنويرهم واستنفارهم لما فيه خيرهم ، وأعلن الحرب على العادات المتخلفة ، والشعوذة والجهل ، ونادى بخفض مـهور الزواج ، وخفض ليالى المآتم ، ومنع تعاطى الخمور فى الأندية الوطنية ، ومحاربة البغاء والرذيلة والميسر ، وعنى بأمر الهجرة إلى السودان ، لا سيما الهجرة من غرب إفريقيا ، وطالب بتنظيمها وضبطها . وكان يعمل لايقاظ روح القومية السودانية فى نفوس المواطنين ، وإضعاف الشعور القبلى والطائفى وقتلهما . وقدم العون لملجأ القرش ، واهتم بمشاكل الطلبة الذين كانوا يدرسون بالجامعات المصرية ، وعمل بواسطة لجنته الفرعية هناك على إنشاء بيت لهم بالقاهرة ، وقدم العون المالى لبعضهم .

يقول السيد الأزهرى فى مذكراته :

« فتحت المعاهدة الإنجليزية المصرية المعقودة عام ١٩٣٦ آفاقا جديدة لتعاون جديد مع مصر ، واتجهت كثير من أبصار السودانيين وقلوبهم إلى الكنانة تعلق عليها الآمال الكبار فى تحرير السودان من قبضة الإستعمار الإنجليزى .. كان الشباب يقبل نحو مصر ، نحو ساستها ، وكتابها ، ومفكريها ، وأخبارها

وصحفها ، *إقبال الجائع النهم* .. وكانت معاهد مصر قد عرفت فريقاً من رواد الشباب السودانى ، يلجأ إليها لينال العلم والمعرفة ، عرفت ذلك قبل المعاهدة بسنين عدداً ، وكانت جمعية الاتحاد التي نشأت فى العشرينات تشجع هذه الهجرة .. وكان من هؤلاء الرواد توفيق أحمد البكرى ، وبشير عبد الرحمن ، والدرديرى أحمد إسماعيل ، ويعقوب عثمان ... وكانت سياسة الإنجليز فى السودان ترمى لتثبيط الاتصال بمصر وإعاقته ، وإثارة الكراهية والاحتقار ضد من يتجه إليها ، بل وحرمانهم من العمل عند عودتهم أو وضع العراقيل والعقبات أمامهم .

« ولما ابرمت المعاهدة انفتحت الأبواب أمام السودانيين لاتصال أوثق بمصر ، فاتجه إليها كثير من الطلاب ، ورجال الأعمال والموظفين .. وكنا نحن فى المؤتمر نشجع هجرة الطلبة ، ونقدم لهم العون .

« وكانت لجنة المؤتمر التنفيذية الأولى قد كونت لجنة من أعضائها خلال دورتها لإعداد دراسة حول التعليم ، وتقديم مقترحات ومطالب محددة فى هذا الصدد ، وكان السودانيون حينذاك شديدى الحرص على توسيع فرص التعليم فى بلادهم ، عظيمى التبرم بأوضاعه ، إذ لم يكن فى السودان كله غير مدرسة ثانوية حكومية واحدة ، هى كلية غردون التذكارية التى كانت تعد طلبتها للعمل فى دواوين الحكومة ، كتبة أو محاسبين أو مدرسين أو مهندسين وغير هذه من الأعمال ، تقدم لهم قدراً محدوداً من التخصص .. ولم يكن هناك من المدارس الأولية والوسطى غير عدد قليل .

« وعكفت اللجنة على دراستها ، وأعدت مذكرتها التى رفعها المؤتمر للحكومة فى يوليو من عام ١٩٣٩ . وأكدت المذكرة أنه لا سبيل للرقى المنشود إلا بالتعليم .. وتناولت أغراضه ، ونادت بأن يكون الهدف هو محو الأمية بين أفراد الشعب ، وتوسيع وتطوير المراحل التعليمية ، والسمو بالمستوى تمكيناً للمواطن من الإسهام فى بناء المجتمع . ونادت أيضاً بتخفيض سن القبول بالمدرسة الأولية ، من سبع إلى خمس سنوات للبنين ، ومن ثمان إلى ست للبنات ، وبإنشاء معاهد للتدريب المهنى بغرض إعداد خريجيها للنهوض ببعض المهن والحرف التى

تحتاج إليها البلاد ، ونادت أيضاً ببعث البعوث الدراسية إلى الخارج لتدريب مدرسى المدارس الثانوية . واقترحت على الحكومة أن تنشىء للمدارس الثانوية مجالس استشارية يمثل فيها السودانيون بصورة ملحوظة فعالة ، ومن طبقة المتعلمين منهم .

« وتناولت المذكرة التعليم فى جنوب السودان ، ونادت بأن يتجه نحو الثقافة العربية الإسلامية لا الثقافة الإفريقية ، لأن السودان أوثق صلة بالعروبة والإسلام . وقالت إن التعليم فى الجنوب لا يمكن تحقيقه عن طريق الجمعيات التبشيرية المسيحية ، بل هو مسئولية الحكومة وحدها ، عليها أن تضطلع به على نحو ما تفعل فى الشمال ، وإن يتم ذلك باللغة العربية .

« واشتملت المذكره على ثناء للحكومة لقبولها لمقترحات التوسع فى التعليم التى أوصت بها لجنة دولية كان يرأسها لورد دى لاوير ، وشكرت مدير المعارف آنذاك ، المستر . س . و كوكس ، على جهوده العظيمة فى إصلاح وتوسيع التعليم ، وأعربت عن تأييد المؤتمر لاتجاه الحكومة لاعادة تنظيم كلية غردون التذكارية ورفع مستواها ، ولاتجاهها نحو إنشاء مدرسة ثانوية أخرى ، ونحو توسيع تعليم البنات . »

وكما حظى التعليم العام باهتمام المؤتمر ، لقى المعهد العلمى بأم درمان والتعليم الدينى فيه اهتماماً خاصاً منه . وكان الطلاب يتلقون الدروس فى الشريعة الإسلامية ، واللغة العربية على أيدى العلماء السودانيين فى صحن الجامع الكبير بأم درمان . ومما يجدر ذكره أن حاكم السودان العام كان قد ألف لجنة من أحد عشر عالماً برئاسة العالم الجليل الشيخ محمد البدوى فى عام ١٩٠٥ للإشراف على التعليم فى جامع أم درمان ، ولتقديم النصح للحكومة فى سائر الشئون المتصلة بالشريعة الإسلامية . وعند وفاة الشيخ البدوى خلفه الشيخ أبو القاسم أحمد هاشم فى عام ١٩١٣ فى رئاسة لجنة العلماء ، والمعهد العلمى .. وكان غرض المعهد أن يخرج جماعة من العلماء والوعاظ لنشر تعاليم الدين الإسلامى فى المجتمع . ولما كانت الحركة الوطنية وثيقة الصلة بالحركة الإسلامية العالمية والقومية العربية ، كان تطور الثقافة العربية الإسلامية فى مقدمة اهتمام مؤتمر الخريجين العام . وكان المعهد قد تطور عند قيام

المؤتمر إلى مؤسسة كبيرة تقدم لها الحكومة الإعانة المالية .. وكان الرأى السودانى العام يعتبره مركزاً إسلامياً يهم القطر كله . وكان معظم طلبته يفدون إليه من أقاليم السودان المختلفة ، ويواجهون عناء ومشقة فى الحصول على المأوى والمأكل بسبب ضيق ذات اليد . وتناولت مذكرة المؤتمر للحكومة فيما تناولت من موضوعات مشاكل التعليم وأهدافه فيه ، وطالبت بزيادة الإعانة المالية ليتسنى بذلك تدريس المواد العلمية ، ونادت المذكرة بتعيين رئيس للمعهد من علماء الأزهر الشريف ، وتعيين أساتذة جدد له ، وإصلاح مناهج الدراسة فى المراحل الإبتدائية والثانوية ، وأن تكون الشهادة العالمية التى تمنح لمن يكمل الدراسة فيه بنجاح مساوية لمثيلتها فى الأزهر . وطالبت أيضاً بأن يشاد بيت للطلاب ، وتكون لجنة لإدارته والإشراف عليه . ونادت بأن تلتمس الحكومة من سلطات الأزهر إدارة المعهد والانفاق عليه ، إن لم تستطع الخزينة السودانية العامة أن تفعل ذلك .

ورد السكرتير الإدارى على مذكرة المؤتمر حول إصلاح المعهد فى ابريل من عام ١٩٣٩ قائلاً إنها بين يدى الحاكم العام . وأوضح أن المسائل التى تهم المعهد ظلت منذ زمن ليس بالقريب موضع نظر الحاكم العام ومستشاريه ، وأكد تقدير الحكومة لأهمية الموضوع ، ولكن رؤى أن تؤخذ آراء ومقترحات القادة المسئولين فى الأمر قبل الإقدام على أى جهد رسمى . وأكد الخطاب أن الحاكم العام قرأ المذكرة باهتمام عظيم ، وأنه يعتبرها دعماً قيماً للحقائق والمعلومات التى تتجمع حول هذه المسألة الهامة .

ومما يجدر ذكره أن قبلت الحكومة معظم المقترحات الخاصة بالمعهد ، وقررت اعادة تنظيم إدارته ، والسمو بمستوى التدريس فيه والإستعانة ببعض خريجى المعهد ، وزيادة الإعانة له ، ولكنها رفضت الاقتراح الرامى إلى إتباعه للأزهر ، كما رفضت الاقتراح الخاص بتشييد بيت للطلبة .. أما المذكرة الخاصة بالتعليم العام ، فقد اعتبرتها الحكومة إسهاما بناء فى أمر له تأثيره الفعال فى رفاهية السودان ، غير أنها لم تستجب للمقترحات الخاصة بالتعليم فى الجنوب ، والتوسع فى التعليم الإبتدائى .

وكما اهتم المؤتمر بالطلبة والتعليم ، اهتم بالعمال .. وقدم العون لانديتهم ، ونفذ فكرة عيد العمل والعمال ، وبحث نيابة عنهم بعض مشاكلهم ، ومطالبهم مع الحكومة ، خاصة المشاكل المتصلة بشروط الخدمة . وكان من أبرز هذه المشاكل

ما كان متصلاً بعمال السكك الحديدية بعطبرة . واستطاع أن يتوصل إلى حلول رضى عنها العمال مما أكسبه شعبية واسعة بين جماهيرهم .

واهتم المؤتمر أيضاً بجنوب السودان ، وشجع أعضاءه على إجراء دراسات وأبحاث عنه ، وعن قبائله ، وعاداتهم ، وظروفهم المعيشية وعن الأوضاع الاقتصادية ، والسياسة التعليمية فيه .. وحاول أن يبعث برجال الدعوة من المسلمين لنشر الإسلام هناك ، ولكن الإدارة الإنجليزية عاقت ذلك الجهد ، وعملت على تعطيله .

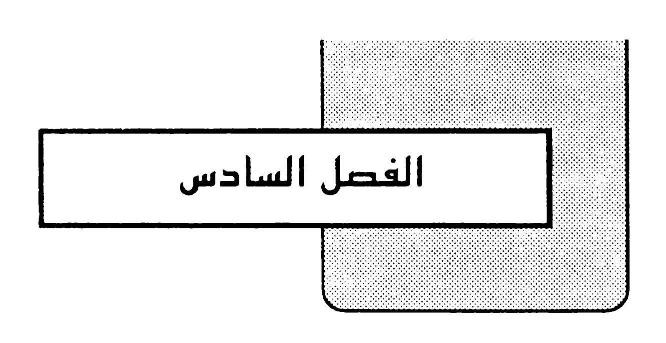
وعنى المؤتمر بتحرير التجارة والاقتصاد من القبضة الأجنبية ، وانشأ شعبة من بين أعضائه لخدمة هذه الغاية .. ولعل من أبرز أعماله فى هذا المجال استنفار المواطنين لإنشاء شركة السينما الوطنية التى تمتلك الآن دوراً للسينما فى المدن الثلاث وتتعاون مع دور السينما التى أنشأها المواطنون - استجابة لنداء المؤتمر - فى الأقاليم اقتداء بالعاصمة .

يقول الأزهـــرى :

« فى الحقل الثقافى أيد المؤتمر فكرة المهرجانات الأدبية . وقد أقيم أول مهرجان منها فى نادى الخريجين بواد مدنى ، وكان ناجحاً ومفيداً ، شهده كثير من أهل الرأى والخريجين واشتركوا فيه ببحوثهم القيمة عن كثير من أوجه الحياة فى السودان .. وكان يشرف على المهرجان الأول السادة أحمد خير صاحب فكرته ، والدكتور إبراهيم أنيس ، وإسماعيل العتبانى ، وإخوانهم من أعضاء الجمعية الأدبية هناك .

وكان غرض المهرجان أن يثير فى نفوس السودانيين الرغبة فى البحث العلمى والدرس والاطلاع . وكانت كثير من الحقائق عن بلادنا محجوبة عنا ، فالصحافه كانت ضيقة الانتشار ، والحكومة تستأثر بكل شىء .

« واستطاع المؤتمر أن يبث الوعى القومى بين طبقات الشعب وأن يدفعها للتفكير والتأمل والعمل لما فيه خير السودان .. وكانت الاستجابه عظيمة ومدهشة .. وكان المؤتمر يزداد قوة كل يوم ... »



الخـــريجون يؤيدون الحـــلفاء

الخريجون يؤيدون الحلفاء ويناصرونهم – الأزهرى يمثل المؤتمر فى لقاء بسراى الحاكم العام – قوة دفاع السودان تنتزع الإعجاب – المؤتمر يكرم رئيس وزراء مصر ويوضح هدافه مشروع التعليم الأهلى ..

□□□

كان لمؤتمر الخريجين العام موقف واضح محدد من الحرب العالمية التى اندلعت فى سبتمبر من عام ١٩٣٩ بين بريطانيا وحلفائها من جهة ، والمانيا النازية أول الأمر ، فإيطاليا الفاشية ، واليابان من الجهة الأخرى ، وكان قبل ذلك قد أعرب عن قلقة بسبب التوتر العالمى الذى سبق اندلاع هذه الحرب فى خطاب بعث به سكرتيره العام ، السيد اسماعيل الأزهرى ، إلى حاكم السودان العام ، تنفيذاً لقرار اتخذته اللجنة التنفيذية ، قال فيه :

« فى هذه الظروف العصيبة ، ونسبة لتحرج الأحوال الدولية ، واهتزاز أركان السلام ، نقدر كل التقدير ما قامت وتقوم به حكومتنا الساهرة على مصالح الشعب من توفير سائر الاحتياطات الممكنة لحماية الشعب ومصالحه الحيوية .

« ومع قيام كثير من أعضاء المؤتمر بالتطوع ، والاشتراك فى الأعمال التحوطية ضد الغارات عن طريق مكاتبهم وانديتهم ، فإن المؤتمر على استعداد لتقديم كل خدمة ممكنة تطلب منه ، وهو يبتهل إلى الله العلى القدير أن تنقشع هذه السحابة القاتمة ، وأن تتغلب مساعى السلام وتنتصر . »

وكان لهذا الخطاب وقع حسن لدى الحاكم العام ، انعكس فى الرد الذى بعث

به السكرتير الإدارى للمؤتمر معرباً فيه عن رضائه ، ومؤكداً مبادىء العدالة والسلوك الإنسانى الذى تحارب الديمقراطيات لصيانتها وإعلاء كلمتها .

جاء فى ذلك الخطاب الذى وقعه دوقلاس نيوبولد، نائب السكرتير الإدارى ، آنذاك ما يلى :

« كلفت بإفادتكم باستلام خطابكم المؤرخ فى أول سبتمبر ، وأن أخبركم أن معالى الحاكم العام قد قرأه بارتياح تام . وكان معاليه قد أعرب فى الرسالة التى أذاعها على أهل السودان عن ثقته فى ولائهم وشجاعتهم وحسن سلوكهم ، وليكن معلوماً أن حرباً واسعة النطاق كالتى نشبت بين الدول الديمقراطيه والمانيا قد تتطلب تضحيات كثيرة فى العديد من البلاد . ويرى معاليه فى خطابكم أوضح دليل على أن السودان لا يعوزه رجال عاملون ، لا تنقصهم العزيمة لبذل ما فى وسعهم لتأييد انتصار العقل على القوة الوحشية الغاشمة . »

وعقب اندلاع الحرب ، فى منتصف سبتمبر ١٩٣٩ وجه المؤتمر نداء إلى الشعب السودانى يناشده فيه أن يسهم إسهاماًواضحاً فى ما ينشأ عن هذا الموقف ، قال فيه :

« لقد دلت حركة التطوع على استعداد السودانيين لمواجهة الحالة متضامنين مع الحكومة التى أولوها ثقتهم ، ولكن هناك واجبات يستطيع أن يؤديها كل فرد من أبناء هذه الأمة .. ومن أهم تلك الواجبات التزام الهدوء والسكينة والتذرع بالصبر والثبات ، كما يجب علينا أن نعين الحكومة على القيام بالأعباء الثقيلة الملقاة على عاتقها ببذل ما تطلبه من التضحيات ، واتباع ارشاداتها وتلقى نصائحها بالقبول التام .

« إن الحرب ، مع ما تجره علينا من مصائب ، فرصة للتعاون بين أفراد الأمة وتحقيق وحدتهم ، وتذوقهم معنى التضامن ، وهى فى ذات الوقت تساعد على توطيد الثقة بيننا وبين الحكومة . »

ويشرح لنا هذا الموقف من المؤتمر السيد اسماعيل الأزهرى فى مذكراته فيقـــول :

« شهدت الدورة الثانية للمؤتمر قيام الحرب العالمية الثانية .. وقد أثار اشتعال هذه الحرب فى نفوسنا قلقاً شديداً على مستقبل بلادنا .. كنا نعرف أن ايطاليا تتحرق شوقاً لإخضاع السودان وفرض سيطرتها عليه ، وقد شهدناها فى

الثلاثينات تعتدى على جارتنا اثيوبيا ، رغم احتجاج العالم كله واستنكاره .. ورغم أن اثيوبيا لم تكن فحسب دولة ذات سيادة ، بل كانت عضواً فى عصبة الأمم ، وكنا نعلم أن موسليني ، دكتاتور ايطاليا ، قد رسم خططه لإنشاء امبراطورية طليانية فى إفريقيا ، وكانت مطامعه لا تعرف الحدود ولا القيود .

« ولم يكن مبعث قلقنا ذاك حرصنا على الديمقراطية وحده ، وكرهنا للفاشية والدكتاتورية ، بل كان أيضاً خوفنا من أن تصير بلادنا غرضاً لأهواء الدول الاســتعمارية .

« وما كادت نار الحرب تشتعل فى سبتمبر عام ١٩٣٩ حتى اجتمعت لجنة المؤتمر التنفيذية ، وتدارست الأمر ، واتحدت كلمتنا جميعاً على ضرورة الدفاع عن بلادنا . وقررت اللجنة إرسال خطاب إلى الحاكم العام ، سير جون ستيورت سايمز ، فى ذلك الوقت ، تعرب فيه عن قلق المؤتمر على مصير السلم العالمى ، وتفصح فيه عن رغبة المؤتمر فى العمل للذود عن السودان ضد أى أخطار قد يتعرض لها .

« وكان كثير من أعضاء المؤتمر قد انخرطوا فى قوة الطوارىء التطوعية التى انشأتها الحكومة للدفاع عن السودان ضد أى خطر طليانى مقبل .

« وكان بين أعضاء المؤتمر من يرى أنه على السودان ألا يتدخل لنصره فريق على آخر فى الحرب ، وكان هؤلاء يقولون بأنه لا مصلحة للشعوب المقهورة فى العراك ، ولذلك ينبغى أن تبتعد عن اتون الحرب ما استطاعت إلى ذلك سبيلا .

« وكان هناك فريق آخر يرى غير هذا الرأى .. يرى أن يكون للسودان وأهله دور فعال فى الذود عن حياض الوطن . وكان هؤلاء يقولون إنه من الخطأ الوطنى أن ندع بلادنا يتنازعها الطامعون من الغزاة ونحن نقف منهم موقف المتفرجين . أن رغبتنا كانت صادقة فى الذود عن بــلادنا ، ولكن مقتنا للاستعمار كان عظيماً ، نمقت الاستعمار الإنجليزى الجاثم على صدورنا ، كما نمقت الاستعمار الإيطالى الذى يتهدد بلادنا .

« وكان الخريجون يتدارسون موقف قوة دفاع السودان .. أتشترك فى الحرب إذا اعتدى الطليان علينا أو تبتعد عنها ... ؟ .

« وكان هناك شبه إجماع بأنه يلزم أن تمنح قوة الدفاع كل تعضيد فى الذود عن حياض الوطن على ألا يمتد نشاطها فوق هذا أو يزيد عنه . »

وفى العاشر من يونيو ١٩٤٠ ، على إثر إستسلام فرنسا لألمانيا ، واحتلال الجيش الألمانى لها ، انضمت إيطاليا الفاشية إلى المانيا النازية فى حربها ضد الحلفاء .

وفى اليوم التالى لدخولها الحـرب دعا حاكم السـودان العام واحداً وعشـرين من القادة السـودانيين والأعيان لاجتماع فى سـراياه .. وكان فى طليعـة المدعويين الزعمـاء الدينيون الثلاثة ، السـيد على الميرغنى زعيم الختميه ، والسيد عبد الرحمن المهدى زعيم الأنصار ، والشريف يوسف الهندى زعيم الطائفة الهندية ، وكان بينهم مفتى السودان ، الشيخ أحمد السيد الفيل ، وممثلو العلماء ، ورجال الأعمال ، ومؤتمر الخريجين العام . وتلا فى ذلك الاجتماع بيانا موجهاً لأهل السودان أوضح فيه موقف ايطاليا من الحرب ، وأعلن الحـرب عليها .

يصف السيد اسماعيل الأزهرى ذلك الاجتماع فيقول :

« اختارتنى لجنة المؤتمر بوصفى السكرتير العام له أن أشهد الاجتماع نيابة عنها ، فذهبت إلى سراى الحاكم العام ، وكانت تلك أول مرة تطأ فيها قدماى أرضها إذ لم أدخلها من قبل ، لا فى حفلة رسمية ، ولا تشريفة ولا غيرها ، ولعلى كنت الوحيد بين ذلك الجمع الذى يدخل السرّاى لأول مرة .

« وأجلسونا فى أحد الصالونات ، وكان الوقت ظهراً ، ورأينا هناك أعضاء مجلس الحاكم العام ، وعلى رأسهم سير دوقلاس نيوبولد ، السكرتير الإدراى ، جاءوا ليشهدوا الاجتماع . ولما انتظم العقد أقبل الحاكم العام وهو يرتدى زياً عسكرياً ، ويغطى رأسه بقبعة عالية وكان حازماً صارم الوجه ، وتبدو على محياه آيات القلق والاضطراب .

« وحيا الحاكم العام المجتمعين ، ثم تلا عليهم إخطاراً قصيراً فى كلمات محدودة .. أعلن فيه دخـول السودان الحرب ، تـلاه بالإنجليزية ثم نهض الشيخ أحمـد عثمان القاضى ، الـموظف بمكتب السكرتير الإدارى ، فتلا ترجمته بالعربية . ولما انتهت قـراءة الإخطار القى كل من الزعماء الدينيين خطاباً أعرب فيه عن استعداده، واستعداد أهل السودان ، لنصرة الحلفاء ، والذود عن البلاد . »

وكانت دعوة الحاكم العام لمؤتمر الخريجين لحضور ذلك الاجتماع دليلاً آخر على اعتراف الحكومة به ، على الأقل كمؤسسة ممثلة للخريجين . وكان رئيس دورة المؤتمر فى ذلك الشهر ، السيد ميرغنى حمزه ، فيما أوضح السكرتير الإدارى سير دوقلاس نيوبولد ، فى خطاب دورى بعث به لمديرى المديريات ، قد قام بزيارته عقب اجتماع السراى ، وأكد له تعاون السودانيين المتعلمين بصدق وإخلاص مع الحكومة فى حربها ضد إيطاليا ، وتغاضيهم عن خلافاتهم معها ، وتصميمهم على هزيمة العدو .

ويحدثنا الأستاذ أحمد خير فى كتابه « كفاح جيل » كيف سارع المؤتمر بإعلان سياسة التأييد الصريح المطلق للديمقراطيات ، أو على الأصح لبريطانيا ، عند نشوب الحرب العالمية الثانية ، فيقول :

« كان هذا هو الإتجاه الصحيح الذى يعبر عن رأى أكثرية المؤتمرين وتقديرهم الرزين ، وإن لم يتفق وعواطفهم وشعورهم آنذاك ، وقد قرت حكومة السودان عيناً بهذا الموقف واطمـــأنت له ، كما وثقت من إخـــلاص المؤتمرين ، أو لعلها أراد ت أن تقرن هذا منهم بعمل إيجابى ، فطلبت إلى اللجنة التنفيذية انتداب من يمثلها فى هيئة الإشراف على محطة الإذاعة « هنا أم درمان » التى انشأتها حينذاك . وتقدمت بعد هذا خطوة إلى الأمام فسمحت فى شىء من التردد ، وكثير من الحذر ، بأن تذاع بأسم المؤتمر بيانات عن الحرب . وعرض على المؤتمر فى هذه اللحظات أن ينتهز فرصـــة الحرب فيقود حملة لإنشاء جيش وطنى ، أو يشجع على التجنيد فى صفوف قوة دفاع السودان .. لكن هذه الفكرة صرف النظر عنها بسبب ما أثير حولها من غبار الشكوك فى الظاهر .. وفى الحقيقة لما تنطوى عليه من خطورة وجرأة . »

وكان الســـودان قد وقف مع الحلفاء فى حربهم ضد المحور وقفة صلبة صادقة ، وبذل فى سبيل نصرتهم بسخاء ، وقدم تضحيات عظيمة ، بل سخر اقتصاده وموارده وامكانياته كلها لخدمة المجهود الحربى ، وجند رجاله لخوض غمار الحرب معهم ، وأقام قوات الطوارىء والقوات التطوعية لدرء الخطر ، وتخفيف العبء على الجنود ، وتعرضت مدنه للغارات الجوية فى بورسودان والخرطوم والقضارف وأم درمان ، كما تعرض للغزو الطليانى فى كسلا والكرمك

وقمبيلا . وقد شهد لقوة دفاع السودان التى قفز عدد رجالها أثناء الحرب من خمسة أو ستة آلاف جندى إلى ثلاثين الفاً ، شهد لها السكرتير الإدارى لحكومة السودان آنذاك ، سير دوقلاس نيوبولد ، فى خطـــاب دورى منه لمـــديرى المـــديريات قال فيه :

« انتزعت قوة دفاع السودان ثناء عاطراً طيلة حملة شرق افريقيا من ضباط سائر الوحدات الذين شهدوا المعارك التى خاضتها ، كان أولئك جنرالات محترفين ومتمرسين ، أو كانوا ضباطاً آخرين . وقفت جنباً إلى جنب مع القوات البريطانية والهندية تقاتل معها . واحتمل رجالها الغارات الجوية ، وخاضوا نيران المدافع ، وثبتوا أمام هجمات الدبابات ، وأظهروا بسالة فائقة وقدرة عظيمة على الحركة .. تسلقوا الجبال ، وقادوا العربات المصفحة فى ظروف قاسية ، واحتملوا الحر والبرد والمطر والبعد عن الأهل والديار ، وهاهم أولاء يقاتلون فى الجبال الغربية من اثيوبيا ، على بعد ألف ومائتى ميل من بلادهم .

« إن علينا أن نحنى رؤوسنا إجلالاً لهم . وإنه لمما يثلج الصدور أن نرى الصحافة البريطانية تغمرهم بالثناء . وكلكم اطلع – دون شك – على رسائل التهنئة التى وصلتنا عند سقوط كرن من رئيس الوزراء ونستون تشرشل ، ومن الجنرال ويفل ومن غيرهما .

« لقد لعبت قوة دفاع السودان دورها الواضح الآثر فى ارتربا ، وهى تتحمل الآن العبء الملقى على عاتقها فى اثيوبيا ، وكانت خسائرها لحسن الحظ قليلة بالمقارنة لحجـــمها الحالى ، أربعـــة وأربعين قتيلاً ، وواحـداً وعشرين فقيداً ومائة جـــريح . »

ولم يكن نشاط قوة دفاع السودان قاصراً على اريتريا واثيوبيا ، بل امتد إلى شمال افريقيا ، إلى ليبيا .. حقاً لقد وقف السودان مع الحلفاء وقفة صدق خلال الحرب العالمية الثانية ، وكان ينتظر أن ترد له بريطانيا الجميل ، وأن تعترف بحقه فى الحرية .

وتعرض السودان بسبب الحرب للحرمان الناجم عن ندرة المواد الضرورية فى المأكل والملبس والدواء .. وعرف نظام الحصول على ضروريات الحياة ببطاقات التمويـــن ، احتمل هذا كله فى صبر وضبط للنفس، وسخر أراضيه فى سهـــول

الجزيرة والقضارف وكردفان لانتاج المحاصيل الغذائية لجنود الحلفاء .

وكان قد زار السودان فى فبراير عام ١٩٤٠ على ماهر باشا رئيس وزراء مصر ، ومعه اثنان من وزرائه هما صالح باشا حرب ، وزير الحربية ، الذى تربطة صلة القربى ببعض الأسر السودانيه فى دنقلا وعبد القوى باشا أحمد وزير الاشغال ، الذى كان يعمل من قبل مفتشاً عاماً للرى المصرى فى الخرطوم . وكان يصحب الوفد المصرى بعض الصحفيين ورجال الأعلام . وقد جاءت هذه الزيارة تلبية لدعوة من حاكم السودان العام ، وكان على ماهر باشا بهذا أول رئيس وزراء مصرى يزور السودان منذ قيام الحكم الثنائى فى أعقاب القرن الماضى . وقد استضيف ووفده فى سراى الحاكم العام بالخرطوم .

وكانت مصر وصحافتها تنظر للمؤتمر منذ البداية نظرة شك وحذر ، بل وتحسبه صنيعة استعمارية انجليزية ، هدفها فصل السودان عنها ، وإخضاعه لإرادة الإنجليز .. وكانت تلك النظرة من مصر تقلق كثيراً من الشباب السودانى لما تنطوى عليه من ظلم . وكان الشباب شديد الحرص على تصحيحها ، ولكن لم تتح له الفرصة التى كان ينشدها إلا عند زيارة الباشا ، فطلب المؤتمر من الحكومة أن يكون له نصيب فى تكريمه وتكريم وفده . وبعد شىء من الجدل بين ممثلى الحكومة والمؤتمر تم الإذن له باقامة حفل مبسط ومحدود ، يلتزم خلاله بحفظ النظام ، لأن سلامة الباشا هى مسئولية الحاكم العام وحده ، وهو لا يريد أن يقع ما يعكر صفو الزيارة أو يسبب حرجاً . ووافق المؤتمر على ذلك ، ولكنه – فى الخفاء – كان يعـد لحفل ضخم ، حشد له الجماهير الـغفيرة التى استقبلت الضيف الكبير ووفده عند وصولهم لنادى الخريجين بأم درمان ، بالهتاف له ولمصر والسودان .

وكان رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر فى ذلك الشهر الأستاذ نصر الحاج على ، المدرس بكلية غردون التذكارية ، فألقى كلمة الترحيب ، وأعلن عن غبطته وغبطة السودانيين جمعياً بتشريف الوفد لذلك الحفل .. ومضى يقول :

« إن السودان الذى تربطه بمصر أواصر المودة والإخاء لتأخذه نشوة الفرح إذ يرى مصر الشقيقة ماثلة فى أشخاصكم بأروع مظاهرها ، وأنبل مقاصدها ، وأكرم رسلها ، مصر التى نفخت فى الشرق من روح نهضتها الفتية ، فأضحى

يترسم خطاها ، ويهتدى بنورها ، مصر التى تعمل لاستعادة مجدها فتضرب بذلك أحسن الأمثال للشعوب الفتية في مواصلة الجهاد لتنمية العزة القومية ، ومسايرة الحضارة والمدنية ، مصر التى قامت ولا تزال تقوم بكل هذ الجهد إنما كنتم أنتم وإخوانكم بها من قادة الرأى ، وزعماء النهضة ، أبر ابنائها وأقوى سواعدها . »

ومضى سيادته بعد هذه التحية يقدم المؤتمر لمصر عبر رئيس وزرائها ووفده فيقول :

« كان السودان قبل ربع قرن تقريباً يعيش عيشة القانع بما يكتنفه من أسباب الحياة ، ثم أخذت الفئة المستنيرة من أبناء البلاد تشعر بما حولها من نقص فى نواحى الحياة المختلفة مما لا يساير تطور الأفكار ، وطموح السودانى ورغبته فى رفعة بلاده وأمته ، فأخذ الكثيرون يشعرون بأن أداء هذه الواجبات الوطنية يتوقف على توحيد الكلمة ، واتحاد الآراء ، واتجاه الجميع نحو اهداف معينة .

« وفى هذا الوقت ابرمت معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا ، وتضمنت تلك المعاهدة اتفاق الحكومتين على العمل لرفاهية السودانيين ، فكان فى النص على هذه الرفاهية حافز قوى دفع بتلك الآراء المختمرة فى الأذهان إلى الخارج ، فإذا بالفئة المثقفة تنفخ فى بوق الوطنية داعية أفرادها إلى التكاتف والتضامن والعمل لمصلحة السودان ، فتكون هذا المؤتمر الذى مضى على عمره عامان فقط ، استطاع فيهما أن يكون نفسه ، وإن يكسب تأييد الشعب ، وأن يثير اهتمام الحكومة .

« إن هذا المؤتمر يعمل لمصلحة السودان عامة مستلهماً وحى ضميره ، ورغبات بلاده ، غير متأثر بأى مؤثر خارجى ، فهو يدرس كل ما له علاقة بالمصلحة العامة فيعالج ما يستطيع علاجه بنفسه ، ويضع إصبع الجهات المسئولة على مواطن الداء ، فيما لا يستطيع القيام به .

« إن هذا المؤتمر يسعى لإكمال النقص ، وإصلاح الفاسد ، وتقويم الإعوجاج ، فهو يحاول القضاء على هذه النعرة القبلية ، وتمسك كل قبيلة بوحدتها منفصلة عن باقى القبائل ، مما يؤدى إلى تمزيق جسم الأمة ، وهدم

كيانها . فالمؤتمر يعمل جاهداً لجعل لفظة « سودانى » سلاحاً للقضاء على هذه التفرقة القبلية وأداة لرفع الحواجز بين أجزاء القطر الواحد .

« إن هذا المؤتمر يحاول أن يقضى على ادلاء الأفراد بآراء خاصة قد يؤدى العمل بمقتضاها إلى الاضرار بمصالح البلاد ، فهو يعمل جاهداً لتكوين رأى عام يعبر عن مطالب الأمة ، ورغبات البلاد . إن هذا المؤتمر يرى الجهل متفشياً فى الحواضر والبوادى فيعمل جاهداً لأن ينشر التعليم ، ويظل رواقه أكبر عدد من الشباب المتعطشين للمعارف ، علماً منه بأنه ليس هناك وسيلة للحياة الصحية لامة تتخبط فى الجهالة .

« إن هذا المؤتمر يعلم أن هذه الوديان الخصبة ، وهذه السهول الممرغة ، وهذه الأمطار الغزيرة ، وهذا النيل الذى نباهى به العالم ونتيه به على الخافقين ، كل ذلك كاف لجعل السودان قطراً زراعياً عظيماً ، لولا فقر باسط ذراعية ، وجهل منيخ بكلكله . والمؤتمر يعمل جاهداً لإيجاد علاج لهذا الأمر ، ولتوجيه العلاج توجيهاً يتناسب مع ظروفه وأحواله .

« أن هذا المؤتمر يرى الأجنبى من تاجر وصانع قابضاً على موارد الثروة وأسباب الرزق ، ولا يستطيع الـوطنى منافسته ، أو العمل إلى جنبه لأسباب عديدة ، لهذا يعمل جاهداً لتخفيف هذه الوطأة ، وإفساح ذلك المجال .. تلك بعض الأغراض التى يعمل المؤتمر على تحقيقها . ونحن لاندعى أننا نحاول تحقيق المثل العليا ، ولكننا نؤكد أننا سائرون إلى الإمام بخطى ثابتة ، وإن كانت فى الوقت الحاضر قصيرة ، متعاونون فى ذلك مع الحكومة القائمة . »

ولم يكتف المؤتمر بهذا الخطاب الذى كان له أحسن الوقع فى نفس الباشا ووفده ، وفى تبديد الكثير من مخاوف المصريين واتهاماتهم للمؤتمر ، وتشككهم فى مراميه ، بل أردفه بمذكرة لرئيس وزراء مصر ضمنها مطالب غير سياسية قدمها له مباشرة لا عن طريق الحاكم العام ، مما آثار حفيظة الحكومة . ويمكن تلخيص تلك المطالب فيما يلى :

* أن تخص مصر السودان وأهله بنصيب من العناية ، وأن تستنهض الجمعيات الخيرية ، والمعاهد الدينية المصرية ، للعمل فى الجنوب فى مجال نشر الدين الإسلامى ، ونشر اللغة العربية وبهذا يساير الجزء الجنوبى أخاه الشمالى فى ثقافته وتراثه .

* أن تبدى الحكومة والأمة المصرية استعدادها لتقديم أى عون يطلب منها لإصلاح المعهد العلمى بأم درمان .

* أن تمد مصر يد المساعدة لملجأ القرش لتمكنه من أداء رسالته فى نشر التعليم الصناعى الحديث بالسودان .

* أن تعمل الجمعيات الخيرية المصرية لانشاء مستشفى كبير فى مدينة أم درمان التى يؤمها الناس من مختلف أنحاء القطر .

* أن يتقدم أصحاب رؤوس الأموال من المصريين والبنوك المصرية للسودان لينشئوا من الأعمال ما ينهض باقتصاده .

* أن تتقدم الأمة المصرية بإنشاء مكتبة عربية فى السودان توثق بها من الصلات الثقافية بين القطرين الشقيقين .

وننتقل من زيارة الباشا إلى نشاط المؤتمر فى سنيه الأولى ، فنقرر أنه كان من أعظم أعمال المؤتمر وهو يافع مشروع التعليم الأهلى الذى اقرته اللجنة التنفيذية عام ١٩٤٠ بعد شىء من التردد ، وقليل من النزاع بين أعضائها . وكان صاحب فكرة المشروع هو صاحب فكرة إنشاء المؤتمر ، وصاحب فكرة إقامة المهرجان الأدبى ، الأستاذ أحمد خير الذى يروى لنا قصة هذه الفكرة فى كتابة « كفاح جيل » فيقول :

« من أجل الحفاظ على كيان المؤتمر بربطه بجماهير الشعب دون أن يصطدم بالجهات الرسمية ، نبتت فكرة يوم التعليم ، إذ ينال المامهم به ، وتأييدهم له بعمل محسوس متصل بحاجتهم الملحة ، هو تعليم فلذات اكبادهم .

« قدم المشروع للجنة التنفيذية ، وهو يتلخص فى إقامة مهرجان شعبى فى يوم ذكرى الهجرة النبوية من كل عام بذلك الاسم ، ويطلب فيه إلى المواطنين أن يدفعوا ضريبة مالية خدمة لأغراض وطنية . ولكنها رأت بعد اجتماع طويل ، وجدل كثير أن الأمر يحتاج إلى مزيد من البحث والدرس . ثم عادت بعد اسبوع واحد ، وتحت الضغط الشديد الذى مارسه أنصار الفكرة عليها ، فحزمت أمرها وأقرته ، ثم أخذت فى تنفيذه بصدق وإخلاص . وزاد من الحماسة للمشروع إسهام الزعماء الدينيين فيه بمبالغ كبيرة ، كانت حافزاً لسخاء الآخرين ، ولم يمتنع عن التبرع فى طول البلاد وعرضها إلا أفراد الجالية الانجليزية ، وبالإجماع ، كأنما هبطت عليهم تعليمات وأوامر .

« امتدت أعمال يوم التعليم وتلاحقت فى طول البلاد وعرضها ، فاقيمت الأسواق الخيرية لتوفير المال . ورأت اللجنة التنفيذية ، وقد فاقت الأموال المتحصلة تقدير جميع المتفائلين ، أن الأمر يقتضى وضع لائحة خاصة لتنظيم جميع المسائل المتعلقة بيوم التعليم من ايرادات ومنصرفات ، واستنفد الأهتمام بهذا المشروع الجزء الأعظم من اهتمامات اللجنة التنفيذية ، حتى ليصح القول بأن القائمين بشئوون المؤتمر وجدوا فى يوم التعليم ضالتهم المنشودة لحشد المواطنين حوله ، وكسبوا به نفوذاً عظيماً .»

وكان السودان قد عرف التعليم العصرى فى مستهل هذا القرن بانشاء كلية فى الخرطوم تحمل اسم غردون باشا ، آخر حكمدار للحكم التركى المصرى . وكان قد قتله أنصار الإمام المهدى يوم فتح الخرطوم فى يناير من عام ١٨٨٥. وتم تشييد هذه الكلية بأموال تبرع بها الشعب البريطانى استجابة لنداء وجهه إليه لورد كتشنر قائد حمله الغزو عقب إعادة فتح السودان مباشرة . وكان غرض كتشنر من إنشاء الكلية متعدد الجوانب ، فهو من الناحية السياسية يرغب فى إخماد الجذوة الدينية التى كانت متأججه فى نفوس السودانيين ، وفى محو آثار المهدية واقتلاع نفوذها بخلق جيل من الشباب يتجه - بحكم تعليمه العصرى - إلى الغرب وحضارته ، ويتأثر ويتمثل به ، فيأمن بهذا مغبة ثورة دينية أخرى كتلك التى أشعلها وقادها الإمام المهدى ، وهو يريد أيضاً أن يسمو بمدارك الناشئة . ومن الناحية الإدارية كان يريد أن يمكن إبناء السودان من نيل قسط محدود من التعليم الحديث ، علمياً كان أو دينياً ، أو مهنياً ، يؤهلهم للمشاركة فى الإدارة والأعمال العامة بتقلد الوظائف الدنيا فى دواوين الحكومة ، ويغنيه عن احضار ذلك الصنف من الموظفين من القاهرة أو الشام أو غيرها من البلاد العربية .

وكان يرى أن تبدأ الكلية المنشودة كمدرسة أولية ، ثم تنمو وتتطور بتطور القطر وتقدمه إلى مستوى أعلى ، وبهذا تمكن خريجيها من شغل وظائف القضاة الشرعيين والمعلمين والكتبة والمحاسبين والمساحين وغيرها من الوظائف اللأزمة لتسيير دولاب الحكومة ، وأعرب عن أمله فى أن تتطور مستقبلاً فتنجب كلية للزراعة ، وأخرى للهندسة وثـالثة للطب ، وبهذا تصبح جديرة باحياء ذكرى غردون ، وتغدو منارة للتعليم البريطانى فى قلب افريقيا .

وانشئت الكلية وتم افتتاحها فى نوفمير من عام ١٩٠٢ ، وعين المستر جيمز كرى مديراً للمعـــارف ، وأول عميـــد للكلية ، فحدد ســـياسة التعليم فى الســـودان كما يلى : -

* نشر قدر من التعليم يمكن الجمهور من تفهم إدارة الحكومة لا سيما فيما يتعلق بتصريف العدالة بين المواطنين بلا تحيز .

* خلق طبقة مقتدرة من الصناع والحرفيين المهرة .

* خلق طبقة إدارية صغيرة قادرة على ملء وظائف الحكومة ، الإدارية منها والفنية .

واستطاعت حكومة السودان أيضاً أن تنشيء من التبرعات المقدمة للكلية مدرستين إبتدائيتين ، إحداهما فى أم درمان عام ١٩٠٠ ، والأخرى فى الخرطوم عام ١٩٠١ ، وأن تنشيء مدرسة لتدريب المعلمين والقضاة فى أم درمان عام ١٩٠٠ ، ولما يمضى على إعادة فتح السودان عامان . وفى عام ١٩٠٣ نقلت إلى مبانى كلية غردون التذكارية بالخرطوم ، ونقلت إليها أيضاً مدرسة الخرطوم الأبتدائية ، وأضيف لها مركز للتدريب الحرفى .

وفى جنوب السودان عهدت الحكومة بسمئولية التعليم إلى الجمعيات التبشيرية المسيحية ، وكانت تقدم لها إعانة مالية مقابل هذا الجهد منها ، وتشترط لمنح الإعانة أن تكون المدارس تحت إدارة قساوسة أوربين .

وكان فى السودان الشمالى حتى عام ١٩٤١ مدرسة ثانوية واحدة ، هى كلية غردون التذكارية ، بلغ عدد تلاميذها فى ذلك العام خمسمائة واربعة وعشرين ، وإحدى عشرة مدرسة وسطى ، عدد تلاميذها ألف وستمائه وثمانيه وأربعون ، ومائه وسبع مدارس أولية ، عدد تلاميذها فى ذلك العام نحو سبعة عشر الفاً ، وكلية واحدة لتدريب معلمى المدارس الأولية - معهد التربية ببخت الرضا - بها مائه واثنان وستون طالباً ، ومدرسة بنات وسطى بها ثمان وسبعون طالبة وخمس وخمسون مدرسة أولية للبنات بها نحو من سبعة الآف طالبة .. وكان عدد الخلاوى التى تمنحها الحكومة إعانة مالية مائتين وستاً وتسعين خلوة ، بها إثنا عشر الـفاً وسبعمائة تلميذ . وكانت هناك مدرستان صناعيات بهما مائتان وأربعة عشر طالباً وكلية واحدة لتدريب المعلمات .

وفى عام ١٩٤٠ تطور التعليم فوق الثانوى بقيام المدارس العليا ، إذ انشئت مدرسة الآداب ومدرسة الهندســـة ، ومدرسة الإدارة . وكان عــدد طلبة مدرســة الآداب المؤلفة من قسم الحقــوق وقسم تدريب المدرســين خمسة وعشرين طالباً . وكان عــدد طلبة مدارس الزراعة ، والطب ، والطب البيطرى ، والهندســة لا يتجاوز خمسة وثلاثين فى كل واحدة منها .. وأخذت مصلحة المعارف منذ قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية ترسل المعلمين لنيل دراسات عليا في بريطانيا ، وفعلت مثل هذا الواحدات الحكومية الأخرى ، خاصة بعد انتهاء الحــرب .

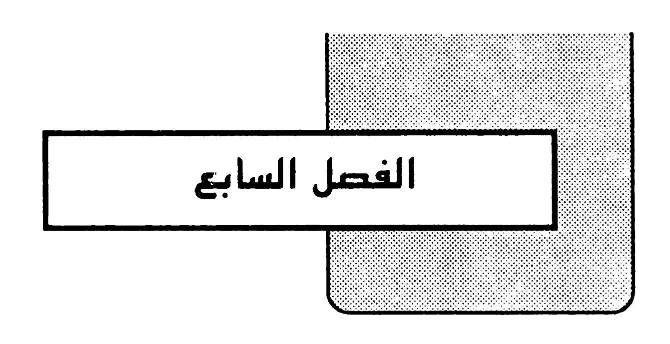
وفى المديريات الجنوبية بلغ عــدد الأولاد بالمدارس الأوليــة عام ١٩٣٩ نحــواً من الفين وســبعمائة ، تستوعبهم تسع وثلاثون مدرسة ، وعدد البنات في المدارس الأولية ســتمائة وخمســاً وثلاثين ، وبلغ عــدد مدارس الأحــراش أربعمائة وخمســين مدرسة بها نحــو من اثنى عشر الف تلميذ ينالون تعليمهم باللهجات المحلية .. وكان التقدم فى التعليم الصناعى بالمديريات الجنوبية بطــيئاً .

وكان نشاط الإرساليات فى مجال التعليم العام بالشمال يقل بصورة ملحوظه عن نشاطها في الجنوب ، وكان المواطنون ينظرون إليها بريبة وحذر .. وفى عام ١٩٢٥، أخذت مدرسة الإرسالية الأمريكية تلقى على تلاميذها دروساً فى الدين المسيحى، مخالفةالأمر الذى يلزمها بالحصول على موافقة الآباء أو أولياء الأمور قبل إعطاء ابنائهم مثل تلك الدروس . وأثار هذا التصرف فيما ذكرنا فى فصل سابق خواطر المسلمين وغضبتهم ، وأدى إلى إبعادهم ابناءهم عن تلك المدارس ، والتقدم بشكوى ضدها إلى الحكومة ، وترتب على هذا الحادث أن تكونت لجنة من كبار أهل أم درمان ،وطلبت من الحكومة أن تمنحها تصريحاً لتأسيس مدرسة أهلية وسطى . ومنحت التصــديق فكانت مدرسة أم درمان الأهلية . وتبع قيام المدرسة الأهلية فى أم درمان ، قيام مدرسة أولية فى رفاعة على يد الشيــخ بابكر بدرى ، الذى ادخل تعليم البنات هناك فى عام ١٩٠٨، وكان بذلك أباً لتعليم البنات فى السودان .ثم تمكــن من نقل مدرسة الأحفاد من رفاعة إلى أم درمان عام ١٩٣٠ ، وأضــاف لــها قسماً للتعلــيم الأوسط فى عام ١٩٣٣ . وتطورت فيما بعد تطوراً عظيماً، وهى تشتمــل الآن على كلية جامعية للبنات .

وكان مؤتمر الخريجين العام يحرص حرصاً شديداً على تطوير التعليم وتحسينه وعلى تدريب المعلمين ، وإعداد مبانى المدارس إعداداً سليماً ، وتوفير المعدات المدرسية . ويسعى سعياً حثيثاً لزيادة اعتمادات التعليم فى الميزانية العامة ، مع الحرص الشديد على مستوى الأداء وجودته وسموه . وكانت مصلحة المعارف تتجاوب مع هذه الرغبة منه . وكان المواطنون فى ذكرى الهجرة يشنون الحملات لجمع التبرعات لمال التعليم الأهلى ، ويقيمون لذلك الأسواق الخيرية. وكانت الأموال التى تجمع فى هذه المناسبة تستخدم فى دعم المدارس الأهلية القائمة ، وفى فتح مدارس جديدة ، ولم يكن نشاط المدارس التى انشأها المؤتمر قاصراً على تعليم الناشئة ، بل كانت مراكز لتعبئة المشاعر العامة سياسياً ، وايقاظ الوعى الوطنى .

وكان عدد المدارس الأهلية الوسطى التى انشئت تحت رعاية المؤتمر وبعونه قد بلغ ثلاثاً وأربعين مدرسة للبنين ، وثلاث مدارس للبنات ، والمدارس الثانوية اربعاً للبنين . وكان بالمدارس الوسطى نحو من أحد عشر الفاً وستمائه تلميذ ، فى حين لم تكن المدارس الحكومية ، البالغ عددها عند نهاية الحرب العالمية الثانية إحدى عشرة مدرسة ، تتسع إلاّ لألف ومائتى تلميذ .

تلك كانت دنيا الأزهرى ودنيا الشباب الذى قام المؤتمر على اكتافه .. عطاء ثراً .. وتضحيات .. وإقبالاً صادقاً على خدمة الوطن والأخذ بيده فى مدارج النهضة والتقدم .



الفصل السابع

المؤتمر يطالب بتقرير المصير

المؤتمر يتحدث بأسم أهل السودان – يطالب بحق تقرير المصير استناداً على مناصرته للحلفاء وعلى مثياق الأطلنطى – السكرتير الإدارى يرد له مذكرته ويتوعده – حكومة السودان تكشف عن أنيابها والمؤتمر يرد لها الصاع صاعين – موقف الحكومة يؤدى إلى إنقسام الخريجين .

❐❐❐

كان سير ستفورد كربس (SIR STAFFORD CRIPPS) الزعيم العمالى المرموق وزيراً فى حكومة الحرب البريطانية برئاسة مستر ونستون تشرشل ، وهى حكومة تنتظم سائر الأحزاب السياسية ، بعثت به إلى الهند ليفاوض زعماءها حول مستقبلها بعد الحرب . وكان ذلك فى أبريل من عام ١٩٤٢ . وتوقف وهو فى طريقه إلى هناك بالخرطوم ، فأتيح لاثنين من كبار الصحفين السودانيين ، هما الأستاذان أحمد يوسف هاشم ، رئيس تحرير صحيفة النيل ، واسماعيل العتبانى ، رئيس تحرير صحيفة صوت السودان ، أن يلتقيا به فى المطار وأن يعقدا معه حديثاً صحفياً ..

وتحدث فى ذلك اللقاء الأستاذ أحمد يوسف هاشم فأشار إلى المذكرة التى كان مؤتمر الخريجين العام قد بعث بها إلى دولتى الحكم الثنائى ، بريطانيا ومصر ، عن طريق حاكم السودان العام يعرب فيها عن الأمانى الوطنية لأهل السودان ، وفى مقدمتها حقهم فى تقرير مصير بلادهم عندما تضع الحرب أوزارها ، استناداً على الجهد العظيم الذى بذلوه فى نصرة الديمقراطيات

والحلفاء فى تلك الحرب ، وعلى ميثاق الأطلنطى ، وما ينطوى عليه من مبادىء رفيعة ويعلق الوزير البريطانى على ما سمع قائلا :

« إننا جـمعياً نتطلع إلى المستقبل ، والسودان ، بفضـل الدور البـارز الذى يلعبه فى المجهود الحربى ، وبصـورة مرضية جيـدة ، لابد أن يحتل مكاناً مرموقـاً فى العهد الجـديد الذى نأمل أن يلقى علينا ظـلاله عند قضـائنا على قوى الشـر والعدوان . إن هنـاك أشياء كثيرة تتطلب منـا العمل ، وإنه لمن الخيـر لنا أن ننجزها بخطى أسـرع مما كنا نفعـل فى المـاضى . »

وميثاق الأطلنطى الذى أشار إليه الأستاذ أحمد يوسف هاشم كان قد أصدره مستر فرانكلين روزفلت ، رئيس الولايات الأمريكية المتحدة الامريكية ، ومستر ونستون تشرشل ، رئيس وزراء بريطانيا ، فى الرابع عشر من أغسطس عام ١٩٤١ على ظهر سفينة فى المحيط الأطلنطى . وهو يتألف من ثمانى نقاط يعربان فيه عن أملهما فى بلوغ البشرية مستقبلاً أفضل بعد الحرب العالمية الثانية . ويؤكدان فى بعض نقاطه حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، وحكم نفسها دون تغيير للحدود الوطنية القائمة ، ويلتزمان باحترام حق الدول فى اختيار نظام الحكم الذى يلائمها ، وبتأييد الحكم الذاتى للأقطار التى حرمت منه عن طريق القهر . أما مذكرة المؤتمر التى أعرب فيها عن أمانى أهل السودان فقد رفعها للحاكم العام فى الثالث من أبريل عام ١٩٤١ ، وقال فى مقدمتها :

« يتشرف مؤتمر الخريجين العام بأن يرفع لمعاليكم ، بصفتكم ممثلين لحكومتى صاحبى الجلالة الملك جورج السادس ، ملك بريطانيا العظمى ، والملك فاروق الأول ، ملك مصر ، المذكرة التالية التى تعبر عن مطالب الشعب السودانى فى الوقت الحاضر . »

والمؤتمـر بهذه المقدمة منه انتزع لنفسـه ، فى وضـوح لا لبس فيـه ولا غـموض ، حق التحـدث باسم شعب السـودان .. ثم مضى يتحدث عن التطور العـالمى ، وأحداث الحـرب ، وما بعثه ذلك فى نفوس الشـعب من رغبة صـادقة فى تحقيـق العـدل الإنسانى ، وحرية الشـعوب ، وفـق ما أفصـحت عنه بيانات السـياسة البريطانية ، ومواثيق رجال الديمقراطية العالـميين .

ومرة أخرى يتحدث باسم شعب السودان فيقول : –

« أنه كشعب من الشعوب التى تضافرت مع الامبراطورية البريطانية فى هذه الحرب منذ نشوبها ، قد أدرك إدركاً صحيحاً حقوقه كشعب ينشد الحياة بعد ما يقرب من نصف قرن قضاه فى أحضان حكم منظم . ومؤتمر الخريجين العام ، الذى يمثل الرأى العام المستنير ، وهو ثمرة ناضجة من ثمرات الحكم الثنائي ، يشعر بعظم مسئوليته ازاء بلاده ومواطنيه جمعياً . لهذا يتقدم بهذه المذكرة راجياً أن تجد التقدير الذى تستحقه ، والترحيب الذى يطمع فيه . وهو بعد واثق من أنها تعبر تعبيراً صادقاً عن ميول وأمانى هذه البلاد . »

هذا ما جاء فى مقدمة المذكرة . وهو يؤكد ما ذهبنا إليه من أن المؤتمر انتزع فيها لنفسه حق التحدث باسم الشعب السودانى فى مخاطبة الحكومة ، والإعراب عن أمانيه الوطنية مما كانت الحكومة قد انكرته انكاراً تاماً ، بل وجعلت اعترافها بالمؤتمر نفسه رهيناً بألا يتحدث إلا باسم اعضائه من الخريجين وحدهم ولا أحد سواهم .

واشتملت المذكرة على اثنى عشر مطلباً على رأسها المطلب الخاص بمنح السودان بحدوده الجغرافيه ، حق تقرير مصيره بعد الحرب مباشرة ، وإحاطة ذلك الحق بضمانات تكفل حرية التعبير عنه فى حرية تامة ، كما تكفل للسوادنيين الحق فى تكييف الحقوق الطبيعية مع مصر ، باتفاق خاص بين الشعبين المصرى والسودانى .

ولا جدال فى أن راسمى هذه المذكرة قد تأثروا فى اثبات هذا المطلب بما كان أكده والتزم به ميثاق الأطلنطي حول حق الشعوب فى تقرير مصيرها عند نهاية الحرب .. ولا مراء في أن التعبير بحدوده الجغرافيه ، لم يوضع فى هذا المطلب اعتباطاً ، بل هو يشير إلى رفض المؤتمر للمحاولات الاستعمارية الرامية لفصل جنوب السودان ، وضمه أو أجزاء منه ، لممتلكات التاج البريطانى فى شرق افريقيا .. وتلك كانت سياسة بريطانيا فى وقت مضى فيما أوردنا من قبل .

وتمضى المذكرة فى بندها الثانى فتطالب بتأسيس هيئة تمثلية من السودانيين لإقرار الميزانية والقوانين ، وهى بهذا تنادى بإشراك المواطنين إشراكاً فعلياً فى إدارة شئون بلادهم وتصريفها ، كما تنادى للشعب السودانى بحق انتخاب الهيئة المنشــودة .

وتنادى المذكرة فى بندها الثالث بتأسيس مجلس أعلى للتعليم ، أغلبيته من السودانيين ، وتخصيص مالا يقل عن اثنى عشر فى المائة من الميزانية للتعليم .

وبعكس هذا المطلب عدم رضا المؤتمر عن سير التعليم فى البلاد ، وقصور ذلك التعليم - كماً ونوعاً - عن اشباع تطلعات المواطنين .

ويرى المؤتمر فى قيام مثل هذا المجلس الأعلى ، بالصورة التى حددها ، ضماناً لتوسيع التعليم والسمو بنوعه ، ويرى فى تحديد نسبة اثنى عشر فى المائة من الميزانية للتعليم ، ما يضمن توفر المال اللازم لخدمة هذه الغاية المنشودة .

وتنادى المذكرة فى البند الرابع منها بفصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية .. وهذا مبدأ أساسى من المبادىء التى تضمنتها كل الدساتير والوثائق الديمقراطية .. وقد كانت السلطة التنفيذية فى السودان ممثلة فى أشخاص مديرى المديريات ، ومفتشى المراكز ، وغيرهم من الإداريين البريطانيين تتمتع بسلطات قضائية تمارسها جنباً إلى جنب مع سلطتها التنفيذية ، مما يتعارض ومبدأ العدالة .

والبند الخامس من المذكرة ينادى بالغاء قوانين المناطق المقفولة . ، ورفع قيود الإتجار والانتقال عن السودانيين داخل بلادهم .. والمناطق المقفولة هى المديريات الجنوبية والمناطق الأخرى التى يقطنها السودانيون ذوو الأصل الزنجى فى جنوب الفونج ، وجبال النوبة بكردفان ، وفى بعض مناطق دارفور . وكان القانون يقضى بقفلها فى أوجه الشماليين فترة امتدت منذ عام ١٩٢٢ ، ووضع سائر وحاجز بين أبناء البلد الواحد وإقامة ستار حديدى لا يمكن اختراقه . وكانت السياسة المتبعة فى الجنوب حتى عام ١٩٤٥ هى العمل على خلق وحدات قبلية أو عرقية على أساس التقاليد والعادات والمعتقدات .

وأقامت الحكومة بهذه السياسة منها سياجاً رهيباً يحول دون بلوغ النفوذ العربى للجنوب وأهله ، واعتبرت التراث العربى الشمالى غريباً عنهم ، ضاراً بهم ، وكانت تشجع اليونانيين والشوام والمسيحيين من التجار للعمل فى الجنوب لا الشماليين .. وبذلت كل جهد تستطيعه لجعل اللغة الانجليزية لغة التخاطب فى الجنوب بدلاً عن العربية ، وكان جزاء المسلمين من الموظفين الجنوبيين الفصل من وظائفهم . وبهذه السياسة ، مع إثارة النعرات القبلية ، والأحقاد القديمة ، والإبقاء على الذكريات البغيضة كالنخاسة حية فى النفوس ، استطاعت أن تقلم

أظافر النفوذ الشمالى فى الجنوب ، وأن تجعل المديريات الجنوبية وحدة مستقلة مقفولة أمام أهل الشمال ، دون أن تقفل خزينتهم العامة عنها .

وكان هذا الوضع يؤرق مضاجع أهل السودان ، ويثير فى نفوسهم القلق على وحدة بلادهم ومصيرها . من هنا كان مطلب المؤتمر بالغاء قوانين المناطق المقفولة ، ورفع القيود المفروضة على نشاط الشماليين فيها .

والبند السادس ينادى بوضع تشريع يحدد الجنسية السودانية .. والمؤتمر بهذا المطلب يحدد مكان السيادة فى السودان ، وينادى بمنحها للسودانيين . ولم يكن فى بلادنا قانون يحدد تلك الجنسية من قبل ، أو يعترف بها ، وكانت الإدارة تشجع القبلية وتمضى فى تعميقها ، والتمسك بها ، خدمة لسياسة التفرقة التى تعتمد عليها فى خدمة مآربها ، وبلوغ غاياتها .

ويطالب المؤتمر فى البند السابع من مذكرته بوقف الهجرة إلى السودان باستثناء ما قررته المعاهدة الإنجليزية المصرية لعام ١٩٣٦ ، والتى أذنت بهجرة المصريين ، على أن تستوفى مقتضيات الصحة ، ولا تتعارض مع النظام العام . والهجرة التى طالب المؤتمر بوقفها هى هجرة الأفارقة من غرب افريقيا . ومما هو معلوم فقد ظل السودان وقتاً طويلاً - ولم يزل - الطريق الذى يعبره الأفارقة المسلمون من أهل غرب إفريقيا وهم يتجهون لمكة المكرمة لأداء فريضة الحج . وكان كثير منهم يتخلفون فى السودان فى طريق الذهابا للحج ، أو طريق العودة منه ، حتى لتبلغ أعدادهم الآن ما يربو عن ثلاثه ملايين شخص . وكان المؤتمر يخشى على السودان من هذا الزخف الذى يتهدد أرضه ، ويقاسم أهله الرزق .

والبند الثامن ينادى بعدم تجديد عقد شركة السودان الزراعية فى مشروع الجزيرة . وكان العقد مقرراً له أن ينتهى فى عام ١٩٥٠ ، وكانت هذه الشركة مسئولة عن إدارة المشروع منذ قيامه فى عام ١٩٢٦ ، بناء على اتفاقية ابرمتها معها حكومة السودان فى عام ١٩١٩ ، ومسئولة أيضاً عن تسويق محصول القطن ، تحصل مقابل تصريفها لهذه المسئولية على عشرين فى المائة من عائد القطن الذى ينتجه المشروع . وينادى البند التاسع بمنح السودانيين فرصة الاشتراك الفعلى فى الحكم ، ووضعهم فى الوظائف ذات المسئولية السياسية فى جميع فروع الحكومة الرئيسية ، وقصر الوظائف عليهم وحدهم مالم تقتض الضرورة ملأها بغيرهم على أساس تعيينهم بعقود محدودة الأجل ، يتدرب خلالها السودانيون لملئها فى نهاية تلك العقود ، وذلك تطبيقاً لمبدأ الرفاهية

والأولوية فى الوظائف الذى جعلته معاهدة ١٩٣٦ المبرمة بين بريطانيا ومصر هدفاً لإدارة السودان .

والبند العاشر ينادى بتمكين السودانيين من استغلال موارد البلاد التجارية والزراعية والصناعية .

والبند الحادى عشر يطالب بإلزام الشركات التجارية الأجنبية العاملة فى السودان بتخصيص نسبة معقولة من وظائفها للسودانيين .

أما البند الثانى عشر والأخير فيطالب بوقف الإعانات الممنوحة لمدارس الإرساليات ، وتوحيد برامج التعليم فى الشمال والجنوب .

وكانت حكومة السودان تعهد بمسئولية التعليم فى الجنوب للجمعيات التبشيرية المسيحية ، وتمنحها إعانات سنوية تمكيناً لها من تصريف هذا العمل .

وكانت مناهج التعليم فى الجنوب تختلف عنها فى الشمال ، بل كانت بعض الكتب تثير حفائظ أهل الجنوب على أهل الشمال ، وتباعد بينهما ، والمؤتمر يريد للحكومة أن تباشر مسئوليتها بنفسها ، ويريد لها أن توحد المناهج الدراسية فى أجزاء الوطن الواحد ، بل أن تحكم الرباط بين أهل السودان .

وجاء فى ختام المذكرة التى وقعها السيد إبراهيم أحمد (١) ، رئيس اللجنة التنفيذية ما يلى :

« هذه هى المطالب التى نرى فى استجابتها إرضاء لرغبات السودانيين فى الوقت الحاضر .. والمؤتمر يتطلع إلى معونتكم ، ويأمل أن يحظى بما يفيد الموافقة عليها ، والشروع فى تنفيذها . »

فهل قدم الحاكم العام معاونته لتحقيق ما كان يتطلع المؤتمر إليه .. ووافق على المذكرة .. وشرع فى تنفيذها ؟

---

(١) كانت اللجنة التنفيذية التى اجازت المذكرة فى عام ١٩٤٢ تتألف من السادة :- ابراهيم أحمد رئيساً - عوض ساتى سكرتيراً عاماً - عبد الله الفاضل - إسماعيل الأزهرى - نصر الحاج على - أحمد يوسف هاشم - دكتور عبد الحليم محمد - محمد إبراهيم هاشم - إبراهيم عثمان إسحق - أحمد خير - محمد على شوقى - إبراهيم يوسف سليمان - خضر حمد - عبد الله ميرغنى - إسماعيل العتبانى ... ولم تكن الأحزاب السياسية قد قامت فى ذلك الوقت .

فى التاسع والعشرين من أبريل عام ١٩٤٢ كتب السكرتير الإدارى لحكومة السودان ، سير دوقلاس نيوبولد ، لرئيس المؤتمر يقول إنه ليس فى استطاعة الحاكم العام قبول تلك المذكرة ، وهى لهذا مردودة لكم ، وذلك فى خطاب ضاف نثبته بنصه فيما يلى (٢) : -

« لقد أمرنى حضرة صاحب المعالى حاكم السودان العام بأن إبلغكم أنه اطلع على مذكرتكم المؤرخة فى ٣ من أبريل ١٩٤٢ . ويلاحظ معاليه أن مذكرتكم تحتوى على مطالب يمس الكثير منها وضع السودان الدستورى ، ولقد بنى هذا الوضع الدستورى على اتفاقية الحكم الثنائى لعام ١٨٩٩ ، وعلى المعاهدة الإنجليزية المصرية لعام ١٩٣٦ . وهو يشير بهذا إلى التشريع المنصوص عليه فى الاتفاقيتين مما لا سبيل لتغييره إلا بعمل مشترك تتفق عليه الدولتان المشتركتان فى الحكم الثنائى ..

« أما حكومة السودان فلن تسمح لأية هيئة أو مجموعة من الأشخاص أن تبحث معها فى تغيير هذا الوضع الدستورى .

« وإذا ما أرادت الدولتان المشتركتان فى الحكم الثنائى ، فى أى وقت ، أن تعيد النظر فى اتفاقية الحكم الثنائى ، أو فى المعاهدة ، فإن حكومة السودان تأمل أن تستشير المسئولين من أصحاب الرأى فى السودان ، على أن الحكومة لا تستيطع أن تقطع على نفسها ، أو على دولتى الحكم الثنائى ، وعداً باستشارة هيئة أو جماعة بعينها من الناس دون سواها .

« ولعلكم تذكرون أن سير انقس جيلان (السكرتير الإدارى السابق) قد كتب لرئيس المؤتمر خطابا بتاريخ ٢٢ مايو عام ١٩٣٨ جاء فيه أن الحكومة ترحب بمذكرات من المؤتمر فى الموضوعات التى تقع فى دائرة اختصاصه ، وقد أشار إلى أن المؤتمر لم يصف نفسه بأنه هيئة تمثل غير الأفراد المشتركين فيه . »

« ثم أنى أطلب اليكم أن تطلعوا مرة أخرى على خطابى بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩٤٠ ، وقد قلت فيه ما نصه :

---

(2) THE MAKING OF THE MODERN SUDAN : K.D.D. HENDERSN FABER & FABER , LONDON.

« إن المؤتمر حين يجعل من نفسه هيئة تمثل أهــل السودان جميعاً ، وحين يحاول أن يخلق من نفسه جهازاً سياسياً قومياً سوف يضطر الحكومة إلى وقف تعاونها معه ولعلها تسحب اعترافها به .

« ولقد وقع المؤتمر فى المحظور فاجتزأ على رفع هذه المذكرة وضمنها مطالب خطيرة ، وبذلك فقد الثقة التى وضعتها الحكومة فيه ، ولن تعود هذه الثقة إلا إذا أعاد تنظيم أموره حتى تطمئن الحكــومة إلى أنه يحترم رغبتها ويمتثل لتحذيراتها .

« ومن أجل كل ما تقدم ، فإن صاحب المعالى الحاكم العام لا يمكنه ، بأى حال من الأحوال ، أن يقبل مذكرتكم ، وهو يعيدها إليكم كما ارسلتموها .

« ولقد أمرنى معاليه أن أزيدكم علماً بأنه ، هو ومستشاريه ، يعلمون حق العلم ما يحتاج إليه السودان ، ويدركون الرغبة الطبيعية المشروعة التى تدفع بالمستنيرين من السودانيين إلى الإشتراك فى حكم بلادهم والنهوض بها . وحكومة السودان تعمل على دراسة مشروعات وتنفيذ خطط الغرض منها اشراك السودانيين فى إدارة دفة الأمور فى بلادهم ، والعمل على رفاهية السكان ، والنهضة بالبلاد وأهلها .

« وعلى المؤتمر أن يدرك أن حكومة السودان وحدها ، وربما اقتضت الحال استشارة دولتى الحكم الثنائى ، هى التى تقرر متى يحدث ذلك الإشتراك ، وكيف تتحقق تلك النهضة وهى فى ذلك كله مدفوعة بمسئوليتها تجاه أهل السودان .

« أن الحــكومة تأمل أصدق الأمل أن يبرهن المتعــلمون الســـودانيون على صــــلاحيتهم ، وقدرتهم على الإشــتراك فى المســتقبل فى إدارة بلادهم ، ولن يحدث هذا إلا إذا أدرك المؤتمر حق الإدراك أن الحكومة لن تسمح له بأن يتعدى حــــدوده ، ولن تقبل منه إلا أن يقصــر جهــوده على العمل فى الشئون الداخلية للبلاد ، وأنها لتريد أن يقلع منذ اليوم عن تلك الدعوى التى يصـــرح بها حيناً ، ويلمح لها أحــياناً ،وهى أنه اللســـان الناطق باسم الســـودان أجمعه .

« وختاما فإن معالى الحاكم العام طلب إلى أن ابلغكم أسفه البالغ على تسرعكم فى اتخاذ هذه الخطوة ، وتعجلكم بإرسال هذه المذكرة ، ولتذكروا أنه رب عجلة تهب ريثاً . »

وهكذا كشفت حكومة السودان للمؤتمر ، بل وللسودان كله فى شخص هيئتـه المستنيرة ، عن أنيابها ، وأنكرت عليه حقـه فـى المطالبة بالحريـة ، ووصفته - وهو يفعل هذا - بالوقوع فى المحظور بمحاولته أن يخلق من نفسه أداة سياسية قومية يضطر الحكومة لوقف تعاونها معه ، وسحب اعترافها به ، وانحت عليه باللائمه والتقريع ، وأساءت له باعادة مذكرته إليه .. واعتبر المؤتمر ذلك أكبر أهانة وجهت إليه .

وأثار هذا الموقف الإستبدادى الفظ من حكومة السودان فى نفوس الخريجين والطبقة السودانية المستنيرة خيبة أمل عظمى ، وأكد لهم من جديد سوء نواياها تجاه بلادهم ، وخطل الاعتماد عليها فى تحقيق أمانيهم الوطنية . ولكنه من الناحية الأخرى زاد من تعلق الخريجين بمؤتمرهم كؤسسة مسئولة عن قيادة الرأى العام لتحرير الوطن .. وقفزت عضويته على إثر هذا الموقف زيادة ملحوظة وازدادت لجانه الفرعية ونهضت فى سائر انحاء السودان تتغنى بمبادئه ، وتؤازر مطالبه وتتمسك بها، مما ركز أبصار المواطنين فيه ، وعلق آمالهم به .

وأنكبت اللجنة التنفيذية على رد الحكومة تتدارسه ، واتصلت اجتماعاتها ومـداولاتها .. وفى الثانى عشر من مايو ١٩٤٢ ، أرسلت خطاباً آخر للحاكم العام ، بواسطة السكرتير الإدارى ، نورد فيما يلى نصه :

« نتشرف بأن نخبر معاليكم أننا قد اطلعنا على خطاب السكرتير الإدارى المؤرخ فى ٢٩ ابريل الماضى ، الذى تضمن تعليقاتكم على المذكرة التى بعثنا بها إلى معاليكم فى اليوم الثالث من أبريل عام ١٩٤٢ .

« إن المؤتمر الذى كان يهدف منذ انشائه إلى التعاون مع الحكومة للنهوض بهذه البلاد ، هذا المؤتمر الذى نعتقد أنه قام بأعمال كثيرة مفيدة اعترفت بها الحكومة فى حينها ، ليؤله اليوم أن يتلقى هذا الرد السلبى على المذكرة التى تقدم بها للمسئولين عن حكم هذه البلاد يعرض عليهم فيها من المطالب ما تمليه مسئوليته نحو هذا الوطن وسُكانه أجمعين .

« لقد كنا نعلم ، يا صاحب المعالى ، أن الفقرة الأولى من مذكرتنا هى وحدها التى تعرضت لوضع السودان الدستورى ، وأساسه اتفاقية عام ١٨٩٩ ، والمعاهدة الإنجليزية المصرية لعام ١٩٣٦ . وحين طلبنا من الحكومة أن تعترف بحقنا فى تقرير مصيرنا بعد الحرب ، كان غرضنا أن نحتفظ لبلادنا بالحقوق التى ضمنها لكل الشعوب ميثاق الأطلنطى ، وبالوعود التى ألزم بها زعماء الدول الديمقراطية أنفسهم .

« وعندما تقدمنا بذلك المطلب لم يغب عن أذهاننا ما يقتضيه تنفيذه وتحقيقه من أعمال وجهود معقدة ، وكنا نتمنى لو كانت الأساليب المعقدة هى موضع البحث والأخذ والرد بيننا وبينكم . ولم يغرب عن بالنا أيضاً أن حكومة السودان لا تستطيع أن تتخذ قراراً فى هذا الموضوع ، وأنها لا تقدر أن تبذل لنا وعوداً باسمها هى ، أو نيابة عن دولتى الحكم الثنائى .

« إن المؤتمر يرى أن من واجب حكومة السودان أن تبعث بمطالبه لدولتى الحكم الثنائى ، ما دام قد تبين له أنها ، أى الحكومة ، عاجزة عن إعادة النظر فى دستور الحكم الثنائى .. وهناك سبب آخر أقوى من هذا كان لابد من أجله أن ترفع مذكرتنا لدولتى الحكم الثنائى ، هذا السبب هو أنه لا يوجد فى الدنيا قانون يجعل من تلك الاتفاقية قيداً يقيد الشعب السودانى ، كيف لاوالشعب السودانى لم يكن طرفاً من أطرافها .... ؟

« وكنا نرجو من حكومة السودان أكثر من ذلك ، كنا نتمنى أن تقف فى جانبنا ، وتشهد على مستوى إدراكنا السياسى ، ذلك المستوى الذى بلغناه تحت اشرافها المنظم ، ورعايتها الواعية .

« أن المؤتمر يسير وفقاً لدستوره ، ودستوره ينص على أن الغرض منه هو خدمة المجتمع السودانى ، ولو قد طلب من المؤتمر أن يقبل من الحدود والقيود ما يتنافى مع دستوره ، لكان واجبه الأول أن يرفض ما طلب منه ، وأن يتمسك بنصوص ذلك الدستور .

« ومنذ أن كتب سير أنقس جيلان خطابه المؤرخ فى ٢٢ من مايو ١٩٣٨ ، وهو الخطاب الذى اعتمد عليه السكرتير الإدارى الحالى ، وعلى خطابه المؤرخ فى ٣٠ أكتوبر ١٩٤٢ ، منذ ذلك التاريخ ، حدثت فى العالم أحداث عظيمة ، تكاد تغير وجه الدنيا ، بل لقد انقسم العالم خلاله إلى معسكرين ، تقوم بينهما حرب ضروس يعتمد على نتائجها مستقبل هذا العالم بأسره . ولقد اشترك السودان فى هذا الصراع العالمى ، وحدد موقفه من المعسكرين المتحاربين ، وتقدم بتضحيات مادية ومعنوية ، وهو يقوم بدوره فى مسرح الأحداث خير قيام ، ويؤمل أن يحتل قريباً مكانه فى العهد الجديد ، وفى العالم الحر . وكل هذه الأشياء والتطورات من شأنها أن تغير نظرة الشعوب إلى الحياة ، ولما لها

فى الحياة من حقوق .. أجل إن هذه الأحداث جديرة بأن تدفع كل فرد فى كل بلد من بلاد هذا العالم إلى التفكير بأسلوب جديد .. وهذه الأفكار الحديثة وحدها تقتضى تعديلاً فى النظم الحاضرة .

« لقد أنكرت الحكومة على المؤتمر أن يتخذ هذا الاتجاه الطبيعى ، والمؤتمر هيئة تقوم فى بلد تقع على عاتق المتعلمين فيه مسئولية يجب أن تقدرها الحكومة حق التقدير ... لقد حادت الحكومة عن سبيل العدل فى إنكارها على المؤتمر أن يعبر عن آمال البلاد فى هذه الظروف التى تتطور فيها الأفكار السياسية فى العالم ، وتتغير فيها نظرة الأمم والأفراد للحياة ، وحقوقهم فيها . « وما كان فى حسابنا أن تنكر الحكومة هذا التصرف الطبيعى على المؤتمر ، وأن تجزيه عليه بسحب ثقتها منه .. والمؤتمر لم يستخدم فى عرض مطالبه إلا السبل المشروعة ، ولم يسلك إليها إلا الطريق المستقيم . وإن المؤتمر ليبدى عجبه وأسفه على هذا القرار الذى اتخذته الحكومة فقطعت به أواصر التعاون بينها وبينه ... وإننا لنأسف أيضاً أن تشترط الحكومة علينا شروطاً غير محددة ولا واضحة وذلك لكى تولينا ثقتها التى حرمتنا منها .. مثلاً ما معنى اعادة تنظيم اتجاهنا .. ؟ كما نأسف أنها فرضت علينا شروطاً ظالمة ، وتحدثت فيها عن رغباتها وعن تحـــذيراتها .

« والمؤتمر يعبر عن أسفه البالغ على إرجاعكم للمذكرة ، ويعد هذا العمل منافياً لأسس العدل ، ومجافياً للروح الديمقراطية .. ومثل هذا العمل عندنا يدل على روح الصرامة والعنف التى تقابل بها الحكومة رغبات هذا الشعب وآماله وأمانيه ، أو على الأقل رغبات هذه الهيئة - المؤتمر - التى اعترفت الحكومة بأنها تمثل الطبقة المستنيرة فى هذه البلاد .

« وما دمتم - يا صاحب المعالى - أنتم ومستشاريكم ، تدركون حق الإدراك ما يحتاج إليه شعب السودان ، وما دمتم تقدرون الأمانى الطبيعية ، والمشروعة التى تغمر نفوس الطبقة المثقفة ، وتهدف إلى إشراكها فى حكم البلاد ، فلم إذن تريد الحكومة أن تنفرد وحدها بحق تقرير مصائرنا ، دون اعتبار لآرائنا ، ووجهات نظرنا ؟ .

« إن للوصاية - يا صاحب المعالى - شروطاً كثيرة ، منها أن يستشار القاصر فى أموره حين يشرف على سن التمييز ، وأن يتسلم مقاليد أموره حين يبلغ سن الرشد ، ولعلنا قد بلغنا سن التمييز إن لم نبلغ سن الرشد ، بعد خمسين عاماً قضتها هذه الحكومة وصية علينا .

« وعلى الرغم من أن سياسة الحكومة فى إشراك السـودانيين فى إدارة شئون بلادهم ، سياسة لا تبعث كثيراً على الثقة ، ولا الاطمئنان فى نفوس الناس ، فإننا نستبشر بما سجلته الحكومة على نفسها ، وهو أنها ترجو وتأمل أن يبرهن المتعلمون على كفاءتهم وجدارتهم للاشتراك فى إدارة بلادهم .. وإن المطالب التى تقدمنا بها للحكومة تهدف إلى تحقيق هذه الآمال . ويبدو أن الحكومة تنقض هذه الآمال حين تطلب من المؤتمر أن يقصر نشاطه على الاهتمام بالشئون الداخلية . اليسـيرة ، وأن يتخلى عن دعواه فى أنه يمثل البلاد .. فإن لم يفعل ذلك تنفذ الحـكومة خطتها فى إشراك السودانيين فى الحكم . ومن هنا يظهر أن الحكومة تعتبر البلاد كلها مسئولة عن سلوك المؤتمر ، وبذلك توقـع عقوباتها على البلاد بسبب زلة اقترفها المؤتمـر ، وهو فى نظرها هيئة لا تمثل البـلاد .

« يا صاحب المعالى : إن المؤتمر يعمل وفقاً لدستوره ، وكل ما جاء فى المذكرة التى رفعها لمعاليكم يقع فى حدود ذلك الدستور ، بما فى ذلك الفقرة الأولى ، ومع ذلك فقد رفضت الحكومة كل مطالبنا شكلاً وموضوعاً ، رفضتها كلها بحذافيرها ، ، ولم تقتصر فى رفضها على المطالب التى اعتبرتها خارجة عن حدود اختصاصنا..ثم إن الحوادث دلت بما لا يدع مجالاً للشك أن جميع طبقات الشعب تهتم أبلغ الاهتمام بالقرارات التى يتخذها المؤتمر وبالاعمال التى تصدر عنه.. أليس فى هذا ما يشير إلى أنه هيئة تمثل البلاد بأجمعها..؟ هيئة تعبر عن الرأى العام فى القطر.. ؟ فلماذا تلح الحكومة على المؤتمر أن يتخلى عن هذه المسئولية التى تحمله اياها طبقات الشعب ..؟

« إن المؤتمر غير مقتنع بما تضمنه خطاب سعادة السكرتير الإدارى المشار إليه ، وإنه مؤمن بما حوته مذكرته من مطالب عادلة ربما فهمت على غير وجهها الصحيح ، وليس هناك ما يحول دون التفاهم بشأنها ، ما دام الهدف واحداً ، وهو النهوض بهذه البلاد . وإن المؤتمر ليأمل أن تتحقق هذه المطالب ، وهى الأمانى التى غمرت قلوب أبناء هذه البلاد مدة من الزمان ، وأن تتحقق للسودان

ولأهله حياة حرة كريمة تحت ظلال الديمقراطية التى بذل السودانيون فى حمايتها والذود عنها النفس والنفيس. »

ووقع على هذا الخطاب ، كما وقع على المذكرة قبله ، السيد ابراهيم أحمد ، رئيس المؤتمـر .

لقد كال المؤتمر فى هذا الرد منه للحكومة الصاع صاعين وتمسك بحقه فى التعبير عن إرادة الأمة ، بوصفه الهيئة المستنيرة من ابنائها ، وبسبب ما قدمه السودان من تضحيات فى نصرة الحلفاء ، واستناداً على ميثاق الأطلنطى الذى ينادى بحق الشعوب فى تقرير مصيرها ، ومقولات قادة الديمقراطيات فى هذا الصدد ، والوعود التى قطعوها على أنفسهم ، واستنكر رد مذكرته له ، ووصف ذلك الأسلوب بالسلبية .. ويصر المؤتمر فى خطابه على أن اتفاقية الحكم الثنائى

لا تشكل قيداً على الشعب السودانى ، لانه لم يكن طرفاً من اطرافها .. ويعجب المؤتمر لقرار الحكومة بسحب ثقتها منه ، رغم انتهاجه السبيل المشروعة فى تقديم مذكرته ويأسف لذلك .

ويرد السكرتير الادارى فى السادس عشر من يونيو ١٩٤٢ على الخطاب المثبت أعلاه ، فيقول إن الحاكم العام لم يجد فيه ما يدعوه لتغيير موقفه وقراره السابق ، ويؤكد ما يلى : – (٣)

* عدم استعداد الحاكم العام لقبول مطالب من المؤتمر أو غيره تمس دستور السودان ومستقبله السياسى .

* عدم استعداد حكومة السودان لقبول زعم المؤتمر بأنه يمثل السودانيين أو يتكلم بأسم السودان أجمع . واستنكار الحاكم العام لما اسماه زعم المؤتمر غير المؤسس بأن جميع أعماله تتمتع دائماً بتأييد جميع الطبقات فى السودان .

* عدم قبول الحكومة للزعم القائل بأن شعب السودان غير ملزم باتفاقية الحكم الثنائى ، أو معاهدة ١٩٣٦ ، أو أن حوادث الحرب تؤدى إلى تعديل تلقائى فى الاتفاقية أو المعاهدة . وبهذه المناسبة فإن الحكومة لا تنوى أن تعدل موقفها من مؤتمر الخريجين المدرج فى خطاب مستر انقس قيلان بتاريخ ٢٢ مايو ١٩٣٨

---

(3) THE MAKING OF THE MODERN SUADAN , K.D.D. HENDER SON , FABER & FABER , LONDON.

* عدم استعداد الحكومة لقصر استشارتها حول شئون السودان على فئة واحدة متعلمة كانت أو غير متعلمة .

* لن يكون لمسلك المؤتمر أثر ايجابى أو سلبى على سياسة الحكومة الرامية للنهوض بالبلاد سياسياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً .

واختتم السكريتر الإدارى خطابه بالفقرة التالية التى قصد بها أن يرهب الخريجين :

« يرغب معالى الحاكم العام أن يذكر موظفى الحكومة من أعضاء مؤتمر الخريجين بالتزامهم نحوها . وإذا ما أصر مؤتمر الخريجين على تحويل نفسه إلى هيئة سياسية ، وعلى التعرض إلى مسائل دستورية ، أو أى مسائل أخرى من شأنها أن تؤدى إلى الاصطدام بسياسة الحكومة ، فلن يكون أمام الحكومة إلا أن تحظر على موظفيها الانضمام إليه أو البقاء فيه . »

وعلى الرغم من هذا الموقف الفظ الصلب الذى وقفته الحكومة من المؤتمر ، فقد كتب السكرتير الإدارى للحاكم العام قبيل إرسال خطابه هذا يقول : -

« إنه لمن اليسير على إدارة كإدارة السودان ، لا يهبط عليها الوحى من أعلى ، لندن أو مصر ، ولا يتعرض لنقد بناء من الصحافة أو من المواطنين ، بل تعمل وسط شعب قنوع فى ظاهر الأمر ، أن تنزلق إلى عقلية رتيبة ، وأن تغض الطرف عما يجرى حولها من تطور .

« إن مسائل الحكم الثنائى ، ونقل السلطات والتعليم العالى وغيرها يلهينا عنها الآن فى الخرطوم وجود المؤتمر ، ولكن علينا ألا نسمح بإغفال ضرورة الإسراع بتنفيذ هذه السياسة ، أو على الأقل السير فى هذا الطريق بخطوات واقعية . »

وأعلن فى مذكرته للحاكم العام أنه بصدد إعداد مذكرة عن التطورات يرفعها له فى آخر الصيف .. ورد الحاكم العام يوافقه على ما ذهب نيوبولد إليه (٤) .

وهكذا كانت أولى ثمار مذكرة المؤتمر إدراك إدارة السودان لضرورة اتخاذ خطوات ايجابية باشراك السودانين فى تصريف شئونهم العامة ، ومسئوليتها ،

---

(4) THE MAKING OF THE MODERN SUDAN : K.D.D. HENDER . SON ,FABER & FABER , LONDON

أرضت تلك الخطوات الرأى السودانى المستنير أم لم ترضه ، فقد جاءت دون شك رد فعل لمذكرة المؤتمر .

ونقرأ للأزهرى يحدثنا عن هذه التطورات .

يقول فى مذكراته :

« كان رد الحكومة المذكرة وإعادتها للمؤتمر أكبر اهانة وجهت إليه وإلى الخريجين منذ أن انتظمت صفوفهم ، وتبودلت المكاتبات بينهم وبين الحكومة ... ورد المؤتمر على هذا التصرف فى مذكرات بعث بها إلى الحاكم العام تمسك فيها بمطالبه . ودعا نيوبولد رئيس المؤتمر السيد إبراهيم أحمد ، وبعض أعضاء اللجنة التنفيذية لاجتماع خاص ، قال لهم فيه إن الحكومة مع عطفها على المؤتمر ، لا تعتبره ممثلاً لأهل السودان ، ولا معبراً عن رأيهم وأمانيهم ، وهى لهذا لا تسمح له بتقديم أى مطالب نيابة عن السودانيين . وحاول فى اجتماعه ذاك أن يخفف من وقع الإهانة التى وجهها للمؤتمر دون أن يعتذر . وحدثهم بأن الحكومة تعتزم أن تتخذ خطوات إيجابية نحو إشراك السودانيين فى تصريف شئونهم العامة ، وهو يأمل أن يجد لدى المؤتمر التعاون فى هذا الصدد .

« ونقل إلينا السيد إبراهيم أحمد وزملاؤه ما سمعوه من نيوبولد . وتشككنا فيه منذ البداية .. وأعلنا أن الاعتماد على حكومة السودان أو بريطانيا لا يحقق مطالب أهل السودان . وانقسمنا ، واشتد الإنقسام ، فريق يرى أن نعتبر حديث السكرتير الإدارى خطوة عملية نحو تحقيق ما نصبو إليه ، وفريق آخر ، نحن منه ، يرى فى الثقة بالإنجليز خطراً على الحقوق الوطنية .. مما يقتضى أن نسلك طريقاً آخر لتحقيق مطالب شعبنا غير الاعتماد على الإنجليز أو حكومة السودان .

« ورأينا أن نتجه صوب مصر ، و أن نكسب تأييدها لقضية السودان ، فعدونا الحقيقى هو الاستعمار الإنجليزى . الإنجليز وحدهم هم الذين كانوا يخضعون بلادنا لسلطانهم بأسم الحكم الثنائى .. وكانت مصر شريكاً فى ذلك الحكم شراكة اسمية أو وهمية . وكنا نعرف أن هناك نزاعاً بين مصر وبريطانيا حول مسائل عدة ، للسودان واحد منها ، وكنا نعرف أننا بتأييدنا لمصر ، والوقوف معها نكسب للسودان بأكثر مما نفعل إن نحن وثقنا فى السياسة الإنجليزية ..من هنا كان قرارنا بتحديد مستقبل السودان فى نطاق الاتحاد مع

مصر ، وذلك بأن تكون للسودان حكومته السودانية المتحدة مع حكومة مصر تحت التاج المصرى . وكنا نعلم أن تلك السياسة من شأنها أن تكسب للسودان تأييد الشعب المصرى وتأييد الدول العربية ، وبهذا نخرج بقضيتنا من النطاق الضيق الذى أراده لها الإنجليز ، إلى نطاق أوسع ، ونثير اهتمام العالم بقضية السودان ، هدفنا الأول القضاء على الاستعمار الإنجليزى فى بلادنا . »

ويؤيد هذا الذى ذهب إليه الأزهرى فى مذكراته من أن موقف الحكومة إزاء المذكرة أدى إلى انقسام الخريجين ، سير جيمز روبرتسن ، الذى خلف نيوبولد كسكرتير إدارى لحكومة السودان حيث يقول : (٥)

« استطاع نيوبولد أن يحرز قبولاً لدى السودانيين على الرغم مما أثارته بعض تصرفاته من قلق فى نفوسهم ، وكان من أميز هذه التصرفات وأبرزها الزوبعة التى أثارها مع مؤتمر الخريجين فى أبريل ١٩٤٢ ، عندما أعاد إليه مذكرة رفعها نيابة عن الشعب السودانى ، واستند فى إعادتها على قوله بأن المؤتمر لا يملك حق التحدث بأسم السودانيين جميعاً ، أو حق التقدم للحكومة بمثل تلك المطالب السياسية العليا . وكان هذا التصرف عندى قد جانبه التوفيق ، إذ اعتبره أعضاء المؤتمر إهانة لهم ، وهم يتصفون بأنهم صفوة المتعلمين السودانيين . ويبدو لى أن هذا الموقف من نيوبولد كان أساس انقسام المتعلمين الذى استمر حتى بلغ السودان استقلاله ، والذى ترتب عليه أن وقف فريق منهم يثق فى الحكومة وفى البريطانيين وقيادتهم للسودان نحو الحكم الذاتى والاستقلال ، بينما اتجه الفريق الآخر نحو مصر ينشد عونها ضد البريطانيين . »

ويتناول هذه التطورات أيضاً مستر ب . م . هولت ، أستاذ التاريخ بجامعة لندن ، والذى كان قد عمل بجامعة الخرطوم بعض الوقت ، وأصدر كتباً ودراسات عن تاريخ السودان ، فينحى باللائمة على نيوبولد ويحمله مسئولية انقسام المؤتمر يقول : (٦)

---

(5) TRANSITION IN AFRICA , SIR JAMES ROBERTSON : C. HURST & CO . LONDON.

(6) AMODERN HISTORY OF THE SUDAN ; P.H.HOLT , WEIDEN FELD & NICOLSON , LONDON.

« لئن جاز لنيوبولد أن يرد على المذكرة رداً حازماً ، فكيف يجوز له أن يبلغ فى رده قمة الفظاظة ؟ وعلى الرغم من أنه حاول أن يخفف من لهجته فى محادثاته الخاصة مع بعض قادة المؤتمر فإن رده كان يعكس السياسة الرسمية لحكومة السودان ، مما أدى إلى أزمة ثقة حادة . ليس ذلك وحده ، بل كان من النتائج الوخيمة لذلك الموقف انقسام المؤتمر نفسه ، فبينما كان فريق من أعضائه على استعداد لتقبل وعود الحكومة والثقة فى نواياها ، كان الفريق الآخر بقيادة الأزهرى ، قد كفر بدوافع البريطانيين فى السودان ، واتجه - كما فعل على عبد اللطيف قبله - إلى مصر يتحالف معها . وبهذا عادت وحدة وادى النيل شعاراً تلتف حوله بعض العناصر الوطنية السودانية . وكان نفوذ الأزهرى بين المتعلمين من الشباب ، وعند أهل المدن والمتطرفين عظيماً . واستطاع أنصاره أن يسيطروا على المؤتمر . »

حقاً لقد انقسم رجال المؤتمر إزاء موقف الحكومة هذا إلى فريقين ، الأول منهما يتسم بالاعتدال ، ويثق فى وعود الحكومة ، وينادى بالتعاون معها لتحقيق أهدافها الرامية إلى إشراك السودانيين فى الحكم ، والآخر يتهمها بمعاداة الطبقة المستنيرة ، وإنكار حق المؤتمر فى الحديث باسم السودانيين ، وبالتالى رفض نقل آرائه ومطالبه إلى دولتى الحكم الثنائى ، وبمضيها قدماً فى تنفيذ سياستها الرامية لاخضاع السودان ، وعزله عن العالم الخارجى .

وكان ذلك أخطر انقسام وأكبر شرخ يتعرض له المؤتمر منذ انشائه .. ورأى الفريق الذى فقد الثقة فى حكومة السودان ، وهو المجموعة التى يتزعمها الأزهرى ، أن يتجه نحو مصر ، وأن يتعاون معها فى تحرير السودان من قبضة الإنجليز واستعمارهم ، وأن يكون ذلك برفع شعار الاتحاد معها تحت التاج المصرى .

وكان الفريق الآخر يتوجس خيفة مما كان يسميه أطماع مصر فى السودان ، ويرفض دعواها بأنه جزء منها ، أو أن السيادة فيه لها بحق الفتح ، ويؤثر أن يتعاون مع البريطانيين ، ويثق فى وعودهم بإشراك السودانيين فى الحكم كخطوة أولى فى طريق التطور الدستورى الذى كانوا يقولون أنه يؤدى فى نهاية المطاف إلى تقرير المصير .

وكان لابد لحكومة السودان من أن تتخذ خطوة مضادة لنشاط المؤتمر ، تلهى بها الناس عنه وعن مطالبه ، فأصدرت فى ستيمبر من عام ١٩٤٣ قانون المجلس الاستشارى لشمال السودان ، فاتخذ المؤتمر منه موقفاً واضحاً محدداً هو الرفض والمقاطعة ، لأن عضويته كانت قاصرة على شمال السودان دون جنوبه ، ولأنه مع هذا كان مجلساً استشارياً لا يستطيع أن يلزم الحكومة بما يصدر عنه من مقررات أو توصيات .

وكان الأزهرى عند صدور قانون المجلس الاستشارى رئيساً لمؤتمر الخريجين وللجنته التنفيذية . يقول : -

« كان نيوبولد قد لمح فى خطابه للمؤتمر أن حكومته بصدد اتخاذ خطوات لإشراك السودانيين فى الحكم ، وكانت خطوته هى المجلس الاستشارى لشمال السودان ، الذى صدر قانونه فى سبتمبر من عام ١٩٤٣ . وكانت الحكومة تسعى للحصول على تأييد المؤتمر لهذا المجلس ، ومباركته له وتعاونه فيه ، ولكننـا أدركنا ، استناداً على تجاربنا معها ، أن غرض هذه الخطوة منها هو صرفنا عن المطالب القومية التى نتمسك بها .

« ويجانب حكومة السودان التوفيق مرتين ، مرة حين أسمت مجلسها استشارياً ، وبهذا أعلنت تجريده من أية سلطة تجعل رأيه ملزماً لها ، ومرة حين قصرت عضويته على شمال السودان ، واستثنت منه المديريات الجنوبية . وكنا ندرك أن الحكومة تبيت العــزم على فصل الجنوب .. وجاءت خطواتها تلك مؤكدة لمخاوفنا .

« نص قانون المجلس الاستشارى لشمال السودان على أن غرضه هو نصح الحاكم العام فى المسائل التى يبحثها وينظرها . وأنه يتسلم من حكومة السودان البيانات والتوضيحات الخاصة بسياستها والتقارير المتعلقة بنشاطها . وتقرر أن يتألف المجلس من واحد وعشرين عضواً ، بعضهم يعينهم الحاكم العام ، والبعض الآخر تعينه مجالس المديريات الشمالية .

« وحاول نيوبولد أن يحمل أهل السودان على تأييد المجلس وقبوله ، واذاع كلمة من « اذاعة أم درمان » استهلها بالثناء على الدور الذى لعبه السودان خلال الحرب لنصرة الحلفاء ، مما أكسبه سمعة طيبة فى الخارج .. ثم قال إنه - وإن

كان المجلس استشارياً - فذلك لا يعنى أن الحكومة لا تأخذ برأيه .. وضرب أمثلة باللجان الحكومية الاستشارية الأخرى .. وقال إنها لعبت دوراً هاماً فى رسم سياسة الحكومة ... وأضاف أن المجلس فى صورته تلك كان خطوة أولية نحو مجلس أوسع سلطة .. وتعرض إلى جنوب السودان فقال إن اهله لم يبلغوا بعد المستوى الذى يؤهلهم للاشتراك فى هذا المجلس ، ونفى عن حكومته سعيها لفصل الجنوب . وحاول أن يحبب المجلس إلى نفوس مستمعيه ، ولكن حديثه ذهب أدراج الرياح ولم يجد آذاناً صاغيه .

« واجتمعنا فى المؤتمر وقررنا - بعد بحث مستفيض - مقاطعة المجلس ، وعدم الاشتراك فيه أو الاعتراف به .. وقررنا أيضاً أن نفصل من عضوية المؤتمر كل من ينضم إلى المجلس الاستشارى لشمال السودان من رجالنا .

« ورغم قراراتنا تلك ، فقد رشحت الحكومة السيد إبراهيم أحمد رئيس الدورة السابقة (١٩٤٢) ، والسيد عبد الماجد أحمد ، من كبار أعضاء المؤتمر ، لعضوية المجلس . وقد رفض كلاهما الترشيح والتزما بقرار المؤتمر ، وكانت تلك ضربة أخرى للمشروع الجديد . »

وكان الأزهرى فى ذلك العام - ١٩٤٣ - قد اختير أول رئيس لحزب سياسى ينشأ فى السودان ، حزب « الأشقاء » (٧) الذى أسسه السيد يحيى الفضلى وتسعة من أصدقائه ممن تربط بينهم صداقة ترجع إلى عهد الدراسة ، وكانوا جميعاً أعضاء فى نادى الخريجين فى أم درمان وفى المؤتمر .

وقد رأوا فى عام ١٩٤٢ ، عند زيارة الكاتب والشاعر المصرى العملاق ، محمود عباس العقاد ، للخرطوم أن يقيموا حفلاً لتكريمه ، وكانوا جميعاً من المعجبين بشعره وعلمه وأدبه .. واكتتب كل منهم بجنيه واحد . وجمعوا بذلك عشرة جنيهات كانت على ضآلتها بمقاييس اليوم كافية لإقامة الحفل المنشود فى ذلك الزمان .

---

(٧) كان الأعضاء المؤسسون لحزب الأشقاء هم : يحيى الفضلى ، أحمد محمد يس ، إبراهيم جبريل ، محمود الفضلى ، حسن محمد يس ، على حامد ، عبد الرحيم شداد ، إمام إبراهيم المحسى ، حسن عوض الله ، محمد عبد الحليم العتبانى .

ورأى نادى الخريجين بأم درمان أن يحتفل بالضيف الكبير ، وفعل . ولم يعدهؤلاء الاصدقاء بحاجة لإقامة حفلهم . والتقوا فى دار أحدهم ، ولعله السيد عبد الرحيم شداد ، وقرروا أن يستغلوا جنيهاتهم العشرة تلك فى إنشاء حزب يخوض انتخابات النادى ، وانتخابات المؤتمر ، بعد أن يجندوا له المؤيدين ، وأدوا القسم فى ذلك الاجتماع على أن يعملوا فى سرية تامة ، وألا يكشفوا أمر تنظيمهم ولا اسماء مؤسسيه لأحد .

ورأوا بسبب صغر سنهم - إذ كانوا جميعاً فى سن الشباب - أن يلتفوا حول خريج كبير يجعلوه رئيساً لهم .. واختاروا السيد إسماعيل الأزهرى ، أولاً ، بسبب مواظبته على ارتياد النادى ، ولاهتمامه بأمر المؤتمر ، ولأنه كان من القلائل بينهم الذين نالوا تعليماً جامعياً ، ولأنهم كانوا يثقون فى صدقه وعمق وطنيته .

وكان الأزهرى قد تعرض فى ذلك العام لحرج شديد ، إذ كان قد دعاه مستر بنى ، مدير المخابرات ، ومسئول الحكومة عن قسم الصحافة والنشر فى مصلحة السكرتير الإدارى لمنزله على إثر ما كانت تنشره جريدة المؤتمر من مقالات تدعو فيها للقومية السودانية ، وتلهب الحماس الوطنى للالتفاف حول المؤتمر .

ولم يكد يدخل المنزل ويستقبله المستر بنى حتى انطلقت صفارة الإنذار تعلن عن وصول طائرات إيطالية للقيام بغارة جوية على الخرطوم .

يقول الأزهرى :

« أصابنى وجل شديد عند سماعى لصفارة الإنذار ... وتساءلت أقدر لى أن أموت فى منزل مدير المخابرات ... ؟

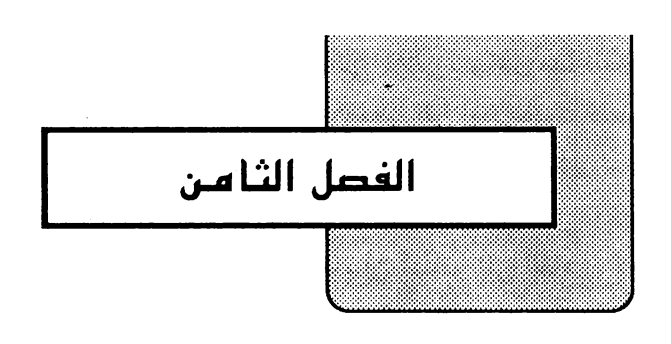
« ولم يهدأ روعى حتى أفرغت الطائرة حمولتها من القنابل ، وعادت أدرجها ... وخاطبنى المستر بنى قائلا :

« إنها تبدأ هكذا .. اليوم تتحدثون عن القومية وغداً عن الجنسية ، وبعد غد تطالبون بعلم للسودان .. »

فقلت له : -

« ما أصدقك .. هذا ما نعتزم أن نفعله حقاً .

« وخرجت منه حامداً الله على السلامة لأنقل هذا الحديث منه إلى زملائى . »



برتوكول صدقى - بفن

الأزهرى يزور القاهرة فتوبخه حكومة السودان - المؤتمر يقاطع المجلس الاستشارى - قيام الأحزاب السياسية السودانية - الخريجون ينقسمون بين الاتحاد والاستقلال - الحاكم العام يشيد بدور السودان فى الحرب - وفد سودانى يصل القاهرة لمراقبة المفاوضات البريطانية المصرية - برتوكول صدقى - بفن .

❑❑❑

قام الأزهرى فى عام ١٩٤٣ ، وهو رئيس للجنة التنفيذية لمؤتمر الخريجين العام بأول رحلة سياسية له لمصر استجابة لاقتراح من زملائه فى حزب الأشقاء ليخطر المسئولين فيها بأن اتجاههم فى المؤتمر هو أن يكون للسودان حكومة داخلية تحت التاج المصرى .

يحدثنا عن دوافع هذه الرحلة والظروف التى أحاطت بها والنتائج التى أسفرت عنها فى مذكراته فيقول :

« اتضحت نوايا حكومة السودان تجاه المؤتمر من ثنايا المكاتبات المتبادلة بينهما .. اتضح أنها لا تعترف بحق المؤتمر فى التحدث بأسم أهل السودان ، وأنها ترفض أن تنقل آراءه ومطالبه لدولتى الحكم الثنائى ، وأنها تعادى الطبقة المستنيرة ، وأنها ماضية فى تنفيذ سياستها التى رسمتها منذ البداية وهى إخضاع السودان لها ، وعزله عن العالم الخارجى ، كما تأكد أنها ليست أهلاً لثقة السودانيين .

« ومع هذا فقد كان هناك فريق من زملاءنا فى المؤتمر يتجاهل هذه الحقائق ، ويرى أن نثق فى حكومة السودان ، وأن نتعاون معها إلى أبعد حدود التعاون .. وكانوا يسخرون من ندائنا بضرورة التعاون مع مصر ، وإغفال الإنجليز .

« ومضوا فى طريقهم ، ومضينا فى طريقنا .

« وفى عام ١٩٤٣ رأى زملائى من الأشقاء أن أسافر إلى القاهرة لأوضح للمسئولين هناك أن اتجاهنا فى المؤتمر هو أن يكون للسودان حكومة داخلية تحت التاج المصرى ... ولم يكن هذا الاتجاه خافياً على أحد ، فقد ظللنا نردد دائماً أن المؤتمر يرمى إلى تقوية الصلات بمصر لا إضعافها ، وأنه ينادى بقيام حكومة سودانية تحت التاج المصرى .

« وكانت صلة الأشقاء حتى ذلك العام - ١٩٤٣ - بسيادة السيد عبد الرحمن المهدى ، إمام الانصار ، حسنة وطيبة ، نمتها صداقة شخصية كانت قائمة بين بعض الأشقاء ، وفى مقدمتهم السيد الفضلى والسيد عبد الله الفاضل المهدى .

« ورأى أخوتى من الأشقاء أن اتصل قبل سفرى لمصر بسيادة المهدى لأحداثه بأغراض رحلتى ، واتصلت بالفعل بمكتبه فى الخرطوم ، فحدد لى موعداً للقائه بمنزله بحى العباسية بأم درمان . وفى الموعد المحدد ذهبت إلى هناك ، حيث استقبلنى سيادته . وحدثته عن عزمى على الذهاب إلى مصر لأحدث المسئولين فيها بأن اتجاهنا فى المؤتمر هو أن نعمل لقيام حكومة سودانية تحت التاج المصرى .

« ولم يعلق سيادته على حديثى بشىء أول الأمر .. وبعد شىء من الصمت قال :

« للانسان فم واحد ينطق به ، واذنان يسمع بهما ... هكذا خلقه الله ليسمع أكثر مما ينطق .... » ولم يناقشنى فيما حدثته به ، ولم يعترض عليه .. ولم تطل المقابلة ، فانصرفت .

« وبعد وقت قصير سافرت إلى مصر بالقطار من الخرطوم إلى وادى حلفا ، وبالباخرة من وادى حلفا إلى الشلال ، وبالقطار مرة ثانية من هناك إلى القاهرة . ونزلت فى فندق كونتنتال ، اقتسم حجرة مع صديقى السيد محمد عبد الرحمن الكبيدة الذى كان رفيق سفرى . وكانت مصر فى ذلك الوقت تخضع لحكومة وفدية ، يرأسها مصطفى النحاس باشا .

« واتصلت بمكتب سيادته اطلب موعداً لمقابلته ... وتم ذلك اللقاء بالفعل ، فأكدت له أن المؤتمر ليس أداة استعمارية كما يظن بعض الناس ، ولكنه مؤسسة وطنية هدفها تحرير السودان ، وأوضحت له أن اتجاهنا هو أن تقوم فى السودان حكومة سودانية تحت التاج المصرى .

« واستمع إلى حديثى فى اهتمام وارتياح عظيمين .

« وقضيت هناك وقتاً غير قصير ، اتصلت خلاله بكثير من قادة الرأى من المصريين فى الأحزاب السياسية ، والدوائر الرسمية ، كما التقيت بكثير من السودانيين ... وفى يوم عودتى إلى السودان زارنى ضابط مصرى ليبلغنى أنه رسول من الملك فاروق ، يحمل إلى تحياته وتمنياته .. ولم أكن قد اتصلت بالقصر أو التقيت بالملك من قبل وشكرته، وحملته تحياتى وتمنياتى لصاحب الجلالة .

« ولم يمض وقت طويل على عودتى إلى السودان حتى قررت مصلحة المعارف معاقبتى بتقديمى إلى مجلس تأديب مصلحى ، اتهمنى بالاشتغال بالسياسة ، مما يعتبر خرقاً لقانون الخدمة المدنية . وسألنى مجلس التأديب عن أسباب زيارتى لرئيس وزراء مصر ... واجبته فى صدق ووضوح .. ولم أخف عنه شيئاً . وقضى بتوبيخى .. والتوبيخ عقوبة تفرضها قوانين حكومة السودان على موظفيها ، ولكن ذلك التوبيخ لم يثننى عما عقدت العزم عليه .

« وفى العام التالى - ١٩٤٤ - سافرت إلى مصر مرة أخرى وأجريت مزيداً من الاتصالات مع المسئولين فيها . وكان من بين من قابلت أحمد حسنين باشا ، رئيس الديوان الملكى .

« وكان المجلس الاستشارى لشمال السودان قد اجتمع فى منتصف مايو من ذلك العام فى قاعة الرقص بالسراى . وشهد الافتتاح السيدان الميرغنى والمهدى .. وكان من أعضاء ذلك المجلس الأميرلاى عبد الله بك خليل ، والسادة محمد على شوقى ، وعبد الكريم محمد ، ودكتور على بدرى ، وأربعتهم من الأعضاء المؤسسين لحزب الأمة .

« ومضى المؤتمر فى سبيله غير حافل بالمجلس ، ونفذ قراراته ففصل كل عضو اشترك فيه . وتزايد الضغط الشعبى ، وانتشر الوعى القومى ، فاضطرت حكومة السودان أن تؤلف لجنة من بعض أعضاء المجلس الاستشارى لشمال

السودان ، اسمتها مؤتمر إدارة السودان ، ليدرس سبل تطوير المجلس وتحسينه بما يكسبه تأييد السودانيين ودعت الأحزاب التى كانت قائمة حينذاك للاشتراك فى عضويته ، فلم تجد استجابة إلا من حزب الأمة ، وبعض الأحزاب الأخرى الصغيرة .. أما نحن فقد قررنا مقاطعة ذلك المؤتمر ، ومضينا فى طريقنا نشكك فى نوايا الحكومة ، ونعبىء المشاعر العامة ، وننشر الوعى وتلقن شعبنا مبادىء الحرية .

« ونشأ حزب الأمة عقب قيام المجلس الاستشارى بوقت قصير .. نشأ من بعض أعضاء ذلك المجلس ، ومن بعض العناصر التى اتصفت بالاعتدال . ولقيت فكرة إنشاء الحزب تأييداً وتعضيداً من سيادة السيد عبد الرحمن المهدى .. وانطلقت اشاعة تقول إن هدف الحكومة هو تنصيبه ملكاً على السودان مما أثار مخاوف طائفة الختمية ، وأتاح لنا التحالف معها ، والتعاون على خير ما يكون التعاون دون أن نحدد لهذا التعاون أسساً .

« ولا أذكر مطلقاً أن تطرق حديثنا مع الميرغنى فى لقاءاتى معه إلى مثل هذه الأسس أو غيرها ، إذ كانت زياراتى له تتسم بالمجاملة ، لم نبحث فيها أمراً سياسياً بحثاً مستفيضاً فى أى وقت من الأوقات .

« وكان اتجاهنا نحو مصر من أسباب القطيعة بين زملائى من الأشقاء وسيادة الإمام المهدى .. وكان التنافس بين الأحزاب والجماعات على المؤتمر للسيطرة عليه قد بلغ ذروته ، كل يريد أن تكون كلمته فيه العليا ، وإرادته هى النافذة . وكانت لجاننا نشطة قوية ، وترامى الينا أن حزب الأمة يسعى لتجنيد أعداد كبيرة من المواطنين لعضوية المؤتمر ، مما دفعنا لمضاعفة الجهد . ورشحنا لعضوية هيئة المؤتمر الستينية ستة وثلاثين مرشحاً ، ورشح حزب الأمة ثلاثين .. وفاز مرشحونا كلهم .. فأصدر المؤتمر قراره الشهير « بقيام حكومة سوادنية فى اتحاد مع مصر تحت التاج المصرى . » وقد أصبح هذا القرار مبدأ لحزب الأشقاء . وضيقنا على حزب الأمة الخناق ، وقفلنا أمامه المنافذ ، فلم يملك غير أن ينسحب من المؤتمر معلناً استنكاره ورفضه لمقرراتنا . وزاد ذلك من أسباب الفرقة والخصومة السياسية . »

وكان المسرح السياسى السودانى قد شهد فى ذلك العام - ١٩٤٤ - قيام أحزاب سياسيه بعضها اتحادى النزعة وبعضها استقلالى . وكان من هذه الاحزاب حزب « الاتحاديين » الذى تألف من جماعة الأبروفيين وأصدقائهم . وعلى الرغم من أن كثيراً منهم كان ينحدر من أسر تدين بالولاء للطائفية - هذه أو تلك - فقد رأى الاتحاديون الابتعاد عنها ، لأنها كانت عندهم مطية من مطايا الاستعمار ، يستخدمها لخدمة مآربه ، ولتهدئة المشاعر العامة ، والركون إلى الأمر الواقع . »

يحدثنا عن هذا الحزب السيد خضر حمد أحد قادته ومؤسسيه فيقول :

« كان الاتحاديون أصحاب مثل ، وقد ظهر هذا جلياً فى برنامجهم وأهدافهم التى رسموها وأصروا عليها ، ووقفوا معها .

« كانوا لا يهتمون بالكم عنايتهم بالنوع ، وهذا ما جعل تأييدهم الشعبى يقل عما حظى به غيرهم . وهذه بلا شك من أخطاء الاتحاديين السياسية ، كانوا قادة من غير شعب ، فاستفاد منهم الآخرون كثيراً ، واستطاعوا استخدامهم كلما حزب الأمـر واضطربت الأمور .. كانوا لا يبعدون عن الأشقاء من حيث المبادىء ، فكلاهما يحب مصر ، وكلاهما يريد الخلاص عن طريقها من الاستعمار ، وكلاهما يحفظ لمصر جميلها ، لا على السودان وحده ، ولكن على الشرق والإســلام والعروبة .

« وكان الاتحاديون يؤمنون إيماناً عميقاً بالاتحاد مع مصر ، ولكن هذا الاتحاد عندهم يجب أن يكون مشفوعاً بحق الانفصال . ويشبهون ذلك الاتحاد بنظام الدومينون (DOMINION) . وكانوا ينادون أيضاً بالحرية الفردية ، وعدم استغلال الشعب أو الاضطهاد ، وكان من مبادئهم المعلنة : مبدأ توزيع الثروة توزيعاً عادلاً بين المواطنين ، وتحريم الاحتكار والاقطاع ، وتعميم الجمعيات التعاونية بين المزارعين والعمال ، وتشجيع الملكيات الصغيرة ، وتوفير فرص العمل للقادرين ، وإدخال نظام الضمان الإجتماعى ضد الفاقة والمرض والشيخوخة . وقد تأثروا وهم يـرسمون هــذه المبادىء بثقافتهم اليساريـة ، ونفـوذ جماعـة « الفابيان » العمالية البريطانية عليهم ، إذ كانوا ينكبون على منتجاتها من كتب وكتيبات ويلتهمونها التهاماً . »

وكان رئيس هذا الحزب السيد حماد توفيق ، ومن قادته السادة إبراهيم يوسف سليمان ، وخضر حمد ، وحسن أحمد عثمان ، وعبد الله ميرغنى ، وإسماعيل العتبانى ، وعبد الرحيم وشى ، ومحمد محجوب لقمان ، وحسن زيادة ، وعبد المنعم حسب الله، وعثمان أحمد عمر (عفان) ، وطه صالح ، والهادى أبوبكر.

وكانت هناك أحزاب اتحادية أخرى ولكنها صغيرة ، كحزب الأحرار الاتحاديين الذى كان يتزعمه السادة الطيب محمد خير ، وأحمد محمد على السنجاوى ، وأحمد بشير العبادى ، ومحيى الدين البرير ، وعبد الرحيم شداد . وكان هناك حزب القوميين ينادى بالاستقلال ، ويتزعمه السادة أحمد يوسف هاشم ، ومحمد حمد النيل ، والحزب الجمهورى برئاسة السيد محمود محمد طه ، وحزب وحدة وادى النيل ، بزعامة السيد الدريرى أحمد اسماعيل ، وهو ينادى باندماج السودان فى مصر .

وولد فيما بعد الحزب الشيوعى السودانى وجماعة الأخوان المسلمين ، كلاهما ولد فى مصر وترعرع فى السودان : الأول يرفع راية الاشتراكية العلمية والثانى ينادى بتطبيق الشريعة الإسلامية دستوراً وقانوناً للسودان . ولم يقم فى جنوب السودان حينذاك حزب سياسى .

هذا ما كان من أمر الاحزاب السياسية ، أما المؤتمر فقد هجرته العناصر الاستقلالية ، وفى مقدمتها رجال حزب الأمة ، لأنه عندها لم يعد مؤسسة قومية ، بل اختار أن يتخذ لنفسه لوناً حزبياً ضارخاً بسيطرة الأشقاء عليه ، واتجاههم به نحو الاتحاد مع مصر .

وكان المؤتمر قد اتخذ فى ابريل من عام ١٩٤٥ ، والحرب العالمية الثانية توشك أن تنتهى بانتصار الحلفاء على دول المحور ، قراراً أيدته هيئته الستينية حول مستقبل السودان ، يقضى بقيام حكومة سودانية ديمقراطية فى اتحاد مع مصر ، تحت التاج المصرى . وفى الثالث والعشرين من أغسطس بعث الأزهرى ، بوصفه رئيساً للمؤتمر ، بمذكرة إلى الحكومتين البريطانية والمصرية عن طريق الحاكم العام يصف فيها المؤتمر بأنه الهيئة الوحيدة التى تمثل الرأى العام المستنير فى السودان ، وتلتقى عندها وجهات النظر القومية المختلفة وتنعم بثقة الشعب السودانى بأسره ، وهو بهذه الصفة يعبر عن الأمانى القومية ، والمطالب الوطنية لأهل السودان . وتمضى المذكرة فتتحدث عن العبء الثقيل الذى حمله السودان فى سبيل نصرة العدالة والديمقراطية ، مما اعترف به

رجالات الديمقراطيات .. واقطاب الامبراطورية البريطانية ، وأشار إليه الحاكم العام فى رسالته إلى الشعب السودانى يوم النصر .

وتحدثت المذكرة عن بطء التقدم الاقتصادى والإجتماعى والثقافى فى البلاد خلال فترة الحكم الثنائى ، مما لا يشبع تطلعات الأمة وطموح أبنائها ، وأشارت إلى استعداد المواطنين للنهوض ببلادهم ، كما أشارت إلى ما يعانى منه جنوب السودان من تخلف لا يمكن تصوره فى القرن العشرين . ونادت بضرورة تغيير السياسات المسئولة عن تأخر البلاد ، والاستجابة لرغبات الشعب وأمانيه التى عبرت عنها مذكرة المؤتمر فى ابريل ١٩٤٢ ، وقرار المؤتمر فى ابريل ١٩٤٥ القاضى بقيام حكومة سودانية ديمقراطية فى اتحاد مع مصر تحت التاج المصرى . وأكدت المذكرة أن الاتحاد مع مصر أمر طبيعى تمليه الارتباطات الحيوية الوثيقة ، التى تستمد قوتها من التاريخ المشترك ، واتحاد المصالح ، والدين واللغة والدم والنيل ، لاسيما فى هذا الوقت الذى زال فيه عصر الدويلات الصغيرة .

تقول المذكرة :

« لتحقيق احتياجات السودان الاقتصادية والثقافية والاجتماعية نرى أن يرتبط السودان بمصر فى اتحاد تحت التاج المصرى ، فى الوقت الذى تتولى فيه إدارته الداخلية حكومته السودانية لحماً ودماً . بهذا وحده يستطيع السودان أن يستفيد مادياً وادبياً ، ويكمل نقصه فى التعليم ، والمالية ، اللذين يمكنانه من استثمار موارده لأقصى حد ، لكى ينهض وادى النيل بشقيه ، شماله وجنوبه ، وشرقه وغربه . »

وكانت رسالة حاكم السودان العام هيوبرت هدلستون التى وجهها إلى الشعب السودانى يوم النصر ، والتى أشار إليها السيد اسماعيل الأزهرى فى رسالته ، واستشهد بها تقول :

« إن السودان ليستطيع أن ينظر بعين الإعجاب إلى الدور الذى قام به فى هذه الحرب . فقد ظل طيلة الحرب يعمل بروح الشجاعة ، والنظام ، والطاعة ، التى ناشده سير استيورات سايمز (حاكم السودان العام السابق) فى عام ١٩٤٠ العمل بها ، ولم يعق الطريق المؤدية إلى النصر . ففى سنة ١٩٤٠

وقفت قواته إلى جانب رفيقاتها البريطانية والهندية ، فى طريق العدو النازى ، ثم سارت معها قدماً لتشاركها الانتصارات المجيدة التى أحرزتها فى الحبشة ، وشمال افريقيا ، وكانت على الدوام تتوج رأس السودان بالفخار بإقدامها ، وحسن نظامها . وفى أرض الوطن ساعد السودان فى حراسة حدود المواصلات الإفريقية ، وهى مهمة حيوية . وقدم للقوات الحربية التى استخدمت أراضيه معونة غير منقطعة ، كما قدم أهله كثيراً من التبرعات السخية للمجهود الحربى ، وتحملوا بجلد ما يتبع الحرب من قيد ونقص لا مندوحة عنهما . وظل مزارعوه يعملون بمثابره وإخلاص ، وقد أذعن تجـاره بولاء لما طلب إليهم ، وتحمل موظفوه ، دون شكوى أو تذمر ، أعباء ثقيلة جديدة .. كما إن تنسيق اقتصاديات البلاد وقت الحرب نال الإعجـاب خارج حدود السودان . إن هذا السجل ليدعو إلى الفخر ، فلنذكره بقلوب ملؤها الغبطة والسرور فى هذه الأيام ، أيام الفرح والابتهاج . »

وفى سبتمبر من عام ١٩٤٥ ، فى خطاب العرش للدورة البرلمانية المصرية الجديدة ، أبدت مصر رغبتها فى تعديل معاهدة ١٩٣٦ بما يحقق المطالب والأمانى القومية لسكان وادى النيل ، وأردفت هذا الإعلان بخطاب أرسلته للحكومة البريطانية تنشد فيه بدء المفاوضات . واستجابت بريطانيا . وتقرر أن تبدأ المفاوضات بالقاهرة فى مارس من عام ١٩٤٦ . أزاء هذا التطور رأت اللجنة التفيذية للمؤتمر أن تبعث بوفـد إلى مصر يطلع المسئولين فيها على وجهة نظره ، ويدعـو إلى قـراره القاضى بقيام حكومة سودانية فى اتحاد مع مصر تحت التاج المصرى .

ولما كان هذا القرار لا يعكس كل وجهات النظر ، ولا يمثل إلا رأى فئة واحدة من الخريجين ، قررت الأحزاب السودانية الأخرى كلها ، اتحادية واستقلالية ، أن ترسل بوفود إلى مصر لتبشر بمبادئها وأفكارها .. وسعى بعض الوسطاء من كبار الخريجين ، تجنباً للأنقسام ، لتوحيد المؤتمر والأحزاب جميعاً حول حل وسط يرتضيه الجميع . وكان يقود هذا المسعى السيدان عبد الماجد أحمد وأحمد مختـــار (١) .

---

(١) كان السيد عبد الماجد أحمد من مؤسسى مؤتمر الخريجين العام ، وقد اختير عند يام الحكم الذاتى رئيساً للجنة الخدمة المدنية ، وعمل بعد ذلك وزيراً للماليه ، وكان السيد أحمد مختار من رجال التعليم ، ثم اصبح سفيراً للسودان عند إعلان الاستقلال .

واستطاعا أن يكونا لجنة من ممثلين لكافة الاتجاهات والأحزاب اسموها « لجنة الأحزاب المؤتلفه » ، واختاروا السيد عبد الماجد أحمد رئيساً لها .

وانكبت هذه اللجنة على مهمتها الصعبة ، تحاول تصريفها فى اجتماعات طويلة مضنية ، تعقد فى نادى الخريجين بأم درمان ، كللت فى نهاية المطاف بالنجاح والتوفيق . وكانت القاعدة التى تم الاتفاق عليها ، والالتفاف حولها تنادى بما يلى :

١ - قيام حكومة سودانية ديمقراطية فى اتحاد مع مصر وتحالف مع بريطانيا ، على أن تختار الحكومة السودانية ، عند قيامها نوع التحالف مع بريطانيا على ضوء ذلك الاتحاد .

٢ - قيام لجنة مشتركة ، نصفها تعينه دولتا الحكم الثنائى ونصفها الآخر يعينه المؤتمر ، من بين الطبقة المستنيرة ، للتقدم بمقترحات توضح طريقة استلام الحكم فى أقصر وقت ممكن .

٣ - ضمان حرية الصحافة والاجتماعات والتنقل والتجارة ..

وعلى الرغم من أن هذه القاعدة لم تكن مرضية لاى حزب على حده ، فقد كانت تنطوى فى جملتها على تسوية استقبلها المواطنون بالبشر والترحاب . وقامت الأحزاب على إثر هذا الانفاق بتسمية ممثليها فى الوفد السودانى الموحد الذى تقرر إرساله إلى القاهرة ، تحت رئاسة السيد اسماعيل الأزهرى ، رئيس مؤتمر الخريجين العام .. وفى ضحى ذلك اليوم سافر أعضاء الوفد للقاهرة بالقطار من محطة الخرطوم .

يقول السيد إسماعيل الأزهرى فى مذكراته :

« أقض سفر الوفد إلى القاهرة مضاجع الإنجليز ، فلم نكد نصل مصر حتى أدلى مستر ارنست بفن ، وزير خارجية بريطانيا ، بتصريح قال فيه .. إنه سوف لا يطرأ تغيير على وضع السودان إلا بإرادة أهله ، وبعد استشارتهم بالطرق الدستورية .

« وفى الخرطوم وقف حاكم السودان العام ، سير هيوبرت يخطب فى المجلس الاستشارى ويقول إنه واثق من أن السودانيين سيحكمون بلادهم بعد عشرين عاماً ، ويضيف :

« أؤكد لكم أنه لن يطرأ تغيير على وضع السودان إلا بعد استشارة أهله .
وقد إيد ذلك وزير خارجية بريطانيا ، المستر بفن .

ويمضى الحاكم العام فى خطابه أمام المجلس الاستشارى يبشر بتأليف مؤتمر إدارة السودان ، ليتقدم له بتوصيات تمنح السودانيين فرصة أوسع للاشتراك فى حكم بلادهم .

وكان تصريح مستر بفن الذى أشار إليه الأزهرى ، قد جاء رداً على سؤال من أحد أعضاء مجلس العموم البريطانى ، استفسر فيه عما إذا كانت الحكومة البريطانية ترغب فى إصدار بيان عن مستقبل السودان ، بمناسبة بدء المفاوضات المصرية البريطانية ، فرد وزير الخارجية البريطانية قائلاً :

« لا سبيل لتحقيق الرفاهية للسودانيين إلا بإدارة مستقرة هدفها إنشاء مؤسسات للحكم الذاتى ، كخطوة أولى نحو الاستقلال ، مع الإسراع بالسودنة وتعيين السودانيين فى الوظائف العليا بالحكومة ، ورفع مستوى وقدرات الجماهير .

« هذه هى أهداف الحكومة القائمة فى السودان ، وهى تجد من الحكومة البريطانية التأييد التام . وترى الحكومة البريطانية فى نفس الوقت ألا يطرأ أى تغيير على الوضع فى السودان كنتيجة مفاوضات تعديل المعاهدة ، إلى أن يمكن استشارة السودانيين بالسبل الدستوريه . »

ونرجع إلى سفر الوفد السودانى إلى القاهرة فنجد الأزهرى يصف لنا حماسة الجماهير بقوله :

« أخذ الشعب يتدفق نحو المحطة ، محطة السكة الحديدية بالخرطوم ، منذ الصباح الباكر ، يمثل الأحزاب كلها ، ويهتف بصوت واحد ، فى قوة وإيمان ، بحياة السودان وحريته ، ويعرب عن تحيته للوفد ويرجو له التوفيق .. وكان منظراً مؤثراً ، وحشداً رهيباً يفصح عن مدى تعلق شعبنا بحريته ، وحرصه على حقه فى الحياة الكريمة . ولم تنقطع مواكب الناس وتجمعاتهم على طول الطريق من الخرطوم إلى حلفا .

« وفى الشلال استقبلنا استقبالاً باهراً ، يأخذ بمجامع القلوب . وكان أبرز الهيئات التى اشتركت فى هذا الإستقبال الكبير بالشلال الإخوان المسلمون ...

ومن الشلال اتجهنا نحو أسوان ، حيث أعد لنا حفل عظيم . واصطحب الوفد بعض أعضاء الإخوان المسلمين فى القطار من أسوان إلى القاهرة ، وكانت جماعاته قد نظمت لنا استقبالات عظيمة على طول الطريق .

« وفى محطة القاهرة رأينا عجباً .. حشوداً ضخمة عظيمة تملأ المكان ، يهيأ لك معها أنه لم يبق فى مصر رجل واحد لم يهب لتحية وفد السودان . وكانت الجماهير فى القاهرة كما كانت فى الخرطوم ، تهتف بحياة السودان ، وبوحدة وادى النيل وبسقوط الاستعمار . وتدفقت على الوفد دعوات التكريم من كل هيئة وحزب .. وتحدثت الصحافة المصرية عن السودان كثيراً ، واستعرضت تاريخ الحركة الوطنية السودانية .

« وانشأ الوفد مكتباً فى القاهرة يصرف منه أعماله ، ويعقد الاجتماعات . وكان الوفد قد وطن نفسه منذ البداية على التأثير على المفاوضات من بعيد ، دون أن يسعى للاشتراك فيها ، لإدراكه أن بريطانيا لا توافق على اشتراكه ، ولأن إسماعيل صدقى باشا ، رئيس وزراء مصر فى ذلك الوقت ، ورئيس الجانب المصرى فى المفاوضـــات ، لم يكن عندنا بالزعيم الذى يمكن أن يركن إليه فى مثل هــذا الأمر .

« وأحس أعضاء الوفد منذ أيامهم الأولى بأن المطالب التى جاءوا بها من الخرطوم ، لا تجد ترحيباً عند القادة المصريين ، ولا قبولاً ، ولا تتفق وشعار وحدة وادى النيل . ولم يخف بعض الزعماء المصريين خيبة أملهم فى مطالب الوفد ، بل وسخريتهم منها ، وأدرك الوفد أيضاً أن صدقى باشا ليس هو الزعيم الذى يمكن الاعتماد عليه فى استخلاص حقوق السودان من الإنجليز .. وكان سيادته قد أدلى بتصريح قال فيه .. « أن السودان لم يدخل غمار الحياة الاجتماعيه بعد » مما كان له أثر سىء فى نفوس أعضاء الوفد ولكنهم – مع هذا – لم ييأسوا من التأثير عليه ، واختاروا الدكتور محمد حسين هيكل باشا ، رئيس حزب الأحرار الدستوريين ورئيس مجلس الشيوخ المصرى حينذاك حلقة وصل بينهما .. وكان الدكتور هيكل صديقاً لصدقى ، وكان حزبه ممثلاً فى وزارته الائتلافيه .

« وكان الوفد فى مكتبه عظيم النشاط ، يلتقى بالصحفيين ويصدر النشرات والبيانات ، ويشرح القضية السودانية ، ويؤكد تعلق الشعب بالحرية والخلاص من

الاستعمار .. وكانت الصحف المصرية والأجنبية تتناقل أنباء نشاطه .. وحاول الزعماء المصريون أن يؤثروا على الوفد ليستبدل مطالبه بما يساير مطلب مصر فى وحدة وادى النيل والجلاء . واستطاعوا أن يحرزوا فى هذا الصدد نجاحاً ملحوظاً ، إذ كان لدى الاتحاديين من أعضاء الوفد الاستعداد للتجاوب مع الرغبة المصرية ، وكانت لبعض أعضاء حزب الأمة آذان صاغية .. وقرر الوفد إرسال بعض أعضائه إلى الخرطوم لتناول المطلب المصرى مع الآحزاب فيها ، لا سيما حزب الأمة .. ولكن هذه الجهود لم تسفر عن النتائج المنشودة ، إذ رفض حزب الأمة ما جاء به المندوبون ، وقرر فى نهاية المطاف الانسحاب من الوفد .. ثم انسحب غيره من ممثلى الأحـزاب الاستقلاليـة الصغيرة بعد مضى وقت قصير ، أما بقية أعضاء الوفد ، وعلى رأسهم ممثلو حزب الأشقاء ، فقد سايروا الرغبة المصرية ، وتجاوبوا معها . ومضت المفاوضات قدماً فى طريقها ، الوفد البريطانى يرأسه لورد ستانسقيت ، والوفد المصرى إسماعيل صدقى باشا . وكانت المفاوضات ذات شقين ، الأول منها خاص بجلاء القوات البريطانية عن مصر ، والآخر خاص بقضية السودان .. وتقدم الجانب البريطانى لمصر باقتراح يقضى بجلاء قواته منها ، وفق خطة زمنية محددة ، على أن تؤلف هيئة دفاع مشترك للذود عن الشرق الأوسط عند وقوع اعتداء عليه . وكان المفاوض المصرى ميالاً لقبول هذا المشروع .. أما مسألة السودان ، فقد فشل الطرفان فى الاتفاق حولها ، ورفض الجانب البريطانى مبدأ التفاوض على أساس وحدة وادى النيل تحت التاج المصرى ، كما طلبت مصر . وبهذا ارتطمت المفاوضات بعد أربعة أشهر من بدايتها بمشكلة السودان ، مما دعا الوفد المصرى للإعراب كتابة عن خيبة أمله .

وفى أول أغسطس من عام ١٩٤٦ بعث صدقى باشا بمذكرة إلى الوفد البريطانى فى القاهرة يقول فيها إن الحكومة البريطانية لم تقبل أن تقوم المفاوضات ، فيما يختص بالسودان ، على أساس التسليم بوحدة وادى النيل تحت التاج المصرى ..

تقول المذكرة :

« لا يستطيع الوفد المصرى فى الواقع أن يقبل أن تكون سيادة مصر على السودان موضع مفاوضات ، إذ أن فى ذلك اعترافاً بأن هذه السيادة منازع

فيها ، كما إن فيه عوداً للبحث فى حق لا يسقط بمضى الزمن ، ولم تكف جميع الحكومات المصرية عن تأكيده والاستمساك به .

« ان لمصر فى الواقع على السودان كافة الحقوق دون أى استثناء ، وقد لقى الآلاف من المصريين حتفهم من أجل ضمان وحدة وادى النيل ، فإن تكن مصر قد حرمت من ممارسة كافة حقوقها فى إدارة السودان ، فإن السودان مدين لها بمركزه الاقتصادى الحالى إذ أن الأعمال العامة الكبرى التى نفذت ، والسكك الحديدية ، والموانى ، والمنشئات الرئيسية ، وكذلك الأدارة الاقتصادية ، قد انشأتها الأموال والأيدى المصرية ، كما إن مصر لهى التى كانت دائماً تسد العجز المتوالى فى ميزانيات السودان . »

ويمضى فيقول :

« إن السودان لا يكون فى الوقت الحاضر وحدة سياسية ، وإن من مصلحة السودانيين أن يكونوا جزءاً من دولة منظمة بدلاً من أن يعيشوا تحت نظام غير طبيعى . »

ويعرب صدقى باشا فى ختام مذكرته عن خيبة أمله إزاء النتائج التى أسفرت عنها المفاوضات ، ويعلن عن عدم استطاعة الوفد المصرى المضى فيها ..

ورأى صدقى باشا أول الأمر أن يستقيل ، ولكنه - تحت ضغط الملك - عدل عن الاستقالة ، وقرر أن يذهب إلى لندن ليتفاوض مع المستر ارنست بفن ، وزير الخارجية البريطانية مباشرة . ورأى الوفد السودانى أن يبعث إلى هناك بمن يمثله لمراقبة الموقف والتأثير عليه ما وسعه ذلك .. وذهب مندوبوه برئاسة السيد اسماعيل الأزهرى إلى بريطانيا .

ويغادر صدقى باشا ووفده القاهرة إلى لندن فى أكتوبر من عام ١٩٤٦ . وهناك تستأنف المفاوضات مع الوفد البريطانى برئاسة وزير الخارجية البريطانية ويكون من بين أعضاء هذا الوفد المستر روبرت هاو ، الذى عين فيما بعد حاكماً عاماً للسودان . وكان من بين أعضاء الوفد المصرى إبراهيم عبد الهادى باشا ، وزير خارجية مصر، وعبد الفتاح عمرو باشا، سفيرها فى لندن .

وأوضح صدقى باشا كيف بذلت مصر تضحيات غالية فى سبيل السودان ، ليس منذ مئات السنين فحسب . بل منذ الآف السنين وقال إن الاستعمال الحالى لكلمة « السيادة » لا يقصد به رابطة الفتح ، فالمصريون أول من ينادى بأن أى

نوع من التسلط والسيطرة مكروه وما « السيادة » إلا رمز الوحدة . ومصر تحرص على تقدم السودان ورفاهيته ويهمها أن تعد السودان لليوم الذى يصبح فيه أهلاً للحكم الذاتى ، والمقصد الأول للمصريين هو رخاء السودان ، وهم على استعداد لبذل التضحيات فى سبيل ذلك (٢) .

فى اليوم التالى للمفاوضات وبعد شىء من الجدل سلم صدقى باشا المستر بفن مذكرة تضمنت وجهة نظره فى مسألة السودان . وقد جاء فى تلك المذكرة ما يلى :

* إن سيادة مصر على السودان حقيقة تاريخية وقانونية ، واعترفت بها الحكومة البريطانية اعترافاً صريحاً قبل اتفاقية ١٨٩٩ وبعدها .

* وحين تطلب مصر اليوم تضمين معاهدة التحالف الجديدة مع بريطانيا العظمى بروتوكولاً يؤكد قيام الرابطة التى توحد مصر مع السودان تحت التاج المصرى ، فإنما تستند فى ذلك على أسس قانونية ، كما تستند على أسس من المصالح الحيوية المشتركة .

* والوقع أن مصر تود أن يكون المقصد الأساسى للسياسة التى تتبع فى السودان ، هو ضمان رفاهية السودانيين ، واحترام مصالحهم وتنميتها ، وإعدادهم لتولى شئونهم فى الوقت الملائم .

* وحتى يحين الوقت الذى يصبح فيه السودانيون أنفسهم أهلاً لإدارة شئونهم - وتأمل مصر إلا يبعد هذا الوقت - لا يرى صدقى باشا مانعاً من الموافقة على استبقاء النظام الإدارى الحالى المترتب على اتفاقية ١٨٩٩ .

ويرى صدقى باشا أنه يتعذر عليه استساغة تمسك الحكومة البريطانية بحقوق السودانيين ومصالحهم مبرراً للتردد فى الموافقة على الأشارة إلى السيادة المصرية فى بروتوكول يلحق بالمعاهدة المزمع عقدها ، لأن مثل هذه الإشارة لا تمس أى حق للسودانيين ماداموا لم يصلوا - كما تعترف بريطانياالعظمى رسمياً - إلى درجة من النضوج السياسى تؤهلهم إلى حرية الإعراب عن رغباتهم .

---

(٢) السودان من ١٢ فبراير ١٨٤١ إلى ١٢ فبراير ١٩٥٣ ، رئاسة مجلس الوزراء - جمهورية مصر -

ويتناول الجانبان الأمر بالتفاوض وتبادل وجهات النظر . وفى الخامس والعشرين من أكتوبر ١٩٤٦ يتفقان على برتوكول للسودان نورد فيما يلى نصه :

« أن السياسة التى يتعهـد الطرفان الساميان المتعاقدان باتباعها فى السودان ، فى نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ، ستكون أهدافها الأساسية تحقيق رفاهية السودانيين ، وتنمية مصالحهم وإعدادهم إعداداً فعليا للحكم الذاتى ، وتبعاً لذلك ممارسة حق اختيار النظام المقبل للسودان . وإلى أن يتسنى للطرفين الساميين المتعاقدين الأتفاق التام المشترك بينهما ، لتحقيق هذا الهدف الأخير بعد التشاور مع السودانين ، تظل اتفاقية سنة ١٨٩٩ سارية ، وكذلك المادة (١١) من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملحقهـا ، والفقـرة من (١٤) إلى (١٦) من المحضر المتفق عليه المرافق للمعاهدة المذكورة نافذة ، وذلك استثناء من حكم المادة الأولى من المعاهدة الحالية . »

ويوقع بفن وصدقى على الاتفاق بالأحرف الأولى من اسميهما ، توطئه لتقديمه لبرلمانيهما للتصديق عليه . ويعلق على هذه الخطوة الأزهرى فى مذكراته فيقول :

« اعتبرنا هذه خطوة موفقة نحو حل قضية السودان وتحريره من الاستعمار البريطانى ، فقد كانت أهدافنا تحرير السودان ، وتأليف حكومة سودانية فيه تحت التاج المصرى ، وجاء الاتفاق مطابقاً لما ننادى به . ولم يسعنا إلا أن نوافق عليه . غير أنه لم يكد الحبر الذى كتب به يجف حتى أعلن المستر آتلى رئيس وزراء بريطانيا فى ذلك الوقت تفسيراً للاتفاق يختلف عما أعلنه صدقى ، وكانت تلك نكسة . »

ويعود صدقى باشا إلى القاهرة ، وفيها يعلن فى زهو وفخر أنه أتى لمصر بالسيادة على السودان ، ووحدة وادى النيل تحت التاج المصرى . ويبلغ هذا التصريح منه الخرطوم فيثير خواطر القوى الاستقلالية ، ويملؤها حنقاً وغضباً وثورة ، بينما كانت العناصر الاتحادية فرحة سعيدة به .

يقول السيد إسماعيل الأزهرى فى مذكراته :

« أما نحن أنصار وحدة وادى النيل فقد ابتهجنا بالاتفاق ، وخرجت مظاهراتنا فى الطرقات تفصح عن بهجتنا تلك ، وكان يهمنا من أمر الاتفاق شىء واحد كبير، هوالطعنة النجلاء التى سددها للإدارة البريطانية فى السودان . »

ويقول الأستاذ عبد الرحمن على طـه من قادة الاستقلاليين ، وزعماء حـزب الأمة :

« وصلت أخبار برتوكول صدقى - بفن إلى السودان ، وفرضت السيادة الرمزية على البلاد تحت التاج المصرى ، وظن الشريكان أن الأمر ينتهى عند هذا الحد ، ولكن الاستقلاليين فى جميع أطراف البلاد هبوا يستنكرون ذلك الوضع ، ويتأهبون لدرء الخطر عن السودان ، فتعطلت جلسات المجلس الاستشارى ، وقامت المظاهرات تهتف بسقوط الفاتحين الغاضبين ، وخف أهل الأقاليم إلى العاصمة ، فدخلوها فى جموع لم يسبق لها مثيل . »

وانطلقت مظاهرات الاستقلاليين تجوب طرقات العاصمة ، وتزحم ميادينها ، كما تجوب طرقات المدن السودانية الأخرى ، تهتف ضد الاتفاقية ، وضد الاستعمار ، وتندد بهما . ووقعت بعض الاصطدامات بين الاستقلاليين والاتحاديين ، بل اعتدى الاستقلاليون على نادى خريجى مدارس السودان بأم درمان ، والمركز العام لمؤتمر الخريجين والحقوا بعض الضرر بها ، وفى ميدان كتشنر بالخرطوم قدموا مذكرة للحكومة يستنكرون فيها البرتوكول ، ويعلنون عن عدم تعاونهم معها ، ويتهمونها بالتنكر لوعودها .

ونستمع إلى الأزهرى يحدثنا فى مذكراته عن رد الفعل فى السودان تجاه البروتوكول . يقول :

« انقسم الرأى فى الخرطوم إلى قسمين ، الاتحاديون ونحن منهم ، باركوا الاتفاق وأعربوا عن رضائهم عنه .. والاستقلاليون ، وعلى رأسهم حزب الأمة ، أعلنوا سخطهم عليه .. وشهدت الخرطوم نشاطاً منقطع النظير فى المعسكرين .. وأعلن الاستقلاليون غضبهم على الإنجليز الذين كانوا يتعاونون معهم ، وقالوا إن حكومة بريطانيا قد باعتهم لمصر . وفى وقت قصير نظموا صفوفهم ، وألفوا جبهة منهم اسموها الجبهة الاستقلالية ، وأعلن بعض كبارهم عن رغبتهم فى الاستقالة من المجلس الاستشارى ، وعدم التعاون مع الإنجليز . وقرر سيادة السيد عبد الرحمن المهدى ، بوصفه راعياً للحركة الاستقلالية ، السفر إلى لندن لمقابلة حكومتها ، واثنائها عن السير فى طريق الاتفاق مع مصر على أساس الوحدة وسافر بالفعل ..

« ومن لندن عاد حاكم السودان العام سير هيوبرت هدلستون ولم يجد الاستقلاليين وحدهم غاضبين على ماتم الاتفاق عليه فى لندن ، بل وجد أيضاً أهله من البريطــانيين حانقين ، واشترك بنصيب وافر فى مقاومة البروتوكول . أما نحن أنصار وحدة وادى النيل ، فقد ابتهجنا بالاتفاق ، وخرجت مظاهراتنا فى الطرقات تفصح عن بهجتنا تلك .. وكان يهمنا من أمر الاتفاق شىء واحد كبير هو الطعنة النجلاء التى سددها للإدارة البريطانية فى السودان .

« وخرجت مظاهرات الاستقلاليين فى طرقات الخرطوم أيضاً تعرب عن غضبتها على الاتفاق .. ووقعت احداث مؤسفة واصطدامات هنا وهناك كان من جرائها أن اعتدى الاستقلاليون على نادى الخريجين بأم درمان فحطموه . وفى لندن نكصت بريطانيا عما وافقت عليه ، وتراجعت بانتظام .. وأعلنت أنها لم تتفق مع صدقى باشا على وحدة وادى النيل . واستقبل هذا الحديث باستغراب شديد فى القاهرة ، وفى دوائر الاتحاديين بالخرطوم ..

« ولكن ذلك لم يثننا عما كنا عقدنا العزم عليه ، إذ كنا نعلم أن الطريق إلى الحرية طويل وشاق ، وأنه يقتضى منا صبراً وتضحية .. وأوثقنا رباط الكفاح المشترك بين الشعبين المصرى والسودانى . »



مصر فى مجلس الأمن

موقف حكومة السودان من برتوكول صدقى بفن - الخرطوم تشهد مظاهرات تأييد ومعارضة - سقوط البروتوكول- مصر تعرض قضيتها على مجلس الأمن فيعلقها - الأزهرى فى نيويورك - حكومة السودان تقرر انشاء الجمعية التشريعية - مؤتمر جوبا يقرر الاتجاه شمالاً .

□□□

وندع الموقف فى الخرطوم ونستقصى موقف البريطانيين من موظفى حكومة السودان من البروتوكول.

يحدثنا سير جيمز روبرتسن ، السكرتير الإدارى لحكومة السودان فيقول : (١)

« كنت استمتع باجازتى فى اسكتلندة حين جاءت الأخبار بانهيار مفاوضات المعاهدة ، واستقالة صدقى باشا ،فذهبت للندن لألتقى بالحاكم العام ،سير هيوبرت هدلستون ، وابحث معه ومع وزارة الخارجية موقفنا . ورأى الحاكم العام أن نكون على صلة ،وأن أرجىء موعد عودتى للسودان بعض الوقت . واستطاع الملك فاروق أن يقنع صدقى باشا بالاستمرار فى السلطة ، فجاء هذا إلى لندن لمقابلة المستر بيفن .وفى السابع من أكتوبر ابلغتنا وزراة الخارجية البريطانية نبأ برتوكول بفن - صدقى الذى كان سرياً .وكان صدقى فى محادثات خاصة قد استمال بفن للنظر فى مسألة السودان ،واستطاعا الوصول إلى صيغة مقبولة لهما ، ولكن اتضح أن لكل منهما تفسيراً مختلفاً لها .وكتبت فى مذكرتى:

(1)TRANSITION IN AFRICA : SIR JAMES ROBERTSON; C.HURST & CO., LONDON.

« سمعنا فى هذا اليوم أن المستر بفن يعتزم أن يقدم على ما يعلم أنه خاطىء ، أن يبيع السودان لمصر ثمناً لمعاهدتة ، وتلك كارثة .

« وتنبأنا بكثير من المصاعب فى السودان بسبب البروتوكول لأنه اعترف بوحدة السودان ومصر ، مما هو مرفوض لمعظم السودانيين ، وأقر ما ظللنا نحن فى السودان ننكره ابداً ، وهو أن الملك فاروق هو ملك السودان بصورة تفوق وضع الملك جورج السادس فيه . ولم يكن واضحاً أكان الاتفاق يمنح السودانيين حق تقرير المصير والاستقلال إن أرادوا ، أو يقضى بأن يظل مصيرهم دائماً تحت التاج المشترك . وحسبنا أن المصريين يتمسكون بالتاج ، ورأينا أنه يصعب صيانة الإدارة القائمة فى السودان إذا ، ما حاول المصريون أن يمارسوا السيادة التى يبدو أن البروتوكول يمنحها لهم .

« وقابل الجنرال هدلستون المستر بفن وزير الخارجية ، وغيره من الوزراء البريطانيين ، وأوضح لهم احتمال وقوع اضرابات ومذابح فى السودان متى نشر نبأ اتفاقية صدقى - بفن . ومارست الحكومة البريطانية على الحاكم العام ضغطاً شديداً ، مما جعله يخضع ويحسب أن هناك فرصة ضعيفة لاقناع بعض العناصر السودانية الاستقلالية بالبروتوكول ، إذا ما توفر له شىء من الوقت . وكان البريطانيون ، وفق تفسيرهم للاتفاق يرون فيه اعترافاً من المصريين لأول مرة للسودانيين بالحكم الذاتى ، وفى نهاية المطاف بحق تقرير المصير ، مما يشكل خطوة كبرى للأمام فى طريق الاستقلال إذا مارغب السودانيون فى بلوغ ذلك الهدف .

« وعدت مع هدلستون للسودان ، فوصلنا إلى الخرطوم فى مساء التاسع والعشرين من أكتوبر . وكنت شقياً بالموقف ، برماً به ، وكان زملائى من البريطانيين مؤدبين فى تعاملهم معى ، ولكنى كنت أشعر أنه يخامرهم الشعور بأننا خذلناهم ، أما السودانيون الذين اعتادوا أن يزوروننى عند عودتى من الإجازة ، فقد لاذوا بالصمت ، وكان ترحيبهم يفتقر إلى الحرارة التى عهدتها فيهم . ولم يكن سبب هذا الموقف منهم مما يصعب استنتاجه .

« وكـــان صدقى باشا قد عاد إلى القاهرة قبل وصولنا الخرطوم بوقت قصير ، وأعلن للجماهير التى هبت لاستقباله ، وهو يهبط من الطائرة ، بأنه عاد إليهم بالسيادة على السودان ، وكلمة « السيادة» فى اللغة العربية تعنى خضوع العبد لسيده .

« وفى اليوم التالى أعد حزب الأمة ، واتباع السيد عبد الرحمن المهدى ، مسيرة ضخمة جاءت إلى ميدان السكرتارية فاحتشدت فيه ، ولكنها كانت منظمة ، تتألف من عشرة الآف رجل . وكان كثير من قادتها من أصدقائى ، ولكن مسلكهم لم يكن عدائياً ، وتقدموا بمذكرة احتجاج على التنازلات التى منحت لمصر ، وأعلنوا عن عدم تعاونهم مع حكومة السودان إذا ما هى أصرت على المضى قدماً فى طريق البروتوكول. وفى اليوم التالى نظمت العناصر الاتحادية مظاهرة مضادة ، ولكنها كانت أقل حجماً من مظاهرة الاستقلاليين .

« وكان الموقف فى السودان خلال الأسبوع التالى صعباً ، تدفق نحو الخرطوم أعداد كبيرة من الأنصار الذين استجلبهم آل المهدى مما أثار قلقاً على الأمن والنظام ، وكان الشعور ملتهباً ، والثقة بيننا وبين المسئولين منهم متدنية . ورأينا فى هذا التطور احتمال اصطدامات خطيرة إذا ما تم التوقيع على المعاهدة مما يجب أن نخطر به الحكومة البريطانية فى وضوح تام ، لا سيما وقد كانت حاجتنا لقوة أمن كبيرة أمراً لا مفر منه إن أريد فرض المقترحات بالقوة . وعليه اعددت مع كل من سير توماس كريت ، السكرتير القضائى ، ومستر ملر ، السكرتير المالى ،مذكرة للحاكم العام أوضحنا فيها الموقف كما نراه ، وعددنا مخاوفنا ، وأخطرناه أننا لا نوافق على الاستمرار فى خدمة الحكومة لفرض مثل تلك المعاهدة على السودانيين . وأعتقد أننا فى هذه المذكرة نعبر عن آراء كافة الموظفين البريطانين فى حكومة السودان ، الذين تعتمد عليهم فى منح السودان إدارة حسنة . وقرر الحاكم العام أن يرجع إلى لندن ، ويقدم للحكومة البريطانية صورة دقيقة صحيحة للموقف ، لا لبس فيها ولا غموض ، وفعل . وهناك قابل رئيس الوزراء المستر كلمنت اتلى وغيره من الوزراء ، وصمم أن يبقى فى لندن حتى يحصل على إجابة قاطعة مقنعة له وللسودانيين .

« وهدأ الموقف الداخلى قليلاً عندما رجع هدلستون للندن . ووصلت تعزيزات عسكرية إلى الخرطوم . ووعدنى السيد عبد الرحمن المهدى بتهدئة اتباعه ومنعهم من القيام بأى اضطرابات . وكنا مع هذا مواجهين بأن نوضح للسودانيين الطبيعة الرمزية للتاج المصرى التى يرفضها كثيرون منهم بنفور وانفعال شديد . وفى هذا الوقت قرر السيد عبد الرحمن المهدى أن يسافر إلى لندن بنفسه ، وان ينقل وجهة نظره مباشرة للمستر اتلى .

« واثناء غيبة هدلستون بلندن ، اتضح أن صدقى باشا أعطى البروتوكول تفسيراً يختلف عن تفسير الوزراء البريطانيين . وصدر عنه أن البروتوكول لا يأذن للسودانيين ، بحق الانفصال عن مصر ، بينما كان البريطانيون يرون أنه من حق السودانيين بعد فترة قصيرة . أن يختاروا الاستقلال مستقبلاً لبلادهم بما فى ذلك حقهم فى الانفصال من التاج المصرى إن أرادوا ..وطلب الحاكم العام من المستر آتلى أن يعطيه تعليمات مكتوبة للوقوف بحزم مع التفسير البريطانى ، فنال ما أراد ، وقفل عائداً إلى الخرطوم . وفى القاهرة وصلته برقية بألايستخدم تلك التعليمات أو يعتمد عليها ، فرد قائلا إنه لا يستطيع العودة إلى السودان ما لم يتسلم جواباً على السؤال الافتراضى الذى يتوقع أن يوجه له وهو :

« أيحق للسودانيين ، عندما يحين الوقت لهم لاتخاذ قرارهم ، أن ينفصلوا عن التاج المصرى أم لايحق لهم ذلك ؟ »

وفى الثالث من ديسمبر كتبت :

« لقد قل التوتر كثيراً فى السودان منذ أول نوفمبر ويعزى هذا عندى إلى النفوذ الشخصى الذى مارسه الحاكم العام والموظفون البريطانيون على الأهلين ، ولحد أقل إلى إدراك السودانيين أن حقهم فى إختيار الاستقلال التام مستقبلاً متوفر لهم ، وأننا لا نعتزم أن نسلم السودان بدناً وروحاً للمصريين .

« إن التقارير الواردة من كل المديريات والمحادثات التى تجرى مع كثير من السودانيين تدل على أن هناك قدراً كبيراً من حسن الثقة فى الموظفين البريطانيين بحكومة السودان ، ويدرك المعتدلون من السودانيين فى كل مكان أن إضعاف سلطة البريطانين فى السودان يؤدى فى الوقت الحاضر إلى الفوضى ، مما قد يسفر عن سفك للدماء ، والعودة إلى الظروف التى كانت سائده خلال المهدية . وفى مراكز الأرياف كان الشعور المعادى لمصر عظيماً ، وكان زعماء القبائل فى كل مكان يتهيبون فكرة تسليم أمرهم لمصر . وكان أتباع السيد على الميرغنى مقتنعين أيضاً بهذا كغيرهم من المواطنيين ، فهم يكرهون السيد عبد الرحمن ولكنهم قطعاً لا يريدون السيطرة المصرية . وقد قوبلت زيارة الحاكم العام للندن ، وجهوده فيها ، وكراهة الموظفين البريطانين فى السودان للبرتوكول ، بالتقدير والرضا . وتغيرالشعور بعدم الثقة فى أول نوفمير ، وزال بإدراك

المواطنين لعدم مسئولية حكومة السودان عن المفاوضات ، ولكن انعدام الثقة فى الحكومة البريطانية ظل قائماً .

« وعاد هدلستون إلى الخرطوم فى السادس من ديسمبر بعد أن حصل على التأكيدات التى كان ينشدها ، واستقبلناه نحن السكرتاريين الثلاثة ، وبحثنامعه صيغة بيان قرر إصداره فى اليوم التالى ، وقد اشتمل ذلك البيان على تأكيدات الحكومة البريطانية ، ورئيس وزرائها ، مما بعث فى السودان الطمأنينة ، وأثار فى مصر هجوماً عنيفاً .

« واستقال صدقى باشا فى التاسع من ديسمبر وخلفه فى رئاسة الوزراء محمود فهمى النقراشى باشا . »

ونعود إلى زيارة السيد عبد الرحمن المهدى إلى لندن ومحادثاته فيها ، ونقرر أن سيادته كان قد رأى أن يستهل محادثاته بمقابلة المسئولين فى الحكومة المصرية قبل أن يبلغ بريطانيا . وبعث ببرقية إلى صدقى باشا يعلن فيها عن عزمه على زيارة مصر لمقابلة الحكومة المصرية ، وبحث مسألة السودان معها ، ويعلن أيضاً عن عزمه على زيارة بريطانيا لنفس السبب . ولكنه لم يتلق من مصر رداً على برقيته . ورغم ذلك ذهب إلى القاهرة فلم يستقبله فى مطارها أحد من المسئولين ، ونزل فى أحد الفنادق ريثما تقله الطائرة إلى لندن . وشنت الصحافة المصرية عليه فى هذه الفترة هجوماً عنيفاً وقاسياً ، ووصفته بالخيانه العظمى لأنه عندها ثائر على التاج المصرى . وذهبت بعضها إلى حد الحكم على سيادته بالإعدام .

ولم تحفل الحكومــة هناك بما جاء فى الصحافة المصرية من قذف وتهجم وسوء ، ولم تتخذ ضدها عقاباً . وقام حاكم السودان العام فى القاهرة ، وهو فى طريق عودته من لندن إلى الخرطوم ، بزيارة السيد المهدى فى فندقه ، وأعرب له عن سروره بسفره للندن ، وأكد ما يجده فيها من ترحيب وفرصة لمقابلة رئيس وزراء بريطانيا ، وغيره من المسئولين ، لبحث مسألة السودان ، وشكره على تهدئه اتباعه فى السودان ، وقال :

« مهما تكن نتائج المفاوضات ، فانى لوائق من أن زيارتكم ستكون ذات قيمة كبيــرة ، حيث إنها تمكنكم من الإدلاء الكـــامل بآرائكم وآراء اتبــاعكم فى أعلى مــــراكز لندن ، وستتمكن حكومة جلالة الملك من التعـرف على وجهة نظركم مباشرة . »

وفى رئاسة الحكومة البريطانية بلندن ، التقى سيادة المهدى بالمستر آتلى رئيس وزراء بريطانيا ، وتحدث معه عن السودان فقال :

« أن السودان فى عهده الأخير ، يتطلع - كما كان فى الماضى - للحرية والسيادة . وقد عمل البريطانيون على تأسيس سودان يصل ماضيه بمستقبله ، واشترك فى الحرب العالمية الثانية لنصرة قضية الديمقراطية ، وكان ينتظر أن يجنى ثمار مجهوداته ، وبدلاً عن ذلك نشر صدقى باشا مقترحات اتفاقيته مع مستر بفن ، مما أدى إلى اضطرابات فى السودان ، وإرسال برقيات إلى حكومتكم ، وقد كنا مطمئنين ، ولنا الثقة فى الوعود التى قطعها لنا الإنجليز .

« إننى لم اطلع على البرتوكول ، ولم اسمع سوى النص الذى نشره صدقى باشا ، مما سبب اضطراباً وقلقاً ، وأضعف ثقة الشعب السودانى فى الوعود التى قطعها لهم الإنجليز . وقد تمكنت من تهدئة الخواطر بعد التصريح الذى ادليتم به فى مجلس العموم ، والذى وصف تصريحات صدقى باشا بعدم الدقة وفضح ما تنطوى عليه من تضليل .

« لقد أيد تصريحات صدقى ما ورد فى خطاب العرش فى البرلمان المصرى من أن الحكومة المصرية ستعمل على اعداد السودانيين للحكم الذاتى تحت التاج المصرى ، ومعنى ذلك أن مصر لا توافق على أن يكون هدف السودان هو استقلاله التام ، بل تقصره على الحكم الذاتى ، وهذا يتعارض مع تصريح المستر بفن الذى أكده الحاكم العام فى المجلس الاستشارى لشمال السودان ، مما يرمى إلى إنشاء حكومة ديمقراطية حرة فى السودان ، تقرر علاقتها مع مصر وبريطانيا بمحض إرادتها .

« نحن نعلم أن سياسة حكومتكم ترمى إلى تحرير الشعوب التى لها صلة ببريطانيا ، وقد وضعت حكومة السودان نواة الحكم الدستورى الذى يقود البلاد إلى الاستقلال .

« إن السيادة المصرية بالمعنى الذى نفهمه نحن تتعارض وما نتطلع إليه ، ولذلك أجمع السودانيون على معارضة هذا الوضع المقترح .

« وانى لا أرى لمصر حقاً قانونياً فى السيادة على السودان ، إلا إذا كانت تظن أن الفتح الأخير منحها هذا الحق ، وهو فى اعتقادى الجازم ظن خاطىء ، لأنه ما كان مستطاعاً لمصر أن تقهر السودان بغير مساعدة بريطانيا .

« أن نظرية وحدة وادى النيل تتعارض مع حق السودانيين فى تقرير مصيرهم ، وإن حق تقرير الشعوب لمصيرها أمر يستند على ميثاق الاطلنطى ، وميثاق الأمم المتحده ، ولم يمنعنا من طلب حق مصيرنا عن طريق هيئة الأمم المتحده إلا وثوقنا فى أن بريطانيا تفى بالوعود التى قطعتها بالنهوض بالسودان إلى الاستقلال التام ، ولذلك فإن أى عمل يتم دون استشارة السودانيين ، وبغير الطرق الدستورية يؤثر تأثيرا كبيراً على الأمن الداخلى فى البلاد ، ويحيل الصداقة القائمة بيننا إلى بغضاء .

« أرجو أن يفهم بوضوح أننا ليس لدينا عداء مع مصر أو مع الشعب المصرى ، بل نحن نسعى لتأكيد الثقة بأن السودان الحر المستقل ، هو عون لمصر الحرة المستقلة ، يتعاون معها فى تفاهم وحسن جوار ، وقد أكدنا هذا لمصر فى مناسبات عده . »

وشكره المستر آتلى على حديثه ، وأشاد بموقف السودان خلال الحرب ، وقال إنه يعلم أن السودانيين يتطلعون إلى الحكم الذاتى فالاستقلال التام ، وأن يكون لهم الحق فى تقرير مصيرهم ، وأوضح له أن الحاكم العام يتمتع بتأييد الحكومة البريطانية فى مشاوراته مع زعماء السودان .

ومضى يقول :

« أن للبروتوكول المزمع لا يغير من وضع السودان الحالى أو إدارته ، وإن اتفاقيتى ١٨٩٩ و ١٩٣٦ ، ستظلان نافذتى المفعول ، وتظل الإدارة الحالية قائمة ، وسيمنع البروتوكول أى تدخل مباشر من جانب مصر فى السودان .» وقال ، إن كلمة « سيادة » سوف لا تظهر فى البروتوكول .

وأكد أن البروتوكول لا يمس حق السودان ، فى حرية الاختيار أو فى نيل استقلاله إذا أراد السودانيون ذلك ، وأن وجود علاقة ما بين مصر والسودان لا يتعارض مع حق السودانيين فى تقرير مصيرهم .

وننظر إلى رد الفعل الذى أحدثه تفسير صدقى للبروتوكول فى نفس وزير الخارجية البريطانية المستر بفن ، فنجده يكتب خطاباً للسفير المصرى فى لندن ، يقول فيه إن حكومته تجد نفسها فى موقف حرج جداً من جراء تسرب الأخبار ، وتفسيرات صدقى باشا من جانب واحد . وإن مجلس العموم والرأى

البريطانى العام لا يمكن أن يوافقا على أن يؤخر تقدم السودان بدلاً من أن يوجه إلى طريق الحكم الذاتى ، أو أن يجعل خاضعاً للحكومة المصرية فيما يتصل بحرية الاختيار . لذلك تطلب الحكومة البريطانية من الحكومة المصرية خطابات تفسيرية لا تمس مركز السودان بأى حال ، ولا تتعدى ما اتفق عليه صدقى باشا فى لندن ، ولكنها تسرد فى إسهاب الغرض من برتوكول السودان كما تفهمه الحكومة البريطانية .

وارفق بفن مع خطابه صيغة للخطاب الذى يقترح وصوله إليه من الحكومة المصرية . وقد جاء فيه ما يلى :

« أما فيما يتعلق بمستقبل السودان ، فإن البروتوكول ينص على أن يكون للسودانين عندما يبلغون الحكم الذاتى ، الحرية فى اختيار وضع حكومة السودان فى المستقبل ، وقد يتخذ هذا الوضع أحد أشكال عدة ، فقد يختار السودانيون اتحاداً مع تاج مصر على غرار اتحاد حكومات الدمنيون المستقلة مع التاج البريطانى ، وقد يختارون شكلاً آخر من الاتحاد مستقبلاً مع التاج المصرى ، أو قد يختارون الاستقلال ، وقد اتفقنا على أن بروتوكول السودان مفهوم منه حرية الاختيار التامة للسودانيين . »

ويرفض صدقى باشا وحكومته هذا التفسير ، ويؤكد قيام السيادة المصرية على السودان شرعاً ، وبحكم التاريخ وينادى بأن تسير سياسة الطرفين الساميين المتعاقدين فى السودان فى نطاق وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى ، وهذا مما يحول دون الاعتراف بحق السودانيين فى فصم الروابط التى تجمع بينهم وبين مصر وتاجها .

وهكذا تفشل مفاوضات صدقى - بفن ، فتستقيل الحكومة المصرية ، ويكلف الملك فاروق محمود فهمى النقراشى باشا بتأليف حكومة جديدة ، تسعى بدورها للوصول إلى اتفاق حول تعديل المعاهدة .

ويختلف النقراشى باشا مع المفاوض البريطانى حول مسألة السودان أيضاً ، وتقرر الحكومة المصرية أن تذهب بقضيتها إلى مجلس الأمن ، بغرض تسويتها هناك . ويدلى النقراشى باشا ببيان مستفيض فى مجلس الشيوخ المصرى فى الأسبوع الأول من يناير ١٩٤٧ ، يندد فيه بتصريحات حاكم السودان العام ويصف وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر دائماً بأنها تعبر

عن مشيئة أهل الوادى كلهم ، وهى رغبة طبيعية تنبعث من وحدة المصلحة واللغة ، وتتصل بوجود مشترك ، وروابط شتى أقدم وأقوى من أن تنفصم .
وأشار فى خطبته تلك إلى خطاب وصله من حاكم عام السودان ، يشيد فيه بما قدم قاضى قضاة السودان ، المصرى الجنسيه ، الشيخ حسن مأمون ، من عمل طيب ، وما أثبته من كفاءة وأحرزه من سمعة عالية .

وأضاف أنه ينوى بتقاعد الشيخ حسن مأمون ، فى يناير من عام ١٩٤٧ ، تعيين قاض سودانى فى هذا المنصب (٢) .

وينحى النقراشى باللائمة على الحاكم العام بسبب هذا التصرف منه ، وعلى تصريحاته التى تخالف وجهة النظر المصرية ، وترمى إلى إضعاف الصلة بين شطرى الوادى ، وإلى فصمها .

وفى الخامس والعشرين من يناير ١٩٤٧ ، تصدر الحكومة المصرية البيان التالى :

« لقد ذهبت الحكومة المصرية فى سبيل الاتفاق مع الحكومة البريطانية إلى أبعد حد ممكن ، وبرغم ذلك لم تجد فى الاقتراحات والعروض التى جاء بها الجانب البريطانى ما يرضى حقوقنا الوطنية ، لذلك يقرر مجلس الوزراء عرض قضية البلاد على مجلس الأمن . »

ويكتب رئيس وزراء مصر ووزير خارجيتها ، محمود فهمى النقراشى باشا ، إلى السكرتير العام للأمم المتحدة خطاباً يصف فيه احتلال القوات البريطانية للأقاليم المصرية ، رغم إرادة الشعب بالإجماع بأنه يشكل خرقاً لمبدأ المساواة فى السيادة ، ويناقض ميثاق الأمم المتحدة ، ويقول إن احتلال القوات البريطانية غير المشروع لمصر فى عام ١٨٨٢ ، واحتلالها للجزء الجنوبى من وادى النيل ، أى السودان ، تبعاً لذلك ، قد مكن حكومة المملكة المتحدة منذ عام ١٨٩٩ ، من أن تفرض على مصر اشتراكها معها فى إدارة السودان ، وأن تنفرد بعدئذ

---

(٢) ظلت حكومة السودان منذ قيام الحكم الثنائى تسند منصب قاضى قضاة السودان إلى قاض مصرى . وكان من أبرز الرجال الذين شغلوا هذا المنصب بجداره فضيلة الشيخ مصطفى المراغى الذى أصبح شيخاً للازهر فيما بعد .

بالسلطان فيه ، وقد استخدمت حكومة المملكة المتحدة هذا الوضع لكى تتبع سياسة ترمى إلى فصل السودان عن مصر .

ويصف الخطاب محاولات مصر للوصول إلى تسوية مع المملكة المتحدة عن طريق المفاوضات المباشرة ، وفشلها فى ذلك بعد جهود طويلة مضنية ، ثم يرفع النـزاع القائـم إلى مجلس الأمـن استنادا على ميثاق الأمم المتحدة ، ويطالب بما يلى :

١ - جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاء تاماً ناجزاً .

٢ - انهاء النظام الإدارى الحالى فى السودان .

ويطلب إدراج النزاع فى جدول أعمال المجلس . ويتحقق لمصر ما تريد ، ويدرج النزاع فى جدول أعمال مجلس الأمن . ويقرر الوفد السودانى ، أن يرسل مندوبين عنه إلى نيويورك لحضور اجتماعات مجلس الأمن ، ومعاونة الوفد المصرى إذا ما طلب عونهم . وكان أحدهما السيد إسماعيل الأزهرى ، والآخر السيد عمر الخليفه عبد الله التعايشى .

ومن جهة أخرى قررت الجبهة الاستقلالية التى تضم حزب الأمة والأحزاب السودانية الاستقلالية الأخرى ، كحزب القوميين بزعامة الأستاذ أحمد يوسف هـاشم ، والحزب الجمهورى بزعامة السيد محمود محمد طه ، وبعض المستقلين ، إرسال وفد برئاسة السيد الصديق المهدى إلى هناك أيضاً ، لاسماع صوت الاستقلاليين لمجلس الأمن ، وكان يرافق السيد الصديق المهدى السادة عبد الله بك خليل ، سكرتير عـام حزب الأمة ، والسيدان محمد صالح الشنقيطى ، ومحمد أحمد محجوب ، سكرتير عام الجبهة الاستقلالية (٣) .

---

(٣) كان عبد الله بك خليل وهو ضابط عظيم متقاعد ، سكرتيراً عاماً لحزب الأمة ، ومن كبار الاستقلاليين . وقد عمل وزيراً للزراعة فى المجلس التنفيذى ، وزعيماً للجمعية التشريعية قبل الحكم الذاتى ، وأصبح رئيساً للوزراء من يونيو ١٩٥٦ إلى نوفمبر ١٩٥٨ . وكان السيد محمد صالح الشنقيطى قاضياً للمحكمة العليا عند طرح قضية السودان أمام مجلس الأمن ، فوضع استقالته بين يدى السكرتير القضائى لحكومة السودان ، مفضلا السعى لخدمة قضية الاستقلال على المنصب ، وأصبح فيما بعد رئيساً للجمعية التشريعية ، ورئيساً لمجلس النواب بعد الاستقلال ، وكان السيد محمد أحمد محجوب قاضياً أول الأمر ، ثم عمل بالمحاماه ، وكـان عضواً فى الجمعية التشريعية ، بل زعيماً للمعارضة فيها ، ولكنه استقال منها فيما بعد . وكان زعيماً للمعارضة فى مجلس النواب عند الحكم الذاتى ، فوزيرا للخارجية بعد الاستقلال وقد انضم لحزب الأمة فى عام ١٩٥٧ ، واصبح رئيساً للوزراء عام ١٩٦٥ حين اطاح به وبحكومته انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩ .

وفى الخامس من أغسطس ١٩٤٧ يستمع المجلس إلى شكوى مصر ، يقدمها رئيس وزرائها ووزير خارجيتها ، محمود فهمى النقراشى ، ويطلب فيها من مجلس الأمن « أن يقرر أنهاء النظام الإدارى الذى يستمسك به البريطانيون فى السودان منذ عام ١٨٩٩ حتى يتمكن السودانيون من مشاركة شعب مصر رفاهيته وأمانيه . »

ويقول النقراشى فى خطابه أمام المجلس :

« إذا القى المرء نظرة عابرة على الخريطة ، تبين له لأول وهلة أن مصر والسودان قطر واحد من الناحية الطبيعية ، أما الحد الذى يفصل بينهما فقد خلقه البريطانيون ، وهو حد ليس له ما يبرره ، فقد ارادت الطبيعة أن يكون وادى النيل كياناً واحداً ، وأقام التاريخ الشواهد على ذلك . »

« ومن الناحية الاقتصادية ، فإن شطرى وادى النيل يكونان وحدة مترابطة ، ويكمل كل منهما الآخر ، ويقول إن هذه الوحدة الإقتصادية مبنية على المصالح الزراعية والصناعية والتجارية ، يزيدها رباطاً اعتماد شقى الوادى ، كليهما ، على مياه النيل اعتماداً كاملاً . »

وجاء فى الخطاب أيضاً :

* النيل ليس مصدراً مشتركاً لحياة القاطنين على ضفافه فحسب ، بل إنه كان ، منذ فجر التاريخ ، سبيل نفاذ المدنية إلى قلب افريقيا . وعن طريقه امتدت الثقافة الإسلامية إلى السودان منذ مئات السنين ، وقامت وحدة اللغة والثقافة بين سكان الوادى فأصبحت تراثاً لهم .

* تجلت الوحده بين شقى الوادى من الناحية الدولية منذ عام ١٨٤٠ فى الفرمانات التى أقرتها اتفاقات دولية من الناحية الدستورية ، كان مظهرها القوانين النظامية . ومن الناحية الإدارية جعلت النظم المالية والقضائية فى السودان والمصالح المختلفة تابعة مباشرة للوزارات المختصة فى القاهرة .

* فتح الحكم المصرى أبواب السودان للحضارة الحديثة ، وحل النظام والرخاء فيه محل الإضطراب والفوضى .

* لم يكن لمصر يد فى سحب قواتها من السودان عند اندلاع الثورة المهدية فيه ، بل حرص البريطانيون على إخراجها ، ومارسوا عليها فى هذا الصدد ضغطاً رهيباً أدى إلى استقالة رئيس وزرائها .

ويتحدث النقراشى باشا فى خطابه عن إعادة فتح السودان بقيادة كتشنر باسم خديوى مصر تزرعاً بحقوقها ، وعن اتفاقية الحكم الثنائى ، وتغول بريطانيا على حقوق مصر ، وانفرادها بالحكم فى السودان ، وعن السلطات العسكرية والمدنية المطلقة التى وضعتها الإتفاقية فى يد الحاكم العام . ويتحدث عن مقتل السير لى ستاك ، سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام فى أحد شوارع القاهرة ، وما ترتب عليه من سحب القوات المصرية من السودان ، معاقبة لمصر فيما عوقبت به . وقال إن السياسة البريطانية عملت على إضعاف الروابط الإقتصادية بين مصر والسودان ، وعلى إسكات جموع السودانيين الذين ينادون ببقاء وحدتهم مع مصر قائمة ، واتخذت سياسة إبعاد المصريين تدريجياً عن الوظائف ، وتشجيع فصل السودان ، ومحاولة تقسيم السودان ذاته بفصل جنوبه عن شماله .

واختتم حديثه بمطالبة المجلس إنهاء الإدارة البريطانية فى السودان .

ويرد المندوب البريطانى ، سير الكسندر كادوقان ، بأنه لا خطاب رئيس وزراء مصر ، ولا خطبته ، يقدم دليلاً على خطر يتعرض له السلام والأمن الدولى . ويتحدث عن معاهدة ١٩٣٦ فيقول إن حكومته استجابت لرغبة مصر ، وبدأت المفاوضات لتعديلها ، وأنه أمكن عن طريق هذه المفاوضات الوصول إلى مسودة معاهدة جديدة للتعاون المشترك ، وإلى بروتوكولين ، أحدهما يتعلق بجلاء القوات البريطانية ، والآخر بالسودان ، وأنه تم التوقيع على المعاهدة والبروتوكولين بالأحرف الأولى فى أكتوبر من عام ١٩٤٦ بواسطة رئيس وزراء مصر ووزير خارجيتها ووزير خارجية بريطانيا . ويقول إن المادة الوحيدة فى مسودة المعاهدة والبروتوكولين التى رفضتها مصر كانت تتعلق بالإعتراف للسودانيين بحق تقرير مستقبل بلادهم ، إذ أنكرت ذلك الحق عليهم . ولما كان حق السودانيين فى تقرير مصيرهم يستند على ميثاق الأمم المتحدة ، فإن بريطانيا تتمسك به . وينادى فى ختام خطابه برفض دعوى مصر .. ويقول المندوب البريطانى أيضاً إن السودان تحرر من قبضة مصر فترة من الزمن قبل اتفاقية الحكم الثنائى ومعاهدة ١٩٣٦ ، وذلك عند نجاح الثورة المهدية التى اندلعت فيه .

ويتحــدث عن إدارة السودان تحت الحكم الثنائى ، فيثنى عليها ثناء مستطاباً ، ويقول إن بريطانيا فخورة بما فعلته فى السودان ، ويؤكد تصميمها على منح السودان حق تقرير مصيره ، واختيار الوضع الذى يريده متى بلغ المرحلة اللازمة لمارسة هذا الحق .

ويؤكد المندوب البريطانى أن بلاده - خلافاً لما زعم رئيس وزراء مصر - لم تنتهج سياسة ترمى إلى فصل السودان عن مصر .

وكانت حكومة السودان قد بعثت بوفد منها إلى نيويورك ليكون بمقربة من مندوبى دولتى الحكـم الثنائى عند مناقشة القضية ، وتقديم العون لمن يطلبه منهما . ونشر هذا الوفد بين أعضاء مجلس الأمن ، وأعضاء هيئة الأمم ، ورجال الصحافة والإعلام ، كتيبا اسماه « السودان : سـجل تقدم » ضمنـه شذرات مما اســماه منجزات الإدارة الســودانية فى كافــة المرافق ومجالات الحياة .

وتناول مجلس الأمن الشكوى بالمداولة . وكان هناك إجماع بين المتحدثين من الأعضاء على تأكيد حق السودان فى تقرير المصير .

وازاء هذا الموقف قرر مجلس الأمن حفظ النزاع فى جدول أعماله ، ونصح للطرفين باللجوء إلى المفاوضات سبيلاً لحسم خلافهما .

وبفراغ مجلس الأمن من نظر القضية المصرية ، قرر حاكم السودان العام ، سير هيوبرت هدلستون ، أن يتقاعد ، فتم له ذلك فى الخامس من ابريل عام ١٩٤٧ . وكانت صلته بالسودان قديمة ، وأعماله فيه كثيرة وهامة وخطيرة ، فقد جاء إلى السودان ، أول مرة ضابطاً فى الجيش المصرى عام ١٩١٤ ، وكانت دارفور حينئذ ولاية مستقلة يحكمها السلطان على دينار بناء على اتفاق معقود بينه وبين حكومة السودان . واستطاع هدلستون بقرار من حكومته أن يغزوها فى عام ١٩١٦ تحت قيادة العقيد كلى لتصبح مديرية سودانية على نحو ما رأينا من قبل ، وعاد إلى الجيش المصرى عام ١٩٢٤ ، واسند إليه منصب السردار بالإنابة فى الخرطوم عند وقوع الثورة فيه . ولما انسحب الجيش المصرى من السودان ، كان هو القائد الذى أرسى قواعد قوة دفاع السودان ، وكان قد مضى عليه فى منصبه كحاكم عام عند تقاعده سبع سنوات ، اتسم خلالها ، وفى سنى الحرب وفظاعتها ، بالصلابة والصرامة والحزم . وكان له دور ملحوظ فى القضاء على بروتوكول صدقى - بفن .

وبتقاعد سير هيوبرت هدلستون ، تم تعيين سير روبرت هاو حاكماً عاماً للسودان ، وهو دبلوماسى متمرس عمل سفيراً لبلاده فى اثيوبيا بعد الحرب ، كما عمل بعد ذلك فى رئاسة وزارة الخارجية البريطانية . وقد وصل إلى الخرطوم فى السادس من مايو ١٩٤٧ . ولم يكد مجلس الأمن يعلق شكوى مصر ، حتى أرسل حاكم السودان بالإنابة ، فى الثالث عشر من سبتمبر ١٩٤٧ ، بالبرقية التالية لرئيس وزراء مصر وبصورة منها إلى الوزير المفوض فى السفارة البريطانية فى القاهرة :

« سأصدر إعلانا هذا الصباح نصه كالآتى :

« انتهت مباحثات مجلس الأمن فى النزاع المصرى الإنجليزى إلى مأزق ، وسواء استؤنفت المباحثات أو المفاوضات فى تاريخ قريب أو لم تستأنف ، فإن واجب حكومة السودان والسودانيين بين واضح . فالحكومة مصممة على أن تنفذ مشروعاتها الخاصة بانشاء الجمعية التشريعية الجديدة والمجلس التنفيذى ، تطبيقاً لتوصيات مؤتمر إدارة السودان ، ولن تسمح بأى تدخل فى سياستها الخاصة بالسودنة والتقدم الاقتصادى .

« وستضمن المحافظة على الأمن العام ، والقانون ، والنظام باتخاذ إجراءات شديدة ضد كل من يريد أن يخل بالأمن والطمأنينه ، أو من يروجون لأغراضهم بوسائل غير مشروعة .

« وانى على ثقة من صدق معاونة ذوى النفوذ والسلطة فى جميع أنحاء البلاد فى مجهودى هذا .

« وعلى السودانيين أن يعملوا فى هدوء وإيمان على تحسين أحوال بلادهم ، رافضين أن تصرفهم الاشاعات الكاذبة عن اغراضهم ، وأن يعملوا على تنمية وتقوية النظم الحالية لإقامة حكومة ديمقراطية محلية ، والمعاونه فى إنشاء هيئات دستورية جديدة ، أرجو واعتقد أن تجد فيها مختلف الآراء متنفساً مشروعا للتعبير، ويجد فيها سائر ضروب العبقرية والنبوغ والمقدرة فرصة واسعة للابداع

« لقد أظهر السودانيون فى سنة ١٩٤٠ اطمئناناً وعزماً أذاع صيتهم إلى أبعد من حدود السودان ، وإنى أؤمن إيمانا شديداً أن الثبات الموروث فى الخلق السودانى سيمكن السودان من التقدم فى المشروعات الإنشائية التى يود الجميع أن تثمر فى العاجل القريب (٤)

---

(4) HTRANSiTIOIN IN AFRICA , SIR JAMES ROBERTSON, C.HURST & CO. LONDON

ويرد النقراشى باشا على برقية الحاكم العام بالإنابة ، فيشير إلى الخطاب الذى كان وصله فى أبريل ١٩٤٧ من حكومة السودان عن التقرير الأول لمؤتمر إدارة السودان ، وما اشتمل عليه من توصيات بشأن إشراك السودانيين بشكل أوسع فى الحكومة المركزية ، وإلى قوله :

« إن هذه التوصيات هى محل نظر حكومة السودان فى الوقت الحاضر ، وإنه إذا انتقل الأمر إلى مرحلة إعداد مشروع قانون يتضمن الأخذ بمثل هذه المقترحات ، فإنه سيراعى ضرورة عرضه على كل من الحكومتين المصرية والبريطانية للحصول على موافقتها عليه . »

ويقول النقراشى فى خطابه : إن الحكومة المصرية رغم تحفظاتها التى أبلغتها للحكومة البريطانية ، فإنها صادقة الرغبة فى أن يتمتع السودانيون بأكبر قسط ممكن فى الحكومة المركزية ببلادهم ، وإنها قد أحالت تقرير المؤتمر إلى جهات الاختصاص لدراسته .

ويستعرض الخطـــاب الأطوار التى مرت بها مقترحات مؤتمر إدارة السودان ، ثم يعرب عن أسفه لما انطوت عليه صياغة البيان الذى وصله من الحاكم العام بالإنابة ، مما يمكن تفسيره بأنه يرمى إلى إسقاط حق الحكومة المصرية وسلطتها ، خاصة وقد صدر بعد يومين من وقف المناقشة فى النزاع المصرى الإنجليزى أمام مجلس الأمن .

ويلاحظ الخطاب أن الاصلاحات المقترحة قد وضعها مؤتمر إدارة السودان الذى لا يشتمل إلا على أعضاء من البريطانيين والسودانيين ، وليس بينهم مصرى واحد . ويقول فى فقرته الأخيرة إن هذه المقترحات هى الآن موضع الدراسة ، ولكن نظراً لما لها من الأهمية العظمى ، فمن الواضح أن دراستها تتطلب بعض الوقت لاسيما والحكومة الملكية المصرية – فى هذا الشأن – ليس لها فحسب الحق فى الموافقة على هذه المقترحات ، أو فى رفضها ، بل إن لها حق المبادأة . وكان حاكم السودان العام بالإنابة قد كتب لرئيس وزراء مصر ، محمود فهمى النقراشى باشا ، فى الرابع والعشرين من ابريل ١٩٤٧ ، خطابا يرفق به نسخاً من التوصيات النهائية لمؤتمر إدارة السودان الخاص باشراك السودانيين فى الحكومة المركزية ، وقد جاء فى الخطاب ما يلى :

« إن هذه التوصيات هى الآن موضع البحث ، وسوف يدعى المجلس الإستشارى لشمال السودان فى دورته المقبلة لإبداء رأية فيها ، وبعد ذلك تفحصها الحكومة وتعرض على المملكة المتحدة ، وحكومة مصر بعد هذا مشروع التشريعات لتضمنه أى منها التعديلات التى ترى ضرورة ادخالها .

ومما يجدر ذكره فى هذا الصدد أن مؤتمر إدارة السودان كان قد شكله الحاكم العام فى الثانى والعشرين من ابريل ١٩٤٦ ، ليدرس مايلزم اتخاذه من خطوات لإشراك السودانيين فى إدارة بلادهم بصورة أوسع نطاقاً من ذى قبل زيادة المسئوليات التى تناط بهم .

ولقد انقسم المؤتمر إلى لجنتين ، الأولى منهما برئاسة السيد مكى عباس (٥) كلفت بالنظر فى الخطوات اللازم اتخاذها لتمكين السودانيين من الاشتراك فى الحكومة المركزية بصورة فعالة ، وبتقديم توصيات يمكن معها أن يصبح المجلس الاستشارى هيئة ذات وظائف ومسئوليات أعظم مما كان مناطاً به .

أما اللجنة الثانية فقد اختير لها السيد محمد أحمد محجوب رئيساً ، وطلب منها أن تتقدم بتوصيات يمكن عن سبيلها تحقيق تقدم فى الحكم المحلى ، ورسم السبل التى يمكن معها زيادة مسئوليات مجالس المديريات ومؤسسات الحكومة المحلية الأخرى ، كما طلب منها أن تنظر فى القوانين الماثلة التى يقوم الحكم المحلى على أساسها وأن تتقدم للمؤتمر بتوصيات محددة لتحسينها .

وكان المؤتمر يتألف من ثلاثين عضواً برئاسة السكرتير الإدارى لحكومة السودان . وقد اشتمل ، بالإضافة إليه ، على ثمانية أعضاء بريطانيين بينهم رئيس القضاء ، وآخرون من رجال الإدارة والمالية والتعليم . وكان يضم

---

(٥) كان السيد مكي عباس من كبار المعلمين فى معهد التربية ببخت الرضا ، مسئولاً عن شعبة التربية الوطنية وتعليم الكبار ، واستقال عام ١٩٤٧ من وظيفته وعمل بالصحافة ، وأصدر مجلة « الرائد » الأسبوعية التى كانت تنادى للسودان بالاستقلال وبالجمهورية الاشتراكية نظاماً للحكم . وقدمت له جامعة اكسفورد منحة دراسية نال بعدها درجة علمية على اثر بحث أعده عن المسألة السودانية أصدره كتاباً فيما بعد . وعند تأميم مشروع الجزيرة فى عام ١٩٥٠ عين عضواً فى مجلس إدارته ، ومديراً للخدمات الاجتماعية فيه ، ثم اصبح محافظاً للمشروع . وتم فى عهده تعمير الجزء الأول من امتداد المناقل . وعمل فيما بعد سكرتيراً تنفيذياً للجنة الاقتصادية فى افريقيا ، التابعة للأمم المتحدة ، ثم عمل نائبا لمدير منظمة الأغذية والزراعة الدولية . وكان عضواً فى المجلس الاستشارى لشمال السودان

واحــد وعشرين عضواً سودانيا ، ثمانية منهم يمثلون المجلس الاستشارى لشمال السودان ، وثمانية من الأعيان والتجــار وكبار موظفى الحكومة ، وثلاثة يمثلون حزب الأمة ، وواحد لحــزب الأحرار ، وآخر لحزب القوميين . وقد طلبت الحكومة من الأحزاب الأخــرى اتحــادية وغير اتحادية ، أن تنتدب ممثلين منها ولكنهــا لم تســتجب (٦) .

واقترحت اللجنة الأولى ، برئاسة السيد مكى عباس ، انشاء جمعية تشريعية تكون أكثر تمثيلاً للشعب من المجلس الإستشارى لشمال السودان ، قالت :

« إن الأساس الذى قامت عليه جميع توصيات المؤتمر هو رغبة السودانيين فى حكم بلادهم ، ورغبة معالى الحاكم العام فى تعديل دستور المجلس الإستشارى لشمال السودان ، ليخلق منه جمعية أكثر تمثيلاً للشعب ، وليضطلع بمسئوليات أكبر من مسئوليات المجلس الاستشارى ، رغبة فى الإستمرار فى سياسة تقدم المؤسسات الداخلية نحو الحكم الذاتى . »

واقترحت اللجنة أن تعين أيــة هيئة تشكل فى نطاق دستور السودان الحالى، لمدة ثلاث سنوات يكون الوقت بعدها مناسباً لإعادة النظر فى الموقف . « وإنا لنــأمل أن تأتى الهيئــة التى تشكــل فى ذلك الوقــت ممثلة للســودانيين تمثيلاً صحيحاً . »

تقول اللجنة :

« نحن متفقون على أن أمثل طريقــة لتطوير المجلس الإستشارى الحــالى ، وجعله أكثر تمثيلاً لرغبـــات الشعب ، وإعطائه قـــدراً أوفـر من المسئولية ، هى

---

(٦) كان المؤتمر يتألف من مستر ج. روبرتسن السكرتير الإدارى رئيساً ، ومن الأعضاء التالية اسماؤهم : مستر س.س . كمنجز ، رئيس القضاء ، مستر أ.ح كارمايكل من مكتب السكرتير المــالى ، ومستر ج.د لامبن ، مدير دارفور ، ومستر ف.د كنجدن ، مدير أعالى النيل ، ومستر ج.س سكوت من كلية غردون ، ومستر و.م. لانق من مصلحة المعارف ، ومستر ج. س أوين ، من مكتب السكرتير الإدارى ، ومستر س.أ.ج والس ، مساعد السكرتير الإدارى ومن السادة محمد على شوقى ، والاميرلاى عبد الله بك خليل ، ومكى عباس ، وبابو عثمان نمر ، والزبير حمد الملك ، وعبد الله بكر ، وسرور محمد رملى ، ومصطفى ابو العلا ، ممثلين للمجلس الاستشارى لشمال السودان ، ومن السادة ، محمد محمودالشايقى ، والسيد الصديق عبد الرحمن المهدى ، والدرديرى عثمان ، ونصر الحاج على ، ومحمد صالح الشنقيطى ، وأحمد حسن خليفه ، ومحمد أحمد محجوب ، ومكاوى سليمان أكرت من الأعيان وكبار الموظفين السودانيين ، ومحمد عثمان ميرغنى والسيد محمد الخليفه شريف ، وعبــد الرحمن عابدون عن حزب الأمة ويوسف بدرى ممثلاً لحزب الأحرار ، ومحمد حمد النيل ، ممثلاً لحزب القوميين .

تشكيل جمعية تشريعية تتألف من أعضاء سودانيين منتخبين ليمثلوا السودان بأكمله ، وتكون ذات وظائف تشريعية ، وإدارية تؤديها بالإشتراك مع مجلس تنفيذى ، يشكل من جديد ، ويحل محل مجلس الحاكم العام الحالى .

« إننا متفقون بإجماع الآراء على أن سلطات الجمعية الجديدة يجب أن تشمل القطر بأكمله ، شماله وجنوبه ، ولكننا فى الوقت عينه ، نقدر الصعوبة العظيمة فى الحصول على أفراد من أهل الجنوب يستطيعون أن يمثلوا قومهم تمثيلاً كاملاً فى الوقت الحاضر ، غير أننا نأمل أن يتيسر التغلب على هذه الصعوبة بالتدريج ، وأن يعين مديرا المديريتين (الاستوائية وأعالى النيل) الأشخاص الأكثر صلاحية فى الوقت الحاضر ، إلى أن يحين الوقت الذى يتوفر فيه الأشخاص الذين يمثلون ذلك الجزء تمثيلاً تاماً .

« وإننا عندما نتقدم بالتوصية المذكورة آنفاً ، نرى أن مستقبل السودان يتوقف على دمج جميع أهله ليكونوا شعباً واحداً ، وأن المديريتين الجنوبيتين (٧) مع أنهما ليستا عربيتى الأصل « كما هو الحال فى كثير من أنحاء السودان الشمالية » لا يمكن أن تحصلا على التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، إلا إذا اتجهتا نحو أجزاء السودان الأخرى . وتمثيل المديريات الجنوبية فى جمعية تشريعية مسئولة للقطر كله تجعل من تحقيق توحيد أهل السودان – ذلك التوحيد الذى تعتمد عليه رفاهية السودانيين كلهم فى النهاية – أمراً واقعاً .

« هذا ولم يغب عنا التأخر النسبى الذى يتصف به أهل المديريتين الجنوبيتين مع اعترافنا بما يلزم أن يبذله هؤلاء المواطنون للحاق بالركب ، وبلوغ درجة التمدن والتقدم التى يتحلى بها كثير من أهل المديريات الشمالية ، ولكننا فى الوقت نفسه نرى أن يتخذ فى الحال قرار ينص على إدارة السودان كقطر واحد موحد . وعلى الرغم من أن بعض أجزاء السودان قد تتخلف فى الوقت الحاضر عن الأجزاء الأخرى وتقل عنها تقدماً ، فإن هدف جميع إجزاء الوطن واحد ، وليس ثمة ما يمنع سكان المديريتين الجنوبيتين من بلوغ درجة من المدنية والتقدم فى القريب العاجل ، تمكنهم من لعب دورهم كاملاً فى السير بالبلاد إلى الأمام .

---

(٧) كان الجنوب من الناحية الإدارية يتألف فى ذلك الوقت من مديريتين لا ثلاثاً ، هما المديرية الإستوائية وتشمل بحر الغزال ، ومديرية أعالى النيل .

وبما إن مستقبلهم مرتبط بالشمال ، فالواجب يقضى أن يبدأ الجنوبيون الآن فى الاشتراك مع الشماليين فى إدارة البلاد بكل طاقتهم . وليس ثمة رغبة عند أهل الشمال ، فى السيطرة على الجنوبيين ، أو فى بسط نفوذهم عليهم ، ولكن أهل السودان ، وهم مشتركون فى المنافع ، يجب عليهم الاشتراك فى المسئوليات . وهنا نريد أن نسجل رأى أغلبية من الأعضاء - مع إن هذا خارج عن نطاق اختصاص المؤتمر - فى أن توحيد السودانيين يساعد كثيراً فى تحقيقه الغاء أمر رخص الاتجار لسنة ١٩٢٨ ، واتباع سياسة واحدة للتعليم فى السودان كله ، وتعليم اللغة العربية فى مدارس الجنوب ، وتحسين طرق المواصلات بين شقى السودان ، وتشجيع تنقلات الموظفين بين الشمـــال والجنوب ، وتوحيد نظام درجات الموظفين . »

هذا ما جاء فى تقرير اللجنة الخاصة بالحكومة المركزية المنبثقه عن مؤتمر إدارة السودان ، رأينا أن نثبته بنصه لأهميته ، لا سيما ما يتعلق منه بالمديريات الجنوبية ومستقبلها ، وهو لا يحتاج لمزيد من الشرح والتوضيح . وحسبنا أن نلاحظ كيف كان المؤتمر فى ذلك الوقت ، عام ١٩٤٦ ، يحرص على وحدة السودان وعلى تقدم مواطنيه فى الجنوب لتمكينه من أن يلعب دوره كاملاً فى تقدم البلاد .

إن توصيات المؤتمر تشكل وثيقة هامة ، رغم رفض مؤتمر الخريجين والأحزاب الاتحادية لها ، ولما اشتملت عليه من توصيات ، وليس من أغراضنا فى هذا الفصل أن نتناول مقترحات مؤتمر إدارة السودان ، ولا ما سبقه أو أعقبه من خطوات دستورية ، ولكننا رأينا إن نشير لهذه المكاتبات لصلتها بتطور القضية المصرية البريطانية ولما لها من مساس بها ، وأن نوضح أيضاً أن مؤتمر الخريجين العام ، الذى كان يسيطر عليه حزب الأشقاء ، وأحزاب الجبهة الوطنية المؤلفة من الأحزاب الاتحادية كلها قرر مقاطعة الجمعية التشريعية ، كما كان المؤتمر قد قرر قبل ذلك مقاطعة المجلس الاستشارى لشمال السودان ، وأرسل السيد اسماعيل الأزهرى رئيس المؤتمر ، وهو يعلن المقاطعة قولته الشهيرة :

« لن ندخلها حتى لو جاءت مبرأة من كل عيب . »

وننظر إلى موقف حكومة السودان من توصية مؤتمر الإدارة القائلة بتشكيل جمعية تشريعية من أعضاء يمثلون السودان كله ، شماله وجنوبه .

يقول السكرتير الإدارى فى ذلك الوقت ، سير جيمز روبرتسن :

ونحن هنا نقتطف حديثه كله نسبة لاهميته (٨) : -

« كان من المسائل الهامة ذات الصلة بقيام الجمعية التشريعية أن نقرر تمثيل الجنوبيين أو عـدم تميثلهم فيها ، مؤتمر إدارة السودان يوصى بتمثيلهم وإشراكهم .. ولدى بعض الدوائر شكوك فى سلامة هذه التوصية وحكمتها . ورأيت أن أجعل الخطوة التالية فى سبيل تنفيذ تقرير المؤتمر عقد اجتماع فى يونيو من عام ١٩٤٧ مع ممثلى الجنوب فى جوبا ، عاصمة المديرية الأستوائية . وكان السكرتير القضائى قد ذهب إلى لندن ليبحث فيها أمر نقل السلطات بطريقة دستورية إلى الشعوب المستعمرة ، وكنت اتطلع متى فرغ كل منا من مهمته أن نستعرض مع السكرتير المالى موضوع الجمعية التشريعية من جوانبه المختلفة قبل إصدار قرارات نهائية فى مجلس الحاكم العام .

« كان وضع جنوب السودان أعتى المشاكل التى واجهتنى كسكرتير إدارى وأعصاها على الحل ، فقد أدى الفشل فى حلها بصورة سريعة فى عام ١٩٥٥ إلى حرب أهلية استمر اشتعالها فى مراكز الجنوب حتى يناير ١٩٧٢ ، وليس فى عزمى أن استعرض موضوع الجنوب برمته ، ولكن لابد من تقديم نبذه مقتضيه كخلفية للمشكلة .

« توغل الغزاة الأتراك المصريون عقب فتح السودان فى عام ١٨٢٠ فى الجنوب ، واستطاعوا بقوة أسلحتهم النارية أن يتغلبوا على الشلك والنوير والدينكا ، ممن عرفوا فى الماضى بمقاومتهم للغزاة الوافدين من الشمال دون مشقة . وأدى تغلغل الحكم التركى المصرى إلى اضطرابات وقلاقل فى الجنوب استمرت طيلة الفترة المتبقية من القرن التاسع عشر ، باستثناء فترات قصيرة تولى الأمر فيها هناك سير صموئيل بيكر ، فالجنرال غردون . ورغم الهزيمة التى ألحقها المهدى بالحكم التركى المصرى عام ١٨٨٠ ، وانسحاب ذلك الحكم من السودان ، فإن الأحوال فى الجنوب لم تتحسن .

« ولما أخذ الحكم الثنائى يزحف جنوباً فى مطلع هذا القرن العشرين ، واجه كثيراً من المخاوف والشكـوك بين أهــل الجنــوب . وامضت تلك الإدارة نحــواً

---

(8) TRNSITION IN AFRICA , SIR JAMES ROBERTSON , C.HURST & CO . LONDON.

من عشرين إلى ثلاثين عاماً قبل أن ترسخ أقدامها فى سائر المديريات الجنوبية . وترتب على هذا بطء فى التطور التعليمى والاجتماعى بالمقارنة إلى الشمال ، إذ جعلت الإدارة شغلها الشاغل حينئذ حفظ الأمن والنظام ، ومحاولة كسب ثقة قوم متخلفين خائفين ، عظيمى الريب والشكوك . وكان المال قليلاً محدوداً ، يأتى من الشمال ، ولا سبيل لتطوير الخدمات إلا به . وكان الحرص على الإقتصاد فى النفقات ، وحسن تدبير المال ، هو الذى دفع الحاكم العام ، سير جون ستيورت سايمز ، فى عام ١٩٣٧ ، لدمج مديريتى منقلا وبحر الغزال فى مديرية واحدة ، اسماها الأستوائية . وكانت المواصلات ضعيفة ، والمراكز كبيرة بصورة يصعب معها السيطرة عليها .

« وبسبب حرص الحكومة على كسب ثقة أهل الجنوب ، أصدرت قانوناً للمناطق المقفولة يقضى بأن يحصل التجار الشماليون على إذن خاص للاتجار فى الجنوب ، بهدف تقليص عدد التجار الشماليين ، ومنع الجلابة من السفر والتنقل هناك . وعلى الرغم من أن المواطنين الشماليين العاديين لم يمنعوا بقوة القانون من زيارة الجنوب ، فإن السلطات الإدارية فيه لم تكن تشجع زياراتهم أو ترحب بها ، وكان الهدف من هذا كله إنشاء حاجز يعصم الجنوبى الساذج الجاهل وأهله من الاستغلال .

« وكان الأمل معقوداً فى أن يتطور أهل الجنوب وراء هذا الحاجز حتى يقفوا على أقدامهم ويواجهوا الشماليين كأنداد لهم . ولكن الحكومة حتى قيام الحرب العالمية الثانية ، لم تفعل شيئاً وراء هذا الحاجز يدفع بالنهضة فى الجنوب إلى الأمام ، بل القت بمسئولية الخدمات التعليمية والطبية إلى الجمعيات التبشيرية المسيحية سنوات عديدة . وعلى الرغم من أن القائمين بأمر هذه الجمعيات لم يكن يعوزهم الإخلاص ، ولا صدق العزم ، ولا العطاء ، فى نطاق امكانياتهم المحدودة القاصرة ، فإنهم لم يكونوا أهلاً لتحقيق التقدم الذى ينشده الإقليم . والحكومة نفسها لم تتحرك لمساعدتهم إلا فى العشرينات بتقديم إعانات لهم ، وبمراقبة نشاطهم التعليمى والطبى ، وبانشائها خدمات طبية خاصة بها . لهذا كله ظل التقدم بطيئاً ومتعثراً .

« وفى منتصف الأربعينات أخذ السودانيون الشماليون والمصريون ينحون بالآئمة على حكومة السودان بسبب سياستها فى الجنوب . ولم يقتصر النقد

على قانون المناطق المقفولة ، بل امتد إلى اقصاء الجنوب من المجلس الاستشارى ، ومنع ذلك المجلس من بحث المسائل ذات الصلة بالجنوب . وشمل النقد التعليم واستخدام اللغة الإنجليزية وسيلة رسميـة فيـه ، واللهجات المحلية دون اللغة العربية ، وتناول إرسال الطلبة الجنوبيين إلى يوغنـدة ، لينالوا تعليمهم العالى فيها بدلاً عن كلية غردون التذكارية فى الخرطوم ، وغيبة الجمعيات التبشيرية الإسلامية عن المنطقة . وكانت هناك اتهامات تشير إلى مخطط يرمى إلى فصل الجنوب عن السودان وضمه إلى يوغندة .

« لقد اقتنعت بأن مشكلة الجنوب تحتاج منا إلى علاج ايجابى ، وهاهى ذى الحاجه للعلاج تلح علينا نتيجة لمقررات مؤتمر إدارة السودان الرامية لإنشاء جمعية تشريعية ذات سلطات كبيرة ، وتمثيل للسودان كله ، بشماله وجنوبه وكان السؤال الذى يواجهنا هو : أيدمج الجنوب كلياً فى السودان ، ويدار كغيره من مناطق القطر ، أم يبقى منفصلاً ويدار بشكل آخر ... ؟

« وكانت هناك احتمالات ثلاثة فى تقديرى .. الأول منها هو أن نواصل السياسة الرامية فى نهاية المطاف لفصل الجنوب عن الشمال .

« والثانى أن يؤسس الجنوب كإدارة منفصلة متحدة فدرالياً مع السودان الشمالى ، وأن يكون له حاكم ومجلس استشارى خاص به ، مسئول لحكومته المحلية .. والثالث هو معاملته كجزء من السودان وفتح ابوابه للتنمية ، والغاء قانون المناطق المقفولة ، وقبول ممثليه فى الجمعية التشريعية وفق ما أوصى المؤتمر .

« وبالنسبة للإحتمال الأول لم يكن ميسوراً تصور السبيل الذى يمكن معه ضم جنوب السودان ليوغندة .. ولم يكن لدينا ما يدل على أن يوغندة نفسها لديها الاستعداد لقبول هذه المنطقة الفقيرة المتخلفة .

« أما الاحتمال الافتراضى الثانى ، وهو منح الجنوب إدارة منفصله فى اتحاد فيدرالى مع الشمال ، فقد كان صعب التنفيذ أيضاً ، لأن انشاء مثل هذه الإدارة أمر باهظ التكاليف ، ولاسبيل لتمويله إلا من الشمال .. والشماليون بالطبع لا يوافقون على تمويل إدارة لا سيطرة لهم عليها ، يضاف إلى هذا قلة الجنوبيين المؤهلين لشغل الوظائف فى مثل هذه الإدارة .

« والاحتمال الثالث ، وهو تمثيل الجنوب فى الجمعية التشريعية ، كان من عيوبه ضعف خبرة الجنوبيين فى الخدمة السياسية بالمقارنة إلى أهل الشمال ، ولكن لم يكن هناك مفر منه مع توفير بعض الضمانات فى التشريع ضد الاستغلال .

« ورأيت أن اقنع نفسى بمقدرة الجنوبيين على الجلوس فى الجمعية التشريعية ، ولعب دور بناء فيها ، قبل أن اتقدم بالنصح فى هذا الشأن لمجلس الحاكم العام . وعليه قررت ، بعد التشاور مع الموظفين البريطانيين الكبار الثلاثة فى الجنوب ، أن ننظم مؤتمراً فى جوبا فى يونيو من عام ١٩٤٧ لبحث مسألة اشتراك الجنوب فى الجمعية التشريعية . ولم يكن فى الجنوب آنذاك مجالس مديريات استشاريه لتقوم باختيار ممثليها فى هذا المؤتمر ، لهذا تم الاتفاق على دعوة بعض الزعماء القبليين البارزين ، وبعض الموظفين الذين كان لهم فى نظر المديـرين قدر كاف من التعليـم يمكنهم من مناقشة الموضوع المطروح أمام المؤتمر .. ودعونا أيضاً بعض الشماليين للاشتراك فى البحث . وكان المؤتمر عندى وسيلة للتأكد من مقدرة الجنوبيين . وعليه فليس صحيحاً القول بأن الممثلين الجنوبيين فى مؤتمر جوبا وافقوا على الاندماج فى الشمال ، بل لم يكن المؤتمر يملك حق إصدار مثل هذا القرار ، ولم يكن اعضاؤه مفوضين لبحثه ... والقرار الوحيد الصادر عن المؤتمر كنت قد اتخذته وحدى ، وهو ضرورة تأييد التوصية المقدمة من مؤتمر إدراة السودان ، استنـاداً على ما رأيت وسمعت من الجنوبيين فى جوبـا ، تلك التوصية الرامية لتمثيل الجنوب فى الجمعية التشريعية المقترحة .

« ولقد وجدت عدداً من الجنوبيين فى مؤتمر جوبا لا يقلون مقدرة عن الشماليين فى المـداولة ، والذكـاء على الرغـم من ضعف التعليم الذى كـانوا قد نالوه .

« وكان قد شغلنى التغيير المفاجىء الذى طرأ على أفكارهم ، إذ كان الرأى السائد بينهم فى اليوم الأول للمؤتمر هو أن نبدأ بمجلس استشارى للجنوب ، ينضم الجنوب إلى الشمال بعده بسنوات ، ويمثل فى الجمعية التشريعية .. وفى اليوم التالى انقلب هذا الرأى رأسا على عقب ، وأخذ المتعلمون الجنوبيون يحبذون الذهاب إلى الشمال فى الحال . وقد خمنت أن هذا جاء نتيجة لمساعى صديقى القاضى محمد صالح الشنقيطى ، أحد الأعضـاء الشماليين فـى

المؤتمر .. وكان قد أمضى الليل فى إغراء الموظفين الجنوبيين بأنهم بانضماهم للشمال ينالون المرتبات الى تمنح للشماليين . وقد أغراهم هذا فكان ذلك الإنقلاب منهم بقيادة كلمنت امبورو .

« وفى التاسع عشر من يوليو ١٩٤٧ اجتمع مجلس الحاكم العام واستمع إلى تقريرى وتوصياتى ، ووافق عليها من حيث المبدأ ، وهى تقضى بتمثيل الجنوب فى الجمعية التشريعية ، مع توفير الضمانات اللازمة لحماية أهله . »

وننتقل من الجنوب والمقترحات التى أوصى بها مؤتمر إدارة السودان إلى التطورات السياسية فى الشمال لنستعرضها فنقول :

كان لقيام الأحزاب منذ عام ١٩٤٣ أثر غير حميد على مؤتمر الخريجين العام ، إذ أخذت تستأثر بالمكانة السياسية دونه ، يسبب الخلاف السياسى حول مستقبل السودان الذى شطره ، بل صرف عنه كثيراً من الخريجين الذين كانوا يؤمنون ويتعلقون بالاستقلال ، لا الاتحاد ، مصيراً للسودان . فقد فضل هؤلاء أن يركزوا نشاطهم فى أحزابهم السياسية ، وحيث يتعاونون مع من يلتقون معهم سياسة ، وفكراً ، ومبدأ ، واسلوباً . ليس ذلك فحسب ، بل أصبح المؤتمر لدى كثير من الناس اسماً آخر لحزب الأشقاء ، بسبب سيطرة هذا الحزب على هيئته ولجنته التنفيذية ، بل على لجانه الفرعية ، وبسبب تغوله على القرار الذى اتخذه المؤتمر فى عام ١٩٤٥ ، بقيام حكومة سودانية فى اتحاد مع مصر ، تحت التاج المصرى ، وجعله مبدأ له ، أى لحزب الأشقاء .

وشهد عام ١٩٥١ انقساماً عميقا فى حزب الأشقاء ، وفى المؤتمر إذ خرج عليه السيد محمد نور الدين ، وكيله ، وخرج معه بعض القادة من رجال المركز العام ، كالسيدين أحمد خير وخضر عمر ، الذى كان فى وقت سابق سكرتيراً لحزب الأشقاء ، وزعموا أنهم فصلوا زملاءهم الآخرين ، واستأثروا بأسم الحزب ، واسموا مؤتمر الخريجين العام مؤتمر السودان (٩) .

---

(٩) كان السيد محمد نور الدين وكيلاً لفرع البنك الأهلى المصرى بأم درمان وعضواً فى نادى خريجى مدارس السودان هناك ، وفى مؤتمر الخريجين العام ، انضم فى الأربعينات إلى حزب الأشقاء ، وعين وكيلاً له ، واشتهر بشده تعلقه بالاتحاد مع مصر ، ومقاومته ومعاداته للاستعمار البريطانى وكان عضواً فى مجلس النواب خلال الحكم الذاتى ، ووزيراً للأشغال ، وانشق فيما بعد عن الحزب الوطنى الاتحادى ، وانضم إلى حزب الشعب الديمقراطى ، وكان وزيراً للصحة فى الحكومة الائتلافية المكونه من حزبى الأمة والشعب الديمقراطى وبعض ممثلى الأحزاب الجنوبية . =

واستمر هذا الخلاف بين شقى الأشقاء حتى قيام الثورة المصرية فى يوليو من عام ١٩٥٢ التى كان يقودها اللواء محمد نجيب ، الذى يعرفه السودانيـون معرفة جيدة ، ويثقون فى وطنيته وصدقه ، وشجاعته ، وأصالته .. وكان اللواء نجيب قد نال تعليمه فى السودان ، وزامل السيد اسماعيل الأزهرى وغيره فى سنى دراسته هناك . وكانت تربطه بالسودان صلة الود والدم والقربى . وفى الأيام الأخيرة من سبتمبر عام ١٩٥٢ ، دعا اللواء نجيب قائد الثورة المصرية ، قادة الأحزاب السياسية السودانية إلى القاهرة ليتشاور معهم حول الموقف في السودان ، توطئه لاستئناف المفاوضات مع بريطانيا ، واستجابوا .. وكانت الأحـزاب الاتحادية كثيرة ، نذكر منها حزب الأشقاء بجناحيه (*) وحزب الاتحاديين ، والجبهة الوطنية ، وحزب وحدة وادى النيل والحزب الوطنى الذى أنشأه الشريف عبد الرحمن الهندى ، وحزب الأحرار الاتحاديين .

وخلال إقامة هذه الوفـود بالقاهرة ، على إثر اتفاقها مع رجال الثورة المصرية ، حول مستقبل السودان ، سعى اللواء نجيب ، فيما يحدثنا السيد خضر حمد فى مذكراته ، لجمع شمل هذه الأحزاب ودمجها فى حزب واحد باقتراح من السيد خضر عمر .. و تم تكوين لجنة من السادة ، ميرغنى حمزة والدرديرى أحمد اسماعيل ، وخضر حمـد ، لتتقدم بمقترحـات لتكوين الحزب

= وكان الأستاذ أحمد خير زعيم الجمعية الأدبية بواد مدنى ، وصاحب فكرة انشاء مؤتمر الخريجين العام ، ويوم التعليم الأهلى ، والمهرجان الأدبى . درس القانون فى كلية الحقوق بالخرطوم ، وعمل بالمحاماة ، وكان عضواً بارزاً فى وفد السودان لمفاوضات عام ١٩٤٦ بين مصر وبريطانيا ، واشتهر بمقاومته للاستعمار البريطانى ، وتعرض للسجن مرات كثيرة ، وعين وزيراً لخارجية السودان عند قيام الانقلاب العسكرى بقيادة الفريق إبراهيم عبود عام ١٩٥٨ . من مؤلفاته « كفاح جيل » « و » مآسى الانجليز فى السودان . »

وكان السيد خضر عمر الخضر ، وهو مهنـدس ، من قادة حزب الأشقاء بل كان سكرتيراً له ، وكان من قادة مؤتمر الخريجين العام ، له دور بارز فى مفاوضات الحكم الذاتى التى جرت فى القاهرة بين قادة الثورة المصرية ورجال الأحزاب السودانية . وكان عضواً فى الوفد الذى أرسلته الأحزاب الاتحاديه للندن لشرح القضية السودانية من وجهة النظر الخاصة بهم لوزارة الخارجية البريطانية . انشق على حزب الأشقاء مع السيد محمد نور الدين ، وعند قيام الحكم الذاتى هجر السودان إلى المملكة العربية السعودية ، بسبب اعتراضه على طريقة تكوين الحزب الوطنى الاتحادى ، ورفضه لمنهجه فى العمل . وعند عودته من السعودية ، بعد الاستقلال ، اشترك فى تأسيس حزب الشعب الديمقراطى ، وكان من قادته فى مرحلة من المراحل .

المقترح ، على أن يعرض ما يقترحونه على إخوانهم فى أقرب وقت . وعلقت جريدة المصرى الصادرة فى أول نوفمبر ١٩٥٣ على مهمة هذه اللجنة قائلة (١٠) .

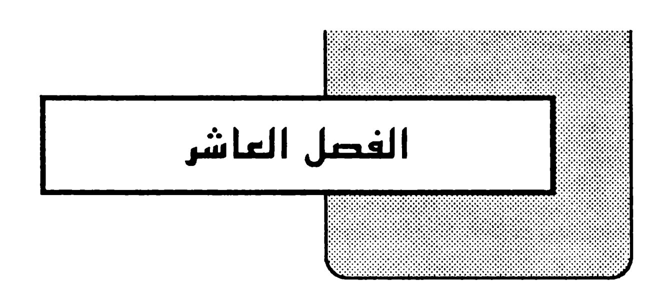
« ألفت لجنة سياسية لإدماج الأحزاب الاتحادية فى السودان . ولسنا فى حاجة إلى القول بانه على عمـل هذه اللجنة يتوقف النجاح الكامل لهذه الخطوة التاريخية ، وعلى حكمة أعضائها يحقق الاتحاديون فى السودان هذا الأمل الذى داعب نفوسهم مرات ، ولكن الخطوة التنفيذية كانت تتعثر ، لأن النفوس لم تكن - فيما يبدو - مهيأة لهذا الاتحاد المنشود ، والواقع أن حكمة هذه اللجنة ، وشعورها بالمسئولية الملقاة على عاتقها ، واستهداف المصلحة العامة وحدها هى التى ستؤدى إلى أن يتكتل الاتحاديون ويصبحوا قوة واحدة .. قوة تبين مبلغ الفائدة ، أو المصلحة المشتركة التى ستعود على الوادى من هذا الاتحاد .. ولعل هذه الأمنية ليست أمنيتنا بل أمنية شعب وادى النيل ، ثم هى أمنية الأشخاص الذين اشتركوا فى هذا العمل ، والذين انتهوا إلى تحقيق الاتحاد . »

واستطاعت اللجنة بالصبر والمثابرة أن توفق بين العناصر الاتحادية وأن تدمجها ، وتدمج مؤتمر الخريجين العام معها فى تنظيم جديد أسموه الحزب الوطنى الاتحادى ، اختاروا له اسماعيل الأزهرى رئيساً وزعيماً .

وفى نوفمبر من عام ١٩٥٢ بالقاهرة انطوت صفحة مؤتمر الخريجين العام الذى تأسس فى مدينة أم درمان فى فبراير من عام ١٩٣٨ ، ولعب دوراً بارزاً فى تربية الوجدان العام ، وتعبئة المشاعر الوطنية ، وخدمة التعليم ، وتحرير المواطن السودانى من قبضة الخوف والإرهاب والتسلط .

---

(١٠) مذكرات خضر حمد - الحركة الوطنية السودانية - الاستقلال وما بعده - مكتبةالشرق والغرب - الشارقه .



الفصل العاشر

مصر تلغى أتفاقية السودان والمعاهدة

المؤتمر يقرر مقاطعة الجمعية التشريعية - مصر تلغى الاتفاقية والمعاهدة - الاستقلاليون يتمسكون بانهاء الحكم الثنائى - الأزهرى يتعرض للمحاكمة والسجن - الإنجليز يقدمون مشروعاً للحكم الذاتى - قيام الثورة المصرية - مصر تفاوض الأحزاب السودانية توطئة لاجراء محادثات مع بريطانيا - اتفاقية السودان ترسم السبيل لتصفية الحكم الثنائى .

❑❑❑

يحدثنا الأزهرى فى مذكراته عن الجمعية التشريعية التى أنشأها حاكم السودان العام في سنة ١٩٤٨ ، فيصفها بأنها كانت أداة يحتمى الإنجليز خلفها ليجعلوا من السودان مستعمرة لهم . يقول :

« رفضنا قانون الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذى وقاومناه مقاومة عنيفة ، لإيماننا الراسخ بأن الإنجليز لم يكونوا صادقين فى زعمهم بأن هدفهم هو منح السودان الحكم الذاتى ، بل كانوا يرمون لتأليف مؤسسة يحتمون وراءها . ودللت على ذلك بما اتسم به قانون انتخاباتها من ضعف واضح ، يعكسه قصر حق الانتخاب على بعض السودانيين دون سواهم ، وتعيين بعض الموظفين أعضاء فيها ، لا سيما كبار الإنجليز .

« أما قانونها فقد حرم عليها النظر فى أربع مسائل جوهرية تحريماً تاماً ، وحظر بحث ثلاث مسائل أخرى إلا باستئذان الحاكم العام والحصول على موافقته .. ليس ذلك فحسب ، بل خلع على الحاكم العام حق النقض « الفيتو » ومكنه بذلك من رفض أى قرارتتخذه الجمعية متى شاء .. وبهذه القيود أصبحت الجمعية هيئة صورية بلا سلطات .

« والمسائل الأربع التى حرم القانون بحثها على الجمعية التشريعية هى :

* تعديل قانونها .
* العلاقة بين حكومة السودان ودولتى الحكم الثنائى .
* العلاقة بين حكومة السودان والدول الأجنبية .
* الجنسية السودانية .

« أما المسائل التى لايجوز بحثها إلا بموافقة الحاكم العام فهى :

* الدفاع .
* العملة .
* الأقليات العنصرية .

« ومنح القانون الحاكم العام حق تعيين أعضاء المجلس التنفيذى وجعله مسئولاً له وحده ، لا للجمعية التشريعية ، وبهذا حرمت الجمعية حتى من محاسبة المجلس التنفيذى ومساءلته . بل منح القانون الحاكم العام حق رفض مقرارات المجلس والغائها ، واستبدالها بمقرارات من عنده .

« هذه وغيرها كانت الثغرات الرئيسية فى قانون الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذى التى يتسلل منها النفوذ الإنجليزى . وقد تنبهنا لهذا منذ البداية ، وأدركنا النوايا التى كانت تكمن وراءه .. لهذا لم نتردد لحظة واحدة فى رفض القانون ومقاومته ، وفى مقاطعة الجمعية التشريعية .

« أما خصومنا السياسيون - حزب الأمة - فقد رحب بالمشروع ، وأعلن عن مباركته له ، وتأييده لقيام الجمعية التشريعية . وفى هذا كتب السيد عبد الرحمن على طه ، من أقطاب حزب الأمة ، ووزراء الجمعية التشريعية ، فى كتابه « السودان للسودانيين (١) » يقول :

« قبل الاستقلاليون العمل فى الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذى بالرغم من النقص الواضح فى القانون الذى صيغ لإنشائهما . ووجهة نظر الاستقلاليين فى ذلك هى أن يتخذوا من المجلس هيئة دستورية ، تمكنهم من مواجهة الإنجليز من الداخل ، ومن الاتصال بدولتى الحكم الثنائى ، وبهيئة الأمم المتحدة إذا دعت الحال لذلك .. »

---

(١) السودان للسودانيين - عبد الرحمن على طه - شركة الطبع والنشر الخرطوم .

ويمضى الأزهرى فيقول : -

« قامت الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذى دون موافقة الحكومة المصرية ، وهى طرف فى الحكم الثنائى ، مما أكد ما كان يساور نفوسنا من ريب وشكوك فى أن الإنجليز يريدون أن ينفردوا بحكم السودان ، وأن يجعلوا منه مستعمرة تابعة لتاجهم على شاكلة مستعمراتهم الأخرى فى افريقيا وغير إفريقيا . ولكنهم هذه المرة كانوا يريدون الاعتماد فى ذلك على تأييد بعض السودانيين فى بلوغ غاياتهم . واتضحت هذه النوايا لحزب الأمة جيداً حين الغت مصر اتفاقية ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦ ، وحين طالب حزب الأمة بإعلان استقلال السودان فى الحال ، فتخلى الإنجليز عنهم ، وتنكروا لهم ، وبذلوا جهوداً جبارة لفرض حمايتهم على السودان .. والحكومة البريطانية نفسها أعلنت عند الغاء الإتفاقية عن عزمها على حماية السودان مما أثار زوبعة فى لجنة الدستور التى كانت تجتمع حينذاك لمراجعة قانون الجمعية بغرض تطويرها ، ومما أدى فى النهاية إلى انسحاب بعض أعضاء هذه اللجنة وإلى حلها . »

ونقف هنا قليلاً لنستمع للسيد محمد أحمد محجوب ، عضو لجنة الدستور ، يحدثنا عن أثر الغاء الاتفاقية والمعاهدة على لجنته ، وعن الأحداث التى تلت ذلك ... يقول (٢) : -

« فى التاسع من ديسمبر ١٩٥٠ أصدر الحاكم العام أمراً بتأليف لجنة تعديل دستورى لتوصى له بالخطوات اللازم اتخاذها فى نطاق خطة تقدم السودان نحو الحكم الذاتى ، وعينت عضواً فى هذه اللجنة .. وسرنا فى دراسة نظام أساسى للحكم الذاتى وصياغته ، ولكن تدخل فى الأمر حادث مثير لم يكن فى الحسبان ، ذلك هو الغاء مصطفى النحاس باشا ، رئيس وزراء مصر ،من جانب واحد ، لاتفاقية ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦ المعقودتين بين بريطانيا ومصر ، فغير بهذا الإلغاء منه الصورة كلها ، وسحب من الحاكم العام مركزه الشرعى ، فاقترحت أن تنقل سلطاته إلى لجنة مصرية - بريطانية - سودانية ، ولكن اقتراحى لم يقبل فاستقلت من اللجنة مع خمسة آخرين من أعضائها .

---

(٢) الديمقراطية فى الميزان ، محمد أحمد محجوب ، دار جامعة الخرطوم للنشر - الخرطوم .

« والحقيقة هى أن إجراء النحاس باشا هذا كـان يختمر فى عقله منذ بعض الوقت نتيجة لتدهور علاقات مصر بلندن .. وكان المصريون بإعلانهم ميلكهم ملكاً على مصر والسودان ، فيما قرروا بعد إلغاء الاتفاقية والمعاهدة ، يحاولون تحقيق حلمهم فى السيادة على السودان ، بل مما أوصلنا بسرعة إلى طريق مسدود ، وأثبت أن مصر لا تـوافق على أى تقدم دستورى نحو الحكـم الذاتى فى السودان .

« وظن كثيرون فى الخرطوم أن الخطوة التالية ستكون حواراً مفتوحاً بين السودانيين والمصريين ، لكن القدر تدخل مرة أخرى ، إذ نشب حريق هائل فى القاهرة « يوم السبت الأسود » السادس والعشرين من يناير ١٩٥٢ ، إثر أعمال شغب رهيبة ، فأقال الملك فاروق الأول النحاس باشا ، وأخرجت بذلك حكومة الوفد من الحكم ، وتعاقبت على مصر خلال خمسة أشهر بعد ذلك حكومات متعددة ، وأصبح الموقف المصرى من السودان أكثر مرونة . ودعا رئيس الحكومة المصرية ، نجيب الهلالى باشا ، وهو محام مصرى شهير ، زعماء حزب الأمة والجبهة الاستقلالية إلى القاهرة لإجراء محادثات بدأت فى مايو من عام ١٩٥٢ ، واتضح فيها أن موقف مصر يرتكز على النقاط التالية : -

١ - أن يقبل السودان التاج المصرى على أساس رمزى مؤقت .

٢ - نتيجة لهذا القبول تتعهد مصر بإقرار أى دستور يضعه السودانيون على أن يؤجل البت فى أمر السيادة على السودان حتى يحسم عن طريق استفتاء عام تحدد بنتيجة رغبتهم فى الاستقلال أو فى الاتحاد مع مصر .

٣ - تحدد مصر موعداً لنيل السودان الحكم الذاتى وإجراء الاستفتاء وفقاً لإرادة السودانيين ، وتوافق فى الوقت نفسه على إجراء تغيير فى الوضع القائم

وكانت تلك محاولة واضحة لايقاع الوفد السودانى فى شراك القبول بالسيادة المصرية ، مما أغضب السيد عبد الرحمن المهدى ، راعى حزب الأمة وزعيمه .. وكان وفده الذى يرأسه ابن اخيه السيد عبد الله الفاضل ، ويضم السيد عبد الرحمن على طـه من قـادة حزب الأمـة وآخـرين ، قد رفض هـذه المقترحات المصرية . »

هذا ما جاء على لسان السيد محمد أحمد محجوب عن هذه الأحداث ، أما السكرتير الإدارى ، سير جيمز روبرتسن ، فقد كتب يقول :

« حاولت خلال عام ١٩٥١ أن أقنع الأحزاب السياسية كلها بالاشتراك فى لجنة للنظر فى دستور المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية ، والتقدم بتوصيات لتطويره نحو دستور للحكم الذاتى ، مما يمنح السلطة كاملة فى الشئون الداخلية تحت حق النقض - الفيتو - الذى يملكه الحاكم العام ، لمجلس وزراء وبرلمان وكان من رأيى أن هذه اللجنة ، لكى تحظى توصياتها بالقبول ، تحتاج أن تكون ممثلة لسائر الاتجاهات السياسية فى القطر ، ولكن مفاوضاتنا لبلوغ هذه الغاية كـانت شاقة ومخيبة للآمال .. وكنت اقترحت أن يرأس هذه اللجنة قاض بريطانى ، فوافق السكرتير القضائى على انتداب القاضى ستانلى بيكر لهذا الغرض .. وكان علىّ بعد هذا أن اقنع الجماعات السودانية المختلفة بالاشتراك فيها . وواجهتنا فى بادىء الأمر مشكلة رسم اختصاصات هذه اللجنة المقترحة وتحديدها ، ولكننا استطعنا تذليلها وأمكننا بعد شهرين من المفاوضات أن نفرغ من تكوينها . غير أنها عندى لم تكن متوازنة لأن أغلبية أعضائها كانوا من أهل المدن .. اشترك فيها ممثلو حزب الأمة والجبهة الوطنية وحزب الاتحاديين ولكن حزب الأشقاء قاطعها وتشكك فى مراميها . وعقدت اجتماعها الأول فى أعقاب أبريل من عام ١٩٥١ ، وقررت أن تتناول بالدراسة والمداولة المسائل الدستورية أولاً ، مرجيئة الانتخابات وإجراءاتها ، وعدد الدوائر الإنتخابية وحدودها إلى ما بعد ذلك .. وعقدت اجتماعات أخرى فى مايـو ويونيو ، ثم أرجأت أعمالها بسبب العطلة الصيفية ، ولكنها طلبت من رئيسها أن يستشير بعض القانونيين فى بريطانيا حول بعض النقاط الدستورية التى كانت تشغلها .. وقد انجزت اللجنة فى رأيى أعمالاً مفيدة ، يرجع الفضل فيها إلى مقدرة القاضى استانلى بيكر ، وحسن إدارته لاجتماعاتها .

« وكان للجماعات الموالية لمصر خلال هذه الفترة نشاط ملحوظ ، إذ أصدر اسماعيل الأزهرى قراراً أعلن فيه أن حزب الأشقاء لا يمكن أن يقبل الاشتراك فى أية مؤسسات دستورية تحت الحكم الثنائى ، وأرسل مندوبيه إلى الأقاليم ليلهبوا المشاعر لنصرة الدعوة الاتحادية .. ونشرت صحيفة الأهرام القاهرية التى تشتهر بصلتها الوثيقة بالدوائر الرسمية فى مصر ، انباء تقول بأن الحكومة المصرية كانت بصدد التقدم لحكومة السودان باقتراح لانفاق أربعمائة وخمسين ألف

جنيه فى أعمال اجتماعية فى السودان ، وأنها بعثت برجاء لحكومة السودان للحصول على قطعة أرض فى أم درمان لبناء مستشفى .. وكانت هناك مقترحات من وزارة المعارف المصرية ترمى لفتح مزيد من المدارس المصرية ، خاصة المعاهد الإسلامية فى المديريات الجنوبية ، وكان مراقب التعليم المصرى فى السودان قد قام بزيارة لجوبا وملكال استغرقت اسبوعين .. واتضح أيضاً أن هناك نحواً من أكثر من مائة مسجد تنال منحاً من مصر .. بل وتكاثر الزوار المصريون للسودان ، بعضهم أعضاء فى نادى الروتارى ، وآخرون أطباء ، وخبراء فى الرى ورجال أعمال وطلبة .

« وكانت هناك اشاعات تتردد منذ بعض الوقت بأن الحكومة المصرية بعد فشلها فى اقناع الحكومة البريطانية بتسليمها السودان ، تدرس اقتراحاً بالغاء اتفاقية ١٨٩٩ والمعاهدة الإنجليزية المصرية لعام ١٩٣٦ من جانب واحد .. وقد نقل لى هذا النبأ وكيل حكومة السودان فى القاهرة فى يونيو من عام ١٩٥١ ، ولكن بدا لنا ألا سبيل لاتخاذ مثل هذه الخطوة ، والملك فاروق يمضى شهر العسل فى يخته ، والنحاس باشا ، رئيس الوزراء ، يمضى عطلته فى أوربا . وكان الحاكم العام فى القاهرة فى مايو ، ولكنه لم يسمع فيها شيئاً عن مثل هذه الخطوة .. وكنت قد قمت بزيارة للوزير المصرى المسئول عن شئون السودان ، ابراهيم فرج باشا ، فى الإسكندرية فى آخر يوليو فى طريقى إلى المملكة المتحدة ، ولم أحصل منه على أى مؤشر عن مثل هذا الاحتمال خلال محادثتى معه التى استغرقت ساعتين .. ومع هذا فقد قويت الاشاعة حول الالغاء بل حدد الحادى والعشرون من سبتمبر موعداً لإعلان وحدة وادى النيل ، لهذا لم نندهش عندما أعلن رئيس الوزراء النحاس باشا ، أمام البرلمان المصرى فى جو تسوده الغبطة نبأ الغاء الاتفاقية والمعاهدة من جانب واحد .. وأعلن أيضاً تنصيب الملك فاروق ملكاً على السودان ، وقدم تشريعاً للبرلمان المصرى لإنشاء جمعية تأسيسية فى السودان ، ومجلس وزراء سودانى يعينه الملك فاروق ليحكم البلاد ، مع الاحتفاظ للحكومة المصرية ببعض المسائل كالشئون الخارجية والدفاع .

« وكنت والحاكم العام فى بريطانيا ، فأسرعنا عائدين إلى السودان بعد اجتماعات عقدناها فى وزارة الخارجية بلندن . وكان هذا التصرف المصرى قد

أحدث إثارة شديدة فى السودان ، ولم يجد على وجه الجملة مناصرة من السودانيين ، حتى الأشقاء منهم . حقاً كان كثير منهم سعداء بالغاء الحكم الثنائى ، ولكن فرض جمعية تأسيسية عليهم ، وتعيين الملك فاروق وزراءهم ، واحتفاظ مصر ببعض الشئون أثار مرارة فى نفوسهم ، لأن هذه القرارات اتخذت دون استشارتهم .. واستقبل البيان الذى أعلن فيه وزير الخارجية البريطانى فى مجلس العموم بأن الحكومة البريطانية لا تعترف بالالغاء من جانب واحد ، وأنها ستظل تؤيد إدارة الحاكم العام ، وتتطلع لقيام مؤسسات الحكم الذاتى فى آخر عام ١٩٥٢. بالارتياح فى السودان . وأجازت الجمعية التشريعية اقتراحاً بصورة شبه اجماعية فى الخامس والعشرين من اكتوبر تشكر فيه الحكومة البريطانية على موقفها وتستنكر محاولة الحكومة المصرية فرض سيادة الملك فاروق ، وفرض دستور على السودان دون استشارة السودانيين . »

« وكانت هناك نتائج أخرى فى السودان ، إذ علمت من مصادر مطلعة أن السيد عبد الرحمن المهدى عند سماعه وهو فى أم درمان أنباء التصرف المصرى ، فكر فى أن يستغل الغاء الحكم الثنائى ليلعن استقلال البلاد .. ولم يرده عن هذا الاتجاه غير معارضة عبد الله بك خليل ، وآخر أو اثنين آخرين من مستشاريه المقربين ، مما منعه من المضى قدماً فى هذا الانقلاب .. ويقال إن عبد الله بك خليل أبلغه أنه وعدنى بألا يتخذ حزب الأمة أية خطوات غير دستورية ، مما أعاد السيد عبد الرحمن والمتحمسين من رجال حاشيته للتعقل.»

« وكان هناك ما هو أهم من هذا .. أثر هذا الإلغاء على اللجنة الدستورية ، إذ قد انفض سامرها على أساس أن الغاء اتفاقية ١٨٩٩ بواسطة مصر أجهز على دستور الحكم الثنائى وشرعيته . وكان الأمر الذى يشغل بعض الأعضاء هو السؤال النظرى : أين تكون السيادة على السودان قبل أن يمارس السودانيون حق تقرير المصير وتخلع السيادة على شعبه ؟ ولم يكن هذا الأمر ليشغلنى من ناحية عملية ما دامت الحكومة البريطانية تضمن الدفاع عن القطر ، وتضمن تقدمه نحو الحكم الذاتى ، ولكنه كان هاماً فى رأى الدرديرى محمد عثمان . ومحمد أحمد محجوب ،وهما من أعضاء اللجنة .. وكانت اللجنة قبل أن تنحل قد بعثت ببرقية إلى السكرتير العام للأمم المتحدة تطالب فيها بتعيين لجنة دولية

إدارة السودان خلال الفترة الانتقالية ، ولكنها لم تتسلم رداً على برقيتها هذه . مهما يكن من أمر فقد أدت هذه الاحداث إلى حل اللجنة (٣) . »

ونرجع إلى الأزهرى وموقفه من الجمعية التشريعية فنجده يحدثنا قائلاً : -

« حقاً لقد تمت مباحثات بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية بشأن قانون الجمعية التشريعية والمجلس الاستشارى وذلك فى اللقاءات التى عقدها خشبة باشا ، وزير خارجية مصر، مع السفير البريطانى فى القاهرة ، ولكن الحكومة البريطانية ، ومن ورائها حاكم السودان العام ، رفضوا المقترحات المصرية ، والتعديلات التى رأت مصر إدخالها على القانون . ورأى الإنجليز أن يحللوا لأنفسهم ما يحرمونه على الآخرين .. وذلك حين منحوا الحاكم العام وحده حق الموافقة على القانون . دون أدنى اعتبار لاتفاقية الحكم الثنائى وما تقتضيه من موافقة الطرفين .

« وقررنا مقاطعة الجمعية التشريعية .. وتألفت جبهة وطنية ممثلة للأحزاب السودانية الاتحادية كلها .. وقررت أن تكشف القانون لشعب السودان . وانطلق رجالها إلى الأقاليم ينظمون حركة المقاومة . وعملنا فى دقة وقوة ، ونظمنا صفوفنا والهبنا المشاعر ، وعقدنا الاجتماعات السياسية فى كل مكان . وكنت أردد أينما ذهبت أننا لن نقبل بالجمعية التشريعية حتى لو جاءت مبرأة من كل عيب وسوء .. وصار هذا شعاراً ترده الجماهير .

« وانطلقت مظاهرات الإستنكار فى كل مكان .. فى الخرطوم وفى أم درمان ، وفى الخرطوم بحرى ، وفى عطبرة ، وفى بورتسودان ، وفى الأبيض ، وفى وادمدنى ، وفى غيرها من مدن السودان .. انطلقت قوية عاتية تعلن للملأ عن رفضها للجمعية واستنكارها لسياسية الإنجليز ، دون اكتراث لما يصيبها من أذى .

« وجن جنون الإنجليز .. واستخدموا ضد مظاهراتنا السلمية قوتهم كلها . أطلقوا على جماهيرنا قنابلهم المسيلة للدموع ،فلم يزدها ذلك إلا اصراراً على موقفها ، وتمسكاً بالقرار الذى اتخذته الجبهة .. واطلقوا عليها الرصاص ،

---

(3)TRANSITION IN Africa : from direct rule to independence by Sir Temes Robertson ;C.Hurst & Co, London.

فسقط فى المعركة شهداء روت دماؤهم الزكية أرض الوطن ، وجرح من جرح ، وسجن من سجن .. ولكن ذلك لم يرهبنا ، أو يفت فى عضدنا ، بل على النقيض من ذلك ألهب حماستنا ، وقوى من إيماننا بمبادئنا ، وتمسكنا بها .

« وذات ليلة زارنى فى منزلى شاب اسمه حسن حافظ ولم أكن أعرفه من قبل .. وحدثنى أنه رسول لى من السكرتير الإدارى سير جيمز روبرتسن ، ليسألنى إن كنت أقبل أن أعين وزيراً للمعارف فى حكومة الجمعية التشريعية .. وحدثت الشاب أن يذهب من حيث أتى فيبلغ روبرتسن أننا لا نجاهد من أجل وظائف ننالها ، ولكننا نجاهد من أجل تحرير السودان . »

ونقف هنا قليلاً لنورد ما كتبه السكرتير الإدارى ، سير جميز روبرتسن ، فى هذا الأمر وحول الأحداث التى أثارها قانون الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذى .

يقول : -

« عدت إلى الخرطوم من القاهرة ولندن فى أكتوبر ، فوجدت المشاعر العامة ملتهبة بسبب قرب الموعد المحدد لانتخابات الجمعية التشريعية .. وكانت قد وقعت بالفعل مظاهرات مثيرة فى الخرطوم وعطبرة وبورت سودان ، ولكنها لم تشكل تهديداً كبيراً للسلطة وجاءت نتائج الانتخابات مخيبة للآمال ، لأنها عكست انقساماً فى الحركة الوطنية بين العناصر الموالية للبريطانيين ، والعناصر الموالية للمصريين . وكان مما واجهنا فى هذا الموقف مقاطعة الختمية ، وهم مؤيدو السيد على الميرغنى ، للانتخابات ، مما ترتب عليه أن لم يكن لهم فى الجمعية ممثل غير رجل أو رجلين من زعماء العشائر ، ورغم أنهم يشكلون قطاعاً ضخماً عظيم النفوذ من الشعب السودانى .. وبهذا يمكن القول بأن الجمعية لم تكن ممثلة بصدق لأهل السودان . ورأيت فى هذا الوضع خطرين ، أولهما عدم مصداقية الجمعية كصوت للسودان .. وثانيهما ما قد يحاوله السيد عبد الرحمن المهدى ، وحزب الأمة ، لإجازة إجراءات عن طريق أغلبيتهم قد لا يقبلها السودانيون كلهم .

« وكان واجبنا المباشر فى ذلك الوقت هو تكوين المجلس التنفيذى والجمعية بترشيح رجال صالحين للحاكم العام ليصدر أمره بتعيينهم أعضاء فى الجمعية ..

وكان علينا أن نراعى فى الاختيار قبول الرأى السودانى العام لهم .. وقمت على إثر انعقاد الجمعية مباشرة وتعيين عبد الله بك خليل زعيماً لها ، بالتشاور معه حول ذلك التعيين مراعين فيه توسيع قاعدة التأييد .. وكنت عظيم الأمل فى استمالة ميرغنى حمزة لقبول منصب وزير الأشغال ، وهو من قادة الختمية ، وكبار مؤيدى السيد على الميرغنى ، إضافة إلى أنه كان عضواً بارزاً فى المجلس الاستشارى لشمال السودان .. وأحسست من محادثتى معه أنه ربما قبل العمل معنا، ولكن اتضح فيما بعد صدق حدس عبد الله بك خليل الذى تنبأ برفضه للعرض .. واجريت اتصالاً أيضاً ، عن طريق أحد الوسطاء ، باسماعيل الأزهرى لأعـرف إن كان يقبـل التعيين فى الجمعيـة ، وفى منصـب وزارى ، ولكنـه رفض ذلك ... » .

أما الأزهرى فيقول فى مذكراته :

« لم يمض وقت طويل على عرض روبرتسن حتى جاءنى وفد من طلبة المعهد العلمى بأم درمان يطلب منى أن أقود مظاهرة ضد قيام الجمعية التشريعية اعتزموا تسييرها ، فقبلت شاكراً . وفى اليوم التالى جاء الطلبة إلى نادى الخريجين بأم درمان ولم يكن عددهم كبيراً .. وخرجنا فى مظاهرتنا فأحاط بنا البوليس والقى علىّ القبض .. وكانت تلك أول مرة اساق فيها إلى المحكمة متهماً بإثارة الفتنة ، وهناك تمت ادانتى ، وحكم على بالسجن فترة شهرين .. وكانت تلك أيضاً أول مرة أنال فيها شرف الحبس فى سبيل حرية السودان . وكانت المحكمة قد اكتظت بالجماهير قبل النطق بالحكم ، ولكن البواليس أعد العدة لمواجهة الموقف .

« وقضيت أيامى بالسجن .. وكان بعض زملائى قد سبقونى إليه ولما انقضت فترة الحبس خرجت إلى الحياة العامة من جديد ، اعبىء المشاعر ضد سياسة الإنجليز واستعمارهم .

« وشهد عام ١٩٤٩ نقصا خطيراً فى المواد الغذائية بشرق السودان ، وهددت المجاعة ذلك الجزء الوفى من أرض الوطن . وسألتنى صحيفة صوت السودان التعليق على المجاعة ، فقلت إنها ليست مجاعة ، بل هى تجويع غرضه إبادة أهل شرق السودان ، وأضفت أن انتاج بلادنا من الذرة ، وهو الغذاء

الأساسى للسودانيين ، يكفى حاجتنا ويفيض عنها .. ولو كان غرض السلطات شيئاً غير تجويع أهل الشرق ، لنقلت الذرة إليهم .

« واعتبرت حكومة السودان ذلك التعليق منى مثيراً للكراهة ضدها فالقى علىّ القبض من جديد ، وقدمت إلى محكمة كبرى فى الخرطوم . ودامت المحاكمة وقتاً غير قصير ، حكم على فى نهايتها بالحبس فترة أربعة أشهر .. ومن قاعة المحكمة نقلت إلى سجن كوبر ، لانال مرة أخرى شرف السجن فى سبيل قضية الحرية . »

ويصف الأزهرى فى مذكراته قرارهم القاضى بمقاطعة الجمعية التشريعية بأنه كان ضربة قاضية عليها ، ويحدثنا أن المواطنين انصرفوا فى كل مكان عنها ، ولم يعنوا بأمرها ، ولم يعتبروها ممثلة لهم ، أو معبرة عن إرادتهم وآمالهم ... وكانت مراكز الانتخابات خاوية على عروشها ، والإقبال عليها ضعيفاً ، مما دفع الحاكم العام ، سير روبرت هاو ، للإعراب عن أسفة لمقاطعة الأحزاب لها وهو يفتتح دورتها الأولى .

ويمضى الأزهرى فيقول :

« فى عام ١٩٥٠ رأى البريطانيون أن يستخدموا الجمعية لرفع مرتباتهم ، وتحسين شروط خدمتهم ، وتأمين مستقبلهم على حساب دافع الضرائب الجائع العارى الفقير ، ووقف بعض أعضاء الجمعية يقاومون هذا الاتجاه ... وكان من بين هؤلاء السادة محمد أحمد محجوب ، وأحمد يوسف هاشم ، وصالح عبد القادر من قادة المعارضة . واتضحت للجمعية نوايا الإنجليز .. ولم يستطع هؤلاء الفرسان الثلاثة أن يهضموا ما أقدم الإنجليز عليه من تسخير للجمعية لخدمة مآربهم .. وخطبوا وعارضوا .. وظنوا أنهم بذلك يثنون الجمعية عن تأييد الإنجليز فخاب ظنهم .. وكانت تلك خيبة أمل عظيمة لهم انسحبوا على إثرها منها ليعلنوا على الملأ إن هى إلا إداة لخدمة مآرب الإنجليز .

« ولم يمض على هذا الانسحاب وقت طويل حتى قدم السيد محمد حاج الأمين ، عضو حزب الأمة ، اقتراحاً للجمعية يقول فيه :

« نحن أعضاء الجمعية التشريعية للسودان نرى أن السودان قد وصل المرحلة التى يمكنه فيها أن يمنح الحكم الذاتى ونرجو من الحاكم العام الاتصال

بدولتى الحكم الثنائى طالباً إصدار تصريح مشترك يمنح الحكم الذاتى للسودان قبل نهـاية الدورة الثالثة للجمعية الأولى ، وأن تجرى الانتخـابات المقبلة على هذا الأساس . »

يقول الأزهرى :

« كان يوم تقديم هذا الاقتراح ومداولته فريداً فى تاريخ الجمعية التشريعية ، فيه انكشف الإنجليز على حقيقتهم ، وافتضح أمرهم ، واستبان حزب الأمة الخطأ الجسيم الذى ارتكبه باعتماده عليهم ووثوقه فى وعودهم وعهودهم ، فقد وقف السكريتر الإدارى ، سير جيمز روبرتسن يطلب تأجيل المداولة لأسباب ثلاثة عددها كما يلى : -

« أولاً » لأن الكثرة الغالبة من أعضاء الجمعية لا تملك تفويضاً من ناخبيها لإجراء تغييرات دستورية كبيرة ، وكثير منهم قد أتى من أماكن بعيدة ، وليس فى استطاعتهم أن يرجعوا إلى ناخبيهم لاستشارتهم فى الأمر واستطلاع ارائهم قبل البت فيها .

« ثانياً » طلبت الجمعية من الحاكم العام أن يعين لجنتين لترفع كل منهما تقريراً عن التغييرات التى يمكن إدخالها على دستور الجمعية . وعند وصول هذين التقريرين يمكن للأعضاء معرفة التحسينات التى يمكن إدخالها فى نطاق الوضع الدستورى القائم . علماً بأنه لا يمكن إدخال تحسينات كثيرة هامة فى حدود ذلك الوضع الدستورى ، وعليه يجب تأجيل المداولة حتى يتم الدرس .

« ثالثاً » بعض الأعضاء قد غرر بهم أعضاء آخرون ليوقعوا على أوراق تؤيد الاقتراح ، كما غرر بغيرهم ليوقعوا أوراقاً تعارضة . بل بلغنا أن بعض الأعضاء قد وقعوا على الورقتين . وعليه فإنه من الخير تأجيل الاقتراح حتى افتتاح الدورة الثالثة .

« وتحدث فى تلك الجلسة أيضاً السكرتير القضائى فأضاف سبباً رابعاً للتأجيل هو أن الاقتراح غامض وغير متقن التعبير ، وقال :

« الحكم الذاتى يصلح شعاراً ، ولكنه لا ينطوى على معنى محدد بدليل التفسيرات الكثيرة المتناقضة التى أدلى بها كل من زعيم الجمعية عبد الله بك خليل ، وغيره من مؤيدى الاقتراح . »

« بهذه الروح وبهذا الأسلوب استقبل الإنجليز الاقتراح الذى فاز عند التصويت عليه بصوت واحد .. وقد اثبتت تلك الجلسة لأهل السودان قاطبة نوايا الإنجليز ، ونبهت حزب الأمة إلى خطأ الوثوق فى وعود الحكومة .

« وينصرف الأعضاء تلك الليلة إلى منازلهم .. وفى الصباح يبدأ النشاط لتكوين حزب جديد من بعض أعضاء الجمعية التشريعية لمقاومة حزب الأمة . وما هى إلا أيام قليلة حتى نسمع عن مولد الحزب الجمهورى الاشتراكى الذى يتألف أساساً من بعض زعماء العشائر .. ويعلن الحزب الجديد عداءه لحزب الأمة ، ويعلن حزب الأمة سخطه عليه . ويقف مكتب السكريتر الإدارى وراء الحزب الجديد يدفع به إلى الأمام . واستمرت الحرب بين حزب الأمة والجمهورى الاشتراكى . وحاول الأخير استمالة بعض أعضاء حزب الأمة إليه .. ونجح نوعاً ما .. أما اقتراح الحكم الذاتى فقد أرسل للحاكم العام ، ولكنه لم يعبأ به ، ولم يقدمه إلى دولتى الحكم الثنائى كما طلب منه .

« وبينما كانت الجمعية التشريعية تناقش اقتراح الحكم الذاتى ، كانت هناك لجنة اسموها لجنة الدستور تجتمع وتنفض لتعديل دستور الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذى .. وجهت لنا حكومة السودان الدعوة للاشتراك فيها فرفضنا دخولها ، كما كنا رفضنا من قبل دخول الجمعية التشريعية .. وظللنا نقاوم مؤسسات الاستعمار بكل ما اوتينا من قوة وجهد .

« وفى عام ١٩٥١ الغت مصر اتفاقية الحكم الثنائى لعام ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦ .. واختلف أعضاء لجنة الدستور حول مكان السيادة على السودان بعد ذلك الالغاء .... بعضهم نادى بأن تكون لهيئة الأمم ، وطالب بأن يمارس السودان حق تقرير المصير فى الحال ... وبعض آخر رأى أن تظل الحال على ما كانت عليه ، واشتد الجدل والنقاش وانسحب معظم أعضاء لجنة الدستور منها .. وحلت .

« وبعد وقت قصير قدم الحاكم العام للجمعية التشريعية مشروع قانون أسماه قانون الحكم الذاتى .. ودرسناه .. وفطنا إلى ما فيه من ثغرات .. ورفضناه . وأرسل الحاكم العام دستوره بعد أن أجازته الجمعية التشريعية ، وأدخلت عليه بعض التعديلات ، إلى دولتى الحكم الثنائى للنظر فيه ، والموافقة عليه أو تعديله ..

وماهو إلا وقت قصير حتى وقع انقلاب يوليو ١٩٥٢ فى مصر .. وقامت فيها حكومة الثورة برئاسة اللواء محمد نجيب . وتبع ذلك تطورات سياسية هامة . »

رأت حكومة الثورة فى مصر إلا تبدى رأيا حول مشروع دستور الحكم الذاتى الذى بعثت به إليها حكومة السودان على نحو ما بعثت به إلى الحكومة البريطانية ، إلا بعد أن تستطلع آراء السودانيين وتوحد كلمتهم ، وأوعزت إلى قائد الجناح حسين ذو الفقار صبرى ، الذى كان يعمل ضابطاً حينذاك فى الجيش المصرى بالخرطوم أن يستطلع الموقف ، وأن يتحدث إلى قادة الأحزاب السياسية السودانية فى الأمر .. فأجرى اتصالاته .. ونصح حكومته بأن تدعو هؤلاء القادة إلى القاهرة لمزيد من المشاورات . وفعلت .. ووجهت الدعوة إلى الأحزاب السياسية كلها ، اتحادية واستقلالية ، ودعت سيادة الإمام عبد الرحمن المهدى لزيارة القاهرة .. واستجاب القادة .. وكان ذلك فى أكتوبر من عام ١٩٥٢ ولما يمض على قيام الإنقلاب فى القاهرة غير ثلاثة أشهر .

وهناك استقبلت مصر الثورة الوفود السودانية المؤلفة من زعماء الأحزاب السياسية أكـــرم استقبال ، واحتفت بهم احتفاء عظيماً وأنزلتهم فى أفخم فنادقها ، ووفرت لهم سائر سبل الراحة . وكان على رأس مستقبليهم اللواء محمد نجيب ، رئيس مجلس قيادة الثورة . وكانت الوفود السودانية تتألف من قادة الأحـزاب الاتحادية ، فى مقدمتهم السيد إسماعيل الأزهرى ، رئيس حزب الأشقاء ، ومؤتمر الخريجين العام ، والسادة محمد نور الدين الذى كان قد انشق على حـزب الأشقاء ، ولكنه تمسك باسمه .. وحماد توفيق ، رئيس حزب الاتحاديين ، والدرديرى محمد عثمان ، رئيس الجبهـة الوطنية ، والطيب محمد خير ، من قادة حزب الأحـــرار الاتحاديين ، والدرديرى أحمد إسماعيل ، زعيم حزب وحدة وادى النيل .

وكان هناك من قادة الأحزاب الاستقلالية سيادة السيد عبد الرحمن المهدى ، إمام الأنصار ، وراعى الحركة الاستقلالية ووفد من حزب الأمة برئاسة السيد عبد الله الفاضل ، وسكرتارية السيد زيادة عثمان أرباب ، وآخر من حزب القوميين ، بزعامة الأستاذ أحمد يوسف هاشم ، وكان هناك أيضاً وفد من الحزب الجمهورى الاشتراكى برئاسة السيد إبراهيم بدرى ، ولكن سيادته أصيب بوعكة الزمتـــة سرير المستشفى ، فأنـــاب عنه فى زعامة وفده السيد محمد أحمد أبو سن .

واجرت الحكومة المصرية مفاوضات مع كلا الفريقين ، الاستقلاليين والاتحاديين ، حول مشروع الحكم الذاتى الذى كان قدمه حاكم السودان العام سير روبرت هاو .. وكان هذا المشروع قد تناولته الجمعية التشريعية فى الخرطوم بالبحث المستفيض وهو ينبنى أساساً على مقترحات لجنة الدستور التى كان يرأسها القاضى ستانلى بيكر .. وفى مفاوضات القاهرة مع قادة الأحـزاب السودانية تم الاتفاق على إجراء بعض التعديلات على مسودة المشروع ، مما يرضى تطلعات الفرق السودانية المختلفة .. وأصدر قادة الأحزاب الاتحادية بيانا عند انتهاء محادثاتهم فى القاهرة جاء فيه :

« مع احتفاظنا بمبادئنا التى تقوم أساساً على الجلاء والاتحاد مع مصر عن طريق تقرير المصير للسودانيين .. فإننا لغرض تنظيم الجلاء ، وايجاد الجو الحر الملائم لممارسة تقرير المصير ، ارتضينا أن تكون هناك فترة انتقال لا تزيد عن ثلاث سنوات لتصفية الإدارة الحالية ، على أن نشترك اثناءها فى انتخابات البرلمان ، بعد وضع الضمانات التى رأيناها كافية لحرية وسـلامة تلك الانتخابات .. وقد أحطنا علماً بالأسس التى تم الاتفاق عليها بين الحكومة المصرية الحاضرة والاستقلاليين فى التاسع والعشرين من أكتوبر عام ١٩٥٢ ، واعتبرنا تلك الاسس حداً أدنى لما يمكن أن تقبله الحكومة المصرية فى مباحثاتها مع الحكومة البريطانية ، شرط أن تعمل الحكومة المصرية بكل السبل للوصول إلى المشروع المعدل الذى تقدمنا به .

« وفى نفس الوقت فإننا نترك للحكومة المصرية حرية العمل على تحقيق هذه الأغراض وبالوسائل التى تراها . »

وقام بالتوقيع على هذا البيان عن الأحزاب الاتحادية السادة اسماعيل الأزهرى ، والدرديرى محمد عثمان ، ومحمد نور الدين ، وحماد توفيق ، وعلى البرير وعن الجانب المصرى اللواء محمد نجيب ، والبكباشى حسين ذو الفقار صبرى ، والصاغ صلاح سالم .

وكان وفد حزب الأمه الذى قاده السيد الإمام عبد الرحمن المهدى قد أجرى مفاوضات شاملة مفصلة مع ممثلى الثورة والحكومة المصرية ، أسفرت عن اتفاقية بين الجانبين جاء فى مقدمتها ما يلى :

« إن مصر التى تؤمن بالحرية ، والتى كانت تعتبر السيادة على وادى النيل فى حدوده للمصريين والسودانيين على السواء بلا تمييز ولا إيثار ، والتى تؤمن بوحدة السودان لترحب بممارسة أهل السودان للحكم الذاتى التام .

« وتصرح بأنها تحتفظ للسودانيين بحقوقهم فى السيادة على بلادهم إلى يوم تقرير مصيرهم بأنفسهم ، إذا ما قرروا مصيرهم فى حرية تحترم قرارهم . وإن مصر لترحب على الدوام بصداقة السودان الشقيق ، وأخوة السودانيين فى كل صورة يختارونها عند تقرير المصير ، وتعمل على التعاون معهم تعاوناً قلبياً خالصاً فى جميع نواحى الحياة السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية .

« ولهذا فقد أسفرت اجتماعات الحكومة المصرية مع وفد حزب الأمة والاستقلاليين عن تصريح الحكومة المصرية بأن تبقى السيادة على السودان محتفظاً بها للسودانيين إلى أن يقرروا مصيرهم . »

وتم الاتفاق على النقاط الأتية : -

١ - الهدف : تقرير السودانيين مصيرهم فى حرية تامة ، إما بإعلان استقلال السودان عن كل من مصر وبريطانيا وأية دولة أخرى ، أو الارتباط مع مصر ، على أن يسبق ذلك قيام الحكم الذاتى الكامل فى السودان فوراً .

٢ - رغبة فى تمكين السودانيين من التمتع بالحكم الذاتى تمهيداً لممارستهم الحق فى تقرير مصيرهم على النحو المتقدم ، تكون هناك فترة انتقال تهدف إلى غرضين : -

الغـرض الأول :

تمكين السودانيين من ممارسة حكم ذاتى كامل .

الغرض الثانى :

تهيئة الجو الحر المحايد الذى لابد منه لتقرير المصير .

ويمضى الاتفاق بعد هذا فيحدد التعديلات التى اتفق الفريقان على إدخالها فى مسودة دستور الحكم الذاتى .

وبهذا بدأت الحكومة المصرية مفاوضاتها مع بريطانيا حول السودان ، وجعلت اتفاقاتها مع الأحزاب السودانية أساساً لتلك المفاوضات .. واصطدمت

تلك المفاوضـات ببعض العقبات التى تكشف عن خلافات جوهـرية فى ينـاير ١٩٥٣ ، فى مقدمتها السلطات التى كانت تود بريطانيا أن تخلعها على حاكم السودان العام حول جنوب السودان ، وقيام لجنة الحاكم العام واختصاصاتها ، والسودنة ولجنتها وموعد انجازها لعملها ، والانتخابات البرلمانية ولجنتها ، وجلاء الجنود الأجنبية عن السودان . ورأى الفريقان أن يحيلا نقاط الخلاف هذه إلى قادة الأحزاب السودانية ليفصلوا فيها .. وندع الأزهرى يحدثنا عن هذه الخلافات ، وعن اتفاق الأحزاب السودانية على طريق حسمها .

يقول فى مذكراته :

« فى القاهرة بدأت المفاوضات بين بريطانيا ومصر حول السودان ، وتبين لمصر أن محادثاتها مع زعماء الأحزاب السودانية لم تتناول أمراً بالغ الأهمية هو الجلاء عن السودان .. فقدم إلى الخرطوم الصاغ صلاح سالم وقائد الجناح حسين ذو الفقار صبرى ، ليعقدا اتفاقا جديداً مع الأحزاب السودانية حول هذا الأمر .. واتصلوا بقادة الأحزاب ... وعقدوا معهم اجتماعات طويلة .

« وفى العاشر من يناير ١٩٥٣ تم أعظم اتفاق فى تاريخ السودان بين الأحزاب السياسية . بل إن ذلك اليوم لهو من أهم أيام بلادنا ، إن لم يكن أهمها جميعاً، التقت فيه كلمة الأحزاب السودانية على ما يلى (٤) :

١ - أن يتم سحب القوات العسكرية البريطانية والمصرية من السودان قبل إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية التى تقرر مصير السودان .

٢ - عندما يتم سحب القوات العسكرية البريطانية والمصرية ، يوكل بأمر الأمن الداخلى فى البلاد إلى القوات المسلحة السودانية وحدها ، وتكون أوامرها هى العليا ، وقيادتهـا وولاؤها للبرلمان السودانى ، والحكومة السودانية القائمة وقتئذ ، من يوم إتمام الجلاء حتى انتهاء تقرير المصير ، ولا يكون للحاكم العام أية سلطان عليها فى خلال هذه المدة .

---

(٤) وقع على وثيقة الأحزاب السودانية التى تم الاتفاق عليها فى العاشر من يناير ١٩٥٣ كل من السادة : الصديق عبد الرحمن المهدى ، وعبد الله بك خليل ، وعبد الرحمن على طه عن حزب الأمة ، وإسماعيل الأزهرى ، والدرديرى محمد عثمان ، ومحمد نور الدين عن الحزب الوطنى الاتحادى ، وزين العابدين صالح ، والدرديرى محمد أحمد نقد عن الحزب الجمهورى الاشتراكى ، ويحيى عبد القادر عن الحزب الوطنى - كما وقع أيضاً الصاغ صلاح سالم شاهداً .

« واشتمل اتفاق الأحزاب أيضاً على أمرين آخرين هامين ، أحدهما متعلق بجنوب السودان ، والآخر بلجنتى الحاكم العام والسودنة .

« وكانت مسودة الدستور التى قدمها حاكم السودان العام لدولتى الحكم الثنائى تمنحه مسئولية خاصة نحو المديريات الجنوبية . ورأينا أن نجرده من هذه المسئولية الخاصة فاتفقنا على مايلى :

« أى قرار تتخذه لجنة الحاكم العام ، يرى الحاكم أنه يتعارض مع مسئولياته ، أو مع أى تشريع يقره البرلمان السودانى ، ويرى الحاكم أنه لا يتفق ومبدأ ضمان العدالة والمساواة فى معاملة كل سكان المديريات المختلفة فى السودان ، يحال إلى دولتى الحكم الثنائى ، على أنه يجب أن يصل رد الحكومتين فى خلال شهر من الإخطار الرسمى . ويجب أن يكون قرار اللجنة أو التشريع الذى أقرة البرلمان نافذاً إلا إذا اتفقت الحكومتان على خلاف ذلك .

« وقررنا أيضاً أن تقوم لجنة الحاكم العام فوراً عقب إعلان الدستور ، وقبل إجراء الانتخابات ، كما قررنا أن تحل اللجنة محل الحاكم العام عند غيابه . وقررنا أن تشكل اللجنة بمرسوم مصرى .

« وقررنا أيضاً أنه إذا تقرر سودنة وظيفة لا يتوفر لها سودانيون أكفاء يتم اللجوء إلى عناصر أخرى محايدة تقررها الحكومة السودانية .

« ليس هذا فحسب ، بل اتفقت الأحزاب السودانية على مقاطعة الانتخابات إن لم تصبح النقاط أعلاه أساساً لدستور الحكم الذاتى ، وأجمعت على أن تلتقى لتنظيم وسائل المقاطعة وتنفيذها إذا اقتضى الأمر ذلك .. وكان ما توصلنا إليه من اتفاق أعنف ضربة وجهتها الأحزاب السودانية للاستعمار فى بلادنا ، فتداعى بسببها وإنهار . »

وكانت الحكومة المصرية فيما يحدثناالأزهرى فى مذكراته ، قد بعثت عقب اتفاقها مع ممثلى الأحزاب السودانية فى القاهرة إلى الحكومة البريطانية بمذكرة هامة ، قبلت فيها لأول مرة فى تاريخها الحديث ، أن يكون لأهل السودان حق تقرير المصير . ولما لهذه المذكرة التى بدأت المفاوضات بعدها بوقت قصير من أهمية تاريخية رأينا أن نثبتها فيما يلى :

« تؤمن الحكومة المصرية إيماناً وطيداً بحق السودانيين فى تقرير المصير ، وفى ممارستهم له ممارسة فعلية فى الوقت المناسب ، وبالضمانات اللازمة ... ورغبة فى بلوغ هذا الهدف ، تبدأ على الفور فترة انتقال تستهدف غرضين :

١ – تمكين السودانيين من ممارسة الحكم الذاتى الكامل .

٢ – تهيئة الجو الحر المحايد الذى لابد من توافره لتقرير المصير .

« لما كانت فترة الانتقال تمهيداً لإنهاء الإدارة الثنائية انهاء فعلياً ، فإن هذه الفترة تعتبر تصفية لهذه الإدارة .. وتعلن الحكومة المصرية أن السيادة على السودان تبقى محتفظاً بها للسودانيين إبان فترة الانتقال حتى يتم لهم تقرير المصير .

« تظل السلطة الدستورية العليا أثناء فترة الانتقال فى يد الحاكم العام الذى يمارس سلطاته للفترة التالية بمعاونة لجنة من خمسة أعضاء تشكل من اثنين من السودانين ترشحهما الحكومتان المصرية والبريطانية بالاتفاق بينهما ، شريطة أن يوافق عليها برلمان سودانى منتخب يكون له حق تعينهما فى حالة عدم اتفاق الدولتين على ترشيحهما ومن عضو مصرى وعضو بريطانى وعضو هندى أو باكستانى ترشح كلاً منهم حكومته ، وتعين الحكومة المصرية هذه اللجنة بمرسوم ، وتحل محل الحاكم العام فى حالة غيابه أكبر العضوين السودانيين سناً .

« يباشر الحاكم العام سلطاته بالطريقة المبينة فى نظام الحكم الذاتى ، إلا فيما يتعلق بسلطاته التقديرية التى يباشرها بموافقة لجنته .

« يظل الحاكم العام مسئولاً لدى الحكومتين القائمتين فى المسائل الآتية :

أ – الأمور التى لا تتصل بالشئون الداخلية .

ب – أى تغيير يرى البرلمان السودانى إدخاله على أى جزء من نظام الحكم الذاتى .

ج – أى قرار تتخذه اللجنة يرى الحاكم العام أنه يتعارض مسئولياته يحال للدولتين ، على أنه يجب فى هذه الحالة أن يصل رد الحكومتين فى خلال شهر واحد من تاريخ الإخطار الرسمى . ويكون قرار اللجنة نافذاً إلا إذا اتفقت الحكومتان على خلاف ذلك .

« تشكل لجنة انتخابات مختلطة من سبعة أعضاء ، ثلاثة منهم من السودانيين ، يعينهم الحاكم العام بموافقة لجنته ، ومن عضو مصرى ، وعضو

بريطانى ، وعضو امريكى ، وعضو هندى ، أو باكستانى ، تعين كلا منهم حكومته ، وتكون رئاسة اللجنة للعضو الهندى أو الباكستانى . وعلى هذه اللجنة أن تعين لجاناً فردية لكل دائرة من الدوائر الانتخابية ، وأن تقرر لائحة إجرائها ، ونظام عملها حتى لتشرف إشرافاً فعلياً على التمهيد للانتخابات وإجرائها وذلك لضمان حيدتها . »

وطلبت المذكرة أيضاً بأن يزاد عدد دوائر الانتخاب المباشر بحيث يشمل جميع الدوائر فى أنحاء السودان ، فيما عدا المديريات الجنوبية التى يستثنى منها دائرة يأى ، والدوائر التى فيها واو وجوبا وملكال ، إذ يكون الانتخاب فيها مباشراً .

ورأت المذكرة أن تؤلف لجنة للسودنة يكون اختصاصها كما يلى : -

١ - الإسراع فى سودنة الإدارة والبواليس وقوة الدفاع السودانية وغير ذلك من الوظائف الحكومية مما يقع منها تأثير على حرية السودانيين عند تقرير المصير .

٢ - للجنة أن تضم إليها عضواً أو أكثر وفق ما ترى للعمل بصفة استشارية على ألا يكون له حق التصويت .

٣ - تتخذ اللجنة قراراتها بأغلبية الأصوات وترفعها إلى الحاكم العام للتصديق عليها .. وعلى لجنة السودنة أن تنجز مهمتها فى ثلاث سنوات .

وطالبت المذكرة بأن تبدأ فترة الانتقال بتعيين اللجنة الخماسية - لجنة الحاكم العام - ولا تتجاوز مدتها ثلاث سنوات مع مراعاة إتمام السودنة .. وتنتهى هذه الفترة بناء على تقدم البرلمان السودانى برغبته فى ذلك ، وموافقة الحكومتين القائمتين بالتصفية على تاريخ انتهاء فترة الانتقال ، وتعد الحكومة السوادنية مشروعاً بقانون لانتخاب جمعية تأسيسية تقدمه إلى البرلمان للحصول على موافقته .. ويصدق الحاكم العام على القانون بالاتفاق مع الللجنة المشار إليها . ويتفق حينئذ على الضمانات التى تكفل حرية الانتخاب وحيدته .

تنسحب القوات العسكرية البريطانية والمصرية من السودان قبل إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية بسنة واحدة على الأقل .

على الجمعية التأسيسية أداء مهمتين :

الأولى : أن تقرر مصير السودان ، والثانية : أن تعد دستوراً للسودان يتمشى مع القرار الذى يتخذ فيما يتعلق بهذا المصير ، وكذلك إعداد قانون انتخاب لبرلمان سودانى دائم .

ويكون تقرير مصير السودان :

أ - إما بأن تختار الجمعية التأسيسية ارتباط السودان بمصر بصورة ما .

ب - وإما أن تختار للسودان الاستقلال التام عن المملكة المتحدة ومصر أوأى بلد آخر .

يقول الأزهرى :

« هذا هو أهم ما اشتملت عليع المذكرة المصرية إلى بريطانيا بشأن تعديل الدستور المقترح للحكم الذاتى التى انبنت على ما أتفقت عليه مصر مع الأحزاب السودانية . وبعد وقت قصير من تقديم هذه المذكرة ، بدأت المفاوضات فى القاهرة بغرض تعديل الدستور .. وأسفرت تلك المفاوضات عن اتفاقية السودان المعقودة بالقاهرة فى الثانى عشر من فبراير ١٩٥٣ ، فانكببنا عليها ندرسها ، وندرس معها دستور الحكم الذاتى الذى تم الاتفاق عليه . واتضح لنا أنه يشتمل على الضمانات اللازمة لإجراء الانتخابات وحيدتها مما يبعث فى نفوسنا الطمأنينة والثقة رغم وجود الإنجليز فى مناصبهم الإدارية وغيرها .

« وكان الدستور يتألف من مائة وثلاث مواد باستثناء الجداول الخاصة بالانتخابات ودوائرها ، منها فصل خاص بالحقوق الأساسية يتألف من ثمانى مواد بينها مادة تقول بأن جميع الأشخـاص فى الســودان أحرار متساوون أمام القانون ، وبأنه لا يحرم أى سودانى من حقوقة بسبب المولد ، أو الدين ، أو العنصر ، أو النوع فيما يختص بالاستخدام العام أو الخاص ، أو فيما يختص بقبوله أو مزاولتة لأية وظيفة ، أو حرفة ، أو عمل ، أو مهنة . وتتعلق المواد الأخرى فى هذا الفصل بحرية الدين ، والرأى ، وتأليف الجمعيات ، وتنص على استقلال القضاء عن السلطتين التنفيذية والتشريعية .

« وهناك فصل يحدد سلطات الحاكم العام ، فيجعل منه القائد الأعلى لقوة دفاع السودان ، ويقضى بأن يعمل - باستثناء مسائل معينــة حددها القانــون

ونظم طريقة العمل فيها - بمشورة رئيس الوزراء ، ويلزمة بتنفيذ كل ما يشير عليه به رئيس الوزراء .

« ويحدد الدستور طريقة انتخاب رئيس الوزراء ، وتعيينه ، وطريقة تعيين الوزراء ، ويجعل منه ومن وزرائه مجلساً مسئولاً أمام البرلمان عن الأعمال التنفيذية للحكومة . ويقول بأن الوزراء مسئولون لدى رئيس الوزراء عن إدارة وزاراتهم ، وأنهم جميعاً مسئولون بالتضامن عن سياسة مجلس الوزراء ومقرراته وأعماله .. ويلزم الدستور رئيس الوزراء بنقل جميع قرارات مجلسه للحاكم العام ، كانت تلك القرارات متصلة بإدارة السودان ، أو بأى تشريع آخر وتقديم جميع المعلومات التى يطلبها من وقت لآخر حول المسائل الخاصة بإدارة البلاد ، أو بالتشريعات المقترحة .

« أما الهيئة التشريعية فينص القانون على أن يتألف البرلمان من مجلسين ، وأن تكون الهيئة التشريعية للسودان هى الحاكم العام ومجلسا الشيوخ والنواب .. وينص القانون على أن ينتخب كل مجلس رئيسه .. ويؤكد حرية التعبير فى البرلمان ، ويحدد حق الحاكم العام فى مخاطبة البرلمان ، ويصف طريقة إصدار التشريع فى البرلمان والمسئوليات المالية ، والتشريعات المتصلة بها ويتحدث عن المراجع العام ويصفه بأنه مسئول للبرلمان مباشرة .

« ويحدد القانون سلطات الهيئة القضائية واختصاصاتها ، كما يحدد سلطات الحاكم العام فيما يختص بالشئون الخارجية والتعديلات الدستورية ، ويتحدث عن مسئوليته فى حالة الانهيار الدستورى فيقول : « إذا اقتنع الحاكم العام فى أى وقت بأنه بسبب مأزق سياسى ، أو عدم تعاون ، أو المقاطعة أو مثل ذلك ، لا يمكن السير بإدارة السودان بموجب الدستور ، يجوز له إعلان حالة طوارىء دستورية ، ويجوز له أن يعلن تلك الحالة بعد التشاور مع لجنته إلى أبعد مدى مستطاع .. وإذا لم توافق اللجنة على رأى الحاكم العام ، يرفع الأمر فوراً إلى الحكومتين . » ويقول الدستور بأنه عند إعلان حالة الطوارىء الدستورية ، يعطل البرلمان ويتخلى رئيس الوزراء والوزراء الآخرون عن مناصبهم .. وعلى الحاكم العام - إن كان ذلك ممكناً - تعيين مجلس شورى بالعضوية التى يراها مناسبة ويعهد إليه بمسئولية ابتداع الوسائل لإعادة الحكومة البرلمانية

الفعالة بموجب الدستور فى أقرب فرصة ممكنة ، وفى الوقت ذاتة يعاون مجلس الشورى الحاكم العام فى تحقيق إدارة حسنة للسودان .

« وعند إعلان الإتفاقية ودستور الحكم الذاتى ، أقام حاكم السودان العام حفل استقبال فى سراياه بالخرطوم . وقد وجهت إلىّ الدعوة لأول مرة باسمى لحضور ذلك الحفل .. وكنت قد دخلت قصر الحاكم العام لأول مرة عام ١٩٤٠ ، ممثلاً للمؤتمر فى اجتماع الزعماء ، الذى أعلن فيه الحاكم العام دخول السودان الحرب فيما ذكرت فى مناسبة سابقة .. وفى الحفل التقيت لأول مرة بالسكرتير الإدارى ، سير جيمز روبرتسن . قدمنى إليه أحد المفتشين البريطانين قائلاً :

« هذا هو الرجل الذى لم ينكس سلاحه مع الآخرين بل ظل يشهره فى وجوهنا الوقت كله . »

أما رأى الإنجليز العاملين فى السودان فى هذه الاتفاقية ، وفى دستور الحكم الذاتى ، فلعل خير من يعكسه لنا هو السكرتير الإدارى ، سير جيمز روبرتسن ، الذى كتب يقول (٥) :

« قدمت مسودة مشروع الحكم الذاتى للجمعية التشريعية فى أبريل من عام ١٩٥٢ . وفى مايو أجيزت ثم انفضت الجمعية بعد ذلك . ولعل الفشل فى عدم السعى لمد أجل الجمعية كان من أكبر أخطائى بوصفى سكرتيراً إدارياً ، لأنه ترتب عليه ألا يكون للسودان هيئة تمثله لمدة خمسة عشرشهراً .. وكان العمر الشرعى للجمعية هو ثلاث سنوات ، ولكنه مد بحلول ديسمبر من عام ١٩٥١ لستة أشهر ، ثم لأربعة أشهر أخرى حتى أكتوبر من عام ١٩٥٢ .

« وكان من المأمول أن تجرى الإنتخابات للبرلمان المقترح فى الدستور الجديد قبل موسم الأمطار فى عام ١٩٥٢ ، أو على الأقل قبل حلول عام ١٩٥٣ ، ولكن توالى الأحداث غل من أيدينا ، فلم نستطع أن نغفل المحادثات التى أخذ يعقدها اللواء نجيب مع قادة الأحزاب السياسية السودانية ، ولا المفاوضات الجديدة بين الحكومتين البريطانية والمصرية التى أسفرت عن إتفاقية السودان فى فبراير

---

(5) TRANSITION IN AFRICA : SIR JAMES ROBERTSON: C.HURST & Co, London.

١٩٥٣ وبهذا لم تكن للسودان هيئة تمثله ، و تتحدث بأسم أهله ، وبالتالى لم يتوفر للجنوبيين ولا لأهل الأرياف فرصة للتأثير على الأحداث .

« واعتقد أنه كان على أن أدرك بعد التأخير الذى حدث فى عامى ١٩٤٧ و ١٩٤٨ ، عندما سعينا للحصول على موافقة دولتى الحكم الثنائى على مقترحات إنشاء الجمعية التشريعية ، أنه لم يكن من المحتمل أن يوافقا بسرعة على مقترحات الحكم الذاتى ، مما كان يلزم أن يدفعنا لمد أجل الجمعية لفترة أخرى . ولعله مما ردنى عن هذا اعتقادى باحتمال اتهام السياسيين السودانيين لنا - إذا ما مددنا أجل الجمعية والمجلس التنفيذى - بأنه محاولة منا نحن الأعضاء البريطانيين فى الحكومة لتعطيل التطورات ، وإرجاء الانتخابات التى يتطلب الدستور الجديد إجراءها . مهما يكن من أمر فقد كان سهلاً علينا أن نقنعهم بأن مد أجل الجمعية - فى حالة تأخر الدولتين فى اتخاذ قرار نهائى - هو أمر لا ضرر منه . ولم يكن هناك ما يدل ، حتى يوليو من عام ١٩٥٢ ، عندما وقع الإنقلاب العسكرى فى القاهرة ، على أن مصر توافق على مشروع الدستور ، بينما كنا قد حصلنا على تأييد من وزير الخارجية البريطانية ألا يعوق مسيرتنا . وكما أثبتت الأحداث فقد أخطأنا خطأ فادحاً بعدم ابقائنا على الجمعية كمنبر يعبر منه الجنوبيون وأهل الأرياف والأقاليم عن رأيهم .

« والأحداث غير المتوقعة التى أحدثت فى الموقف تغييراً تاماً كانت قد وقعت فى مصر . من ذلك الاعتداء على الجنود البريطانيين وأعمال الشغب الخطيرة التى كانت القاهرة والاسماعلية مسرحاً لها ، مما أدى إلى إقصاء حكومة الوفد بقيادة النحاس باشا ، وإلى قيام حكومة برئاسة على ماهر باشا . ولكن هذه لم تبق غير أسابيع قليلة .. ودفعت هذه الأحداث إلى محاولات جديدة خاصة من سفارة الولايات المتحدة فى القاهرة للبحث عن حل للموقف ، وجعلتهم ينادون بإحياء فكرة فرض التاج المصرى على السودان وفق ما جاء فى بروتوكول صدقى - بفن . وكان هذا يبدو مستحيلاً فى السودان ، بل كان المخرج هو الإسراع بالانتخابات لخلق برلمان صادق التمثيل ، يمكن أن يستشار حول قبول التاج المصرى أو رفضة . وكان نجيب الهلالى باشا ، الذى خلف على ماهر فى الحكم ، يظن أنه يمكن كسب السيد عبد الرحمن المهدى لفكرة السيادة على

السودان ، ولكن الأيام لم تمهله ، إذ سقطت حكومته ، وتولى الأمر بعده حسين سرى باشا الذى وقع انقلاب يوليو ١٩٥٢ فى عهده ، فأرغم الملك على التنازل من العرش ومغادرة البلاد ، وأصبح اللواء نجيب حاكماً لمصر .

« وكان اللواء معروفا لكثير من بعض السودانيين ، إذ كان قد عاش فى السودان عندما كان أبوه يعمل فيه ، وأمضى بعض الوقت وهو طالب فى كلية غردون ، زامل خلاله بعض السودانيين . وكان أخوه على نجيب ياوراً للحاكم العام فى السراى ، يتمتع بسمعة حسنة فى الأوساط السودانية .. ولم يكد نجيب يتولى الأمر فى مصر ، حتى اتجه نحو مشكلة السودان . واستطاع أن يحرز الاحترام بين العناصر السودانية الاستقلالية بتنازله عن دعوى مصر الخاصة بالسيادة على السودان ، وبموافقته على منح السودانيين حق تقرير المصير كاملاً ، بما فى ذلك الاستقلال عن مصر إذا أرادوا ذلك . وكان قد عقد عدة اجتماعات مع قادة الأحزاب السودانية ، ووقع معهم اتفاقيات تضمنت تعديلات مختلفة فى مشروع دستور الحكم الذاتى الذى أعددناه ، مما مكنه من بدء المفاوضات مع الحكومة البريطانية عن طريق سفيرها فى القاهرة سير رالف ستيفنسن .. وطلب منى أن أذهب إلى القاهرة لمقابلة السفير واللواء نجيب . وذهبت إلى هناك بالفعل فى منتصف نوفمبر ، واستعرضت مع السفير ومساعديه المشروع كله ، كما قابلت المستر جفرسون كافرى ، سفير الولايات المتحدة الذى كان شديد الضغط على السفارة البريطانية لكى تصل إلى اتفاقية مع المصريين ، حتى لو كان السودان ثمناً لها .

« وقابلت اللواء نجيب ، ولكنى لم أحرز تقدماً معه ، خاصة عندما حدثته أن السودانيين لم يبلغوا بعد المرتبة التى يستطيعون فيها أن يديروا شئونهم بأنفسهم دون قدر كبير من العون الخارجى ، وأعربت له عن مخاوفى من متاعب جسيمة فى جنوب السودان ، إذا ما أخضع الجنوبيون لحكم أهل الشمال دون ضمانات .. وكان قد دبر أمره مع السياسيين السودانيين وملأ يده . مهما يكن من أمر فقد كان رجلاً لطيفاً وبوداً ، له ابتسامه جميلة ، يدخن الغليون . ولكنى مع الأسف ، لم أوفق فى أقناعه باحتمال الصعوبات التى كنت أخشاها فى الجنوب إذا ما أقصى كل الإداريين الإنجليز عنه . واستمرت المباحثات بين

البريطانيين والمصريين نحواً من شهرين .. وجاهدنا جهاداً صادقاً لنحول دون إدراج الفقرات الرامية لسودنة الإدارة والجيش والبوليس وبعض الوظائف الأخرى فى الحال فى الاتفاقية ، مما خشينا أن يؤدى إلى تدهور مستوى الإدارة .. وسعينا أيضاً للابقاء على الضمانات الخاصة بالجنوب التى كانت الجمعية التشريعية قد أجازتها ، ولكن دون جدوى . وكانت الأحزاب السودانية كلهـا قد وقعت على اتفاق جديد فى يناير من عام ١٩٥٣ مع الصاغ صلاح سالم ، مندوب اللواء نجيب ، فى الخـرطوم بالغاء تلك الضمانات وإحداث تغيرات أخرى .

« ولم يبق لنا ما نستطيع أن نفعله إزاء وقوف الأحزاب كلها مع مصر .. أكنا نتخلى عن الجنوب ونظار القبائل إذا استسلمنا ... ؟ وهل نملك المقدرة على الصمود ؟ ولم نعترض نحن الإنجليز فى السودان من قبل على السودنة ؟ بل كنا أسرعنا بها بقدر المستطاع ، ولكن سودنة الوظائف العليا على عجل ودون اعتبار للكفاءة والمقدرة يؤدى إلى تدهور المستوى .. ولم تجد آراؤنا فى القاهرة من يستمع إليها ، وتقرر أن توقع الإتفاقية فى الثانى عشر من فبراير .. وكان ذلك يوماً بالغ الأهمية فى السودان . والسؤال المباشر الذى واجهنا هو كيف نوافق نحن الموظفين البريطانيين على هذا .. إذ كنا نعترض على كثير مما اشتملت عليه الإتفاقية لأسباب وجيهة ومنطقية بالنسبة لنا ، ولكنى مع هذا شعـرت بأنه يلزم علينا أن نتجاوب مع الأغلبية العظمى من السودانيين فى بهجتها ، وأن نتظاهر بقبول الإتفاقية بشىء من الغبطة والرضا مما يسهل أمر التسليم والتسلم خلال العامين التاليين ... ووافق الحاكم العام على هذا الاتجاه منا . واتخذت الخطوات اللازمة لإقامة حفل خارج مبنى السكرتارية فى الرابع عشر من فبراير الذى اعتبر عطلة رسمية . ووافق الحاكم العام أيضاً على إقامة حفل فى حدائق القصر مساء .

« وفى يوم السبت الرابع عشر من فبراير اكتظ ميدان السكرتارية بجموع غفيرة مبتهجة ، ازدحمت بهم فرندات المبنى ، وأقيمت منصة فى ظل تمثال كتشنر بالميدان جلس عليها أعضاء المجلس التنفيذى وأعيان آخرون ، والحاكم العام الذى القى خطاباً ودياً مناسباً . وسار كل شىء بسلام ونظام ، ولم تقع أية حوادث ، وتفرقت الجموع بهدوء عند إنتهاء الحفل .

« أما حفل السراى فى مساء ذلك اليوم فقد كان ناجحاً أيضاً . وقد عبر الموظفون الأجانب فيما بعد عن نقدهم لنا ، خاصة فى جنوب السودان ، لأشتراكنا فى الاحتفالات باتفاقية لم تكن مرضية لنا ، واتهمت ببيع الجنوب للمصريين والشماليين ، وينقضى الوعود التى بذلت فى الماضى كثيراً . وبلغت الجرأة بإحدى السيدات الإنجليزيات المتشنجات أن سألت زوجتى كيف تطيق الحياة مع رجل خان الجنوب وخان مساعديه ؟ ! مهما يكن من أمر فقد كان ذلك وقت شقاء .

« وفى السادس عشر من فبراير ألقى اللواء نجيب خطاباً فى مصر أعرب فيه عن أمله بأن يختار السودانيون عند تقرير المصير ، الاتحاد مع مصر . وأعلن أيضاً أنه حتى لو اختاروا الاستقلال فإن ذلك لا يعنى انضمامهم إلى رابطة الشعوب البريطانية . وأثار هذا الخطاب مخاوف السيد عبد الرحمن المهدى والاستقلاليين فى السودان ، وكان نذيراً بالتدخل المصرى فى شئونهم .. ولكنى خففت فى مخاوفهم ، ونصحتهم بالتكتل . وفى العشرين من الشهر إقامت الأحزاب المتحدة حفلاً فى أم درمان بمناسبة الإتفاقية دعت إليه كثيراً من الموظفين البريطانيين ... وكانت الجماهير غفيرة عظيمة ، ولكنها دقيقة النظام والانضباط ، رغم شدة حماستها .. وكان الجو ودياً تجاهنا ، والتحية لنا صادقة ، ولم يصدر من أى أحد ما ينم عن العداء لنا .

« وبهذا انتهت مرحلة أخرى من مراحل تاريخ السودان ... ورسمت الإتفاقية جدولاً زمنياً ، وبرنامجاً محدداً يؤدى إلى تقرير المصير ، واستبدال الموظفين الأجانب بالسودانيين ، وباركت دستور الحكم الذاتى بعد تعديله بما يوفر الجو اللازم لقيام لجنة الانتخابات ، ولجنة السودنة ، ولجنة الحاكم العام .... ونحن إن لم يتحقق لنا كل ما كنا نصبو إليه فيكفى أن وحدة وادى النيل لم تفرض على السودان رغم آرادة أهله ، بل كانت هناك فرصة له لنيل استقلاله إذا ما أراد ذلك أهله . »



الأزهرى يشكل الحكومة الأولى

الحزب الوطنى الاتحادى يحقق النصر فى انتخابات البرلمان - الأزهرى ينتخب أول رئيس للوزراء - الحكومة تلتزم بتصفية الحكم الثنائى - حوادث مارس الدامية وإعلان حالة الطوارىء - مقتل عدد كبير من المواطنين ورجال الشرطة - سلوين لويد يقترح إعلان الانهيار الدستورى والحاكم العام يغفل نصيحته - اللواء نجيب يحمل الإنجليز مسئولية المجذرة .

❑❑❑

لم يكد الابتهاج والاحتفالات بعقد اتفاقية السودان وإعلان دستور الحكم الذاتى تنتهى ، حتى انصرف الحزب الوطنى الإتحادى بزعامة الأزهرى لممارسة نشاطة السيـــاسى ، أول الأمـــر باختيار ممثليه فى لجنتى الحاكم العام والانتخابات ، ثم بالإعداد للمعركة الانتخابية البرلمانية ، فاختار السيد الدرديرى محمد عثمان ، القاضى السابق ، ورئيس حزب الجبهة الوطنية ، الذى اندمج فى الوطنى الاتحادى لعضوية مجلس الحاكم العام ، كما إختار السيد خلف الله خالد لعضوية لجنة الانتخابات .

يقول الأزهرى :

« انصرفنا بعد هذا للتنظيم والاستعداد للمعركة الانتخابية ، وألفنا لجانًا كثيرة فى الأقاليم ، ولجنة رئيسية فى العاصمة ، وكان اختصاص اللجان فى تلك المرحلة المبكرة تسجيل الناخبين ، والتأكد من أن جميع مؤيدى الحزب قد أدرجت اسماؤهم فى السجل .

« وانطلقت وفودنا إلى الأقاليم ، تحدث الناس عن الحزب الوطنى الاتحادى ، وتشرح لهم الاتفاقية والدستور ، وتوضح الهدف من فترة الحكم الذاتى ، وهو تصفية الحكم الثنائى ، وتهيئة الجو الحر المحايد لممارسة حق تقرير المصير فى حرية وإرادة ، ودون تأخير أو تأثير من قوى أجنبية ... وطفت فى مديريات السودان كلها مبتدئاً بشرق البلاد ، تصحبنى وفود من الحزب . واطمأننا على سير التسجيل ، ثم جاء الترشيح لعضوية البرلمان فتركنا لكل دائرة انتخابية أن يتفق أهلها ولجنتهم الفرعية على مرشحهم ، ولا نتدخل فى الأمر إلا إذا اقتضت الضرورة تدخلنا لحسم خلافات تقع بين المرشحين ، واضطررنا فى بعض الحالات أن نسمح لأعضاء حزبنا من المرشحين بالتنافس ، بأن أعلنا دوائرهم مفتوحة ، وكان بعض المرشحين من أعضاء الحزب الجمهورى الأشتراكى يعلنون - أثناء المعركة الانتخابية - انضمامهم إلى حزبنا فنرحب بهم .

« كان برنامجنا الأنتخابى محدداً واضحاً لا لبس فيه ولا غموض هو تنفيذ الأتفاقية نصاً وروحاً ، كنا نحدث الناخبين فى الليالى السياسية التى عقدناها فى كل مكان أننا نعمل لتحقيق السودنة إذا ما فزنا فى الانتخابات ، ونعمل لتحقيق الجلاء ، ولتقرير المصير على أساس الاتحاد مع مصر . ولم نكن قد بحثنا تفاصيل ذلك الاتحاد ولا نوعه أو مداه ، بل فضلنا أن نترك هذا البحث لوقت مقبل . وكنا نعلن فى كل مكان عن التزامنا بتنفيذ الإتفاقية وفق البرنامج الزمنى المرسوم لها ...

« وفى الثانى من نوفمبر عام ١٩٥٣ بدأت الانتخابات تحت أشراف لجنة دولية يرأسها خبير هندى ، هو مستر سوكو مارسن ، ويتولى سكرتريتها السيد حسن على عبد الله من كبار الإداريين السودانيين . واستمرت عملية الانتخابات حتى الخامس من ذلك الشهر . وكان يوم إعلان النتيجة يوماً مشهوداً فى السودان ، جلس الناس فى كل مكان حول أجهزة المذياع يستمعون إليها ، إلى انتصارات الحزب الوطنى الاتحادى فى العاصمة المثلثة والأقاليم .. وفى المساء عرف الناس أين وضع الشعب السودانى ثقته ، إذ كان حزبنا قد فاز بأغلبية المقاعد فى مجلس النواب ، أربعة وخمسين من سبعة وتسعين مقعداً ، وبأثنين وعشرين فى مجلس الشيوخ من ثلاثين ، ولم يستبد بنا النصر أو نستسلم للغرور ، وأعلنت عقب ظهور النتيجة أنه لا نصر ولا هزيمة إلا للمستعمر الدخيل ،

وناشدت المواطنين على اختلاف مشاربهم وأحزابهم أن يعملوا يداً واحدة لتنفيذ الإتفاقية نصاً وروحاً . »

ونقف هنـــا قليلا مع السيدين خضر حمد أمين عام الحزب الوطنى الاتحادى ، وأمين التوم من قادة حزب الأمه ، كل منهما يحدثنا عن تدخل طرفى الحكم الثنائى - بريطانيا ومصر - فى الانتخابات وتأثيرهما على الناخبين .

يقول السيد خضر حمد : (١)

« كانت معركة الانتخابات معركة حامية حقاً ، نزلها الإنجليز بكل قوتهم فى الشمال والجنوب ، وقفوا إلى جانب حزب الأمه ، وإلى جانب كل حزب أو فرد يعمل ضد الوطنى الاتحـادى . واستغل الإنجليز سلطتهم كحكام إلى أبعد الحدود ، حتى وصل بهم الحد إلى استعمال المقالب .. فى الجنوب حملوا بعض الراغبين فى ترشيح أنفسهم إلى أماكن بعيدة عن مراكز الترشيح وتركوهم هناك حتى فوات الموعد المحـدد لتقديم طلبات الترشيح ، ومع كل مابذل من جهد وتهديد ، ووعد ووعيد ، كانت النتيجة مذهلة تماماً للسادة المستعمرين .

« ومما يجب أن أسجله هنا هو أن الإنجليز تحملوا الهزيمة فى ثبات ، وتصرفوا تصرفاً دل على أخلاق عالية ، أما المخططات فقد ساروا فى تنفيذها ، بأمل أن يحصل انهيار دستورى ، واستطاعوا أن يكظموا غيظهم ، عندما بدأت السودنة ، وسارت سيراً حسناً . »

ويقول السيد أمين التوم : (٢)

« أخذت جبهة الحزب الوطنى الاتحادى فى الاستعداد للانتخابات ، نظمت مكاتب قيادتها لإدارة الانتخابات ، وعبأت صحفها تماماً كماعبأت الجبهة الاستقلالية صحافتها . وأرسلت الوفود إلى الأقاليم تدعو الناخبين لتأييد مرشحيها ، وتدعو للاتحاد أو الوحدة مع مصر ، وتعتبر ذلك الخلاص الوحيد من الاستعمار الإنجليزى . رغم قيام الحكم الذاتى ، وحق تقرير المصير الذى أصبح حقيقة . وتصف حزب الأمه - كما كـانت تفعل سابقاً - بالتبعية للإنجليز ، والتخطيط لتسليم السـودان لهم ، إلى غير ذلك من الاتهـامات الباطلة الجائرة .

---

(١) مذكرات خضر حمد - الحركة الوطنية السودانية - الاستقلال وما بعده - مكتبة الشرق والغرب - الشارقة .

(٢) ذكريات ومــواقف فـى طريق الحركـــة الوطنية الســودانية ١٩١٤ - ١٩٦٩ - أمين التوم - دار جامعة الخرطوم للنشر - الخرطوم .

« وكما كانت ترسل الوفود إلى الأقاليم ، كانت ترسلها إلى مصر أيضاً للتشاور مع بعض المصريين وبعض الهيئات حول المعركة الانتخابية . وقد دهشنا كثيراً فى خلال اشتداد المعركة لنقض مصر لالتزامها بتوفير الجو الحر المحايد خلال معركة الانتخابات ، ولخرقها للاتفاقية المبرمة بينها وبين حزب الأمة حول عدم التدخل فى شئون السودان خلال المعركة الانتخابية ، وبعد قيام الحكم الذاتى ، وأغفال التزامها لحزب الأمه بألا ترسل أى أموال لأحزاب أو جهات سودانية ... دهشنا عندما رأينا - ويالهول ما رأينا - الصحافة المصرية بأجمعها تشن حملات قاسية ضد حزب الأمه والاستقلاليين ، وتصفهم بالخيانة والتنكر لمصر ، والسعى ليصبح السودان مستعمرة بريطانية ، وتدعو الناخبين السودانيين يومياً لاسقاط مرشحى حزب الأمه . ورأينا الأموال المصرية تتدفق نحو الجبهة الاتحادية والطوائف ، والهيئات المؤيدة لها ، وتوزع عليها فى كثير من الحالات فى وضح النهار .. ثم إن مصر جندت أكثر من الفين من السودانيين المقيمين بها ، والعاملين بأرضها ، وأمدتهم بأموال كثيرة ، ومنحتهم عطلة تمتد إلى شهرين ليسافروا جميعاً إلى الدوائر الانتخابية التى ينتمون إليها فى السودان ، ويعملوا لدعم مركز المرشح الاتحادى فيها .. وأصبحت الجبهة الاستقلالية تجابه فى هذه المعركة قوتين ، مصر والحزب الوطنى الاتحادى ، وأصبحت كل المواد الخاصة بحياد الدولتين غير ذات موضوع عند القاهرة .

« أما الإنجليز فقد لزموا الصمت ، ولم يدافعوا عن الإتفاقية والدستور بأى شكل من الأشكال ، وكان موقفهم هذا مثيراً للدهشة أيضاً .. هكذا كان الحال فى المعركة الانتخابية . ولم تنفع احتجاجات حزب الأمه لدى الحكومتين ، ولم تواجه مصر أية قوة تصدها عن تدخلها السافر فى الانتخابات لمصلحة الاتحاديين ، وبمختلف الوسائل . أما لجنة الانتخابات فقد كانت جثة لا حراك بها ، أغفلت مئات الشكاوى التى قدمها لها حزب الأمه عن تدخل مصر بمالها وكل أجهزتها الدعائية ضد الاستقلاليين ومرشحيهم ... » .

ونعود إلى الأزهرى ليحدثنا عن نشاط حزبه عقب فوزه بأغلبية المقاعد فى مجلس النواب والشيوخ ، يقول : -

« اجتمع مجلس النواب عقب إعلان نتيجة الانتخابات من أول يناير ١٩٥٤ لينتخب رئيسه ، وتوافد النواب من جميع أنحاء القطر نحو العاصمة ، وعقدنا

أول اجتماع للهيئة البرلمانية للحزب الوطنى الاتحادى فى نادى الخريجين بأم درمان ... وكان اجتماعاً رهيباً ، حضره معظم النواب ، وامتلأ النادى بالمؤيدين ، يستقبلون النواب بالهتاف والتصفيق . وكان أول أعمالنا فى ذلك الإجتماع أداء قسم الولاء للحزب ، ومناصرته ، والوقوف معه ... واتفقت كلمتنا على انتخاب السيد إبراهيم المفتى المحامى رئيساً لمجلس النواب .. وكنا ندرك ما فى هذا الإختيار من تضحية .. إذ يقتضى المنصب أن يخلع رئيس النواب رداءه الحزبى فى اليوم الذى يجلس فيه على مقعد الرئاسة ، وأن يلتزم بالحياد التام فى جميع تصرفاته وسلوكه .. وقد عرف إبراهيم فى صفوفنا ، كما عرف فى صفوف المعارضة ، بالاتزان والاعتدال فى حزبيته ... وكان له أصدقاء فى جميع المعسكرات ... لم يعرف عنه اشتطاط فى الحزبية أو تعصب للرأى .

« وادهشنا أن لم ترتض المعارضة بما عقدنا العزم عليه ... وفى يوم الاجتماع قدمنا مرشحنا .. وقدمت المعارضة السيد عبد الفتاح محمد المغربى مرشحاً لها .. وعقب الاقتراع فاز السيد إبراهيم المفتى بأصوات أغلبية الأعضاء .

« وقدم كاتب المجلس اسم إبراهيم المفتى إلى حاكم السودان العام ، سير روبرت هاو ، رئيساً لمجلس النواب .. واعترض الحاكم العام عليه ، وكتب بذلك إلى لجنته التى ناصرته فيما بعد .. وطلب إلى النواب أن يختاروا رئيساً غير إبراهيم المفتى .. وتشاورنا فى الأمر واتفقنا مع المعارضة على اختيار القاضى بابكر عوض الله ، واخترناه بالفعل .. اخترناه بإجماع الأصوات ، وبذلك ذللنا أول عقبة فى طريقنا . »

وفى السادس من يناير ١٩٥٤ انتخب السيد اسماعيل الأزهرى رئيساً للوزراء .. وكان قد رشحه لهذا المنصب السيد ميرغنى حمزة ، وثناه السيد بلن الير من النواب الجنوبيين .. أما المعارضة فقد رشحت السيد محمد أحمد محجوب للرئاسة ، ونال الأزهرى ستة وخمسين صوتاً مقابل سبعة وثلاثين للمحجوب الذى أصبح زعيماً للمعارضة .

يقول الأزهرى :

« أخذنا بعد ذلك نتبادل الرأى حول تشكيل الوزارة ، وأعلنت أنها ستكون حكومة وطنية قومية ، تلتزم بتنفيذ الإتفاقية نصاً وروحاً . وواجهتنا عند تشكيل

الوزارة بعض العقبات .. طلب السيد ميرغنى حمزة أن يكون وزيراً للداخلية .. واعترضت على المطلب ، ورأيت أن تكون الداخلية لرئيس الوزراء ، واستطعنا أن نقنعه ونرضيه بثلاث وزارات ، هى المعارف والرى والزراعة .. وكنت أود مخلصاً أن يأخذ الأشغال بدلاً عن الزراعة ، لأنه يعرفها ، وكان قد عمل فيها وقتاً طويلاً .. ولكنه رفضها .

« واخترنا السيد محمد نور الدين للأشغال ... وكان متعلقاً بالزراعة ، ولم يصعب علينا أرضاؤه إذ طلب أن نعوضه عن الزراعة بوضع اسمه فى قائمة أسماء الوزراء بعد اسمى مباشرة ، بوصفه وكيلاً للحزب .. واستجبت لرجائه .

« وعهدنا بوزارة العدل للسيد على عبد الرحمن الأمين .. وهو شقيق قديم ، ارتبط بالأشقاء منذ عهد الشباب . وتربطه بهم صداقة وزمالة ، غير أنه كان موظفاً ، وبذلك لم يكن دوره فى النشاط العام معلناً .. كان إذا جاء إلى الخرطوم فى إجازته ، يحضر اجتماعات لجاننا بصفة غير رسمية ، ويشترك معنا فى المداولة .. وكنا نثق فيه ، ونطمئن إليه ، وكانت صلته معنا كصلة زميله السيد محمد أحمد المرضى ، الذى كان موظفاً أيضاً .. غير أن المرضى كان أرحب صدراً ، شديد الإرتباط بإخوانه الأشقاء أول الأمر ، وبهم فى الحزب الوطنى الاتحادى فيما بعد .. كان من أعمدة الحزب وأقطابه ، يسهم برأيه وجهده وماله ، ويضحى بصحته وحياته فى سبيل مبدئه وعقيدته ، له قلب كبير ، ولسان فصيح ، ومنطق قوى قويم ، وحجة راجحة لا ترد .

« ولما رأى السيد على عبد الرحمن الأمين أن يستقيل من منصبه فى القضاء الشرعى ليرشح نفسه فى الانتخابات العامة ، رحبنا به .. وفاز بدائرته، الخرطوم بحرى ، ودخل الوزارة وزيراً للعدل .

« ولم نشأ أن نملأ المقاعد الوزارية كلها .. ولعل سيادة السيد على الميرغنى زعيم الختمية ، وراعى الحزب ، قد نصح لنا بذلك . وعليه لم ندخل فى الوزارة السيدين يحيى الفضلى ومحمد أحمد المرضى ... وكان السيد ميرغنى حمزة يعترض على تعيين يحيى الفضلى فى الوزارة .. ولما أردنا أن نملأ المقاعد الشاغرة فيما بعد اشترط علينا أن ندخل السيدين خضر حمد وأحمد جلى جنباً إلى جنب مع يحيى والمرضى .. وحرصاً منا على وحدة الحزب وتماسكه

استجبنا لرغبته . وبهذا تألفت الحكومة الوطنية الأولى من اثنى عشر وزيراً ، ثم ارتفعت إلى ستة عشر .

« وكان برنامج حكومتى مستمداً من اتفاقية السودان على النحو التالى :

* انجاز السودنة .
* تحقيق الجلاء .
* تصفية الحكم الثنائى .
* تقرير المصير .
* « ولم يمض علينا فى الحكم وقت طويل حتى تكونت لجنة السودنة واخذت تباشر أعمالها . وكان المستر بيتن الوكيل الدائم لوزارة الداخيلة فى ذلك الوقت ، قد قدم لى مذكرة ينصح فيها بألا نسرع بالسودنة ، وأن نسير فيها بتمهل لنكملها خلال ثلاث سنوات ، وفق منطوق الإتفاقية ، فنؤمن بهذا الجهاز الحكومى من الاضطراب والضعف . وكان يزور الخرطوم حينئذ كثير من المراسلين الصحفيين الأجـانب ، خاصة البريطانيين منهم ... وعلموا بأمر مذكرة المستر بيتن ، فأرسلوا محتوياتها إلى صحفهم .. وأخذت صحافة بريطانيا تنصح السودان بألا يسرع فى السودنة .. وتحاول تضخيم الأخطار التى يتعرض لها بسبب التسرع .

« ودرست مذكرة المستر بيتن .. وقررت ألا آخذ بما ورد فيها ، بل على النقيض ، رأيت أننا كلما أسرعنا بالسودنة وفرغنا منها ، كان ذلك لمصلحة السودان والاستقرار فيه ....

« ولم يكن ميسوراً تنفيذ قرارات لجنة السودنة إلا بإصدار قانون يحدد تعويضات الموظفين الأجانب الذين يراد سودنة وظائفهم . ورأينا أن نستعين بآراء وخبرات الدول التى واجهتها ظروف كظروفنا .... فدعونا بعض المستشارين لينصحونا حول أنسب السبل لتعويض الموظفين الأجانب .

« وجاء أولئك المستشارون ، وانكبوا على عقود الموظفين الأجانب ليدرسوها ، ويتعرفوا على الأوضاع فى بلادنا .. وقدم كل منهم تقريره لنا يقترح فيه سبل التعويض ، وطرق الخلاص من الموظفين الأجانب فى حكومة السودان .. وألفنا لجنة من كبار السودانيين لتتقدم للحكومة بمشروع للتعويضات ، مسترشدة بتوصيات المستشارين ، فعقدت اجتماعاً مع ممثلى نقابة الموظفين البريطانيين ،

واستطاعت بعد شيء من الجدل أن تصل معهم إلى إتفاق إرتضاه الطرفان . وبهذا لم يكن هناك تذمر بين الموظفين الأجانب يمكن اتخاذه مبرراً لعرقلة تصفية الحكم الثنائى ، وتفويت فرصة الحرية على السودان . وفى مجلس الوزراء أعلنت أن هذه الأموال التى ندفعها تعويضات للموظفين الأجانب ماهى إلا مهر الحرية . ووافق مجلس الوزراء بالإجماع على توصيات لجنتنا واتفاقها مع الموظفين الأجانب . ولم يبق بعد ذلك غير إصدار التشريع ، وغير إجازته فى البرلمان .. وقد تم ذلك كله فى بحر ثمانية أشهر ، لا ثلاث سنوات كما كان يريد مستر بيتن .

« وكان من وسائلنا أيضاً إشراك المعارضة مع الحكومة فى رسم الخطوط العامة للسياسة الوطنية .. نتصل بها فى كل أمر هام مما تقتضيه النظم البرلمانية السليمة .

« وكان مما استقر عليه رأينا فى مجلس الوزراء ألا يتصل وزير بالحاكم العام إلا بواسطة رئيس الوزراء . واتفقنا على أن ينقل كل وزير ما يصله من ملاحظات الموظفين الأجانب على الحكم إلى مجلس الوزراء ، لنقف على ما يجرى وراء الكواليس .. ووجدت الحاكم العام رجلاً مستسلماً للأمر الواقع .. أدرك أن الإتفاقية ترمى إلى تصفية إدارته ، كما أدرك أن أية محاولة منه لعرقلة تنفيذ الإتفاقية قد تؤذى ولا تنفع ، فاختار أن يتخذ أسلوب الحياد التام . وكنت قد قابلته عقب انتخابى رئيساً للوزراء فأقسمت اليمين الدستورية أمامه ، وتبادلت معه عبارات المجاملة . وكانت تلك أول مرة اتحدث فيها بصفة رسمية إلى حاكم السودان العام .. ولم أكن أعرفه من قبل ، ولم يكن يعرفنى إلا من خلال التقارير التى كانت تصله عن نشاطى إبان الحركة الوطنية .. وفى التاسع من يناير قدمت له أعضاء وزارتى ليؤدوا القسم أمامه ... ومن سراياه ذهبنا إلى الخرطوم بحرى حيث قابلنا سيادة السيد على الميرغنى ، راعى حزبنا ، وحييناه ، فأعرب لنا أيضاً عن تمنياته لنا بالتوفيق ، وفى طريق عودتنا منه توقفنا فى سراى سيادة السيد عبد الرحمن المهدى ، إمام الأنصار فحييناه أيضاً .

« ويهمنى بهذه المناسبة أن أقرر أن السيد الميرغنى لم يطلب منى فى أى يوم من الأيـام أن أطلعه على أمر من أمـور الـدولـة ، أو أن أسلك فى الحكم أسلوباً بعينه .

« كان من أهم ما واجهناه ونحن نعد العدة لافتتاح البرلمان ، أمر العلاقة بين الوزراء ومديرى وزاراتهم أو وكلائها الدائمين من موظفى الخدمة العامة . وكان سير جون ماكمايكل ، الوكيل الدائم لوزارة المالية ، وكبير الموظفين قد رفع لنا مذكرة يقترح فيها أسس العلاقة التى يلزم أن تقوم بين الوزراء والموظفين .. وتدارسنا تلك المذكرة ، وقررنا أن نصدر منشوراً من مجلس الوزراء يحدد العلاقة المنشودة ، وأن ننشر تلك المذكرة فى بيان على نطاق واسع ليقف الناس جميعاً على الأمر .

« وأوضحنا فى ذلك البيان حرص الحكومة على قوة جهاز الخدمة العامة وتماسكه وكفاءته ، وأكدنا سياسة الحكومة الرامية لمنح الموظفين أكبر فرصة ممكنة لتصريف مسئولياتهم . وقلنا أن واجب الوزراء هو أن يرسموا السياسة وأن يقرروها ، وواجب الموظفين هو أن ينفذوها بإخلاص ، وبكل جهد مستطاع ، وافقوا على تلك السياسة أو لم يوافقوا . وقلنا إن من واجب الموظفين أن يمدوا وزراءهم بسائر المعلومات والتوصيات ، والقرارات المتصلة بالشئون العامة ، مما يقتضى من الوزير رأياً حوله ، بصرف النظر عن وقع تلك المعلومات فى نفوس الوزراء . ومنحنا الموظفين الحق فى الاعتراض على قرارات الوزراء ، دون أن يؤثر ذلك على التنفيذ ، بأن يسجل الموظف رأيه كتابة للوزير ، موضحاً أسباب اعتراضه .. وقلنا إنه من حق الوزير أن يحصل على ما شاء من معلومات عن طريق غير طريق المدير أو الوكيل ، متى اقتضت المصلحة العامة ذلك .

« وقلنا إن مسئولية المدير أو الوكيل هى القبض على زمام الأمور فى مصلحته وإدارتها ، وهو فى هذا العمل مسئول للوزير .. وقلنا إن الوزير وحده هو الذى يتحمل مسئولية أعمال وزارته أمام البرلمان والرأى العام ، وأنه لا يجوز أن يوجه النقد أو اللوم للموظفين وهم ينفذون سياسة اختطها الوزير ... وأوضحنا أيضاً أنه لا يجــوز للموظف أن يقوم بأى عمل من شأنه أن يقلل من قيمة سياسة وزيره ، كما حرمنا على الموظفين نقد أعمال الحكومة بصورة عامة .. وقلنا إن على المدير أو الوكيل أن يستقيل من منصبه متى استحال عليه تنفيذ السياسة التى يرسمها الوزير ، ومتى كان الخلاف بينهما مستعصياً على الحل .

« وكــان الغرض من إصدار هذا البيان تحديد العلاقة بين الوزراء والموظفين .. مما يوضح لكل حدود مسئولياته ، ويمكنه من أداء واجبه فى غير

خوف أو محاباة .. وكنا حريصين الحـرص كله على احترام الموظفين ، وحمايتهم ، ومساندتهم ، وتمكنيهم من جودة الأداء . وكنا ندرك أن الحكومة مسئولة عن موظفيها ، وأنها ليست خصماً لهم .. كنا ندرك أنه لن يقوم فى السودان حكم صالح والموظفون مهددون خائفون ، كنا حريصين على إرساء أسس سليمة .. نعرف أن كثيراً من الموظفين يختلفون معنا فى الرأى ، ولكننا لم نسمح لأنفسنا بأن نتأثر بذلك فى تعاملنا معهم .. إن الموظفين أحرار فى منح أصواتهم عند الانتخابات لمن شاءوا من المرشحين والأحزاب .. هذا حق كفله لهم الدستور ، وهم فى أعمالهم مقيدون بالنظم واللوائح .

« كان هدفنا منذ البداية صيانة الخدمة العامة ، وتقويتها ، ورفع الظلم عن الموظفين ، نقدر لهم دورهم الملحوظ فى الحركة الوطنية ، وتضحياتهم من أجل السودان .. سياستنا تجاههم تقوم على العدل .. لا نتحيز لفريق منهم لأنه يناصرنا ، ولا نعادى فريقاً لأنه ضدنا .. كانوا سواسية عندنا ، لا يمتاز أحدهم عن أخيه إلا بمقدار جهده ، وإخلاصة لعمله وكفاءته .. وقد حرصنا أن نعلن هذه المبادىء فى كل فرصة تهيأت لنا .

« هذا ما كان من أمر الموظفين ، أما فى مجال السياسة ، فقد رأينا فى مجلس الوزراء أن ننتهز فرصة افتتاح البرلمان لنعرف الدول الخارجية ببلادنا . وكان الإنجليز قد ضربوا سياجاً من حديد حول السودان ، وتعمدوا أن يكون مجهولاً للعالم الخارجى .. وقد لمست هذا الجهل عند زيارتى لكثير من البلاد العربية والأوربية إبان الحركة الوطنية . كان يدهشنى جهل من التقى بهم من مواطنى تلك الدول بالسودان وأهله إلا القليل منهم .. وكان الإنجليز طيلة فترة حكمهم لبلادنا قد انصرفوا للدعاية لأنفسهم ولإدارتهم . ودفعتنى هذه الرغبة فى تقديم السودان للبلاد الأخرى ، لتشجيع كل من أراد السفر إلى الخارج من السودانيين ، ومنحه التسهيلات الممكنة ، والترحيب بالأجانب الذين يريدون زيارة بلادنا ، كان ذلك وفداً أو هيئة أو فرداً .. ولم يكن ميسوراً لنا ونحن لم نبلغ مرتبة الاستقلال بعد أن نقيم علاقات دبلوماسية مع الدول الأخرى ، ولكنه كان فى إمكاننا أن نشجعها على فتح مكاتب اتصال عندنا ، غرضها إنشاء علاقات حسنة

مع الدول التى تمثلها ، وتسهيل تبادل المنافع ..لهذا وافقنا على كل طلب جاءنا لفتح مكتب اتصال أجنبى فى السودان .

« ورأينا أن ننتهز فرصة افتتاح البرلمان لدعوة أكبر عدد ممكن من ممثلى الدول الأجنبية لزيارة السودان ، ليشهدوا بأنفسهم ما أحرزناه من تقدم .. وكان من أغراضنا أيضاً أن ننشىء صلات حسنة مع العالم الخارجى ، فقرر مجلس الوزراء دعوة عدد كبير من ممثلى الدول الأجنبية فى الشرق والغرب ، لا سيما من كانت لهم صلة بالسودان . ورأينا أن تصدر هذه الدعوات عن حكومة السودان ، ولكن الحاكم العام لم يوافق على ذلك ، ورأى أن تصدر منه لأن دستور الحكم الذاتى يمنحه حق الاتصال بالدول الأجنبية نيابة عن دولتى الحكم الثنائى .. وبعد شىء من الجدل وافقنا على صدور الدعوات منه باسم الحكومة الوطنية .. فأرسلت بالفعل إلى رؤساء بعض الدول الأجنبية وممثليها ، وأعددنا لهم برامج حافلة تمكنهم من التعرف على السودان ومن زيارة بعض الأقاليم ...

« وحددنا أول مارس ١٩٥٤ موعداً لافتتاح البرلمان .

« وكان الموظفون الإنجليز فى ذلك الوقت يعملون للوقعية بيننا وبين حزب الأمه بسائر السبل والوسائل .. وأذكر بهذه المناسبة أن جاء نى ذات صباح فى مكتبى بوزارة الداخلية الموظف البريطانى المسئول عن أعمال لجنة مياه النيل والمشاريع الزراعية الخاصة ، يطلب الإذن بسحب رخص المشاريع التى تديرها دائرة المهدى فى النيل الأبيض . وأدهشنى ذلك الطلب منه .. واستفسرته عن الأسباب ، فقال إن الدائرة ارتكبت بعض المخالفات فأنذرها عدة مرات ، ولكنها اغفلت الإنـذار ، وليس أمـامه من سبيل إلا أن يطبق القانون ، ويسحب رخصها الزراعية .

« وطلبت مزيداً من الإيضاح .. فقال إن الدائرة تستثمر من الأراضى الزراعية ما يخرج ويزيد عن المساحات المصدق لها بها ، وقد نبهت لهذا التجاوز وانذرت ، ولكنها لم تستجب أو تصحح الخطأ .

« وادهشنى أن تثار هذه المسألة فى بداية عملى بوزارة الداخلية وأحسست أن هناك دافعاً غير إعلاء كلمة القانون لتقديم تلك التوصية . ولم أتردد لحظة واحدة فى نصحه بإمهال الدائرة عاماً آخر لتصحيح الأوضاع الخاطئة وتنفيذ الإنذار .. وانصرف الرجل ، وفعل ما أمرته به .

« وفى العام التالى صححت الدائرة الأوضاع فى مشاريعها الزراعية كلها ، باستثناء مشروع واحد ، مما دفعنى لتجديد رخص مشاريعها حتى عام ١٩٦٠ .

« لقد كان الخلاف بيننا وبين حزب الأمه فى ذلك الوقت عميقاً ، وكانت دائرة المهدى تمد ذلك الحزب بالدعم المالى ، ولكنى لم اسمح لذلك الخلاف بأن يؤثر على احكامى وأعمالى .. لم ألجأ قط إلى أسلوب ينطوى على معنى الانتقام بدافع ذاتى أو حزبى ، حرصاً منى على سلامة الحكم ، وعلى إرساء قواعد وتقاليد حميدة ، وعلى خلق المناخ الصالح لتوحيد كلمة السودانيين وهدفهم .

« وكنا رأينا أن نحتفل بالذكرى الأولى لإتفاقية السودان فى الثانى عشر من فبراير ١٩٥٤ ، وأن ننتهز هذه الفرصة فنوضح فيها سياسة حكومتنا ، فأقمنا حفلاً كبيراً دعونا له كثيراً من المواطنين وممثلى الجاليات ، والهيئات الأجنبية ، كما أشرنا بإقامة حفلات مماثلة فى أقاليم السودان الأخرى .. وتحدثت إلى ضيوفنا مؤكداً أن الإتفاقية كانت ثمرة جهاد السودانيين جميعاً ، لا فضل لحزب فيها على غيره إلا بمقدار تضحيته ، وتعلقه بخدمة السودان .. واستعرضت كفاح الشعب السودانى خلال ربع قرن من الزمان ، كفاحه ضد الظلم والعدوان والاستعمار والطغيان ، فكللت جهوده بالإتفاقية التى وصفتها بأنها أول وثبة فى سلم المجد والعزة القومية ، وبداية الطريق للخلاص من قبضة الاستعمار والسيطرة الأجنبية على مقدارت البلاد . واشدت باتحاد كلمة السودانيين ، مما لم نكن لنبلغ الإتفاقية ونحصل عليها بدونه .. وقلت إنها كانت ثمرة لوقوفنا جميعاً صفاً واحداً ، ولسمونا فوق خلافاتنا .. وأشرت إلى الجهود الموفقة المشكورة التى بذلتها مصر لخدمة السودان ، ضاربة أكبر المثل فى الإيثار .. إذ ضمنت للسودان الجلاء عن أراضيه وأرضها لم تزل محتله ... وقلت إن حريتنا لن تكتمل حتى تجلو القوات البريطانية عن أراضى مصر ، لأن جلاء الاستعمار عن السودان وبقاءه فى قنال السويس يشكل خطراً على حريتنا .

« وتحدثت عن موقف حزبى من الحكم ، فقلت إنه لم يكن فى يوم من الأيام غاية من غاياتنا ، بل هو وسيلة لتحقيق الحرية والسعادة لشعبنا .... وقلت إن برنامج حزبنا يمتد إلى ما بعد التحرير لإرساء قواعد العدالة ، وتوفير أسباب

الحرية ، والمشاركة مع الأحرار فى كل مكان لرعاية حقوق الإنسان ، ورعاية السلام العالمى . وقلت إننا طلاب حرية لا طلاب حكم .

« وأعددنا العدة لبث هذا الخطاب ونشره على أوسع نطاق ممكن ليسمعه أهل السودان فى كل مكان ... وترجمناه إلى الإنجليزية ليطلع عليه مواطنونا الذين لا يتحدثون اللغة العربية فى جنوب البلاد . وكان من الأحداث الهامة التى شهدها فبراير من عام ١٩٥٤ قيام لجنة السودنة .... بانتخاب جميع أعضائها . وبقيامها اتخذ تنفيذ الإتفاقية بصورة جادة .

« وفى هذا الشهر أيضاً تم تكوين لجنة الخدمة العامة برئاسة السيد عبد الماجد أحمد .. كونها حاكم السودان العام استناداً على دستور الحكم الذاتى الذى كان يمنحه سلطة خاصة تجاه الخدمة المدنية .. والسيد عبد الماجد أحمد من كبار الخريجين الذين أسهموا فى الحركة الوطنية بقسط كبير .. على يديه تم ائتلاف الأحزاب السودانية فى عام ١٩٤٦ ، قبيل سفر الوفد السودانى إلى القاهرة لمراقبة سير المفاوضات الإنجليزية المصرية ، والتأثير عليها .. ثم هو من كبار موظفى حكومة السودان ... وكان فى مقدمة السودانيين الذين تقلدوا مراكز عالية فى الخدمة العامة واشتهروا بالكفاءة .

« وشهد ذلك الشهر أول مزاد لبيع القطن السودانى . وكان القطن قبل ذلك يباع عن طريق الاتفاقات الخاصة ، ولكن لجنة مشروع الجزيرة رأت أن تقلع عن تلك الطريقة بعرض أقطانها فى مزاد يتيح الفرصة لكل من يريد الحصول على أقطان السودان أن يفعل ذلك ، وتبعد الاتهام عن نفسها بأنها تختص دولاً بذاتها دون غيرها بهذا القطن .

« وأخيراً اتخذ مجلس الوزراء فى ذلك الشهز قراراً بوقف تعيين الموظفين الأجانب فى خدمة حكومة السودان حتى تفرغ لجنة السودنة من أعملها ، وبألا تمد فترة خدمة أى موظف أجنبى إلا بموافقة مجلس الوزراء .

« ونعود إلى احتفال بلادنا بافتتاح البرلمان فأقرر أننا وجهنا الدعوة عن طريق الحاكم العام إلى دول كثيرة لتبعث بمندوبين عنها للإشتراك معنا بمشاهدته .. وألفنا لجنة لرسم برامج هذه الوفود ، وإعداد أماكن أقامتها .. وكان من الدول التى دعوناها - خارج الوطن العربى - الهند وسيلان واثيوبيا وباكستان وإيران . .. وكان مقرراً أن يصل هؤلاء الضيوف إلى الخرطوم قبل الافتتاح بيوم واحد ولكن وقع مالم يكن فى الحسبان على نحو مانصف فى الصفحات التالية .



الفصل الثانى عشر

حوادث مارس الدامية

الخرطوم تشهد حوادث دامية - مقتل المئات من المواطنين و الشرطة - تغيير خط سير اللواء محمد نجيب يستفز خواطر أنصار حزب الأمه - الجماهير تتدفق نحو سراى الحاكم العام وتحيط به - الشرطة تحاول ردها فيقع الاصطدام - سلوين لويد ورئيس القضاء يضغطان على الحاكم العام لإعلان حالة الانهيار الدستورى فلا يستجيب - اللواء نجيب يحمل الإنجليز مسئولية المجزرة - الأزهرى يقبل حالة الطوارىء فينقذ الموقف .

❑❑❑

كانت الخرطوم فى أول مارس ١٩٥٤ ، اليوم المحدد لافتتاح البرلمان السودانى ، مسرحاً لأعمال عنف دامية ، راح ضحيتها كثير من المواطنين ، وتعرضت مكاسب السودان السياسية للخطر .. مما يحدثنا عنه الأزهرى قائلاً :

« قبيل الموعد المضروب لافتتاح البرلمان - أول مارس - ترامى إلينا نبأ تدفق إعداد ضخمة من المواطنين من الأقاليم إلى العاصمة للأشتراك فى الاحتفال . وكان معظم هؤلاء الوافدين من الأنصار ومؤيدى حزب الأمه .. وكانت قد جاءتنا طلبات من شباب الختمية ، وشباب الأنصار للسماح لهم بإحضار أعداد كبيرة من مؤيديهم للاحتفال بافتتاح البرلمان . وتدارسنا الأمر ، وخشينا أن يقع ما لا تحمد عقباه .. وأصدرت بياناً فى السادس والعشرين من فبراير قلت فيه :

« إن وزير الداخلية ليقدر هذه الرغبة الطبيعية التى تدفع هاتين المنظمتين إلى تكريم ضيوفنا فى هذه المناسبة التاريخية الكبرى ،ولكن نظراً للصعوبات الجمة فى ايواء الضيوف ،وفيما يتخذ من ترتيبات أخرى مما لابد منه ، نتيجة لتـدفق

هذا العدد الكبير من الزوار ، فإن وزير الداخلية رأى بكل أسف أن يرفض الطلبات التى وصلته .

« وتجاهل حزب الأمه هذا البيان ... ولم يكن فى استطاعتنا ، من الناحية القانونية ، أن نمنع المواطنين من الحضور إلى عاصمة بلادهم ، مالم نعلن حالة الطوارئ ، أو نعلن العاصمة منطقة مقفولة أمام المواطنين ، وليس هناك ما يبرر مثل هذا الإجراء .

« واستدعى مجلس الوزراء ، عقب مظاهرة نظمها حزب الأمه فى الخرطوم ، قمندان بوليس العاصمة وحكمدارها إلى قاعة اجتماعاته ، وتدارس معهما الموقف فأكد كلاهما أنه لا خوف من هذه الوفود لأنها سلسة القياد ، تنصاع للأوامر والتوجيه ، وأكدا أنه لا خوف على الأمن اطلاقاً ... ونصحناهما بممارسة المزيد من الحذر وإعداد العدة لحفظ النظام ، ولرسم الخطط التى تحول دون الصدام ، وطلبنا منهما مراقبة الموقف بدقة .

« وأخذت وفود الضيوف تفد إلى العاصمة .. وكان مقرراً أن يصل اللواء محمد نجيب ، رئيس جمهورية مصر ، فى ساعة مبكرة من يوم الإفتتاح .. وفى المطار وضع نظام دقيق لحفظ الأمن ، وباعدت الشرطة بين مؤيدى حزب الأمه ومؤيدى الحزب الوطنى الاتحادى حتى لا يتحرش أحدهما بالآخر ، أو يقع بينهما صدام . اصطف مؤيدو حزب الأمه على طول شارع افريقيا ، المؤدى إلى مطار الخرطوم ، يحملون أعلامهم ويرفعون شعاراتهم .

« واستقبلنا الضيف الكبير فى المطار ، وكاد الزمام أن يفلت هناك إذ كان قد تسرب إلى داخل المطار بعض الأفراد وهم يهتفون للاستقلال .. ورأى رجال الشرطة مافى التزامهم بتنفيذ الخطة التى رسموها أصلاً من ضعف ، فقرروا أن يغيروا خط سير الضيف وموكبه ، وأصدروا أوامرهم بتغيير الاتجاه .. وانطلقت العربة المقلة للواء نجيب والحاكم العام إلى السراى بطريق غير الطريق الذى رسم لها أولاً .

« ولما أحست الجماهير بهذا التغيير تدفقت نحو السراى ، وضغطت عليها ، وعلى حراسها فى محاولة منها لاقتحامها ، بل تسرب إلى داخلها بعض الأفراد بالفعل .. ووقع الصـــدام . وكنت حينئذ فى مكتبى بوزارة الداخلية مجتمعـاً ببعض الوزراء .

« وتطور الموقف ، وأفلت الزمام ، واصطدم مؤيدو حزب الأمه بقوات الأمن وهم يريدون دخول السراى قسراً.. واستمر الصدام وقتاً غير قصير ، ووقعت حوادث مؤسفة دامية ذهب ضحيتها بعض رجال الشرطة ، وبعض المواطنين من مؤيدى حزب الأمه وغيرهم . »

ويصف هذه الأحداث الوكيل الدائم لوزارة الداخلية آنذاك ، سير قوين بل فيقول : (١)

« رغم نصائحنا المتكررة للأزهرى فقد اتخذ قرارين قاتلين ، أولهما توجيه الدعوة للواء نجيب ، وثانيها إعلان أول مارس عطلة عامة .. كان الأنصار يشعرون بالمرارة بسبب هزيمتهم فى الانتخابات ، فانتهزوا هذه الفرصة لحشد مؤيديهم للتعبير عن رفضهم للنفوذ المصرى المتزايد .. وتدفقت جموعهم نحو الخرطوم ، واحتشدت فيها .. وأدى إعلان العطلة العامة فى ذلك اليوم لتجمع أعداد هائلة من الأنصار والختمية ، بمواكبهم فى الخرطوم . وكانت الساعة الثامنة صباحاً هى الموعد المحدد لوصول الطائره المقلة للواء نجيب .. وقبل ساعات من هذا الموعد ، وحتى قبيل بزوغ الشمس ،كان يحاصر مطار الخرطوم أعداد هائلة من البشر تقدر بعشرين ألفاً معظمهم من الأنصار . وكان قد تجمع هناك أيضاً أعداد ضخمة من الختمية حول القصر ، وحول مبانى السكرتارية شمال وزارة المالية.. وكان الميدان الذى يفصل السكرتارية عن النيل مزدحماً بأعداد هائلة من الجماهير الثائرة قبل حلول الساعة الثامنة .. واستطاع الحاكم العام أن يصل إلى السراى مع ضيفه اللواء نجيب بعد عناء شديد ، وظلا محاصرين هناك بين جموع طائفة الختمية من جهة ، وجموع الأنصار من الجهة الأخرى ... وكانت المشاعر ملتهبة . وبعد الساعة الحادية عشرة نشب صدام عنيف بين الجماهير .. وكان الأزهرى وبعض وزرائه فى مكتبه يرقبون الجماهير المقتتله وهم عاجزون عن وقف ذلك الصدام الذى يقع على بعد ثلاثين ياردة منهم . ولجأت الجماعات المتقاتلة إلى السلاح الأبيض، وسرعان ما سقطت أعداد كبيرة من القتلى والجرحى، ثم جاء قمندان الخرطوم يقود كوكبة من رجاله المسلحين بالعصى والدروع فى محاولة منهم لبسط أسباب النظام ، ولكنه

---

(1)SHADOWS ON THE SAND BY SIR GAWAIN BELL , PUBLISHER C.HURST & CO . LONDON.

ومعه مساعده السودانى ، وأثناعشر من رجاله سقطوا قتلى . وتم استدعاء قوة دفاع السودان التى أدى إطلاقها النار إلى تفرق الجموع ، وانتهاء القتال .

« وكان المدخل الرئيسى للقصر محاطاً منذ الصباح الباكر ، بجماهير تطلق الهتافات المعادية ، وتلوح بسيوفها وحرابها فى أوجه حرس السراى وهم ستة من الجنود البريطانيين .. وقد استطاعوا أن يضبطوا أعصابهم ، وترتب على هذا الموقف الدامى تأجيل افتتاح البرلمان وإعلان حالة الطوراىء .. وفى صباح اليوم التالى ، الثانى من مارس ، غادر اللواء نجيب الخرطوم كما غادرها بقية الضيوف الكبار الذين حضروا من بلادهم ليشاركوا حكومة السودان وأهله البهجة بافتتاح البرلمان .

« ولم يحاول الأزهرى قط أن يلقى بتبعة هذه الأحداث المؤسفة على مستشـاريه البريطانيين ، ولم تتخذ الحكومة أى إجراء ضد حزب الأمه والأنصار ، رغم ما كان ينادى به البعض من ضرورة اعتقال السيدين الصديق المهدى ، وعبد الله بك خليل وغيرهم من قادة حزب الأمه والأنصار . وكان الموقف فى غرب السودان حيث يتمركز الأنصار ينذر بالخطر ، فأمرنا بسحب النساء والأطفال الإنجليز من مديرية النيل الأزرق والمديريات الغربية . »

هذا ما كتبه الوكيل الدائم البريطانى عن هذه الأحداث .. ولعله من الخير أن نقدم ملاحظات آخرين من المسئولين لتكتمل الصورة لدينا ... سجل اللواء محمد نجيب فى كتابه كنت رئيساً لمصر ، أن الحادث كله كان من تدبير الإنجليز ، وأن غرضه كان إجهاض التقدم الدستورى فى السودان ، وإشعال نار الفتنة بين أهله . ومضى يتحدث عن الصاغ صلاح سالم الذى كان مسئولاً للحكومة المصرية عن شئون السودان فقال :

« صلاح سالم سافر إلى السودان أكثر من مرة ، وتصور أنه بالرقص والنقود يمكن أن يكسب السودانيين ، وكانت النتيجة أنه بعثر النقود .. وبعثر احترامنا فى السودان . تصور أنه يرشى السودانيين .. ولكنه كان مخطئاً .»

وكتب عن زيارته للسودان قائلاً : (٢)

« قررت أن أسافر إلى السودان لأول مرة بعد الثورة يوم أول مارس ١٩٥٤ للمشاركة فى احتفالات البلاد بأفتتاح أول برلمان هناك .

---

(٢) كنت رئيساً لمصر – مذكرات محمد نجيب – المكتبة المصرية الحديثة القاهرة .

« وصلت الطائرة إلى الخرطوم ، وفوجئت بالآلاف من أبناء الجنوب بملابسهم البيضاء يحتشدون فى المطار قبل ساعات من هبوط الطائرة .. كنت فى هذه اللحظة قد مر على ثلاثون سنة لم أر فيها السودان .. وفى هذه اللحظة كان قلبى يخفق فرحاً ، لأننى أرى السودان ، والتقى بذكرياتى فيه بعد كل هذه السنين .

« ولكن ما أن نزلت من الطائرة إلى أرض المطار ، حتى فوجئت بمظاهرة كبيرة تهتف فى وجهى :

(لا مصرى ولا بريطانى .. السودان للسودانى)

« واستعرضت حرس الشرف ...

« وخرجت من المطار بعد أن التقيت بكبار المستقبلين ، وكان منهم رجال الحزب الوطنى الاتحادى ، والسيد الصديق المهدى الذى حمل إلى تحيات والده السيد عبد الرحمن المهدى .. وفى الحقيقة فإنى لم اعتبر هذا الهتاف هتافاً معادياً أو مثيراً ، إذ كان هذا ما نريده فعلاً .. السودان للسودانى لا للمصرى ولاللبريطانى ، وقابلت الحاكم العام الذى حاول اقناعى بأنها مظاهرات خطيرة ، وهتافات تستحق أن نواجهها بشدة .

« قال لى :

– شوف بيقولوا إيه .. أنهم يهتفون ضد بلدينا

قلت له :

– عندهم حق .. فما يقولونه هو الحقيقة .

« وعرفت وأنا عند الحاكم العام أن البوليس اشتبك مع المتظاهرين وأدى ذلك إلى تساقط عدد من القتلى والجرحى ، قدر بحوالى واحد وسبعين قتيلاً ومائة وسبعة جرحى .

« كنا نتناول الأفطار عندما وصلتنا هذه الأنباء ، وساعتها قلت للحاكم العام :–

« أنت السبب ...

« لكنه أنكر صلته بما حدث ، وحاول اقناعى بأنه يرتعش من الخوف .. وقبل أن نكمل كلامنا كان المتظاهرون يحيطون بالقصر الذى نجلس فى داخله فوجد الحاكم البريطانى فرصته ليندمج فى الدور الذى يلعبه أمامى ، وقال فى فزع كاذب :

« دول حيرمونا فى البحر ...

« قلت له :

« أترك لى هذه المشكلة .

« وبدأت اتصل تلفونياً بالسيد عبد الرحمن المهدى .. وفشلت .. تسع مرات أحاول .. وفى كل مرة أسمع فيها صوته تقطع المكالمة .. وعرفت أن الأمر مدبر لكى لا تقف المظاهرات .

« وتأكد لى هذا عندما رفض الحاكم العام أن أخرج إلى شرفة القصر ، وأكلم المتظاهرين بحجة المحافظة على حياتى ... لكننى خرجت وخطبت .

قلت : « إن الله كفى المؤمنين شر القتال .. وما تفعلونه لن يجر سوى المصائب لكم .

« وما إن بدأت الجماهير تهدأ وتستجيب ، حتى هاجمتها قوات البوليس مرة أخرى دون أى مبرر ، فمات أثنا عشر شخصاً وجرح آخرون ... وتجددت المظاهرات مرة أخرى ، وازدادت .

« كانت مؤامرة دبرها سلوين لويد ، وكيل وزارة الخارجية البريطانية الذى وصل إلى الخرطوم للمشاركة فى الاحتفالات ، لكنه لم يبرح مكانه ، ولم يظهر أمام الناس ، حتى حملته الطائرة إلى لندن .

« وشارك فى تنفيذ المؤامرة الحاكم العام البريطانى .. وساعدهما الأنصار الذين لم ينجحوا فى الانتخابات .

« وكان الهدف منها ضرب أى اتجاه فى السودان للاتحاد مع مصر .

« وفشلت احتفالات افتتاح البرلمان .. والغيت الجلسة الافتتاحية .. وقررت العودة إلى مصر فى اليوم التالى مباشرة . »

ويقــول مستر سلوين لويــد ، وزير الدولة للشئون الخــارجية البريطانية الذى كان وصل إلى الخرطوم لحضور حفل افتتاح البرلمان قبل وصول اللواء محمد نجيب، وأقام فى ســراى الحاكم العام ، وشهد الاصطدامــات والحشود من الشرفة : (٥)

« تقرر أن يفتتح البرلمان السودانى الجديد فى أول مارس . وقد طلب منى مستر انطونى ايدن ، رئيس الــوزراء ، أن أمثل بريطانيا فى حفــل الافتتــاح ،

---

(5) SUEZ 1956 : SELWYN LLOYD JONATHAN CAPE , LONDON.

فذهبت إلى الخرطوم مصطحباً سكرتيرى الخاص . وكنا خلال رحلة الطائرة نسمع قصصاً كثيرة مصدرها القاهرة ، وكان اللواء نجيب قد أقصاه زملاؤه فى مجلس قيادة الثورة بتأييد من الجيش ، وسمعنا أنه عاد إلى مركزه عندما هب سلاح السوارى لنصرته ، ولكن الموقف رغم ذلك كان غامضاً . ولما وصلنا القاهرة لم اهبط من الطائرة ، ولكن اللواء نجيب كان قد استعاد سيطرته ، غير أنه لم يعرف ان كان يستطيع الذهاب إلى الخرطوم لتمثيل بلاده فى حفل افتتاح البرلمان السودانى ، لأن ذلك يتوقف على اطمئنانه على الموقف فى بلاده ومركزه فيها ... ولما وصلت الخرطوم توجهت إلى سراى الحاكم العام .

« أمضيت عدة ساعات فى نوم عميق .. وفى الساعة العاشرة والنصف صباحاً سمعت أصواتاً وهتافات منبعثة من الشارع حيث تجمعت جماهير غفيرة أمام بوابة السراى الغربية لتتظاهر ضد مصر .. ونزلت إلى الطابق الأول حيث وجدت اللواء نجيب يحتسى القـهوة .. وكانت سيارته قد نقلته من المطار بطريق مهجور .. وسألته عن الأحوال فى مصر فأجاب بأن الشباب من أمثال عبد الناصر يظنون أنهم يعرفون كل شىء .. ولكنه تمكن من تحجيمهم . وقال أيضاً إنه أحضر معه صلاح سالم ليتأكد من حسن سلوكه .. وما كان الرجل يدرى أن ناصراً بعد أزاحته للسـوارى خـلال ستة أشهـر ، يستطيع أن يحدث أنقلاباً آخر .. يمضى نجيب بعده السّنين الطوال تحت الاعتقال المنزلى !!

« وجلست مع الحاكم العام لأستبين الأمر ، فاتضح لنا أن هناك أمراً خطيراً يقع حولنا .. وكان البوليس قد أبعد المظاهرة المعادية لمصر ، ولكن كانت هناك أحداث تنبىء بالمتاعب والقلاقل ، ورجعت إلى حجرتى ، ولم أكد ابلغها حتى سمعت صوت الرصاص ، وصعدت إلى السطوح حيث استطعت أن أرى ميدان كتشنر بوضـوح ، وكانت فيه جماهير غفيرة واصطدامات .. وكان البوليس يستخدم الرصاص والقنابل المسيلة للدموع ، وكان القتلى والجرحى ينقلون عبر البوابة الغربية إلى مستشفى النهر .. وكانت هذه الجماهير كلها من أنصار المهدى وحزب الأمه .. وقد سمح لهم بالحضور إلى الخرطوم شريطة ألا يحملوا أسلحة معهم ، وأن يلتزموا بالنظام وحفظ الأمن .. وكان هدفهم أن يتظاهروا ضد نجيب ، وأن يهتفوا بحياة الاستقلال أثناء عبوره أمامهم فى طريقه من

المطار إلى السراى ، ولكنهم اغتاظوا عندما علموا أنه ذهب إلى السراى بطريق غير الطريق الذى كانوا يقفون فيه .. ورأيت منظراً بشعاً ، قتل قمندان البوليس الإنجليزى ومساعده السودانى - وهو من الأنصار - قتلا طعناً . وبلغ عدد القتلى من الشرطة ثمانية فيما أفادت الأرقام الرسمية ، وعدد الجرحى أربعة وستين ، كما قتل عشرون مدنياً وجرح ثلاثة وثلاثون ، ولعل عدد القتلى كان أكثر من ذلك .

« ونزلت لمقابلة الحاكم العام .. وكان سير وليام لوس ، المستشار السياسى للحاكم العام ، الذى يتحدث العربية بطلاقة ، ويتمتع بشخصية قوية ، قد ذهب لمقابلة الإمام المهدى لحمله على تهدئة اتباعه .

« ووجدت الحاكم العام فى مكتبه . وسألته إن كانت السريتان البريطانيتان على علم بأمر الشغب ، فأجابنى بأنه لا يظن ذلك ، ولكنه كانت هناك دائما سرية فى حالة تأهب لمواجهة مثل هذه المواقف .. وأضاف بأنه يعتزم أن يبعث لها برسـالة . ولا أعرف حتى اليوم إن كان صادقـاً فيما حدثنى بـه ، أو كان يهزأ بى .. وكانت مهمة وليم لوس قد كللت بالنجاح ، إذا هدأت الأحوال .. وكان نجيب مكسور الخاطر أثناء العشاء .

« وفى اليوم التالى غادر الخرطوم تحت إلحاح الحاكم العام ، عائداً إلى بلاده . وزعمت الصحافة المصرية أن الشغب قام به مؤيدو حزب الأمه خدمة لمآرب الإستعمار البريطانى .

« وبقيت فى الخرطوم أياماً قليلة ، عدت بعدها إلى بريطانيا وأعربت أمام مؤتمر صحفى قبيل سفرى عن تمنياتى للسودان بالتوفيق . وقلت إن مشكلة أهله مستقبلاً ليست هى الخلاص من الإنجليز ، بل ابقاؤهم ليقوموا بإدارة البلاد .. ولما التقيت بشيرشل عند عودتى أفادنى أنه استنكر ذلك الحديث منى . »

أما مستشار الحاكم العام للشئون القانونية ، مستر مافروقورداتو فيقول :

« كان محدداً لحفل افتتاح البرلمان أن يقوم فى أول مارس . وقد وصل اللواء نجيب للإشتراك فى هذا الحفل صباح ذلك اليوم بالطائرة من القاهرة . ونسبة لتكاثر المواكب المعادية لمصر والتجمعات الجماهيرية فى الطريق المؤدى من المطار إلى السراى ، اتخذت السيارة المقلة للضيف والحاكم العام طريقاً دائرياً

بعيداً عن المتظاهرين .. ولكن الأنصار ، مؤيدى المهدى .. وهم قوم شديدو البأس .. ما كان ليجوز عليهم هذا ، إذ أخذوا عند سماعهم نبأ تغيير الطريق الذى يسير فيه موكب نجيب يتدفقون نحو السراى وهم يصيحون ويلوحون بالسيوف والرماح .. ولما حاول البوليس أن يعترض سبيلهم ، ويبقيهم فى الميدان الواقع غرب أبواب السراى تغلبوا عليه ، وأسفر ذلك عن معركة دامية قتل فيها كثير من الناس ، وجرح مئات الضحايا .. وكان بين القتلى قمندان شرطة الخرطوم ، وهو بريطانى الجنسية .. والقى كثير من رجال الشرطة بأنفسهم فى النهر ينشدون النجاة ، واستطعت أن أساعد الجرحى منهم بإدخالهم السراى . وظلت جدران المبنى البيضاء ، لعدة أشهر بعد ذلك ، ملطخة بدماء الجرحى .. وكان كثير من الأنصار قد جاءوا من غرب السودان ، وهم يجهلون الخرطوم ومسالكها ، فلم يدركوا أنه من السهل اقتحام السراى بتسلق الجدران الجنوبية القصيرة المحيطة بحديقته .

« واتسم الموقف داخل السراى بالاضطرابات والجزع ، إذ لم يكن هناك أحد يتوقع حدوث مثل هذه الاضطرابات .. وذهب سير وليم لوس المستشار السياسى للحاكم العام إلى الإمام المهدى يحثه على تهدئة الأنصار .. وتقرر أيضاً الغاء حفل البرلمان . وبدأ الحاكم العام محادثات عاجلة مع مستشاريه للنظر فى الخطوات اللازم اتخاذها ... وحضر هذا الاجتماع اللواء نجيب ، ولكنه لزم جانب الصمت والصرامة ... وحضره أيضاً مستر سلوين لويد ، وزير الخارجية البريطانية ، الذى كان قد جاء إلى الخرطوم لحضور حفل البرلمان . وضغط كل من سلوين لويد ، ورئيس القضاء مستر لندسى ، على الحاكم العام ليستخدم السلطات المخولة له ، ويعلن حالة طوارىء دستورية تحت المادة ١٠٢ من دستور الحكم الذاتى وهى تقول :

١ - إذا اقتنع الحاكم العام فى أى وقت بأنه بسبب مأزق سياسى ، أو عدم التعاون ، أو المقاطعة أو مثل ذلك ، لا يمكن السير بإدارة السودان بموجب الدستور الموضوع بموجب هذا ، يجوز له إعلان حالة طوارىء دستورية .

٢ - يجوز للحاكم العام بعد التشاور مع لجنته إلى أبعد مدى مستطاع ، أن يعلن حالة طوارىء دستورية إذا اقتنع فى أى وقت أن كارثة مالية وشيكة الوقوع أو أن انهيار القانون والنظام يستدعى تدخله المباشر لصالح حسن سير الإدارة فى السودان . فإذا لم توافق لجنة الحاكم العام على هذا الإجراء فعليهما أن ترفع الأمرفوراً إلى الحكومتين .. ويجوز للحكومتين فى أى وقت بعد عرض

الأمر عليها أن تشتركا فى دعوة الحاكم العام لإنهاء حالة الطوارىء الدستورية . ويتحتم عليه حينئذ أن يفعل ذلك فوراً .. أما إذا رأت أحدى الحكومتين أن ليس ثمة ما يبرر استمـرار حالة الطوارىء الدستورية ، فعليها إعلان الحاكم العام بذلك .. ويجب عليه أن ينهى تلك الحالة فى مدى ثلاثين يوماً من تاريخ إحالة الأمر إلى الحكومتين . وعلى الحاكم العام أن يتشاور مع لجنته إلى أبعد مدى مستطاع أثناء استمرار حالة الطوارىء الدستورية .

٣ – عند إعلان حالة الطوارىء الدستورية يعطل البرلمان ، ويتخلى رئيس الوزراء والوزراء عن مناصبهم . وعلى الحاكم العام ، إن كان ذلك عمليا ، تعيين مجلس شورى بالعضوية التى يراها مناسبة ، ويعهد إلى مجلس الشورى بواجب إيجاد الوسائل لإعادة الحكومة البرلمانية الفعالة بموجب الدستور فى أقرب فرصة ممكنة .. وفى الوقت ذاته يعاون مجلس الشورى الحاكم العام فى الحفاظ على إدارة حسنة للسودان .

٤ – طالما الإعلان الصادر بموجب هذا سارى المفعول تسير إدارة السودان بموجب أوامر يصدرها الحاكم العام بعد التشاور مع مجلس الشورى إذا ما وجد.

٥ – لكل أمر من هذا النوع قوة القانون ويجوز أن يلغى أو يعدل أى تشريع قائم عدا هذا الأمر .

٦ – يجوز الغاء الإعلان الصادر بموجب هذا بإعلان يتلوه ، وإذا لم يلغ قبل ذلك يبطل مفعول الإعلان فى نهاية ستة شهور من تاريخ إصداره ، ولكن دون مساس بسلطة الحاكم العام لإصدار إعلان جديد .

« واعترضت بقوة على إصدار الإعلان الذى كان ينشده سلوين لويد ورئيس القضاء لأنه لا يوجد من الأسباب القانونية ما يبرر إصداره ، فالانهيار الذى وقع لم يكن انهياراً دستورياً ، ثم إن إصداره من شأنه أن يسىء للعلاقة بين الحاكم العام ومجلس وزرائه ، ويثير الشكوك فى صدقه وأمانته .. وكان القانون العام السائد كفيلا بمعالجة الموقف الذى نشأ ، إذ يشتمل على بنود لإعلان حالة طوارىء عادية .. ونصحت للحاكم العام بأن يحصل على موافقة رئيس الوزراء لإصدار مثل هذا الإعلان . واستطاع الحاكم العام بحكمته أن يسمو فوق الضغط الذى مارسه عليه سلوين لويد ورئيس القضاء ، وأن يعمل بنصيحتى له . أما رئيس الوزراء السيد الأزهرى فقد اقتنع بمنطق الحاكم العام ووافق على إعلان حالة طوارىء عادية تعطى الحكومة سلطات إضافية لمواجهة آثار الشغب (٦)

---

(6)Behind The Scenes by Jack Mawo gordato ,Elements Books London.

ويكتب السيد أمين التوم قطب حـزب الأمــة عن هـذه الأحـداث الدامية فيقول : (٧)

« عقب إعلان نتائج الانتخابات مباشرة أصدر حزب الأمة بياناً عنيفاً صارخاً هاجم فيه مصر ، ولجنة الانتخابات العاجزة ، وأعلن فيه رفضه لنتيجة الانتخابات التى وصفها بالفساد ، وقال إنه بصدد اتخاذ قرار هام فى هذا الموضوع .. وكان مفهوماً إنه سيسحب نوابه من البرلمان ، ويقاوم الوضع كله ، ولكن حكمة الإمام عبد الرحمن المهدى ، وقيادته السياسية الرشيدة تجلت فى ذلك الوقت .. كان يعقد الإجتماع تلو الإجتماع مع قادة حزب الأمه والجبهة الاستقلالية ونوابها الشماليين والجنوبيين ، ويدعوهم لتوحيد الصف وتشكيل معارضة برلمانية متماسكة قوية . وقد أثمر جهد السيد الإمام فى تهدئة الخواطر وتوحيد الكلمة . وكانت الجبهة الاستقلالية البرلمانية قوة تعمل الحكومة لها ألف حساب .. وكان واضحاً أن الحكومة لن تجرؤ على اتخـــاذ قرار يتعلق بالسيادة على السودان دون موافقتها .

« ومن ناحية أخرى أخذت الحكومة الاتحادية تعد العدة لافتتاح البرلمان فى أول مارس والاحتفـال به رسميـاً وشعبياً . وقد وجهت الدعوة إلى اللواء محمد نجيب ، وقصـرت الاستعدادات للاحتفال الشعبى بفتح البرلمان فى مناطق نفوذها .. وتجاهلت المعارضة تجاهلاً تامـاً كأنها لم تكن موجودة فى هذه البلاد ، وكأنها لم تلعب دوراً فى المعـــارك السياسية التى أنتهت بقيام الحكم الذاتى وبرلمان الحكم الذاتى .. وبالغت الحكومة من ناحيتهـا فى الزهو بالانتصار .. ووضح ذلك جلياً فى صحافتها التى كـــانت تدبج المقــالات الطوال مشيــدة بالاتحاديين والأحـــزاب الاتحادية ، ومعتبرة نتيجة انتخابات البرلمان تأكيداً لموافقة الشعب السودانى على وحدة وادى النيل .. وفى هذه الفترة زار صلاح سالم السـودان ، وتنقل فى عدة مواقـــع من البلاد . وكان فى كل مكان يذهب إليه يتحـدث عن انتصارات الاتحاديين وخذلان الأستقـلاليين ، ويؤكد أن هذه هى رغبة الشعب السـودانى الذى يريـد أن يكون متحداً مع مصـر ، ولا يــرغب فى أن يكون مستقـلاً مع الإنجليز كما يريد له حزب الأمه .

---

(٧) ذكريات ومواقف فى طريق الحركة الوطنية السودانية ١٩١٤ - ١٩٦٩ - أمين التوم - دار جامعة الخرطوم للنشر .

« وكان الجو فى حزب الأمه فى هذا الوقت مشحوناً بالغضب على نتائج الانتخابات التى لم تكن عادلة ، والتى تدخلت فيها مصر بشكل مفضوح ، وعجزت لجنة الانتخابات عن إدارتها بعدالة .. وقد وضح ذلك جلياً فى الصحافة ، وفى الاجتماعات الشعبية التى عقدها حزب الأمة في تلك الأيام .

« وفى هذا الجو المشحون بالغضب قرر المكتب السياسى لحزب الأمه أن يسير موكباً ضخماً يرفع رايات وشعارات الاستقلال ، ويستقبل اللواء محمد نجيب فى مطار الخرطوم بهذه الرايات والشعارات ، وبهتافات مدوية قوية بالاستقلال . وأخذت دار حزب الأمه فى الاستعداد لتنفيذ هذا القرار فأعدت الآف الإعلام ومئات اللافتات ، وكونت قيادة لتنظيم الموكب وقيادة لإبلاغ المواطنين من أعضاء حزب الأمه فى الأقاليم القريبة ليأتوا إلى الخرطوم ، ويسهموا فى مسيرة ذلك الموكب الضخم . وكنا نرى أنه برغم الغضب وبرغم الجو المشحون بكهرباء الكراهية للنتيجة التى أسفرت عنها الانتخابات ، برغم ذلك سيكون موكباً مسالماً غير غوغائى رغم قوته وضخامته وصدق عزمه ... وهرع المواطنون من أعضاء حزب الأمه من العاصمة ومن الأقاليم القريبة ، وتجمع عشرات الآلاف منهم فى الخرطوم .

« ويوم أول مارس فى الصباح الباكر تحركت هذه الجموع الحاشدة بأعلامها ولافتاتها وهتافاتها المدوية إلى مطار الخرطوم ... وبقى هذا الموكب الضخم خارج المطار لفترة طويلة حتى جاء من يخبرهم بأن اللواء نجيب أخذ إلى قصر الحاكم العام بطريق آخر . وهنا قررت قيادة الموكب ، وكانت فى يد السيد عبد الله عبد الرحمن نقدالله - أن يتجه ليسير وبنظامه المعروف إلى أقرب ساحة من السراى ، إلى ميدان كتشنر شمال السكرتارية ، ليسمعوا ويروا اللواء نجيب هذا التجمع السودانى الكبير ، الذى لن يرضى بالاستقلال بديلاً للبلاد مهما كانت نتائج الانتخابات الفاسدة المزورة التى تمت منذ أشهر . ولما أقترب الموكب من ميدان كتشنر الملاصق لقصر الحاكم العام استقبله عدد من رجال البوليس يحملون الهراوات والقنابل المسيلة للدموع ، ثم اصطدموا بمقدمة الموكب بهراواتهم ثم بقنابلهم المسيلة للدموع ، وبعد وقت قصير استعملت الصفوف الخلفية من الشرطة الرصاص وسط جماهير الأنصار ، فتراجع عدد

كبير ممن كانوا فى الموكب إلى الوراء ، واصطدم من كان فى المقدمة بالبوليس دفاعاً عن أنفسهم ، وأسفــرت هذه المعركة التى انتهت فى دقــائق عن مقتل عــدد من رجــال البوليس ، وعن استشهاد عدد من شباب الأنصار وشباب حزب الأمه .... » .

ويصف الأزهرى لنا ما دار بينه وبين الحاكم العام من حديث فيقول :

« لما هدأ الموقف استدعانى الحاكم العام إلى سراياه فذهبت إليه من مكتبى وهناك وجدته ومستشاريه من البريطانيين ، رئيس القضاء ومستشاره القانونى المستر مـافروقورداتو ، ومستشاره السيــاسى السير وليم لوس وغيرهم . وسألنى عن الحالة فوصفت له ما رأيت .

« ثم قال :

« يؤسفنى أن أجد نفسى مضطراً لإعلان حالة الطوارى .

« وجادلته فى هذا واعترضت على رأيه ، فبادرنى رئيس القضاء قائلا:

« إننا لا نريد أن نشهد دم حاكم السودان العام يسفح على درج السراى مرة أخرى . » وقال الحاكم العام إن إعلان حالة الطوارىء من حقه وحده بنص الدستور ، وهو مصمم على تنفيذ قراره فى هذا الصدد وهذا ما نصحه به مستشــاروه ... وقال إن حــالة الطوارىء ستبقى عشرة أيــــام فقط ريثمــا تهدأ الخواطر .

« ولم يسعنى إلا أن أوافقه ، إذ أدركت الخطر الداهم المحيق بمصير السودان ، وما يترتب من خسائر ضخمة على مكاسب الشعب السودانى ، بسبب نشوب أية أزمة وزارية . وخرجت من السراى إلى مكتبى حيث تركت الوزراء ، فنقلت لهم قرار الحاكم العام .

ورأينا أنه لا مفر من عودة الضيوف إلى بلادهم ، ومن الغاء حفل البرلمان ، والاكتفاء بأفتتاحه بصورة عادية ... واجتمعنا بالضيوف ونقلنا لهم قرارنا ، فأحسنوا استقباله .. ثم عقدنا مؤتمراً صحفياً أعلنا فيه تأجيل موعد افتتاح البرلمان . وحرصنا عقب إعلان حالة الطوارىء ألا تؤثر حوادث مارس الدامية على ما أحرزه الشعب السودانى من انتصارات؛ إذ كنا نعلم أن العدو يتربص

بنا وبشعبنا ومكاسبه ، وندرك أنه يخطط لينزل بنا ضربة ترجع بنا القهقرى إلى عهود الاستعمار والاستبداد إذ ما أتيحت له الفرصة . »

وكانت صحيفة ديلى تلغراف البريطانية المحافظة التى تصدر فى لندن قد نشرت ما يلى لمراسلها الخاص من الخرطوم ، مستر انطونى مان :

« حدثنى مستر سلوين لويد ، وزير الدولة البريطانى ، الذى زار السودان عند وقوع حوادث مارس أن الموقف هنا يثير اهتمام بريطانيا ، وسيظل موضع ذلك الاهتمام طيلة الأشهر المقبلة .

« إن سياسة بريطانيا ترمى إلى مساعدة السودانيين على تقرير مصيرهم ديمقراطياً فى نطاق الاتفاقية الإنجليزية المصرية ، ولكن أحداث مارس ، وما تجمع لدى من معلومات ، يكشف بما لا يدع مجالاً للشك أبعاد الصعوبات التى تقف حائلاً بين السودانيين والحكم الديمقراطى .

« إن كثيراً من السودانيين يفضلون سياسة الرماح والطعان على سياسة المجالس والبرلمانات ، هذا لا شك فيه ولا جدال .

« لقد حذرت السلطات العليا السيد الأزهرى بأنه إذا أفلت الزمام ، فإن الحكومة البريطانية ستنصح رعاياها بمغادرة السودان ، لأن الموقف قد يتطور إلى مالا تحمده عقباه . »

ويعلق الأزهرى قائلا :

« هذا ما نشرته ديلى تلغراف الناطقة باسم الحكومة البريطانية فى ذلك الوقت ، وهو لا يحتاج إلى تعليق بل يؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن الحوادث الدامية المؤسفة قد أوشكت أن تعرض انتصارات الشعب السودانى كلها إلى خطر عظيم ... لهذا كان الموقف يقتضى ممارسة الحكمة والحذر الشديد .

« بدأ رجال البوليس تحقيقاتهم واعتقالاتهم ولم اتدخل فى عملهم بل تركت العدالة تأخذ مجراها ... وكان بعض السياسيين يتهموننى بالضعف لاتخاذ موقف الحذر هذا .. بل كان هناك من يحاولون دفعى لاتخاذ إجراءات صارمه ضد قادة حزب الأمة .. ولكنى لم استجب لمثل هذا التحريض .

« جاءنى رئيس القضاء وهو بريطانى يسمى لندسى يحدثنى أن البوليس يستطيع أن يلقى القبض على من نشاء من زعماء حزب الأمة ، موضحاً أن ذلك إجراء قانونى لا اعتراض عليه ، فشكرته على نصيحته ، وحدثته أنه ليس من

أغراضى أن أوجه البوليس لاتخاذ أى إجراء إلا ما يتخذ بمحض إرادته ، وأنه ليس من أغراضى أن أنتهز الفرصة للانتقام من خصومى السياسيين .

وانصرف عنى بالخيبة .

« وذات يوم أراد البوليس أن يستجوب السيد الصديق المهدى ، رئيس حزب الأمة وآخرين من كبار رجال ذلك الحزب ، فأشرت عليه أن يذهب اليهم فى منازلهم ليوجه لهم اسئلته فى حدود القانون والنظام .

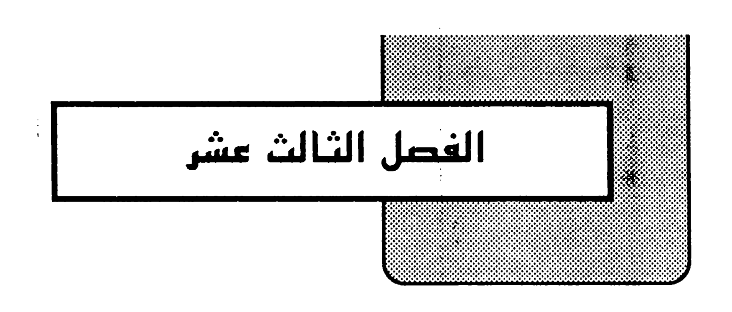
« لقد تحليت فى تصرفاتى إبان تلك المحنة بالصبر والحكمة وبعد النظر حتى لا ألقى بالسودان فى براثـن الشر والأذى بالاستماع إلى نصح الساعين بالوقعيه . »

ولا بد لنا قبل أن نطوى هذه الصفحة الخاصة بحوادث مارس الدامية ، من أن نورد قرار المحكمة العليا التى نظرت فى الأمر .

يقــول :

« إن الصراع الذى أدى إلى خسائر جسيمة فى الأرواح والأجسام لم يثبت أنه كان مدبراً ، بل جاء نتيجة لسلسة من الحوادث المؤسفة التى بلغت قمتها عند ميدان كتشنر حين انطلقت عوامل الفوضى تلقائياً .»

وتمضى تلك الأحـــداث تاركه فى النفوس جراحـــاً ومرارة ولكن الحياة تأخذ مجـــراها ...



الفصل الثالث عشر

حكومة الأزهرى تحدد سياستها

حاكم السودان العام يفتتح البرلمان - الحكومة تلتزم بتنفيذ الاتفاقية نصاً وروحًا- تطوير الحكم المحلى تأكيداً للمشاركة فى المسئولية العامة - سودنة قوة دفاع السودان - إصدار قانون يحدد تعويضات الموظفين الأجانب - الحكومة تعمل لإزالة مخاوف الجنوبين - المؤامرات ضد وحدة السودان تطل برأسها .

□□□

فى العاشر من مارس يفتتح حاكم السودان العام ، سير روبرت هاو ، البرلمان السودانى فى حفل عادى يلقى فيه خطاباً يؤكد أهداف الحركة الوطنية .

قــال :

« أن أهل السودان قبلوا عن رضا منهم ورغبة الاتفاقية الإنجليزية المصرية المنعقدة فى اليوم الثانى عشر من فبراير ١٩٥٣ ، لتكون برنامج عمل للسودان فى السنوات القليلة المقبلة . ومن هنا فإن حكومتى ملزمة بتنفيذ هذه الأتفلقية نصاً وروحاً .. ولا بأس من أن نشير هنا إلى بعض ما تقتضيه الأتفاقية :

« فهى أولاً تقتضى سودنة الإدارة والبوليس والجيش وكل الوظائف التى قد تؤثر على الجو الحر المحايد عند تقرير المصير .

« وهى ثانيًا تقتضى توفير الجو الحر المحايد اللازم لتقرير المصير وذلك بإجلاء القــوات الأجنبية وباتخاذ غير هذا من الخطوات التى لا تتوفر الحرية العامة إلا بها .

« وهى ثالثاً تقتضى الحفاظ على وحدة السودان السياسية .

« وهى رابعاً تقتضى توفيــر حقوق الأفــراد وحريتهم ، وصيـــانة الإستقرار البرلمانى ... »

واشتمل خطاب الحاكم العام الذى يعكس سياسة الحكومة وبرامجها على نقاط أخرى هامة هى :

أولاً : إرساء قواعد حكم وطنى سليم يستوى عنده المواطنون جميعاً فى الحقوق والواجبات .

ثانياً : حماية الأجانب وممتلكاتهم .

ثالثاً : خلق جهاز حكومى قوى متماسك قادر على القيام بأعماله الإدارية .

يقول الأزهرى :

« لقد عملنا فعلاً لإرساء قواعد حكم وطنى سليم يستمد قوته من البرلمان ويعتمد فى أعماله على إرادة الأمة ... وظلت حكومتنا دائماً مسئولة عن أعمالها أمام هيئة واحدة هى هذا الشعب ممثلاً فى برلمانه ... لم نخف عن البرلمان أمراً فعلناه . ولم نجبن عن مواجهته ، بل الذى كان يرهبنا هو أن نتصرف دون موافقته .. كنا ندعو البرلمان للاجتماع فى مواعيده المحددة ، ونحاول جهدنا كله لتمكينه من التعبير عن إرادة الأمه فى صدق ، وأن يكون هيئة متماسكة مهما اختلفت آراؤنا .. وكنا نؤمن أن الحكم الذى لا يعترف بالمعارضة هو حكم دكتاتورى فاسد .. وأن الحكومة التى لا تحترم رأى المعارضة هى حكومة متسلطة مستبدة ، لهذا كنا حريصين على احترام المعارضة ، وعلى الاستماع إليها ، والتشاور معها فى كل أمر ذى بال ، وكنا ننظم معها اجتماعات اسبوعية عند انعقاد البرلمان لترتيب العمل وتنسيقه .. لم ننفرد فى يوم من الأيام بالأمر دون زملائنا فى صفوف المعارضة .

« وكان مما فعلناه أن التزامنا بحماية الأجانب وممتلكاتهم .... ونفذنا ما التزامنا به ، لم نسحب من أحد أذن إقامته ، ولم نرهب أحداً منهم بالتهديد .

« وكان الهدف الثالث الذى سعينا لتحقيقه هو خلق جهاز حكومى قوى متماسك قادر على القيام بأعماله الإدارية ، دون أن نتدخل فى شئون الخدمة العامة ، أو نؤثر عليها ، أو نتحيز لفريق من الموظفين دون الفرق الأخرى ، أو نقرب بعضاً منهم ونبعد بعضاً .. كنا ننظر لهم نظرة واحدة عادلة متساوية ، لهم حقوق نحترمها ، وواجبات نطالبهم بأدائها .. وكنا ندرك أنه لا سبيل لتوفير جهاز

حكومى قوى لبلادنا والموظفون يعيشون فى رعب ، ويعانون من ضعف الثقة أو يتشككون فى عدالتنا .. وكنا نعلم أن لهم مطلق الحرية فى اعتناق ما شاءوا من الآراء السياسية ، شريطة ألا يؤثر ذلك على ادائهم وعملهم .. وبهذا الأسلوب منا خلقنا من الخدمة المدنية جهازاً متماسكاً . »

ويشير الأزهرى فى مذكراته وهو يتحدث عن أعمال حكومته ومنجزاتها إلى تطويرها لمكتب الحكومة المحلية الذى كان قسماً فى وزارة الداخلية إلى وزارة كاملة مستقلة ذات اختصاصات واضحة ، اختار أحد الأعضاء البارزين من رجال حزبه ، الشيخ محمد أحمد المرضى وزيراً لها .. وكانت قوانين الحكومة المحلية الثلاثة ، قانون الحكومة المحلية للبلديات ، وقانون الحكومة المحلية للمدن ، وقانون الحكومة المحلية لمناطق الأرياف ، قد صدرت فى عام ١٩٣٧ .. ولم يكن الهدف من إصدارها إدخال نظام للحكومة المخلية كما يبدو من تسمية القانون .. ، إنما كان الغاء « قانون النظام العام » ، وتعديل قانون الصحة العمومية وجمع نشاطات أخرى ، ومنح مدير المديرية سلطة الحكومة المحلية فى مديريته ، ومنحه أيضاً حق تخويل سلطاته لمفتشى المراكز فى المدن أو لنظار القبائل أو لهيئات من الأشخاص فى الأرياف (١)

وفى عام ١٩٤٢ أخذت ترتفع أصوات السودانيين المستنيرين مطالبة المشاركة فى إدارة بلادهم ، تقديراً لمجهودهم العسكرى أثناء الحرب العالمية الثانية ، وما بذلوه من عطاء وتضحيات لنصرة الحلفاء .. وكان فى طليعة المنادين بهدا مؤتمر الخريجين الذى أرسل للحكومة فى ذلك العام مذكرته الشهيرة كما تقدم ، يطالب فيها لأهل السودان بحق تقرير المصير ، وترتب على هذا الضغط أن سارعت الحكومة بإنشاء مؤسسات للحكومة المحلية لتلهى بعض المتذمرين وتسكتهم ، وتفتح فرص العمل لطائفة أخرى تمكنهم من التمرس بالمسئولية العامة ، والتدريب على تصريفها وتساعد على استخدام أكبر عدد من المتعلمين فى أداء الخدمات المتزايدة فى المناطق الريفية التى تحتاج إلى تعليم وخبرة فنية ، كالإدارة ، والهندسة ، والتعليم ، والحسابات .

---

(١) الحكم والإدارة فى السودان – على حسن عبد الله – دار المستقبل العربى – القاهرة .

واستعانت حكومة السودان بقوانين الحكومة المحلية لعام ١٩٣٧ بعد تعديلها لإنشاء عدد كبير من المجالس المحلية فى البلديات والمدن ، وأبدت اهتماماً بتطوير الحكم المحلى .. وفى عام ١٩٤٣ صدر قانون إدارة المديريات ، وكان قانونـاً استشارياً وضع كل السلطات والصلاحيات فى أيدى المديرين البريطانيين ، واقتصر تطبيقه على المديريات الشمالية ، ولكنه لم يثر اهتمام المواطنين كثيراً ، ولم يجد من مديرى المديريات الحماسة الكافية .. وفى عام ١٩٤٦ أوصى مؤتمر إدارة السودان بتطوير الحكم المحلى .. وكان هناك كثير من المشاكل التى تحتاج إلى حلول ، ورأت الحكومة أن تستعين بأحد الخبراء على حلها .... ودعت دكتور مارشال الذى كان يعمل أميناً لخزينة أحد المجالس البريطانية ، وعهدت إليه بدراسة الحكم المحلى فى السودان .. وقام هذا الخبير بطواف على جميع أقاليم ومدن وأرياف البلاد ، وتمكن من الحصول على وجهات نظر جميع القطاعات ، ولقى عوناً وتشجيعاً من القائمين بأمر الحكم المحلى أينما ذهب .. وأسفر هذا الجهد منه عن تقرير مستفيض اشتمل على كثير من التوصيـات القيمة التى اتسمت بالواقعية والمرونة .. وكان أبرز سمات ذلك التقرير ما يلى :

١ – التوصية بخلق نظام يرمى إلى تكوين المجالس المحلية بأوامر تأسيس تصدرها الحكومة المركزية ، مع مراعاة ظروف كل منطقة ، وإنشاء مجالس فرعية إذا اقتضت الضرورة ذلك .

٢ – أن تقوم المجالس المحلية على أسس ديمقراطية ، الانتخاب المباشر فيها هو السبيل لعضوية النسبة الكبرى ، وأن يتم التعيين من بين الرجال الأكفاء حفظاً للتوازن .

٣ – أن تقوم المجالس على أسس جغرافية لا قبلية ، مع الفصل بين السلطتين التنفيذية والقضائية .

٤ – أن تتمتع المجالس المحلية بشخصية اعتبارية .

٥ – أن يكون لها استقلال مالى .

٦ – أن تعين من تحتاج لخدمتهم من الموظفين .

٧ – أن يكون للحكومة المركزية حق الإشراف .

وانبنى على تقرير دكتور مارشـــال قانون الحكومة المحلية الصـــادر فى عـــام ١٩٥١ والذى قسم السودان إلى أربع وثمانين منطقة محلية متماسكة ، ذات حدود جغرافية معلومة ، سواء أكانت بلدية أو منطقة ريفية ... وحدد القانون أيضًـا اختصاصات الحكومة المحلية ، وسلطاتها . وهى تشمل كثيراً من الأعمال ، منها سلطات النظام العام ، والحد من الإجرام بين الأحداث ، ومراقبة وتنظيم الأسواق ، وتشييد الشوارع المحلية ، والطرق والميادين العامة ، وموارد المياه ، وسلطة نشر التعليم الأولى ، وصحة البيئة ، والزراعة ، والمراعى ، وصيانة التربة ، والمرافق العامة ، وكل ماله مساس مباشر بالحياة اليومية للمواطن .

وكان يشرف على الحكم المحلى مكتب تابع ، أول الأمر ، للسكرتير الإدارى ، ثم لوزارة الداخلية ... فرأت حكومة الأزهرى أن تطوره إلى وزارة ، وأن تضع الأسس السليمة التى تمكن المواطنين من الاشتراك فى تصريف شئونهم المحلية عـن طريق مجالسهم التى ينتخبونها بمحض إرادتهم .. وكان لها ما أرادت .

وكانت سياسة حكومته ترمى أيضاً إلى صيانـة النظـام وتوفير أسباب العدالة ، وإزالة مخاوف زعماء القبائل وكسبهم إلى صف الحركة الوطنية ، ممن كان الإنجليز - قبل قيام الحكم الوطنى - يوغرون صدرهم ضد المتعلمين والمستنيرين من أبناء السودان ، ويباعدون بينهم ، ويبذرون فى نفوسهم الريب تجاههم ويوهمونهم بأنهم - أى المستنيرين . يريـدون أن يستـأثروا بالأمر دونهم ، وأن يجردوهم من سلطاتهم وممتكاتهم .. لهذا كان فى مقدمة ما فعلته حكومة الأزهرى أن أكدت لهم ، على لسان الحاكم العام فى خطاب افتتاح البرلمان ، وهو يعلن سياسة الحكومة وبرامجها ، احترامها لهم ، وتقديرها للجهود التى يبذلونها فى خدمة الإدارة بالسودان . وبهذا الأسلوب الحكيم استطاع الأزهرى ورفاقة أن يكسبوا للحركة الوطنية تعاون الزعماء القبليين . وكان يعاملهم على قـدم المساواة ويهتم بشئونهم ، ويعالج مشاكلهم ، ويتبادل معهم الرأى ، ويجتمع بهم .. مما قضى على مخاوفهم ، وازال آثار الدعاية السامة التى كان يبثها الاستعمار بينهم ، ويعمقها فى نفوسهم .

وكان من منجزات الحكومة الوطنية أيضاً تقوية قوات الأمن لتتمكن من أداء واجباتها ، وتصريف مسئولياتها فى كفاءة عند تحقيق الجلاء فى حفظ الأمن والذود عن أرض الوطن .. وكانت الأتفاقية الإنجليزية المصرية قد نصت على

سحب القوات الأجنبية من السودان قبل تقرير المصير ، على أن تتولى قوات الأمن أعمالها فى الدفاع عن السودان .. ورأت الحكومة أن تبعث ببعض كبار المسئولين فى الجيش والشرطة إلى الخارج لينالوا خبرات لا تتوفر لهم فى السودان، وليسعوا للحصول على أحدث أنواع السلاح ... وأرسلت بالفعل بوفد رفيع المستوى إلى بريطانيا ، وإلى دول أوربا ، بشقيها الغربى والشرقى وإلى مصر ، ليتعرف على أنظمة الجيوش فيها ويحصل على السلاح ، كما أرسلت وفداً مماثلاً من رجال الشرطة لخدمة أغراض مماثلة .

يقول الأزهرى :

« كنا نعرف منذ البداية أن من أهم أغراض حكومتنا تصفية الحكم الثنائى ، وهذا يقتضى منا أن نتخذ سائر الخطوات اللازمة لإرساء القواعد لحكم وطنى يستمد قوته من إرادة السودانيين ، ويقوم على اكتافهم كلهم .. وكانت أمنيتنا الكبرى أن تتحرر بلادنا من سيطرة الاستعمار الأجنبى ، وأن يتولى أمرها أبناؤها وحدهم ، وفق إرادتهم وما تمليه عليهم مصالح السودان .. وهذا كان يتطلب منا أن نرسم الخطط السليمة ، وأن نتخطى ونذلل العقبات التى تعوق مسيرتنا .. بالصبر والجهد والعطاء .. كل مشكلة عندنا تهون فى سبيل خدمة السودان .. وكنا فريقاً متضماناً متماسكاً يتمتع بسند شعبى عظيم .. وحتى خصومنا لم يجدوا فى أعمالنا مطعناً اللهم إلا النذر القليل .... كانوا يخشون أن يؤدى الإسراع بالسودنة إلى انهيار الإدارة والخدمات ، وكنا نخشى أن يؤدى التلكؤ فى السودنة إلى اشتداد قبضة الاستعمار ، وتلكؤ مسيرة السودان نحو الحرية ... وكانت هذه اختلافـات فى التقدير ووجهات النظر لا فى الهدف أو الغاية ، فكلنا يحرص على تحقيق الخير للسودان .. وقد أتحنا لخصومنا الفرصة كاملة للتعبير عن آرائهم . لم نحجر عليهم الرأى أو ننكر حقهم فى الحرية ، ولم يستفزنا نقدهم ، وكنا نقارعهم الحجة بالحجة لأن ذلك هو السبيل لإرساء قواعد الحكم الديمقراطى السليم .

« واهتمت الحكومة الوطنية بالتعليم اهتماماً عظيماً ، وطلبت من وزير المعارف أن ينكب على أغراضة ومناهجة فيراجعها ويقومها بما يخدم المصلحة العامة والمتعلمين على السواء ، وأن يدرس السبل والوسائل التى يمكن معها الاستجابة لتطلعات المواطنين لمزيد من التعليم ... وألف الوزير لجنة دولية للنظر

فى أغراض التعليم الثانوى وتحديدها ، جند لها الخبراء من دول كثيرة ؛ من مصر ومن جمهورية الهند ، وبريطانيا ، وامريكا وغيرها ... وأوصت بعد الدراسة والاستقصاء ، بأن تعنى الدولة بالتعليم العالى ، أكاديمياً كان أو فنياً . »

واهتمت الحكومة أيضاً بالخدمات الصحية ، وبمقاومة الأوبئة والأمراض ، وسعت إلى المواطنين فى مناطقهم تعرفهم بنفسها ، وتشرح لهم برامجها ، وتستمع إلى مطالبهم وأمانيهم ... لتثبت لهم بالدليل والعمل أن عهد الإنجليز قد ولى وفات ... وكانت جماهير الشعب تستقبل الأزهرى ووزراءه أينما حلوا بحماسٍ منقطع النظير ، وبالهتاف للحرية والاستقلال ، وكان هذا مسلكهم وأسلوبهم ليس فقط فى المناطق التى يكثر فيها الأنصار ومؤيدو حزب الأمة كغرب السودان ، ولكن فى كل مكان زاروه .

وكانت إتفاقية السودان قد نصت على أن يعين البرلمان السودانى العضوين السودانيين فى لجنة الحاكم العام .. وكان قد تم بالفعل تعيين السيدين الدرديرى محمد عثمان وإبراهيم أحمد فى هذه اللجنة بواسطة الدولتين ، على أن يؤيد هذا الاختيار البرلمان عند قيامه ، أو أن يستبدلهما أو أحدهما بمن يشاء .. وكان الحاكم العام شديد الحرص على إبقاء السيد إبراهيم أحمد الذى ينتمى لحزب المعارضة ، فى اللجنة حفظاً للتوازن فيها .. وحتى لا تكون أغلبيتها من الاتحاديين ، عضوين سودانيين من حزب رئيس الوزراء ، وعضو مصرى . وتحدث فى هذا الأمر إلى الأزهرى ، فاستمع إليه دون أن يعلق على ما سمع

يقول الأزهرى :

« عقب حوادث مارس رأى الحاكم العام أن يستدعى مجلس الوزراء إلى سراياه ، وأن يتحدث إليه مجتمعاً ... وخشينا أن يشكل ذلك سابقة سيئة ، إذ الحاكم العام لا يملك حق مخاطبة مجلس الوزراء .. وتداولنا فى الأمر وقررنا أن نذهب إلى الحاكم العام ، وأن نستمع إلى ما يريد أن يحدثنا به دون أن نناقشه . وذهبنا وحدثنا عن ضرورة الإبقاء على عضوية السيد إبراهيم أحمد فى لجنة الحاكم العام .. وخرجنا منه إلى رئاسة مجلس الوزراء حيث بحثنا ما سمعناه منه

وتمسكنا بالدستور الذى منح حق اختيار أعضاء اللجنة للبرلمان لا لمجلس الوزراء ... واتصل بى المستشار السياسى للحاكم العام يسألنى ماذا قررنا ، فنقلت له رأى المجلس .... ولم ييأس الإنجليز ، وكان مستر سلوين لويد وزير الدولة البريطانية لم يزل بالخرطوم ، فاتصل بى ينقل إلى قلق حكومته على مصير الحاكم العام إذ ما سيطر اتجاه سياسى واحد على لجنته ، مما يسلبه سلطاته ، ويجعل منه دمية فى يد اللجنة ، وحثنى أن استخدم نفوذى للإبقاء على السيد إبراهيم أحمد ، فحدثته أنى لا أستطيع أن أفرض على البرلمان شيئاً لا يرضاه ، وأن الأمر كله رهين بإرادة النواب .

« وأثار إصرار الإنجليز على عضوية السيد إبراهيم أحمد شكوكنا ومخاوفنا .. وأبادر فأسجل أنى أكن له شخصياً احتراماً عظيماً رغم اختلافى معه فى مواقف وأفكار كثيرة ، واذكر له بتقدير عظيم رفضه لعضوية المجلس الأستشارى لشمال السودان ، امتثالاً لقرار مؤتمر الخريجين العام .. ولكن حرص الإنجليز على عضويته فى لجنة الحاكم العام أثار مخاوفنا .. وفى أعقاب أبريل من ١٩٥٤ قرر مجلس النواب تأييد عضوية السيد الدرديرى محمد عثمان ، وإعفاء السيد إبراهيم أحمد .. وتعيين السيد سرسيو ايرو عضو مجلس الشيوخ خلفاً له .

« وكان لهذا القرار صدى عنيف فى الصحافة البريطانية التى بلغت الجرأه ببعضها حد تحريضها لحكومتها بنقض إتفاقية السودان .. وكنا نتتبع هذه الحملة الجائرة المسعورة فى صبر وثبات ورباطة جأش ..... حتى هدأت .

« وكان هناك أمر آخر أثار جدلا شديداً هو سودنة قوة دفاع السودان

« كانت إتفاقية السودان قد نصت على سودنة الإدارة ، والبوليس ، وقوة دفاع السودان ، وغير هذه من الوظائف الحكومية التى قد تؤثر على حرية السودانيين عند تقرير المصير .. وكان وزير الدفاع فى حكومة الأزهرى الانتقالية هو السيد خلف الله خالد .. الذى عمل قبل تقاعده ضابطاً فى الجيش السودانى ، وكان له بحكم هذا العمل خبرة فى شئون قوة دفاع السودان ، وصلة بكثير من الضباط السودانيين .. واستطاع بمساعدة بعض الضباط أن يتعرف على أوضاع الضباط الإنجليز فى القوة ، وأن يكتشف أنهم منتدبون من الجيش الإنجليزى للعمل فى قوة دفاع السودان ، وليسوا موظفين فى الخدمة المستديمة للحكومة .. وتحدث

سيادته فى الأمر إلى القائد العام ، الجنرال سكونز ، موضحاً له أن هؤلاء الضباط لا يستحقون تعويضًا ، وأنه ليس هناك ما يدعو لإبقائهم فى الخدمة لحين صدور قانون التعويضات .. وكان سكونز قد رسم خطته على إبقائهم عاماً ونصف عام فى قوة دفاع السودان والوزير خلف الله يريد أن ينهى خدماتهم فى بحر شهرين .

« ووقع خلاف بين الرجلين .. وأصر سكونز على منحهم إنذاراً كافياً قبل التخلص منهم ليتمكن من العثور لهم على أماكن يستوعبون فيها فى الجيش الإنجليزى . »

ثم تنازل عن فترة الإنذار التى أقترحها وهى ثمانية عشر شهراً وقلصها إلى عام واحد . ولم يوافق الوزير .. واتصل بالأزهرى - رئيس الوزراء - ورأى الأزهرى أن يرفع الأمر إلى الحاكم العام لأنه كان بنص الإتفاقية القائد الأعلى للجيش .

والتقى بالحاكم العام ، وأوضح له صلة الضباط الإنجليز بقوة دفاع السودان ، قائلاً إنهم بحكم انتدابهم من الجيش الإنجليزى ليسوا موظفين فى حكومة السودان ، وبالتالى ليسوا أهلاً للتعويض ، ومع هذا فحكومة السودان على استعداد لمنحهم إنذارًا قدره شهران إذا ما وافقوا على الإبتعاد من القوة .

واستمع الحاكم العام إلى ما قاله الأزهرى .. وسأله إن كان مجلس الوزراء يؤيد رأى وزير الدفاع ، فأكد له الأزهرى تأييده . وهنا وعد الحاكم العام ببحث الأمر مع الجنرال سكونز .

ولم يمض وقت طويل حتى نقل المستشار السياسى للحاكم العام ، سير وليم لوس ، قرار الحاكم العام بإرسال سكونز إلى بريطانيا ليتحدث مع سلطات الجيش الإنجليزى عن مصير هؤلاء الضباط وليجد لهم أماكن فى جيش بلادهم .. وسافر الجنرال سكونز ، واستطاع أن يجد حلاً للمشكلة ... ثم عاد إلى الخرطوم ومعه ضابط بريطانى كبير عينته حكومته قائداً للجيش البريطانى فى السودان خلفاً لاسكونز نفسه ، إذ كان هذا يجمع مع وظيفته فى قيادة قوة دفاع السودان قيادة القوات البريطانية فى بلادنا ، ولكنه لم يعد له مكان فى جيشنا بعد سودنته فذهب .

وفى وقت قصير استطاعت حكومة السودان أن تكمل سودنة قوة دفاع السودان فى هدوء .. وأن تعين أول قائد عام سودانى من بين الضباط العظام فى القوة ، هو الفريق أحمد محمد باشا ، وأن تعين اللواء إبراهيم باشا عبود ، نائبًا له .

وكان على مجلس الوزراء أن يصدر قانونًا لتعويض الموظفين الأجانب ، وأكثرهم من الإنجليز الذين تقرر سودنة وظائفهم حرصاً على توفير الجو الحر المحايد اللازم لتقرير المصير ، وتعويضهم عن الفترة المتبقية لهم فى خدمة حكومة السودان . ورأت الحكومة أن تستعين فى هذا الصدد بتجارب الدول الأخرى ذات الظروف المماثلة لظروف السودان . واستدعت بالفعل خبراء من هذه الدول ليقدم كل منهم تقريراً منفصلاً لها كما تقدم ذكره ، وفى نفس الوقت أدلت ببيان فى البرلمان أكدت فيه رغبتها فى معاملة الموظفين الأجانب معاملة عادلة ، وقالت إنها بصدد إصدار قانون للتعويضات ، وأن السودنة تبدأ مع صدور هذا القانون .

واستطاع البرلمان خلال عام ١٩٥٤ أن ينجز أعمالاً كثيرة ، ويجيز قوانين متعددة .. وكان من بين القوانين الهامة التي عرضت عليه الأمر المستديم الذى كان يطلق عليه اسم قانون النشاط الهدام . وكان هذا الأمر قد أصدره المجلس التنفيذى قبل اجتماع البرلمان بوقت قصير بغرض محاربة الشيوعية فى السودان ، ولكنه لم يقف عند هذا الحد ، بل كان سلاحاً خطيرًا ضد الحريات العامة ، فعقدت الحكومة العزم على إسقاطه .

ويجىء السيد مبارك زروق ، وزير المواصلات وزعيم مجلس النواب يحمله ... ويناشد النواب أن يسقطوه ، لأنه يحد من الحرية والديمقراطية .. ويؤيده زعيم المعارضة السيد محمد أحمد محجوب ، فيما ذهب إليه ، فيسقط القانون .

يقول الأزهرى :

« كان من القوانين الهامة التى أجازها البرلمان فى ذلك العام قانون تعويضات الموظفين الأجانب ، إذ لم يكن هناك مفر من دفع ما دفعناه من تعويض لمن تقرر سودنة وظائفهم ، ولمن منحناهم حق الأستقالة من الخدمة إذا ما أرادوا ذلك . وكان جملة ما دفعته الخزينة العامة تعويضاً لهم جميعاً ثلاثة ملايين ونصف

المليون من الجنيهات .. وهو مهر زهيد ضئيل للحرية ، وكنا قد وجهنا نداء لمواطنينا ليجودوا بالتبرع لمال أسميناه مال الفداء ، هدفه مساعدة الخزينة العامة على مواجهة التزام التعويضات ، فتبرعوا بسخاء ، وكانت تشرف على جمع هذا المال هيئة شعبية من المواطنين صدقت لها وزارة الداخلية بجمعة . »

ويضيف الأزهرى :

« لقد جاءت فكرة مال الفداء تعبيراً عن رغبة شعبنا فى التحرر من الاستعمار والمستعمرين ، لهذا استقبلناها بالحماس والرضا والسرور ، وأقبل شعبنا يتبرع فى سخاء رغم ما يكتنف حياته من مشقة وصعاب ، دفع ذلك المال للخزينة العامة رمزاً لاستعداده للتضحية فى سبيل الخلاص من الاستعمار . »

وكان حزب الأزهرى - الحزب الوطنى الاتحادى - قد تعرض فى النصف الثانى من عام ١٩٥٤ لضغط شديد من نوابه ومن الرأى العام ممثلاً فى الصحافة السودانية المستقلة لتحديد مبدئه السياسى ، وتعريف نوع الاتحاد الذى كان ينشده مع مصر ، ولم يكن الحزب حتى ذلك الوقت قد بحث هذه التفاصيل بعد .

وكانت صحيفة الأيام السودانية المستقلة قد نقلت فى السادس والعشرين من مايو ١٩٥٤ تصريحاً أدلى به الأزهرى لمراسل صحيفة صنداى تايمز التى تصدر فى لندن ، نشر يوم الأحد الثالث والعشرين من مايو جاء فيه :

« رفض رئيس الوزراء أن يربط نفسه بتعريف نوع الاتحاد الذى يود له أن يقوم بين السودان ومصر قائلاً إن ذلك الأمر يجب تركه للجمعية التأسيسية . ولكن ما صرح به بعد ذلك يدل على أن ما يتطلع إليه هو نوع من الرباط يضمن للسودان استقلاله ، كما يضمن استمرار الصداقة مع مصر ، وقد وصف هذا الرباط بأنه رباط أخوة .. وقال إن العلاقة يجب أن تكون علاقة الند للند ، وشبهها بعلاقة مصر بدول الجامعة العربية . وأضاف أنه ليس فى السودان أحد يرغب فى أن تبسط مصر نفوذها على السودان ، مؤكداً أنه لا يمكن ، تحت أى ظرف من الظروف ، أن يدع السودانيون السيطرة على الدفاع والمالية والشئون الخارجية تفلت من بين أيديهم . »

وكان الأزهرى قد أقام حفل استقبال بمناسبة عيد الفطر فى الأسبوع الأول من يونيو ١٩٥٤ القى فيه خطاباً يستطيع المرء أن يستشف منه رأيه حول مستقبل السودان .

قـــال :

« ها نحن أولاء قد خرجنا أيها المواطنون الأعزاء من شهر الصيام ونحن أقوى ما نكون إرادة ، وأشد مراساً على التغلب على شهوات النفس ، وهذا هو الجهاد الأكبر ، فما أجدر بنا أن نتغلب على المشاق والأخطار ، وأن نقتحم العقبات ، ونكبح من جماح العواطف والشهوات ، حتى نصل إلى الأهداف التى رسمناها لحرية بلادنا ، وإلى الحياة السامية الفاضلة الكريمة لأمتنا .. ما أجدرنا أن نستمد من هذه العبادة العظة البالغة والدرس النافع المفيد ، فنتحمل فى صبر ما قد تطلبه المرحلة القادمة من المشاق والحرمان ، حتى نستخلص حقوقنا كـــاملة غير منقوصة ، ونحقق لبلادنا أهدافهـــا فى حياة الحرية والكرامة والعزة ، وحتى نشعر جميعاً بأننا ســـادة هذه الأرض لا نخضـــع إلا للـه وحــده (٢) . »

وكانت الحكومة البريطانية قد وجهت دعوة للأزهرى ولاثنين من وزرائه لزيارة بريطانيا زيارة رسمية ، فقبل تلك الدعوة ، وقام بتلك الزيارة فى الأسبوع الأول من نوفمبر عام ١٩٥٤ ، وقبيل سفره فى الثالث عشر من أكتوبر أدلى بتصريح هام حول مستقبل السودان لمراسل صحيفة ديلى تلغراف اللندنية قال فيه :

« أناشد شعب بريطانيا ألا يتعجل النتائج ، وألا يصدر أحكاماًظالمة على سياسة حكومة السودان ، وأرجو أن يعطينا الإنجليز وصحفهم الفرصة لنوضح أغراضنا الحقيقية قبل أن يحكموا لنا أو علينا .. إن كثيراً من المراقبين السياسيين فى الخارج قد خدعهما اسم حزبنا فظنوا أن غرض الإدارة الماثلة فى السودان هو أن تفنى شخصية السودان فى مصر ... وليس من أغراضنا ألبته أن تفنى شخصيتنا فى مصر ، أو أن نسلم مقاليد أمورنا لها .. إن اتفاقية السودان تنص على أن يختار السودانيون عند تقرير المصير الاستقلال التام أو الارتباط بمصر ، والتعبير ـ «الارتباط بمصر » ذو أوجه كثيرة .

---

(٢) جريدة الأيام السودانية – السادس من يونيو ١٩٥٤ .

« لقد كان الهدف الأول للسودانيين هو أن ينالوا الحرية ، ومتى بلغوها أن تكون علاقتهم ودية مع كل من بريطانيا ومصر ، وأن تقوم هذه العلاقة على قدم المساواة ، كما تقوم العلاقة بين الأخ وأخيه . »

ومضى يقول :

« لقد قرب الوقت الذى يجب أن نعلن فيه أغراض هذه الحكومة وسياساتها نحو مستقبل السودان ... إن الحزب الوطنى الاتحادى تألف من عناصر مختلفة فى أفكارها السياسية .. من هنا كان طبيعياً أن يقع بينها أختلاف فى الرأى ، ولكنه قد آن الأوان الذى يلزم فيه أن يحدد الحزب أغراضه ، وأن يتم ذلك قبل تقرير المصير بوقت كاف . »

وكان أكتوبر من عام ١٩٥٤ قد شهد ارهاصات تنبىء بشر مستطير فى جنوب السودان ، من ذلك إضراب عمال النسيج من المواطنين الجنوبيين فى مصانع انزرا بالمديرية الأستوائية دعماً لمطلبهم الخاص برفع الأجور ، وكان ذلك هو أول أضراب من نوعه يقع فى الجنوب .

وكانت هناك محاولات يقودها النائب الجنوبى بوث ديو لتوحيد النواب الجنوبين فى تنظيم واحد يطالب بسودنة كل الوظائف الإدارية ، ووظائف الشرطة ، والجيش ، بمواطنين جنوبيين . وقد اشتهر هذا النائب فى مرحلة من المراحل بتأجيج نيران الكراهية بين أهل الجنوب والشمال ، وإثارة الأحقاد وزرع الخوف . ولا شك فى أن الإداريين الإنجليز الذين تقرر سودنة وظائفهم كان لهم دور فعال فى تعميق أسباب الفرقة بين أهل الجنوب والشمال ، ومع هذا فقد سعت الحكومة جاهــدة لكسب ثقة الجنوبيين بتحسين شروط خدمتهم ما أمكنها ذلك ، إذ اتخذ وزير الحكومة المحلية قراراً بتطبيق كادر ضباط المجالس فى الشمال على الضباط الجنوبيين ، وبعث الأزهرى بخطاب إلى السلاطين فى الجنوب قال لهم فيه : (٣)

* الحكومة الحاضرة حكومة وطنية لا حزبية ، تعمل لتنفيذ الإتفاقية الإنجليزية المصرية .

* كل مطالب الجنوبيين ومقترحاتهم تجد من الحكومة عناية تامة .

* الحكومة تستنكر الفوارق العنصرية ، وتعتبر الشماليين والجنوبيين متساوين فى الحقوق والواجبات .

---

(٣) صحيفة الأيام السودانية ١٦ / ٩ / ١٩٥٤ .

* الحكومة الحاضرة ليست مسئولة عن تأخر الجنوب ، بل تلك هو مسئولية الحكومة السابقة .. والعمل جار الآن لتصحيح أخطاء الماضى .

وناشدهم فى خطابه أن يقفوا صفاً واحداً وراء حكومتهم . وكانت أحزاب المعارضة الجنوبية وعلى رأسها حزب الأحرار قد دعت فى الثامن عشر من أكتوبر لعقد مؤتمر فى جوبا حضره نحو من أربعمائه رجل بعضهم يحملون لأفتات تنادى بالاتحاد الفدراكى مع الشمال . وكان من بين الحاضرين بعض زعماء قبائل الزاندى والنوير والدينكا .

وكانت الحكومة قد أصدرت بياناً يوضح سياستها تجاه الجنوب قبل انعقاد هذا المؤتمر بوقت قصير ، وكان رئيس الوزراء نفسه - الأزهرى - قد قام بزيارة للجنوب فى ذلك الوقت . ونسبة لاهمية بيان الحكومة نثبتــه هنا بنصه .

يقــول :

« منذ أن تولت الحكومة الحاضرة مقاليد أمور البلاد وضعت نصب عينيها الاهتمام بانجاز الإصلاحات الضرورية لرفع مستوى المناطق المتخلفة خاصة المديريات الجنوبية وجبال النوبة ، ذلك لأنها تدرك تمام الإدراك أن هذه المناطق لم تجد فى الماضى ما تستحق من عناية ،، مما ينتج عنه فوارق كبيرة فى مستويات المعيشة والأجور بين شمال البلاد وجنوبها ، وهى فوارق يتحتم على كل حكومة رشيدة أن تعمل على إزلتها ، حتى لتتجانس وتتماسك وحدة البلاد الثقافية والاجتماعية والفكرية .

« وعندما نوهت الحكومة بهذه السياسة فى كثير من المناسبات السابقة ، وجدت تشجيعاً فائقاً من نواب المديريات الشمالية وجميع أهل الرأى من الشماليين الذين أبدوا حرصهم على تنفيذ تلك السياسة ، حتى تتحقق أغراضها القوميــة ، مما دل على أن تلك السياسة لم تكن إلاصدى لما يدور بأذهان الجميع ، ودليلاً على استعداد مديريات الشمال لأن تبذل كل ما تستطيع من جهد ومال لتقدم تلك المناطق .

« ولا شك فى أن المتتبعين لسياسة الحكومة فى هذا الشأن يذكرون تصريحاتى بشأنها فى البرلمان ، كما يذكرون خطابى الذى بعثت به مؤخراً إلى زعماء القبائل بالمديريات الجنوبية بتاريخ ١٤ يوليو ١٩٥٤ ، والذى جاء فيه :

« إن هذه الحكومة ، تعمل على إزالة أى تمييز عنصرى مهما كان نوعه ، وتنظر إلى الجنوبيين والشماليين كمواطنين متساوين فى الحقوق والواجبات ، وإن صفات المرء ، ومؤهلاته ، وكفاءته ، هى العوامل المميزة التى تقرر مصيره ، سواء أكان من الشماليين أو الجنوبيين ، وعلى هدى هذه السياسة عهدت الحكومة الوطنية الحاضرة إلى الجنوبين بنصيب عـــادل من المسئوليات فى حكم البــلاد .

« إن الرغبة لدى هذه الحكومة صادقة وخالصة لتصحيح الأخطاء التى نجمت عن العهـد الماضى ، وإن سياستهـا تهـدف إلى أن يلحـق الجنـوب فـورا بركب الشمال .

« ووفاء بالعهد الذى قطعته لزعماء العشائر فى خطابى المؤرخ فى يوليو الماضى ، وتنفيذاً للسياسة التى أعلناها قبل ذلك التاريخ بوقت طويل ، فقد ظلت الحكومة تدرس وسائل تنفيذ الاصلاحات التى ترى وجوب المبادرة بها ، وعندما وصلت إلى نتائج واضحة فى كثير من الشئون أخذت تتصل بنواب وشيوخ المديريات الجنوبية وجبال النوبة للاستناره بآرائهم ... وعلى ضوء تلك المباحثات استطاع مجلس الوزراء الوصول إلى إصدار القرارات التالية :

« **أولاً** : أن خريجى مدارس الجنوب الذين حصلوا على شهادات مساوية لمؤهلات زملائهم فى الشمال يتساوون بهم فى المعاملة ، وتعدل مرتباتهم على هذا الأساس ، ويعتبر التعديل من أول يوليو ١٩٥٣ ، وأن يكون الصرف على أساس المرتب المعدل .

« **ثانياً** : يعامل الضباط التنفيذيون ، ونواب المآمير الجنوبيون ، معاملة زملائهم فى الشمال ، على ألا يعامل نواب المآمير من غير خريجى المدارس العليا كخرجى المدارس العليا ، بل كنواب المآير الآخرين .

« **ثالثاً** : قرر المجلس زيادة مرتبات زعماء ووكلاء زعماء ورؤساء المحاكم والمحافظين وكتبة المحاكم بنسبة خمسين فى المائة من المرتب اعتباراً من أول أكتوبر ١٩٥٤ .

« **رابعاً** : مساواة مرتبات رجال البوليس والجيش والسجون بمرتبات زملائهم فى الشمال . »

ومضى البيان بعد هذا يوضح الحد الأدنى للأجـور بعد أن تقرر زيادته . (٤)

---

(٤) جريدة الأيام السودانية ١٤ / ١٠ / ١٩٥٤ .

وكان يصحب الأزهرى بعض وزرائه ووفد من بعض كبار الموظفين . وقد وصل إلى جوبا فى الخامس عشر من أكتوبر ، وقام بطواف فى مكاتب الحكومة ، والتقى بالموظفين الجنوبيين فى نادى جوبا ، فنقل لهم سياسة الحكومة تجاه الجنوب ، ومقرراتها الخاصة بتحسين المرتبات وشروط الخدمة ، كما قاموا بزيارة مناطق أخرى فى الجنوب ، وسعوا لكسب ثقة أهله ولكن استجابتهم وحماستهم لما سمعوه كانت فاترة ، ويمكن القول على وجه الجمله بأن الزيارة لم تحقق الآمال التى علقتها الحكومة عليها . وهذا مرده إلى الريب والشكوك التى عمقها المبشرون فى نفوس الجنوبيين وإلى السياسة البريطانية الانفصالية ، وإلى عدم بر السياسيين الشماليين بالوعود التى بذلوها لهم خلال المعركة الانتخابية .



تدهور العلاقات مع مصر

الأزهرى يقوم بزيارة رسمية لبريطانيا وغرب أوربـا - إبعاد اللواء محمد نجيب - إقالة ثلاثة وزراء - استقالة الحاكم العام - مصر توجه الاتهامات لقيادة الوطنى الاتحادى - وزير سودانى متهم بإعداد منشورات فى القاهرة .

❑❑❑

فى الأسبوع الأول من نوفمبر ١٩٥٤ غادر الأزهرى وزميلاه السيدان على عبد الرحمن الأمين ، وزير العدل ، ويحيى الفضلى ، وزير الشئون الاجتماعية والعمل ، يصحبهم وفد من كبار الموظفين ، ورجال الأمن ، الخرطوم إلى لندن تلبية لدعوة وصلته من الحكومة البريطانية .

يقول الأزهرى :

« لم يكن لتلك الزيارة أى هدف سياسى ، ولم يكن من أغراضها إجراء محادثات ، ولم يكن ذلك ممكناً لأن دستور الحكم الذاتى كان يحرم على رئيس الوزراء الدخول فى مفاوضات مع دولة أخرى ، واحتفظ بهذا الحق للحاكم العام وحده ، مما يدحض الأشاعات المغرضة المضللة التى أطلقها بعض خصومنا ، وزعموا فيها أننا عقدنا أتفاقًا مع الإنجليز . »

يمضى فيقول :

« مكثنا فى بريطانيا أياماً قليلة ، استطعت خلالها أن أشرح أهداف حكومتى لمن أراد أن يعرفها . وكان البرنامج يشتمل على زيارة لملكة بريطانيا ، الملكة اليزابيث الثانية ، وقد اصطحبنى لمقابلة الملكة سير انطونى أيدن الذى كان

وزيراً للخارجية البريطانية آنذاك .. ولم تستمر هذه المقابلة غير دقائق قليلة تبادلنا فيها عبارات التحية والمجاملة .

« وأتاحت لى هذه الزيارة فرصة اللقاء بسير ونستون تشرشل ، رئيس الوزراء ، إذ كان قد دعانا لتناول الغذاء على مائدته فى مقره الرسمى ، وحضر ذلك الحفل بعض أعضاء مجلس وزرائه ، وبعض زعماء المعارضة . وكان الحديث أثناء الغذاء ذا صبغة عامة لا يمت إلى السياسة بسبب ، وكان قد حضر ذلك الحفل مستر كلمنت أتلى زعيم المعارضة وزعيم حزب العمال .

« وإقامت لنا الأحزاب البريطانية الأخرى حفلات صغيرة فى دار البرلمان ، اتيح لنا فيها أن نشرح سياسة حكومتنا ، وأن نؤكد حرصنا على تنفيذ الأتفاقية الإنجليزية المصرية نصاً وروحاً . وقمنا أيضاً بزيارات لبعض المصانع ، واستجبنا لدعوات وجهها لنا بعض رجال الأعمال الذين يتعاملون مع السودان .. واحتفل بنا الطلبة السودانيون .. وكانت تلك فرصة طيبة للتحدث إليهم عن الأوضاع فى السودان وأن أوضح لهم أن حزبنا لم يحدد بعد برامجه السياسية ، ولا نوع الاتحاد الذى بنشده مع مصر . غير أنى لاحظت على بعض الطلبة خشية من أن يؤدى الاتحاد المنشود إلى خضوع السودان لمصر ، فانتهزت الفرصة لاؤكد أنه ليس من أهداف الحزب الوطنى الاتحادى أن يستبدل استعماراً باستعمار آخر ، أو أن يضعف من شخصية السودان . »

وقلت أيضاً :

« إن أى اتحاد نقرره مع مصر ، يجب أن يصون للسودان استقلاله وحريته وسيادته ، ويجب أن يكون هدفه تقوية مركز السودان الدولى لا إخضاعة لمصر ، أو التأثير على حرية أهله . إننا نبحث الآن عن صيغة من الاتحاد يكون فيها السودان مستقلاً ، وتكون مصر مستقلة ، فنحن نحكم اليوم أنفسنا ، ونصرف أمورنا ، والطريق أمامنا مفتوح لمزيد من الحرية والاستقلال ، ولا يمكن لنا أن نفرط فى الانتصارات التى احرزناها . »

وكان الأزهرى قد عقد مؤتمراً صحفياً فى منتصف نوفمبر ببيت السودان بلندن ، حضره عدد كبير من ممثلى الصحف ووكالات الأنباء الإنجليزية والعالمية ، القى فيه بياناً عن زيارته قائلاً إنها مكنته من مقابلة رجال الحكومة

البريطانية ، والتعرف على رأى الشعب البريطانى حول السودان . وتحدث عن واجب الحكومة الانتقالية أزاء توفير الجو الحر المحايد اللازم لتقرير المصير ، وقال إن حزبه لم يحدد بعد نوع الاتحاد الذى ينشده مع مصر ، ولكن هناك تياران أحدهما ينادى بأن يكون السودان جمهورية مستقلة ، لها رئيسها ، وبرلمانها كما كانت مصر جمهورية مستقلة ، وأن تقوم لجنة مشتركة من السودانيين والمصريين لتنسيق المسائل المشتركة كالدفاع ومياه النيل وغيرها ، والتيار الأخر ينادى بأن يكون للسودان ومصر رأس دولة واحد يسمونه رئيس جمهورية وادى النيل ، مرة ينتخبه المصريون ، ومرة ينتخبه السودانيون .

وكانت الأخبار قد جاءت من القاهرة تنقل قرار حكومة الثورة المصرية بإبعاد اللواء محمد نجيب وتجريده من منصبه . ولم يشأ الأزهرى أن يعلق على النبأ لعدم إلمامه بتفاصيله ، ولكن ذلك لم يمنعه من إبداء أسفه وأسف حكومة السودان لذلك التطور . وكان اللواء نجيب قد أبعد على أثر محاولة فى الأسكندرية لاغتيال الوزراء جمال عبد الناصر ، وأطلق فيها النار عليه فأصاب الرصاص السيد ميرغنى حمزة ، وزير الزراعـة والرى السودانى ، الذى كان يجلس قرب المنصة فى إصبعه . وأتهم نجيب بالتآمر مع المتآمرين فى تلك المحاولة .. وأعرب الأزهرى عن استنكاره للمحاولة .

كانت زيارة الأزهرى ووفده لبريطانيا ذات أثر كبير فى إثارة اهتمام الصحف البريطانية الكبرى كالتايمز ومانشستر قارديان واعترافها بأن السودانيين قد بلغوا من النضوج والتقدم ما يستطيعون معه أن يصرفوا شئونهم دون تدخل أجنبى .. وأثنت صحيفة مانشستر قارديان على الأزهرى ثناء مستطاباً ، ووصفته بأنه سياسى من طراز رفيع ، وتنبأت للسودان بمستقبل باهر .

لقد أتاحت هذه الزيارة للمسئولين فى حكومة السودان أن يتعرفوا على مرامى الحكومة البريطانية وأغراضها ، وأن يستوضحوا بعض الحقائق التى كانت خافية عنهم ، وأتاحت أيضاً للحكومة البريطانية الفرصة لمعرفة آراء كبار رجال حكومة السودان فى المسائل ذات الاهتمام المشترك ... وعاونت على إزالة كثير من سوء التفاهم ، وتصحيح كثير من الأخطاء .. ويمكن القول على وجه الجملة بأن الزيارة كانت ناجحة ، وأنها عاونت السودان كثيراً على احتلال مكان مرموق ، ليس فقط فى الصحف البريطانية ، ولكن فى الصحافة العالمية كلها .

ومن لندن قام الوفد السودانى برئاسة الأزهرى بزيارة لكل من فرنسا ، وبلجيكا ، والمانيا الغربية ، وايطاليا ، تلبية لدعوات وجهتها له حكوماتها . وكان الأزهرى قبل مغادرته لندن قد أقام حفل عشاء تكريماً لرئيس الوزراء البريطانى ، مستر ونستون تشرشل ووزير خارجيته ، سير انطونى آيدن ، وبعض كبار رجال الدولة البريطانية ، ورجال الأعمال .

ويعلق الأزهرى فى مذكراته على هذه الزيارات فيقول :

« ظل السودان وقتاً طويلاً معزولاً عن بقية العالم ، لهذا قررت أن أستغل كل فرصة تتاح لى لتعريف العالم الخارجى به ، لأننا نحتاج له ونتنفع منه .. »

وكان الوفد قد زار فى طريق عودته من أوربا مصر .

يقول الأزهرى : -

« من أوربا سافرنا إلى القاهرة ، وبقينا فيها أياماً قليلة ... وذهبنا إلى الأسكندرية لزيارة السيد على الميرغنى الذى كان يستشفى فيها ، والتقينا فى مصر بعدد كبير من السودانيين . وكان فيها أيضاً وفد من حزبنا يقوده السيد محمد نور الدين ، وكيل الحزب ، وكان من أعضائه السيد إبراهيم المفتى ، وزير التجارة ... بعث به حزبنا للتعرف على الأسباب التى أدت إلى إبعاد اللواء محمد نجيب . وفى القاهرة التقينا بالمسئولين وتحدثنا معهم فى بعض المسائل التى تهم البلدين الشقيقين ، وكان استقبالهم لنا عظيماً .

« وانتهز بعض رجـــال الحكومة المصرية فرصة زيارتنـــا فأكـدوا لنا أن كل مــــا يهم مصر هو أن يقـــرر السودانيون مصيرهم فى حــــرية ، وأنهم - أى المصريين - يقبلون بأى وضع يختاره أهل السودان لبلادهم .

« وكان قد جرى حديث مماثل لهذا بينى وبين سير انطونى ايدن ، وزير الخارجية البريطانية ، عند زيارتى له فى مكتبه ، إذ حدثته عن حرص السودان على الأحتفاظ بعلاقاته الدولية وتنميتها ، خاصة مع بريطانيا ومصر ، على أن تقوم هذه العلاقات على قدم المساواة ، فرد قائلاً إنه حريص على أن يختار السودانيون الوضع الذى يناسبهم بإرادتهم ودون تدخل من أحد . »

ويمضى الأزهرى فى مذكراته فيقول :

« عدت من رحلتى لبريطانيا وأوربا ومصر لأجد الجو مكفهراً والعلاقات

متوترة بين زملائى الوزراء .. وبين قيادة الحزب الوطنى الاتحادى والوفد الذى بعث به إلى القاهرة لتحرى الحقائق الخاصة بإبعاد اللواء محمد نجيب ، والتعرف على الأسباب التى أدت إلى إعفائه .. ويبدو أن أعضاء الوفد قد انقسموا فى القاهرة على أنفسهم .. بعضهم رأى أن تقتصر مهمتهم على جمع الحقائق ، والبعض الآخر رأى أن يقطع برأى فى الأحداث .. ويبدو أن السيد محمد نور الدين كان من الراغبين فى تحديد موقف منها ، فأصدر بياناً أيد فيه فريقًا من رجال الثورة وناصره على الفريق الآخر ، وأدان اللواء نجيب .. وتناقلت الصحف هذا البيان .. وسمعت الخرطوم به ... ولم يعجبها ، وغضب رجال الحزب ، واعربوا عن استيائهم منه .

« وعدت إلى الخرطوم لأجد زملائى فى الحزب غاضبين على بيان القاهرة ... وبذلت جهداً كبيراً لتهدئة الخواطر وتسوية الأمر ، واستطعنا أن نجتاز هذه المشكلة بسلام .

« ووجدت فى الخرطوم خلافاً آخر ينتظرنى .

« السادة ميرغنى حمزة ، وزير المعارف والزراعة والرى ، وخلف الله خالد ، وزير الدفاع وأحمد جلى ، وزير الدولة ، غاضبون على الأوضاع فى مجلس الوزراء وفى الحزب لأسباب لا أود أن أعددها ولكن يهمنى أن أؤكد أنه لم يقع بيننا خلاف من أن أى نوع حول مستقبل السودان ، إذ نحن لم نبحث هذا الأمر على الأطلاق فى أى اجتماع رسمى عقدناه ، لا فى مجلس الوزراء ، ولا فى لجنة حزبنا ، ولم نتطرق إلى علاقة السودان بمصر عند تقرير المصير أو بعده .

« حقاً لقد كان لبعض أعضاء حزبنا آراء فى مستقبل السودان لا يشاركهم فيها بعض زملائهم ، وكان ذلك أمراً طبيعيًا بحكم أن حزبنا يتألف من مجموعة من الأحـزاب ، لكل منها مبدؤها وعقيدتها . بيننا من كانوا من دعاة الاندماج فى مصر ... وظل هذا رأيهم حتى أعلن الحزب الوطنى الاتحادى رأيه فى مستقبل السودان فخرجوا عليه ، وأعلنـوا أنه لا يمثل آراءهم .. ثم كان هنـاك الاتحاديون .. وهم ينادون بالاتحاد مع مصر على نظام الدمنيون ، أو رابطة الشعوب البريطانية ، وظلوا يمارسون نشاطهم فى حزبنا حتى عقب نشوب الخلاف الذى أدى إلى خروج السادة ميرغنى حمزه وزميليه من الوزارة .

« إن الخلافات بين الوزراء كانت شخصية لا عامة .. السيد ميرغنى حمزة ، بحكم مركزه ، يعتقد أنه كان أولى بأن ينوب عن رئيس الوزراء عند غيبته فى قيادة الحكومة ، والسيد خلف الله خالد لا يثق فينا ويعاملنا بحذر ... وجرت بعض المحاولات للتوسط لإزالة الخلاف بيننا وإعادة المياه إلى مجاريها .. فوافقنا ، وأكدنا على تماسك الحزب ، واشترطنا أن ينسى كل منا ما حدث ، ببدء صفحة جديدة ناصعة فى العلاقات بيننا ، وشاء الله أن تتعثر هذه المحالاوت فكان الاختلاف الشهير الذى شهده ديسمبر ١٩٥٤ ، مما أدى إلى خروج السيد ميرغنى حمـزة وزميليه من الوزاره ومن الحـزب ، وإلى تكوينهم حزب الاستقلال الجمهورى . »

ويتطور الخلاف ، ويفشل الوسطاء فى احتوائه ، ويتهم السيد ميرغنى حمزة وزملاؤه الأزهرى بالتفريط فى سيادة الوطن ، والخضوع لرغبات مصر ، وبالاستسلام لاملاءات الصاغ صلاح سالم .. وتشتد الحملة على الأزهرى ليرد على هذه الاتهامات ، ويحدد نوع الاتحاد الذى يود حزبه للسودان أن يقيمة مع مصر .. وكانت حكومة الثورة فى مصر بزعامة الرئيس جمال عبد الناصر قد أحكمت قبضتها ، وبسطت سلطانها على الحياة السياسية فى مصر عقب إقصاء اللواء محمد نجيب ، وتحديد إقامته .. وكان هذا التصرف منها مثار غضب شديد فى السودان ، واستنكار لا تحده الحدود .. بل بعث فى نفوس كثير من الاتحاديين خشية على بلادهم من أن تتعرض لمثل هذه السيطرة إن هى اتحدت مع مصر .

ورأى الأزهرى أن يقطع الشك باليقين فيفصح عن رأيه فى نوع الاتحاد الذى ينشده توطئة لبحث الأمر فى لجان حزبه بغرض الوصول إلى صيغة نهائية تعبر عن رأى الحزب ... وفى مقابلة لى معه فى السادس والعشرين من ديسمبر ١٩٥٤ وأنا رئيس لتحرير جريدة الأيام المستقلة أدلى بما وصفناه أخطر تصريح يدلى به حول مستقبل السودان ، مما حمل الصحيفة لإصدار ملحق خاص به فى يوم عطلتها .

قـــال :

« ليس للخلاف الذى أدى الى إعفاء السيد ميرغنى حمزه وزميليه من الوزارة أية صلة بالمبادىء ، بل هو خلاف يتغلق بمسائل شخصية ، ومسائل تتعلق بالنظم

والأوضاع وسير العمل فى مجلس الوزراء ، إذ لا يمكن أن ينشأ خلاف فى مجلس الوزراء بشأن الأهداف والمبادىء لسبب بسيط هو أن مسألة الأهداف مسألة حزبية لا علاقة لمجلس الوزراء بها ، ولا تدخل فى اختصاصه . والحزب الوطنى الاتحادى هدفه على وجه العموم الاتحاد مع مصر ، ولكن أعضاءه يختلفون فى تحديد نوع الاتحاد أو علاقة السودان بمصر . »

وقـــال :

« رأيى الشخصى الذى توصلت إليه الآن ، وأريد أن أعرضه على لجنة الحزب التنفيذية لمناقشتة مع غيره من الآراء بغرض الأخذ به ، أو تعديله ، أو تبديله ، ثم عرض ما تصل إليه اللجنة التنفيذية على الهيئة العامة ، والهيئة البرلمانية للحزب لإقراره ، ذلك الرأى هو :

أ - أن يكون السودان جمهورية برئيسها ، ومجلس وزرائها ، كمـــا إن مصر جمهورية .

ب - أن يكون الاتحاد أو الرباط الذى يربط السودان بمصر فى اتحادهما ، هو مجلس أعلى يضم مجلس الوزراء السودانى ومجلس الوزراء المصرى ، يجتمعون معاً مرة أو مرات كل عام لبحث المسائل المشتركة كالدفاع ، والسياسية الخارجية ، ومياه النيل .

ج - تعرض قـــرارات المجلس الأعلى على البرلمـــان لإقرارها أو نقضهـــا أو تعديلها . »

•

وقال فى تصريحه إن فى عزمه أن يعرض رأيه هذا على أجهزة حزبه بأسرع فرصة ممكنة لتتخذ قرارها النهائى حوله . ويثير التصريح تعليقات متضاربة ..

الاستقلاليون من قـادة حـزب الأمة وغيره يعتبرونه خطـوة فى طريق الاستقلال ، ويريدون للأزهرى أن يتبعه بخطوة أخرى تقطع الشك باليقين فيما يتعلق بمستقبل السودان ... والاتحاديون يعتبرونه أساساً صالحاً لاتخاذ قرار نهائى يرضى الطموح الوطنى ويحقق الأمانى القومية .

أما المصريون فيوجسون منه خيفة .. بل يتهمون الأزهرى بالتنكر لمبادئه ، ويستخدمون سائر السبل المتوفرة لهم للضغط عليه للتخلى عنه ، من ذلك محاولة تأليب النواب وأعضاء الاجهزة الحزبية الأخرى عليه .. ويذهب الصاغ صلاح

سالم إلى حد أتهام الأزهرى بالتآمر مع الإنجليز ضد الحركة الاتحادية فى السودان ، ويزعم أنه استسلم للإرادة الإنجليزية عند زيارته لبريطانيا ، وعقد أتفاقاً معها .. وكانت هذه الاتهامات كلها بالطبع باطلة ، غرضها الضغط على الأزهرى وحزبه، ليبقوا فى طاعة مصر، ويحققوا رغبات حكومتها فى السودان .

ولا يكاد العام ينتهى حتى يشهد السودان مفاجأة أخرى ... حاكم السودان العام ، سير روبرت هاو ، يستقيل من منصبه لأسباب شخصية ، وتصدر سراياه نشرة رسمية نصها كما يلى :

« أخطر حاكم السودان العام سير روبرت هام ، حكومتى بريطانيا ومصر برغبته فى الاستقالة لأسباب شخصية ، وأعتزال عمله فى مستهل عام ١٩٥٥ ، وقد قبلت استقـــالة معالية ، وعينت الحكومة المصـــرية مكانه سير نوكس هلم ، الذى كـــان حتى وقت قريب ، سفيراً لحكومة صـــاحبة الجلالة البريطانيـــة فى تركيا . »

وكان الحاكم العام قد أبدى رغبته فى الاستقالة قبل قيام الأزمة الوزارية التى أقصت السيد ميرغنى حمزه وزميليه من مجلس الوزراء . وقد تقرر أن يغادر السودان نهائياً فى مارس من عام ١٩٥٥ ، وكان قد عين للسودان عام ١٩٤٧ خلفاً لسير هيوبرت هدلستون ، وشهد عهده التطورات الدستورية التى أنتهت بقيام الحكم الذاتى . أما الحاكم العام الجديد ، سير الكساندر نوكس هلم ، فقد كان سفيراً لبريطانيا فى تركيا حتى عام ١٩٥١ ، وكان يبلغ من العمر واحداً وستين عاماً عند تعيينه حاكماً عاماً للسودان ، عمل بالسلك الدبلوماسى البريطانى فى فلسطين ، وأديس أبابا ، وواشنطن ، والمجر ، وكان خلال الفترة ١٩٤٩ - ١٩٥١ وزيراً مفوضاً لبلاده فى اسرائيل .

ويقدم سير روبرت هاو ، الحاكم العام المتقاعد خطاب الدورة الذى يوضح منجزات الحكومة ، وبرامجها للبرلمان فى الرابع عشر من فبراير ١٩٥٥ ، فيحدث النواب أنه أضطر لتقديم استقالته ، وتسليم مهمته كسلطة دستورية عليا فى السودان لغيره لأسباب شخصية .

قـــال :

« لقد اتخذت هذا القرار مكرهاً لأسباب شخصية بحتة ، وليس هناك ما يدعو لأن يعزى ذلك إلى دوافع أخرى . وفى خلال الأعوام الثمانية الماضية ، عهد إلى بواجب الإشراف ، نيابة عنكم ، على تقدم بلادكم وتطورها .. وكانت

تلك فترة حافلة بالتغييرات الجسمية ، بل يصح وصفها بأنها كانت أهم فترة فى تاريخ بلادكم .

« لقد انتقلتم خلالها من بداية جزئية محلية للحكم الذاتى ، ممثلة فى المجلس الأستشارى لشمال السودان ، إلى الجمعية التشريعية ، حتى وصلتم إلى المرحلة الحاضرة بقيام برلمان للسودان كله ، ووضعت فى أيدى السودانيين - أو هى فى سبيل أن توضع -المؤسسات الحكومية الأخرى ، فيمكنكم أن تمارسوا الأداة الفعالة للحكم فيما يتعلق بشئونكم الداخلية ، والرأى عندى أنه قد تم وضع أساس اقتصادى واجتماعى متين ، ولم يبق سوى الخطوات النهائية الأخيرة لتقرير المصير ، وسوف يستغرق إتمامها وقتًا جد قصير . ويقع على عاتقكم واجب خاص حاسم فيما يتعلق بتنفيذ الخطوات الأولى ، وقد جلستم على هذه المقاعد بفضل الرغبة التى مارسها شعب بلادكم العظيمة فى حرية ، وهو يتوقع أن تقوموا بتحقيق أمانيه ورغباته فى أخلاص وأمانة . وإننى على ثقة من أنكم ستؤدون هذا الواجب ، إذ استطعتم فى فترة تقل عن ستين عاماً برعاية انجلترا ومصر ، أن تنالوا الحرية .. وأقول لكم أخيراً سيروا مستعينين بالله لممارسة حريتكم . »

وننظر إلى ما جاء فى خطابه أمام البرلمان وهو يستعرض أعمال الحكومة الوطنية التى يرأسها الأزهرى خلال عامها الأول ، فنجده يقول إن ما حققته من أعمال خلال عام واحد ينبىء ، فى كثير من الأمل ، بأن تكون فترة الانتقال التى نصت عليها أتفاقية السودان عام ١٩٥٣ أقل من ثلاث سنوات .. قال :

« كما أوضحت فى خطابى السابق فإن حكومتى قد أعطت الإعتبار الأول لتحقيق الأهداف الوطنية ، وبصفة خاصة لإتمام السودنة حتى يتاح تقرير المصير فى أسرع وقت ممكن . »

ويشير الحاكم العام فى هذا الصدد إلى لإتمام سودنة الإدارة والبوليس . يقول :

« ينهض السودانيون وحدهم اليوم بمسئولية الإدارة والأمن فى سائر أنحاء البلاد . وتعتزم حكومتى التوسع فى قوات البوليس ، وإعادة تجهيزه بالمعدات الحديثة ، كما ستعيد النظر فى تدريب تلك القوات لتطبيق أحدث النظم والأساليب لكفالة مستوى رفيع من الكفاءة للحفاظ على القانون والنظام . »

وكانت الحكومة قد عهدت بأمر إدارة مديريات السودان المختلفة إلى مديرين سودانيين لأول مرة منذ بداية هذا القرن .. كما عهدت بأمر الشرطة بدءا بمنصب مديرها ، إلى مسئولين سودانيين أيضاً ، وأنشأت مكتباً لوكالة وزارة للشئون الخارجية لتوفير أسباب التدريب للسودانيين خلال الفترة الانتقالية على إدارة هذا العمل بما يساير قانون الحكم الذاتى .

ويتحدث الحاكم العام المستقيل عن سودنة الجيش فيقول :

« أتمت حكومتى سودنة قوة دفاع السودان فى جميع الرتب ، وتسيربجد فى وضع الخطط للتوسع ، وإعادة التسلح والتجهيز والتدريب .. ومن المأمول عند تنفيذ تلك الخطوات أن تستطيع قوة دفاع السودان النهوض بالمسئوليات الوطنية الجسمية فى السنوات المقبلة .

« وكان مما فعلته الحكومة أيضاً أن شكلت لجنة لإعادة النظر فى هيكل الحكومة المحلية ، ولتقديم توصيات عن الوسائل والطرق التى تمكن هذه الحكومة من أداء واجبها بصورة تتسم بالاقتصاد ، وتساير الأساليب الديمقراطية فى أعتبار خاص للنهوض بالنواحى الإدارية والقضائية والمالية للحكومة المحلية . »

وأعلن الحاكم العام فى خطابه عن عزم الحكومة على إنشاء بنك للتسليف الزراعى تساعد عن طريقه على النهضة فى هذا المجال . وكان من السياسة المقررة للحكومة تشجيع المجهود الفردى ، والجمعيات التعاونية ، والشركات ، والشراكات ، بمنحها رخصاً لانشاء المشاريع الزراعية ، مع الحرص منها على حماية مصالح السكان المحليين ، وكفاءة توزيع الثروة توزيعاً عادلاً دون إعاقة لتعمير البلاد .

وبالنسبة لأعمال الرى يقول الحاكم العام :

« من المأمول أن يبدأ التنفيذ فى مشروع خزان الروصيرص بأسرع وقت ممكن ، لتتوفر للسودان حاجته من المياه اللازمة لمشاريع الرى ، بما فى ذلك مشاريع الطلمبات لعدة سنوات مقبلة . ويسير العمل سيراً حثيثاً فى مشروع الجنيد ، كما وضعت خطط أولية لرى منطقة فى سهول البطانة بإنشاء خزان خشم القربة . »

وفى مجال التعليم يحدد الحاكم العام سياسة حكومة الأزهرى بقوله :

« فى ميدان التعليم ستعرض حكومتى على البرلمان فى هذه الدورة برنامجها الكامل للسنوات الخمس المقبلة ، وهو يشمل توسعاً ضخماً فى جميع مراحل التعليم للأولاد والبنات ، بما فى ذلك التعليم الصناعى وتدريب المعلمين .. ويجرى التوسع فى خطط إرسال البعوث الخارجية ، وتعمل حكومتى على إعطاء التعليم الأهلى اهتماماً بالغاً لتشجيعه ، ورفع مستواه . وتدرس الوزارة الآن موقف التعليم الذى تقوم به الهيئات التبشيرية بوضع سياسة سليمة ، ولإعادة النظر فى مناهجه . »

وفى ميدان الخدمات الصحية أكدت الحكومة حرصها على توسعيها وتجويدها . هذا ما كان من أمر نشاط الحكومة وبرامجها منذ توليها السلطة .. وكان الأزهرى وزملاؤه الوزراء قد قاموا خلال هذه الفترة بزيارات لكثير من أقاليم السودان وأريافة والتقوا بأهلها ، مؤكدين بذلك تقلص النفوذ الأجنبى وانزوائه . وكانوا يستقبلون أينما ذهبوا بالحفاوة والتكريم والبهجة .. وكانت الجماهير تلح عليهم فى الحفاظ على حرية السودان وتحقيق استقلاله .. بل كانت الدعوة للاستقلال تزاد قوة كلما اشتدت محاولات حكومة مصر للتأثير على الجو الحر المحايد ..

ولما قرب موعد تقاعد الحاكم العام ، سير روبرت هاو ، أقامت له بلديات العاصمة المثلثة - الخرطوم وأم درمان والخرطوم بحرى وضواحيها ، أقامت حفلاً وداعياً ضخماً فى جامع الخليفة بأم درمان ، قدمت فيه الرقصات الشعبية ، والاستعراضات القبلية ، واشترك فيه الجيش والفرق الرياضة . وأقام له الأزهرى حفل عشاء فى منزل الحكومة الرسمى ، دعا له أكثر من مائتين وخمسين شخصاً يمثلون المجتمع كله .. والقى فيه خطاباً ضافياً أشاد فيه بالرجل إشادة عظيمة .. قال :

« لقد ظللت أكافح ومواطنى السودانيين لتحرير هذه البلاد ، وكنت أفخر بأن يدى لم تمتد لمصافحة يد بريطانى قط ، وكانت أول يد صافحتها بعد أن جئت إلى الحكم بإرادة الشعب ، هى يد سير روبرت هاو .... ولا أخفى أن الشعور الذى انتابنى وأنا أصافحه لأول مرة كان يشوبه الأحساس بالشك فى أن هذه اليد سترعى حرمة الدستور ، وتنأى عن المساس بقدسية الأتفاقية ، ولا تستبيح إهدار جهود السودانيين التى بذلوها للوصول إلى هذه المرحلة . ودخلنا فى التجربة القاسية ، وأخذ الشك يتبدد رويداً رويداً وتكشفت عظمة الرجل ونبل

إحساسه بالمسئولية التى حلمها له التاريخ ، وارتـــــاحت نفسى لتلك المصافحة بل حمدتها . »

ويمضى فيقول :

« وأنى لأذكر يوم وقعت حوادث أول مارس المشئومة فى العام الماضى ، ولغط المتشائمون ، وأسف المخلصون على مصير الحياة الدستورية ومستقبل هذا النظام ، ولكنى سرعان ما انتهيت معه فى يسر وتفاهم على ألا تمتد فترة تعطيل البرلمان إلى أكثر من عشرة أيام .. وأحسب – ولا أقول أستوثق – بأن سير روبرت هاو فى تلك الأيام قد استمع إلى اقتراحات وتوجيهات كثيرة ، اعتصم منها بسمو أخلاقة ، وبديمقراطيته الأصيلة التى نشأ عليها فى بيئته السياسية الأولى ، واعتصم بإدراكه العميق الثابت لحقيقة ما يلقيه على عاتقة التاريخ فى هذه المرحلة الحاسمة ، فلم يأبه لما استمع له . واستطعنا أن نستأنف حياتنا الدستورية وإن نحقق التزامات الأتفاقية . »

ويقول :

« سنذكر دائماً أن التطورات الدستورية التى أفضت إلى المرحلة الختامية لتحرير البلاد ، والتى تبشر بقرب مولد السودان الجـديد الحر قد تمت فى عهدكم . ويوم أن يخطو هذا السودان إلى موكب العالم الحر كله ، سنقف مرة ثانية لنشيد بذكراك (١) . »

ويرد الحاكم العام فيقول بعد أن يوجه للأزهرى وحكومته الشكر والتقدير :

« إنى اعتقد أن الديمقراطية هى خير أنواع الحكم للسودان وخير ما يتفق وتقاليدكم فى الحياة وفى الفكر ، وإنها عقيدتكم الخاصة . وإن دستور الحكم الذاتى الذى بنى على أساسها ، واشتق منها ، هو فى الواقع من أحياء ووضع لجنة تعديل الدستور لسنة ١٩٥١ ، والتى كان كل أعضائها سودانيين . وإن الطريق شاق وعسير ، ولكنا إذا ذكرنا أن الحكم هو أداة المستطاع ، وأنكم تجدون إلى جانبكم إرادة الشعب وقــوة القانون ، فإنى لواثـق من مقدرتكم على تحمل الأعباء . »

---

(١) جريدة الأيام السودانية – ٧ مارس ١٩٥٥ .

وكان الأزهرى قد قرر أن يشترك فى مؤتمر عدم الانحياز فى باندونق بأندونيسيا على الرغم من أن السودان لم يكن قد بلغ بعد مرتبة الاستقلال .. وكان غرضه من حضور المؤتمر ، أن يرفع صوته فيه ليسمعه العالم بأسره ، وقرر أن يزور اثيوبيا ويلتقى بامبراطورها ورجال حكومته دعمًا للعلاقات القائمة بين البلدين .

ومن جهة أخرى تجاوبت الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى الاتحادى تجاوباً تاماً مع رئيس الوزراء ، ورئيس حزبها الأزهرى فى رأيه حول الرباط الذى ينشده مع مصر ، وحول مستقبل السودان السياسى الذى كان قد أدلى به لصحيفة الأيام السودانية المستقلة فى السادس والعشرين من ديسمبر ١٩٥٥ ، ونادى فيه بقيام جمهورية سودانية مستقلة ، لها رئيسها وبرلمانها ومجلس وزرائها .. وتركت أمر التفاصيل المتصلة بالمسائل المشتركة مع مصر ، وطريقة تنسيقها للجنة مؤلفة من عشرة رجال من كبار أعضاء الحزب . ونسبة لأهمية القرار الذى اتخذته هذه الهيئة البرلمانية نورده بنصه فيما يلى : -

« أن الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى الاتحادى ، بعد أن استمعت لوجهات نظر أعضائها فى مستقبل السودان السياسى ، أجمعت على أن أهم ما يجب أن يبرز فى تكييفه هو استقلال السودان وسيادته التامة ، على أن تحدد العلاقة بين السودان المستقل الكامل السيادة ومصر بطريقة لا تمس ذاتيته ولا سيادته .. وقد اقتنعت الهيئة أيضًا بأن هذه العلاقة بين السودان ومصر يجب أن تحدد منذ الآن ليعرف الشعب السودانى وهو مقدم على تقرير مصيره أى نوع من العلاقة يجب أن تقوم بينه وبين غيره ، لا أن يضلل أو يؤخذ على غرة بارتباطات لم توضح له قبل أن يقول كلمته . »

وقررت الهيئة البرلمانية بالإجماع أن التصريح المشهور الذى أدلى به السيد الأزهرى رئيس الحزب لجريدة الأيام فى ديسمبر من العام الماضى (١٩٥٤) ، والذى اعتبره رأيه الشخصى ، يصلح أساساً تبنى عليه رأيها وقرارها فى مستقبل السودان السياسى ، لأن جوهر التصريح ينادى للسودان بجمهورية كاملة السيادة والاستقلال بحكومتها وبرلمانها ، متمتعة بكل مقومات السيادة من جيش وتمثيل خارجى وغيره .

« أما التفاصيل التى تعرض لها التصريح حول العلاقات بين هذه الجمهورية ومصر ، فقد رأت الهيئة أن تخضعها لدراسة تقوم بها لجنة خاصة اختارتها من بين أعضائها ، على أن تحدد الهيئة البرلمانية رأيها النهائى على ضوء التقرير الذى ترفعه هذه اللجنة ، ويرفع الرأى النهائى الذى تصل إليه الهيئة البرلمانية إلى لجنة الحزب التنفيذية لتحدد على ضوء الآراء التى وصلتها من الأجهزة المختلفة فى أنحاء السودان ، الرأى النهائى للحزب الوطنى الاتحادى فى مستقبل السودان السياسى . ولا يشك أحد أن اللجنة التنفيذية ستعطى قرار الهيئة البرلمانية اعتباراً خاصاً ، لأن هذه الهيئة تمثل تقريباً جميع مناطق السودان ، ولأن القرار اتخذ باجماع كامل والله ولى التوفيق (٢) . »

وأدى هذا القرار من الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى الاتحادى إلى مزيد من الاتهامات والمؤامرات تصطنعها الحكومة المصرية للضغط على الأزهرى ورفاقة لكى ينكصوا على أعقابهم ، ويعودوا إلى حظيرتها ، ويعملوا لربط السودان بها بصورة تمكنها من تنفيذ إراداتها فيه ، وتوجيهه الوجهة التى تريد .

وكان ذلك التصريح من الأزهرى مثار غضب وحنق فى مصر .. فذهبت إذاعتها إلى حد اتهام رئيس الحزب الوطنى الاتحادى بالتواطؤ والتآمر مع الإنجليز ضدها . ودرءاً لمثل هذه الاتهامات ، كلف الحزب السيدين مبارك زروق وزير المواصلات ، وحسن عوض الله وزير الزراعة ، أن يوضحا الموقف لقادة الثورة المصرية ، وأن يشترك معهما فى هذا التوضيح السيد خضر حمد ، أمين عام الحزب ، ووزير الرى ، الذى كان قد قاد وفداً من وزارته لإجراء مفاوضات مع القاهرة حول مياه النيل . والتقى الوزراء الثلاثة بالرئيس جمال عبد الناصر فى منزله بحضور الصاغ صلاح سالم ، وعبد الفتاح حسن فى الجانب المصرى ، وأوضحوا لهم التطور الذى طرأ على الأتجاه الاستقلالى فى السودان قائلين - فيما يحدثنا السيد خضر حمد فى مذكراته - إن السودان الحر المستقل ، يستطيع أن يحقق الاتحاد مع مصر الحرة المستقلة .. يقول :

« استمر الحديث إلى الساعة الواحدة والنصف صباحاً ، وكان صلاح سالم أكثر حديثاً من الرئيس عبد الناصر .. يحاول اقناعنا بمخاطر الاستقلال ، ويحدثنا عن الضغط الذى تمارسه الدول الكبرى على الدول الصغيرة

---

(٢) جريدة الأيام السودانية - ٢ أبريل ١٩٥٥ .

حديثة العهد بالاستقلال .. وكان الرئيس عبد الناصر أقل الجميع حديثاً ، إذ أوضح أن مصر ملزمة بقبول نتيجة الاستفتاء فى السودان . »

وتزداد حكومة مصر حنقاً على السودان ، أو بالأحرى على الحزب الوطنى الاتحادى بسبب هذه المقررات الاستقلالية من بعض أجهزتة التنفيذية ، فتوجه لوزير الرى السودانى ، السيد خضر حمد ، الذى كان فى القاهرة يقود وفداً للتفاوض حول مسألة مياه النيل بغرض الوصول إلى حل لها ، وقسمة عادلة بين البلدين ، توجه له هجوماً شديداً ، تدعى فيه أنه ضبط فى مطبعة بالقاهرة يشرف على طبع منشور يحض على كراهة حكومة الثورة المصرية .

يقول القائمقام سمير حلمى أحد أعضاء وفد المفاوضات المصرى لمياه النيل فى مؤتمر صحفى عقده بالقاهرة فى السابع من أبريل ١٩٥٥ : -

« جرت مباحثات بين الجانب المصرى والسودانى حول مياه النيل خلال اليومين الماضيين بوزارة الإرشاد القومى .. والواقع أننا لم نتمكن من مناقشة الجانب السودانى على أى أساس هندسى ، إذ لم يرتض أن تناقش الأسس الفنية والهندسية التى تكفل الانتفاع الكامل بمياه النيل ، بل أراد أن يقسم شيئاً مجهولاً ، ونحن نأسف أن تؤثر الظروف السياسية على الجوانب الفنية. »

« ويؤسفنا أن نقرر أن وزير الرى السودانى الذى رأس وفد المباحثات قد استهل المحادثات التى قبلنا أن نكون فيها نداً للسودان استهلالاً سيئاً فقد حدث أن ضبطت إحدى المطابع ، وكان بها وزير الرى وهو يشرف على طبع منشورات ضد نظام الحكم فى مصر ، وضد الحكومة القائمة .. وهذا يوضح الروح التى تسيطر على هذه المباحثات ، والتى لم يقبل فيها الجانب السودانى أى أساس عادل معقول لتقسيم مياه النيل ، ولم يقبل مساواة المصرى بالسودانى ، بل لم يقبل العرض الذى تقدمت به مصر ، ورجحت كفة السودان على مصر لاى مشروعات جديدة . »

هذا ما جاء على لسان الناطق الرسمى المصرى ، أما السيد خضر حمد فيقول : -

« أن مصر لا تريد أن تعترف بوجود الفائض من مياه النيل الذى يذهب إلى البحر الأبيض المتوسط قبل قيام السد العالى ، والذى أرادت من أجله أن تقيم السد العالى ، وتريدنا أن نفهم أن هذا الفائض لن يكون حقيقة واقعة إلا بقيام

السد العالى ، وبذالك نتحمل نحن الفاقد من التبخير مناصفة معها لإننا سننتفع من السد العالى .

« ونحن نقول إن الماء حقيقة واقعة ، وأن السد يقوم ليحجز نصيب مصر ، ولها أن تنشئه أو تتركه .. والماء يمر على السودان أولاً ، وللسودان أن يأخذ حاجته دون أن يتحمل نصيبه فى الماء الذى يتبخر فى بحيرة السد العالى ، ولذلك نريد أن نعرف نصيبنا من الأثنين والثلاثين ملياراً الذاهبة إلى البحر ، وألا يربط هذا بقيام السد العالى .

« ونحن لا نعتبر أن هناك مقارنة بين خزان الروصيرص الذى تعتزم حكومة السودان إقامته لتنتفع به من نصيبها فى الماء والسد العالى .. ولهذا لا يمكن أن نربط بين قيامهما سوياً . وقد أكد الجانب المصرى ٠ فيما سبق - عدم تعارض خزان الروصيرص مع السد العالى حتى إذا تأخر قيام السد . »

وافترقنا كأحسن ما يكون الأصدقاء ، وأبدى الجميع أسفه لفشل هذه الجولة من المباحثات آملين أن نوفق فى مرة قادمة .

« وأدهشنا أن نسمع الأذاعة المصرية ، وركن السودان بالذات يشنان هجوماً حاداً علينا ، ويتحدثان عن فشل المفاوضات ، ويعزوان ذلك الفشل لوزير الرى لأنه متأثر بتحيزه ، وأن الوفد لم يناقش الموضوع مناقشة فنية ، وأن الوزير ضبط قبل أيام وهو يطبع ويوزع منشورات ضد الحكم القائم فى البلاد .. وكررت الإذاعة بث هذا النبأ عدة مرات مما أزعج الأخوان فى السودان .

« وفى صبيحة الجمعة ، الثامن من أبريل ١٩٥٥ ، صدرت صحف الأهرام والأخبار والجمهورية المصرية ، وعلى صفحاتها الأولى بالبنط الكبير جداً والحبر الأحمر العناوين الآتية :

« ضبط وزير سودانى وهو يعد منشورات ضد الوضع الحالى فى مصر . »

وحقيقة الأمر فيما يروى السيد خضر حمد ، أنه كان يحمل معه قصيدة أعدها الأستاذ الكبير الشاعر أحمد محمد صالح بعنوان « نجيب فى عليائه » نظمها عندما أبعد مجلس الثورة المصرية اللواء محمد نجيب عن السلطة وحدد أقامته ، يحملها ليعد منها «كليشيه » يستطيع أن يستخدمه فى إحدى المطابع لاستخراج نسخ كثيرة من القصيدة ليهديها لأصدقائه ، وقد ذهب بالفعل إلى إحدى الورش المتخصصة فى إعداد مثل هذه « الكيشهيات » ، برفقة رجل

مصرى يتعامل معه الحزب الاتحادى فى كل ما يتصل بأمر الطباعة . وبينما هما مع صاحب الورشة ، اقتحم المكان ثلاثة رجال ، وتناول أحدهم القصيدة يقرؤها وقدم نفسه لوزير الرى السودانى السيد خضر حمد ، بأنه وكيل للنيابة ، وأن زميله وكيل نيابة أيضاً وثالثهم وكيل للنيابة العسكرية . وكان أحد هؤلاء الرجال الثلاثة يحمل ورقة جاء فيها :

« وصل إلى علم وزير الداخلية المصرى أن الوزير السودانى معه قصيدة تحت عنوان علياء نجيب تحوى مدحاً فى نجيب وتعريضاً برجال الثورة ، وأن وزير الداخلية أمر بالتحقيق فى هذا الأمر . »

ووجه وكيل النيابة بعض الأسئلة للوزير فأجاب عليها قائلاً : أنه معجب بالقصيدة لسببين أولهما ، لأنها من جيد الشعر ، وثانيهما ، لأنها تثنى على نجيب وهو صديق له .. وأوضح أن القصيدة كانت قد نشرت فى السودان مرتين ، واذيعت عن طريق المذياع فوجدت قبولاً من جماهير الشعب السودانى . وقص عليه الغرض من إعداد « الكليشيه » .. وعلق المحقق بأن القصيدة تنطوى على اساءة لرجال الثورة ، وأنها تسىء للعلاقات بين القطرين .. ولم يوافقه الوزير على ما ذهب إليه ، وبعد شىء من الأخذ والرد سمح المحقق للوزير ورفيقة بمغادرة الورشة .

يقول السيد خضر حمد فى مذكراته : -

« لم أترك الأمر عند هذا الحد ، بل اتصلت بصلاح سالم ، وإذا به فى اجتماع مع مندوبين من سوريا .. وكان هناك عبد الفتاح حسن ، فأخبرته بالأمر ، كما أخطرت به أيضاً السيد بابكر الديب ، وكيل حكومة السودان فى القاهرة .. واظهر عبد الفتاح دهشته ، وأنكر علمه بما حدث . »

وفى العاشر من أبريل ١٩٥٥ ينشر الحزب الوطنى الاتحادى برنامجه ويحدد أهدافه ..... يقول : (٣)

« يحدد الحزب الوطنى الاتحادى الاتحاد بالأتى :

أ - أن يكون السودان جمهورية مستقلة كاملة السيادة .

ب - الدفاع : تشكل لجنة فنية استشارية يتساوى فيها ممثلو السودان

---

(٣) جريدة الأيام السودانية - ١١ أبريل ١٩٥٥ .

ومصر لتبادل وجهات النظر فى مسائل الدفاع على أن تجتمع بالطرق وفى الأوقات التى تقتضيها الظروف .

ج – السياسة الخارجية : تتجه سياستنا الخارجية إلى التفاهم والتعاون فى معالجة المشاكل الخارجية مع دول الجامعة العربية أو أية منظمات أخرى ، على أن يخضع ذلك دائماً لمصلحة السودان ، ومن غير تقييد دائم بوضع خارجى قد لا يتفق مع تلك المصلحة .

د – السياسة الأقتصادية : إن تشابك المصالح الاقتصادية بين السودان ومصر حقيقة واقعة ، والتفاهم عليها يعود على الطرفين بالخير والمنفعة ولكن نظراً لتنوع تلك المصالح ، وتعدد جوانبها ، فمن الخير أن يترك للحكومة الجديدة وخبرائها رسم حدود التعاون وتحديد طرقه .

هـ – مياه النيل : إن النيل هو شريان الحياة فى البلدين ، وكما هو يربط مصر بالسودان ، فإنه يربط دولاً أخرى .. ويجرى فوق أراضيها ، ولذا يجب أن تحدد المسائل المتعلقة بمياه النيل عن طريق تنسيق المصالح ، وبواسطة اتفاقيات رسمية بين الحكومتيين .

و – أن يكون نظام الحكم ديمقراطياً تفصل فيه السلطات الثلاث فصلاً تاماً عن بعضها .

ز – تدار الدولة بالنسبة لأفرادها ورعاياها على أساس كفالة العدالة الاجتماعية والأقتصادية والسياسية للجميع ، من غير تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو الدين ، والتساوى أمام القانون ، وتحقيق الحريات فى التفكير والتعبير والعقيدة والعبادة ، وعلى أساس تكافوء الفرص فى العمل ، والعمل على إشاعة روح الإخاء والتســاوى بين المواطنين لتوفير الكرامة الفردية ، وتوحيد أبنـاء الأمة الواحدة .

السياسية الداخلية :

تقوم سياسة الدولة الداخلية على المبادىء الأشتراكية الديمقراطية بغرض العمل على تحقيق مصلحة الشعب ، وحماية النظام الأجتماعى والاقتصادى ، بحيث تصبح العدالة الأجتماعية والاقتصادية والسياسية أساساً للحياة القومية ومؤسساتها ومنظماتها .

هذه هى النقاط البارزه فى برنامج وأهداف الحزب الوطنى الأتحادى التى أقرتها أجهزته .. وكان الأزهرى رئيس الحزب والحكومة ، قبل إعلان هذا البرنامج بأيام قليلة ، وقد غادر السودان على رأس وفد رسمى إلى اثيوبيا فى زيارة رسمية غرضها دعم العلاقات بين البلدين الصديقين ، ومنها إلى اندونيسيا لحضور مؤتمر باندونق الذى اتخذ الحياد الإيجابى فى السياسة الخارجية مبدأ له . وهناك القى خطاب السودان ، وأعلن فيه أن بلاده تسير بخطى راسخة قوية نحو الاستقلال ، وأنها تأمل أن تبلغ غايتها خلال الأشهر القليلة المقبلة . وكان لذلك الإعلان منه صدى حسن فى نفوس المؤتمرين .

واشترك أعضاء الوفد السودانى فى لجان المؤتمر ، وتبادلوا الزيارات والتكريم مع وفوده ، والتقى الأزهرى بالوفد المصرى الذى كان يقوده الرئيس جمال عبد الناصر ، وشرح له تطورات الموقف فى السودان .. وأجاز مؤتمر بانكونق - قبل انفضاضه - عشرة مبادىء فى مقدمتها ، ضرورة تصفيته الاستعمار فى أقصر وقت ممكن ، واحترام حقوق الإنسان وسيادة الدول ، والمساواة العنصرية ، وأدان الأحلاف العسكرية ، وأكد ضرورة التعاون بين الدول ، وحل المشاكل الدولية سليماً .

وقام الوفد السودانى من اندونيسيا إلى الهند فى زيارة رسمية احيط فيها بآيات التكريم . واتيح له أن يقدم بلاده لها ، ويؤكد حرصها على نيل الاستقلال عند تقرير المصير . كما اتيح له القيام بزيارة المدن الرئيسية فيها ، وإجراء محادثات ترمى إلى دعم التعاون التجارى بين البلدين خاصة فى مجال القطن . ومن الهند قام إلى باكستان فى زيارة رسمية أيضاً مارس خلالها نشاطاً مماثلاً .

وقام الوفد أيضاً بزيارة كل من لبنان وسوريا ، ثم زار مصر حيث حشد الصاغ صلاح سالم ، وزير الأرشاد القومى المصرى وشئون السودان ، الحشود لتستقبله بالهتافات العدائية . ولم يثن هذا التهجم والأرهاب الأزهرى عن السير قدماً فى الطريق الذى حدد معالمه .. وانتهز فرصة زيارته لمصر فأكد لحكومتها وقفة حزبه بصلابة مع خيار الاستقلال ، وأوضح أن المحاولات اليائسة التى تبذل للضغط على قادته لا تخدم غرضاً ، بل تؤذى العلاقات بين البلدين . وطلب من مصر أن تقلع عن نشاطها المعادى لحزبه وللحركة الاستقلالية فى السودان ، وأن تدع السودانيين ليقرروا مصيرهم فى حرية ، وأن تحترم اتفاقية السودان باتخاذها موقف الحياد ، والابتعاد عن كل

ما يؤثر على الرأى السودانى العام .. ويتطرق الأزهرى إلى محادثات القاهرة هذه فى الخطاب المستفيض الذى القاه بمناسبة عيد الفطر المبارك أمام حشد ضخم من الضيوف فى الخرطوم ، فى الخامس والعشرين من مايو ١٩٥٥ فيقول : -

« فى مصر تحدثنا إلى الرئيس جمال عبد الناصر ورفاقه حديثاً واضحاً كان له أثر كبير فى إزالة الشكوك والريب مما يحفظ لكل من البلدين ذاتيته وحريته . وكنا واثقين دائماً بأن مصر التى ساندتنا حتى وصلنا إلى هذه المرحلة ، لن تقف عقبة أمام مشيئة الشعب الحرة فى تقرير مصيره ، مع رعاية المصالح المشتركة فى تفاهم وتقدير كامل .

« وقد استطعنا على ضوء هذه الروح أن نتطرق إلى بحث موضوع مياه النيل .. وإنه ليسرنا أن ننقل إليكم بأن مجهوداتنا قد أدت إلى أن تقدمت مصر بعرض يقضى بأن تكون مياه النيل مناصفة فيما بيننا وبينهم ، وسيكون هذا العرض المصرى موضع درس الخبراء والفنيين السودانيين قريباً . »

وينتهز الأزهرى فرصة الاحتفال بعيد الفطر المبارك فيستعرض نشاطه خلال زيارته لاثيوبيا قبيل إنعقاد مؤتمر باندونق وفى ذلك المؤتمر وغيره . يقول :

« كان طريقنا إلى الشرق عبر الجارة الصديقة اثيوبيا العظيمة التى بادلناها فى التاريخ ، قديمه وحديثة ، السراء والضراء ، ووقفنا معها يوم هبت لرد الغزو الأجنبى .. وامتزجت دماء أبنائنا فى كرن وأجلت المعتدين .

« وقد وجدنا من امبراطورها وشعبها المتوثب للرقى والنهضة ما يشد من عزمنا ، ويقوى من بأسنا لاستكمال حريتنا وتدعيم نهضتنا . »

ويتحدث عن باندونق فيقول :

« وفى باندونق حيث التقت أمم المشرق لتسترد مشعل القيادة من جديد كان محل السودان بارزاً فى الصدارة ، حلقة قوية تربط بين الشرق الآسيوى والشرق الإفريقى .

« ذهبنا إلى باندونق ونحن لا نحمل إلا قلوباً صافية ، وعقولاً واعية وضمائر سليمة حية ، لم يشب ما تصدر عنه شائبة الأغراض ، ولم تتقاذفنا تيارات الأهواء ، ووقفنا نناصر كل فكرة صالحة دون أن نتأثر بارتباطات أقليمية ، أو

نخضع لاعتبارات خفية ... وقد حالفنا التوفيق ، إذ جاء اشتراكنا فيه بعد أن اتضحت شخصية السودان ، وأكتملت ذاتيته ، وظهر فى المعركة كأحدث أمة بين الدول المشتركة فيه . وكان اشتراكنا فعالاً ، وهدفنا أن نكسب صداقة الشعوب من كل جنس ومبدأ وعقيدة .

« وعقب ذلك كانت زيارتنا للهند والباكستان ، وقد تجلت فى كلتيهما الصداقة الوطيدة ، والأخوة الصادقة الأكيدة . »

ويختتم الأزهرى خطابه قائلاً :

« أن الحرية التى تنشدونها لابد أنكم بالغوها بفضل يقظتكم تجاه هدفكم الأسمى ... وإنى أهيب بكم جميعاً أن تنسوا ذواتكم دائماً . إن المكانة المرموقة التى تريدونها لوطنكم لا تأتى إلا عن طريق التضحية بكل مرتخص وغال .. إننا نجتــاز الآن أخطر فترة فى تاريخنا ، فليحذر المواطنون من دس الدساسين وكيد الكائدين . »

ومن ناحية أخرى كان الحاكم العام الجديد ، سير نوكس هلم قد وصل إلى البلاد ، وقام بطواف فيها .. وكان من بين الأقاليم التى زارها جنوب السودان . وقد تميزت رحلته بالهدوء التام إلا فى مدينة جوبا ، عاصمة الأستوائية ، حيث استقبله حشد من قبيلة الباريا بلافتات كتب فيها :

* الاتحاد الفدرالى أو الانفصال عن الشمال .
* سنموت من أجل بلادنا .
* سنقتل الشماليين .

وكانت منطقة الزاندى فى الأستوائية مسرحاً لأحداث خطيرة فى أعقاب يوليو من عام ١٩٥٥ تعرضت خلالها الأرواح والممتلكات إلى الخطر والنهب ، وقد نجح رجال الشرطة بمعاونة قوة دفاع السودان من السيطرة على الموقف ، ولكن بعد إطلاق النار على مثيرى الشغب فى انزار ، مما أدى إلى مقتل أربعة منهم وإصابة عشرة بجراح ، واستعملت الشرطة أيضاً القنابل المسيلة للدموع فى يامبيو . وكان السبب المباشر لهذه الأحداث محاكمة نائب دائرة شرق الزاندى ، إليا كوزى وستة آخرين بتهمة الإرهاب الجنائى لتهديدهم لبعض السلاطين بالقتــل إن لم يوافقوهم على آرائهم السياسيــة الرامية للانفصــال عن الشمــال .

وتنفعل الصحافة المحلية بأحداث الزاندى ، وتطالب الحكومة بإجراء تحقيق سريع عاجـل يكشف عن المتآمرين ، ويقى السودان شر المؤامـرات التى تحـاك ضده .

أما حكومة مصر فلم تقف جهودها عند خلق المشاكل وافتعالها أمام الأزهرى وحزبه وحكومته عند الجنوب ، بل أخذت تستهدف الحزب الوطنى الاتحادى نفسه ، بشقه وإضعافه .. وكان اسلوبها لبلوغ هذا الهدف استمالة أنصارها من دعاة وحدة وادى النيل للوقوف فى وجه قيادة حزبهم ، وإغراء كل من تستطيع أغراءه للخروج على الحزب .. وكان فى طليعة هذه الفئة السيد محمد نور الدين ، وكيل الحزب . وقامت أيضاً بتأليب الجنوبيين على التمرد .

يحدثنا السيد خضر حمد فى مذكراته فيقول :

« إن مصر وجهت دعوة للأزهرى وبعض وزرائه لحضور احتفالاتها بالذكرى الثالثة لثورتها ، فى الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٥ وحرصوا ، رغم توتر العلاقات ، أن يستجيبوا لتلك الدعـوة وكان السيد محمد نور الدين ، وكيل الحزب ، قد أخرج من الوزارة بعد اجتماع طويل لمجلس الوزراء عدد فيه الأزهرى الأخطاء التى ارتكبها ... وعلى الرغم من أنه أخرج من الوزارة ، فقد ظل فى مركزه بالحزب ، وحاول جاهداً أن يستغل وضعه هذا ليدعو لأفكاره الوحدوية ويجند لها الأنصار المؤيدين .. وكانت حكومة مصر قد بعثت له بأكثر من خمسمائه تذكرة سفر بالطائرة إلى القاهرة ، فقام بتوزيعها على أنصاره . »

ويمضى السيد خضر قائلاً :

« غادرنا الخرطوم إلى القاهرة فى الثانى والعشرين من يوليو ١٩٥٥ فوصلناها ليلاً ، وأقيم للرئيس الأزهرى استقبال رسمى فى المطار . ومن هناك ذهبنا إلى ميدان التحرير حيث أقيم الاحتفال . وكان ضيف الشرف الرئيس سوكارنو ، رئيس اندونيسيا . وقد بدا لنا أنه خطيب جماهيرى موهوب ، إذ استطاع أن ينتزع التصفيق من الجماهير دون أن تفهم ما كان يقول ، وقبل أن ينقل إلى العربية . وكانت الخطة الموضوعة لنا هى أن نؤخذ من المطار إلى فندق مينا هاوس قرب الهرم .. ولكنا آثرنا حضور الاحتفال أولاً .. وكانت تلك مفاجأة غير سارة لبعض الناس ... فاستقبلونا بشىء من الفتور .

« وكان اختيار مينا هاوس مقراً لنا أمراً غريباً ... ولعل الغرض منه كان إبعادنا عن وسط المدينة .. وعند مغادرتنا مكان الحفل فى طريقنا إلى الفندق ، كـانت هناك قلة من الناس تهتف للسيد محمد نور الدين على مرأى من الأزهرى ، مما دعا الصاغ صلاح سالم لإظهـار امتعاضه ، وإبعادها عن المكان .. وكان الهتاف لوحدة وادى النيل أثناء الحفل ، وعلى مسمع منا ، أمراً عادياً من أنصار نور الدين .

« وفى مساء اليوم التالى دعينا لتناول طعام العشاء فى نادى الضباط بالزمالك .. واختاروا لجلوسنا مكاناً معزولاً قصياً ليس فيه أحد ، حتى وصل السيد الأزهرى فأخذونا معه إلى غرفة أخرى ، كان يجلس فيها بعض السفراء ، ثم خرجنا لتناول طعام العشاء .. وفى هذا الحفل كلف الرئيس الأزهرى السيد مبارك زروق بتحديد موعد مع الرئيس عبد الناصر للقائه . وحدد الموعد بقصر الطاهرة فى اليوم التالى ، الرابع والعشرين من يوليو ، ولتناول العشاء أيضاً .. وكان العشاء معداً لعدد كبير . واستبان لنا أنه كان من المقرر أن يكون معنا نـور الـدين وأنصاره ، ولكنهم فيما علمنا رفضوا الجلوس معنا لأننا عندهم قد تنكرنا لمبادئنا .

« وبعد تناول العشاء بقينا مع الرئيس عبد الناصر . وحضر هذا اللقاء معه ، من الجانب المصرى المشير عبد الحكيم عامر ، وكمال الدين حسين ، وزكريا محى الدين ، وصلاح سالم من أعضاء مجلس الثورة ، وحسين ذو الفقار صبرى العضو المصرى فى لجنة الحاكم العام .

« وذكر الرئيس الأزهرى فى هذا اللقاء أنه كان قد طلب من القادة المصريين فى مرات عدة أن يعينوه على تعريف نوع العلاقة التى ينشدونها بين مصر والسودان .. ولكنهم لم يفعلوا . وأوضح أن تطور الأحداث فى مصر - وهو يعنى بهذا إبعاد اللواء محمد نجيب ، دون أن يذكر اسمه بالتحديد - كان له أثره فى تحول السودانيين نحو مبدأ الاستقلال . وقد حاول أن يهدىء الأحوال بتصـريحه الذى أدلى به لجريدة الأيام فى ديسمبر الماضى ، ولكن مصر حاربته ، وأوعزت للسيد محمد نور الدين أن يرفضه ويحاربه .. وتحدث أيضاً عن نشاط ممثلى مصر فى السودان ، وتدخلهم السافر فى شئون الحزب

والبــلاد . وذكَّـر عبد الناصر بأنه كان قد اتفق معه على وقف هذا النشاط ، ولكن المندوب المصرى فى لجنة الحاكم العام استمر فى اتصالاته بالنواب ، ومساومتهم للخروج من الحزب ... وانتقل إلى الحديث عن مياه النيل ، فذكر أن العرض الذى كان قادة مصر قد تقدموا به ، لم يرسل بصفة رسمية بعد ... ووعد الرئيس عبد الناصر بإرسال العرض ، وطلب من الأزهرى أن يتصل به مباشرة فى كل أمر يهم السودان ومصر . وتقرر أيضاً أن يتم لقاء فى اليوم التالى مع الصاغ صلاح سالم . »

ويضيف السيد خضر حمد :

« اقيم حفل فى الجيزة حضره السيد محمد نور الدين وأنصاره ، تبودلت فيه الخطب والهتافات .. وأوسع الحاضرون ومن يسير فى ركبهم الأزهرى ورفاقه سباً وتجريحاً ، ووصفوهم بالعمالة للإنجليز .

« وفى اليوم التالى صدرت صحيفة الأهرام القاهرية حافلة بوصف دقيق لذلك الحفل دون أن تغفل الإساءات التى وجهت لنا وللرئيس ، واتهام أولئك الهتافة له بالعمالة للاستعمار .

« وفى المساء التقينا بالصاغ صلاح سالم ... وكان تأييده للسيد محمد نور الدين مطلقاً ، فلم يمكن الاتفاق معه على شيء ، لأنه كعسكرى فيما قال ، لا يحطم آخر كبرى خلفه ، يعنى بذلك نور الدين ... ولما أشار أحد الحاضرين إلى ما نشرته الأهرام من اسباب ، قال الصاغ إن الجرائد لها حريتها .

« ثم عاد فنكص .. وانحى باللائمة على الأهرام ، وقال إنهــم لا يقــرونها على ما نشرت .. ولكنه مع هذا واصــل جهـــده فى إثـــارة القلاقــل أمـــام حكومة الأزهرى . »

ومن ناحية أخرى يعلن سيادة السيد عبد الرحمن المهدى إمام الأنصار ، وراعى الحركة الاستقلالية ، عن تأييده لفكرة الأستفتاء الشعبى ، ولكنه ينادى فى نفسً الوقت أن تسير الاستعدادات قدماً لتنفيذ الأتفاقية حتى يتم تعديلها خدمة لهذا الغرض .



الفرقة الإستوائية تتمرد

البرلمان السودانى يجيز قرار الجلاء - تمرد الفرقة الإستوائية فى جنوب السودان ومقتل المئات من الشماليين - مؤتمر جوبا ومقرراته - لجنة للتحقيق تستقصى أسباب التمرد - برقية مزوره تلهب المشاعر - المتمردون يتجاهلون نداءات الحاكم العام - صلاح سالم يقترح إرسال قوة مصرية إنجليزية للجنوب وبريطانيا لا تستجيب .

❑❑❑

بفراغ لجنة السودنة من أعمالها ، توفرت الفرصة للحكومة وفق دستور الحكم الذاتى وأتفاقية السودان أن تطلب من دولتى الحكم الثنائى إجلاء قواتهما العسكرية ، توطئة لتقرير المصير ... وكان الأزهرى - رئيس الوزراء - قد أقام فى السابع من أغسطس ١٩٥٥ حفلاً فى داره الرسمية بالخرطوم تكريماً لهذه اللجنة ، دعا له عدداً كبيراً من المسئولين فى الحكومة والمعارضة وغيرهم من المواطنين والأجانب . وأوضح فى الخطاب الذى ألقاه مشيداً فيه باللجنة ، أنها استطاعت خلال أحد عشر شهراً ، وفى مائه وست عشرة جلسة ، أن تفرغ من أعمالها ، وتعد تقريرها النهائى الذى يحتوى على مقرراتها ويسجل منجزاتها ، واستطاعت أن تنظر خلال هذه الفترة فى أمر ألف ومائتين واثنتين وعشرين وظيفة ، منها ألف وست وتسعون كان يشغلها موظفون بريطانيون ، ومائه وثلاث وخمسون مصريون ، تقرر سودنة سبعمائه وأربع وثلاثين منها . وبهذا كان عدد الوظائف التى اعتبرت غير ذات تأثير على الجو الحر المحايد نحواً من أربعمائة وثمان وثمانين وظيفة ، كلها من الوظائف الفنية . ولكن العدد الذى بقى فى

الخدمة بالفعل كان مائتين وسبعة لأن كثيراً من هؤلاء الفنيين تخلوا عن العمل ، إما بسبب بلوغهم سن التقاعد ، أو برغبة أبدوها .

قال الأزهرى ... إن عمل لجنة السودنة مكن السودانيين من تحرير الجهاز الحكومى كله ، ووضع مسئولياته فى أيدى أبناء البلاد .

وقـــال :

« لقد أشفق من قبل المشفقون ، وفـزع الحادبون من انهيار الإدارة الحكومية ، وهبوط مستواها ، ولكننا نقول الآن ، بعد مضى عام على تسلم السودانيين للمسئولية ، بأن السودانى أثبت أنه أهل لتحمل أضخم الواجبات ، وأنه إذا توفر الحافز ، وهو خدمة بلاده ، فأنه يقف فى مصاف رصيفة فى أى بلد آخر ، وإن نقص الخبرة - إذا وجد - يعوضه الإخلاص وتقدير المسئولية . ونحن لا نشك فى أن المستوى الحالى سوف يتحسن أكثر فأكثر حينما يلم الجميع بدقائق واجباتهم . »

وفى السادس عشر من أغسطس ١٩٥٥ أجاز البرلمان بإجماع رائع قرار الجلاء ، وأعرب عن رغبته فى أن تتخذ الخطوات اللازمة لتقرير المصير .. قدم الأقتراح فى مجلس النواب الرئيس اسماعيل الأزهرى ، وتحدث بعده تسعة أعضاء يمثلون جميع وجهات النظر السياسية فى المجلس . وقدمه فى مجلس الشيوخ السيد بشير عبد الرحيم ، زعيم المجلس ، وتحدث بعده أثنا عشر عضواً أيدوا الاقتراح .. وعقب الإجتماع خرج أعضاء البرلمان بقيادة الأزهرى إلى خارج الدار ، حيث قادوا جماهير الشعب فى موكب وطنى قوامه خمسمون ألف رجل ، يحملون لافتات تنادى بالاستقلال والجلاء ، فى هتافات قوية تبلغ عنان السماء .. وسار الموكب فى حماس وقوة لم يشهدها السودان من قبل إلى ميدان كتشنر شمـــال وزارة المالية ، حيث خاطبه رئيسا الحكـــومة والمعارضـــة .. وكانت قد انطلقت مظاهرات ابتهـــاج مماثله فى كثير من مدن السـودان وأقاليمة . وكان الأزهرى وهو يقـدم اقتراح الجـــلاء قد القى خطاباً سياسياً رائعاً استهله

بقـــوله :

« أرجو أن اقترح بأن يقدم خطاب إلى معالى الحاكم العام بالنص التالى :

« نحن أعضاء مجلس النواب فى البرلمان مجتمعاً ، نعرب عن رغبتنا فى

الشروع فى اتخاذ التدابير لتقرير المصير فوراً ، ونرجو من معاليكم إخطار الحكومتين المتعاقدتين بهذا القرار . »

ومضى فيقول :

« يوم الجلاء فى الماضى والحاضر أقعد كثيراً من الأمم والشعوب والممالك ، أقعدها عن الاستقلال التام ، والسيادة الكاملة ، ذلك هو يوم الجلاء . فالإدارة الأجنبية الإستعمارية تتقلص وتزول فى كثير من الأمم والشعوب والممالك ، والتدخل الأجنبى فى الدين والتقاليد والأخلاق يتقلص ويزول فى كثير من الأمم والشعوب والممالك ، ولكن جيوش الاحتلال والاستعمار تبقى أبداً لا تتقلص ولا تزول ، تبقى بقاء الأهرام وأبى الهول ، ثابتة لا تتحرك ، وساكنة لا تنطق ، كأنما الأمة المسكينة ، والشعب الأسير والمملكة البائسة ، بل الجمهورية الخيالية ترى مستقله وهى ليست بمستقلة ، وتتخيل أنها حرة ، وهى ليست بحرة ، يستقر الداء العضال فى بطونها ، وينخر السوس الدفين فى عظامها ، فلا عظمة ولا استقلال ولا سيادة ، بل إسار فى إسار واستعمار فى استعمار ، ولا تتخلص تلك الشعوب والممالك من جيوش الأستعمار إلا بالتضحيات الجسام ، وإلا باراقة الدمـاء ، وإلا بإزهـاق الأرواح ، وشق الأنفس ، وتدخل أخيـراً فى أحـلاف ومعاهدات .

« والسودان لا يتحرر بالدماء والأرواح ، ولا بالمطالبة والإلحاح ، ولكنكم تجتمعون فى بلادكم ، يا ممثلى الشعب ، وتجلسون اليوم هنا ، ويعرض عليكم اقتراح ليس فيه مدفع أو سلاح يسيل الدماء ، أو يذهب بالأرواح ، وليس طلباً تلحفون فيه ، أو رجاء يريق ماء الوجه ، ولكنه مجرد رغبة تعربون عنها فى جلستكم التاريخية هذه ، ثم بعـد ذلك ترجعون إلى بيوتكم ، وتسكنون إلى أهليكم ، والسودان هو السودان ، يمشى أهله فى الأسواق ، وإلى أماكن أعمالهم ، وكأن لم يكن من الأمر شىء .

« والحاكم العام يخطر الدولتين ، مصر وبريطانيا ، برغبتكم هذه ، فتتحرك مصر وتتحرك بريطانيـا وتتحرك سكة حديد السودان ، تروح وتجىء بالليل والنهار ، حتى يخرج آخر جندى من القوات المصرية والبريطانية المرابطة بالسودان لتحقيق رغبتكم كاملة غير منقوصة ، ويتم الجلاء ، ويتحرر الشعب ، ويصبح السودان مستقلاً استقلالاً تاماً ، وسيداً سيادة كاملة ، لا بسيف ولا بدماء ، بل بصورة لم يسبق لها مثيل فى التاريخ ، إنما أمر الله إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون . »

ويتحدث فى تلك الجلسة السيد الصديق المهدى ، رئيس حزب الأمة فيقول :

« إن هذا اليوم خالد فى تاريخ السودان الحديث ، ولست أعدو الحقيقة إذا قلت إن برلمانات أخرى ، وإن جلسات مماثلة تنعقد اليوم ، وفى هذه الساعة ، فى المدن والقرى ، فى المتاجر والمصانع والحقول ، وتنعقد فى المنتديات بل تنعقد فى الدور والطرقات لتتحدث كلها عن الجلاء ، ،تبشر كلها بيوم الجلاء وهل بعد هذا من إجماع .»

ويتحدث السيد فلمن ماجوك ، نائب يرول ببحر الغزال فيقول :

« منذ هذا اليوم سنفخر نحن السودانيين بأنفسنا لأنا على أبواب حريتنا الكاملة ، وهى فى الأصل عبء ليس باليسير ، عبء يتطلب منا الكثير من التضحيات .

« ليست الحرية ولا الاستقلال غاية فى ذاتها ، وإنما هى وسيلة تقود إلى حياة أفضل فى تأمين رفاهية وإسعاد شعب السودان الموحد .. ومنذ هذا اليوم سنحتاج إلى وحدة الغرض ووحدة العمل . »

ويتوالى الخطباء من النواب يؤيدون الاقتراح ويشيدون به

ولم يمض على فرحة الشعب السودانى وبهجته بقرار الجلاء غير يومين اثنين حتى تقع الواقعة باندلاع أخطر تمرد عبر تاريخ البلاد كله ، هناك فى الفرقة الإستوائية من قوة دفاع السودان ، فينفرط عقد النظام ، وتسود الفوضى ، وتزهق أرواح الأبرياء من أهل الشمال العاملين فى الجنوب ، شيوخاً وشباباً ، نساء وأطفالاً ، عمالاً وتجاراً ، موظفين ومعلمين ، شرطة وضباطاً وإداريين ، كأنما خطط لهذه الجريمة المنكره شيطان رجيم ليجهز بها على مكاسب السودان ، ويكتب للاستعمار عمراً جديداً .

ولعله من الخير قبل أن نتناول الأسباب التى أدت إلى هذا التمرد ، والنتائج التى أسفرت عنه أن نقدم خلفية تعيننا على فهم الموقف وحقائقه ، نستقيها من التقرير الرسمى الذى أعدته لجنة التحقيق الإدارى فى حوادث الجنوب :

تبلغ مساحة السودان الجنوبى نحواً من ربع مليون ميل مربع ، تتكاثف فيه النباتات والغابات كلما توغلنا جنوباً نحو خط الاستواء ويجرى النيل الأبيض فى وسطه ، ويطلق عليه اسم بحر الجبل قبل وصوله إلى بحيرة نو فى أعالى النيل . وهناك هضبة غرب النهر ترتفع فيها بعض الجبال . والجزء الجنوبى الشرقى

تقف فيه جبال عالية رهيبة هى الا ماتونق ، والدنقوتونا ، واللافيت . وفى جنوب ملكال نجد مستنقعات كبيرة تعوق سير الملاحة . يحد جنوب السودان من الجهة الجنوبية زائير ويوغندة وكينيا ، ومن الجهة الشرقية اثيوبيا ، ومن الجهة الغربية أفريقيــا الوسطى . وتختلف وسائل المواصلات باختلاف المناطق ، فى أعالى النيل ، باستثناء الأنهار الصالحة للملاحة ، يتعذر استعمال العربات نحواً من تسعة أشهر فى العام ، وليست بحر الغزال بأحسن حالاً من أعالى النيل ، فإذا استثنينا طريق العربات الصالح للاستعمال طيلة العام بين واو وجوبا ، فإن النهرين الوحيدين الصالحين للملاحة هما نهر الجور ، بين أغسطس وأكتوبر ، وبحر الغزال من مشرع الرق إلى وانق كاى من أغسطس إلى أبريل ، أما الإستوائية ففيها طرق صالحة لاستعمال العربات طيلة العــام ، تربط بين مراكزها . وتقوم الخطوط الجوية السودانية بسفريات جوية لجوبا وملكال وواو . وتم فى مستهل الستينات مد السكك الحديدية إلى واو عبر دارفور . وفيما عدا هذا فإن السفريات العادية بين شمال السودان وجنوبه تقوم بها البواخر النيلية .

وتقطن الجنوب قبائل شتى من الزنوج .. فى أعالى النيل وجزء كبير من بحر الغزال ينتمى أغلبية السكان إلى إحدى القبائل الثلاث الشهيرة ، الدينكا والنوير والشلك ، ويطلق عليها علماء الأجناس أسم القبائل النيلية . وفى المديرية الإستوائية تجد ما لايقل عن أربعين قبيلة ، لكل منها تقاليدها ، وعاداتها ومعتقداتها الخاصة ، وأكثرها عدداً الزاندى والباريا .. وتتحدث هذه القبائل لغات ولهجات مختلفة ، ويتفاهم بعضها مع البعض الآخر بلغة عربية ركيكة ، وقد باءت بالفشل المحاولات التى بذلها الاستعمار لجعل اللغة الإنجليزية ، أو اللغات الأخرى وسيلة للتفاهم بين هذه القبائل المختلفة بدلاً عن العربية . ومع هذا فإن أثر الحضارة ، عربية كانت أو أوربية ، على سكان جنوب السودان ضئيل جداً ، وخاصة على القبائل النيلية . وتشتهر هذه القبائل بقدراتها القتالية ، وكانت الغزاوت القبلية فيما مضى كثيرة ، تشنها القبائل القوية على الضعيفة . ولهذه القبائل عدد كبير من الأبقار كما تملك قبائل شرق الإستوائية قليلاً منها ، وتقوم بزراعة الذرة الذى تتغذى منه ، أما سكان غرب الإستوائية فليست لديهم ماشية بسبب تواجد ذبــابة مرض النوم فى منطقتهم ، وهى تفتك بالحيوان والإنسان على السواء .

ولا يعرف عن تاريخ جنوب السودان قبل عام ١٨٢٠ إلا القليل ، ولكن كثيراً من الأوربيين بدءوا رحلاتهم بعد عام ١٨٥٠ لاكتشاف منابع النيل . وحاول الحكم التركي المصرى بعد فتح السودان أن يمد نفوذه جنوبا بانشاء نقاط على النيل حتى البحيرات الكبرى . واستعان خديوى مصر بخدمات كثير من الأوربيين لتحقيق هذا الهدف ، وعين بعضهم مديرين للإستوائية . وتعرف الفترة التى سبقت عام ١٨٨٥ بفترة الحكم التركى ، والفترة بين عامى ١٨٨٥ - ١٨٩٩ بالمهدية ، واشتهرت هاتان الحقبتان فيما يخص السودان بغارات جلب الرقيق التى قام بها السودانيون الشماليون والمصريون ، ونجم عن هذه التجارة شعور كراهة وخوف شديد تجاه الشماليين . وقد حرمت هذه التجارة بعد الفتح المصرى الإنجليزى فى عام ١٨٩٩ .

وبينما يعتنق أغلبية السودانيين الشماليين الدين الإسلامى ، نجد معظم سكان جنوب السودان لا دينيين . وقد بدأت الإساليات المسيحية عملها هناك منذ عام ١٨٤٨ ، إلا أن نشاطها قد ازداد بعد الفتح الأخير فى عام ١٨٩٩ . وتعمل فى الجنوب كل من الارسالية الكاثوليكية ، والارسالية البروتستانتية . ولكل منها دائرة نفوذها الخاصة بها، تمارس فيها نشاطها التبشيرى فى حرية تامة ودون رقابة من الحكومة . ولم يقتصر عملها على التبشير ، بل عهدت الحكومة إليها فى مرحلة من المراحل بمسئولية تعليم المواطنين من أبناء وبنات الجنوب على نفقتها الخاصة ، ثم أخذت منذ عام ١٩٢٧ تقدم لها إعانات مالية نظير هذه الخدمات . .

ومنذ عام ١٩٤٩ ازدادت رقابة الحكومة على نشاط الإرساليات التعليمى ، والزمت باتباع سياسة الحكومة التعليمية ومناهجها ، وقد أخذت المدارس الحكومية فى الجنوب فى الازدياد منذ عام ١٩٤٨ ، وكان لها عند وقوع التمرد مدرسة ثانوية واحدة فى رمبيك ، وست وسطى للبنين ، وثمانى مدارس أولية ومدرسة وسطى واحدة للبنات . وبالإضافة إلى هذا فإن لها مدرستين للحرف ، ومدرسة صناعية ، وثلاثة مراكز لتدريب مدرسى مدارس القرى . ويلقى بعض الإداريين على الجمعيات التبشيرية مسئولية التحريض على التمرد ، لأنهم كانوا من فرط حماسهم للتبشير لدينهم يرمون الدين الإسلامى بالسوء ، ويسمون أهل شمال تجار الرقيق . وكان تاريخ تجارة الرقيق إلى قبيل اندلاع التمرد يدرس فى مدارسهم ، مدعماً بكتيبات ونشرات يصدرونها .

تقول لجنة التحقيق الإدارى فى حوادث الجنوب إنه لم يتضح لهامن الوثائق التى وضعت تحت تصـرفها أنه كانت هنـاك سياسة خاصة بالجنوب قبـل عام ١٩٣٠ ، ولكن السكرتير الإدارى ، المستر هارولد ماكمايكل ، أصدر فى ذلك العام منشوراً توجيهيا لمديرى المديريات الجنوبية جاء فيه :

« إن سياسة الحكومة فى جنوب السودان هى أنشاء سلسلة من الوحدات القبلية أو العنصرية القائمة بذاتها ، على أن يكون قوام النظام فيها مرتكزاً على العـادات المحلية ، والتقاليد ، والمعتقدات بقدر ما تسمح ظروف العدالة ، والحكم الصالح . »

واشتمل المنشور على خطوط عامة توضح الإجراءات التى تتخذ لتنفيذ هذه السياسة ، منها إمداد الجنوب بموظفين لا يتكلمون اللغة العربية من إداريين وكتبة وفنيين ، ومنها إحكام الرقابة على هجرة التجار من الشمال ، واستعمال اللهجات المحلية عندما يكون التفاهم باللغة الإنجليزية مستحيلاً . وقد ترتب على تنفيذ هذه السياسة عملياً ما يلى :

أ - نقل جميع الموظفين الشماليين الذين كانوا يعملون بالجنوب من إداريين وفنيين وكتبة إلى الشمال .

ب - لم يعط التجـار الشماليون الذين كانوا بالجنوب رخصاً لمزاولة تجارتهم ، إذ كان هدف الحكومة تشجيع التجار الأغريق والسوريين لا الجلابة.

ج - إجلاء المسلمين الشماليين من مواطنهم وترحليهم إلى الشمال .

د - محاربة الديانة الإسلامية .

هـ - الغاء تدريس اللغة العربية كمادة فى المدارس .

وبلغ المدى الذى اتبع فى تطبيق هذه السياسة حداً صبيانياً ، حين هجرت قرية كافيا كنجى ببجر الغزال ، وخلقت منطقة مرام بين دارفور وبحر الغزال لمنع اختلاط العرب والزنوج ، وحتى المسلمون من الزنوج الوافدون من الأقطار الأخرى فى إفريقيا ، كالفلاته والهوسة ، قد أبعدوا .. وخفضت مدينة راجا التجارية من رئاسة مركز فرعى ، ومنع الجنوبيون المسلمون من ممارسة شعائر دينهم علناً، وصار استعمال لغة التخاطب بين القبائل المختلطة وهو نوع ركيك من العربية ، جريمة يعاقب من يتكلمها فى المدرسة .وحرم على التجار بيع الجلاليب

ومن يخالف ذلك منهم يعرض نفسه للغرامة ، أو عدم تجديد رخصته . أما زعماء القبائل الذين تعودوا على لبس الزى العربى ، فقد وجهت الحكومة المفتشين أن يستدرجوهم ليستبدلوها بغيرها تمسكاً بالعادات القبلية ، وأرغم من كانوا يحملون أسماء عربية لأجيال طويلة على تغييرها ، واستعملت على وجه الجملة كافة الوسائل لإزالة الأثر الشمالى والعربى ومحاربة الإسلام .. وبينما أخذ الشمال فى التقدم فى كل الميادين فترة الأعوام الثمانية عشر الأولى من فترة الحكم الثنائى ، قضى رجال الإدارة فى الجنوب معظم وقتهم ، وكرسوا جهدهم ، وانفقوا الأموال فى محاولة لأدخال لغة جديدة للتخاطب ، وطمس كل أثر للغة الشماليين وعاداتهم وتقاليدهم ومعتقداتهم . وكانت تلك السياسة دون شك تتسم بالعقم ، بل كان من نتائجها الحتمية خلق الكراهية وعدم الثقة فى نفوس السودانين الجنوبيين تجاه مواطنيهم الشماليين .. ولم تكن هناك خلال هذه الفترة محاولة جادة لترقية أهل الجنوب ، مما دفع السكرتير الإدارى فى عام ١٩٤٨ للاعتراف قائلاً :

« أن سياسة ترقية الجنوبيين تأثرت كثيراً نتيجة للجهل وعدم الاهتمام اللذين ربما نجما عن الأتجاه السياسى المكرس فى هذا المكتب . »

ولا نحتاج أن نقول إنه لم يكن فى الجنوب أحزاب سياسية من أى نوع ، أو نشاط سياسى محلى فى فترة الحكم الثنائى إلا ما شجع على قيامه الإداريون الإنجليز .

وفى الفترة التى سبقت قيام الحرب العالمية الأخيرة (سبتمبر ١٩٣٩) وبعد نهايتها مباشرة أخذت الحكومة تزيد من اهتمامها بأحوال الجنوب ، وكنتيجة لتوصيات مؤتمر الإدارة الذى انعقد فى أبريل ١٩٤٦ أصبح من اللازم - من الناحية الأدارية - اتخاذ قرار فيما يتعلق بمستقبل جنوب السودان .. وكان أمام الحكومة فى عام ١٩٤٥ ثلاثة بدائل فيما يتعلق بالمصير السياسى للجنوب :

« إن الطريقة لإعداد هؤلاء الناس للاعتماد على أنفسهم فى المستقبل تتأتى عن طريق تقدمهم الاقتصادى والثقافى ، سواء كان مصيرهم فى النهاية الانضمام إلى السودان الشمالى ، أو شرق افريقيا كلياً أو جزئياً . »

وفى ديسمبر من عام ١٩٤٦ تقرر ضم جنوب السودان إلى الشمال ، فكانت سياسة الحكومة كما يلى :

« يجب أن نعمل على أساس أن كل سكان جنوب السودان فى الحقيقة افريقيون وزنوج خلص ... ولكن العوامل الاقتصادية والجغرافية مجتمعة تجعل صلتهم بشمـال السودان العربى ، الذى هو بدوره ذو صلة بأقطار الشرق الأوسط ، وثيقة جداً .. وعليه يجب التأكد من أنه يمكن عن طريق التقدم الثقافى والاجتماعى إعداده فى المستقبل ليكون نداً مساوياً للشمال اجتماعياًواقتصادياً فى سودان المستقبل . »

ونظمت الحكومة مؤتمراً فى جوبا ضم شماليين وجنوبيين وموظفين بريطانيين لأخذ آراء الجنوبيين فى موضوع إرسال ممثلين للجمعية التشريعية التى أوصى مؤتمر إدارة السودان بقيامها ، تطويراً للمجلس الأستشارى لشمال السودان وبدلاً عنه .. وقد عقد هذا المؤتمر فى يومى الثانى عشر والثالث عشر من يونيو عام ١٩٤٧ ، وترأسه السكرتير الإدارى فى ذلك الوقت ، سير جيمز روبرتسين .. وكان السؤال المطروح فى المؤتمر هو أيهما أفضل للجنوبيين : أن يرسلوا مندوبين عنهم لجمعية السودان التشريعية المقترحة ، أم أن يكون لهم مجلس استشارى خاص بهم شبيه بالمجلس الذى أنشىء لشمال السودان فى عام ١٩٤٤ ؟ ولم تتخذ فى هذا المؤتمر قرارات محددة ، ولكن اتجاه الجنوبيين كان الموافقـــة المبدئية على نظرية الســـودان الموحد ، والاشتــراك فى الجمعية التشريعية .

وافتتحت الجمعية التشريعية فى الخامس عشر من ديسمبر ١٩٤٨ ، وكانت تضم ثلاثة عشر عضواً جنوبياً يمثلون مديريات الجنوب الثلاث .... واستمرت هذه الحال حتى تم توقيع اتفاقية السودان بين بريطانيا ومصر فى الثانى عشر من فبراير ١٩٥٣ . وشهد الجنوب فى هذه الفترة تقدماً ملموساً فى المجالات الاقتصادية والتعليمية والإدارية ، إذ انتظم العمل فى مشروع الزاندى بسائر فروعه ، وأنشئت مناشير قطع الأخشاب فى بعض مناطق الجنوب ، وتحسنت طرق المواصلات ، وأدخل نظام تعليم موحد بما فى ذلك تدريس اللغة العربية ، وأنشئت مجالس للحكومة المحلية فى كل المراكز تقريباً ، وسمح بمنح رخص التجارة بلا قيود لكل السودانيين ، شماليين كانوا أو جنوبيين ، وأصبح التنقل بين شطرى القطر ميسوراً .

ولا بد لنا من أن نسجل أن سياسة السودان الموحد التى اتبعتها الحكومة المركزية لم تحز على رضا أغلبية الإداريين الإنجليز الذين كانوا يعملون فى

الجنوب ، وقد ذهب أحدهم إلى حد اتهـام السكرتير الإدارى بأنه خـان ضميره .. ولم يترك هؤلاء الإداريون الإنجليز الفرصة تفلت من بين إيديهم دون أن يوهموا الجنوبيين بأن الشماليين سوف يسودونهم ، ويعاملونهم كما كان يفعل آباؤهم ، وأن الخطايا التى يرتكبها الآباء تلاحق الأحفاد حتى الجيل الرابع... وترتب على هذا أن تعمق الخوف ، وترسخ الشك فى نفوس وأذهان الجنوبيين تجاه أهل الشمال .

ولعل أهم ظاهرة تميز هذه الفترة ، هى أنه نتيجة للاتصال السياسى مع الخرطوم ، وانتشار التعليم والتوسع فى الخدمات الأخرى ، ازداد الوعى السياسى فى الجنوب لدرجة لم يسبق لها مثيل .

كان فى السودان عند قيام الحكم الذاتى فى عام ١٩٥٣ حزبان رئيسيان همه الحزب الوطنى الاتحادى ، ينادى حتى مايو ١٩٥٥ بنوع من الارتباط بمصر ، وحزب الأمة ينادى بالاستقلال التام . وحاول كل من هذين الحزبين ، فى الانتخابـات البرلمانية ، التى جـرت فى شهرى نوفمبر وديسمبر من عـام ١٩٥٣ ، كسب أصوات الجنوبيين . وكانت وجهةنظر الحزب الجنوبى حول مستقبل السودان مطابقة لرأى حزب الأمة ، مما لم يحتج معه أن يقوم ببذل جهد كبير لكسب أصوات الناخبين فى الجنوب ... أما قادة الحزب الوطنى الاتحادى فقد قاموا بزيارة للجنوب ، كما زاره أيضاً الصاغ صلاح سالم وأسرف فى بذل الوعود لأهله .

وفاز الحزب الوطنى الاتحادى بأغلبية على الأحزاب الأخرى مجتمعة فى أول برلمان سودانى ، ومثل الجنوب فيه أثنان وعشرون نائباً ، أثنا عشر منهم ينتمون إلى حزب الجنوب وستة إلى الحزب الوطنى الاتحادى ، وأربعة مستقلون .. وفى العشرين من فبراير ١٩٥٤ عينت لجنة للسودنة لتحديد وظائف الخدمة المدنية الواجب سودنتها ... وفى أغسطس زار وفد سياسى من حزبى الأمة والأحرار ، برئاسة السيد بوث ديو ، عضو مجلس النواب ، جنوب السودان ، وعقد اجتماعات سياسية ردد فيها عبارات تزرى بهيبة الحكومة وتستهين بها ، مما أدى إلى إستقالة بعض النواب الجنوبيين، من الحزب الوطنى الاتحادى فأصدرت الحكومة فى الثامن عشر من أغسطس ١٩٥٤ أنذاراً قالت فيه إنها على علم تام

بالمؤامرات التى تحاك بالجنوب ، وهددت باستعمال القوة الصارمة ضد أى جنوبى يجرؤ على محاولة تقسيم الأمة ، مما أغضب الجنوبيين جميعاً ، ودفعهم يتساءلون : -

أيستعمل إخواننا الشماليون القوة ضدنا .... ؟

وكان هذا هو الشعار الذى أخذ مثيرو الشغب يرددونه .

وفى أكتوبر أعلنت أسماء من تم اختيارهم لتقلد المناصب الكبرى ، ولم يكن بينهم أحد من أبناء الجنوب ، مما زاد العلاقات تدهوراً ، وأثار مخاوف المتعلمين الجنوبيين من سيطرة الشماليين عليهم ، وأدى إلى استقالة بعض الأعضاء الجنوبيين من الحزب الوطنى الاتحادى ، وانضمامهم إلى حزب الأحرار ، الاسم الجديد لحزب الجنوب . ودعا حزب الأحرار لعقد مؤتمر فى جوبا فى أكتوبر ١٩٥٤ ، ناقش فيه أثر السودنة على الجنوب ، وطالب بالاتحاد الفدرالى مع الشمال ، ووجه نداء لكل الجنوبيين بأن يكونوا على استعداد للتضحية . وقام بعد ذلك بعض رجال الحزب الوطنى الاتحادى بقيادة رئيس الوزراء الأزهرى ، بزيارة للجنوب قوبلوا فيها مقابلة غير كريمة فى كل مكان . وبدأ الشعور يزداد التهاباً . وكخطوة مضادة لمقررات مؤتمر حزب الأحرار أعلنت زيادات فى مرتبات السجانة ، ورجال البوليس ، والكتبة لتطابق درجات الشماليين ، مما اعتبره الجنوبيون رشوة وأدى إلى شعور بعدم الرضا ، لاسيما وهذه الزيادات لم تشمل فئة الكتبة خارج الهيئة ، الذين يكونون الكثرة بين الكتبة الجنوبيين ، رغم توصيات المديرين بمنحهم مثل هذه الزيادات . وتلا ذلك سلسة من الأخطاء والتجاوزات السياسية ، والإدارية وغيرها .

وفى مايو خرج من الوزارة وزيران جنوبيان كانا ينتميان إلى الحزب الوطنى الاتحادى بسبب خلافهما مع رئيس الوزراء حول شئون الجنوب . وقد رحب بهما حزب الأحرار ، ونشر نداء يدعو فيه كل أعضاء البرلمان الجنوبيين ليكونوا جبهة جنوبية موحدة لتحقيق ما أسموه مطالب الجنوبيين ، وليجتمعوا فى جوبا فى يونيو ١٩٥٥ .

وفى يوليو فصلت إدارة مشروع الزاندى نحواً من ثلاثمائة عاملاً جنوبياً بغرض الوفر دون تقدير للنتائج السياسية التى تترتب على مثل هذا الإجراء ... وفى الخامس والعشرين من يوليو حكم على أحد أعضاء البرلمان الجنوبيين

بالسجن بعد محاكمة سريعة . وفى اليوم التالى قامت مظاهرة فى مدينة انزاراً الصناعية ... ولم يعالج الموقف بحكمة بل استعملت وحدات من الفرقة الإستوائية لمعاونة الشرطة فى إخمادها ، فقتل ستة من أبناء الزاندى ، وجرح كثيرون آخرون .. وبدلاً من إجراء تحقيق فى هذا الحادث الخطير اصدرت الخرطوم تهديداً آخر نشرته وأذاعته على نطاق واسع .

وفى شهر مايو ١٩٥٥ أعلن الحزب الوطنى الاتحادى على الملأ تغيير مبدئه السياسى من الارتباط مع مصر إلى الاستقلال التام ، فنادى فريق من أعضاء البرلمان ممن ينتمون لحزب الأحرار ، بأن الجنوب يجب أن يرتبط مع مصر بنوع من الاتحاد . وقد تم هذا التحول بإغراء وتشجيع من الصاغ صلاح سالم وأعوانه ، توطئة لإحداث اضطرابات تطيح بحكومة الحزب الوطنى الاتحادى ، عقاباً له على تغيير مبدئه السياسى .

وفى السابع من أغسطس اكتشفت مؤامرة للتمرد فى الفرقة الجنوبية شملت كبار صف الضباط ، وأبدت السلطات ضعفاً عظيماً تجاهها ولم تقبض على أى أحد من رجال الجيش فى الحال ، ولكنها القت القبض على أثنين من المدنيين فى جوبا بتهمة تورطهما فى مؤامرة التمرد ... وقامت مظاهرة تطالب باطلاق سراحهما وقع فيها اعتداء على مفتش المركز ، فاستعمل الغاز المسيل للدموع لتفريقها . ولما فقدت الإدارة ثقة الجنوبيين على أختلاف وجهات نظرهم ، أخذت ترسل نداءات صارخة للخرطوم ، تطالب فيها بإرسال جنود شماليين .. ولم تكن الخرطوم مدركة ولا مقدرة للموقف على حقيقتة . وأخيراً وبعد احجام ، أرسل عن طريق الجو سرية دون أن تصحبها معداتها .. وأخذت الاشاعات تتطاير فى الإستوائية حول تدهور الموقف ، حتى كانت قاصمة الظهر حين قررت قيادة الحامية الجنوبية ، حفاظاً على هيبتها ، التمسك والإصرار على تنفيذ أوامرها بسفر سرية من هذه الحامية إلى الخرطوم ، وهى تعلم ويعلم كل شخص آخر بأن إطاعة الأوامر شىء غير ميسور .

هذه الخلفية لجنوب السودان ، لتاريخة وجغرافيتة ، لأهله وقبائله ، لنفوذ الاستعمار والجمعيات التبشيرية المسيحية فيه ، للسياسة الرامية لفصله ، وقفل أبوابه أمام الشماليين ونفوذهم العربى والدينى ، وإثارة الريب تجاههم فى نفوس أهله ، ولأحزابهم ومطالبهم يمكن تلخيصها فيما يلى : -

* بين الشماليين والجنوبيين من أهل السودان فوارق كثيرة : الشماليون ينحدرون من أصل عربى ، والجنوبيون من أصل زنجى ، والشماليون مسلمون والجنوبيون وثنيون باستثناء قلة منهم بعضها اعتنق الإسلام وبعضها اعتنق المسيحية ، ولكن المسيحين منهم كانوا واسعى النفوذ بين قومهم ، والشماليون يتحدثون اللغة العربية والجنوبيون لهم لهجات محلية مختلفة كثيرة تبلغ نحواً من أربعين لهجة . وهناك أيضاً الفوارق الجغرافية والتاريخية والثقافية .

* الجنوبيون لأسبـــاب تاريخية ، منها تجارة الرق ، يعتبرون الشماليين أعداء لهم .

* كانت السياسة البريطانية حتى عام ١٩٤٧ ترمى للسير بالجنوبيين على النمط الإفريقى والزنجى ، لهذا حالت الإدارة دون اختلاطهم بأهل الشمال ، واستخدمت لرد الشماليين قانون المناطق المقفولة . وقد استغل رجال الإرساليات المسيحية ، الذين كانت لهم السيطرة على التعليم فى الجنوب ، نفوذهم ليوغروا صدور أهل الجنوب على مواطنيهم الشماليين ، وليباعدوا بينهم .

* لأسباب سياسية ، ومالية ، وجغرافية ، واقتصادية أمكن أن يتقدم الشمال تقدماً سريعاً فى كل الميادين ، بينما تخلف الجنوب .... وقد ساعدت هذه الفوارق على خلق شعور لدى المتخلفين بأنهم مستغلون ، ومهملون ، ومغلوبون على أمرهم ، مما أثار فى نفوسهم الغيرة والحنق .

* ظل ولاء الجنوبى قاصراً على قبيلته ، دون أن يمتد إلى وطنه ، فانعدم بهذا الشعور القومى الذى يربط بين المواطنين فى بلد موحد .... ولما طرأ الشعور والوعى السياسى ، ونما عند قيام الحكم الذاتى ، كان ذا طابع إقليمى ، لا وطنى ، وهم يشكلون ثلث أهل السودان .

أما الأسباب المباشرة للتمرد فيمكن تحديدها فيما يلى :

١ - انتشرت فى الجنوب صور برقية مزورة أعدها كاتب جنوبى فى جوبا زاعماً أنها جاءت من رئيس الوزراء الأزهرى فى مستقبل يوليو ١٩٥٥ ، نصها كما يلى :

« إلى كل رجال إدارتــى فى المـديريـات الجنـوبية الثلاث : لقد وقعت الآن على وثيقة لتقرير المصير ، فلا تستمعوا لشكوى الجنوبيين الصبيانية ...

اضطهدوهم ، وضايقوهم ، وعاملوهم معاملة سيئة استناداًعلى تعليماتى . وسيعرض كل إدارى يفشل فى تنفيذ أوامرى نفسه للمحاكمة ، وستجنون ثمار ما قمتم به من أعمال بعد ثلاثة أشهر . »

وقد طبعت هذه البرقية المزورة على ورق حكومى و وزعت على نطاق واسع فى كل أنحاء المديرية الإستوائية ، وأرسلت صور منها إلى مختلف الكتبة من ذوى الميول السياسية فى سائر أرجاء المديرية ، كما أرسلت صور أخرى إلى ضباط ورجال البوليس الجنوبيين ، ووصلت صورة منها أيضاً إلى جندى يعمل ، بلك أمين فى الفرقة الجنوبية ، اسمه ستريلنو .

٢ - عند استلام سترلينو للبرقية المزورة غير عنوانها من إلى رجال ادارتى إلى « ضباطنا الشماليين فى الفرقة الجنوبية . » ثم دعا لاجتماع فى غابه بتوريت من صف الضباط من رجال الحامية الجنوبية ... وعرض عليهم البرقية المزورة ، وسألهم ماذا هم فاعلون إزاءها ؟ ورأوا فى بادىء الأمر أن يتريثوا ليروا إن كان الضباط الشماليـون يصدعـون للتعليمات الواردة فى البرقية . وجمعهم فى لقاء آخر ، وكانت قد وقعت حوادث انزارا ، فاستدل بها على ماينتظر الجنوبيين من مصير على أيدى الضباط الشماليين ، وأخطرهم أيضاً بأن هناك قوات شمالية ستحضر للجنوب . وازاء هذه المعلومات الكاذبة أقسم المجتمعون على قتل الضباط الشماليين إن هم أساؤا معاملتهم .

٣ - على الرغم من نشر هذه البرقية المزورة على نطاق واسع ، فإن سلطات الشرطة لم تسمع بنبئها إلا فى السابع من أغسطس ، وبالتالى لم تبذل أى جهد للكشف عن مصدرها ، أو تتخذ أى إجراء لدحضها .

٤ - كانت الثقة مفقودة بين الأهلين والإداريين الشماليين بسبب تدخل هؤلاء الإداريين فى الأمور السياسية ، مما كان له أثر سيىء على الشعور العام .

٥ - أحداث انزارا .

٦ - سوء تقدير الموقف ، وعــدم اتخاذ خطوات فعــالة رادعة عند اكتشاف المؤامرة .

٧ - لما اتضح أنه لا يمكن الاعتماد على ولاء الحامية الجنوبية ، تقرر إرسال قوات شمالية بأعداد كافية إلى الجنوب عن طريق الجو للمحافظة على الأرواح والممتلكات .

٨ - أمر البلك الثانى من الحامية الجنوبية فى الرابع عشر من أغسطس بالاستعداد للسفر إلى الخرطوم ليمثلوا فرقتهم فى الاستعراض العسكرى الذى كان مقرراً إقامتة احتفالاً بجلاء القوات الأجنبية عن السودان . ولم يكن الجنود الجنوبيون سعداء بهذا الأمر ، بل كانوا يوجسون خشية من الذهاب إلى الخرطوم . وقد أشاع أحد الضباط الجنوبيين بينهم أن سفرهم خدعة لإبعادهم وتمكين الجنود الشماليين أن يفعلوا ما شاءوا بأسرهم وأطفالهم فى غيبتهم . وكان البلك الخامس من فرقة الهجانة فى ذلك الوقت قد وصل إلى مدينة جوبا .

٩ - فى السابع عشر من أغسطس ، كان الاحتمال بتمرد البلك الثانى وعصيانه أوامر السفر إلى الشمال واضحاً ، فعقد اجتماع فى رئاسة المديرية بجوبا ترأسة المدير ، وحضره كبار رجال الجيش ، وفى مقدمتهم قائد الفرقة الجنوبية ، وكبار رجال الشرطة والإداريون .... وكان من الاقتراحات التى طرحت فيه سحب كل الذخيرة الاحتياطية من توريت ووضعها تحت حراسة شمالية ، وأن يحرس مخازنها هناك أيضاً قوات شمالية ترسل من جوبا . واقترح أيضاً إرسال قوة شمالية ذات مدافع بعيدة المدى لتعسكر خارج توريت ، حتى إذا ما حاولت القوات الجنوبية التمرد ، استطاعت القوة الشمالية السيطرة على الموقف .

ولم يوافق قائد الفرقة الجنوبية على هذه المقترحات خشية أن تثير الجنود وتحملهم على تصرف غير محمود العواقب . وكان سيادته واثقاً فى ذلك الإجتماع من إطاعة جنود البلك الثانى لسائر الأوامر التى تصدر لهم .

١٠ - اتخذ اجتماع جوبا القرارات التالية :

(أ) حفاظاً على هيبة وكرامة الحكومة ، يجب أن يسافر البلك الثانى إلى الخرطوم .

(ب) ألا تصرف ذخيرة لرجاله .

(ج) أن تصرف الأسلحة للجنود - كل سرية على حدة - وأن تسافر كل منها إلى جوبا بعد مضى ساعة من تحرك السرية التى تسبقها .

(د) أن يبقى البلك الشمالى فى جوبا ، وألا ينقل إلى توريت ، ليتمكن من الدفاع عن العاصمة إذا وقع مالم يكن فى الحسبان .

١١ - فى الساعة السابعة والنصف من اليوم الثامن عشر من أغسطس ١٩٥٥ ، تجمع جنود البلك الثانى من الفرقة فى ميدان الطابور ، وكانت قد

صدرت لهم الأوامر بالسفر للخرطوم للأشتراك فى الاحتفالات بجلاء القوات الأجنبية عن السودان ، وأعدت العدة لنقلهم بالعربات إلى جوبا على مسيرة خمسة وثمانين ميلاً من توريت ، ليستغلوا باخرة منها إلى الخرطوم .. وقسم البلك إلى سريات كل منها بقيادة جاويش . وكان الضباط الشماليون ، وعلى رأسهم قائد الفرقة يرقبون الموقف فى ميدان الطابور .

وكان مخزن السلاح مستعداً لتسليم الأسلحة لكل سـرية عند حضور جنودها إليه .

١٢ - قرر قائد الفرقة الجنوبية أن تصرف الأسلحة للجنود دون ذخيرة ، وأن يكون ذلك على دفعات ، كل سرية على حدة ، بعد ذهاب السريةالسابقة لها إلى العـرية المخصصة لنقلها .

١٣ - فى الساعة السابعة وخمس وأربعين دقيقة صباحاً أمرت السرية الأولى بالتحرك من ميدان الطابور إلى مخزن الأسلحة فسارت إلى هناك بشكل منتظم ...... وأثناء سيرها سمع همس يدور بين بقية الجنود ، ثم طلبوا أن يأتى إليهم قائد الفرقة ليخبرهم بالتحديد عن المدة التى يمضونها فى الخرطوم ، ولكن أحد الضباط أجابهم بأن القائد غير موجود . وفى نفس الوقت تسلم رجال السرية الأولى أسلحتهم ، ولكنهم رفضوا أن يطيعوا الأمر بركوب العربات التى كانت تنتظرهم وانـدفعوا عائدين إلى ميدان الطـابور ، ووقفوا خلف بقيـة جنود البلك .

١٤ - توجه أحد الضباط وهو يلوح بمسدسه ليعرف السبب الذى أدى إلى رجوع السرية ، فحدثه الجاويش الذى كان مسئولاً عنها بأن الجنود رفضوا ركوب العربات ، لإنهم يريدون أن يحدثهم القائد بصورة قاطعة عن المدة التى سيمضونها فى الخرطوم .

١٥ - هنا أمر القائد بالغاء أمر السفر فأدى ذلك منه لهياج شديد واضطراب . ثم ذهب جنود السرية الأولى وهم فى حالة هياج وفوضى وسوء نظام ، ومعهم بقية جنود البلك ، إلى مخزن الأسلحة فكسروه ، واستولوا على الذخيرة . ولما ذهب القائد وبعض الجنود ليروا الموقف فى مخزن الأسلحة أطلق الجنود النار عليهم ، ثم انضم إلى المتمردين جنود البلكات الأخرى ، وانتشر إطلاق النار فى كل مكان دون تمييز ، فاتخذ كل من الضباط الشماليين سبيله للنجاة ، بعد أن كان بعضهم قد خروا صرعى برصاص المتمردين .

هذه هى الحقائق كما وردت فى التقرير الذى أعدته لجنة التحقيق الإدارى فى حوادث الجنوب .

ولتكملة الصورة نورد فيما يلى نص البيان الذى قدمه الأزهرى بوصفه رئيساً للوزاء ووزيراً للدفاع للبرلمان يتحدث فيه عن هذا التمرد .

يقـــول :

« فى منتصف نهار الأربعاء الثامن عشر من أغسطس وصلت إشارة إلى القائد العام لقوة دفاع السودان بأن قوات الفرقة الإستوائية بتوريب قد تمردوا ، وأنهم كسروا مخازن الأسلحة والذخيرة فجأة ، واستولوا عليها ، واعتدوا على الضباط الشماليين الذين اضطروا لمغادرة توريت ، وقد وصل عدد منهم إلى جوبا ، وتوجه أثنان إلى يوغنده ، وكان بعضهم مفقوداً. وطلبت السلطات فى جوبا إرسال امدادا على جناح السرعة للسيطرة على الموقف فى جوبا أولاً ، ولأن تجعل منها مركزاً لتوجيه العمليات العسكرية لإعادة الأمن والنظام فى المناطق التى امتد إليها التمرد .

« وسارعت الحكومة بإرسال الطائرات ، بعد الغاء سفريات الخطوط الجوية السودانية فى الداخل والخارج ، كما استأجرت كل ما أمكن استئجاره من طائرات الخطوط الأجنبية التى تمر بالسودان ، ومن ضمنها خمس طائرات من سلاح الجو البريطانى ، كما أرسل إلى جوبا عدد من الأطباء والمرضين ومعهم ما يحتاجون إليه من معـــدات طبية لإسعاف من يكونون قد وصلوا إلى جوبا من المصابين .

« وفى الوقت الذى كان فيه الاتصال مستمراً مع جوبا وملكال عن طريق الهاتف ، ومع واو عن طريق التلغراف ، اتضح أن الاتصال مع توريت وما حولها من المناطق فى شرق وغرب الإستوائية أصبح مقطوعاً تماماً . ولهذا فإن الموقف فى توريت لم يكن معروفاً ، ولا يمكن أن يحدد مدى الضرر الذى حدث للأهالى فى الأرواح والممتلكـــات ، كما إن الأتصـــال بغـــيرها من المنـــاطق لم يكن ممكناً ، ولا يعرف بالضبط ما حدث فيها بصورة مؤكدة ، فيما عدا ما ذكره الموظفون والأهالى الذين استطاعوا أن يخرجوا من تلك المناطق .

« وكان من حسن الحظ أن أرسل بلكان من الهجانة قبل هذه الحوادث لجوبا ، على أثر ما اكتشف من الأوراق التى وجدت فى حوزة بعض ضباط الصف من الفرقة الجنوبية عقب أعتـداء أحد أفرادها بالنشاب على موظف بمكتب بريد جوبا . ولما أخطأه اعتدى على أحد زملائه الجنود بضربة أخرى من الخلف .. وكشفت الأوراق على أن تدبيراً واتفاقـــاً يرمى إلى العصيـــان قد رسم .... ونجم عن ذلك القاء القبض على بعض الموظفين المدنيين الجنوبيين ، بالإضافة إلى الحوادث التى وقعت فى يامبيو وانزارا . من أجل ذلك أرسل البلكان من هجانة قوة دفاع السودان المشار إليها سابقاً ، ولولا ذلك لما كان أحد يستطيع أن يتنبأ بما كان سيحدث فى جوبا نفسها ، لأن الحوادث قد أثبتت أن وجود تلك القوة كان ذا فائدة لا تقدر بالنسبة لمعالجة الموقف . وبسبب يقظة قوات الهجانة تم تأمين المحافظة على مطار جوبا ، مما أمكن عن طريقة إرسال التعزيزات والذخائر ، وأمكن إيجاد قاعدة فى المديرية الإستوائية لتبدأ عمليات إخضاع المتمردين من الفرقة الجنوبية .

هذا ما جاء فى مقدمة بيان الأزهرى أمام النواب فى برلمانهم ثم مضى يتحدث عن تطورات التمرد فقال :

« وقد حدث تطور بسيط فى ملكال التى ظلت هادئة ، إذ القوة التى كانت تعسكر هناك ، والتى تقرر قبل حدوث التمرد نقلها إلى الشمال ، قد رفضت السفر ورجع جنودها إلى البر بعد أن دخلوا الباخرة ، وبعد أن شحنوا أمتعتهم فيها ، وبعد أن استلمت منهم الذخيرة . وأعقب ذلك أن هرب رجال البوليس الجنوبيون – ويقدر عددهم بنحو ستين رجلاً – إلى الغابات مما دعا إلى انزال بعض التعزيزات من قوة دفاع السودان التى كانت مرسلة إلى جوبا فى ملكال . ولم تمض ساعات قليلة حتى عاد أكثر هؤلاء الفارين . وقد وضعوا تحت الحراسة توطئة للتحقيق معهم .

« وفيما عدا هذه الحوادث البسيطة التى لم تسفر عنها نتائج تستحق الذكر ، فإن الحالة ظلت فى مديرية أعالى النيل هادئة ، واستدعى ذلك حجز بواخر السكة الحديد فى الرنك ، وبعضها فى كوستى حتى ينجلى الموقف تماماً

« أما فى مديرية بحر الغزال فإنه لم يصل إلى علم الحكومة إلى الآن ما يدل على حدوث أى اضطرابات . ولكن يبدو أن التوتر الذى نشأ عن انتشار

الأشاعات المتعلقة بأخبار التمرد فى المديرية الإستوائية ، قد جعل المدير ، وكبار موظفى الإدارة ، وضباط البلك ، يقررون مبارحة واو على الباخرة دال . وجدير بالتنوية والتقدير الأثر الحميد الذى استطاع أن يتركه السيد سانتينو دينق ، وزير المخازن ، والسيد فلمن ماجوك ، وزير النقل ، بين الأهالى . وما زالت البرقيات تتواتر من واو والمراكز المختلفة فى المديرية بأن الحالة هادئة ، والأمن مستتب ، وأنه لم يحدث ما يعكر الصفو أو يخل بالأمن .

« وبالرغم من أنه لم ترد أخبار دقيقة من مناطق الإستوائية الأخرى ، لانقطاع الاتصالات ، فإن المعروف عن طريق المدنيين الذين خرجوا من ياى ومريدى ، ويامبيو ، وانزارا ، وناقشوط ، وغيرها بأن الفوضى قد امتدت إليها ، ولكن لم يصل شىء بعد عن مدى الخسائر التى حدثت هناك فى الأرواح والممتلكات .

« وفى اليوم التالى لبدء التمرد بحثت أمر إعلان حالة الطوارىء ، ليتمكن المسئولون فى المديريات الثلاث من التسلح بالسلطات الكافية التى تمكنهم من التصرف فى الموقف بما تقتضيه الحاجة ، كما أعلن أن معالى الحاكم العام قد قرر قطع إجازته ، والرجوع إلى السودان ، وعلم أنه سيغادر لندن مساء الأثنين الثانى والعشرين من أغسطس .

« وكانت الإمدادات المختلفة تتوالى على جوبا فى شكل جنود وذخائر ومهمات وغيرها . وقد قفل مطار جوبا أمام الطائرات الأجنبية .. ومن الصعوبات التى واجهتها الحكومة هروب عمال المطافىء بالمطار ، وسائقى العربات ، مما دعا لإرسال عدد منهم من مطار الخرطوم .

« وفى يوم الجمعة التاسع عشر من أغسطس ، عندما وصلت معلومات كافية عن الموقف ، انتدب المجلس السيدين مبارك زروق وخضر حمد لمقابلة الزعيمين الجليلين ، السيد على الميرغنى ، والسيد عبد الرحمن المهدى ، لإطلاعهما على الأمر . كما استقبلت بعض زعماء البرلمان واطلعتهم على تلك التطورات ، واتصلت بالسيدين رئيسى مجلسى البرلمان واطلعتهما على نفس المعلومات ، كما اطلعت ، بعض نواب وشيوخ المديريات الجنوبية .

« وقد لاحظت السلطات الحكومية أن المتمردين فى توريت كانوا يبعثون بإشارات لاسلكية إلى يوغندة وغيرها ، فرأيت أن أوجه اليهم النداء التالى :

« ارتكبتم أكبر خطأ يرتكبه الجنود ، وهو التمرد ، وأريد أن أوضح لكم جميعاً ، وبكل تأكيد ، أنكم إذا وضعتم اسلحتكم ، فسنجرى تحقيقاً عادلاً فى الأسباب التى دعت لتمردكم ، وسيعطى كل منكم الفرصة ليدلى بأسبابه ، وإذا وافقتم فسنعد مقابلة لمندوبكم مع مندوبى الحكومة فى نقطة وسط ، فى طريق توريت جوبا ويذاع هذا ، ويتم حسب الخطة البحث فى طريقة تسليمكم .

« وفى اليوم التالى وصلت رسالة من توريت رداً على رسالتى يتضح منها أنهم يودون التسليم ، لولا خوفهم من الجنود الشماليين ، ويودون أن ينسحبوا ، وأنهم سيسلمون لفرقة إنجليزية أو مصرية .

« وفى يوم الأحد جاءت إشارة لاسلكية بأن مائة وثمانية وثلاثين من الجنود الثائرين بالضفة الغربية وصلوا إلى يوغندة بغرض عبور النهر للإتصال بزملائهم فى الناحية الشرقية ، ولكن سلطات يوغندة رفضت دخولهم ، مالم يسلموا أنفسهم وأسلحتهم ، وفعلاً نفذوا ذلك .

« وفى يوم الاثنين الثانى والعشرين من أغسطس ، وصلت برقية من السيد سانتينو دينق بأن الحالة هادئة فى بحر الغزال ، ويعتقد أن المدير وكبار الموظفين قد بارحوا واو على الوابور دال ولم تعرف الأسباب .

« وفى يوم الثلاثاء الثالث والعشرين من أغسطس ، التقطت إشارة لاسلكية تفيد بأن عدداً من المتمردين كانوا يستقلون عربة نقل قد دخلوا حدود يوغندة ، وسلموا أنفسهم وأسلحتهم للسلطات هناك .

« وبدءًا بيوم الأحد الحادى والعشرين من أغسطس ، أخذ المواطنون الذين خرجوا من الجنوب يتوافدون على الخرطوم ، وبدأت تصل معهم بعض الأخبار عن مقتل عدد من المواطنين والضباط ... وكانت إذاعة القاهرة قد أذاعت فى الحادى والعشرين من أغسطس أن الصاغ صلاح سالم قد توجه للحكومة البريطانية بأقتراح مؤداه أن ترسل قوات مصرية وبريطانية لقمع الثائرين ، ولكن ناطقًا بلسان الحكومة البريطانية صرح برفض هذا الإقتراح ، كما صرح معالى الحاكم العام قبل سفره بأنه واثق من أن قوة دفاع السودان سوف تتمكن من معالجة الموقف والسيطرة عليه . وقد لقى الأقتراح المصرى استنكاراً من جميع فئات الشعب السودانى ، خصوصاً وأنه لم تمض على جلسة الجلاء التاريخية

إلا أيام معدودات ... هذا وفى نفس اليوم أذيع بيان مشترك من الدولتين بإتمام الجلاء قبل الثانى عشر من نوفمبر ١٩٥٥ .

« وفى يوم الأربعاء ، الرابع والعشرين من أغسطس ، وصل إلى الخرطوم الاميرالاى إسماعيل سالم ، قومندان الفرقة المتمردة ، واجتمع بى كما اجتمع بالقائد العام ، وأدلى بمعلوماته ومشاهداته حول حوادث الجنوب .

« وقد أرسلت بوصفى وزيراً للدفاع تعليمات صريحة مشددة إلى ضباط قوة الدفاع بجوبا ، قبل أن يبدأوا خطتهم ، بأن يكونوا حريصين على استعمال أقل قدر ممكن من العنف ، وأن يمنعوا جنودهم من الأعمال الإنتقامية بالنسبة للثائرين .

« وعند وصول معالى الحاكم العام اجتمع بى وبالقائد العام ، وتوجه برسالة إلى الجنود الثائرين يطالبهم بالتسليم ، فردوا بما يقرب من ردهم على . ثم وجهت لهم رسالة ثانية انتهت بردهم الذى وصل مساء السبت السابع والعشرين من أغسطس بالموافقة على التسليم . وعلى إثر ذلك أرسل لهم ما يفيد طريقة التسليم ، وأرسل معالى الحاكم العام المستر لوس ، مندوباً عنه ، كما أرسل السيد مبارك زروق ،مندوباً عنى ، يصحبهما بنفس الطائرة القائد العام .

« وقد وصل الضابط الذى رأس المتمردين إلى جوبا فى الساعة العاشرة من ليلة البارحة ، واتصل بالسيد الفريق قائد قوة دفاع السودان الذى سلمه الشروط والترتيبات الواجب اتباعها فقبلها ، ورجع فى ليله .. والآن تحركت قوة دفاع السودان لتسليم المتمردين وأسلحتهم فى توريت وغيرها من جهات الإستوائية التى تكمن فيها قلة من المتمردين . »

هذا كان بيان السيد الأزهرى رئيس الوزراء ووزير الدفاع ، وقد أردفه بإعلان القرار الذى اتخذه بتأليف لجنة تحقيق إدارى برئاسة أحد القضاة لتقصى أسباب التمرد .

ومن ناحية أخرى فقد جاءت الأنباء من القاهرة تعلن عن فصل الصاغ صلاح سالم من مجلس الثورة المصرى فى التاسع والعشرين من أغسطس ١٩٥٥ ، وأعفائه من كل أعبائه السياسية بسبب فشل السياسة التى اتبعها فى السودان . ونشرت صحف الخرطوم فى الحادى والثلاثين من أغسطس نبأ الخديعة التى أوقعها المتمردون بالحكومة ، وذلك باخلائهم لتوريت قبل وصول الجيش إليها

مستغلين فرصة العروض والمفاوضات للانسحاب إلي الأدغال دون أن يعرف أحد على وجه التحديد أين اختفوا ، وكان عددهم يبلغ نحواً من خمسمائة جندى .

وكان عدد القتلى فى هذا التمرد نحواً من ثلثمائة وخمسين مواطناً شمالياً ، بعضهم ضباط وجنـود ، وكثير منهم تجار ، وآخرون معلمون ، وزراعيون ، وفنيون ، وإداريون ، وعمال . وكان بينهم عدد قليل من النساء والأطفال ... تم قتلهم بطريقة وحشية ، تنم عن حقد دفين عظيم . وكان هناك نحو من ستين مواطناً جنوبياً قد ماتوا غرقاً قرب توريت وهم يحاولون الفرار . ومما تجدر الإشارة إليه أنه لم يقتل من الأجانب المقيمين فى جنوب السودان إحد إلا قلة محدودة ، رجل أو رجلان ، وقد قتلا عن طريق الخطأ ، كما لم يقتل من المبشرين المسيحيين أحد .

وقام المتمردون بنهب منازل الشماليين ومتاجرهم ، ولكنهم لم يعتدوا على ممتلكات الحكومة بإستثناء العربات التى وضعوا أيديهم عليها ليستخدموها فى تنقلاتهم ، وبإستثناء الأسلحة والذخيرة التى نهبوها .

وفى الخامس من سبتمبر ١٩٥٥ يعقد الأزهرى مؤتمراً صحفياً فى الخرطوم يشيد فيه بإسهام الصحافة فى تعبئة الرأى العام والشعور القومى ، وفى وقفتها بوعى فى كل أزمة مرت بها البلاد ، وبهذه الروح ، فيما يقول ، تخطى السودان حوادث مارس ، وتخطى الأزمات التى أحاطت بالسودنة وأقتراح الجلاء ، وتكوين اللجنة الدولية التى تشـرف على الجو الحر المحايد ، وإجراء الأستفتاء سبيلاً لتقرير المصير .

وأكد وهو يعلق على حوادث الجنوب على :

* دقة الموقف وما يتطلبه من رباطة جأش وحكمة ، ومعالجتة بما تمليه المصلحة العامة ، والحفاظ على وحدة البلاد ، وسد جميع الثغرات أمام المغرضين والمتربصين بحرية السودان .

* الحوادث التى وقعت فى الجنوب كانت متوقعة منذ زمن بعيد ، لما أحاط بالجنوب من ظروف شاذة فى الماضى ، على نحو ما حدث فى بلاد أخرى عند خلاصها من الاستعمار ، وقبيل استقلالها .. من ذلك الهند ، وباكستان ، واندونيسيا ، وفلسطين . وما حدث فى الجنوب الآن هو نتيجة حتمية لمخلفات الماضى والمؤامرات التى حيكت طوال السنين .

يقـــول :

« لقد عملنا طيلة الأشهر المعدودة التى قضيناها فى الحكم فى محو آثار الماضى بما حققنا من مساواة بين الجنوب والشمال من حيث إشراك الجنوبيين فى المسئوليات الكبرى ، فى لجنة الحاكم العام ، والوزارة ، ومناصب الحكم الأخرى التى تمكنهم مؤهلاتهم من شغلها ، ومن حيث المساواة فى مرتبات رجال الجيش ، والبوليس ، والسجون من الجنوبيين وتعديل أجور العمال ، هادفين من وراء ذلك كله إلى تحقيق المساواة بين أبناء البلد الواحد ، ورفع مستوى المعيشة فى الجنوب . كما إن التوسع فى فتح المدارس ، والمستشفيات فى الجنوب سار بسرعة تفوق ما سار عليه فى الأجزاء الأخرى من السودان ... وباختصار أزلنا كل الحواجز التى كانت تحول دون استفادة الجنوبيين فى جميع الأوجه ، فى التعليم والإدارة ، والجيش وغيره ، تلك الحواجز التى أقيمت فى الماضى .... إنى حريص كل الحرص ألا يراق دم إلا بحكم القانون ، وقد أصدرت تعليمات مشددة إلى الضباط ، بوصفى وزيراً للدفاع ، أن يحرصوا على استعمال أقل قدر ممكن من العنف ، وأن يمنعوا جنودهم من الأعمال الإنتقامية بالنسبة للثائرين . »

هكذا اتخذت مشكلة الجنوب شكلاً دموياً بتمرد أغسطس ١٩٥٥ ، ولكنها لم تنجح فى تعطيل مسيرة السودان نحو الاستقلال ، ولا فى تعطيل الخطوات التى اتخذتها حكومتة الوطنية بزعامة السيد الأزهرى لتصفية الحكم الثنائى ... بل ظل الأزهري ، رغم ضخامة الحدث وبشاعته ، يتحلى بالحكمة وتقدير المسئولية فى مستوى رفيع ، ويحرص على وحدة السودان .

وبينما كانت قوات الحكومة تطارد فلول المتمردين ، وتقدمهم للمحاكم العسكرية التى أنشئت لمحاسبتهم .... يبدأ الجلاء عن السودان فى الخامس عشر من سبتمبر بقيام أول قطار من الخرطوم حاملاً المعدات الحربية للجيش المصرى ، أما الجيش البريطـــانى فقد بدأ ترجيل معداته منذ الأسبوع الأول من سبتمبر .



الأزهري يعلن استقلال السودان

الحكومة تحدد سياستها الاقتصادية - بريطانيا تشجع الأزهرى على إعلان الاستقلال - سفيرها فى القاهرة يروى القصة كاملة - صحفى لبنانى يسعى لاقناع عبد الناصر بإجماع السودانيين على استقلال بلادهم - مصر تستجيب فينفتح الطريق أمام الأزهرى ليخطو خطوته الحاسمة - البرلمان يجيز أقتراح الاستقلال بإجماع رائع .

❑❑❑

على الرغم من بشاعة التمرد الذى وقع فى جنوب السودان وما أسفر عنه من أحداث دامية ، وقتل ، ونهب ، وتخريب ، فقد مضت الحكومة قدماً ، وأصدرت فى سبتمبر من عام ١٩٥٥ بياناً مستفيضاً يوضح سياستها تجاه رأس المال الوطنى والأجنبى ، ويعدد التسهيلات التى تمنحها له لإغرائه للاستثمار فى حقل الصناعة . وحددت هدفها فى ذلك البيان بأنه تطور السودان الشامل فى كل مرافق الحياة ، مما يكفل للمواطنين التقدم المادى والمعنوى .

يقول البيان :

« مما لا شك فيه أن هذا التطور المنشود يتطلب وضع وإعداد الخطط وتنسيقها بالطرق التى تكفل التوازن بين جميع المرافق ، كالزراعة ، والمشاريع المتعددة المتعلقة بالرى ، وتوليد الكهرباء من مساقط المياه ، وتجنيب البلاد كوارث الفيضانات ، والتقدم الصناعى ، والمواصلات ، والتعليم ، والصحة ، وغيرها مع مراعاة تامة لامكانيات البلاد وطاقتها المادية والبشرية والمالية فى الوقت الحاضر ، وتلك التى يمكن استغلالها فى المستقبل . »

ويمضى البيان فيقول : إن السكك الحديدية ، ومصانع المهمات والخدمات العامة هى من الصناعات التى تديرها الدولة ، والتى ستظل كذلك فى المستقبل .. ويؤكد أنها ستعطى أسبقية عالية لتوليد القوة الكهربائية من مساقط المياه ، لأنها الوسيلة الوحيدة للتعويض عن العجز الناجم عن عدم وجود مواد أخرى للوقود ، كالزيت ، والفحم ، مما لا غنى للصناعة عنه ... والحكومة لا تهدف إلى خلق احتكار لنفسها ، ولكن بمشاركتها فى هذا المجال ترمى إلى خلق عقلية صناعية ، وتحرص على إفساح المجال للمجهود الفردى للعمل فى ميدان الصناعة .

يقول البيان :

« صرحت الحكومة فى مناسبات عدة عن رغبتها فى مساعدة وتشجيع الجهود الفردية لإنشاء المشاريع الصناعية التى تعود بالفائدة على المجتمع ، وعن استعدادها لتهيئة الجو الملائم لاجتذاب رأس المال الأجنبى لهذه البلاد ، للمساهمة فى تمويل مشاريع التعمير المختلفة ، وهى فى موقف الآن يسمح لها بتحديد نواياها بصورة أدق وأوضح . فهى ستعين لجنة استشارية تقدم لها جميع الطلبات التى ينشد أصحابها، وطنيون كانوا أو أجانب ، مساعدة الحكومة لهم فى مشروعاتهم الصناعية . وسوف لا تقتصر عضوية هذه اللجنة على أعضاء الخدمة المدنية ، بل سيضم إلى عضويتها أشخاص من خارج هذا السلك ، وستقدم هذه اللجنة توصياتها للحكومة .

« وعند استيفاء المشروع للاعتبارات المناسبة التى تراها اللجنة ، واعتباره مشروعاً مرغوباً فيه ، فإن طريق مساعدة الحكومة له ، ومدى هذه المساعدة يتوقف على مقتضيات وحاجة المشروع نفسه ، ولكنه سيكون مستحقاً على أى حال ، وبصورة تلقائية ، لأن يطبق عليه مبدأ تخفيض ضريبة الأرباح التجارية ... »

ويعدد البيان الأغراءات التى تقدمها الدولة لأجتذاب رءوس الأموال للأستثمار فى مجال الصناعة ثم يمضى فيقول :

« وهناك اغراءات أخرى بتخفيضات جمركية عن الخامات المستوردة ، ومنح أفضليات فى فئات النقل بالسكك الحديدية ، وأعطاء ضمانات بالحصول على طلبات مؤكدة من مشتروات الحكومة ، وتسهيل دخول الفنيين وغيرهم من الموظفين ، وفرض ضرائب جمركية عالية على السلع المستوردة التى تنافس الإنتاج المحلى

وفى المجال الزراعى كانت الحكومة قد قررت من قبل المضى قدماً ، ولكن على مراحل ، فى تعمير امتداد المناقل ، الذى يزيد مساحة مشروع الجزيرة بثمانمائة ألف فدان .

ومن ناحية أخرى كانت البلاد تتهيأ لمشاهدة جلاء القوات الأجنبية عن أراضيها . وكانت هذه القوات تقوم باستعراضات وداعية فى الميادين العامة ، تسلط فيها الأنوار الكاشفة على تلك الميادين ، وتعزف الأنغام الموسيقية ... وكان النادى المصرى فى الخرطوم قد أقام حفلاً وداعياً للقوات المصرية . وشهد جامع الخليفة بأم درمان استعراضاً عسكريا اشتركت فيه قوات سودانية ومصرية وبريطانية ، كما أقام الأزهرى حفلاً فى دار الضيافة للضباط البريطانيين والمصريين .

وشهد أكتوبر ١٩٥٥ ارهاصات بالتقاء الزعيمين الدينيين الكبيرين ، السيد على الميرغنى ، زعيم الختمية ، والسيد عبد الرحمن المهدى ، إمام الأنصار ، وراعى الحركة الأستقلالية ... بعد قطعية ظلت بينهما وقتاً طويلاً ، وجفوة ، وتنافس على الزعامة . وكان كل منهما يمارس نفوذاً دينياً عظيماً ، ويتمتع بولاء من الملايين من أهل السودان ، الميرغنى فى الشمال ، والشرق ومناطق وسط السودان ، والمهدى فى الغرب ، والوسط ، وبعض المناطق فى الشرق والشمال ... وكان الختمية ، أتباع الميرغنى ، يشكلون القاعدة الشعبية للحزب الوطنى الأتحادى ، ويشكل أنصار الإمام المهدى قاعدة حزب الأمة ، والحركة الاستقلالية.وعلى الرغم مما فى لقاء الزعيمين ، وتعاونهما من وسيلة لإزالة أسباب التحرش بين رجال الطائفتين وضمان للأمن والأستقرار ، مما كان السودان فى أمس الحاجة إليه ، فإن الطبقة المستنيرة كانت تخشى أن يمتد هذا التعاون إلى المجال السياسى ، ويمكن للطائفية من السيطرة على الحكم وتسخيره لخدمة مآربها ...

ومما يجدر ذكره فى هذا الصدد حرص حكومة الثورة فى مصر على إضعاف الحزب الوطنى الأتحادى وتقويضة وإبعاده عن مقاعدالحكم بسبب ما اتهمته به من تنكر لمبدأ الاتحاد .. وكان بعض المراقبين السياسيين يشتبهون بأن لها ضلعاً فى توفير أسباب المصالحة والتعاون بين الزعيمين الدينيين .

وكانت بريطانيا من الناحية الأخرى تحرص على أن يمضى الأزهرى قدماً فيعلن استقلال السودان ، وبهذا يسحب البساط من تحت أقدام المصريين .

وكان الأزهرى قد أعرب فى الأسبوع الأول من أكتوبر ١٩٥٥ لوكالة الأنباء العربية عن حرصه على تحقيق تقرير المصير قبل الموعد الذى حددته له اتفاقية السودان . قال :

« أن بعض النـاس يعتقـدون أن تقرير المصير يجب أن يتم فى آخر هذا العام ، أو فى مستهل العام المقبل ، وانتهز البعض فرصة حوادث الجنوب فأشاعوا أن تقرير المصير ربما يتأخر عن موعده .... والذى أود أن يكون واضحاً للجميع هو أن فترة الانتقال المنصوص عليها فى الإتفاقية مدتها ثلاث سنوات ، تنتهى فى آخر عام ١٩٥٦ ، فبعد أن يتم جلاء القوات المصرية والبريطانية فى الثانى عشر من نوفمبر القادم ، يصبح أمامنا ثلاثة عشر شهراً للسير فى بقية الإجراءات المتعلقة بتقرير المصير ، بعد أن أتممنا السودنة والجلاء فى مدة أقل مما كان متوقعاً . وحرصنا على التعجيل ببقية إجراءات تقرير المصير ، لا يقل عن سابق حرصنا على الإنتهاء من السودنة والجلاء . »

أما موقف الحكومة البريطانية من استقلال السودان ، وحرصها على تحقيقه فى أسرع فرصة ممكنة ، حتى لو اقتضى إعلانه الخروج على منطوق أتفاقية السودان ، فقد كشف عنه لورد تريفليان الذى عمل سفيرا لبريطانيا فى مصر من عام ١٩٥٥ إلى أعقاب عام ١٩٥٦ عند وقوع العدوان الثلاثى الذى دبرته بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ضد مصر ، عقاباً لها على تأميم قنال السويس .

يقول لورد ترفليان (١) :

« نصت أتفاقية السودان المعقودة فى عام ١٩٥٣ على منح السودانيين حرية الاختيار بين الاستقلال التام ورباط مع مصر .

« وكان عبد الناصر قد حدثنى فى لقاء مبكر لى معه أن السياسة المصرية ترمى لإقامة مثل هذا الرباط .. وحاول المصريون أن يبلغوا ذلك بوسائل شتى كالرشوة مثلاً ، ولكن خطل ذلك الأسلوب اتضح بعد تجربته فترة امتدت إلى أغسطس ١٩٥٥

---

(1) MIDDLE EAST IN REVOLUTION BY LORD H. TREVELYAN ; MACMILLAN - 1975 - LONDON .

وكان الوزراء السودانيون قد ذاقوا طعم السلطة ، واستبانوا معالم الطريق إلى الاستقــلال ، ولم يكن فى عزمهم أن يخضعوا للسيطرة المصرية ... وكان الأزهرى - رئيس وزراء السودان - قد اختلف مع المصريين وانقلب خصماً للرباط الذى ينشدونه على إثر اساءتهم للتصرف ، ومبالغتهم فى التجنى عليه ... وكانت شئون السودان فى مصر قد عهد بها للصاغ صلاح سالم ، وزير الأرشاد القومى المصرى ... وقد أفادنى عبد الناصر أنه كان يعترض دائماً على استخدام الرشوة سبيلاً لبلوغ المآرب السياسية ، لأن المرتشين لا تهمهم السياسة ، بل يهمهم المال الذى يحصلون عليه .

« وحاول المصريون أيضاً أن يستغلوا الطوائف الدينية فى السودان ، الختمية والأنصار ، وإن يستخدموهم ضد السياسيين ، ولكنهم فشلوا فى هذا أيضاً ، لأن نفوذ الطوائف كان متدنياً بالمقارنة إلى السياسيين الذين كانوا يمثلون القوة الوطنية المتصاعدة . ولم يكن للمصريين أمل فى تحقيق رباط مع السودان يمكنهم من إخضاعه ، إذ افلتت هذه الفرصة من بين أيديهم بتوقيعهم على أتفاقية السودان ، ولم يكن هناك وسيلة لاستعادتها ، وكل ما تبقى لهم هو الحصول على اعتراف رسمى بالمصالح المشتركة فى مياه النيل ، وإنشاء نقاط فنية ، لمراقبة الماء وضبطة ، بعد أن أوغرت الرشوة نفوس السودانيين ضدهم .

« وكنت قد أمرت خلال أيامى الأولى بمصر بأن أتحدث مع عبد الناصر فى أمر الدعاية التى كانت توجهها مصر للسودان ، فقدمت له مذكرة فى هذا الصدد استجابة لطلب منه ، أقترحه على وأنا أقدم أوراق اعتمادى له .. وقد أعترف فى لقاء آخر لى معه ، حضره الصاغ صلاح سالم ، بأن مصر توجه دعايتها إلى السودان رداً على الأزهرى الذى كان يحجر حرية الرأى على العناصر الموالية لمصر .

« وفى أغسطس اندلع تمرد فى جنوب السودان . وكان الجنوبيون يخشون العرب الشماليين ويذكرون النخاسة .... وكان الجنوب قد عاش بمعزل عن الشمال طيلة فترة الحكم الثنائى ، وأديرت شئونه على أسس تختلف عما كان سائداً فى الشمال . ولما أبعد المفتشون الإنجليز بسبب السودنة ، عهد بأمر الإدارة فيه إلى العناصر الشمالية ، فأحس الجنوبيون بأنهم خدعوا ، وغرر بهم ، وأخضعوا لسيطرة اعدائهم ... وكان الصاغ صلاح سالم صادقــاً حين قال إن

يعدوا للتمرد ويهيئوا أسبابه ، ولكنهم اشعلوا فتيله ، وشجعوا على اندلاعه .
وكانت الأموال المصرية تستخدم بواسطة موظفى الرى المصرى العاملين فى جنوب السودان لمراقبة مياه النيل ... ولعل الحكام المصريين ظنوا أنهم يستطيون أن يستميلوا الجنوبيين لمناصرتهم ضد الشمال ، وأن الفتنة والثورة فى الجنوب تؤدى إلى اسقاط حكومة الأزهرى ... ويبدو أن الصاغ صلاح سالم كان أكثر إلماماً من الحاكم العام بما كان يجرى من أحداث ، فقد زارنى فى ساعة متأخرة من إحدى الأمسيات ، وهو فى حالة هياج ، وأقترح على أن نرسل قوات بريطانية ومصرية للجنوب . ولعله كان يرمى لإخراج القوات البريطانية بعد تهدئة الأحوال هناك ، وإبقاء القوات المصرية لرأب النفوذ المصرى المتصدع فى السودان . ولم نتجاوب مع طلبه ، إذ برهنت الحكومة السودانية على كفاءة عالية فى معالجة الموقف ، وبهذا سقطت آخر محاولات صلاح سالم ، وأدى ذلك إلى اختفائة عن المسرح السياسى ، وكسوف شمسه .. وانتهز عبد الناصر الفرصة للخلاص منه واقصائه عن مجلس الثورة .

« وجلت القوات البريطانية والمصرية عن السودان فى الموعد المحدد ، وكانت الخطوة التالية بعد الجلاء وفق منطوق الاتفاقية ، هى إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية ، تحت مراقبة لجنة دولية . وكانت المفاوضات بيننا وبين المصريين حول تشكيل هذه اللجنة قد وصلت إلى طريق مسدود عند وصولى إلى القاهرة ، بسبب إصرار المصريين على أشراك ممثلين لدولتى الحكم الثنائى فيها ، وأشراك تشيكوسلوفاكيا . ورأينا أزاء هذا الموقف أن نترك أمر اختيار اللجنة الدولية للبرلمان السودانى ، الذى ما كان منه إلا أن إيد أقتراح مصر بتمثيل تشيكوسلوفاكيا ، وأيد اقتراحنا بعدم تمثيل دولتى الحكم الثنائى فى اللجنة . وذهب إلى أبعد من هذا ، إذ قرر ، خضوعاً منه لنفوذ السيد على المبرغنى زعيم طائفــة الختمية ، إجراء استفتاء لتقرير المصير ، إما بالاستقلال أو الإرتباط بمصر ، بدلاً عن الجمعية التأسيسية التى نصت الأتفاقية على قيامها . ولم تشأ أى من الدولتين أن تعارض رغبة الســودانيين ، لهذا قبلنا قرار البرلمان الســودانى ، واعتبرناه تعديلاً للأتفاقية رغم ما كان واضحاً من استحالة إجراء مثل هذا الأستفتاء ، خاصة فى الجنوب الذى كان يسوده الاضطراب .

« وكان على بعد اختفاء صلاح سالم أن أتعامل مع عبد الناصر فى شئون السودان . وكان من عادة صلاح سالم عند تعاملى معه أن ينشر آراءه فى محادثاتنا على الصحف ، ولكن عبد الناصر وافق على احاطتها بالسرية . واتفقنا أيضاً بألا يسبب أى منا حرجاً للآخر . وكان على أن أحصل على آرائه حول مقترحات محددة تتعلق بتشكيل اللجنة الدولية المناط بها الإشراف على انتخابات الجمعية التأسيسية ، ولكنه أحجم عن التعليق ستة أسابيع .. ولم أملك إلا أن اتريث حتى أسمع منه . ثم جاءت الخطوة التالية من جانبنا نحن .. إذ أحسً حاكم السودان العام ، سير نوكس هلم ، بأن الموقف فى السودان أوشك أن يخرج من يده ، وأن وضعه بعد جلاء القوات البريطانية يصبح عسيراً .. وكان محقاً فى ملاحظته هذه ، لأن راسمى الأتفاقية لم يكونوا واقعيين إذ نصت على إجراء طويل ومعقد يؤدى إلى الاستقلال بعد إبعاد الموظفين والجنود الأجانب ، وتشكيل لجان لتوجيه الحاكم العـام ، وسـودنة الخدمة المدنية ، وإجراء الأنتخابات ، ومراقبة قيام الجمعية التأسيسية .. وكان من المقرر ألا ينتهى الحكم الثنائى حتى تفرغ الجمعية من إقرارالدستور ، وإجراء انتخابات لبرلمان جديد ، ثم يحل رئيس الجمهورية محل الحاكم العام . وكان السبيل لاتخاذ هذه الخطوات محفوفاً بالخطر بعد جلاء قوات الدولتين إذ تتوفر للسودانيين الفرصة لانتزاع الأمر كله ، وإبعاد الحاكم العام . وعليه فقد اقترح سير نوكس هلم أن تعلن الدولتان فى الحال استقلال السودان ، والغاء الحكم الثنائى . وقد تقدمت بهذا الأقتراح - بتوصيه من حكومتى - إلى عبد الناصر ، فأجابنى بأنه مقتنع بأن السودانيين - إذا ما توفرت لهم حرية الاختيار - لاختاروا الاستقلال بأغلبية عظمى ، والانفصال عن مصر ، ولكنه ، لأسباب داخلية ، لم يكن على استعداد للاعتراف بهذا علناً ، لأن الاعتراف بالهزيمة ، يضعه فى موقف ردىء . ولعله كان يأمل بأن يتغير التيار ، وتواتى مصر فرصتها إذا ما اسـتمر الحكم الثنائى لأطـوال فرصة ممكنـة .

« وكان الذى يهمنى هو أن أحافظ على موقف منطقى استطيع الدفاع عنه .. كنا قد عقدنا أتفاقية مع مصر حول السودان ، وكان كلانا ملزماً بتنفيذها أو تعديلها بالإتفاق بيننا . وكان عبد الناصر قد رفض اقتراحنا بالتعديل ، فلم يبق إلا أن نتمسك بنص الأتفاقية ، وأن نواصل البحث مع المصريين لإجراء التعديلات التى يقتضيها الموقف .

« وكان للحكومة البريطانية والحاكم العام موقف آخر ، كانا مصممين على تحقيق استقلال السودان بأسرع ما يمكن ، إفساداً للمناورات المصرية ، وتأكيداً للسودانيين بأن البريطانيين وحدهم هم أصحاب الفضل فى استقلالهم . ولم تكن بريطانيا مدانة لمصر فى هذا الصدد بشىء ، إذ حاولت هذه أن تطوع الاتفاقية لخدمة مآربها ، أو أن تشترى الذمم وتعزو كل خير يحرزه السودان لنفسها ، بوصفها حامية القومية العربية ضد مخططات الاستعمار البريطانى .

« واقترحت وزارة الخارجية البريطانية ، بتأييد من الحاكم العام ، أن تعلن بريطانيا منفردة استقلال السودان والغاء الحكم الثنائى ، فعلقت قائلاً بأن مثل هذه الخطوة تعتبر فى مصر خرقاً للاتفاقية ، مما قد يدفع بها لألغاء أتفاقية قنال السويس المبرمة فى عام ١٩٥٤ .. ولم توافق وزارة الخارجية على اعتراضنا ، ولكنها صرفت النظر عن الاقتراح .... ثم جاءت برأى آخر ، يسانده الحاكم العام أيضاً ، هو أن نقترح على رئيس وزراء السودان إعلان الاستقلال ، على أن تلتزم الحكومة البريطانية بتأييده ... واعترضنا على هذا الأقتراح أيضاً ، وأوضحنا أنه لابد أن يكون فى مكتب رئيس وزراء السودان من ينقل النبأ إلى مصر .. ولم تستمع لندن لاعتراضى ، وأشارت على الحاكم العام أن يفاتح الأزهرى فى الأمر ... وفاتحه .. ولكن الأزهرى لم يشأ أن يربط نفسه بشىء .. أما عبد الناصر فقد عرف ذلك فى حينه ، واستأنف هجومه علينا ، واتهمنى بخداعه ، ورفض أن يتباحث معى فى أى أمر ذى صلة بالسودان ، والقى بمسئولية الشئون الخاصة بالسودان على البكباشى زكريا محى الدين ، وزير الداخلية المصرية ... واستؤنفت الدعاية الموجهة للسوادن ، واتهمنا بتأخير قيام اللجنة الدولية ، وتعطيل مسيرة السودان نحو الاستقلال ، وأغفل عبد الناصر عن عمد الضغط الذى كنا نمارسه أسابيع طويلة عليه لتكوين اللجنة ، مما يحمله وحده مسئولية التأخير .

« وصممت الحكومة البريطانية على تغافل أمر اللجنة حتى تتوفر للأزهرى كل الفرص اللازمة لإعلان الاستقلال .. وظنت أنه مستطيع أن يحصل على موافقة البرلمان السودانى فى آخر أكتوبر على هذه الخطوة .. ووجهتنى بأن أخطر المصرين أننا علمنا بأن البرلمان ربما أجاز قراراً خلال اسبوعين يقلب به

الصورة رأساً على عقب ، وأن دولتى الحكم الثنائى ليستا فى وضع تستطيعان معه فرض ارادتهما عليه . واتخذ المصريون خطين للهجوم ، أولهما الخطابات المتبادلة والملحقة بأتفاقية السودان التى تنص على أن تحدد اللجنة الدولية الجهة التى تؤول إليها القيادة العليا بعد جلاء القوات البريطانية والمصرية ... وقد زعم المصريون بأننا برفضنا أقامة اللجنة عقنا السبيل نحو تسوية هذا الأمر .. وكان مقرراً أن تسقط سلطة الحاكم العام كقائد أعلى خلال أسبوع أو أسبوعين ، عند جلاء القوات ، وبهذا لا يتوفر للسودان قائد أعلى ، مما يعتبر خرقاً للأتفاقية ، وثانيهما مخاطبة الدول التى تقرر تمثيلها فى اللجنة لتسمية مندوبيها .. وقد ردت على هذا تشيكوسلوفاكيا ، أما الدول الأخرى فقد لاذت بالصمت ... وفى آخر أكتوبر علمنا أن الأزهرى لا يعتزم أن يقدم للبرلمان شيئاً ذا صلة بالاستقلال ، لأنه لم يستطع أن ينال تأييد الاتجاهات السياسية الأخرى فى بلاده .. وبهذا فشلت مناورة الحاكم العام فى الوقت الحـــاضر ، ولم يسع الحكومة البريطانية إلا أن تلتزم بنص الاتفاقية .

« وبهذا تبادلنا المواقع مع المصريين ، ثم عاد كل منا لموقعه . كنا بذلنا جهدنا لتحقيق شىء من التقدم فى نطاق الاتفاقية ، ولكنهم تلكأوا ، ولما تلكأنا ، طالبوا بالإسراع ، وأعربنا أزاء هذا الموقف عن استعدادنا لعقد أتفاق يأذن بإجراء استفتــاء فى السودان ، وبأنشاء اللجنة فطالب المصريون بأن يختفى الحاكم العام ، ويلغى منصبه متى أجرى الأستفتاء ، وأن ينتهى أيضاً الحكم الثنائى ، على أن تشرف اللجنة الدولية على تنفيذ الخطوات الأخرى المؤدية للاستقلال .. ورفضنا هذا الرأى . وأصررنا على بقاء الحاكم العام والحكم الثنائى حتى يعلن الاستقلال ، وأن تحل اللجنة بنهاية ذلك الوضع ، لأنها تستمد وجودها منه ... وأمكن بعد شىء من الجدل أن يتخلى المصريون عن رأيهم ، وأن نتفق على إجراء الاستفتاء . وتم بالفعل تعديل الأتفاقية فى العاشر من ديسمبر لخدمة هذه الغاية .. وبهذا دخلنا المرحلة الأخيرة .. وكان الحاكم العام مصمماً على الخروج من هذا الوضع غير المريح .. وأشير على بناء على أقتراح منه ، أن أطلب من مصر سحب الحاكم العام البريطانى ، وتعيين حاكم مكانه من دولة محايدة ، كالسويد . واشتبه المصريون – كالعادة – فى دوافعنا ، وقبل أن يحددوا موقفهم

كان سير نوكس هلم حريصاً على الذهاب إلى لندن فى إجازة تمكنه من تمضية عطلة عيد الميلاد بها ، إذ كانت إجازته قد قطعت بسبب حوادث الجنوب وكان ابنه على وشك السفر إلى غرب افريقيا ... ووافق الأزهرى على مضى الحاكم فى إجازته فذهب .. وعلى إثر هذا التطور أعلن الأزهرى الاستقلال بموافقة البرلمان السودانى ، وحدد أول يناير ١٩٥٦ موعداً له .

« ووفقنا هذه المرة فى إصدار عمل مشترك مع المصريين هو الإعتراف باستقلال السودان ، وأنهاء الحكم الثنائى .. ولم يعد سير نوكس هلم للسودان مرة أخرى . واتهم المصريون ذهابه فى الأجازة بأنه كان مؤامرة منا لاتاحة الفرصة للأزهرى ليخطو خطوته . ودعت حكومة السودان الصاغ صلاح سالم لتمضية أيام فى الخرطوم . وربما كان المصريون على علم بتطورات الأحداث فى السودان ، ولكنهم خسروا الجولة ، ولم يكسبها أحد غير السودانيين والبريطانيين .... السودانيون استطاعوا أن يصبحوا دولة مستقلة ذات مستقبل مشرق ، ونحن والمصريون تآمر كل منا على أخيه ، فقوضنا بذلك الثقة بيننا .. وكان ما يهمنى هو أثر هذا كله على العلاقات الإنجليزية المصرية . وكنت اثق أنه كان بأمكاننا أن نبلغ النتائج التى بلغناها بخسائر أقل لو كنا تصرفنا بهدوء . ولكن يمكن أيضاً القول بأن الخسائر كانت تبرر النتيجة ، لأنها أوضحت للمصريين أنهم لا يستطيعون أن يحصلوا دائماً على كل ما يريدون . »

هذا ما كان من موقف الإنجليز ، أما موقف مصر فيصفه لنا خطاب أرسله الصحفى اللبنانى جبران حايك ، الذى كان محرراً فى صحيفة الجريدة البيروتية للسيد يحيى الفضلى، وزير الشئون الأجتماعية ، وأحد قادة الحزب الوطنى الاتحادى ، بل اليد اليمنى لرئيس الوزراء الأزهرى فى الحكومة والحزب على السواء ، أرسله له على إثر مقابلة له مع الرئيس جمال عبد الناصر عقب زيارة قام بها هذا الصحفى للسودان لحضور احتفالات الجلاء ، وتعرف خلالها على حقيقة مشاعر السودانيين ، وتعلقهم بالاستقلال ، واستمع فى حفل العشاء الذى أقامة رئيس الوزراء الأزهرى عشية يوم الجلاء إلى خطاب يلقيه الوزير الفضلى يقول فيه :

« لقد شهدتم إجماعاً رائعاً من جميع طبقات الأمة . ولعل الذين يذكرون ما حدث يوم أردنا أن نحتفل بأفتتاح البرلمان السودانى قبل عام ، يشعرون

بمدى التطور الكبير الذى طرأ على تفكير السودانيين ومشاعرهم ... لقد كنا يومذاك فريقين ، فريق ينادى بالاتحاد مع مصر ، وآخر ينادى بالاستقلال وكان ذلك أثراً مباشراً للنفوذ الأجنبى الذى كانت ترزح تحت وطأته البلاد ، ولما أخذنا نتحرر رويداً رويداً ، بدأت الفوارق فى الرأى والمشاعر تضمحل ، وأخذت الصفوف تتقارب ، وتلتقى ، ولقد راعنا نحن الأتحاديين بصفة خاصة أن رأينا مصر الرسمية تضيق بهذا التقارب ، وتجزع منه ، وتتنكره علينا ، مما أثار الشك والريب فى مقاصد مصر الحقيقية .

« ذهب الرئيس الأزهرى إلى مصر فى الثالث والعشرين من يوليو الماضى ، واصطحب معه عدداً كبيراً من وزرائه وزملائه ، ليوضح للمسئولين فى مصر اتجاهات الشعب السودانى حفاظاً على مودة مصر ، وصداقة مصر ، وحسن الجوار مع مصر ... ذهب السيد الرئيس إلى مصر رغم ما بدر من تصرفات كثيرة للصاغ صلاح سالم ليس هذا مجال حصرها أو تعدادها ، مما جعل السيد الرئيس الأزهرى يعتبرها فى حديث أدلى به إلى إحدى الصحف الأجنبية مما يبرر قطع العلاقات بين البلدين .

« وأبدينا حرصاً على الاجتماع بالرئيس جمال عبد الناصر والحجنا فى طلب ذلك ، وأخيراً هيئ لنا اجتماع متأخر فى الليل ، بعد عشاء فى قصر الطاهرة ، حضره الرئيس جمال عبد الناصر ، وبعض من أعضاء مجلس الثورة وانتهى فى الساعات الأولى من صباح اليوم التالى . ولكننا لاحظنا أن الصاغ صلاح سالم كان حريصاً على ألا يفسح المجال لنا لنتحدث . وأخذ يتحدث هو طوال الوقت ويكثر المقاطعة للمتحدثين منا ... ولم يكن أمامنا إلا أن نجتمع به منفرداً فى الليلتين اللتين بذلنا فيهما جهداً كبيراً لكى يفهمنا .. وكان يعمد إلى ما ظنه تهديداً لنا ووعيداً بما ذهب إليه فى قوله من أنه سيقتطع من جسم الشعب المصرى عشرة ملايين من الجنيهات المصرية ليقف بها ضدنا إلى جانب الحزب الذى ينادى بالاستقلال من قديم ، حزب الأمة . وكان رد السيد الرئيس اسماعيل الأزهرى فى هدوء ، « إن كان ذلك للاستقلال فإننا لا نعتبره عملاً ضدنا . » وكلف أحد زملائنا الوزراء أن يسمع صوتنا إلى الرئيس جمال عبد الناصر ، ولكن توافد عليه من يقولون له لن تستطيع أن تتحدث إلا

إلى الصاغ صلاح سالم وحده ، وهكذا تأكد لنا قيام الستار الفولاذى الذى ضربه الصاغ صلاح سالم بين السودانيين وبين زملائه فى مجلس الثورة .. وبالأحرى بين السودان والشعب المصرى كافة .

« وشاء السيد الرئيس اسماعيل الأزهرى أن يقوم بمحاولة أخيرة لإسماع الرئيس جمال عبد الناصر صوته ، فضمن خطابه التاريخى فى عيد الأضحى المبارك ، فى أول أغسطس الجارى نداء مؤثراً للسيد الرئيس جمال عبد الناصر ليتدارك مستقبل العلاقات بين البلدين .. وكان رد الصاغ صلاح سالم على ذلك أن عبأ قوى الشر كلها فى راديو القاهرة ، يذيع الأكاذيب والأفتراءات حول شخص الرئيس السيد إسماعيل الأزهرى ، واستقلال البلاد . وليته أكتفى بذلك ، ولكنه أخــذ يعمل على استثارة الطبقات السودانية كالمزارعين ، والعمال ، والطلبة ، والجنوبيين ليخرجوا على القانون ، وليخلقوا الأضطرابات ، والفوضى فى النظام العام ، وفاته أن السودانيين جميعهم ، وعلى أختلاف أحزابهم ، وهيئاتهم ، وطبقاتهم ، لا تنطلى عليهم هذه المحاولات اليائسة ، فتوالت ردودهم عليها تضامنــاً وتأييداً وتعاونــاً مع الحكومة فى اتجـاهها نحو حريــة السودان واستقلاله .

« أننا نشكو هذا لضمير شعوبكم . وقد أخذ الصاغ صلاح سالم يطالعنا بلون جديد من حملته الجائرة اليائسة بما أخذ يدفع إليه بعض الأقلام المأجورة فى صحف الشــرق لتذيع ما يصنعه من الأختلاقات ، وما يفتن به من الأفتراءات . فقد زعمت وكالة الأنباء المصرية بأن جريدة الأيام السورية أصدرت مساء الثانى عشر من أغسطس عدداً جاء فيه أنها تلقت رسالة خاصة بالبريد الجوى من لندن تكشف النقـاب عن اتفاقية سرية خطيرة بين بريطانيا والسيد اسماعيل الأزهرى ، على أســـاس تفتيت وحدة وادى النيل وانفصال السودان عن مصر .

« إن هذا لعمرى إسفاف حتى فى الاختلاق ولكنه لا يزيد السودانيين ، أيها السيد المحترم الصاغ صلاح سالم ، إلا تمسكاً بالاستقلال ، واستبسالاً فى سبيل تحقيقه . »

وانهى الوزير خطــابه الطويل بمناشــدة الحاضرين نقل الوقائع والحقائق إلى شـــعوبهم .

وكان الصحفى اللبنانى الأستاذ حائك قد توفرت له الأسباب لتلمس مشاعر السودانيين على أختلاف طبقاتهم وآرائهم تجــاه الاستقلال ، واقتنع باجماعهم عليه ..... ورأى ألا يقتصر نشاطه على نقل الحقائق التى لمسها إلى الشعب اللبنانى وحده ، بل أن ينقلها إلى الحكومة المصرية ، والرئيس جمال عبد الناصر على وجــه التحديد . وقد بارك الأزهرى ، والفضلى ، والسيد محمد أحمد المرضى ، وزير الحكومة المحلية هذا الاتجاه منه ، واتفقوا معه أن يتكلم فى مصر باسم الرئيس الأزهرى .

وذهب إلى مصر ، وتمكن من مقابلة الرئيس جمال عبد الناصر وتحدث إليه .. ونقل مادار بينهما من حديث فى خطاب بعث به إلى السيد يحيى الفضلى ، نشرته فى عام ١٩٨١ مجلة الدستور التى تصدر فى لندن ، قال فيه :

« وفاقاً لما ذكـرته لحضــراتكم من أننى ســـأسعى لمقابلة الرئيس جمــال عبد الناصــر لإطلاعه على الحقائق التى تجمعت لــدى فى الخرطوم ، فقد تمكنت من مقابلة الرئيس المصرى يوم الخميس الخـامس والعشــرين من أغسطس ١٩٥٥ .

« **وسألنى** : ما اخبارك من الخرطوم ؟

« **قلت** : أرجو أن يسمح لى حضرة الرئيس أن أتكلم بصراحة وأنا أعطيه الحقائق كما لمستها .

فأجابنى : تكلم ما تريد .

« **قلت** : قبل سفرى إلى السودان بيومين تلقيت خبراً جاء فيه أن الازهرى عقد أتفاقاً سرياً مع الإنجليز . ومع إنه كان بامكانى إغفال الخبر ، ورميه فى سلة المهملات ، فقد نشرته فى رأس صحيفتى (الجريدة) على ستة أعمدة ، لأننى كنت أعتقــد أن فى الأمر لعبة ، وإن الأزهــرى ربما اتفق مع الإنجليز ضد مصر .

« وقبل أن أسافر (إلى السودان) كنا جالسين فى الجريدة فقلت مازحاً: هذه المرة ، وللمــرة الأولى منذ اشتغالى بالصحافة منذ عشر سنوات ، قررت أن أقبض ... أجل ســأقبض من الأزهـــرى ، وســأعود إلى بيروت لأكتب ضــده « فضــحك عبد الناصر ضحكة عريضة . »

« **ثم قلت** : ولكننى بعد الذى شاهدته فى السودان تأكدت أنى كنت على خطأ جسيم . وأعتقد أن الأزهرى صادق عندما يقول إنه والحزب الوطنى الأتحادى مالوا إلى الاستقلال دون الاتحاد ، تمشياً مع إرادة الشعب السودانى .

« ثم زدت على ذلك : ياسيدى الرئيس ، لا شك أن الحزب الوطنى الاتحادى رأى ألا يضيع الفرصة ،فأيد الاستقلال التام خوفاً من خذلان الشعب له .

« ثم رحت أقدم عرضاً مفصلاً لما لمسناه فى الخرطوم . وقرأت له أيضاً نتفا من بيان وزير الشئون الإجتماعية فى المؤتمر الصحفى الذى عقده . ونبهته على الأخص إلى الفقرة التى تقول : إن السودان سينظم علاقاته بمصر وبريطانيا على الأساس الذى تعتمده كل منهما تجاه السودان .. وشددت على ناحية الاعتراف بالاستقلال التام .

« وأعطيت تفاصيل عديدة عن كل ما لمسناه وشاهدناه وسمعناه ثم قلت :

« وبالرغم من كل ذلك احببنا أن نلمس بأنفسنا الحقائق ، فقمت مع أحد زملائى بجولة فى العاصمة المثلثة دامت خمس ساعات . وبعد عرض استغرق أكثر من ساعة قلت لجمال : إننى استطيع أن أؤكد أنه إذا جرت انتخابات أو استفتاء فإن الاستقلاليين يفوزون بأكثر من خمسة وتسعين فى المائة .. فمصلحة مصر إذن تقضى بأن تبادر إلى إعلان الاستقلال ... ثم شرحت له حديثى مع الوزيرين الفضلى والمرضى ، ومع السيد محمد أحمد محجوب ، وموافقة الجميع على الاقتراحات التى قدمتها على أساس اعتراف مصر بالاستقلال التام . وأخيرا قدمت له مشروع حل يتضمن البنود التالية :

« ١ - وقف الدفع : هنا اسهبت عما سمعته من أخبار الفلوس ، وخصوصاًالإشاعات عن ثراء البعض ، واقترحت ألا ينفق قرش واحد إلا فى مشاريع عامة تخلد اسم مصر .

(ما لم أذكره فى الرسالة إلى يحيى الفضلى ، وهو ما طلب منى الرئيس جمال عدم ذكـره ، هو أن مصر انفقت فى السـودان أربعة ملايين جنيـه فى سنة .)

« ٢ - وقف الحملات والتدخلات : ذكرت لجمال أن بريطانيا ماطلت عشرات السنين لتعطى السودان حقه فى تقرير المصير ، ولكنها عندما وقعت على الأتفاقية احترمت توقيعها ... ولذا فإننى أقترح وقف الحملات ضد السودان فى الصحف والأذاعة ، ووقف جميع التدخلات فى شئون السودان ، وترك السودانيين يحلون أمورهم بأنفسهم .. وذكرت للرئيس أن السيد يحيى الفضلى أوعز لراديو أم درمان بعدم التعرض بأى أساءة لعبد الناصر .. وقلت له أيضاً ما قاله الفضلى من أن حكومة السودان ليست ضد الثورة المصرية .

« ٣ – أن يستقيل الصاغ صلاح سالم من وزارة شئون السودان ، وإذا رفض الأستقالة فيجب أعفاؤه ... وقلت ربما كان الصاغ صلاح سالم شاباً ممتازاً ، وربما كانت السياسة التى اتبعها ممتازة ، ولكن النتيجة كانت سيئة ، فيجب أن يستقيل أو يعفى .. والأمور تجرى هكذا فى الأمم الراقية ... صلاح ممتاز ، ولكن الأزهرى انتصر ، فيجب أن يستقيل صلاح . وهنا قال لى عبد الناصر إن صلاح سالم أبلغه منذ يومين أن الأتحاديين سيفوزون فى السودان ، فابتسمت واستشهدت ببعض العبارات الواردة فى خطاب يحيى الفضلى .. وقد قال عبد الناصر عبارته بشىء من الألم .

« ٤ – إذا كان الرئيس عبد الناصر لم يقتنع بعد بما قلناه وأكدناه ، فبأمكانه أن يقوم بزيارة السودان شخصياً.. وقد حصلت على وعد من السيدين الفضلى والمرضى ، ومن زعيم المعارضة محجوب ، بأن الحكومة السودانية توجه إليه دعوة رسمية للزيارة ، وإذا كانت مشاغله لا تسمح له بهذه الزيارة فبإمكانه أن يوفد بعثة تحقيق سرية أو علنية ، تماماًكما يريد ... والحكومة السودانية مستعدة أن تسهل عمل البعثة .

« كل ما يريده الرئيس عبد الناصر ليتحقق من أن السودانيين مجموعون على الاستقلال تسهله له حكومة السودان . فيما اكدت له

« ٥ – أن تعلن مصر استقلال السودان التام الكامل : يجرى أتفاق على كيفية هذا الإعلان ، وكيفية استقباله والترحيب به فى السودان .

« وشرحت الفوائد التى تجنيها مصر من ذلك فتنقذ سمعتها ، وتريح قلوب السودانيين .

« ٦ – بعثة مصرية للتهنئة فور إعلان الاستقلال تتوجه إلى الخرطوم ، وتتألف من وزراء لم يشتركوا فى الحملة الأخيرة على السودان .

« ٧ – مفاوضات : تجرى مفاوضات بين البعثة المصرية والحكومة السودانية لتنسيق العلاقات المشتركة . »

هذا ما جاء فى رسالة الأستاذ جبران حايك للسيد يحيى الفضلى عن زيارته الأولى للرئيس جمال عبد الناصر ... أما مقابلته الثانية له فقد قال له فيها عبد الناصر :

« هل يريدنى السودانيون أن أعلن استقلالهم .... ؟ ألا يكفيهم أن مصر مستعدة للموافقة على كل ما يريدونه ويقررونه مجتمعين .... ؟ »

ومضى جبران حائك يروى مادار بينهما ..... قال :

« قلت للرئيس عبد الناصر :

« أن لدى السودانيين اليوم خطة تقضى بأن يعلن البرلمان الإستقلال ، وهم يرجون ألا تمانع مصر فى ذلك ، وأن تعترف بالاستقلال عند إعلانه . وإننى أقترح أن تكون مصر السباقة إلى الأعتراف خوفاً من أن يسبقها الإنجليز إلى ذلك . وذكرت للرئيس جمال أن السودانيين غير راغبين فى إجراء استفتاء شعبى عام بعد الثورة التى نشبت فى الجنوب ، بالرغم مما ينشر ويذاع من تصريحات لبعض الزعماء السياسيين ... وأكدت له أن الزعيمين الدينيين السيدين على الميرغنى ، وعبد الرحمن المهدى ، سيجتمعان لأول مرة ليباركاً الاستقلال . »

وفى لقاء آخر أوضح الرئيس عبد الناصر للصحفى اللبنانى :

١ - أنه مستعد لأن يقر ويعترف بكل ما يقرره السودانيون .

٢ - أنه لا يريد امتيازات فى السودان .

٣ - أن السودان سيجد خير عون من شقيقته مصر عندما يكون بحاجة إلى أية مساعدة .

٤ - أن مصر لا تريد ولا تحاول مطلقاًالتدخل فى شئون السودان الداخلية .

٥ - أن مصر تتبع سياسة واحدة إزاء جميع الأحزاب السودانية .

٦ - أن مصر لا تريد الانتقام من أحد لأنها لا تضمر عداء لأحد . »

وبهذا توفرت للأزهرى موافقة دولتى الحكم الثنائى على إعلان الاستقلال من داخل البرلمان ، وأعطته كل من بريطانيا ومصر الضوء الأخضر .... فلم يتردد لحظة واحدة فى إعلانه على نحو ما نرى فى الفصل التالى .



الفصل السابع عشر

مولد جمهورية السودان

الزعيمان الدنينان الميرغنى والمهدى يلتقيان بعد فرقة طويلة – المواطنون يبتهجون باللقاء – الصحافة تأمل ألا تمتد آثارة إلى الحقل السياسى – مؤامرة صغيرة تبعد الأزهرى عن الحكم أياماً قليلة – السودان يتهيأ لإعلان استقلاله – الدولتان تعترفان به – مجلس للسيادة يحل محل الحاكم العام .

❑❑❑

تعرضت حكومة السيد اسماعيل الأزهرى فى نوفمبر من عام ١٩٥٥ لمؤامرة أطاحت بها وأبعدتها عن السلطة بضعة أيام ، يحدثنا عنها السيد خضر حمد ، وزير الرى وأمين عام الحزب الوطنى الاتحادى فى مذكراته ، فيشير إلى النغمة التى انطلقت حينئذ تنادى بقيام حكومة قومية ممثلة لكافة القوى السياسية لتحمل أعباء المرحلة .. وكانت هذه الدعوة قد أنطلقت من الصحافة ، ومن أحزاب المعارضة ، وكان الحزب الحاكم يرفضها خشية أن تنصرف الحكومة القومية ألى مكاسب حزبية على حساب الأهداف العليا للوطن ، وفى مقدمتها – إعلان الأستقلال – بأسرع فرصة ممكنة ، وكان هذا الرفض من الحزب الحاكم السبب المباشر للتآمر ضده .

يقول السيد خضر حمد :

« انتقل العمل ضدنا إلى الخفاء ، وهو يرمى للخلاص من الحكومة ، وأخذ بعض النواب يتسربون من الحزب ، وكان هناك جهود لتحويل بعضهم عنا بالمساومات وبالمال .. وكان نبأ ذلك يصل إلينا ... بل بلغ الأمر حد التهديد بالقتل إذ جاءنا ذات يوم مدير البوليس ليحدثنا أنه تلقى رسالة تفيد بأن بعض القتلة والمجرمين دخلوا السودان كجنود ، وأنهم ربما استغلوا فى حركة للتمرد واضطرت الشرطة أزاء هذا أن تقيم حراسة أمام مساكننا .

« وفى يوم الخميس العاشر من نوفمبر تمت المؤامرة ، واسقطت الحكومة عندما رفضت ميزانيتها فى مجلس النواب ، وصوت ضدها تسعة وأربعون نائباًمقابل خمسة وأربعين إلى جانب الحكومة .... وكان بين المعاوضين أربعة من نوابنا جميعهم وكلاء برلمانيون . وعند انفضاض الجلسة ذهبنا إلى رئاسة مجلس الوزراء حيث كتب الأزهرى استقالته ، وأرسلها إلى الحـاكم العام الذى قبلها فى المساء .

« ولم يكن الأمر غريباًعلينا ، إذ كنا على علم بجميع جوانب المؤامرة . ولما سمع الشعب بالنبأ اجتاحه قلق شديد ، ثم أخذ مرجل الغضب فى الانفجار .. وانطلقت الجموع الهادرة تقفل الطرق وهى تهتف للحكومة الوطنية وللأزهرى ... وتوالت المظاهرات وامتدت إلى أقاليم السودان وأريافة .

« وأصدرت الحكومة عقب استقالتها بياناًأعلنت فيه تمسكها واحترامها للنظم الدستورية ، وتمنت للحكومة المقبلة التوفيق فى الحفاظ على مكاسب السودان ... ومر يوم الجمعة الحادى عشر من نوفمبر فى هدوء من حيث النشاط الحزبى ، ولكن الثورة الشعبية ازدادت قوة على قوتها فى العاصمة والأقاليم ، وخرجت المظاهرات بعد الصلاة تهتف للحكومة وللأزهرى ، وتدين التآمر والمتآمرين .

« وفى المساء اجتمعت الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى الاتحادى، وقررت عدم الاشتراك فى أية حكومة قومية أو أئتلافية ، لأن ذلك يتعارض مع النظم الديمقراطية والدستورية . واتيح لقادة الحزب الوطنى الاتحادى أن يلتقوا بسيادة السيد على الميرغنى ، زعيم الختمية ، بدعوة منه ، فأوضح لهم أنه لا ينادى بقيام حكومة قومية ، ولكن ما يطلبه هو أن يكون الحكم قومياً يستوى فيه جميع المواطنين من حيث الحقوق والواجبات .

وفى نفس يوم اللقاء هذا عاد ثلاثة من النواب المنشقين إلى حزبهم ، وتوفرت له الأغلبية البرلمانية من جديد ، وأعيد انتخاب الأزهرى رئيساً للحكومة فى الخامس عشر من نوفمبر . ولم يمض على هذا الحدث غير أسبوعين حتى التقى الزعيــمان الدينـيان الكبيران ، السيد على الميرغنى زعيم الختميـة ، والسيد عبد الرحمن المهدى ، أمام الأنصار ، التقيا فى منزل الميرغنى بالخرطوم بحرى وظل

الأجتماع بينهما خمسين دقيقة كانا منفردين خلالها أربعين دقيقة . وكانت تلك أول مرة يلتقيان فيها منذ أكتوبر عام ١٩٤٦، عندما قرر المهدى السفر إلى بريطانيا لمقاومة بروتوكول صدقى - بفن . وقد تم الإعداد لهذا اللقاء منذ الثامن والعشرين من نوفمبر ، عندما اجتمع السيد عبد الله الفاضل المهدى بسيادة السيد الميرغنى استجابة لدعوة منه ، واقترح أن يتم اللقاء فوراً بزيارة يقوم بها الميرغنى للمهدى فى داره ... ولما نقل هذا الاقتراح للمهـدى شكـر الميرغنى عليه ، وفضل أن يتم اللقاء فى منزل صاحبه بالخرطوم بحرى ، فأحسن الميرغنى استقبال ضيفه ، واستبشر بزيارته ، وعبر له عن عظيم شكره وامتنانه .

ورد الميرغنى الزيارة للمهدى بداره بالخرطوم بعد يومين من اللقاء الأول ، وأصدر السيِّدان البيان التالى :

« الآن وقد شاء الله فتحقق الأمل العظيم الذى ظلت تنشده البلاد منذ أمد ، فالتقينا وتضامنا إبتغاء مرضاة الله ، يسعدنا أن نعلن عزمنا على الوقوف متكاتفين فى كل ما يعود على الأمة السودانية الكريمة بالخير ، والسعادة ، والحرية والسيادة الكاملة .

« وإننا إذ نحرص على أن تجتاز البلاد هذه المرحلة الدقيقة بطمأنينة وسلام إلى مصيرها العظيم المأمول ، نهيب بالمواطنين جميعاً أن ينسوا ذواتهم فى سبيل خدمة وطنهم العزيز وتحقيق أمانيه الكبرى حتى يتوفر الاستقرار والطمأنينة الضروريان فى هذا الظرف العصيب .... ونرجو أن يتهيأ بذلك الجو الملائم لتعاون جميع أحبابنا ومؤيدينا على البر والتقوى والخير العام ، كما نأمل أن يمكن التقاء جميع الأحزاب فى الحال على قيام حكومة قومية تكون صمام الأمان لكل ذلك ، وتستطيع إنقاذ البلاد من كل خطر متوقع ، والله المستعان والموفق لما فيه الخير والصواب . »

وذهب الناس فى التعليق على هذا اللقاء مذاهب شتى ، يمكن تلخيصها بما نشرته جريدة الأيام السودانية فى كلمتها الإفتتاحية فى الثانى من ديسمبر .

قــالت :

« لا شك أن التقاء كلمة السيدين يقابله السودانيون على اختلاف طبقاتهم ونزعاتهم بالابتهاج والسرور ، لأن مثل هذا الألتقاء يمهد إلى لقاء أكبر وأخطر

هو التقاء كلمة اتباع الطائفتين بعد أن ظلوا منقسمين وقتاً طويلاً .... إذن فالتقاء كلمة السيدين وتعاونهما يؤدى إلى وحدة السودانيين وتماسكهم ، وهذا ما ينشده كل مخلص لهذا البلد ، وما لا يمكن أن يتم بدونه استقرار ولا نظام ولا تقدم .. وقد نادينا فى الماضى ، وما زلنا ننادى ، بضرورة اتحاد كلمة السودانيين وتضافرهم وتماسكهم فى هذه الفترة الحاسمة من تاريخهم ، ليضعوا الأسس القويمة لدولتهم الوليدة ...

« ولكن كما كان السودانيون يقابلون التقاء كلمة السيدين بالابتهاج ، فهم يقابلونه أيضاً بالحذر ، ويخشى فريق كبير منهم - خاصة الطبقة المتعلمة - أن يكون اللقاء بين السيدين لقاء سياسياً غرضة السيطرة على الأوضاع السياسية ، وعلى المنظمات الديمقراطية فى هذا البلد . وفى هذا دون شك أخطار ضخمة على كيـاننا كله . ليس ذلك فحسب ، بل إن نتائجة قد تكون خلافاً أعمق مما كان ، يؤدى إلى تصدع جديد لا يمكن رتقة .

« إننا نعرف مكانة السيدين فى نفوس أتباعهما ، ونكن لهما كزعيمين دينيين كل احترام وتبجيل ، ولا نشك فى صدق وطنيتهما واخلاصهما ، وحسن إرشادهما ، وقيادتهما الروحية ... ولكننا نعلم أيضاً أنهما زعيمان دينيان أولاً وقبل كل شىء ، وندرك أن النفوذ الذى يتمتعان به إنما هو مستمد من مكانتهما الدينية ، ونعلم أيضاً أن السياسة وما تقتضيه من تعرض القائمين بها لآراء الناس ، وما تحتمه على القائمين بها من تحمل مسئولية أعمالهم ، كل ذلك يصطدم والقداسة الروحية التى يتمتع بها الزعماء الدينيون ... وعليه فنحن نرى ألا يمتد لقاء السيدين إلى المـيدان السياسى ، وأن يظلا بعيدين عن الاشتراك فى السياسة ، مكتفيين بالتوجيه والإرشاد بقدر ما تسمح به مكانتهما الروحية .

« إننا نريد أن يكون السـودان دولة ديمقـراطية ، الشعب فيها مصدر السلطات ، وصاحب الكلمة ، وسيد الحكومات . ولا نريد للشعب أن يتأثر فى هذا المجال إلا بآرائه وبكل ما هو متصل بحياته اتصالاً مباشراً أو غير مباشر ... نريد أن تقوم الأحزاب السياسية لخدمة الشعب ، وأن تجلس على مقاعد الحكم برغبة الشعب على أساس ما تقدمه له من خدمات . »

هذا كان تعليق صحيفة الأيام عقب اللقاء ، وهو يعبر تعبيراً صادقاً عن الشعور العام فى ذلك الوقت .

وكان الحزب الوطنى الاتحادى يرقب باهتمام أجتماع الزعيمين الدينيين السيدين على الميرغنى ، زعيم الختمية ، وعبد الرحمن المهدى ، إمام الأنصار ، ويدرك الدوافع التى أملته ، والأغراض التى يرمى لتحقيقها ، وهى فى المرحلة الأولى الاشتراك فى الحكم ، ثم الأنفراد به فى المرحلة الثانية ، مما يعنى إبعاد هذا الحزب عن السلطة .... وكان الأزهرى قد عقد بعد هذا اللقاء أجتماعاً طويلاً مع السيد الميرغنى ، وبحث معه الموقف السياسى ... واقترح عليه أن تقوم الحكومة القومية التى نادى السيدان بقيامها فى بيان لقائهما ، لتعلن استقلال السودان عن طريق البرلمان الذى كان قائماً حينئذ بدلاً عن الأستفتاء ، أو عن طريق جمعية تأسيسية منتخبة .

وكان هذا الحزب قد عقد اجتماعاً مشتركاً للجنتة التنفيذية وهيئته البرلمانية أجمع فيه على قبول مبدأ الحكومة القومية وأصدر البيان التالى (٢) :

أقرت الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى الاتحادى فى اجتماعها باللجنة التنفيذية بالأجماع قبول مبدأ الحكومة القومية على الأسس التالية :

١ - إن الحكومة القومية بالصورة المقترحة من قبل لا تعنى أكثر من الأشتراك فى الحكم ، مما ينقض المبادىء الدستورية ، والأوضاع الديمقراطية ، ولكنها تقبل على أساس تحقيق مصلحة وطنية عليا ، ولخدمة أغراض أسمى من الحكم ... هى أن تحقق استقلال السودان الكامل غير المشروط بشرط ، أو المقيد بأحلاف أو معاهدات أو مركز ممتاز لأية دولة من الدول ، لأن هذا هو مطلب السودانيين الذى اجمعوا عليه وعبروا عنه فى كل مناسبة .

٢ - أن يتم تقرير المصير وتحقيق الاستقلال بأقصر الطرق ، وهو إقراره من داخل البرلمان الحالى ، مع إعطاء البرلمان اختصاصات الجمعية التأسيسية للخطوات الباقية كوضع الدستور ، وقانون الانتخاب وغيرها .

٣ - تقوم الحكومة القومية فور إعلان موافقة الدولتين على تعديل الاتفاقية ، بما يحقق الأهداف السابقة الذكر .

٤ - للوصول إلى اتفاق فى أسرع وقت ، تلتزم بالمحافظة على الحقوق المنصوص عليها فى الدستور كاملة .

---

(٢) جريدة الأيام السودانية - ٥ ديسمبر ١٩٥٥ .

٥ - إذا وافقت المعارضة على هذه الأسس تمثل فى الحكومة القومية بنسبة عدد نوابها فى البرلمان .

ويعلق على هذا البيان السيد عبد الله خليل ، أمين عام حزب الأمة المعارض فيقول (٣) :

« أننا نريد الحكومة القومية لتأمين استقلالنا ... وإذا ما قامت الحكومة القومية الصحيحة ، فإننا لا نتهيب من إعلان البرلمان الحالى للمصير ... والحكومة القومية تضمن تقرير المصير فى نزاهة تامة ، ومن غير أن يتلاعب به حزب من الأحزاب ... وإذا ما قامت هذه الحكومة فإن الجو يكون مهيأ لأن ندرس الأقتراح القائل بتقرير البرلمان الحالى للمصير ، والمبدأ الذى نسير ونصر عليه هو ألا يكون لأى حزب أغلبية فى الوزارة القومية . »

ولم يكتف الحزب الوطنى الاتحادى بإصدار بيانه حول الحكومة القومية المقترحة ، بل بعث بخطاب منه للأحزاب الممثلة فى البرلمان لتحديد الزمان والمكان لعقد اجتماع مشترك لبحث المشروع على ضوء الأسس التى حددها ... وردت الأحزاب ببيان تفند فيه تلك الأسس ، وتستبدلها بأسس من عندها .

يقول بيان الأحزاب المؤتلفة (٤) :

« اجتمعت الهيئة العليا للأحزاب المؤتلفة ودرست البيان الذى أصدره الحزب الوطنى الاتحادى فى مساء الأحدالرابع من ديسمبر ١٩٥٥ ، ورأت أن تصدر البيان التالى تنويراً للرأى العام :

« إن بيان الحزب الوطنى الاتحاى معناه أنهم يرفضون قيام الحكومة القومية فى الحال .. إذ لم يقم الوزراء الذين فوضتهم هيئة هذا الحزب بأى اتصال أو مشاورات مع الأحزاب المؤتلفة ، أفراداً أو مجتمعين ، بغرض الوصول إلى تفاهم على الأسس والأهداف التى يجب أن تقوم عليها الحكومة القومية ، وذلك على الرغم من أن جميع الأحزاب ، ما عدا الحزب الوطنى الاتحادى ، اجمعت على دقة الفترة التى نواجهها ، وما تستوجب من توحيد الكلمة ، وتجمع القوى لايجاد حكومة قومية فى الحال ، حتى تجتاز البلاد العقبات التى أمامها . وقد صدر

---

(٣) جريدة الأيام السودانية ٥ ديسمبر ١٩٥٥ .

(٤) جريدة الأيام السودانية - ٦ ديسمبر ١٩٥٥ .

بيان السيدين الجليلين مؤيداً لهذا الاتجاه بوضوح ، حاثاً الأحزاب على تحقيق رغبة الشعب وهيئاته .

ثانيــاً : إن الحزب الوطنى الاتحادى رفض ويرفض الحكومة القومية فى الحال ، زاعماً فى بيانه أنها تتجافى مع الأوضاع الديمقراطية . وهذا زعم غير صحيح ، لأن الأحزاب المؤتلفة تعلم جيداً أن الحكومات القومية ، تستوجبها الفترات الدقيقة فى حياة الشعوب ، وهى لازمة من اللوازم فى أوقات الأزمات والشدة ... والسوابق الدستورية فى البلاد العريقة فى الديمقراطية تؤيد ذلك . لهذا فإن الأحزاب المؤتلفة لم تطلب الإشتراك فى الحكم ، إذ أنه كان قد جاء فى بيانها الصادر فى التاسع والعشرين من نوفمبر ما يلى (٥) :

« إن جبهة الأحزاب المؤتلفة حين تنادى بقيام الحكومة القومية إنما تضع نصب عينيها تحقيق مصلحة البلاد ، وتأمينها من مطامع الطامعين ، وتستن لهذه الحكومة القومية أهدافاً واضحة أهمها :

* « الوصول إلى استقلال السودان وسيادته الكاملة بأقصر الطرق العملية وأضمنها ، والتى ترى الحكومة القومية صلاحيتها وسلامة تنفيذها ، سواء أكان ذلك عن طريق هذا البرلمان ، أو الاستفتاء أو الجمعية التأسيسية إذا اضطرتنا الظروف لذلك .

* « العمل على أن تحل محل الحاكم العام فوراً مع إعلان الأستقلال النظيف لجنة من السودانيين تقوم بعمل رأس الدولة فى الفترة بين إعلان الاستقلال وقيام البرلمان السودانى حسب الدستور الجديد .

* « وضع الدستور بواسطة لجنة قومية تكونها الحكومة القومية .

* « وضع قواعد الانتخابات للبرلمان الجديد .

* « العمل على تأمين الخدمة المدنية واستقرارها .

« وهذا دليل واضح على أن الحكومة القومية المنشودة تستهدف مصالح البلاد العليا ، وإقرار النظم الديمقراطية السليمة التى لا يمكن تحقيقها إلا بقيام حكومة قومية ، لأن دولتى الحكم الثنائى لا يمكن أن تحترما قراراً تتقدم به حكومة حزبية ، أغلبيتها ضئيلة وغير مستقرة .

---

(٥) جريدة الأيام السودانية - ٦ ديسمبر ١٩٥٥ .

« ولكن الحزب الوطنى الاتحادى تمسكاً منه بالبقاء فى الحكم ، وتشبثا بمقاعده ، يحاول كسب الوقت وإطالة أمد بقائه فى هذه المقاعد ، وليس أبلغ فى الدلالة على تشبث رجال الوطنى الاتحادى بكراسى الحكم وسلطان الدولة من هذه الشروط التى فرضرها مقدماً لقيام الحكومة القومية ، والتى تضع الأمر كله فى يد الحزب الوطنى الاتحادى ، وتجعل قيام الحكومة القومية بهذه الأوضاع أمراً غير ذى موضوع .

« ثالثاً يتضح من بيان الحزب الوطنى الاتحادى أنهم لا يرغبون فى الحكومة القومية إطلاقاً ، لأنهم يشترطون لقيامها موافقة الدولتين مقدماً على أن يقرر البرلمان الحالى المصير ويحقق الاستقلال ، فهل يعتقد الحزب الوطنى الاتحادى أن موافقة الدولتين هى أقصر الطرق وأضمنها لتحقيق الاستقلال التام فى هذه الظروف والأوضاع الدستورية ؟

« إن الأحزاب المؤتلفة ، وقد جمعت بينها المصلحة العليا للبلاد ، حريصة على قيام الحكومة القومية فى الحال ، لأنها موقنة أن البلاد لا يمكن أن تخطوخطوة نحو تحقيق الاستقلال التام والسيادة الكاملة النظيفة بأقصر الطرق وأضمنها إلا إذا قامت حكومة قومية تتمتع بتأيد جميع الأحزاب السياسية ، والهيئات الشعبية مما يمكنها من مواجهة أى خطر من الداخل أو الخارج صفاً واحداً ، موحد الهدف قوى العزم .

« رابعاً ... نرجو أن يكون مفهوماً أن الأحزاب المؤتلفة عندما طالبت بالحكومة القومية لم يكن غرضها عدد المقاعد لحزب أو لآخر ، وإنما كان همها أن تقوم حكومة قومية بمعنى الكلمة بحيث لا يكون لحزب فيها أغلبية فى العدد أو السلطات ، بل تسودها روح التضامن والإخلاص خدمة للغرض المنشود من ورائها .

« خامساً .... إنه لا يمكن أن يفهم من اشتراط الحزب الوطنى الاتحادى المحافظة على الحقوق المنصوص عليها فى الدستور كاملة ، إلا أنهم يريدون استبقاء السلطات الأستثنائية للحاكم العام فى دستور الحكم الذاتى ، وفى قيادة الجيش ، وسلطات رئيس الوزراء فى عزل وزرائه ، مما يتنافى أساساً مع قيام الحكومة القومية واستمرارها ، لأن الحكومة القومية فى جوهرها تعطيل لكثير من نصوص الدستور بسبب الظروف غير العادية التى تجتازها البلاد .

« سادساً ... إن الأحزاب المؤتلفة كانت قد دعت لقيام الحكومة القومية ، وأوضحت أسسها وأهدافها فى شتى المناسبات ، وكررت هذه الأسس فى بيانها ، وهى ترحب بقيام الحكومة القومية فى الحال ، على ألا يكون قيامها رهيناً بموافقة الدولتين على تعديل الاتفاقية بما يحقق أهدافها ... ذلك لأن الحكومة القومية مطلب الشعب لتحقيق أهداف الشعب سواء وافقت دولتا الحكم الثنائي على تعديل الاتفاقية أو لم توافقا .. وطبيعى أن يكون قيام الحكومة القومية سابقاً لاية خطوة أخرى . »

وهذا البيان من أحزاب المعارضة ، وفى مقدمتها حزب الأمة ، وحزب الاستقلال الجمهورى ، الذى كان يتزعمه السيد ميرغنى حمزه ، يستمد قوته من لقاء السيدين ، ويوعز بأن هذا اللقاء الذى حث فى بيانه الأول على قيام حكومة قومية بدلاً عن الحكومة الحزبية التى تقلدت الأمر منذ بدء الفترة الأنتقالية والحكم الذاتى ، يوشك أن يسير خطوة أخرى للأمام قد تكون سحب السند الطائفى من الحزب الوطنى الاتحادى ، أو العمل على قيام حزب جديد يتمتع بتأييد طائفة الختمية .

مهما يكن من أمر فقد رأت حكومة الأزهرى أن تدعو أحزاب المعارضة ، أو ما كان يسمى حينذاك الأحزاب المؤتلفة إلى أجتماع يعقد بدار البرلمان لبحث إمكانية قيام الحكومة القومية على ضوء البيانين المنشورين فى هذا الفصل ، فاستجابت هذه الأحزاب ، وبدأت المحادثات بينها بالفعل .

وبينما كانت الاجتماعات تتصل بين الأحزاب لبحث الأسس اللازمة لقيام الحكومة القومية ، تفاجأ الأوساط السياسية بنبأ استقالة حاكم السودان العام ، سير نوكس هلم ، الذى أذاعته وزارة الخارجية البريطانية فى بيان قالت فيه :

« أبدى سير نوكس هلم رغبته فى الإستقالة من منصبه لأسباب شخصيه . وقد أبلغ سفير المملكة المتحدة فى القاهرة رئيس الوزراء المصرى أن حكومة صاحبة الجلالة البريطانية مستعده لقبول استقالة سير نوكس هلم وأنها لا تنوى ترشيح حاكم بريطانى آخر ليحل محله ... وتقوم حكومة صاحبة الجلالة الآن بمشاورات مع الحكومة المصرية للاتفاق على الخطوات التى يجب اتخاذها بخصوص منصب الحاكم العام ، متوخية فى ذلك ما تتطلبه الاتفاقية الإنجليزية المصرية من ضرورة إيجاد جو حر محايد فيما تبقى من فترة تقرير المصير . »

وكان الحاكم العام قد نقل نبأ استقالته لرئيس الوزراء الأزهرى قبل إعلانه ، ونقله أيضاً لزعيم المعارضة ، السيد محمد أحمد محجوب ، وأفادهما أنه يود أن يتقاعد فى أول أبريل لأسباب شخصية ... وقد اقترحت بريطانيا فى محادثاتها مع مصر أن يكون الحاكم العام الجديد رجلاً محايداً من دول أسكندنافيا أو سويسرا . وفى الخرطوم جاء اقتراح بتعيين لجنة سودانية قومية لتحل محل الحاكم العام ، وأعربت مصر فى نفس الوقت عن استعدادها لتأييد ما يجمع عليه السودانيون ... وأثارت استقالة الحاكم العام نشاطاً سياسياً عظيماً ... وعلى الرغم من اتفاق ممثلى الأحزاب على مبدأ قيام لجنة قومية لتحل محل الحاكم العام ، وتمارس سلطاته ، إلا أنهم اختلفوا حول موعد قيام هذه اللجنة ، إذ رأت الأحزاب المؤتلفة - أحزاب المعارضة - أن تقوم اللجنة فوراً ، بينما رأت حكومة الأزهرى وحزبه أن يرتبط قيامها بإعلان الاستقلال ، وهذا بدوره عندها مرتبط بقيام الحكومة القومية ... وأصدر الحزب الوطنى الاتحادى بيانا قال فيه :

« ترى الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى الاتحادى أن استقالة الحاكم العام قد هيأت فرصة مناسبة للسودانيين لاستكمال مظهر سيادتهم بأن تحل لجنة قومية سودانية محل الحاكم العام ، وتتولى جميع سلطاته إلى أن يتسنى للسودانيين فى وقت قريب اختيار رأس الدولة بالطريقة التى ينص عليها دستور السودان المستقل . وأنه لمن رأى الهيئة البرلمانية أيضاً أن وجود لجنة الحاكم العام الحالية ، التى تمثل فى عضويتها دولتا الحكم الثنائى الاجنبيتان ، لا تتمشى والاتجاه الجديد الذى نجم عن استقالة الحاكم العام ، ولا يتفق مع وجود لجنة سودانية خالصة . وهى لذلك ترى ضرورة حل هذه اللجنة ... والهيئة البرلمانية تستنكر أشد الأستنكار أى تدخل من دولتى الحكم الثنائى أو أحداهما لفرض اتجاه معين ، أو ترشيحات خاصة لتكوين اللجنة القومية ، وتناشد جميع أعضاء البرلمان ، وأعضاء الأحزاب السودانية أن يتولوا هذه الأمر بأنفسهم ويقدروا خطورة ما يترتب عليه بالنسبة لمستقبل السودان المستقل . »

ومن ناحية أخرى قام سيادة السيد عبد الرحمن المهدى ، إمام الأنصار ، وراعى الحركة الأستقلالية ، بزيارة للسيد الميرغى زعيم الختمية ، فى منزله بالخرطوم بحرى على إثر إعلان استقالة الحاكم العام ... وبحثا الوضع

السياسى الناجم عن هذه الاستقالة ، وضرورة قيام حكومة قومية تنتظم الأحزاب السياسية كلها فى الحال ... وقد استمر اجتماعهما نحواً من تسعين دقيقة ، ووصف بأنه أخطر اجتمــــاع عقــداه . وقد احيطت مداولاته ومقرراته بالســـرية التامة .

وكان الحاكم العام قد سافر فى إجازته صباح السادس عشر من ديسمبر بعد أن تأخر بعض الوقت بأمل أن يتم اتفاق بين الأحزاب السياسية على تشكيل الحكومة القومية المقترحة فيوقع على مرسوم تشكيلها ، ولكن الأزهرى أبلغه نبأ تعثر المفاوضات بين الأحزاب فعجل بسفره .

وفى اليوم السابق لرحيل الحاكم العام تطور الموقف السياسى فى السودان بصورة مثيرة على النحو التالى :

فى الخامس عشر من ديسمبر ١٩٥٥ تقدم السيد يعقوب حامد بابكر ، وهو من نواب حزب الأمة عن دائرة شمال الفونج ، بسؤال لرئيس الوزراء ، السيد الأزهرى جاء فيه :

« هل تلقت حكومة المملكة المتحدة أى وعد من حكومة السودان بمنحها قاعدة جوية فى السودان .... ؟

ورد الأزهـــرى فى هدوئه المعهود ، وصـــوته الجهورى : « كــــلا .... ثم كلا ... »

ثم سأل السيد بلن ألير بيور ، نائب بور ، الذى كان قد تحول من الحزب الوطنى الاتحادى إلى حزب الأحرار الجنوبى :

« هل كلا هذه تنطبق على الاتفاق الذى قيل إنه ابرم مع بريطانيا وأمريكا بشأن الدفاع عن الصحراء ، ومن ضمنها هذه البلاد .... ؟ » .

ورد عليه الأزهرى بقوله :

« إن مهمة حكومتى محـددة فى أتمام السودنة وقد تمت ، واتمام الجلاء وقد تم ، ثم فى جمع كلمة السودانيين حول الاستقلال التام وقد تم هذا أيضاً ... ولم يبق إلا إعلانه من داخل هذا المجلس يوم الأثنين القادم - التاسع عشر من ديسمبر - إن شاء الله . وأرجو ألا يفوت نواب هذا المجلس الموقر من الحكومة والمعارضة قطاف هذه الثمــار الدانية ، وأرجـو أن يقدموا عليه ويقروه بكل شجاعة .... وأؤكد أن حكومتى لم توقع اتفاقاً أو معاهدة مع أى شخص أو

حكومة ، ولم تتقدم حكـومتى بشـىء مثل هذا إلى البرلـمان ... ولن تتقدم به فى المستقبـل إن شاء الله . »

وكان لهذا الإعلان من الأزهرى دوى هائل فى الداخل والخارج .. واجمعت الصحافة السودانية على الترحيب به ، وتناقلته وكالات الأنباء ، ورددته إذاعات الدنيا .. وجاء يوم السبت ، السابع عشر من ديسمبر فاجتمعت الأحزاب السودانية كلها ، حكومة ومعارضة ، واتفقت على تقديم أربعة اقتراحات يجيزها البرلمان مجتمعاً ، ويشترك فى تقديمها نواب من سائر الأحزاب والاتجاهات السياسية تأكيداً للوحدة الوطنية ، وتعبيراً عن الموافقة الاجماعية عليها .

وكان الاقتراح الأول خاصاً بأن تعطى الجمعية التأسيسية التى ستنتخب لترسم وتجيز دستور السودان الدائم ، اعتباراً كافياً لمطلب النواب الجنوبيين الخاص بقيام اتحاد فدرالى بين المديريات الجنوبية الثلاث وشمال السودان ، فى نطاق وحدة القطر .

والثانى خاص بالإعتراف باستقلال السودان فوراً .

والثالث بقيام رأس دولة سودانى من خمسة أعضاء ....

والرابع بقيام جمعية تأسيسية منتخبة لوضع وإقرار الدستور الدائم ، وقانون انتخابات للبرلمان المقبل .

وجاء اليوم الموعود ، الأثنين التاسع عشر من ديسمبر ١٩٥٥ ، وفى مجلس النواب تقدم السيد ميرغنى حسين زاكى الدين ، نائب دائرة دار البديرية بكردفان ، عن حزب الأمة ، بالاقتراح التالى :

« نحن أعضاء مجلس النواب فى البرلمان مجتمعاً نرى أن مطلب الجنوبيين بحكومة فدرالية للمديريات الجنوبية الثلاث سيعطى الإعتبار الكافى بواسطة الجمعية التأسيسية . »

وثنى الأقتراح السيد بنجامين لوكى ، نائب دائرة ياى بالمديرية الإستوائية ، ورئيس حزب الأحرار ، وقال :

« عندما بدأ السودانيون يتجمعون ليتشاوروا فى شئون بلادهم رأى الجنوبيون أن أنجع طريقة للتشاور هى أن تكون للجنوب حكومة فدرالية . وكلنا

يسعى ويهدف لأن يكون السودان وحدة لا تتجزأ ... وهذا الهدف لا يتحقق إلا إذا كانت هناك حكومة فدرالية للمديريات الجنوبية الثلاث . »

ومضى يقول :

« كلنا يعـرف أنه حدثت منذ وقت مضى اضطرابات فى بعض أجزاء السودان ... وواجبنا أن نعمل جميعاً لكى تتحسن الأحوال فى تلك الأجزاء .

« إن الأحوال فى الجنوب غير مستقرة ، وإنه لعمل شجاع منا أن نتعاون جميعاً فى هذه الفترة غير المستقرة لتحقيق أهداف السودان الكبرى . وإننى على ثقة أن هذا الاقتراح يبعث الطمأنينة فى نفوس إخواننا فى الجنوب ، وأنهم سيشعرون جميعاً أننا هنا فى الخرطوم نعمل لراحتهم . »

وطرح الاقتراح للتصويت فأجيز بالأجماع ....

ونهض السيد عبد الرحمن محمد دبكه ، نائب دائرة بقارة نيالا غرب ، عن حزب الأمة ، يقـدم الاقتراح التالى الخاص بإرسال خطـاب لمعالى الحاكم العـام نصه :

« نحن أعضاء مجلس النواب فى البرلمان مجتمعاً ، نعلن باسم الشعب السودانى أن السودان قد أصبح دولة مستقلة كاملة السيادة ، ونرجو من معاليكم أن تطلبوا من دولتى الحكم الثنائى الاعتراف بهذا الإعلان فوراً . »

وثنى الأقتراح السيد مشاور جمعة سهل ، نائب دائرة دار حامد غرب ، عن الحزب الوطنى الاتحادى .

ويعلق عليـه فى تلك الجلسـة زعيم المعـارضة ، السيـد محمـد أحمـد محجوب فيقول :

« فى العاشر من نوفمبر غادر السودان آخر جندى أجنبى ، فأدرك الشعب بجميع أحزابه وهيئاته أن استقلال البلاد التام أصبح حقيقة واقعة ، وارتفعت أصوات الشعب فى كل مكان تنادى بإعلان الاستقلال التام ، وتطلب من الدولتين الاعتراف به .. وها نحن اليوم نتقدم بهذا الاقتراح بأسم شعب السودان ، لنقول إن السودان قد أصبح دولة مستقلة ذات سيادة كاملة ، ونطالب الدولتين الاعتراف الفورى . ولا شك عندى فى أن هذا الاقتراح سيجاز بالأجماع ، كما لا شك عندى فى أن هذا الشعب السودانى شعب عظيم ، يعرف متى يختلف ،

وعلى ماذا يختلف ، كما يعرف متى يلتقى ويقف صفاً واحداً كلما ادلهمت الأمور ، ودهمته الحوادث . وكاد الشك يتسرب إلى نفوس الحادبين علينا ، وظنوا بنا الظنون ، وحسبونا قد تفرقت كلمتنا . وتجلت وحدة الشعب وقوته وتقديره لمصائر الأمو ر ، واستطعنا أن نجتاز الصعاب وأن نخط سطراً ناصعاً فى سجل تاريخ هذه البلاد وتاريخ ابنائها . »

ويختتم المداولة حول الأقتراح السيد مبارك زروق ، وزير المواصلات ، وزعيم المجلس قائلاً :

« إن ما قطعناه فى حساب الزمن لا يتجاوز عامين ، ولكنه فى حساب الحوادث والقيم والانتصارات سجل ضخم تحسدنا عليه الأجيال القادمة حينما نصبح نحن جميعاً جزاءًا من ثرى هذه الأرض المقدسة ، وحينما يصبح جيلنا هذا أثراً من آثار التاريخ .

« قال نهرو يوم مولد جمهورية الهند :

« إن هذا اليوم يختم حقبة هامة فى تاريخ كفاحنا الوطنى ، انتهت به رحلة اسلمتنا إلى رحلة قد تكون أشق وأقسى . ولقد وفينا اليوم بعهد قطعناه للشعب، وفى الوفاء بالعهد وفى انجاز الوعد ، راحة للنفس والضمير ، وقوة وزاد لوثبة أخرى وعمل أكبر . »

« قال نهرو هذا ، وإننى أود أن أضيف إليه بأن هذا اليوم سجل انتصاراً ضخماً من انتصارات الشعب على أعداء الحرية وعلى الشقاق ، وإن إعلان الاستقلال من داخل هذا البرلمان ، سيظل ذكرى حية لمدى ما يمكن أن يحققه الشعب الموحد الكلمة المؤمن بحقه .

« ولن يزيدنا هذا اليوم إلا إيماناً بقوة هذا الشعب الجبارة وصلاحيته التى لا تنازع فى أن يعيش حراً كريماً ..... وأنه شعب واع ، مهيأ للديمقراطية ، وأنه سيظل دائماً يفرض إرادته على كل إرادة .. فعلينا ، ونحن ممثلوه ونوابه ، أن نكون فى خدمته ، وإن نظل رهن اشارته ، لأن تمجيد الشعب وتقديره أسمى من الحكم والسلطان ، وقوته الدافقة لا يستطيع أن يقف فى وجهها إنسان .

« يجب أن نقيم دعائم السودان ، ومنذ اليوم ، على أسس من الديمقراطية والعدالة ، وأن نواجه مشاكل المستقبل كرجال ، وأن نعرف كيف نزن ونقدر الأمور ، فبناء الأمم ليس بالأمر الهين . وبإنكار الذات ، وسلامة القصد ، وصدق

العزم ، ونفاذ البصيرة ، والصبر والتعاون ، نستطيع أن نعوض ما فاتنا حين كانت مقاليد الأمور يصرفها الأجنبى . وإن عملنا يجب أن يكون لمصلحة الشعب أولاً واخيراً ، وأن تحل إرادته المحل الأول ، وإن همنا العمل على إسعاده ورفع مستواه ، ومحو الآثار التى خلقها فى نفسه وجسمه ومجتمعه الاستعمار ، وأن نعيد له الثقة بنفسه ، وإن نهيىء له الظروف التى يتنفس فيها بحرية ، وتتفتح أمامه أبواب الفرص ، وأن نعطيه الحريات التى يتمتع بها الأحرار فى كل مكان . »

وطرح الاقتراح للتصويت فأجيز بالأجماع .

ويتقدم السيد حسن جبريل سليمان ، نائب دائرة مساليت جنوب « الأمة » بالاقتراح الثالث قائلاً :

« بما إنه يترتب على الاعتراف باستقلال السودان قيام رأس دولة سودانى فإنه من رأى هذا المجلس أن ينتخب البرلمان لجنة من خمسة سودانيين لتمارس سلطات رأس الدولة بمقتضى أحكام دستور مؤقت ، يقره البرلمان الحالى ، حتى يتم انتخاب رأس الدولة بمقتضى أحكام الدستور السودانى الدائم ، كما إنه من رأى هذا المجلس أن تكون الرئاسة فى اللجنة دورية فى كل شهر ، وإن تضع اللجنة لأئحة لتنظيم أعمالها . »

ويثنى الاقتراح السيد جشوا ملوال مت ، نائب غرب النوير الجبل ، عن حزب الأحرار ، ويجاز بالإجماع .

وأخيراً ينهض السيد محى الدين الحاج حمد ، عن دائرة تقلى جنوب « الحزب الوطنى الاتحادى » فيقدم الاقتراح التالى :

« إن من رأى هذا المجلس أن تقوم جمعية تأسيسية منتخبة لوضع وإقرار الدستور النهائى للسودان ، وقانون الأنتخاب للبرلمان السودانى المقبل . »

ويثنيه السيد حماد أبو سدر نائب دائرة الجبال الشمالية شرق ، عن الحزب الوطنى الاتحادى ، ويجاز أيضاً بالأجماع .

ويعقد مجلس النواب جلسة فى السادس والعشرين من ديسمبر ١٩٥٥ يقدم فيها زعيم المجلس ، السيد مبارك زروق ، اقتراحاً باختيار السادة التالية اسماؤهم لعضوية اللجنة الخماسية المناط بها ممارسة سلطات رأس الدولة ، وهى ما سميت فيما بعد بمجلس السيادة :

١ - أحمد محمد صالح - وهو عضو معين فى مجلس الشيوخ ، وقد عمل بخدمة التعليم فى مراحله المختلفة سنين عدداً ، وكان شاعراً مبدعاً ، وهو الذى نظم النشيد الوطنى السودانى .

٢ - أحمد محمد يس - وكان رئيساً لمجلس الشيوخ وهو مهندس مساح ومن الأعضاء المؤسسين لحزب الأشقاء .

٣ - الدرديرى محمد عثمان - وكان عضواً فى لجنة الحاكم العام ، ورئيساً لحزب الجبهة الوطنية ، وقد عمل قاضياً للمحكمة العليا ، كما عمل قبل ذلك بالتعليم .

٤ - عبد الفتاح محمد المغربى ، وقد كان زعيماً للمعارضة فى الجمعية التشريعية ، وهو من كبار المعلمين ، وأبكار الخريجين ، وصاحب فكرة إنشاء معهد القرش .

٥ - سرسيو إيرو ، وقد كان عضواً فى لجنة الحاكم العام وزعيماً جنوبياً بارزاً .. من أنصار وحدة الجنوب والشمال ، ومن أعضاء مؤتمر جوبا فى عام ١٩٤٧ ، ذلك المؤتمر الذى أوصى بوحدة السودان . وأجيز الاقتراح عند التصويت عليه .

وفى جلسة الحادى والثلاثين من ديسمبر لمجلس النواب ، تم الاتفاق على مواصفات العلم السودانى ، وأجيز دستور السودان المؤقت الذى تحكم به البلاد إلى إن تتمكن الجمعية التأسيسية عند قيامها من رسم وإقرار الدستور الدائم .

قال زعيم المجلس ، السيد مبارك زروق ، وهو يقدم مشروع الدستور المؤقت لجلسة مشتركة لمجلسى الشيوخ والنواب : -

« لم يكن إعلان البرلمان السودانى لاستقلال السودان حدثاً خطيراً من الناحيتين السياسية والتاريخية فحسب ، ولكنه خطير أيضاً من الناحية الدستورية .... فهذا الاقتراح خرج بالسودان من مجموعة الدول الناقصة السيادة ، وتخلى عن الإرادة المفروضة عليه ليمتلك إرادة حرة ، واختصاصاً دستورياً كاملاً ... وبمعنى آخر ، أصبح السودانيون أحراراً فى اختيار نوع الحكم الذى يرتضونه لأنفسهم ، وفى وضع الدستور الملائم لحكمهم ، وفى تعديله حسب ما يريدون ليكون دائماً عاكساً لإحساس الشعب ، متمشياً مع رغباته . »

ويعلق زعيم المعارضة ، السيد محمد أحمد محجوب قائلاً :

« إن انتصاراً جديداً يسجله شيوخ الأمة ونوابها اليوم بإجازة هذا الدستور . وقد تعددت هذه الأنتصارات فى الأسابيع الأخيرة حتى كادت عجلة الزمن أن تعجز عن مسايرة الحوادث ، وحتى كادت أنفاس سكان العالم الخارجى تقف ، وهم يتلقون أنباء هذه البلاد ، وإعلان الاستقلال ، وتعيين لجنة السيادة ، وها هم أولاء يشهدون كيف استكملنا حلقات نظامنا الدستورى ، ونحن نقدم للبرلمان بمجلسيه مجتمعاً الدستور المؤقت الذى ستحكم البلاد بمقتضاه ، ريثما يتم إنجاز الدستور النهائى ، وآيات الأنتصار الكبرى ، هى كيف استطاع الساسة مناقشة الدستور المؤقت والاتفاق على أحكامه فى زمن وجيز . »

ويجاز مشروع الدستور المؤقت بالأجماع .

ويأتى اليوم الأول من يناير ١٩٥٦ ، ويعقد الشيوخ والنواب جلسة مشتركة فيقف السيد اسماعيل الأزهرى ، رئيس الوزراء ، ويتلو خطابين ، أحدهما من الرئيس جمال عبد الناصر ، رئيس وزراء حكومة جمهورية مصر ، والأخر من مستر سلوين لويد ، وزير الدولة بخارجية بريطانيا .

يقول الخطاب الأول :

« إن الحكومة المصرية ، عملاً بنواياها التى جاهرت بها ، وبمسعاها الذى جاهدت من أجله لتحقيق الحرية لشعب السودان تعلن فوراً الاعتراف بالسودان دولة مستقلة ذات سيادة .

« وقد أصدرت الحكومة المصرية تحقيقاً لهذا ، الإعلان المرفق . كما اعتمدت نيابة السيد الأميرالاى أركان حرب عبد الفتاح حسن عنها لتقديم هذا الإعلان .. ولى عظيم الشرف ، بالإصالة عن نفسى وبالنيابة عن الحكومة المصرية ، فى أن أزجى إلى سيادتكم خالص التهنئة بهذا اليوم الخالد فى تاريخ السودان ، وأن ابتهل إلى الله أن يسدد خطاه فى حاضره ومستقبله .

« وتفضلوا بقبول خالص مودتى واحترامى . »

أما الإعلان الذى أصدرته الحكومة المصرية والذى تلاه الأزهرى فيقول :

« استجابة للقرار الذى اتخذه البرلمان السودانى فى التاسع عشر ، والثانى والعشرين من ديسمبر سنة ١٩٥٥ ، والذى أعلن فيه أن السودان سيصبح دولة مستقلة كاملة السيادة ، وطلب فيه من دولتى الحكم الثنائى أن تعترفا بهذا الإعلان .

« فإن حكومة مصر تعترف بأن السودان دولة مستقلة ذات سيادة اعتباراً من تاريخ أول يناير ١٩٥٦ .

« وتأمل حكومة جمهورية مصر فى الوقت الذى تعترف فيه باستقلال السودان أن تستمر حكومة السودان فى رعاية الاتفاقات والوفاقات التى عقدتها دولتا الإدارة الثنائية نيابة عن السودان ، أو اتفقتا على تطبيقها على السودان ... وسيكون من دواعى سرورنا تأييد الحكومة السودانية لذلك . وترجو حكومة جمهورية مصر أن تتعاون معها حكومة السودان فى كل الخطط الضرورية لتصفية الإدارة الثنائية فى السودان . »

أما الخطاب الثانى الذى تسلمه الرئيس الأزهرى من مستر سلوين لويد ، وزير خارجية بريطانيا ، فيقول :

« لى عظيم الشرف أن أخطركم أننى قد انتدبت المستر دودز باركر الوكيل البريطانى البرلمانى ليسمعكم قرار حكومة صاحبة الجلالة ملكة المملكة المتحدة وشمال ايرلندا عن استقلال السودان ، وإن يحضر الاحتفالات التى ستقام فى اليوم الأول من شهر يناير . »

وكان هناك خطاب آخر من المستر سلوين لويد يقول :

« تسلمت حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا قرار البرلمان السودانى الذى يعلن فيه أن السودان قد أصبح دولة مستقلة ذات سيادة ، والذى يطلب فيه من دولتى الحكم الثنائى الاعتراف بذلك الإعلان .

« وإجابة لهذا المطلب فقد خولتنى حكومة المملكة المتحدة بأن احيطكم علماً بأننا نعترف منذ تاريخ اليوم بأن السودان قد أصبح دولة حرة مستقلة ذات سيادة .

« وبينما تتقدم بهذا الاعتراف ، تثق حكومة المملكة المتحدة بأن حكومة السودان ستظل تنفذ الاتفاقات والمعاهدات التى أبرمت نيابة عن السودان ، والتى طبقت على السودان بواسطة دولتى الحكم الثنائى ... ويسرنا أن تؤيدوا بأن هذه هى نية حكومة السودان .. وتأمل حكومة المملكة المتحدة أن تتعاون معها حكومة السودان فى جميع الخطوات المؤدية إلى تصفية الحكم الثنائى . »

ويعلق الأزهرى على إشارة الخطابين إلى الاتفاقات والمعاهدات المبرمة بواسطة دولتى الحكم الثنائى نيابة عن السودان فيقول :

« أود أن اتقدم للمجلس وللرأى العام بتعليق بسيط على ما قرأته الآن ، وهو أنه ابتداء من أنتهاء هذه الجلسة فقط نبدأ فى ممارسة السلطات الخاصة بالشئون الخارجية التى كانت من قبل ، وبمقتضى أحكام دستور الحكم الذاتى السابق ، والأوضاع السابقة من اختصاص الحاكم العام .. وسوف نتقدم للحكومتين البريطانية والمصرية بطلب تحديد تلك المعاهدات والاتفاقيات التى يشير إليها خطابا الاعتراف قبل أن نعطى التزاماً عنها ، وسنعرض على المجلس الموقر بياناً بها . »

وعند أنتهاء الأزهرى من تعليقه يدخل القاعة السادة أعضاء مجلس السيادة فيقف أعضاء البرلمان احتراماً لهم ، ويدعوهم رئيس مجلس النواب لأداء القسم ، حتى إذا ما فرغوا منه .. سار ذلك الجمع من أعضاء مجلس السيادة ورئيس الوزراء والشيوخ ، والنواب ، فى موكب ضخم من دار البرلمان إلى سراى الحاكم العام . وكانت الطرقات قد اكتظت بالجماهير ، حتى لم يبق فيها موطىء لقدم وهى تردد الهتاف الداوى بحياة الاستقلال ، وحياة النواب والشيوخ الذين تحققت على أيديهم الحرية .

وفى سراى الحاكم العام يحضر الزعيمان الجليلان ، السيد على الميرغنى والسيد عبد الرحمن المهدى للاشتراك فى حفل رفع العلم السودانى .. ويقوم رجال الشرطة من العاملين فى السراى بإنزال علمى دولتى الحكم الثنائى ، فيسلمهما رئيس الوزراء إلى مندوبى الدولتين ... ثم يشترك السيدان اسماعيل الأزهرى ، رئيس الوزراء ، ومحمد أحمد محجوب ، زعيم المعارضة ، فى رفع علم السودان بين التهليل والتكبير والهتاف ... وتزرف عيون الإمام عبد الرحمن المهدى الدمع السخين تأثراً بذلك الموقف الفريد ، الذى يعبر عن استرداد السودان لاستقلاله وسيادته بعد استعمار أجنبى استمر ستة وخمسين عاماً ... وتتداعى الأعين وتستجيب ، فيتدفق منها الدمع مدراراً .

وكانت الجماهير قد استمعت فى ذلك اليوم الأغر لأيات من القرآن الكريم تتلى لأول مرة فى السراى ، يرتلها الشيخ حسين عبد العزيز ...

« وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفهم فى الأرض كما استخلف الذين من قبلهم . »

ووقف الأزهرى فى ذلك الحشد الكبير فألقى الخطاب التالى :

« اللهم يا ذا الجلال ، يا مالك الملك ، ياواهب العزة والاستقلال ، نحمدك ونشكرك ، ونستهديك ، ونطلب عونك ، إنك أنت الموفق المعين .

« ليس أسعد فى تاريخ السودان وشعبه من اليوم الذى تتم فيه حريته ويكتمل فيه استقلاله ، وتهيأ له جميع مقومات الدول ذات السيادة . ففى هذه اللحظة تماماً من هذا اليوم الموافق أول يناير ١٩٥٦ و١٨ جمادى الثانى ١٣٧٥ هـ يعلن مولد جمهورية السودان الديمقراطية المستقلة ، ويرتفع علمها المثلث الألوان ليكون رمزاً لسيادتها وعزتها .

« وإذا انتهى فى هذا اليوم واجبنا فى كفاحنا التحريرى ، فقد بدأ واجبنا فى حماية الاستقلال ، وصيانة الحرية ، وبناء نهضتنا الشاملة التى تستهدف خير الأمة ورفع شأنها ، ولا سبيل لذلك إلا بنسيان الماضى ، وطرح المخاوف وعدم الثقة ، وإن نقبل على هذا الواجب الجسيم أخوة متحابين متعاونين وبنياناً مرصوصاً يشد بعضه بعضاً ، وأن نواجه المستقبل كأبناء أمة متماسكة قوية .

« ولا يسعنا فى هذه المناسبة إلا أن نمجد هذا الشعب الأبى على حيويته وإيمانه وجهاده الذى أثمر أطيب الثمرات . »

ولا ينسى الأزهرى أن يشكر مصر وبريطانيا فيتوجه إليهما بقوله :

« وأرى واجباً على فى هذه اللحظة التاريخية ، أن أزجى الشكر لكل من جمهورية مصر ، وحكومة المملكة المتحدة اللتين أوفتا بعهدهما ، وقامتا بالتزاماتهما التى قطعتاها على نفسيهما فى اتفاقية فبراير سنة ١٩٥٣ ، وهما الآن فى هدوء ونفس راضية يطويان علميهما اللذين ارتفعا فوق أرض هذا الوطن ستة وخمسين عامـــاً ، ليرتفع مكانهما - عالياً خفاقاً - علم السودان الحـــر المستقل .

« ويهمنى أن أسجل شكر السودانيين للهند ، والباكستان وامريكا التى شاركت فى جهود لجنة الانتخابات الأولى ، ولجنة الحاكم العام ، كما اسجل شكرى للجنة السودنة ، وللدول السبع التى قبلت مساعدتنا ، ورضيت الاشتراك فى اللجنة الدولية التى كان مقرراً أن تشرف على إجراءات تقرير المصير ... ولا أنسى أن أسجل شكرى للدول التى سارعت بإرسال ممثلين لها للسودان ، حتى قبل إتمام الاستقلال ، ويشرفنا أن يكون ممثلوها من ضبـــاط الاتصال السابقين معنـــا .

« إن شعبنا قد صمم على نيل الاستقلال فناله ، وهو مصمم على صيانته وسيصونه ، وما دامت إرادة الشعب هى دستورنا ، فسنمضى فى طريق العزة والمجد ، والله هادينـا وراعينا ومؤيدنا وناصرنا ، وإن ينصركم الله فلا غـالب لكم والسـلام . »

وبفراغ الأزهرى من القاء خطابه يقبل القادة ، والوزراء ، والنواب ورجال الأمن والأعيان ، وقادة الأحزاب السياسية ، والنقابات الفئوية والعمالية ، ورجال الصحافة يهنىء كل منهم الآخر بما أحرز السودان من نصر ، وما حقق من حرية . وانطلقت مظاهرات البهجة فى طرقات العاصمة المثلثة وفى مدن السودان وأريافه وأقاليمه ، تهتف للاستقلال وتحيى أبطاله ... وأقيمت الزينات فى سائر أرجاء القطر وعلقت الصحف السودانية على هذا النصر المبين ونادت بترجمة الاستقلال حياة أسمى ، وأرفع لشعب السودان . .

ولم تكد الاحتفالات تنتهى ، حتى استأنفت الأحزاب اجتماعاتها للاتفاق على قيام الحكومة القومية التى نادى الزعيمان الدينيان بقيامها .. وحاولت قيادة الختمية أن تبسط سلطانها على الحزب الوطنى الاتحادى ، وأن تهدد بسحب بعض النواب منه إن هو لم ترضخ زعامته لإرداتها .

وكان الأزهرى وإخوانه قد اشتد عليهم الضغط واتصل ، فرأوا أن يقيموا الحكومة القومية ، رغم عدم عدالة التوزيع الوزارى فيها ، فعلوا ذلك حرصاً على وحدة الصف الوطنى ، وترجمة الاستقلال حياة أفضل للسودان .

وقامت الحكومة القومية برئاسة الأزهرى ، تجمع شتاتاً من الرجال المختلفين المتنافسين من نوى الأفكار المتضاربة والمتعارضة ، وفى جو اتسم بالدسيسة والخداع والتآمر ... قامت فى الأسبوع الأول من فبراير ١٩٥٦ تضم وزراء الحزب الوطنى الاتحادى والأحزاب المؤتلفة ، فى مقدمتها حزب الأمه ، والحزب الجمهورى الاشتراكى ، والأحزاب الجنوبية .. ولعل من أهم الأسباب التى دفعت الأزهرى لتشكيل هذه الحكومة مناورات النواب وتنقلاتهم وتهديداتهم ، لا سيما الختمية من نواب الحزب الوطنى الاتحادى ، الذين كانوا يأتمرون بأمر قيادتهم الطائفية دون قيادتهم الحزبية .

وكان السـودان قد شهد عقب إعـلان استقـلاله فى يناير ١٩٥٦ إنشاء وزارة خارجيته التى عين السيد مبارك زروق وزيراً لهـا ، واختير لوكالتهـا

السيد محمد عثمان يس الذى كان أول مدير سودانى لأعالى النيل ، يساعده السيد خليفه عباس ، الذى كان من كبار موظفى مصلحة السكك الحديدية ، ثم التحق بكلية الخرطوم الجامعية حيث نال تعليمه العالى .

وكان السودان قد تقدم أيضاً بطلب للانضمام إلى الجامعة العربية وآخر للأمم المتحدة .. وكانت الجامعة العربية قد قبلت طلبه ورحبت به ، أما الأمم المتحدة فكان لابد له أولاً من أن يحصل على موافقة مجلس الأمن .. وجاءت الأنباء فى السادس من فبراير بأن المجلس قبل عضوية السودان فى المنظمة الدولية بإجماع الأصوات ، فبعث الأزهرى إلى سكرتيرها العام يشكره ، ويؤكد التزام السودان بميثاق الأمم المتحدة .

وكان قد قدم طلب السودان لمجلس الأمن المندوب البريطانى فيه وقال إنه – أى السودان – قادر على تحمل أعباء عضوية المنظمة الدولية ... وتحدث المندوب الأمريكى قائلاً إن السودانيين والأمريكيين شعبان يعشقان السلام ... وبارك عضوية السودان مندوبو فرنسا ، وإيران ، وبلجيكا ، وكوبا ، ويوغسلافيا ، واستراليا والصين .. وتحدث فى نهاية المطاف رئيس المجلس ، وكان فى ذلك الشهر مندوب الاتحاد السوفيتى ، فقال إن السودان مؤهل تأهيلاً تاماً للاستقلال الذى جاهد من أجله طويلاً . وأشار إلى ما اسماه المتاعب الجمة ، والتركة المثقلة التى ورثها عن الاستعمار ، معرباً عن ثقته فى مقدرة السودانيين فى التغلب على هذه الصعاب .

وأحال مجلس الأمن قراره للجمعية العامة لتؤيده فى أول اجتماع لها وبهذا تكتمل عضوية السودان .

وكان مما فعله السودان فى أسابيعه الأولى تحت راية الاستقلال السعى للحصول على عملته الخاصة به .

واتيح للأزهرى أن يخاطب الاجتماع السنوى لنادى الروتارى بالخرطوم فاستعرض التطورات الدستورية التى شهدها السودان والخطوات التى اجتازها حتى نال استقلاله ، وأشاد بوحدة شعبه ، وتنفيذ كل من مصر وبريطانيا لالتزاماتها أزاءه وترحيبهما باستقلاله .

قـــال :

« إن الفرصة التى اتيحت للسودان لم تعرف مثلها دولة قبله ، فقد نال استقلاله فى جو مشبع بالود والثقة والإخاء ، ودخل جامعة الدول العربية على نحو لم تسبقه إليه دولة عربية أخرى من حيث الترحيب ... وأقر مجلس الأمن بالإجماع قبوله فى أكبر منظمة دولية فى فترة لا تزيد عن أسبوعين من تاريخ طلبه . »

وتحدث عن الخلافات الداخلية فى السودان فقال إنها دليل حيوية ، وأنه واثق من مقدرة السودانيين على تخطى خلافاتهم كلما استدعى الأمر تكاتفهم وتعاونهم ... وتحدث عن الجاليات الأجنبية فى السودان فقال إن النظرة إليها تقوم على أساس الثقة والاحترام المتبادل ، وأن الفرص أمامها للإسهام فى نهضة السودان الاقتصادية والعمرانية كبرى ، بفضل تعضيد الدولة لها .

قـــال :

« لقد بلغ السودان الاستقلال ، ولكن بقى عليه واجب أصعب هو التعمير ، ورفع مستوى أهله ، واستغلال موارده ، بما يكفل له حياة رغدة . »

وتحدث عن سياسة الحكومة الرامية لتشجيع الاستثمار فى مجالات الصناعة ، ورحب ترحيباً حاراً برأس المال الأجنبى الخاص ليسهم فى المشاريع الانتاجية .

وكان وزير خارجية السودان الأول ، السيد مبارك زروق ، قد أكد فى مؤتمر صحفى عقده بالخرطوم ، اتخاذ السودان موقف الحياد فى الصراع الدولى القائم بين الكتلتين الغربية والشرقية ، وهو أميل إلى الكتلة الثالثة التى تتزعمها الهند ، لأنه كان قد ارتبط بمقررات باندونج .. وتحدث عن الجامعة العربية فقال إن موقف السودان بعد انضمامه إليها هو موقف الدول العربية الأخرى من اسرائيل ، يقاطعها اقتصادياً وسياسياً . وتحدث عن الأحلاف فأكد أن السودان لا يشترك فيها .

وكان مجلس النواب فى ذلك الشهر - فبراير ١٩٥٦ - قد أجاز ميزانية السودان الأولى تحت راية الاستقلال وهى ميزانية السنة المالية ١٩٥٦ - ١٩٥٧ . وبلغت تقديرات الإيرادات فيها خمسة وثلاثين مليوناً وثمانمائة وثمانية عشر الف جنيه ، والمصروفات ثلاثة وثلاثين مليوناً . وأربعمائة وخمسة وسبعين الفاً ، وهى تشتمل على اعتماد للمنصرفات قدره مائة وثمانية وأربعون الفاً من الجنيهات خصصت لوزارة الخارجية الوليدة !!

ولم يمض عليه فى قيادة الحكومة القومية شهر واحد حتى وقعت كارثة تهز ضميره وضمير الأمة هزاً عنيفاً ، وتثير الحزن والأسى على مستقبل الإدارة مما نصفه فى الفصل التالى .



الفصل الثامن عشر

الحكومة القومية الأولى

الضغط يتزايد على الأزهرى ليؤلف حكومة قومية - الخلاف بين الحزب الوطنى الاتحادى وقيادة الختمية يتسع - مأساة عنبر كوستى - مفاوضات مياه النيل - نشأة حزب الشعب الديمقراطى - مضاعفة مشروع الجزيرة بتعمير المناقل - سقوط الحكومة القومية بسحب الثقة منها وقيام حكومة السيدين - الاميرالاى عبد الله خليل يوضح سياسة حكومته .

❑❑❑

كان يناير ١٩٥٦ شهر ابتهاج واحتفالات ومسرة فى سائر أنحاء السودان بمناسبة مولد الجمهورية الفتية ... وكان مندوبو دولتى الحكم الثنائى - بريطانيا ومصر - اللتين انطوى علماهما فى أول يناير باستقلال البلاد ، مكان التكريم لدى القادة السودانيين على المستويين الرسمى والشعبى . واستمع أهل السودان عند إعلان استقلالهم إلى رسالة تهنئة حملها لهم الأثير عبر الإذاعة البريطانية من آخر حاكم عام بريطانى ، سير نوكس هلم . قال فيها :

« فى هذا اليوم المشهود أتجه بأفكارى نحوكم ، إذ لم تسمح لى الظروف مع عقيلتى أن نكون بينكم فى هذا اليوم العظيم لتوديعكم فرداً فرداً ... وقد كانت صلتى بالسودان قصيرة ، ولكن الحظ أسعدنى بمشاهدة أماكن كثيرة ، ولى بينكم من الأصدقاء من أنا جد فخور بصداقتهم . وإننى أفخر كذلك بتولى منصب آخر حاكم عام لبلادكم .

« إنكم خير من يتكفل بالاستقلال ... وإنه لمن حسن الطالع أن يوافق استقلالكم مطلع العام الجديد . إن شأنكم شأن دول العالم الحرة الأخرى ، تواجهون الحلو والمر ، والفشل والنجاح فى الحياة ... ولا شك عندى فى أن روح

التسامح والتعاون بينكم ستسفر عن مستقبل زاهر لكم . والذى أرجوه هو أن يكون تصميمكم قوياً على العمل المخلص فى سبيل السودان الحر ، وأن تضعوا مصلحة بلادكم فوق كل اعتبار آخر ، فإنى لا أشك فى أن قوميتكم ترتكز على أسس ثابتة قويـــة تعينكم على خلق دولة سودانية تفخرون بها ، وتفخر بها افريقيا كلهـــا . »

وكان وكيل الخارجية البريطانية البرلمانى مستر دودز باركر ، الذى جاء إلى السودان يحمل اعتـــراف حكومته بالاستقلال ، قد عقد مُؤتمراً صحفيــاً استهله بقـــوله :

« كان من دواعى سرورى الشخصى وبصفتى الرسمية أن أكون بينكم فى هذه المناسبة السعيدة ... لقد خدمت فى السودان مدة عشر سنوات تقريباً ،، وككل مواطنى الذين وهبوا أنفسهم لخدمة السودان ، أشعر بما يشدنى إلى بلادكم من روابط قوية من الود والمحبة .

« لقد كان أملنا دائماً أن يصبح السودان دولة حرة . وكانت رغبة حكومة صاحبة الجلالة البريطانية ، كما قال مستر مكميلان وزير الخارجية فى مجلس العموم البريطانى فى اليوم العشرين من ديسمبر المنصرم ، أن نستجيب لرغبة السودانيين فيما قرروا الاتجاه إليه ، فنحن نرحب بقرار البرلمان السودانى الخاص باستقلال السودان ، ويسعدنا أن نرى السودان ينضم إلى أسرة الشعوب الحرة ، ونأمل له أن يصبح عضواً فى هيئة الأمم المتحدة ، وسوف تبذل حكومة صاحبة الجلالة كل مافى وسعها من جهد لتأييد السودان كى يصل إلى هذا الهدف .

« إن السودان قد نال استقلاله ، وهو الآن يواجه مسئوليات جسام كدولة ذات سيادة .... وإنى إذ أحيى حكومته وشعبه أود أن أؤكد نيابة عن حكومة صاحبة الجلالة أن السودان يستطيع أن يعتمد على مساعدتنا وصداقتنا . »

وكان رئيس مجلس السيادة قد تلقى برقية تهنئه بالاستقلال من الرئيس ايزنهاور ، رئيس الولايات الامريكية المتحدة ، أعرب فيها عن أمله فى أن تقوم صلات صداقة بين بلاده وحكومة السودان .

أما الاتحاد السوفيتى فقد اعترف أيضاً باستقلال السودان فى الثالث من يناير ، فى برقية بعث بها رئيسه المارشال بولجانين إلى الأزهرى ، يعلن فيها هذا الاعتــراف ، ويعرب عن استعــداد بلاده لإنشاء علاقات دبلوماسية وتجـــارية مع السودان .

وفى الرابع من يناير قدم السفير المصرى لدى جمهورية السودان ، السيد سيف اليزل خليفة ، أوراق اعتماده لمجلس السيادة فى القصر الجمهورى ، وكان فى صحبته وزير الخارجية السودانية ، السيد مبارك زروق ... وكانت هذه أول مرة فى تاريخ السودان يقدم فيها سفير لدولة شقيقة أو صديقه أوراق اعتماده لرأس الدولة .

وأتاحت هذه المبادرة للسفيـــر المصرى أن يصبح عميداً للسلك الدبلوماسى فى السودان .

وكان الضغط يتزايد على الأزهرى خلال الأسبوع الأول للاستقلال لتأليف الحكومة القومية التى نادى بها الزعيمان الدينيان الميرغنى والمهدى إثر لقائهما ، وفى البيان الذى أصدراه عقب ذلك اللقاء ... وتحت هذا الضغط ، اجتمعت الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى الاتحادى برئاسة الأزهرى ، وأصدرت بعد نقاش مستفيض بياناً قالت فيه (١) :

« بالرغم من اقتناع جميع أعضاء الهيئة البرلمانية بأن معظم الأسباب التى كانت تستوجب قيام حكومة قومية قد انتهت واستنفذت أغراضها ، إلا أنه حرصاً على وحدة البلاد ، وأملاً فى الانتهاء من الخطوات المتبقية لتثبيت دعائم الاستقلال فى السودان فى أسرع وقت مستطاع ، فإن الهيئة ترى أن تفوض السيد الرئيس للسير قدماً فى اتخاذ الخطوات لتشكيل الحكومة القومية ، وتعطيه الحق فى الاتفاق على كل ما يراه محققاً لمصلحة البلاد . »

وبدأ الأزهرى بالفعل اتصالات بعبد الله بك خليل ، أمين عام حزب الأمة ، لبحث تكوين الحكومة القومية المقترحة .

وكان الضغط قد اشتــد على الأزهــرى لتكوين الحكومة القومية التى وعد بها ... وهدد ثلاثة من وزراء من حزبه ، هم السادة على عبــد الرحمن الأميــن ،

---

(١) الايام ٦ يناير ١٩٥٦ .

ودكتور محمد أمين السيد ، وحماد توفيق بالاستقاله من الحزب والحكومة احتجاجاً على التلكؤ فى هذا الأمر ، ووقف معهم نحو من عشرة نواب يؤازرونهم ... وإزاء هذا الضغط انصاع الأزهرى ، وألف الحكومة القومية التى اسند فيها أمر وزارة الدفاع للسيد عبد الله بك خليل ، أمين عام حزب الأمه . وكان من بين وزرائها أيضاً السادة ميرغنى حمزة ، من حزب الاستقلال الجمهورى ، للزراعة والرى ، ومحمد نور الدين للمواصلات ....

يقول السيد خضر حمد فى مذكراته :

« قامت الحكومة القومية كما أريد لها أن تقوم ، وكما أرادت فى الحاح الصحافة ، ونشرت الآراء التقليدية المعروفة الخاصة بوحدة الصف ، وضرورة تكاتف الجهود لإصدار الدستور ، ورسم الأسس للدولة الجديدة .. ولكن لم يحدث من ذلك شيء ، إذ انتقل النزاع الذى كان قائماً بين الأحزاب إلى داخل الحكومة ، وبصورة أشد . واستمر شراء النواب ورشوتهم فى الخفاء ، ونشطت حركة الاستيلاء على الحزب الوطنى الاتحادى « من قبل طائفة الختمية » وإبعاد المشكوك فى ولائهم من أعضائه . »

وكان العزم مبرماً لإنشاء حزب آخر - هو حزب الشعب الديمقراطى - برئاسة الشيخ على عبد الرحمن الأمين إذا لم تمكن السيطرة على الحزب الوطنى الاتحادى .

وكان الخلاف السياسى بين قيادة الحزب الوطنى الاتحادى وقيادة طائفة الختمية قد اتسع إلى درجة خطيرة تتهدد الحزب الوطنى الاتحادى بالانقسام بل كان العمل يسير فعلاً - أو لعله سار منذ بعض الوقت - للتحضير لقيام حزب جديد تصبح الطائفة الختمية سنداً شعبياً له . وقد أشار إلى هذا التدهور الشيخ على عبد الرحمن الأمين ، وزير المعارف فى الحكومة القومية ، والذى أصبح فيما بعد رئيساً للحزب الجديد « حزب الشعب الديمقراطى » فى مقابلة اجرتها معه مجلة « كردفان » التى كانت تصدر فى مدينة الأبيض بغرب السودان .

قـــال :

« إنه لم يعد سراً أن هناك خلافاً بين طائفة الختمية وقيادة الحزب الوطنى الاتحادى . وقد بدأ هذا الخلاف طفيفاً ، وكان حله سهلاً ، إلا أنه أهمل فاستفحل ، مما لا يستطيع أن يعالجه ويزيله أحد غير رئيس الحزب . »

وقال إنه نسبة لهذا الخلاف ، وانعدام الثقة بين قيادة الختمية والحزب الوطنى الاتحادى فلا مفر من أحد أمرين لملافاة الموقف ، أحدهما إعادة الثقة ، مما يعاون على تماسك الحزب وإعادة قوته له ، والآخر انقسام الحزب إلى حزبين لكل منهما قاعدته وقيادته .

ولم يكتف السيد على عبد الرحمن وهو فى الأبيض بهذا الذى نسبته إليه مجلة كردفان ، بل ذهب إلى أبعد منه فى خطاب القاه هناك زعم فيه أن اغلبية الشعب السودانى تدين بالولاء للطائفية ، وأن على من لا يعجبه ذلك أن يهجر البلاد ويبحث عن وطن آخر .

ولم يمض على قيام الحكومة القومية برئاسة الأزهرى أسبوعان حتى وقعت اضطرابات دامية ، واصطدامات بين الشرطة فى كوستى بالنيل الأبيض جنوب الخرطوم ، ومزارعى مشروع جودة ، من المشاريع الزراعية الخاصة . ونجم عن هذا الصدام مقتل اثنين من رجال الشرطة ونحو عشرين من المزارعين ، وسقط عدد غير قليل من الجرحى ، واضطرت الشرطة للانسحاب عندما ضيق عليها المزارعون الخناق ، فطلب مفتش المركز إمدادات من ملكال وود مدنى والخرطوم .

وكان المزارعون فى هذا المشروع الذى يقع جنوبى كوستى ، وفى مشروعين زراعيين خاصين آخرين ، قد رفضوا تسليم أقطانهم لإدارات مشاريعهم حتى تجاب مطالبهم التى كان من بينها إخضاع الحسابات للمراجعة القانونية ، ومنحهم شراكة فعلية فى ملكية المشاريع .

وكان القانون ينظم الطريقة التى تمنح بها الرخص الزراعية فى المشاريع الخاصة ، ويحدد العلاقة بين صاحب الرخصة ، فرداً كان أو جماعة أو شركة وبين المزارعين . وكانت رخصة سحب المياه لرى المشروع تمنح لفترة قد تمتد إلى خمسة عشر عاماً ، قابلة للتجديد ، إذا ما رأت الحكومة ذلك .. على أن يقوم صاحب الرخصة بدفع أجرة الأرض للحكومة . وكان عليه أن يقوم بحفر الترع فى المشروع ، وإحضار الطلمبات اللازمة لسحب الماء ، وتشغيلها ، ومدها بالوقود ، وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية للمزارعين وأسرهم . وعليه أيضاً أن يشيد مكاتب المشروع ، وأن يمده بما يحتاج له من موظفين وعمال ، متحملاً وحده كل هذه النفقات ، وكان عليه أيضاً أن يمد المزارعين ببذور القطن ، وأن

يمكنهم من إعداد الأرض للزراعة ، ويمدهم بالماء اللازم للري .. وكان عليه أن يخصص لهم مساحة تساوى ثلث مساحة المشروع لزراعة محصول غذائى نقدى كالذرة ، وأن يمنحهم الماء اللازم لرى هذا المحصول ...

وكان القانـون ينص على أن ينـال صاحب المشـروع من صافى عائد القطن نسبة تبلغ نحواً من أربعين فى المائة ، وأن ينال المزارعـون مثل هذه النسبة أو ما يزيد عنها قليلاً ... وينص أيضاً على تخصيـص نسبة من صافى عائـد القطن لمواجهة نفقات الخدمات الاجتماعية فى المشروع . وكان القـانون ينص أيضاً على إخضـاع هـذه الحسـابات للمراجعة للتأكد من سلامتها ، ولضمان حقوق المزارعين .

وكان من حق المزارعين أيضاً أن ينالوا كل المحصول الغذائى الذى يزرعونه دون أن يشاركهم صاحب الرخصة فى شىء منه .

وكانت هناك أحزاب سياسية ، كالحزب الشيوعى السودانى ، تتشكك فى أمانة أصحـاب رخص المشاريـع ، وتحرض المزارعيـن للتشكك فيهم ، وتبذر فى نفوسهم الريب والشكـوك ، وتجعل منهم خصماً عنيداً لأصحاب الرخص هؤلاء ... وتتخـذ مظهر الحـادب على مصالح المزارعين ، الحامى لهم من الاستغلال والجشع .

وكان هناك بالطبع من بين أصحاب الرخص الزراعية بعض ذوى النفوس الوضيعة الذين يخدعون المزارعين ، لكن القانون كان كفيلاً بحماية المزارع والحفاظ على حقوقه متى وجد التطبيق العادل الحازم .

مهما يكن من أمر فقد رفض مزارعو مشروع جودة تسليم أقطانهم حتى تخضع الحسابات للمراجعة ، وتتوفر لهم أسباب الشراكة الفعلية .

ولما تجمهروا وتكاثروا واشتدت حدة الخلاف ، استعانت السلطة بزعماء القبائل ورجال الإدارة الأهلية فى المنطقة لتهدئة الخواطر ، ولكن ذلك لم يحقق الغرض المنشود منه ، إذ حاول المزارعون وأسرهم ، وهم مسلحون بالحراب والفؤوس ، الاعتداء على رجال الإدارة الأهلية ، مما دفعهم للانسحاب من مسرح الأحداث . وهنا تقدمت الشرطة لتفريقهم مستخدمة - أول الأمر - القنابل المسيلة للدموع ، ولكن ذلك لم يفلح في تفريقهم ، ووقع الصدام الذى أدى

إلى مقتل اثنين من رجال الشرطة ، واستخدام الرصاص مما أسفر عن مقتل عدد من المزارعين يقدر بنحو عشرين رجلاً ، وجرح أكثر من مائه .

ويجيء الثانى والعشرون من فبراير فتشهد مدينة كوستى كارثة من أكبر الكوارث فى تاريخ السودان ، عندما يحشر المزارعون حشراً فى أحد العنابر توطئة لتقديمهم للمحاكمة ، فيموت مائة واربعة وتسعون منهم اختناقا ، ويثير موتهم بتلك الصورة البشعة السخط على الحكومة ، وتنطلق المظاهرات فى العاصمة والأقاليم منددة بالحادث ، ومطالبة بالقصاص .

وكان لهذه المأساة الدامية أثر عميق فى نفوس الأهلين ... استغلها ذوو الأغراض والمآرب السياسية أسوأ استغلال للنيل من الحكومة والضغط عليها ... وعلى الرغم من أن الحكومة اتخذت خطوات حازمة سريعة لاجراء تحقيق عادل فى المأساة وأسبابها ، وتقديم المسئولين عنها إلى المحاكمة فقد مضى ذوو الأغراض فى سبيلهم ، يوغرون الصدور ويبذرون بذور الفرقة والفتنة .

ولما كان العاملون من المزارعين فى مشروع جودة من الأنصار ذوى الولاء لسيادة السيد عبد الرحمن المهدى ، شأنهم فى هذا شأن القبائل العربية التى تقطن تلك المنطقة من النيل الأبيض ، فقد كان لسيادته دور بارز فى تهدئة الخواطر ، ومواساة الأهلين ، إذ أرسل ابنه السيد الهادى ليطوف عليهم فى ديارهم ويعزيهم ويهدئهم .

ومن ناحية أخرى مضت الحكومة القومية برئاسة الأزهرى قدماً فى تصريف مسئوليتها رغم المؤامرات التى كانت تحاك فى أوساط قيادة الختمية للسيطرة على الحزب الوطنى الاتحادى ، وإخضاعه ، أو إنشاء حزب جديد يكون جماهير الختمية ونوابهم قاعدة شعبية له ... وكانت تلوح فى الأفق السياسى حينذاك تباشير الانتخابات للجمعية التأسيسية التى كان مقرراً لها أن تحل محل البرلمان ، لترسم الدستور وتقره ، وتقوم بأعمال التشريع ... وكان التحضير لهذه الانتخابات فى الليالى السياسية التى تقيمها الأحزاب ، يعكس شيئاً غير قليل من توتر العلاقات بين قادة الحزب الوطنى الاتحادى وقيادة الختمية ، بل كانت الخطب التى تلقى فيها تشتمل على شىء غير قليل من الاتهامات ، حتى بلغ

الأمر بالسيد يحيى الفضلى ، وهو من أقطاب حزب الأزهرى وقادته ، أن وصف فى حفل أقامة حزبه بالخرطوم بحرى ، دعوة الاستفتاء التى كان قد نادى بها سيادة السيد على الميرغنى ، زعيم طائفة الختمية ، قبيل إعلان الاستقلال ، بأنها مؤامرة ضد الاستقلال ، أحبطها الشعب السودانى ... وتنبأ فى خطابه للحزب الجديد الذى كان العمل على إنشائه يسير فى الخفاء ، لتقويض الحزب الوطنى الاتحادى ، بالفناء ، وحذر مستمعيه مما أسماه تضليل المضللين ، وخرافة الخرفين ، والأشباح . وتحدث عما أسماه مصرع القداسة على مذابح السياسة (٢) .

وكان الأزهرى قد قام بزيارة للقاهرة ليجرى خلالها مفاوضات مع الحكومة المصرية حول مياه النيل وحصة السودان ... وعن تعويضات المناطق السودانية التى تغمرها المياه عند قيام السد العالى الذى كانت تعتزم مصر اقامته فى اسوان ، وحول استبدال العملة ، والحصول من مصر على غطائها . وكانت العملة المتداولة فى السودان خلال الحكم الثنائى وقبل استقلاله فى عام ١٩٥٦ ، هى العملة المصرية مع شىء قليل من العملة الانجليزية .

وعقد الأزهرى مؤتمراً صحفياً فى القاهرة أعرب فيه عن ثقته فى مقدرة مصر والسودان على الوصول إلى اتفاق وتفاهم حول مياه النيل .. وكان وزير الزراعة والرى السودانى ، السيد ميرغنى حمزة ، يزور القاهرة فى ذلك الوقت أيضاً لإجراء مفاوضات فى الموضوع نفسه مع المسئولين فيها .

وقال أيضاً إنه لابد للحكومة المصرية من تقديم تعويضات لسكان منطقة النوبة التى تغمرها المياه عند انتهاء العمل فى السد العالى .

وعن غطاء العملة قال إن المحادثات التى جرت مؤخراً فى الخرطوم لم تتوقف ، ولكن الوفدين رجعا إلى حكومتيهما لاستجلاء بعض النقاط ، وأنه من المقرر أن يصل الوفد السودانى للقاهرة فى المستقبل القريب لاستئناف المفاوضات . وكان الأزهرى قد التقى أثناء زيارته للقاهرة بوزير الخارجية المصرية ، وبقيادة وممثلى دول فى الجامعة العربية التى أقامت حفلاً لتكريمه .

---

(٢) جريدة الايام السودانية ١٩٥٦/٤/١٤ .

وكانت صحيفة التايمز اللندنية قد نشرت مقالاً عن مياه النيل فى منتصف أبريل من عام ١٩٥٦ خلال زيارة الأزهرى للقاهرة جاء فيه :

« إن الحكام الجدد فى الخرطوم يرغبون فى حفظ مصالحهم فى مياه النيل ، وفى استنباط الكهرباء مما دفعهم للمطالبة باعادة تقسيم المياه .. والمتوسط السنوى لمحصول النيل فيما هو معلوم يبلغ أربعة وثمانين ملياراً ، تضيع منه اثنان وثلاثون ملياراً بسبب التبخر ، أو التدفق فى البحر الأبيض المتوسط ، وتستغل اثنان وخمسون ملياراً ، منها ثمانية وأربعون لمصر وأربعة مليارات للسودان .

« وقبل عام ١٩٤٩ كانت مصر تسد حاجتها ببناء منشئات داخل مصر والسودان ، ولكن خزان اسوان الذى أنشىء عام ١٩٠٢ ، وتمت تعليته عام ١٩١٢ وعام ١٩٣٤ ، وخزان جبل الأولياء الذى أنشىء فى عام ١٩٣٧ على النيل الأبيض جنوب الخرطوم لخزن الماء حينما يفيض النيل الأبيض ، لم يسدا الحاجة . وانشىء خزان سنار على النيل الأزرق أساساً لرى قطن الجزيرة . وكان هناك مشروع لتوسيع بحيرة تانا فى أثيوبيا لتصبح خزاناً صناعياً كبيراً عند اندلاع الحرب العالمية الثانية فى عام ١٩٣٩ .. ومنذ عام ١٩٤٩ اتفق على اقامة منشئات كبيرة ، وجرت محادثات فى هذا الصدد ، ولكنها لم تكن نهائية ... وكان قد وضع منذ عشرين عاماً مشروع للسيطرة على مجرى المياه من السودان فى جنوبه بشق قناة تحمل المياه بعيداً عن السدود إلى جونقلى فى أعالى النيل ولتنظيم الخزانات فى بحيرتى كايوقا والبرت للسيطرة على النيل الأبيض حينما يفيض النيل الأزرق ، وإقامة خزان بالروصيرص على نهر النيل الأزرق وقنطرة على مروى .

« وهناك مشروع آخر يهدف لبناء سد عال فى أسوان يتسبب فى غمر مائة وخمسين ميلاً من أراضى السودان ، وثلثمائة ميلاً أخرى فى مصر بمياه الفيضان ، وتشريد نحو من أربعين إلى خمسين الف نسمة بالسودان ، وغمر مدينة وادى حلفا والقضاء عليها ... وقد وافق البنك الدولى مبدئياً على تمويل بناء السد العالى شريطة الحصول على اتفاق مع السودان حول تقسيم مياه النيل لتعويض السكان السودانيين الذين تغمر الماء أرضهم . »

ونرجع إلى الأحزاب وأزمة الحكم .. فنجد الحزب الوطنى الاتحادى يوجه الدعوة لألف لجنة من لجانه الفرعية للاشتراك فى مؤتمر يقيمه فى أم درمان

لاقرار دستوره الجديد ولمناقشة الوضع السياسى واتخاذ قرارات بشأنه ... وتنشر صحيفة الايام فى هذا الوقت مقالاً للسيد محمد أحمد المرضى من أقطاب الحزب الوطنى الاتحادى وقادته ، وهو قد كان وزيراً للحكومة المحلية فى حكومة الأزهــرى الأولى ، ووزيراً للتجارة والصناعة والتموين فيما بعد ، بعنوان « الوطنى الاتحادى وحده مسئول عن الحرية والاستقلال » يتحدث فيه عن تدخل الطائفية فى شئون الحكم .

يقــول :

« لا اخال أن أحداً من أهل البصيرة والمعرفة يخفى عنه أن تدخل زعماء الطوائف ، وهم فيما نعلم من اختلاف الرأى والاتجاه ، فى شئون الحكم السياسى يجر البلاد إلى متاعب واضطرابات لا تقوى عليها فى هذا الوقت الذى تواجه فيه أعباء الاستقلال ، والذى تطلعت فيه كثير من الدول الأجنبية متحينة فرصتها للتدخل وبسط نفوذها وسيطرتها ... وإذا كنا نعنى بالطائفية الطرق الصوفية ، فإن الأمر يصبح مضحكاً وعجيباً ... ذلك لأن عدد الطرق الصوفية فى بلادنا لا يستهان به ، فإذا أجزنا لكل صاحب طريقة أن يتدخل فى الحكم ، ويوجه السياسة لتشعبت بنا الطرق ... وأصبح الحكم يعتمد على شىء غير البرلمان أو الدستور ، ولما عـاد مسئولية وواجباً يحاسب القائمون به على أخطائهم ، كما يشكرون على محاسنهم . إن هذا وحده عندى كاف لتأييد الحجة القائلة بإبعاد زعمـــاء الطـوائف الدينيـــة عن التـــدخل فى شـــئون الحكم والسياسة .

« ثم أن الوعى الشامل واليقظة التامة التى انتظمت البلاد نتيجة لخروج الاستعمار ، وتولى أبناء البلاد شئونها قد أدى إلى انقلاب فكرى لدى جميع المواطنين : هذه حقيقه لا يمكن إنكارها .. ولابد للزعماء أن يقدروها ويفهموها ويضعوها موضع الإعتبار الجاد ... إن الشعب اليوم غير الشعب بالأمس ... إنه يعرف ماله وما عليه ، وقد أحس إحساساً عميقاً – وعن حق – أنه صاحب هذه الأرض ، وأنه يصرف شئونها بمحض إرادته ، ووفق مصالحه ، وهذه هى الديمقراطية الحق ، هى الحرية التى عملنا جميعا لتحقيقها ، حــرية الشعب فى

---

(٣) جريدة الايام ٢٠ ابريل ١٩٥٦ .
(٤) جريدة الايام ٣٠ ابريل ١٩٥٦ .

أرضه ، حريته فى تصريف شئونه ، حريته فى اختيار من شاء لخدمته عن طريق الحكم . وإن هذا الشعب الذى انتزع حريته انتزاعاً سيحرص عليها حرصه على الحياة كلها ، ويصون مكاسبه التى حققها ، يفعل ذلك ، رضى الزعماء أم لم يرضوا . وفى هذا كان يلزم على الزعماء أن يخضعوا لإرادة الشعب ، لا أن يفرضوا عليه إرادتهم ، أو يحاولوا توجيهه الوجهة التى تروق لهم غير عابئين بإرادته .. أقول كان يلزم أن يفعلوا ذلك .. ولئن لم يفعلوا لأخطأوا فى حق أنفسهم وكانوا وحدهم الملومين .

« هاهوذا السيد الصديق المهدى رئيس حزب الأمه وحفيد الإمام المهدى قد وقف منذ وقت قصير فى الأبيض وقال إن الطائفية من عمل الاستعمار .. فإذا ما ذهب الاستعمار ذهبت معه مخلفاته .. ثم هاهوذا يقول فى الليلة السياسية التى أقامها حزب الأمه فى أم درمان ، إن الأنصار ليسوا بطائفة ، وإن المهدية ماهى إلا ثورة على الظلم والفساد فى الحكم وفى الدين .. وتبرؤ السيد الصديق من الطائفية لا يعنى إلا شيئــاً واحداً ، هو أن تبتعد الطائفية عن الحقل السياسى وشئونــه . »

وكان مؤتمر اللجان الفرعية الذى دعا له الحزب الوطنى الاتحادى قد انعقد فى أم درمان فى الأسبوع الثانى من مايو ١٩٥٦ خلال عطـلة عيد الفطـر المبارك ، واشترك فيه ثلاثة الآف وأربعمائة وسبعون مندوباً ، يمثلون تسعمائة وسبع وأربعين لجنة فرعية ، خاطبهم الأزهرى بوصفه رئيس الحزب قائلاً :

«بفضل إخلاصكم وتكاتفكم خرجت جنود الاحتلال من بلادكم ، وارتفع علمكم ذو الثلاثة ألوان ، وبهذا انتهينا من معركة التحرير .. وعلينا الآن أن نخوض معركة التعمير ، تعمير القلوب ، والنفوس ، والثقة بالله ، وبأنفسنا ، لا فرق بيننا فى اللون ، أو الجنس ، أو الدين ، أو الطائفة .

« يتحتم علينا أن ننظم صفوفنا فى المعركة القادمة ونرسم الخطة للجهاد الأكبر بعد أن كتب الله لنا الظفر فى الجهاد الأصغر ... ذلك النصر الذى تعودتموه وتعودناه .

« لقد انكشف الصراع وكشر عن نابيه ، ولن تكون هناك بعد اليوم مهادنة على حساب القيم الوطنية ، والتاريخ لن يرحم دعاة التردد الضالعين فى ركاب المستعمر ، رغم دعاوى الوطنية والبراءة . إن كيد الآخرين ليس بجديد علينا ،

لأننا رضعنا لبانه صغاراً ، وتمرسنا به .. إننا لن نفرط فى حقوق بلادنا حتى لو تعرضت أرواحنا للأذى . »

وقام المؤتمر بعد الإستماع إلى كلمات قادته وخطبهم بالنظر فى الدستور والبرنامج المقترح للحزب فناقشه ، وعدل منه ما رأى تعديله ، ثم أجازه وأقره .

ورغم هذا الجو المشحون بعدم الثقة بين طائفة الختمية وقيادة الحزب الوطنى الاتحادى ، والجهود المبذولة فى الخفاء وفى العلن لشق هذا الحزب وإضعافه وإقصائه عن مقاعد الحكم ، فقد ظلت الحكومة تصرف مسئوليتها العامة فى جدارة . من ذلك مثلاً أن قدمت فى أول يونيو من عام ١٩٥٦ ميزانية السكك الحديدية لمجلس النواب . وقد قدرت فيها إيرادات العام المالى ١٩٥٦ - ١٩٥٧ . بتسعة ملايين وثمانمائة وثمانين الفاً من الجنيهات ، بزيادة قدرها سبعة وستون ألفاً عن العام المالى الماضى . وقدرت المنصرفات بثمانية ملايين وثلاثمائة وعشرين الفاً من الجنيهات ، بزيادة قدرها مائة ألف جنيه .

وفى السابع من يونيو قدم وزير المالية السيد ابراهيم أحمد ، ميزانية السودان العامة لمجلس النواب ... وكانت إيراداتها مقدرة بسبعة وثلاثين مليوناً وخمسمائة ألف جنيه ، ونفقاتها بأربعة وثلاثين مليوناً ومائة وستة وسبعين ألفاً ، بلغ بند المرتبات والأجور وحده فيها اثنى عشر مليوناً وستمائة ألف جنيه .

ومن ناحية أخرى كان وزير الزراعة والرى ، السيد ميرغنى حمزة ، يدرس خطة للإسراع بتنفيذ مشروع المناقل فى نصف المدة المقررة له ، وفرغ بالفعل من الإسراع بإنجاز الجزء الأول منه البالغة مساحته مائتا ألف فدان تستغل فى عام ١٩٥٨ بدلاً عن العام الذى يليه ، كما كان مقرراً من قبل .

وكانت وزارة الرى قد أصدرت فى مارس من عام ١٩٥٦ ، والحكومة القومية . لم تبلغ شهراً واحداً من عمرها ، بياناً عن العمل فى مشروع المناقل الذى يقف دليلاً صادقاً على ما يمكن عمله لترجمة الاستقلال رفعة لحياة المواطنين ... يقول :

« مشروع المناقل هو امتداد لمشروع الجزيرة الذى تبلغ مساحته نحواً من مليون فدان .. وتبلغ مساحة امتداد المناقل نحواً من ثمانمائة ألف فدان ... وقد اختير الجزء المجاور لمشروع الجزيرة للمرحلة الأولى من الامتداد ، وقدره مائتا ألف فدان ، لسهولة إدارتــه من المشروع ، وحتى يتم الاتفاق حــول الماء

المتبقى من حصة السودان بموجب اتفاقية عام ١٩٢٩ ، وللسرعة فى تنفيذه بالاستفادة فى ريه من الترعة الرئيسية الحالية التى أوشك العمل أن ينتهى من التوسع فيها لتكفيه وتكفى مشـروع الجزيرة . أما المراحل الأخرى من الامتداد ، وقدرها ستمائة ألف فدان فتعميرها رهين بقيام خزان الروصيرص للحصول على الماء اللازم لريها من قناة رئيسية جديدة تمتد من سنار ، وتسير محاذية للترعة الرئيسية الحالية ، وحتى قنطرة كيلو سبعة وخمسين ... ومن هناك تحفر ترعة فرعية لرى الأراضى الصالحة حتى قرية معتوق غرباً ، وبالقرب من مدينة الكوة جنوباً . »

وكان العمل فى حفر القنوات قد ابتدأ فى منتصف نوفمبر من عام ١٩٥٥ بالآلات التابعة لوزارة الرى فى ترعة الهدى ، وفى التُرع التى تتفرع منها شرقاً وغرباً ... وبانتهاء شهر يناير ١٩٥٦ - أى بعد شهرين ونصف تقريباً - تم حفر مائتين وأربعة عشر ألف متر مكعب ، كما تم حفر نحو من مائة وسبعة وعشرين ألف متر مكعب فى شهر يناير وحده ، بالإضافة إلى الأعمال الأخرى الضرورية التى تسبق الحفريات ، كشق الطرق وتجهيز الأرض ، وقطع الأشجـار ... ويسير العمل الآن سيرا حسنـاً بعد أن تم حفر نحـو من اثنتى عشرة ترعة .

وفى أغسطس من عـام ١٩٥٦ يعقد وزير الزراعة والرى ، السيد ميرغنى حمزة ، مؤتمراً صحفياً يوضح فيه الخطوات التى تم انجازها للإسراع بتنفيذ المشروع ، ليتم الفراغ من سائر مراحله فى عام ١٩٦١ بدلاً عن عام ١٩٦٥ ، مما يزيد من الدخل القومى فى هذه الفترة وحدها بنحو من خمسة وثلاثين مليوناً من الجنيهات ... وأعلن الوزير أن وزارته ستقوم بإنجاز الجزء الأول من المشروع لتتم زراعته فى أول أغسطس من عام ١٩٥٨ ، أما المراحل الثلاث الباقية فستنجز الوزارة جانباً منها ، وينجز ما تبقى مقاولون عالميون ذوو خبرة فى مثل هذه الأعمال .

وقال الوزير إن المرحلة الأولى من المشروع سوف تروى من حصة السودان الماثلة فى مياه النيل ، أما المراحل الثلاث التالية فيعتمد ريها على الوصول إلى اتفاق شامل مع مصر ، وعلى قيام خزان الروصيرص . وإلى أن يتم ذلك يمكن تدبير الماء لها إما عن طريق تقصير مدة رى القطن ، أو زراعة القطن الأمريكى

مؤقتاً لأن حاجته للماء قليلة . ويعتقد الوزير أن السودان كان على مقربة من الاتفاق مع مصر حول مسألة مياه النيل .

ويشهد النصف الثانى من يونيو ١٩٥٦ نشاطاً جاداً لتأليف الحزب الجديد وإقصاء الحزب الوطنى الاتحادى من الحكم . وأنتهز قادة هذا الحزب فرصة إجراء الانتخابات لمجالس الحكم المحلى بالعاصمة والأقاليم للتهجم على الختمية وقيادتهم ، وللتقليل من شأن المنشقين أو الذين يعتزمون الانشقاق منهم ، مما دفع محافظ الخرطوم أن يهيب بهم لتجنب المهاترات والاستفزازات فى لياليهم السياسية حتى لا يتعرض الأمن للاضطراب .

وفى العشرين من يونيو تجيز الهيئة البرلمانية للحزب الجديد - حزب الشعب الديمقراطى - الذى يستمد سنده الشعبى من طائفة الختمية ، دستوره وتقوم بزيارة لسيادة الميرغنى يبارك فيها تنظيمه .

وبعد أسبوع من هذه المقابلة يصدر سيادة الميرغنى بياناً يخاطب فيه الأمه السودانية بوجه عام ، وجماهير الختمية بوجه خاص ، ويعلن مباركته لحزب الشعب الديمقراطى وتأييده له .

يقول البيان : -

« إلى جميع طبقات الشعب على وجه العموم ، وإلى جماهير الختمية على وجه الخصوص ، أتوجه بالتحية المباركة الطيبة . ونعلن بهذا مباركتنا للحزب السياسى الجديد ، حزب الشعب الديمقراطى ، وتأييدنا له التأييد الكامل ، لعلمنا بأن الختمية قد استقر رأيهم على ضرورة تكوين جهاز سياسى من العناصر الصالحة ، والساسة المخلصين ، ليضم جماهيرهم ومحبيهم من جماعات الطوائف الصوفية ، وغيرهم ، وممن يتفقون معهم فى المبادىء والأهداف السياسية ، من أولئك الذين ناصروا الحركة الوطنية منذ البداية ، ودفعوا بها إلى الأمام حتى حصلت البلاد على استقلالها وكامل سيادتها ، ليتمكنوا من مواصلة جهادهم لصيانة الاستقلال ، والحفاظ على المكاسب الوطنية ، ولتوفير الاستقرار والطمأنينة ، فتألف حزب الشعب بالمبادىء القومية التى اشتمل عليها دستوره . ونحن إذ نبارك هذا الحزب ونؤيده ، نطلب من جماهير الختمية وسائر المواطنين أن يلتفوا حوله ويناصروه ، حتى يقود البلاد إلى الحياة الكريمة التى نرجوها جميعاً لوطننا العزيز .

« والله أسأل أن يحيطنا جميعاً بعنايته ، ويكلأنا برعايته ، وهو المستعان به . »

وكانت هذه أول مرة يفصح فيها سيادة الميرغنى عن مشاعره ، ويعلن عن تأييد طائفته لحزب سياسى ، إذ كان فى الماضى يقول بأنه زعيم دينى لا دخل له فى السياسة ، وحتى تأييده للحركة الاتحادية فى السودان ، منذ نشأة حزب الأشقاء ، إلى قيام الحزب الوطنى الاتحادى ، كان فى الخفاء لا فى العلن . وكثيراً ما كان يحذر الصحف وغيرها من الزج باسمه فى الشئون السياسية .

وكان الحزب الوطنى الاتحادى فى تلك الأيام التى شهدت مولد حزب الشعب الديمقراطى ، ومباركة الميرغنى له ، يحقق كل يوم نصراً فى انتخابات المجالس المحلية ، اكتسح أم درمان ومدنى وغيرهما من مدن السودان ... ولعل تأييد الناخبين ومناصرتهم له كان تعبيراً عن سخطهم على موقف قيادة الختمية منه . وكان قد استقال من الحزب الوطنى الاتحادى ثلاثة من وزرائه ليقودوا ويتزعموا الحزب الجديد ، هم السادة على عبد الرحمن الأمين الذى اصبح رئيساً له ، والدكتور محمد أمين السيد ، وزير الصحة فى الحكومة القومية ، وحماد توفيق ، وزير المواصلات . كما انشق على الحزب أيضاً بعض النواب ممن كان ولاؤهم الطائفى يغلبه على ولائهم الحزبى .

وفى الرابع من يوليو ١٩٥٦ تقدم السيد رحمة الله محمود ، من نواب حزب الأمه باقتراح بسحب الثقة من الحكومة ، أجيز بأغلبية ستين صوتاً مقابل واحد وثلاثين ، وبهذا كان عدد النواب الذين خرجوا على الحزب الوطنى الاتحادى خمسة عشر ، انضم إليهم السيدان حماد توفيق وطيفور محمد شريف بعد عودتهما من رحلة برلمانية لبريطانيا .

وكان معظم وزراء الحكومة القومية قد قدموا استقالاتهم للأزهرى قبل موعد التصويت على اقتراح الثقة ، ليشتركوا فى إسقاط حكومتهم .. أما الأزهرى فقد دفعه الحرص على الأوضاع الديمقراطية ، وتهدئة خواطر مؤيديه ، أن يصدر بياناً يقول فيه : -

« إننا نجتاز تجربة ديمقراطية فلنبرهن للعالم أجمع أن السودان المستقل الحر الذى ارتضى الديمقراطية طريقاً لحكمه وتقدمه ، يفهم هذه الديمقراطية

فهماً حقيقياً ، ويحترم نتائج ما تتمخض عنه ، ويقدس مقتضياتها . فعلينا جميعاً الإخلاد إلى الطمأنينة والهــدوء ، ومواجهة جميع الإحتمالات برباطة جأش ، إيماناً منا بأن الشعب الكريم الذى أولانا ثقته ، وأيدنا بالتفافه حولنا ، يستطيع بالنظم الديمقراطية ، أن يولى شئونه للذين يثق فيهم .

« وإنى أرجو أن أذكر أفراد الشعب جميعاً بأن عليهم أن يحترموا النظام الديمقراطى ، وأن يرتضوا النتائج التى يأتى بها مهما كانت . »

وبسحب الثقة من حكومة الأزهرى القومية ، قام مجلس النواب بانتخاب السيد عبد الله بك خليل ، أمين عام حزب الأمه ، رئيساً للوزراء ، فرأى ألا يدعو الحزب الوطنى الاتحادى للاشتراك فى الحكم ، وأن يقصر حكومته على ممثلى حزبه ، وممثلى الحزب الجديد ، حزب الشعب الديمقراطى ، الذى اندمج فيه حزب الاستقلال الجمهورى ، وعلى بعض الأحزاب الجنوبية .

وأصدر رئيس الوزراء الجديد عقب انتخابه بياناً أوضح فيه أن المعركة التى انتهت بإسقاط حكومة الأزهرى لم تكن معركة بين خصوم أو أعداء ، ولكنها معركة بين زملاء إخوان من المواطنين اختلفت وجهات نظرهم ... وقال :

« إذا قدر أن يكون بعض الزملاء والمواطنين فى صفوف المعارضة ، فيجب أن يعلم الجميع أن المعارضة فى ذاتها - إذا كانت بناءة - تعتبر من أقوى دعامات الدولة ، وتشكل جانباً كبيراً من القوى الدافعة لدولابها الفعال . »

وأضــاف :

« إننا لن نعادى أحداً فى الداخل أو فى الخارج ، ولن ندخل فى أحلاف عسكرية ، وسنحرص على صداقة جميع الدول والشعوب ، وسنكون أشد حرصاً على أطيب وأمتن العلاقات مع جيراننـا ، وعلى قدر احترامهم لأفهامنا ، وكرامتنا ، واستقلال بلادنا ، يكون تعاوننا معهم ... إننا لن نجحد فضل أحد ، ولن نتردد فى رد الجميل ، ولكننا لن نسمح لأى تدخل فى شئوننا ، أو مساس بكامل استقـلالنا . وليثق المواطنون جميعاً بأن الفرص بينهم ستكون متكافئة للغاية ، وأنه لن تكون هناك محسوبية أو أى اعتبارات غير قومية ، وأننا سنحــرص على توفير الحريات ، وعلى تحقيق العدالة والمساواة والسعادة الشاملة ، وعلى قدر ما يؤدى المواطنون ينالون حقوقاً . »

وبهذا جلس عبد الله بك خليل ووزراؤه فى مقاعد الحكومة ، وجلس الأزهرى ومؤيدوه فى مقاعد المعارضة .

ويفطن الشعب بفطرته السليمة إلى الخطر المحدق به بسبب اشتداد قبضة الزعماء الدينيين على أمر السياسة ، إذ كان الحزبان المؤتلفان اللذان شكلا حكومة السيد عبد الله بك خليل الائتلافية يستمدان سندهما الشعبى من الطائفتين ، ويخضعان لتوجهات زعيميهما ، مما جعل كثيراً من الناس وبعض الصحف يلقبونها بحكومة السيدين .. وتأخذ الحياة مجراها .

ويعقد رئيس الوزراء الجديد مؤتمراً صحفياً بعد أيام قليلة من توليه الحكم فيحيى الشعب السودانى ، ويؤكد أن النظام الديمقراطى السائد هو مكان احترام الحكومة فى ظل الجمهورية الناشئة ، ويعلن أن فى مقدمة واجبات الحكومة توفير الغذاء والكساء والماء للمواطنين . ويلتزم باتخاذ الخطوات اللازمة لتخفيف وطأة الغلاء ، وتوفير الماء فى المناطق التى تشتد الحاجة فيها له ، ويلتزم أيضاً بضغط المصروفات العامة ، وتجنب الكماليات ، ويؤكد التزامه بالنهج القومى فى سياسته ، ويستنفر الموظفين للنهوض إلى مستوى مسئوليتهم ، وأداء واجبهم فى صدق وكفاءة ، ويذكرهم أن سمعة الحكم تعتمد على نقاء الخدمة المدنية وطهرها وسلامتها .

قـــال : -

« إن حكومتى لا تفرق بين مواطن وآخر ، ولا تستهدف مصالح أحزاب أو هيئات معينة ، وسيكون المفيد من مشروعات الحكومات السابقة موضع رعايتنا واهتمامنا وتقديرنا .. كما إنى سأستشير المعارضة فى المسائل القومية الكبرى التى تواجهنا ، وأسعى للوصول إلى سياسة قومية يرتضيها الجميع . »

وأكد ان حكومتة تولى المديريات الجنوبية عناية خاصة ، وأنها تلتزم بالسياسات الرشيدة التى توفر أسباب الأمن ، وتنهض بالجنوب ، وتأخذ بيده .

وقال أيضاً :

« إن حكومتى ستعمل على تقوية الجيش السودانى وبنائه على أسس جديدة لأغراض الدفاع عن حدودنا ، وسنعمل بكل ما فى وسعنا لتدعيم السلام العالمى ، وصيانته بين شعوب العالم . »

وندع السياسة جانباً لنرصد حدثاً ضخماً آخر من أحداث عصر الأزهرى إذ لاينتهى يوليو من ١٩٥٦ حتى يشهد مولد جامعة الخرطوم بإجازة البرلمان السودانى لقانونها .. وببلوغ الكلية الجامعية المرحلة الجامعية الكاملة تصبح الجامعة الأولى بين جنوب افريقيا والقاهرة ، ويصبح من حقها أن تمنح خريجيها الدرجات العلمية المختلفة المعترف بها دولياً .

وكانت جامعة الخرطوم قد تطورت من مدرسة ابتدائية ثانوية فى مستهل القرن العشرين ، إلى مدرسة ثانوية عامة باسم كلية غـردون التذكاريـة ، إلى مدارس عليا خلال الحرب العالميـة الثانية « ١٩٣٩ - ١٩٤٥ » ، إلى كلية جامعية عام ١٩٥١ . وهى تتألف من سبع كليات بها أكثر من ثمانمائة طالب ومئتان وثلاثون استاذاً .. وكان عليها - وقد بلغت هذه المرتبة - أن تحصل على اعتراف المؤسسات العلمية العالمية ، فسعت لذلك الاعتراف حتى حصلت عليه . وكـانت الكليات التى تتألف منها هى كليات الزراعة ، والآداب ، والهندسة ، والحقوق ، والطب ، والعلوم ، والعلوم البيطرية . وكان الطالب الواحد فيها يكلف الخزينة العامة نحواً من سبعمائة جنيه فى العام ، وكانت ميزانيتها فى ذلك العام ، آخر ١٩٥٦ ، ثلاثمائة الف جنيه .



مشكلة حلايب

المعونة الامريكية تحدث شرخاً فى علاقات الحزبين الحاكمين - نائب الرئيس الامريكى يزور الخرطوم - مصر تطلب من السودان رفع إدارته عن بعض المناطق المتاخمة - العلاقات تتدهور بين الحكومتين وكل منهما يحشد قواته - السودان يرفع شكواه إلى مجلس الأمن - مصر توافق على إرجاء المشكلة .

□□□

كان عام ١٩٥٧ حافلاً مثقلاً بالأحداث فى السودان ... شهد فيما شهد قبول الحكومة الائتلافية برئاسة عبد الله بك خليل للمعونة الامريكية ، مما أحدث شرخاً فى علاقات الحزبين المؤتلفين ، حزب الأمه وحزب الشعب الديمقراطى ، وبذر بينهما بذور الفرقة والجفوة .. وشهد صدور قانون الجنسية السودانية ، وقانون الانتخابات العامة ، ومضت اللجنة القومية للدستور قدماً فى إعداد مسودة الدستور الدائم ، وشهد أول محاولة جادة لإنشاء بنك تجارى سودانى يشجع المواطنين على الإدخار ، ويجتذب مدخراتهم لما فيه خيرهم وخير السودان . وشهد العام أيضاً نشوء خلاف خطير بين مصر والسودان حول الحدود بين البلدين ، وأخيراً شهد قيام محطة جديدة للتوليد الكهربائى ببرى فى أطراف الخرطوم ، ارتفعت بالانتاج إلى أكثر من عشرين الف كيلو واط ، أو ما يساوى ضعف حاجة العاصمة المثلثة فى ذلك الوقت .

وكانت المنشئات للكهرباء والماء فى السودان تديرها حتى عام ١٩٥٧ شركة انجليزية اسمها شركة النور والقوة الكهربائية ، بدأت أعمالها فى عام ١٩٢٥ .. وكانت الحكومة قد أدخلت امدادات الماء والكهرباء للمنازل أول مرة فى

عام ١٩٠٨ . ولكن عام ١٩٢٥ شهد دخول الخدمات الكهربائية والمائية الحديثة فى المدن الثلاث ، الخرطوم ، والخرطوم بحرى ، وأم درمان ، واشتملت هذه الخدمات على إنشاء قنطرة النيل الأبيض ، وإمداد ماء الشرب النقى ، والأعمال الكهربائية ، وبسط شبكة من المواصلات بين المدن الثلاث .

وكان قد زار السودان فى عام ١٩٥٧ نائب الرئيس الامريكى ، مستر ريتشارد نيكسون ، وهو فى طريقه من ساحل الذهب التى سميت غانا فيما بعد ، حيث اشترك مع أهلها ، نيابة عن حكومته ، فى احتفالاتها بأعياد الاستقلال ، وأنزلته حكومة السودان ضيفاً عليها فى القصر الجمهورى ، حيث أجرى محادثات مع رئيس الوزراء ، وكبار رجال الحكومة حول العلاقات بين البلدين ، ثم عقد مؤتمراً صحفياً أعلن فيه ما أكده له رئيس الوزراء ، عبد الله بك خليل ، عن حاجة السودان للمعونة الاقتصادية لا العسكرية ، لتطوير مشاريع الرى والزراعة ، على ألا تنطوى على شروط تمس سيادة السودان أو استقلاله .. وقال المستر نيكسون إنه أوضح لرئيس الوزراء أن امريكا ، فى معوناتها الاقتصادية ، ترمى لمساعدة الدول على تطوير اقتصادها حماية لاستقلالها ، وأنها - أى امريكا - ليس من أغراضها أن تفرض على الدول التى تعينها ما ينتقص من سيادتها . وتحدث أيضاً عن مشروع الرئيس ايزنهاور لمساعدة دول الشرق الأوسط ، وقال إنه وجد ترحيباً لدى رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، السيد محمد أحمد محجوب ، بزيارة مبعوث الرئيس الامريكى لتقديم مشروعه وشرحه وعقد محادثات مع السودان حوله .

وأطل الخلاف بين الحزبين المؤتلفين قبل أن يصل مبعوث الرئيس الامريكى إلى الخرطوم .. إذ رأى حزب الشعب الديمقراطى المسنود شعبياً من طائفة الختمية ، والذى يساير مصر ويقف وراء الرئيس جمال عبد الناصر ويؤيده ، أن تعقد الدول العربية مؤتمراً تبحث فيه مشروع ايزنهاور ، وتتخذ سياسة موحدة ، كان ذلك بقبوله إن كان خالياً من الشروط ، أو برفضه إن كان يتعارض مع سياسة الحياد الايجابى . أما حزب المعارضة ، الحزب الوطنى الاتحادى ، الذى كان يرأسه الأزهرى فقد أصدر بياناً حذر فيه الحكومة من قبول مشروع الرئيس ايزنهاور الذى رفضته جميع أقطار الشرق الأوسط المتحررة .

ويقدم وزير الخارجية ما توصل إليه السودان مع أمريكا من اتفاق على النحو التالى :

١ - تقدم حكومة الولايات المتحدة المعونة حسب قوانينها هى ، ولا تقبل حكومة السودان شيئاً يتعارض مع قوانين السودان .

٢ - تساهم حكومة السودان فى تمويل المشروعات ، وتعطى الولايات المتحدة حق مراقبة الصرف ، كما تعطى أمريكا الفرصة للحصول على بيانات عن طريقة ومدى استفادة السودان من المعونة ، ويعطى أعضاء بعثة المعونة امتيازات دبلوماسية .

٣ - تعفى المواد المستوردة فى برنامج المعونة من العوائد الجمركية ، كما يعفى الموظفون الأمريكيون الفنيون من الضرائب .

ويؤكد الوزير فى بيانه أن حكومة السودان هى صاحبة الكلمة الأولى والأخيرة ، وهى التى تقترح المشروعات ، ولها كامل الإشراف على تعيين وتحديد عدد أعضاء البعثة ، وعلى أوجه الصرف ، وتنفيذ المشاريع .

ويرى الوزرير أن تتجه الحكومة لاستخدام المعونة فى المشاريع التى لا يمكن تمويلها عن طريق البنك الدولى ، والتى تحتاج لعملات أجنبية ، كأن تستفيد منها فى مشاريع المياه الريفية ، والتدريب الفنى ، والتعليم ، وإنشاء الطرق التى تربط مناطق الإنتاج بالاسواق .

ويعلن الوزير أن العون الذى ارتبطت به الحكومة الامريكية للعام القادم كان خمسة وعشرين مليوناً من الدولارات .

ويبدى حزب الشعب الديمقراطى رأيا مخالفاً لرأى حزب الأمه ، شريكه فى الحكم ، ويقول إنه يفضل الاعتماد على موارد البلاد الذاتية ، لأن المعونة تدخل السودان فى تبعية غيره من الدول ، وتلقى به فى خضم الصراعات الأجنبية .

وفى اكتوبر من عام ١٩٥٧ استقبل السودان بعثة من هيئة المعونة الامريكية لتقوم بزيارة للوزارات المختلفة ، تلتقى بقادتها ، وتجمع منهم الحقائق والمعلومات عن مدى العون الذى ينشدونه ، وتتعرف على ما لديهم من مشروعات يحتاج تنفيذها إلى التمويل . وتقوم أيضاً بزيارة بعض أقاليم السودان لتنظر فى أمر برامج التنمية الزراعية وغيرها .

وفى منتصف العام التالى ١٩٥٨ ، بعد أن فرغت بعثة المعونة الامريكية من دراستها وزياراتها ومباحثاتها ، قدم وزير المالية ، السيد إبراهيم أحمد ، لمجلس النواب بياناً مستفيضاً عن اتفاقية المعونة التى ارتضتها الحكومة ، يوضح فيه أن البلاد تحتاج إلى نحو من مائة وسبعة وثلاثين مليوناً من الجنيهات لتنفيذ مشاريع التنمية خلال الأعوام الخمسة القادمة ، منها اثنان وأربعون مليوناً لتشييد خزان الروصيرص ، وإكمال المراحل المتبقية من مشروع المناقل ، وخمسة وثلاثين مليوناً لتوسيع السكك الحديدية ومدها إلى غرب السودان وجنوبه ، وتحسين خدماتها ، وخمسة عشر مليوناً للطرق والبريد والبرق ، وعشرة ملايين للزراعة والغابات والمياه الريفية ، وغير هذه من المشاريع مما اعتبره الوزير الحد الادنى المنشود . ويقول إن الفائض من ميزانيات السودان خلال الأعوام الخمسة القادمة لا يزيد عن خمسة وثلاثين مليوناً من الجنيهات . وعليه فلابد من تدبير مائة مليون من الخارج .

ولم يكد الوزير يفرغ من تقديم بيانه حتى يهب فى وجهة قادة الوطنى الاتحادى بهجوم عنيف .. يتحدث السيد يحيى الفضلى أحد أقطاب المعارضة فيقول : -

« خرج الشعب السودانى من نضاله ضد الاستعمار باستقلال نظيف أبيض ، ليست به أى بقع سوداء من اتفاقيات أو معاهدات تحد من حريته ، مما كان مثار فخر للدول الحرة التى يسعدها أن ينضم إليها عضو جديد يعمل فى سبيل سلام العالم ورفاهية البشرية . وكان هذا فى الجانب الآخر مثار استغراب للدول الاستعمارية التى هالها أن يخرج السودان من نطاقها بثرواته وموارده الطبيعية . ومن هنا جاء تربص الدول الاستعمارية بنا ، فحاول الاستعمار الامريكى أن يجد فى السودان الحلقة المفقودة فى الحزام الافريقى الذى يحاول به تطويق الشعوب الافريقية الحرة . وكنا نأمل بعد المكاسب التى نلناها ، من دخولنا فى الأمم المتحدة ، والجامعة العربية ، أن يحافظ رئيس الوزراء الحالى على تلك المكاسب بدلاً من أن يسير فى ركاب الاستعمار ، الذى يسيل لعابه على مواردنا البكر .. كنا نأمل أن يعمل رئيس الوزراء على تعمير البلاد من مواردنا ، وبالحصول على مساعدات المنظمات الدولية كالبنك الدولى ، ومنظمات هيئة الأمم المتحدة ، والدول الاسيوية والإفريقية . »

ويمضى فيقول :

« عندما تسلمت الحكومة الحالية الحكم من حكومة الوطنى الاتحادى التى تم فى عهدها الاستقلال ، والاشتراك فى الهيئات العالمية الكبرى ، كانت البلاد فى حالة اقتصادية حسنة لم تعرفها من قبل ، فقد كان فائض الميزانية أربعين مليوناً من الجنيهات ، وكانت أرصدتنا الخارجية اثنين وستين مليوناً ، وكان الميزان التجارى يسير لصالحنا بمبلغ واحد وعشرين مليوناً ، ولكنه لم يمض عام واحد حتى تدهورت تدهوراً كبيراً ، فنقص فائض الميزانية إلى أربعة عشر مليوناً ، وبلغ عجز ميزاننا التجارى تسعة وثلاثين مليوناً وتضاعفت تكاليف المعيشة ، وتضاعف عدد العاطلين ، وأخذت البلاد تسير بخطى سريعة نحو الإفلاس والخراب .. وهنا لاحت الفرصة الذهبية لامريكا أو الامبراطورية غير المرئية - فيما قال عنها نهرو - إذ أنها لا تجد فرصاً لفرض معوناتها إلا بعد أن تقع البلاد فى حالات اقتصادية سيئة وبهذا تتمكن من السيطرة عليها . »

ويتناول الحديث ايضاً السيد مبارك زروق ، زعيم المعارضة ، فينبه النواب إلى أن ما اسمــاه الاستعمار الإقتصادى ، سيحرم البلاد من التحرير السياسى . ويقول إن المعونة تؤكد تبعيةالسودان لامريكا ، وتفتح الأبواب لجيوش الخبراء لتغزو السودان ، وتطلع على أسراره ، وتسخر وسائل إعلامه فى الدعاية لامريكا.

ويقــول :

« أن الحكومة تريدنا أن نوقع على وثيقة بيضاء ، ثم تقوم هى بالسماح بدخول أى عدد من الخبراء للسودان ، وتقبل مشروعات أخرى لم تخطر على بال أحد . وقد يدخل فى الاتفاق تدريب البوليس ، والجيش ، بحجة أنه يدعم التقدم الاقتصادى ، وبذلك نبيع حيادنا وحريتنا ببضع ملايين من الدولارات .»

وتقرر الحكومة بعد هذا الضغط والهجوم عليها فى البرلمان ، أن تراجع الموقف وأن تتريث فى الأمر قليلاً . ثم تبذل الجهود لإرضاء حزب الشعب واقناعه بتأييد اتفاقية المعونة . ويتدخل فى الأمر سيادة السيد الميرغنى راعى الحزب .. وبهذا يقبل السودان المعونة الامريكية ولكن عدم الثقة الذى تولد عنها بين الحزبين المؤتلفين يظل باقياً .

وأجازت الحكومة أيضاً قانون الانتخابات الجديد ، والفت لجنة مستقلة برئاسة أحد كبار الإداريين للإشراف على إجراء الإنتخابات فى نزاهة ، وبعيداً عن تأثير الاحزاب الحاكمة . وبينما كانت المعركة الانتخابية فى أشدها وقع ما لم يكن فى الحسبان ، حركت مصر جيوشها لاحتلال سائر المناطق الحدودية شمال خط العرض ٢٢ ، بزعم أنها أراض مصرية على الرغم من أن السودان ظل يديرها منذ قيام الحكم الثنائى ، مما يحدثنا عنه البيان الرسمى التالى الذى أصدره مجلس الوزراء فى السابع عشر من فبراير ١٩٥٨ : -

يقــول : -

« يود مجلس الوزراء أن يطلع الرأى العام السودانى على ما دار فى الأيام الأخيرة من مكاتبات ومذكرات بين جمهورية السودان وجمهورية مصر بشأن الحدود الفاصلة بين البلدين :

« ١ - فى اليوم الأول من فبراير الحالى ، تسلم الوكيل الدائم للخارجية السودانية مذكرة من وزارة الخارجية لجمهورية مصر ، مؤرخة فى التاسع والعشرين من يناير ١٩٥٨ ، تشير إلى أمر تقسيم الدوائر الانتخابية لمجلس النواب السودانى ، وتطالب باتخاذ الإجراءات اللازمة لتسليم شئون الإدارة فى المنطقتين التاليتين إلى الإدارة المصرية :

« **أولاً** : المنطقة الواقعة فى الصحراء الشمالية الشرقية من السودان ، وهى التى تشمل منطقة حلايب وما جاورها .

« **ثانيا** - المنطقة الواقعة شمال خط عرض ٢٢ شمالاً دون تحديد بقعة معينة ، ولكنها - كما يبدو - تشمل الأراضى السودانية الممتدة شمال مدينة وادى حلفا ، بما فى ذلك قرى سرة ودبيرة وفرس .

« وفى الوقت الذى طالبت فيه المذكرة المصرية بتسليم المنطقتين سالفتى الذكر إليها ، أبدت استعدادها لتسليم السودان منطقة حدود السودان الشمالية الشرقية التى سبق أن اقتطعت من السودان وأضيفت إلى مصر عند تعديل الحدود بين البلدين ،وذلك بعد فتح السودان بمدة قصيرة ، أى بعد عام ١٨٩٩.

« ٢ - وقبل الفراغ من إعداد الرد على هذه المذكرة ، وصل إلى الحكومة نبأ يفيد بأن فصيلة من الجيش المصرى قد أرسلت إلى منطقة حلايب وما جاورها ، فاستدعى السيد وزير الخارجية بالنيابة سعادة سفير جمهورية مصر

بالخرطوم ليستوضحه النبأ ، فاستبعد السفير صحته ، ووعد بالاستفسار عنه من حكومته . وحينئذ حمله الوزير بالنيابة رسالة شفوية إلى حكومة جمهورية مصر ، فحواها أن حكومة السودان تود ألا يكون النبأ صحيحاً ، ولكنها تخشى فى حالة صحته أن يكون له أثر سىء على العلاقات بين البلدين . كما أضاف الوزير أنه لا يمكن التسليم باقتطاع جزء من السودان على أساس نسخ من خطابات متبادلة قبل نصف قرن ، وأن استعجال الرد فى هذا الظرف الذى تجرى فيه انتخابات برلمانية ، تغيب أكثر الوزراء بسببها خارج الخرطوم ، أمر غير عملى ، حيث إن الموضوع يحتاج إلى بحث واستقصاء .

« ٣ – كان هذا فى الحادى عشر من فبراير . وفى الثالث عشر منه سلم سفير مصر بالسودان السيد رئيس الوزراء مذكرة مصرية أخرى ، بتاريخ التاسع من فبراير موجهة إلى رئاسة مجلس وزراء السودان ، وإلى سفير السودان بمصر تعلننا فيها جمهورية مصر بأنها بمناسبة إجراء الاستفتاء بشأن الجمهورية العربية المتحدة ، وانتخاب رئيسها فى الحادى والعشرين من فبراير الحالى ، قد رأت ، ممارسة منها لسلطاتها المقررة ، وإعمالا لقواعد السيادة ، أن تيسر للناخبين فى المنطقتين المشار إليهما سبيل الإدلاء بأصواتهم فى هذا الاستفتاء . وطلب السيد سفير مصر رد حكومة السودان على هذه المذكرة الثانية ، كما نفى فى سياق المقابلة إرسال فصيلة من الجيش المصرى إلى المناطق التى تطالب بها مصر ... وقد أجابه السيد رئيس الوزراء ومن معه من الوزراء آنذاك أن الحدود الحالية المبينة فى الخرطوم ، والمعروفة للجميع ، هى الحدود التى أخذنا استقلالنا بموجبها ، وأن تلك الحدود قائمة منذ ستين عاماً دون أن ينازعنا أحد بشأنها . وقد جرت الانتخابات المصرية حتى الأخيرة منها ، والاستفتاء حول شخص رئيس جمهورية مصر ، على أساس استثناء تلك المناطق باعتبارها أراض سودانية . كما أجريت انتخابات السودان الماضية بما فى ذلك انتخابات الحكم الذاتى التى تمت بموجب الاتفاقية المصرية البريطانية المبرمة فى فبراير ١٩٥٣ ، وتحت اشراف لجنة دولية كانت مصر ممثلة فيها ، على أساس أن المناطق المذكورة سودانية أيضاً ، اشترك أهلوها فى انتخاب نواب البرلمان السودانى . ثم اضاف السيد رئيس الوزراء أنه عندما

نال السودان استقلاله كانت أولى التحفظات التى ابداها لدولتى الحكم الثنائى أنه لن يكون ملزماً بأيه معاهدات أو اتفاقات أبرمت نيابة عنه قبل الاستقلال ، ما لم تعرض عليه تلك المعاهدات والاتفاقات ويقرها ، وذلك فى بيان السيد رئيس الوزراء السابق الذى القاه بالبرلمان السودانى يوم أول يناير ١٩٥٦ . فلو كان لحكومة جمهورية مصر وجهة نظر خاصة بالحدود لسارعت بتقديمها ، إما قبل الاستقلال ، أو عند تسلمها الكتاب الذى بعث به السيد رئيس الوزراء السابق فى الثالث من يناير ١٩٥٦ إلى الرئيس جمال عبد الناصر . إن الموضــوع ليس من السهولة حتى يبت فيه قبل يوم الحادى والعشرين من فبراير ، وليس الوقت ملائماً أو كافياً لدراسته والوصول إلى قرار بشأنه .. وإنه لا يمكننا أن نسلم بوجهة النظر المصرية ، ولذا نرى أنه من الأوفق ، لحسن العلاقات الودية بين البلدين ، أن يؤجل بحث الموضوع إلى ما بعد الانتخابات ، وأن منطقة تكون جزءاً من السودان لا يمكن أن يجرى فيها استفتاء من دولة أخرى . ومن الأحكم أن يؤجل الموضوع للدراسة والتفاوض بين البلدين إلى ما بعد إجراء الانتخابات السودانية فى السابع والعشرين من فبراير الحالى .

« ٤ - وبعد ثلاثة أيام فقط من هذا الاجتماع ، أى فى السادس عشر من فبراير ، ابلغت وزارة الخارجية المصرية سفيرنا بمصر أن الحكومة المصرية قد أرسلت لجان انتخابات ، ومعها حرس من سلاح الحدود ، إلى المنطقة التى تطالب بها مصر ، وذلك لإجراء الاستفتاء ، وأنهم سيكونون فى المناطق التى عينت لهم فى التاريخ المحدد لإجراء الاستفتاء ، وهو الحادى والعشرون من فبراير الحالى .

« ٥ - وفى صباح السابع عشر من فبراير ، اجتمع مجلس الوزراء لدراسة الأمر ، وقد استرعت انتباه المجلس الحقائق التالية :

« **أولاً** : إن جمهورية مصر لم تثر هذا الموضوع منذ فتح السودان إلا فى هذه الآونة التى شغلت فيها الانتخابات البرلمانية جميع السودانيين ، شعباً وحكومة ، وإلا بعد أن اكتشفت مناجم للمعادن فى المنطقــة الشماليــة الشرقيــة (حلايب) ، وبعد أن ظهر فى مفاوضات مياه النيل الأخيرة أن السودان سيطالب بتعويض عن غمر منطقة شمال حلفا بمياه السد العالى .

« **ثانياً** : إن مناسبة استفتاء الشعب المصرى الذى اتخذته الحكومة المصرية زريعة فى مذكرتها الثانية لم يكن أول استفتاء أو انتخابات تجرى فى مصر بعد أو قبـــل الثورة ، ولم تستفت تلك المنطقـة فى أية مــرة من المـرات السابقة .

« **ثالثاً** : إنه فى الوقت الذى تبنى فيه المذكرة المصرية الأولى مطالبتها بما يفهم منه الاعتراض على إشراك أهالى تلك المنطقة فى انتخاباتنا السودانية المقبلة ، تبنى المذكرة الثانية المطالبة على أساس وجوب اشتراك أولئك السودانيين ، بوصفهم رعايا مصريين ، فى استفتاء الشعب المصرى .

« **رابعاً** : إن المدة التى اعطيت لحكومة السودان للبت فى هذه المسألة الهامة لا تتعدى ستة عشر يوماً من أول فبراير إلى السادس عشر منه .

« **خامساً** : إن المذكرة الثانية تضعنا أمام الأمر الواقع دون انتظار مشاورة أو مفاوضة .

« **سادساً** : إن التبليغ الشفوى الخاص بإرسال لجان الانتخابات ، وبعض رجال سلاح الحدود للمنطقة ، يتضمن تأكيد الخبر الذى سبق ونفاه سعادة سفير جمهورية مصر أول الأمر ، ونفاه مرة ثانية عند هذا التبليغ ، وتأكيد التصميم على مجابهة السودان بالأمر الواقع .

« **سابعاً** : إن جمهورية مصر لم تشأ أن تقدر ظروف تغيب السادة الوزراء فى دوائرهم الانتخابية ، كما إنها ترفض الاستجابة إلى رجاء حكومة السودان بإرجاء بحث الموضوع إلى ما بعد الانتخابات السودانية .

« ٦ - إزاء ذلك رأى مجلس الوزراء أن يتخذ الإجراءات التى تصون سيادة السودان على أراضيه ، والمحافظة على استقلاله ولكنه فى نفس الوقت يترك مجالاً للتفاهم الودى بين القطرين العربيين . ويقرر اتخاذ الخطوات التالية :

« **(أ)** أن يتصل السيد رئيس وزراء السودان بالسيد جمال عبد الناصر تلفونياً ليكرر رجاء السودان فى أن توقف مصر ما اتخذت من إجراءات فى المنطقة التى تطالب بها ، مع تأكيد استعداد السودان للدخول فى مفاوضات مع مصر بشأن الموضوع . وقد تم الاتصال التلفونى ، ولكن لعدم إمكان التحدث إلى السيد الرئيس جمال عبد الناصر ، فقد تحادث السيد رئيس الوزراء مع

السيد زكريا محى الدين ، وزير الداخلة المصرية ، الذى تكرم ووعده بإبلاغ المحادثة إلى السيد جمال عبد الناصر ، وإبلاغ رده .

« (ب) اتصلت الحكومة بالمعارضة وابلغتها تفاصيل الموقف .

« (ج) إبلاغ الموقف للجامعة العربية ، وإلى السادة ممثلى الدول العربية الشقيقة بالخرطوم ، وإلى الرأى السودانى العام ، مع موالاة ذلك كلما جد جديد ، حتى يعلم الأمر على حقيقته ، ولا تصله أخبار مشوهة .

« وفى الختام فإن حكومة السودان إذ تصدر هذا البيان لا تزال عظيمة الأمل فى أن تسود الحكمة والعقل ، صيانة لعلائق الود والإخاء القائمة بين البلدين ، والتى تحرص عليها حكومة السودان بكل صدق واخلاص . »

ويتجاوب الحزب الوطنى الاتحادى بزعامة الأزهرى مع موقف الحكومة ، ويصدر بياناً يعرب فيه عن أسفه للخلاف الذى طرأ حـول الحدود المتنازع عليها ويعلن :

١ - أنه لا يسمح بالتخلى عن شبر واحد من أرض الوطن ، وهو فى نفس الوقت لا يطمع فى التغول على شبر واحد من أرض الغير .

٢ - الحرص على حل مثل هذه المشاكل عن طريق المفاوضات وغيرها من السبل السلمية .

٣ - الوقت الحاضر غير مناسب لإثارة هذا الموضوع من جانب مصر الشقيقة ، لا سيما والسودان مقبل على انتخابات شارفت النهاية .

٤ - تاييد الخطوات التى اتخذتها حكومة جمهورية السودان فى طلبها إرجاء هذا الموضوع إلى مابعدالانتخابات ليحل بالطرق السلمية .

٥ - مناشدة الرئيس عبد الناصر أن يأمر بسحب الجنود المصريين فوراً حفاظاً على وحدة الشعور والروابط المقدسة العديدة التى تربط بين الشعبين .

ويصـدر حزب الشعب الديمقراطى بياناً يعلن فيه تمسكه بالأراضى السودانية ، وعدم تفريطه فى أية بقعة منها .

يقــول :

« إذا كانت لمصر دعوى فى هذا الجزء الذى ظلت حكومة السودان تديره أكثر من نصف قرن من الزمان ، فالمنطق السليم يقضى بأن تطلب جمهورية مصر من

جمهورية السودان الدخول فى مفاوضات ليكون للقانون والعرف الدولى القول الفصل . »

ويصدر حزب الأمة بياناً يؤيد فيه الحكومة فى خطواتها ، ويقترح تضامن الأحزاب ودعوتها لاجتماع لبحث الموقف .

ويتم تضامن الأحزاب وتمسكها بحقوق السودان واستنكارها لموقف مصر . وترسل حكومة السودان وزير خارجيتها ، السيد محمد أحمد محجوب ، للقاهرة ليحاول الوصول إلى حل للمشكلة مع الرئيس جمال عبد الناصر . وفى نفس الوقت ترسل مصر قواتها إلى المناطق المتنازع عليها .... وتتمسك بموقفها ، ويفشل المسعى ، ويتقدم السودان بشكوى لمجلس الأمن ... وهنا تراجع الحكومة المصرية موقفها وتصدر البيان التالى :

« حفاظاً على الروابط التى تجمع بين الشعبين المصرى والسودانى ، قررت الحكومة المصرية إرجاء تسوية موضوع الحدود بين البلدين إلى مابعد الانتخابات السودانية ، على أن تبدأ المفاوضات لحل المسائل المعلقة بين البلدين بعد اختيار الوزارة السودانية الجديدة .

« إن مصر التى تضامنت مع السودان فى سبيل الحرية والاستقلال ، إذ تتخذ هذا القرار إنما تهدف إلى قطع خط الرجعة على المغرضين الذين استغلوا الفرصة لإفساد العلاقات الخالدة بين الشعبين الشقيقين . كما إن مصر لن تستجيب للاستفزازات التى حاولت أن تصور الوضع بشكل تدخل مسلح ، أو بشكل غزو للأراضى السودانية فى الوقت الذى لا توجد لها على الحدود الجنوبية إلا دوريات الحدود المعروفة . »

« وإن الحكومة المصرية لتعلن مرة أخرى أن القوات المصرية المسلحة لم تنشأ لغزو السودان ، ولكنها دائماً سند للسودان ضد العدوان . »

وقد اتخذت الحكومة المصرية هذا القرار بعد درسها لرسالة بعث بها السيد على الميرغنى للرئيس عبد النـــاصر ، ورسالة مماثلة من السيد اسماعيل الأزهرى وبعد اطلاعها على رسائل الأحزاب والهيئات السودانية إليها ، تلك الرسائل التى تطـــالب كلها بقفل الطريق أمام المغرضين والدوائر الاستعمارية بحل المسألة ودياً .

وجرت الانتخابات كما كان محدداً لها فى عام ١٩٥٨ .. وجاءت نتيجتها مخيبة لآمال حزب الشعب الديمقراطى ، إذ لم يستطع أن يحرز غير تسعة وعشرين مقعداً بينما أحرز الحزب الوطنى الاتحادى ، بقيادة الأزهرى ، أربعة وأربعين ، وأحرز حزب الأمة ثلاثة وستين مقعداً ، أما الأحزاب الجنوبية فقد كان نصيبها سبعة وثلاثين .

وفجع حزب الشعب الديمقراطى فى هذه الانتخابات بسقوط رئيسه ، الشيخ على عبد الرحمن الأمين ، فى دائرة الخرطوم بحرى التى كان كثير من الناس يحسبها معقلاً من معاقل طائفة الختمية ، فاز عليه فيها السيد نصر الدين السيد ، مرشح الحزب الوطنى الاتحادى بأغلبية قدرها الفان وثلثمائة وأربعة وأربعون صوتاً .

وكان الزعيمان الدينيان ، السيد على الميرغنى ، زعيم طائفة الختمية ، والسيد عبد الرحمن المهدى ، إمام الأنصار قد أصدرا بياناً على إثر إعلان نتيجة الانتخابات البرلمانية فى السابع عشر من مارس ١٩٥٨ قالا فيه :

« بمناسبة ظهور نتائج الانتخابات ، واستقبال البلاد لعهد برلمانى جديد ، نؤكد لجميع المواطنين أننا ما زلنا وسنظل على أتم الوفاق والصفاء لمصلحة الشعب ، ذلك الوفاق الذى جنت البلاد الكثير من ثماره فى العامين الماضيين ، والذى نأمل فى ثقة تامة أن يخطو بالبلاد فى العهد الجديد خطوات واسعة فى طريق العزة والعمران ، والأمن والاستقرار ، فى ظل حكم ديمقراطى سليم ، يرعى العدالة بين جميع طبقات الشعب ، ويعمل على حماية الأمن وصيانة الاستقلال . ونحن إذ نعلن ارتباطنا الوثيق ، وإخاءنا المتين ، وتعاوننا الصادق ، نرجو من جميع المواطنين فى كل أنحاء البلاد ألا يستمعوا إلى ما يطلقه بعض ذوى الأغراض من الشائعات والله الموفق . »

واستمر الائتلاف قائماً بين حزبى الأمة وحزب الشعب الديمقراطى عقب إعلان نتائج الانتخابات رغم ما طرأ بين قادة الحزبين من فتور فى العلاقة وضعف فى الثقة ، بسبب موقف حزب الشعب المتأرجح من اتفاقية المعونة الامريكية ، واتهامة لحزب الأمة بأنه لم يصدقه العون فى الانتخابات العامة .

وكانت المنطقة التى نعيش فيها ونتأثر بها قد تعرضت لأحداث وثورات عنيفة ، منها ثورة الرابع عشر من يوليو ١٩٥٨ فى العراق التى اطاحت بنظام الحكم الملكى فى ذلك البلد العربى الشقيق ، وأسفرت عن مقتل قادته ، وأنصارهم وعن كثير من المذابح الوحشية التى تقشعر لها الأبدان ، وأعمال السحل والتعذيب . ومنها أيضاً الثورة التى اندلعت فى لبنان ، مما أدى إلى هبوط القوات الامريكية فيها استجابة لدعوة رئيس جمهوريتها ، كميل شمعون . ومنها الإنقلابات العسكرية التى وقعت فى باكستان وبورما وغيرهما .

وكان بعض قادة الرأى من السودانيين ، خشية منهم على النظام الديمقراطى فى السودان أن يواجه مصيراً كهذا ، قد سعوا لتوحيد الصف وجمع الكلمة بإقامة حكومة قومية تشترك فيها الأحزاب السياسية الكبرى . ولقى المسعى ترحيباً وتشجيعاً من سائر قادة الأحزاب والطوائف ، أو على الأقل من معظمهم ، وتجاوباً وتأييداً من الصحافة السودانية المستقلة التى كانت ذات أثر سياسى بالغ فى المجتمع ، ولكنه لم يجد مباركة ولا تأييداً من رئيس الوزراء السيد عبد الله بك خليل ، ولعل سيادة الميرغنى زعيم طائفة الختمية كان يعارضه أيضاً كرهاً منه لاشتراك الحزب الوطنى الاتحادى فى الحكم مرة أخرى .

وفى الفصل التالى نقدم مزيداً من التفاصيل عن التطورات التى تضافرت فقضت على النهج الديمقواطى الأول فى السودان .



انقلاب ١٧ نوفمبر

موجة من الانقلابات العسكرية تحتاج منطقة الشرق الأوسط - رئيس وزراء السودان يسلم الحكم لقادة الجيش - إعلان حالة الطوراىء وتعطيل الدستور وفض البرلمان وحل الأحزاب السياسية - حكومة الفريق عبود تقبل المعونة الامريكية وتعترف بالصين الشعبية - حل اتحاد عمال السودان - اتفاقية مياه النيل تحسن العلاقات مع مصر - ترحيل النوبة من موطنهم بسبب غمر مياه النيل له .

❑❑❑

بلغ القلق على مستقبل الأوضاع الديمقراطية فى السودان عام ١٩٥٨ مبلغاً عظيماً ، ليس ذلك بسبب موجة الانقلابات العسكرية التى اجتاحت المنطقة فحسب ، والتى رددت كثير من الدوائر السياسية أنه تقف وراءها الولايات المتحدة الأمريكية وتشجعها على نحو ما حدث فى باكستان ، وبورما ، ولبنان ، وغيرها ، بل بسبب ما وقع من خلاف وسوء ثقة بين الحزبين المؤتلفين الحاكمين ، حزب الأمة الذى يستمد سنده الشعبى من الأنصار ، وحزب الشعب الديمقراطى الذى يستمده من الختمية ، وبسبب تردى الأوضاع الاقتصادية نتيجة لضعف انتاج القطن من ناحية ، وانخفاض أسعاره وانصراف المشترين عنه ، وبسبب الاضطرابات والاضرابات العمالية التى كانت تأخذ برقاب بعض ، وبسبب الخصومة والجفوة التى وقعت بين الحكومة واتحاد عام نقابات عمال السودان ، وبسبب قبول الحكومة للمعونة الامريكية ، مما اعتبره بعض خصومها ثغرة يتسلل منها نفوذ الولايات المتحدة للسودان . وكان الحزب الوطنى الاتحادى واضحاً فى اتهامه للحكومة بالوقوع تحت نفوذ

الغرب والتفريط فى استقلال السودان وحريته ، والتخلى عن المبادىء التى كانت أعلنتها . ويستدل على صدق اتهاماته هذه بقبول الحكومة للمعونة الامريكية ، وقبولها هدية أسلحة قدمتها بريطانيا للجيش السودانى ، وبتأييد رئيس الحكومة ، السيد عبد الله خليل ، لنزول القوات الامريكية فى لبنان لقمع ثورتها ، وما أسمـــاه تنكرها لمبادىء الحيـــاد الإيجابى ، وقضيـة التحـــرير الافريقية .

وفى هذا الجو المفعم بالقلق ، قامت لجنة قومية لتجمع شمل الأحزاب السياسية فى حكومة قومية يلتف حولها المواطنون على اختلاف مشاربهم السيــاسية ، تعبء مشــاعـرهم للوقوف ســـداً منيعاً أمام ما يتهـدد النظــام الديمقراطى .

وحظيت هذه اللجنة بمباركة وتأييد الأحزاب السياسية كلها ، وتأييد الزعماء الطائفيين ولم يقف أمام جهودها أحد غير رئيس الوزراء ، على الرغم من تأكيد الوسطاء له بأنه باق فى منصبه رئيساً للحكومة القومية المقترحة . وكان يردد أن حزباً اتحادياً واحداً ، هو حزب الشعب الديمقراطى ، قد سبب له صداعاً شديداً بموقفه من المعونة الامريكية ، وبتشككه فى مرامى سياسة الحكومة ، وتناقض موافقة . ويتساءل كيف يصبح الشأن إذا ما انضم للحكومة الحزب الاتحادى الآخر ... ؟

وكان الحزب الوطنى الاتحادى قد أصدر بياناً مستفيضاً اتهم فيه الحكومة الائتلافية بالتفريط فى مصلحة الوطن ، وبتطويع قانون الانتخابات والدوائر الإنتخابية لخدمة مآربها الحزبية ، وبأنها تقود البلاد إلى حافة الإفلاس وتقف ضد القومية العربية ، وتساير الدول الاستعمارية الرأسمالية ، وتخضع لها ، وأنها فشلت فى مفاوضـــات مياه النيل مع مصـــر ، مما عطل وأعـــاق النهضة الزراعية .

وكان فى بعض هذه الاتهامات - دون شك - شىء من الشطط ، فردت الحكومة مفندة لها ومتهمة الحزب الوطنى الاتحادى بالاختلاق والتشوية .

وكان قد وصل إلى رئيس الوزراء فى هذا الوقت تقرير خطير من سفير السودان فى القاهرة ، السيـد يوسف مصطفى التنى ، وهو من كبار الاستقلاليين ، والأعضــاء المؤسسين لحـزب الأمة... وأول رئيس لتحـرير

صحيفتة ... يزعم فيه أنه تم اتفاق فى القاهرة ، وبحضور الرئيس جمال عبد الناصر بين قادة الحزب الوطنى الاتحادى وقادة حزب الشعب الديمقراطى للإطاحة بالحكومة الائتلافية ، وإعلان وحدة السودان ومصر .

حقاً لقد تصادف وجود الأزهرى وبعض قادة حزبه ، وفى مقدمتهم السيدان محمد أحمد المرضى ، ويحيى الفضلى فى القاهرة ، عند زيارة السيد على عبد الرحمن الأمين ، رئيس حزب الشعب الديمقراطى لها ، يصبحه الدكتور محمد أمين السيد . وكان الأزهرى ووفده فى طريقهما من بغداد حيث قاموا بتهنئة ذلك البلد بثورته . ويؤكد الأزهرى أنه لم تجر أى محادثات بين وفده وقادة حزب الشعب الديمقراطى فى القاهرة بحضور الرئيس جمال عبد الناصر أو فى غيبته ، وأنه بالتالى لم يتم بينهما اتفاق للإطاحة بالحكومة أو إعلان الاتحاد مع مصر .. وأن ما جاء فى تقرير السفير السودانى ما هو إلا محض اختلاق .

أما السيد على عبد الرحمن الأمين ، رئيس حزب الشعب الديمقراطى ، فيحدثنا فى كتابه « الديمقراطية والاشتراكية فى السودان » فيقول :

« كان الخلاف بين الحزب الوطنى الاتحادى وحزب الشعب الديمقراطى قد بلغ ذروته ... وصادف أن زرت القاهرة ومعى المرحوم الدكتور أمين السيد ، وزير الصحة ، فى أثناء وزارة عبد الله خليل الائتلافية ، فى مهمة رسمية انتدبنا لها السيد عبد الله خليل نفسه .. وصادف أن زار المرحوم السيد اسماعيل الأزهـرى ووفد من قادة حزبه القاهرة فى نطاق جولتهم بالبلاد العربية .. ولم نجتمع فى القاهرة إلا فى حفل مشترك دعانا له السيد سفير السودان بالقاهرة بمنزله ، وحفل آخر دعانا له المرحوم محمد صالح حرب وهو وزير حربية مصرى سابق ، تربطه صلة مصاهرة مع الدكتور محمد أمين السيد ، وحضره معنا السفير السودانى أيضاً .. ولم يدر فى الحفلين إلا الحديث العادى ... ولكن السفير الامريكى بالقاهرة كتب إلى زميله بالخرطوم يخبره أن قادة حزب الشعب الديمقراطى وقادة الحزب الوطنى الاتحادى اجتمعوا أثناء وجودهم بالقاهرة ، واتفقوا على التضامن داخل البرلمان لإسقاط وزارة عبد الله خليل ، وتأليف حكومة ائتلافية منهما ، تقرر الوحدة بين السودان والجمهورية العربية المتحدة ، وأن الرئيس جمال عبد الناصر كان وراء هذا الاجتماع ..

فذهب السفير الأمريكى بالخرطوم إلى السيد عبد الله خليل ، وأطلعه على هذه الرسالة ، فدهش عبد الله خليل لأنه تلقى - فى نفس الوقت - رسالة من سفير السودان بالقاهرة تحمل إليه نفس الخبر ، مما جعل عبد الله خليل يسارع فيجتمع بالسيد عبد الرحمن المهدى ، وكبار رجالات حزب الأمة لإطلاعهم على النبأ الخطير . ولم يمض على ذلك يوم أو يومان حتى اجتمع ، فى جنح الظلام ، كبار آل المهدى وقادة حزب الأمة ، والفريق إبراهيم عبود ، وثلاثة من كبار ضباط الجيش ، واتفقوا على أن يسلم عبد الله خليل زمام السلطة لعبود ورفاقه ، وأن يتم ذلك فى شكل انقلاب عسكرى .. على أن يتولى الجيش الحكم فترة من الزمن ، يحل فيها البرلمان ويحل جميع الأحزاب السياسية ، وبعد أن تستقر الأمور يرجع الجيش إلى ثكناته بعد أن يسلم الحكم لقادة حزب الأمة .

« وقد نفذت المؤامرة فى فجر ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٨ ، فتم الانقلاب والغى البرلمان ، وحلت الأحزاب ، وبدأ الحكم العسكرى عهده بقبول المعونة الامريكية بجميع شروطها (١) . »

هذا ما كتبه الشيخ على عبد الرحمن الأمين ، رئيس حزب الشعب الديمقراطى ، ووزير التجارة فى حكومة السيد عبد الله خليل المؤتلفة ، أما السيد أمين التوم ، أحد أقطاب حزب الأمة ، ووزير شئون الرئاسة فى نفس الحكومة ، فيروى لنا روايةأخرى .

يقول : (٢)

« عندما فرغت لجنة الدستور من إعداد مقترحاتها للدستور الدائم للبلاد ، استدعت الحكومة أستاذاً للقانون من خارج السودان فنقح الدستور المقترح ، وأعده لمناقشة الجمعية التأسيسية . ولكن الجمعية لم تتخذ قراراً بإجازته كما أصدرته لجنة الدستور ونقحه استاذ القانون ، لأن انقلاباً عسكرياً حدث بقيادة

---

(١) الديمقراطية والاشتراكية فى السودان - على عبد الرحمن الأمين - منشورات المكتبة العصرية - بيروت .

(٢) ذكريات ومواقف فى طريق الحركة الوطنية السودانية ١٩١٤ - ١٩٦٩ أمين التوم - دار جامعة الخرطوم للنشر .

الفريق إبراهيم عبود فأطاح بالحكومة والغى الدستور المؤقت ، وحل مجلس الوزراء ، والجمعية التأسيسية ، وأعلن حالة الطوارىء . وبذلك طويت صفحة أخرى من صفحات الحكم فى البلاد . وكانت الصفحة الجديدة فى هذه المرة حكماً عسكرياً بغيضاً ، أطاح بمصالح الشعب وحريته ، وأفقد الإستقلال طعمه الذى تذوقه المواطنون لسنوات قليلة بعد إعلانه فى مطلع عام ١٩٥٦.. أما الدستور الذى أعدت مشروعه اللجنة القومية ، والدراسات المقارنة التى صحبته ، ومحاضر الجلسات التى كانت تصدرها ، وتنقيح أستاذ القانون فقد حفظت لتصبح عوناً للجنة الدستور الثانية فى عـام ١٩٦٧، عقب ثـورة اكتوبـر الشعبية . « كان بعض وزراء حزب الشعب وعلى رأسهم الشيخ على عبد الرحمن ، مسئولين إلى حد كبير عن العطب الذى كان واضحاً فى عملية كتابة الدستور الدائم . كان الشيخ على عبد الرحمن الأمين يتغيب عن اجتماعات اللجنة الوزارية المكونة من وزراء من الحزبين أو كل إليها مراقبة أعمال لجنة الدستور ، وإزالة العقبات التى تواجهها ، وبصفة خاصة منها المسائل المتعلقة بنوع الدولة ، ورأسها ، والدين ، والحريات ، واستقلال القضاء ، والجنوب .

« هذا بالإضافة إلى أسفاره المفاجئة إلى مصر ، والتى كثيراً ما كان يخطر بها رئيس الوزراء وهو فى طريقه إلى المطار ، دون أن يوضح أسبابها . كل ذلك كان من أهم الأسباب التى أدت إلى ضعف حكومة عبد الله خليل الثانية .

« وفيما كانت الحكـومة تواجـة هذه المشاكل ، وتسعى جاهدة لتوفير الحلول لها ، ودعم الائتلاف وتسيير شئون الدولة على نفس مستوى الثقة المتبادلة التى بدأت بها فى منتصف عام ١٩٥٦ ، فيما كان رئيس الوزراء يبذل أقصى جهده فى هذا الصدد تتابعت التقارير السرية له ولقيادة الجيش عن تحركات مشبوهة يقوم بها الملحق العسكرى بالسفارة المصرية وبعض الموظفين من هيئة السفارة . ثم أعقبت ذلك تقارير عن لقاءات كانت تتم سراً بين الملحق العسكرى المصرى ونفر من الضباط السودانيين فى أماكن مختلفة .... وفيما كان رئيس الوزراء يتابع هذه التقارير ويطلب مزيداً من مراقبة هذه التحركات ، جاءه من قيادة الجيش أن انقلاباً يعد له نفر من ضباط الجيش ، وتدعمه مصر عبد الناصر ، كان وشيك الوقوع .. هكذا قال عبد الله بك خليل فيما بعد ، بعد أن تسلمت

القوات السودانية السلطة . ولكنه كان يخفى أنباء التحرك المصرى عن مجلس الوزراء ، ولا يبيح لقيادة حزبه إلا بنتف من الأخبار عنه . وبهذا تضافرت عوامل عدة تؤدى إلى ضعف الحكومة ، أتتها من داخلها ، وهى مشكلة نتيجة الانتخابات ، وموضوع المعونة الأمريكية ، ومسألة حلايب ، وتعطيل أعمال لجنة الدستور ، ثم المؤامرة التى قيل إن جمال عبد الناصر كان يحيكها بواسطة سفارته فى الخرطوم للإطاحة بالوضع الديمقراطى فى السودان .

« وفى هذا الظرف الحرج وقف السيد الصديق المهدى ، رئيس حزب الأمة يطالب بحل الائتلاف ، وقيام حكومة أخرى تتألف من حزب الأمة والوطنى الاتحادى وأحزاب الجنوب .. وتمت اتصالات فى هذا الصدد بين رئيس حزب الأمة ، ورئيس الوطنى الاتحادى ، وتم الاتفاق من حيث المبدأ على عرض رئيس حزب الأمة وبدأ الحوار الجاد حول الشكل الذى تقوم عليه الحكومة المقبلة ، ولكن عبد الله خليل أصر على رفض التكوين الجديد للحكومة ، وعلى عدم التعاون ، بأية حال من الأحوال مع الحزب الوطنى الاتحادى ، وظل على إصراره ذاك رغم كل المحاولات التى بذلت داخل حزبه لفترة من الوقت ، ثم عاد فوافق على التشكيل الجديد للحكومة . وعقدت اجتماعات فى منزله لتحقيق هذا الهدف .. وتم الاتفاق بعد لقاءات عديدة بين قيادة حزب الأمة والوطنى الاتحادى والجنوبيين على تكوين الحكومة ، وعلى عدد الوزراء من كل حزب ، وعلى الأهداف العريضة التى ينبغى أن تعمل الحكومة لتحقيقها .. وفيما كان الموقف هكذا أوقظنا ليلاً ، نحن وزراء الحكومة فى منازلنا بواسطة ضباط وجنود مسلحين من الجيش ، لنستلم خطابات ، كان واضحاً أنها كتبت على عجل ، تحدثنا عن اعفائنـــا من مناصبنا الوزارية ، مهمورة من الفريق إبراهيم عبود قـــائد الجيش . »

وفى صباح ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ عزفت الموسيقى العسكرية من إذاعة أم درمان ألحانها ، وصدر بعد ذلك بيان من قيادة الجيش يعلن عن قيام سلطة عسكرية فى البلاد ، أعفت أعضاء مجلس السيادة ، ومجلس الوزراء من مناصبهم ، وعطلت الدستور المؤقت ، ثم حلت الجمعية التأسيسية ، وأعلنت حالة الطوارىء فى البلاد لوقت غير محدد ... ومنذ الصباح الباكر خرجت كتائب من القوات المسلحة تدعمها الدبابات والعربات المصفحة ، تطوف شوارع العاصمة .

وشددت الحراسة على دور الحكومة والمرافق العامة ، وحظر على المواطنين التجمع فى الطرقات والميادين العامة . وبدأ تنفيذ قانون الطوارىء بدقة متناهية ، وأصبح الناس فى ذلك اليوم أمام وضع جديد ، وحكم جديد ، السلاح وسيلته لفرض سلطانه ... وأصبح عبد الله بك خليل كئيباً حزيناً يعض بنان الندم بعد فوات الأوان ، ويقول إن الضباط خدعوه .

مهما يكن من أمر فقد كان السابع عشر من نوفمبر ١٩٥٨ يوماً مشهوداً فى تاريخ السودان الحديث ، فيه وئدت الديمقراطية وهى يافعة بنت اثنين وثلاثين شهراً ... وانتزعت السلطة من الشعب ، انتزعها قادة الجيش بتآمر مع رئيس الوزراء ، السيد عبد الله خليل ، أو بأوامر منه ... فقد استيقظ أهل السودان فى صبيحة ذلك اليوم على صوت قائد الجيش ، الفريق إبراهيم عبود ، يلقى عليهم من المذياع البيان التالى الذى رأينا أن نثبته بنصه فى هذا الكتاب ليطلع عليه من لم يكن قد اطلع عليه من المواطنين .

قــــال :

« كلكم يعلم ويعرف تماماً ما وصلت إليه حالة البلاد من سوء وفوضى وعدم استقرار للفرد وللمجموعة ، وقد امتدت هذه الفوضى إلى أجهزة الحكم والمرافق العامة بدون استثناء ، كل هذا يرجع أولاً وأخيراً إلى ما تعانيه البلاد من الأزمات السياسية القائمة بين الأحزاب جميعاً ، كل يريد الكسب لنفسه بشتى الطرق والأساليب ، المشروعة منها وغير المشروعة ، وباستخدام بعض الصحف ، والاتصال بالسفارات الأجنبية ، كل ذلك ليس حباً فى إصلاح السودان وحفظ استقلاله وتقدمه ، ولا رغبة فى صالح الشعب المفتقر للقوت الضرورى ، ولكن جرياً شديداً وراء كراسى الحكم والنفوذ ، والسيطرة على موارد الدولة وامكانياتها . وقد طال وكثر ذلك ، وصبرنا على تلك الحكومات الحزبية حكومة تلو الأخرى ، آملين أن تتحسن الأحوال ويسود الاستقرار ، وتطمئن النفوس ، وتزول الكراهية الكامنة فى النفوس والقلوب ، ولكن مع الأسف الشديد لم تزد الحالة إلا سوءاً على سوء ، فنفذ صبر كل محب لسلامة السودان ، وشكا كل فرد من تدهور الحالة وما آلت إليه البلاد من الفوضى والفساد ، حتى كادت البلاد أن تتردى فى هاوية سحيقة لا يعلم مداها إلا اللهّ .

« ونتيجة لذلك ، وهو المسلك الطبيعى ، أن يقوم جيش البلاد ورجال الأمن بايقاف هذه الفوضى ، ووضع حد نهائى لها ، وإعادة الأمن والاستقرار لجميع المواطنين والنزلاء .

« والحمد لله قد قام جيشكم المخلص فى هذا اليوم ، السابع عشر من نوفمبر ١٩٥٨ ، بتنفيذ هذه الخطة السليمة المباركة التى بأذن الله ستكون نقطة تحول من الفوضى إلى الاستقرار ، ومن الفساد إلى النزاهة والأمانة . وإنى واثق بأن كل مخلص لهذا البلد سيتقبلها بصدر رحب .

« إننا إذ نقوم بهذا التغيير للوضع الحالى لا نرجو وراء ذلك نفعاً ولا كسباً ، كما وإننا لا نضمر لأحد عداء ، ولا نحمل حقداً ، بل نسعى ونعمل للاستقرار وإسعاد الشعب ورفاهيته ، ولذا فإننى أطلب من جميع المواطنين أن يلزموا السكينة والهدوء ، كل يقوم بعمله بإخلاص تام للدولة ، الموظف فى مكتبه والعامل فى مصنعه ، والمزارع فى حقله ، والتاجر فى متجره .

« وبما إن قوات الأمن قد تسلمت مقاليد الحكم ، ولكى تستطيع أن تقوم بمهمتها خير قيام ، فإننى أمر بالآتى وأن ينفذ فوراً : -

« ١ - حل جميع الأحزاب السياسية .

« ٢ - منع التجمعات والمواكب والمظاهرات فى كل مديريات السودان .

« ٣ - وقف الصحف حتى يصدر أمر بذلك من وزير الداخلية .

« إن سلطات الجيش تطالب من جميع المواطنين تنفيذ ذلك بروح طيب ، كما إنها تنذر الذين تحدثهم أنفسهم بالإخلال بالأمن أنها لن تتوانى قط فى توقيع الجزاءات الصارمة الرادعة عليهم .

« وقبل أن اختتم كلمتنى هذه أود أن اطمئن السادة السفراء ، وقناصل الدول ، والجاليات الأجنبية ، على سلامة أنفسهم وممتلكاتهم . كما وإنه يطيب لى أن أؤكد بأن السودان الحر المستقل سيبنى علاقاته مع جميع الدول عامة ، والعربية الشقيقة خاصة ، على أساس من الاحترام والود وتبادل المنفعة .

« أما شقيقتنا الجمهورية العربية المتحدة (مصر) فسنعمل جاهدين لتحسين العلاقات معها وحل جميع المسائل المعلقة ، وإزالة الجفوة المفتعلة التى كانت تسود البلدين . »

وأردف الفريق عبود بيانه هذا الذى أذاعة بوصفة القائد العام للقوات المسلحة ، بثلاثة أوامر دستورية ، الأول منها يضع السلطة الدستورية العليا لدى المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، الذى يخول بدوره جميع السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية وقيادة القوات المسلحة لرئيسه ، والثانى يعلن عن تشكيل المجلس من ثلاثة عشر ضابطاً عظيماً هم :

الفريق إبراهيم عبود ، رئيساً ، واللواء أحمد عبد الوهاب ، واللواء محمد طلعت فريد ، والأميرلاى أحمد عبد الله حامد والإميرلاى أحمد رضا فريد ، والاميرلاى حسن بشير نصر ، والاميرلاى أحمد مجنوب البحارى ، والاميرلاى محمد نصر عثمان ، والاميرلاى الخواض محمد ، والاميرلاى محمد أحمد التيجانى . والاميرلاى محمد أحمد عروة ، والقائمقام عوض عبد الرحمن صغير ، والقائمقام أركان حرب حسين على كرار ، أعضاء .

أما الأمر الثالث فقد أعلن عن تعيين مجلس للوزراء برئاسة الفريق إبراهيم عبود ، اشتمل على ستة عسكريين من أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، وخمسة مدنيين بينهم جنوبى واحد .

وأصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة أيضاً أمراً بإعلان حالة الطوارىء فى جميع أنحاء الجمهورية السودانية ، وأمراً ثالثاً بتعطيل الدستور المؤقت للسودان ، وحل البرلمان ، ووقف الصحف والنشرات الإخبارية ودور الطباعة إلى حين صدور أوامر أخرى منه .

ولم يكد المواطنون يفيقون من هول الصدمة حتى نقل لهم الأثير تأييد زعيمى الطائفتين الدينيتين السيد على الميرغنى ، زعيم الختمية ، والسيد عبد الرحمن المهدى ،إمام الأنصار للانقلاب . تأييد زعماء القبائل . وتم تعطيل الصحف ، وقفل مطابعها ، وأمر المسئولون عنها بالتوقيع على تعهد بعدم إصدارها .

وكان أول ما فعله الفريق إبراهيم عبود ، رئيس المجلس العسكرى الأعلى ، وقائد الإنقلاب ، أن دعا الصحفيين لمؤتمر عقده فى مكتبة برئاسة القوات المسلحة شهده اللواء أحمد عبد الوهاب وزير الداخلية ، والسيد حسن على عبد الله ، وكيل الداخلية . وفى هذا الاجتماع أعلن عن رفع الحظر عن الصحف ووكالات الأنباء المحلية ، مشترطاً عليها الالتزام بقيود حددها هى :

١ - ألا تنشر أخباراً أو أفكاراً من شأنها أن تسىء للعهد الجديد أو تضر به .

٢ - ألا تتعرض للطوائف الدينية أو الأحزاب السابقة أو للأفراد بالتهجم أو المهاترة .

٣ - ألا تنشر ما يسيء إلى علاقات السودان بالدول الأخرى .

٤ - ألا تنشـــر من أنباء القوات المسلحة إلا مـــا يصلها عبـــر الأجهـــزة الرسمية .

وكان مما فعله النظام الجديد ، ولم يمض على قيام الإنقلاب اسبوعان ، أن قام فى فجر السابع والعشرين من نوفمبر ١٩٥٨ بحملة اعتقالات واسعة فى العاصمة القومية ومدنها الثـلاث ، وأجـرى تفتيشاً دقيقـاً فى مكـاتب جريـدة « الميدان » التى كان يصدرها الحزب الشيوعى السودانى ، وجريدة « الطليعة » التى كان يصدرها اتحاد عام نقابات عمال السودان ، ويخضعها الحزب الشيوعى لنفوذه . واشتملت قائمة المعتقلين على بعض قادة الحزب الشيوعى ، وقادة اتحاد العمال . وبعد شيء من التحقيق أطلق سراح بعضهم ، أما الآخرون فقد قدموا للمحاكمة فيما بعد أمام محكمة عسكرية بتهمة ممارسة النشاط الشيوعى ، ولم يؤذن للصحف بحضور جلسات المحكمة أو نشر شيء مما كان يدور فيها ، ولكن صدر فى نهاية المحاكمة البيان التالى :

« أعلن حكم المجلس العسكرى الذى انعقد بأمر سعادة القائد العام فى السابع عشر من يناير ١٩٥٩ لمحاكمة المتهم الشفيع أحمد الشيخ وزملائه .. وقد صدرت الأحكام الآتية اعتباراً من الخامس والعشرين من يناير ١٩٥٩ :

« خمس سنوات سجناً لكل من الشفيع أحمد الشيخ ، وشاكر مرسال ، وطه على محمد ، وسنتان سجناً لكل من محمد أحمد عمر ، وقاسم أمين ، وسنة سجناً لكل من حسن محمد صالح ، وعوض محمد شرف الدين .

« وبرأت المحكمة المذكورين بعد :

« محمد الحسن محمد - البدرى الشيخ عبد الرحمن - عباس محمد حسن - عبدالله الحاج محمد أحمد - عبد الحميد على بشير - محمد إبراهيم نقد - محمود محمد هابش .

« وقد صادق معالى القائد العام على قرار المجلس وحكمه . »

والشفيع أحمد الشيخ كان أميناً عاماً لاتحاد العمال وكان زملاؤه الآخرون من قادة هذا التنظيم أيضاً .

وكانت الحكومة قد وعدت الصحافة ، وهى تمنعها من حضور جلسات المحكمة وتغطيتها ، بأن تمدها بحيثيات الحكم كاملة عند فراغ المجلس العسكرى من أعماله .

قال وزير الاستعلامات ، اللواء محمد طلعت فريد ، وهو عضو فى المجلس العسكرى الأعلى ، فى نبأ نشرته له صحيفة الأيام المستقلة فى الخامس عشر من يناير ١٩٥٩ إن القانون العسكرى السودانى يحرم حضور المدنيين لجلسات المحاكم العسكرية ، ولكن الحكومة ستقدم للصحافة محاضر المحكمة العسكرية بعد أن يصدق القائد العام على الأحكام ، إذ أنها تعتبر سرية حتى يتم التصديق عليها .

وتم التصديق عليها ولكن المحاضر لم تنشر ، بل نشر البيان المقتضب الذى أوردنـــاه هنا .

ومن ناحية أخرى لم يمض على قيام الحكومة العسكرية بقيادة الفريق إبراهيم عبود فى السودان أسبوعان ، حتى أعلنت عن موافقتها على اتفاقية المعونة الامريكية فى بيــان نشرتــه الصحــف السودانية فى مستهــل ديسمبر ١٩٥٨ جاء فيه :

« نظر مجلس الوزراء تقرير اللجنة الوزارية التى كونها لدراسة اتفاقية المعونة الأمريكية ، فاتضحت له الحقائق التالية :

« ١ – تقدر احتياجات السودان لمشروعات الإنشاء والتعمير فى ظرف خمس سنوات بنحو مائة وعشرين مليوناً من الجنيهات .

« ٢ – يقدر فائض الميزانية فى نفس الفترة ، أى السنوات الخمس ، بنحو ثلاثين مليوناً من الجنيهات على أحسن الفروض .

« ٣ – لذا يصبح العون الخارجى ضرورة ملحة ، إذا كنا نريد أن ننفذ مشروعاتنا العمرانية بالسرعة المطلوبة .

« ٤ – ستمضى الحكومة فى تشجيعها لرأس المال الأجنبى الخاص ، ولكنه فى حالة مقدمه لا يفى بالحاجة إلا جزئياً ، وفى بعض الميادين التى لا يتجه إليها عادة النشاط الحكومى .

« ٥ – إن الاتصالات التى أجريت مع البنك الدولى حتى الآن تبشر بأمل كبير فى الحصول على قروض للمشروعات الأنتاجية وحدها ، إذ أن البنك الدولى

لا يمول إلا مثل هذه المشاريع ، وفى حدود العملة الأجنبية كحد أقصى . ثم إن نسبة الفائدة التى يتقاضاها باهظة نسبياً ، علماً بأن عدداً قليلاً من مشروعاتنا تنطبق عليه الشروط التى يتطلب البنك الدولى توافرها للتمويل منه .

« ٦ - والمصدر الآخر من مصادر التمويل هو العون الذى تقدمه الحكومات الأخرى ، وهو مصدر هام شريطة ألا يؤثر على سيادتنا أو يحد من استقلالنا .

« ٧ - وكما هو معلوم فقد منحت الحكومة الأمريكية حكومة السودان مساعدة اقتصادية بمقتضى اتفاقية المعونة التى أبرمتها الحكومة السابقة قبل بضعة أشهر .

« ٨ - رأت اللجنة التى كونها هذا المجلس بإجماع الآراء أنه لا يوجد فى اتفاقية المعونة ما يحد من استقلال السودان أو يخدش كرامته ، وأن المعونة تساعد على تنفيذ عدد من المشروعات الهامة التى لا يمكن تنفيذها من مواردنا الخاصة نسبة لموقف البلاد المالى فى الوقت الحاضر ، كما تساعد فى تمويل بعض مشترواتنا من الخارج فى الوقت الذى تعانى فيه البلاد انخفاضاً كبيراً فى أرصدتها من العملات الأجنبية .

« ٩ - إن اتفاقية المعونة الامريكية - لسوء الحظ - كانت هدفاً للمناورات الحزبية فى الماضى ، وكان القيد الذى أشترطه البرلمان المنحل عقبة فى سبيل إنجازها والاستفادة منها على الوجه المرضى .

وعليه فقد أصدر مجلس الوزراء الآتى :

أ - المصادقة على اتفاقية المعونة الأمريكية المتضمنة فى خطاب وزير الخارجية السابق المؤرخ الحادى والثلاثين من مارس ١٩٥٨ ، والذى بعثت به الحكومة السابقة إلى الحكومة الأمريكية .

ب - وبما إن لحكومة السودان الحق المطلق فى طلب المساعدة ، وفى يدها وحدها تقدير الفوائد التى تجنيها البلاد من التعاون فى التتنفيذ ، لم يكن ضرورياً تحديد الميادين التى تقتصر عليها المعونة . وهذا القيد الذى فرضة البرلمان المنحل حال فى واقع الأمر دون الاستفادة الكاملة من المعونة .

ج - يجب الاستفادة الكاملة من المساعدات ذات الصفة العامة لتخفيف الضغط الحالى على احتياطى البلاد من العملات الأجنبية ، مع إعطاء أسبقية للمشتروات الحكومية .

وقد وافق المجلس الأعلى للقوات المسلحة على هذه القرارات . »

وكان من نتائج قبول الحكومة العسكرية للمعونة أن وافقت حكومة الولايات المتحدة فى مايو من عام ١٩٥٩ على منح السودان – عن طريق هيئة مال التنمية الاقتصادية – مبلغاً قدره عشرة ملايين دولار للمساعدة فى تمويل وإنشاء وإعداد مصنع للنسيج فى الخرطوم ، ينتج الأقمشة من الأقطان السودانية ، ويساعد السودان فى توفير العملة الأجنبية التى كان يستخدمها فى الاستيراد ، ويوفر العمل لنحو من ألف وخمسمائة عامل . ومما يذكر فى هذا الصدد أن السكك الحديدية السودانية كانت أول من حظى بالحصول على قرض من البنك الدولى بين المؤسسات العامة السودانية . وكان ذلك القرض يبلغ ستة وثلاثين مليون دولار استخدمته فى استيراد قطارات وعربات وقطع غيار ، وفى مد خطوط جديدة ... وفى أكتوبر من عام ١٩٥٩ تقدمت بطلب آخر للبنك الدولى لتحصل على قرض جديد قدره سبعة ملايين دولار .

وكانت الحكومة فى نفس اليوم الذى أعلنت فيه موافقتها على اتفاقية المعونة الأمريكية ، قررت الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية ، وبسطت سياستها الخارجية فى بيان مستفيض بثته أجهزة الإعلام ، جاء فى مقدمته ما يلى :

« إننا نستمد سياستنا الخارجية من أهداف الثورة ، واضعين نصب أعيننا مصلحة السودان والمحافظة على استقلاله ، وتجنيبه مواطن الانزلاق

وركز البيان على الآتى :

* الالتزام بمراعاة القانون الدولى وقبول الالتزامات المحددة فى ميثاق الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية .

* الالتزام بمراعاة وتنفيذ كل الاتفاقات والوفاقات التى ارتبطت بها الحكومة الوطنية لجمهورية السودان منذ استقلاله ، والعمل بهدى ميثاق الأمم المتحدة لا منحازين ولا متحيزين ، والوقوف مع الحق والشعوب المناضلة لنيل حريتها وفقاً لمبادىء الأمم المتحدة وحقوق الانسان .

* الدفاع عن حق تقرير المصير لكافة الأمم والشعوب ، والمحافظة على موقف السودان بالنسبة لقضايا الحرية فى الجزائر وقبرص والكمرون وغيرها ، والابتعاد عن الأحلاف العسكرية التى تهدد السلم العالمى ، وتسخير العلم لمصلحة البشرية ، لا من أجل تدمير تراثها .

* العمل على تقوية الوشائج التى تربط السودان بالدول العربية خاصة الجمهورية العربية المتحدة ، والعمل على حل جميع المسائل المعلقة معها ، ودعم جامعة الدول العربية لتؤدى دورها فى العمل لمصلحة الشعوب العربية ، وإزالة الشوائب العالقة فى سماء العلاقات الودية بين الدول التى تنتظمها .

* منح مشكلة اللاجئين الفلسطينين عناية خاصة ، والعمل على وضع حل لهذه المأساة بالمطالبة بتنفيذ مقررات الأمم المتحدة لعام ١٩٤٨ .

* العمل على مد يد العون للشعوب الإفريقية ، والتعاون مع الدول الإفريقية المستقلة لتحرير القارة ، مع بذل الجهد لتعزيز صلات السودان بجميع أقطار العالم ، وتنمية التعاون الإقتصادى والسياسى والثقافى معها .

وفى مجال السياسة الاقتصادية أعلنت الحكومة العسكرية عن ترحيبها برؤوس الأموال الأجنبية واستثمارها فى السودان ، جاءت من الحكومات أو الشركات أو الأفراد ، وعن ترحيبها بالقروض من المنظمات الدولية ، وبالمعونات الأجنبية جاءت من أية دولة شريطة ألا يكون فيها ما يمس سيادة السودان ، أو ينحرف به عن أهداف سياسته الخارجية المقررة .

وأكد البيان أن الحكومة الجديدة تعمل جاهدة للحصول على القروض والمعونات ، وتوفير التسهيلات المغرية لها ، وأنها – فى المجال التجارى – تتعامل مع كافة الدول على أساس المنفعة المشتركة .

وفى مجال آخر مضت الحكومة الجديدة قدماً فى ممارسة سياستها الرامية إلى إنكار الحريات العامه ، وتضييق الخناق على نشاط المواطنين ، إذ أصدرت فى الثالث من ديسمبر أمراً بتعطيل النقابات والاتحادات العمالية وقعه الفريق إبراهيم عبود نفسه جاء فيه :

« عملاً بالسلطات المخولة لى بموجب المادة الثالثة من قانون دفاع السودان لسنة ١٩٣٩ ، أصدر مجلس الوزراء القاعدة الآتية : –

(١) تعطل النقابات والاتحادات المسماة والمعرفة فى هذه المادة ويبطل نشاطها .

(٢) تسرى هذه القاعدة على النقابات والاتحادات التالية :

أ – نقابات العمال .

ب – اتحادات نقابات العمال .

وجاء فى البيان الرسمى الذى أعلن هذا الأمر أن السبب الذى أدى إليه هو تمكين الحكومة من القيام بواجباتهما المتصلة بالأمن والنظام العام فى ظل قانون الطوارىء ، ريثما ترفع حالة الطوارىء ، وتتمكن الحكومة من مواجهة القوانيين العمالية بغرض إقرارها أو تعديلها بما يحقق المصلحة العامة والعدالة .

وعلى إثر صدور هذا القرار بعث خمسة من قادة اتحاد العمال بخطاب إلى الفريق إبراهيم عبود يطلبون فيه إعادة النظر فى أمر التعطيل ، واشراكهم فى تعديل القوانين العمالية ، جاء فيه :

« لقد ظل الإتحاد العام للنقابات يمارس نشاطه المشروع فى حدود قوانين العمل والعمال منذ ميلاد الحركة النقابية فى بلادنا ، مقدراً مسئولياته التاريخية المستمدة من تقاليد شعبنا السمحة إزاء نحو من مائة وخمسين ألف عامل سودانى ، ومقدراً ومراعياً مصالح بلادنا العليا ، وأمكانياتها المادية ، حتى فى أيام الاحتلال البريطانى لبلادنا .. وقد اكتسب الاتحاد العام والحركة النقابية جميعها عطف وتأييد الشعب السودانى واحترامه على اختلاف فئاته . وترتب على هذه المسئوليات ، التى ظل الاتحاد يباشرها ، قيام التزامات يومية والتزامات دائمة نحو العمال .. وهناك كثير من القضايا الفردية والجماعية التى تنتظر الحلول العاجلة والآجلة .. وإلى جانب هذا هناك التزامات مالية على الاتحاد العام والنقابات نحو ملاك المكاتب والدور المؤجرة ، وأجور المستخدمين والأعضـاء النقابيين العاجزين عن العمل ، والمرضى منهم ، وعائلات المتوفين منهم ، وغير ذلك مما تنص عليه دساتير النقابات .

« نود أن نؤكد مخلصين أن النقابات واتحادها العام كانت وما تزال دائماً دعامة هامة للمحافظة على الأمن والنظام ، وقد شهد بذلك الشعب السودانى ممثلاً فى الصحف . وحالة الطوارىء شهدت بلادنا إعلانها أكثر من مرة ، وكانت النقابات واتحادها العام تزاول نشاطها النقابى العادى ، ولم يحدث فى أى من تلك الحالات أن أخلت بالتزاماتها القانونية والأدبية إزاء المحافظة على الأمن والنظام .

« إننا نرحب بقرار مجلس الوزراء القاضى بإعادة النظر فى قوانين النقابات والعمل والعمال ، بل إننا نعده مكسباً لمطلب حيوى طالما قدمناه للحكومات السالفة فى العهد الماضى . إذ تبين لنا من خلال التجربة فى تطبيق

هذه القوانين أنها تشتمل على مواد لا تتفق مع تقاليد شعبنا ، وإمكانيات بلادنا كما ظهرت لنا عيوب كثيرة فى هذه القوانين كانت ولا تزال تقف حجر عثرة فى سبيل نصرة العمال ، وإحقاق حقوقهم ، وفى سبيل إصلاح هذه القوانين قام الإتحـاد العام بدراسات شاملة لها ، ووضع مقترحـات محددة يمكن تقديمهـا لسيادتكم . »

وتخلص المذكرة إلى القول :

« ١ - نرجو مخلصين أن يعاد النظر فى الأمر الذى أصدره مجلس الوزراء الخاص بتعطيل النقابات والاتحادات العمالية لتتمكن من مزوالة النشاط النقابى العادى فى حدود القانون ، وتقوم بالوفاء بالتزاماتها المالية والأدبية .

« ٢ - أن يتاح للاتحاد العام ، الذى يشترك فى تكوينه غالبية النقابات العمالية المسجلة ، المشاركة مع المسئولين المختصين بتعديل قوانين العمل والعمال ، مع المحافظة على الحقوق المكتسبة فى تلك القوانين .

وقد وقع على هذه المذكرة من القادة النقابيين السادة محمد السيد سلام ، رئيس اتحاد عام نقابات العمـال والشفيـع أحمـد الشيـخ سكـرتيره العـام (قبل محاكمته) ، وخالد أبو زيد ، وعثمان جسور ، وإبراهيم محمود من أعضاء لجنتة التنفيذية .

ولم تستجب الحكومة لهذا الرجاء ، وبالتالى لم تمثل الاتحاد ولا النقابات فى اللجنة التى شكلتها لمراجعة قوانين نقابات العمال .

وكان السودان قد عرف الحركة العمالية منذ عام ١٩٤٦ عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) التى اكتوى بنيرانها وخاض غمارها ، وأسهم بقدر ملحوظ فى نصرة الديمقراطيات والحلفاء وهزيمة الغاشية ، ووضع امكناتة وموارده كلها فى خدمتها . وكان أهله يتطلعون إلى نيل حقهم المشروع فى تقرير مصيرهم ، وفى الحصول على حكم ديمقراطى بنهايتها ، وإستبشروا خيراً بميثاق الاطلنطى وبالوية الحرية التى رفعها . وكانت الحرب ، فيما يحدثنا الاستاذ الدكتور سعد الدين اسماعيل فوزى فى كتابه القيم ، الحركة العمالية فى السودان (٣) ، قد اثارت فى نفوس الفئة المستنيرة السودانية وعياً وطنياً متنامياً تمثل فى المذكرة الشهيرة التى بعث بها مؤتمـر الخريجين العـام إلى دولتى

---

(3) THE LABOUR MOVEMENT IN THE SUDAN1946 -1955 BY SAAD EL DIN FAWZI , OXFORD UNIVERSITY PRESS

الحكم الثنائى - بريطانيا ومصر - فى عـام ١٩٤٢ يطـالب فيها - فيما طالب به - بمنح السودانيين حق تقرير المصير عندما تضع الحرب أوزارها . وكانت هذه الفئة المستنيرة حينئذ قد انفتحت على الأفكار والتيارات والمبادىء التى طبقت الآفاق بصورة لم يعرف لها نظير من قبل . وكان السودانيون قد وقفوا بالآلآف جنوداً مع قوات الحلفاء فى سائر أرجاء شرق افريقيا والشرق الأوسط يقاتلون معهم . وكان لما يبثه المذياع من بريطانيا وأوربا أثره فى إيقاظ المشاعر الوطنية ، وكان أهله يتجاوبون مع الأفكار السياسة الحديثة ويطربون لها ، كل هذا ساعد على توسيع مداركهم ، وإثراء مشاعرهم الوطنية وتعميقها .

وكان السودان قد شهد فى عام ١٩٤٦ ثلاثة أحداث هامة ساعدت على خلق المناخ المناسب لنشوء الحركة العمالية فيه :

- أولها قبول بريطانيا للدخول فى مفاوضات مع مصر لتعديل معاهدة ١٩٣٦ التى كانت قد اعترفت لمصر باستقلالها ، ونظمت بقاء القوات الإنجليزية فيها وتناولت مسألة السودان ، مؤكدة استمرار الحكم الثنائى فيه ومتيحة لمصر حق إرسال جنود منها إليه لحمايته مع الجنود البريطانيين تحت إمرة الحاكم العام ، وجعلت هدف الإدارة الثنائية فيه رفاهية السودانيين . وعندما اقترب موعد المفاوضات فى القاهرة بعث مؤتمر الخريجين العام وفداً ممثلاً لسائر الأحزاب والاتجاهات السياسية برئاسة السيد اسماعيل الأزهرى للتأثير عليها وانتزع مكاسب للسودان عبرها . وحظى قرار المؤتمر الخاص بإرسال هذا الوفد بتأييد كافة المواطنين فخرجوا يوم سفره لوداعه فى مظاهرات هادرة تهتف للحرية مما كان دليلاً على اليقظة وتمسك أهل السودان بحقوقهم المشروعة .

- وثانيها الإضراب الذى قام به مزارعو مشروع الجزيرة وتوقفهم عن زراعة القطن حتى يرد لهم المال الاحتياطى الخاص بهم ، والذى كان يبلغ مليوناً وثلثمائة الفاً من الجنيهات . وقد عكس هذا الاضراب أبعاد تدهور العلاقة بين المزارعين البالغ عددهم خمسة وعشرون الف رجل وإدارة المشروع الممثلة فى شركة السودان الزراعية ، وهى مؤسسة بريطانية كانت الحكومة قد عهدت إليها عند قيام المشروع فى عام ١٩٢٦ بالإدارة وبيع محصول القطن الذى ينتجه المشروع مقابل نسبة مئوية من العائد تحصل عليها . وكان مزارعو الجزيرة

عند إعلان إضرابهم يشكون من ارتفاع تكلفة الانتاج ، ومن ضيق ذات اليد ، ومن أنهم لا يعرفون حجم المال الاحتياطى الذى يستقطع من عائد القطن ، ولا يعلمون شيئاً عن إدارة المشروع . وقد شكل المجلس الاستشارى لشمال السودان الذى كان قد أنشأه الحاكم العام كخطوة أولى فى سبيل التطورات الدستورية ، لجنة من بعض أعضائه للنظر فى مطلب المزارعين ، فأوصت بمنحهم أربعمائة ألف جنيه من هذا المال وإستجابت الحكومة لتوصيتها ، وتبع هذا خطوات جادة اتخذها المزارعون لتكوين هيئة تمثلهم ، وتحمى مصالحهم وتتحدث باسمهم أمام المسئولين . وكانت هذه الحركة منهم أول ظاهرة ليقظة قطاع كبير من العاملين. وكان مؤتمر الخريجين يؤيد مطالب المزارعين ويذود عنها ويباركها ويقف معهم وقفة قوية .

– وثالثها كان ذا أثر بالغ فى نمو الحركة العمالية ، إذ كانت الحكومة قد شرعت فى تكوين لجان مشتركة للعمل ، تضم ممثلين للمخدمين فى وحداتها المختلفة والعاملين لحل المشاكل المتعلقة بالأداء . ولعلها فعلت هذا بائعاز من حكومة العمال التى تقلدت مسئولية الحكم فى بريطانيا عند نهاية الحرب . وكان عمال السكك الحديدية السودانية فى عطبرة التى تقع على بعد ثلثمائة كيلو متر شمال الخرطوم قد نظروا إلى هذه اللجان بعين الحذر والشك ، وقرروا إنشاء هيئة خاصة بهم ترعى مصالحهم وتصرف شئونهم ، هى هيئة شئون العمال . وكانت الظروف الأقتصـــادية القاسية المحيطة بالعاملين من العوامل الحاسمة في نشـــوء الحــركة العمالية ،إذ كانوا يعيشون فى شظف وفقر بسبب ضعف أجورهم .

وكانت هيئة شئون العمال بهذه المصلحة قد كتبت فى يوليو من عام ١٩٤٦ خطاباً لإدارة المصلحة تطالبها فيه بالاعتراف بها ، وبحقها فى التحدث نيابة عن العمال . وكان يعمل فى مصلحة السكك الحديدة حينئذ نحو من خمسة وعشــرين الف عامل . ونظرت الحكومة المركزية فى هذا المطلب بكثير من الوجل ، ورأت فيه اعترافاً منها بعمل نقابى مستتر ، وتشجيعاً للعاملين فى مصالحها ووحداتها الأخرى للتشبه بعمال السكك الحديدية ، فرفضت أن تعترف بهيئة العمال مما أدى إلي الصدام بينها وبين العاملين .

ورأى العمال أن ينظموا موكباً منهم فى مدينة عطبرة يسير إلى مكاتب الأدارة عند انتها ء ساعات العمل يعكس مدى تعلقهم بقيام هيئتهم وشدة تأييدهم لها ،

ويقدم مذكرة تؤكد تمسكهم بمطلبهم . وسيروا الموكب ولكنهم عند بلوغهم مكاتب الإدارة وجدوها مطوقة بقوة من رجال الشرطة المسلحين ، وطلبت إليهم الشرطة أن يتفرقوا ، ولكنهم لم يفعلوا ، بل وقع صدام بينهما . وفى اليوم التالى لقيام الموكب القت السلطة القبض على نحو ستين منهم كان بينهم قادة الهيئة ، ودفع هذا الاعتقال العمال لإعلان إضرب أدى إلى توقف حركة القطارات والبواخر فى كل أنحاء القطر . وكان العمال فى اضرابهم هذا يحظون بتأييد الرأى السودانى العام ، فتألفت لجنة من قادة الكتل السياسية وبعض قادة الصحافة السودانية ذهبت إلى عطبرة تسعى لحل المشكلة ، وحمل الحكومة على الاعترف بالهيئة ، واضطرت الحكومة تحت ضغط هذه اللجنة ، وبسبب الاضرابات التى توالت بعد هذا ، للخضوع لإرادة العمال والاعتراف بهيئتهم ، بل اضطرت لإصدار تشريعات تنظم العلاقات الصناعية ، منها تشريع يحكم قيام النقابات .

ورأت هيئة شئون عمـال السكك الحديدية فى هذه التشريعـات كثيراً من النقص ، ووجهت إليها نقداً غير قليل .. واضطرت الحكومة مرة أخرى ، بسبب هذا النقد والرفض ، أن تعيد النظر فى تشريعاتها بما يرضى هذه الهيئة وغيرها من العمال فى القطاعين العام والخاص ، وبهذا أمكن إصدار قانون المخدمين والاشخاص المستخدمين ، وقانون تعويضات العمال فى حالة وقوع الأذى الناجم عن العمل ، وقانون الورش والمصانع . وكانت هذه القوانين فى جملتها مقتبسه من تشريعات مماثلة فى بريطانيا ، وكان من بينها قانون قيام النقابات العمالية .

وبانتقال هيئة شئون عمال السكك الحديدية إلى مرتبة النقابة وقيام نقابات عمالية أخرى ، دعت لإنشاء اتحاد تنضوى تحت لوائه سائر نقابات عمال السودان ، فولد بهذا اتحاد عام العمال الذى جعل هدفه توحيد العاملين ، وتنسيق جهودهم لرعاية مصالحهم الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، ومنع التغول على حقوقهم ، وتحسين أحوالهم الصحية ، ورفع مستوى أجورهم ، وتمثيلهم فى المنظمات العمالية ، وتقديم العون للعاطلين منهم حتى تتوفر لهم فرص العمل . وكان سلاح النقابات السودانية لنيل مطالبها - عند فشل المفاوضات والتحكيم ، كسلاح غيرها من النقابات فى سائر بلاد الدنيا - الاضراب .

ولم يكن نشاط النقابات السودانية قاصراً على خدمة مصالح أعضائها ، بل كان لها دور ملحوظ فى الحركة الوطنية ومعارك التحرير ، وقد قدمت فى سبيل هذه الغاية الشريفة - الحرية - كثيراً من الأرواح والدماء ، واقتحم قادتها السجون - ونازلوا المستعمرين في بسالة تنتزع التقدير والاعجاب .

وكان من التطورات الهامة خلال العام الأول للانقلاب العسكرى فى دنيا الصناعة قيام شركة سودانية لانتاج الكبريت برأسمال قدرة مائة ألف جنيه ، تقرر أن يقوم مصنعها بالمنطقة الصناعية بالخرطوم بحرى ، على مساحة تزيد عن فدانين ونصف فدان ... وتم تسجيل الشركة باسم شركة النيل لصناعة الكبريت . وقد قدرت تكاليف إقامة المصنع بنحو ثمانين الفاً من الجنيهات ، خصص منها أربعون الفاً لاستيراد الماكينات اللازمة للانتاج من اليابان . وتم الاتفاق مع الهند على توريد الأخشاب اللازمة لإعداد أعواد الكبريت ريثما تتمكن مصلحة الغابات السودانية من مد المصنع بما يحتاج إليه من أخشاب . وقد قدرت تكلفة تشييد المصنع بخمسة عشر الفاً من الجنيهات .

وكانت الحكومة العسكرية قد تعرضت منذ قيامها لمعارضة عنيفة من الحزب الشيوعى السودانى ومن الجبهة المعادية للاستعمار التى تقرر حلها كغيرها من الأحزاب السياسية ، ومن الحزب الوطنى الاتحـادى ، ومن السيـد الصديق المهدى ... وكان السيد الصديق قد اختير إماماً للأنصار على إثر وفاة والده ، سيادة السيد عبد الرحمن المهدى ، فى الخامس والعشرين من مارس ١٩٥٩ ، وحدد موقفه من النظام العسكرى بالرفض ، ومد يده لكل من يرغب فى التعاون معه على إعادة الجيش إلى ثكناته ، استعادة للنظام الديمقراطى . وقد تردد أن السيد الصديق كان رافضاً لفكرة تسليم السلطة للجيش منذ أن أخذ يرددها رئيس الوزراء حينذاك ، السيد عبد الله خليل ، الأمين العام لحزب الأمة . وقد اضطر لمغادرة السودان والابتعاد عنه عندما لم يجد اعتراضه استجابة فى قيادة حزبه ذهب إلى أوربا ، ولم يعد منها إلا بعد وقوع الانقلاب .

وبسبب حركة المقاومة التى أخذ يقودها السيد الصديق المهدى تعرض كثير من أعضاء الحزب الوطنى الاتحادى للاعتقال والسجن ، وحددت إقامة بعضهم فى منازلهم ، كالشيخ محمد أحمد المرضى ، أما الشيوعيون وقادة الجبهة المعادية للاستعمار ، فقد تعرضوا للاعتقال والمحاكمة أيضاً ، بل للنفى إلى ناقشوط فى جنوب السودان .

ولكن هذا لم يقعدهم عن مواصلة نشاطهم فى مقاومة الوضع ببث المنشورات المعادية له ، وكشفه ، وكتابة الشعارات على الجدران فى الأحياء السكنية ، والأسواق . وبينما كانت الحكومة العسكرية تواجه مثل هذه المقاومة فى الشمال ، كان التمرد فى الجنوب يزداد قوة وانشاراً ، ويسبب كثيراً من الخراب ، ويلحق الأذى بالمواطنين الآمنين ، ويجد تأييداً ومسانده من الجمعيات التبشيرية المسيحية فى الداخل والخارج ، لا سيما الروم الكاثوليك منها . وبلغ السوء فى الجنوب درجة لا يمكن التنقل معها من مكان إلى آخر إلا فى حماية الجيش ، أو فى رفقة الأطواف العسكرية .

وكان من أبرز أعمال الحكومة العسكرية فى عامها الأول إبرامها اتفاقيتين مع مصر ، الأولى منهما تتعلق بمياه النيل، والأخرى بالتجارة والدفع ، وبهذا أمكن التغلب على العقبات التى كانت تحول دون الاتفاق على تقسيم ماء النهر بين القطرين .

وبالنسبة للتعويض الذى يستحقه السودان بسبب الخسائر التى تتعرض لها بعض ممتلكاته نتيجة لقيام السد العالى ، فقد طالب بستة وثلاثين مليوناً من الجنيهات لتغطية الخسائر من مساكن ، ومزارع وحدائق ومؤسسات حكومية وما يقتضيه غمر مياه السد لبلاد النوبة فى شمال السودان من نقلهم إلى مكان آخر ، واسكانهم ، وإعاشتهم ، وعلى تقدير ما يعتقد توفره من معادن فى هذه المنطقة المهددة بالغرق ، وعلى ما فيها من آثار ذات قيمة دولية وتاريخية ... وبعد أخذ ورد وكثير من التفاوض فى القاهرة وفى الخرطوم ، وتدخل الرئيس جمال عبد الناصر فى الأمر ، وافقت مصر على دفع تعويض قدره خمسة عشر مليوناً من الجنيهات للسودان ، قبلته حكومة السودان ، لا لأنه انبنى على أسس سليمة ، ولكن لأنها كانت حريصة على الوصول إلى تسوية مع مصر .. وقد تعهدت حكومة السودان فى الاتفاقية الجديدة باتخاذ الإجراءات اللازمة لترحيل سكان وادى حلفا وغيرهم من الأهلين الذين تغمر أراضيهم مياه التخزين خلف السد العالى قبل يونيو ١٩٦٦ .

أما بالنسبة لاستغلال المياه الضائعة من النيل فى مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال ونهر السوباط ، فقد أصبح من المحتم العمل على عدم

ضياعها وفق منطوق الاتفاقية ، زيادة لإيراد النهر لصالح التوسع الزراعى فى البلدين .. وقد اتفقت الحكومتان على إنشاء مشروعات لزيادة الايراد بمنع الضائع فى هذه المستنقعات ، على أن يوزع ناتج هذه المشروعات مناصفة ، بعد أن يسهم كل منهما فى تكاليفه .

هذا ووافقت جمهورية السودان أيضاً على مبدأ منح مصر سلفية مائية من نصيبها فى مياه السد العالى تمكيناً لها من تنفيذ برامجها المقررة للتوسع الزراعى على ألا تزيد هذه السلفية عن مليار ونصفه من الأمتار ، وأن ينتهى استخدامهـا فى نوفمبـر من عام ١٩٧٧ .

وعلى إثر إبرام اتفاقية مياه النيل ، أعلنت الحكومة العسكرية عن عزمها على بدء ترحيل الأهلين البالغ عددهم نحواً من خمسين الف مواطن من منطقة وادى حلفا التى كان مقررا أن تغمرها مياه السد العالى فى منتصف عام ١٩٦٢ ، وإكماله فى يوليو من عام ١٩٦٣ . وقررت أن تقيم لهم موطناً جديداً ، يخطط تخطيطاً حديثاً ، وتوفر لهم فيه جميع احتياجات الحياة والعمل ، وأن تنشىء لهذا الغرض خزاناً فى خشم القرية على نهر عطبرة ، وكانت مساحة الأرض التى تقرر استصلاحها فى هذه المنطقة مائتين وخمسين الف فدان ، لتصبح مأوى ومعاشاً لهؤلاء المواطنين ... ولم يكن النوبيون من أهل المنطقة ، لاسيما المستنيرون والمتعلمون منهم ، سعداء بالانتقال إلى هذه المنطقة ، وقد عبروا عن استياءهم واحتجاجهم بالمظاهرات ، وتعرضوا للعقاب .

وكان الفريق عبود قد زار مدينة وادى حلفا وبعض قراها عقب إبرام اتفاقية مياه النيل فى ديسمبر من عام ١٩٥٩ ، والتقى بزعمائها وأهلها ، وخاطبهم مؤكداً حرص الحكومة على أن تهيىء لهم عوضاً عادلاً ، وعيشاً رغداً ، وإن يعطى كل ذى حق منهم حقه . ووعدهم أيضاً بأن يكـون لهم حق اختيـار موطنهم الجديد .

ونقرأ للسيد داوود عبد اللطيف ، أول رئيس للجنة توطين أهالى وادى حلفا ، وهو من أهل المنطقة ، سرداً لهذه المسألة وتطوراتها فى كلمة نشرتها له صحيفة الأيام السودانية

يقـــول :

« إن قبول حكومـة عبود لمبلغ خمسة عشـر مليونا من الجنيهات كتعويض من حكومة مصـــر لتهجير اثنين وخمسين ألف مواطـــن ، فى فترة لا تتجـاوز

يوليو ١٩٦٢ ، كان بداية المشكلة ... وبهذا المبلغ القليل ، والوقت الأقل ، بدأت الحكومة أولى خطوات رحلتها إلى وادى حلفا ، وهناك بدأت أولى الأخطاء حينما عرضت على الأهلين أن يختاروا المكان الذى يفضلون الانتقال إليه وألا يحفلوا بقلة مبلغ التعويض لأنها - أى حكومة السودان - تتحمل كل ما يحتاجون إليه ، وتدفع لهم التعويض المجزى ، وتوفر لهم أسباب الراحة والاستقرار فى أى مكان يختارونه ... وذكرت لهم خمسة أماكن هى :

« شمال الخرطوم ، وجنوب الخرطوم ، وخشم القربة ، وكرمة (وادى الخوى) والمناقل . وطلبت منهم أن يكونوا لجنة قومية لتنوب عنهم فى الاختيار .

« وبدأت الجولة الثانية حين طلب الناس أن يزوروا الأماكن المقترحة ليختاروا المكان الذى يناسبهم .. وراع اللجنة أن اكتشفت أن المسألة كلها تفتقر إلى الدراسة ، وأن المعلومات المتوفرة لدى الحكومة عن هذه الأماكن ضئيلة . وطلبت اللجنة من الحكومة مزيداً من الحقائق والدراسة فاستعانت هذه بمكتب المعونة الأمريكية ليقوم بدراسة لمشروع وادى الخوى فى فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وفعل .. وجاءها منه أن الدراسة الأولية جاءت مطمئنة أنه يمكن ترحيل أهالى حلفا إلى مسافة لا تزيد عن مائة وثمانين كيلو متر من موطنهم الأصلى .. ثم دعت الحكومة خبيرين من الأمم المتحدة وخبيراً من بريطانيا ، واتفق هؤلاء بأنه ليس هناك مكان أنسب من وادى الخوى ، نسبة لظروف الأهالى ومجتمعهم ومستقبلهم . وقالوا أيضاً إن خشم القربة لا تصلح لهم ، لأنها تبعد مسيرة الف وخمسمائة كيلو متر عن موطنهم ، ولأنهم فى معظمهم ليسوا مزارعين ، وأنذرت الحكومة بأن محاولة تهجير هؤلاء الأهلين إلى منطقة خشم القربة تؤدى إلى الفشل . وكان الخبير البريطانى بعد دراسة عاجلة قد اختار جنوب الخرطوم مكاناً للتهجير . واستناداً على هذا أجمعت اللجنة القومية على رفض منطقة خشم القربة . ومع ذلك جاء قرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة بأن يتم التهجير إليها وأرسل وفداً إلى وادى حلفا ليعلن النبأ على الناس .. وذهب إلى هناك فى العشرين من اكتوبر ١٩٦٠ فقوبل القرار بثورة عارمة ، وحاصر المواطنون الوزراء فى حلفا ، وامتدت الثورة إلى كثير من أرجاء السودان ، واصطدم المواطنون بسلطات الأمن . »

وكان يقود هذه المعركة فى الخرطوم السيد محمد توفيق أحمد مدير مصلحة العمل ، الذى كان قد بعث ببرقية مع غيره من المواطنين البارزين من أهل المنطقة إلى الفريق إبراهيم عبود جاء فيها :

« أحزننا ما أذاعة الوفد الذى ناب عن سيادتكم فى التحدث إلى أهلينا فى وادى حلفا ، إذ لم نكن نتوقع أن يصدر قرار كهذا لا يتفق وما أبدتة اللجنة القومية من رغبة ، ولا يتفق مع الوعد الذى قطعته على نفسك حين زرت المنطقة .. إننا أحرص ما نكون على الهدوء والنظام ، ونطلب إليك ملحين أن تعيد النظر فى هذا القرار على ضوء رغبات اللجنة القومية التى لا تمثل المقيمين منا فى حلفا فحسب ، بل تمثل النازحين . داخل السودان ، والمغتربين فى العالم ، فهى تنطق بلساننا كلنا ، ولن تجد منا إلا كل عون فى وقفتها من أجلنا نحن وأجيالنا المقبلة .. إن العدالة والمصلحة العامة تدعوانك دعوة مخلصة أن تتدارك الموقف . ونحن نعدك بالتعاون الذى عهدته منا ، والحرص على مصالحنا ، ومصالح السودان ، ونؤكد لمعاليك أن مسألة أهل حلفا ليست سياسية ولا حزبية ، وإنما هى مسألة انسانية تتعلق بمصير قوم ضحوا بموطنهم الذى عمروه الآف السنين لمصلحة القطرين الشقيقين ، والله يرعانا ويوفقكم . »

وتضامن الشعب مع مواطنى وادى حلفا فى غضبتهم ومظاهراتهم ، واشتبك المتظاهرون أمام القصر الجمهورى فى الخرطوم مع البوليس ، واعتقل منهم ستة وتسعون كان فى مقدمتهم السيد محمد توفيق أحمد . وامتدت المظاهرات إلى عطبرة وكوستى وبورتسودان والحصاحيصا وغيرها من مدن السودان ، وتمت اعتقالات أخرى كثيرة .

وقدم المعتقلون للمحاكمة ، فقضت عليهم بالغرامة أو السجن .

وكان من أهم وأخطر الأحداث التى شهدتها الأشهر الأولى لقيام الحكومة العسكرية ، الإنقلاب الذى قام به الضابطان ، اللواء محى الدين أحمد عبد الله ، قائد القيادة الشرقية بالقضارف ، والاميرلاى عبد الرحيم شنان ، قائد القيادة الشمالية بشندى .. وكان القائد العام قد أغفل تعينهما ، رغم اقدميتهما ، فى المجلس الأعلى للقوات المسلحة .

يحدثنا اللواء محى الدين أحمدعبد الله فى كتابة « للتاريخ ومن أجل التاريخ » الصادر عن المطبعة العسكرية بالخرطوم ، أنهما كانا يتهمان الحكومة العسكرية

بالسير وفق مخطط خارجي ، وتنفيذ السياسة التى كان قد وضعها رئيس الحكومة السابقة ، فقررا التدخل لإصلاح الأوضاع ، وأخذا يخططان لذلك فى سرية ، ثم حددا الثانى من مارس ١٩٥٩ موعداً لاحتلال الخرطوم . وكان ذلك التاريخ محدداً لسفر قواتهما لجنوب السودان ، مما يوفر لهما فرصة التموية والتغطية والمفاجأة ، بتغيير خط سير بعض قوات فرقة العرب الشرقية للخرطوم بعد وصولها إلى ربك على النيل الأبيض لتدرك بها قوات الشمالية المرابطة فى شندى شمال الخرطوم وكان هدفها هو :

* احتلال الخرطوم وإقصاء الحكومة القائمة دون سفك للدماء .

* تكوين مجلس شورى منهما وممن يثقون فى ولائهما للسودان ، ومجلس رئاسة .

* تكوين لجنة قومية لتصبح هيئة شورى تضع دستوراً دائماً للسودان .

وقامت الحركة وفق الخطة المرسومة لها .. وكان أول ما فعلته أن اعتلقت اللواء أحمد عبد الوهاب ، وزير الداخلية ، وعضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة وهو الرجل الثانى فى قيادة الجيش ، والقائمقام عوض عبد الرحمن صغير عضو المجلس الأعلى ، والقائمقام حسين على كرار ، سكرتير المجلس .. ثم أطلقت سراحهم بعد تدخل الفريق عبود الذى اتفق معهم على حل المجلس الأعلى ، وإجراء انتخابات يمارسها قادة الوحدات لإنشاء مجلس جديد ، فاستجاب اللواء محى الدين والاميرلاى شنان لهذا الاقتراح .. وعاد كل منهما إلى وحدته ... وهنا اعترض اللواء أحمد عبد الوهاب على الاتفاق ، وعلى الأذن لمحى الدين وشنان بالعودة إلى وحدتيهما ، وطالب باعتقالهما وتقديمهما للمحاكمة العسكرية بتهمة التمرد ، وفق منطوق القانون ، كما اعترض أيضاً على منح قادة الوحدات حق انتخاب أعضاء المجلس الأعلى ، لأن هذا فى رأيه يتعارض مع المبادىء والأسس العسكرية .

ويبدو أن أنباء هذا الاعتراض من اللواء أحمد عبد الوهاب قد بلغ الاميرلاى عبد الرحيم شنان قبل أن يصل إلى وحدته فى شندى ، إذ قفل راجعاً إلى الخرطوم ، وحاصر القيادة العامة بقواته ، والزم الفريق عبود بتنفيذ الاتفاق ، فأسفرت الانتخابات عن دخول كل من اللواء محى الدين أحمد عبد الله ، وعبد الرحيم شنان المجلس الأعلى ودخول الاميرلاى المقبول الأمين الحاج معهما ، وعن

خروج كل من القائمقام عوض عبد الرحمن صغير ، والقائمقام حسين على كرار وآخرين . وإزاء هذا الموقف أبدى اللواء أحمد عبد الوهاب رغبته فى التقاعد من الخدمة رغم انتخاب القادة له ، ولكن بأصوات تقل عما أحرزه زملاؤه الآخرون .. فاستجاب المجلس الأعلى لرغبته .

ولم يمض وقت طويـــل حتى انكشفت ، فى الحـــادى والعشـــرين من مـــايو ١٩٥٩ ، مؤامرة أخرى كان يخطط لتنفيذها اللواء محى الدين أحمد عبد الله والاميرلاى شنان ، اشركا فيها أيضاً اللواء أحمد عبد الله حامد ، عضو المجلس الأعلى . وترتب على هذا التآمر محاكمة كل من الرجال الثلاثة أمام محاكم عسكرية ، قضت بطردهم من الخدمة ، وحكمت على كل منهم بالإعدام ، ولكن الفريق عبود استبدل الإعدام بالسجن المؤبد . كما تمت أيضاً محاكمة الضباط الدين اشتركوا معهم فى المؤامرة .

وفى فجر العاشر من نوفمبر ١٩٥٩ انعزلت الخرطوم عن كل من أم درمان والخرطوم بحرى وقفلت قنطرتا النيلين الأبيض والأزرق ، فلم يـؤذن فيهمـا بالعبور ، وتعطلت الاتصالات التليفونية ، وعاشت المدن الثلاث فى قلق حتى انطلق المذياع فى الصباح يردد البيان التالى :

« فى الساعات الأولى من صباح اليوم قام البكباشى على حامد واليوزباشى عبد الحميد عبد الماجد ، والملازم ثان محمد محجوب عثمان ، وبعض الضباط الذين استغنى عن خدماتهم نتيجة لحوادث مايو الماضى ، تساندهم بعض العناصر الهدامة بمحاولة تمرد فى صفوف الجيش بمدرسة المشاه بأم درمان ، ولكن بعض الضباط ، وصف الضابط ، وعمال حاميات المدن الثلاث ، بما تحلوا به من أخلاص وولاء لجيشهم ووطنهم العزيز ، استطـــاعوا القبض على متـــزعمى الحركة . »



الرئيس عبد الناصر يزور السودان

الرئيس جمال عبد الناصر يزور السودان - سيادته يطوف على سائر أرجاء البلاد ويعقد محادثات شاملة مع الفريق عبود - جبهة المعارضة تنادى بعودة الجيش إلى ثكناته - مذكرة مضادة تهاجم المعارضة - وفاة الأمام الصديق المهدى إثر نوبة قلبية مفاجئة - اعتقال قادة المعارضة ونفيهم إلى جوبا بجنوب السودان - القادة يضربون عن الطعام فتطلق الحكومة سراحهم .

□□□

فى نوفمبر من عام ١٩٦٠ زار السودان الرئيس جمال عبد الناصر ، رئيس الجمهورية العربية المتحدة ، استجابة لدعوة من الفريق إبراهيم عبود ، للاشتراك فى احتفالات الذكرى الثانية للانقلاب ..وكان يصحبه وفد رسمى على مستوى عال يتألف من السادة زكريا محى الدين ، وزير الداخلية ، والدكتور محمود فوزى ، وزير الخارجية ، وعلى صبرى وزير شئون رئاسة الجمهورية ، ونهاد القاسم ، وزير العدل التنفيذى للإقليم الشمالى (سوريا) . وجاء مع الوفد المصرى أيضاً بعض كبار الصحفيين المصريين بينهم الأساتذة مصطفى أمين ، أحد مؤسسى دار أخبار اليوم ، ومحمد حسنين هيكل ، رئيس تحرير الأهرام ، وإحسان عبد القدوس ، رئيس تحرير روز اليوسف ، ومجموعة من الاعلاميين والمصورين .

واستقبلت الخرطوم الرئيس عبد الناصر استقبالا حاراً صادقاً ، ووقفت الجماهير على طول الطريق من المطار إلى القصر الجمهورى ، تحييه وتهتف له ولعلاقة الشعبين الشقيقين فى وادى النيل .

وإقامت له بلديات العاصمة حفل استقبال ضخم فى حدائق المقرن ، حيث يلتقى النيلان الأزرق والأبيض ، ويقترنان ويندمجان فى نهر النيل ، لينساب من هناك خيراً وخصباً وبركة ، ويندفع فى قوة وشموخ نحو مصر .. وحدائق المقرن هذه هى التى وقف عندها الكاتب العملاق ، الشاعر المصرى الفذ ، عباس محمود العقاد يتغنى فى عام ١٩٤٠ عند زيارته للخرطوم :

تفسير حلمى بالجزيـرة وقفتـى بالمقـــرن
حلمـان حظهمـا خيـالاً دون حظ الأعيـن
ما دمت بينهما فما أنا سائل عن مسكنى
وإذا التذكر عاد بى عطف الجـديد فـردنى
يا جيرة النيل المبـارك كل نيـــل مـوطنى

وخاطب الرئيس جمال عبد الناصر ذلك الحفل الحاشد ، كما خاطبه الدكتور عبد الحليم محمد ، رئيس بلدية الخرطوم .. وأشاد الضيف الكبير بالصلات الخــالدة التى تربط شعبى وادى النيل ، وأثنى على حسن استقبـال أهل السودان له ، كما أشاد بتصميمهم على إرساء أسس جمهوريتهم الفتية على قواعد متينة ، مؤكداً أن الجمهورية العربية المتحدة ستكون دوماً السند الحقيقى لاستقلال السودان .

وكان الفريق عبود قد اصطحب ضيفه الكبير والوفد المرافق له فى زيارات إلى دارفور حيث أقيمت المعارض القبلية تكريماً لهم ، وشهدوا فرسان الرزيقات على صهوات الجياد ، والتقوا بزعمائهم وزعماء القبائل المجاورة لهم ، وإلى جنوب السودان وشماله وشرقه ، وعقدا مفاوضات غطت سائر العلاقات بين البلدين الشقيقين .. وكان الرئيس عبد الناصر موضـع التكريم والاحترام أينما حل ، على المستويين الرسمى والشعبى .. أقام له السيد على الميرغنى ، زعيم الطائفة الختمية حفل استقبال كبير فى سراياه بالخرطوم ، وأقام له حفلاً مماثلا سيادة الإمام الصديق المهدى ، فى دار الإمام المهدى بأم درمان ، اشترك فيه الآف الأنصار . وكان من بين من شهده السادة اسماعيل الأزهرى ، وعبد الله خليل وغيرهما من زعماء الأحزاب التى عطلها الانقلاب العسكرى . والقى الإمام الصديق فى هذا الحفل خطاباً حيا فيه ضيفه الكبير ، قال فيه :

« إن هذه الأمة التى رحبت بكم هنا وفى بقاع من أرضها نائيات ، تصدر ذلك عن فهم جيد واع لعلاقات السودان المستقل بجارته المستقلة الجمهورية العربية المتحدة ، وقد انقشع الماضى بخيره وشره .. إن فى زيارتكم ترسيخاً لهذا الفهم فى نفس الشعب السودانى الكريم ، وكل ما وجد سبيله إلى نفوس الشعوب فقد وجد سبيله إلى الخلود ، فالشعوب تورث مشاعرها ابناءها جيلاً بعد جيل ، فمن أعماق ذلك مرحباً بكم وأهلاً . »

وكان قد أهداه مصحفاً وسيفاً ، وقال وهو يقدمهما له : -

« يطيب لى أن تقبل هذا المصحف وهذا السيف ، وهما رمز الحق ورمز القوة ، الحق الذى تمليه علينا عقيدتنا الحنيفة ، وعروبتنا المجيدة ، وجوارنا فى هذه القارة الإفريقية الناهضة ، فما أجدر الحق بالقوة ، وما أجدر أهله بإعداد ما استطاعوا من بأس ومن رباط الخيل . »

وفى الحفل الذى إقامة الفريق عبود تكريماً للضيف الكبير ليلة عودته إلى القاهرة تحدث الرئيس عبد الناصر فقال : -

« غداً أعود إلى وطنى بعد أن قضيت فى رحاب السودان الشقيق عشرة أيام ، أعود وقلبى مفعم بالذكريات العزيزة ، وقلبى ملىء بحبى لشعب السودان العظيم . ولقد اتحتم لى يا سيادة الرئيس بهذه الدعوة الفرصة لكى التقى بالملايين من أبناء السودان فى كل مكان ، فى شرق السودان وفى غربه ، وفى شماله ، وفى جنوبه ، واتحتم لى أن أحس عن قرب بخلجات هذا الشعب الذى صمم على أن يسير فى طريق الحياة . وكنت فى كل مكان زرته أحس بأحاسيس هذا الشعب ، واسمع نبضاته ، وخلجات قلبه .. كنت فى كل مكان أحس أن شعب السودان يعلن فى استقبالاته الباهرة ، وفى ترحيبه ، وفى حماسه تضامنه معكم فى بيانكم الذى اعلنتموه يوم أن قامت الثورة فى السودان بأنكم صممتم على إزالة الجفوة المصطنعة بين البلدين ، وكان الشعب فى كل مكان زرته يعلن عن تأييده . »

ومضى يقول :

« أنا أعلم من تجربتى الخاصة أن المرحلة التى تعقب الاستقلال مرحلة صعبة ، لأنها مرحلة البناء والتعمير . ولمست فى تجربتى الخاصة أن البناء

يحتاج إلى وقت كبير ، والدراسة تحتاج إلى وقت ، ولكن كنت أشعر وأنا أتجول معكم فى أنحاء السودان أن طليعة العمل وطليعة الفكر أخذت مكانها .. كنت أشعو بالسرور الكامل وأنا أرى شعب السودان الشقيق يعمل ليطور وليعوض ما فاته .. وكانت فرصة لأرى هذه الحياة الجديدة تدب بين أرجاء الشعب . »

ويرد عليه الفريق عبود فيقول : -

« لا ريب عندى أن الشعب عندما يستقبلكم إنما يستقبل أخاً شقيقاً تربطنا به روابط القربى والعقيدة والجوار . لقد كان من بين أهداف الثورة العاجلة إزالة الجفوة المفتعلة ، وقد أعلنا ذلك فى أول بيان صدر منى فى صبيحة السابع عشر من نوفمبر ، أولاً لأنها مفتعلة حقاً ، فليس فى طبيعة العلاقات بين الشعبين الشقيقين ما يدعو للجفاء وثانياً لأنها تضر بمصالح الشعبين الشقيقين ، ولن يفيد منها إلا أعداء الشعب فى السودان ، وفى الجمهورية العربية المتحدة . ولم تقف الثورة عند بيانها بل شرعت فوراً فى اتخاذ جميع الخطوات العملية لتصحيح الموقف ، فعادت المياه إلى مجاريها ، وعقدنا الاتفاقات التى كفلت مصالح الشعبين . »

وفى نهاية الزيارة التى استمرت عشرة أيام ، صدر عن الرئيسين بيان مشترك جاء فيه أنهما تبادلا وجهات النظر بصفة مستمرة فى عديد من المسائل التى تهم القطرين الشقيقين والمنطقتين العربية والافريقية فى جو من الإخاء والمودة ، وتميزت محادثاتهما بالصدق والصراحة والرغبة الأكيدة فى زيادة توثيق الصلات بين الجمهوريتين الشقيقتين ، وتنسيق الجهود ليكون التعاون بينهما أكثر شمولاً .

وكان الضيق بالوضع العسكرى ، رغم زيارة الرئيس عبد الناصر وما كان ينتظر أن تنفثه فيه من روح جديدة ، قد بلغ حداً بعيداً يتمثل فى اضرابات الطلبة ، لا سيما طلبة جامعة الخرطوم مما أدى إلى قفلها إلى أجل غير مسمى ، وفى مقاومة النقابات العمالية ، خاصة نقابة السكك الحديدية ، ومقاومة أحزاب المعارضة ، واتحادات المزارعين .

وكانت جبهة المعارضة تتألف من الإمام الصديق المهدى ، ممثلاً للأنصار وحزب الأمة ، والسيد اسماعيل الأزهرى ، ممثلا للحزب الوطنى الاتحادى ، والسيد عبد الخالق محجوب ، الأمين العام للحزب الشيوعى ممثلاً لحزبه ، ومن

بعض المستقلين . وقد بعثت بمذكرة للفريق عبود بعد مضى أيام قليلة على زيارة الرئيس عبد الناصر تطلب فيها عودة الجيش إلى ثكناته ، وتقترح أن تتولى الحكم هيئة قومية انتقالية لتضع التخطيط السليم ، والأسس الواضحة للديمقراطية فى السودان على ضوء تجارب الماضى . وطالبت المذكرة أيضاً برفع حالة الطوارىء ، وكفالة حرية المواطنين ، وضمان حرية الصحافة ليتمكن الشعب من أن يعبر عن آرائه فى حرية ، وتتمكن الحكومة القومية الانتقالية من تحسس رغباته والتجاوب مع اتجاهاته .

ونثبت هنا نص هذه المذكرة المؤرخة فى التاسع والعشرين من نوفمبر ١٩٦٠ نسبة لأهميتها التأريخية .

تقـــول : -

« لقد بذل السودانيون جميعاً على اختلاف منظماتهم ، وعلى تباين اتجاهاتهم ومشاعرهم ، جهوداً صادقة أدت إلى استخلاص حرية السودان ، وإعلان استقلاله ، وضمان مكانه بين أمم العالم الحرة المستقلة - هذه حقيقة تاريخية ثابتة . وحفاظاً على هذا التراث المجيد ، واستشعاراً لواجب المواطنين نحو بلادهم ، وحرصهم على العمل لرفعتها ، وحفظ سمعتها ، والمشاركة فى تقدمها وازدهارها ، رأينا أن نتجه برأينا اليكم .

« إن السودان الذى حصل على حريته من المستعمر من غير أن يعرض البلاد إلى الخطر والهزات ، هو اليوم أكثر وثوقاً فى أنكم تقدرون الروح والدوافع الوطنية التى أملت تقديم هذه المذكرة ، والتى لم نقصد منها غير مصلحة البلاد خاصة . والجيش فى كل بلاد العالم هو أملها وعدتها ، ورمز عزتها وكرامتها ، وحامى حدودها ، والمدافع عنها فى الداخل والخارج .

« ولهذا فإنه عندما استولى الجيش على مقاليد الحكم تحدث رئيسه فى بيانه الأول عن مهمته ، فأكد أنها لفترة مؤقتة . وتريث الناس ترقباً لما ستأتى به تلك الفترة المؤقتة ، والكل يعلم أن ليس من مهام الجيش تسلم إدارة الحكم نهائياً ، وكل المحاولات التى قامت بها الجيوش فى البلاد الأخرى كانت عاقبتها سلسلة انقلابات ذهبت فيها الأنفس والأموال ، ورجعت البلاد إلى الوراء ، وفقدت ثقة غيرها من الأمم التى يسود فيها حكم القانون ... ولنا فى محاولات الانقلاب الماضية فى جيشنا خير شاهد ، وفى إبعاد كثير من عناصره المدربة نتيجة لهذه الهزات وما أدت إليه من محاكمات ، واعتقالات ، وإبعاد من صفوف الجيش .

« لقد مضى على تسلم الجيش مقاليد الحكم عامان ، انحصرت فيها السلطة في يد الأفراد من غير أن يشارك الشعب معهم ، في فترة اتسمت بفقدان الحريات العامة ، وأصبحت الصحافة مقيدة ، لا تعبر عن الرأى العام .... وقد قطعت فى هذه الفترة عدة وعود بأن دستوراً يتجنب أخطاء الماضى سوف يعرض على البلاد قريباً .. ولكن بكل أسف ، وبعد مضى عامين كاملين كان ما أعلن يوم ١٧ نوفمبر ١٩٦٠ قاصراً على أمور تتعلق بنظام الحكومة المحلية التى لم تسبق الشكوى منها ، ولا من أسسها الديمقراطية .إنه لمن المؤسف حقاً أن النظام الجديد المعروض منكم حرم الشعب من حق التمثيل والرقابة على شئونه العامة ، مما كفلته النظم السابقة ، وبذا حرم الشعب من الحق الطبيعى فى انتخاب ممثلية .. زيادة على أن وضع الحاكم العسكرى رئيساً لمجلس المديرية أكد استمرار حالة الطوارئ ، وحرمان البلاد من العودة إلى دستور يكفل حقوق المواطنين ، ويشركهم فى الإشـــراف على شئونهم ، وينظم أداة الحكم فى مراتبها العليا .

« إن الحكم سلسلة من المشاكل ، وليس من المصلحة أن يكون الجيش ضمن تلك المشـــاكل ، بل الأصوب أن يكون بعيداً عن التيارات السياسية لضمان حياده ، وسهره على حماية البلاد ، وصيانة سيادتها .

« إن البلاد التى خرجت بالجيش عن مهمته الأساسية الداخلية أو الدولية ، فقدت جيشها أولاً بتعريضه إلى الانقسامات ، وعرضت نفسها ، ثانياً ، إلى انقلابات وهزات لا تقف عند حد .

« لهذا ، وبروح الوطنية ، والحرص على المصلحة العامة ، مدفوعين بالرغبة الصادقة فى التفاهم والتعاون ، نتقدم بالأسس الآتية : -

١ - أن يتفرغ الجيش لمهمته الوطنية الأساسية وهى حماية البلاد .

٢ - تتولى الحكم هيئة قومية انتقالية لتحقيق الآتى :

أ - تمارس سلطات الحكومة فى فترة الانتقال .

ب - تضع التخطيط السليم والأسس الواضحة للديمقراطية فى السودان ، وعلى ضوء تجارب الماضى .

ج - تضع قانون انتخابات عادل يجرى الانتخاب على أساسه لإيجاد ممثلى الشعب الذين يتولون الحكم فى صورته النهائية ، وليضعوا الدستور .

٣ - رفع حالة الطوارىء فوراً ، وكفالة حريات المواطنين ، وضمان حرية الصحافة ، ليستطيع الشعب أن يعبر عن آرائه فى حرية ، ولتستطيع الحكومة القومية تحسس رغباته ، والتجاوب مع اتجاهاته .

« إننا نرى مخلصين أن هذه الحلول تحقق الحكم الصالح والاستقرار ، وتصون سمعة البلاد . وإننا لنأمل بصدق أن تصفو النفوس ، وتتحد الصفوف ، لتخرج بلادنا بسمعتها مصونة سليمة ، ويتحقق للوطن خيره ومصلحته .

« وفقنا الله وإياكم إلى سواء السبيل . »

وقد وقع على هذه المذكرة السادة الصديق المهدى إمام الأنصار ، وعبد الله خليل ، الأمين العام لحزب الأمة المحظور ، وعبد الله الفاضل المهدى ، من قادة الأنصار وحزب الأمة ، واسماعيل الأزهرى رئيس الحزب الوطنى الاتحادى المحظور ، ومحمد أحمد المرضى ، ومبارك زروق من قادة هذا الحزب ، وأحمد سليمان من الحزب الشيوعى السودانى المحظور ، ومحمد صالح الشنقيطى ، رئيس مجلس النواب الذى حله الانقلاب العسكرى ، وميرغنى حمزة ، ودكتور سيد أحمد عبد الهادى من قادة حزب الشعب الديمقراطى المحظور ، وبشير محمد سعيد ، رئيس اتحاد الصحافة السودانية ، ومدير عام شركة الأيام للصحافة المحدودة .

وبعد وقت قصير من إرسال جبهة المعارضة لهذه المذكرة إلى الفريق إبراهيم عبود ، قام نفر من الختمية وأنصار الاتحاد مع مصر بإرسال مذكرة أخرى مناقضة ومعارضة لها ، سميت فى ذلك الوقت بمذكرة كرام المواطنين ، ونسبة للوصف الذى خلعته عليهم الحكومة ، وكان على رأسهم الشيخ على عبد الرحمن الأمين ، رئيس حزب الشعب الديمقراطى المحظور .

تقـــول المذكرة :

« لما أدلى الرئيس إبراهيم عبود ببيانه فى صبيحةالسـابع عشر من نوفمبر عام ١٩٥٨ ، الذى شرح فيه أهداف الثورة ، تلقاه المواطنون بترحاب وقبول ، ورأوا جميعاً إعطـاء رجال الثورة الفرصة لتحقيق الأغراض العظيـمة التى أعلنوها ، وسارت الثورة فى عزم وصدق للعمل على تحقيق تلك الأغراض ، وساد البلاد جو من الاستقرار الذى يؤمن كل مواطن أن توفره لازم لسير التقدم ،

وليجنى الشعب ثمرات الاستقلال الذى كافح من أجله بعد أن رزح سنيه الطويلة تحت نير الاستعمـــار . وقد خطت الثورة خطوات واسعة لإنقاذ حالة البلاد المالية ، وانتعشت الحالة الإقتصادية وزاملت ذلك ثورة صناعية فى ميادين مختلفة ، ثم انتهجت سياستها الخارجية نهجاً واعياً رشيداً باعتصامها بجبهة الحياد ، وعدم الانحياز ، وابتعادها عن المعسكرات الاستعمارية . وما لبثت أن عقدت اتفاقية فى الثامن من نوفمبر ١٩٥٩ مع الجمهورية العربية المتحدة ، تلك الاتفاقية التى كانت تحقيقاً صادقاً للوعد الذى قطعه الرئيس إبراهيم عبود فى بيانه الأول بإزالة الجفوة المفتعلة مع القطر الشقيق . ثم أكد اتجـاه الثورة نحو جبهــة الحياد ، وإقامة علاقات وثيقة طيبة تسودها روح المودة والإخاء مع أقطار تلك الجبهة وكانت رحلته ليوغسلافيا ، والجمهورية العربية المتحدة، كل ذلك أثار قلق الدوائر الاستعمارية ، فأخذت تقوم بنشاطها فى السودان بإثارة البلبلة ، والإضطراب ، والشعور بالقلق ، مستعملة فى ذلك ما قد يحدث عادة فى عهد أى حكومة من المشاكل الداخلية الصغيرة ، التى يمكن التعاون على إزالتها إذا أخلص المواطنون ، وتنبهوا لهذا الاستغلال الذى قد يعرض الاستقلال نفســه إلى الخطر .

« وأخذت الدوائر الاستعمارية تنشط نشاطاً واسعاً فى العمــل لإثارة الخواطر ، وبث الإشاعات ، وبصفة خاصة منذ أن قبل الرئيس عبد الناصر الدعوة الكريمة التى وجهها إليه الرئيس عبود لزيارة السودان ، فاستغلت استغلالاً واسع النطاق مسألة توطين أهالى حلفا ، وحركة طلبة الجامعة .

« وجدير هنا أن نشير إلى أن وطنية أولئك المواطنين سرعان ما أدركت أهداف المستعمرين التى يرمون إليها من وراء استغلالهم ، فوقفوا مع بقية الشعب موقفاً إجماعياً مشرفاً لاستقبال الضيف الكبير ، وبذلك فوتوا على المستعمرين أغراضهم من الحيلولة دون إكمال هذه الزيارة التاريخية ، أو تشويه أغراضها النبيلة التى ترمى إلى تمتين العلاقات بين القطرين الشقيقين ، ووضع لبنة صلبة ليقوم عليها الاستقرار فى الشرق الأوسط لتدعيم السلام العالمى .. ولكن يبدو أن المستعمرين لن ييأسوا ، فلئن فاتهم إثناء قيادة الثورة من الانضمام إلى جبهة الحياد ، ولئن فاتهم جرها وراء عجلة الأحلاف العدوانية ،

ولئن فاتهم عرقلة المشروعات العمرانية الكبرى ، ولئن فاتهم إحباط زيارة الرئيس جمال عبد الناصر ، فليس أمامهم إذن إلا محاولة إبعاد قادة الثورة ليحل محلها أولئك الذين يعلم المواطنون جميعاً صلاتهم القديمة بالاستعمار ممن ارتضوا لأنفسهم أن يدوروا فى فلكه ، ففوجىء الناس بالنشرة التى اذاعتها وكالة الاسوسيتدبرس الأمريكية الصادرة فى التاسع من نوفمبر ١٩٦٠ . وتبعت هذه النشرة مقالات فى بعض الصحف البريطانية والأمريكية توجه حملات لحكومة الثورة ، ارهاصاً لما توهمته تلك الوكالة قبل أن يعرفه المواطنون بالسودان . وتبعت ذلك أيضاً إذاعات راديو إسرائيل ولندن وصوت أمريكا ، كل ذلك دليل قاطع على أنها كانت تصدر عن وحى وتعاون مع الدول الاستعمارية ..

« ولقد حاولت التشبث بالديمقراطية التى كانوا هم السبب فى تشويهها وجعلها مركباً ذلولاً للوصول إلى أغراضهم الخاصة ، وأغراض المستعمرين من ورائهم . هذا بالرغم من أن المواطنين جميعاً يعلمون بأن الثورة قد أعلنت أنها بصدد إيجاد ديمقراطية سليمة ، مستمده من واقع البلاد وتقاليدها وطبيعتها ، متجنبة الفجوات التى أفرزتها التجربة الماضية . ولا شك فى أن هناك مجالاً واسعاً للتعاون الصادق ، والتفاهم المثمر ، لتحقيق هذه الديمقراطية التى تهدف إليها الثورة ، وإبرازها فى ثوب يكفل للبلاد التمتع بوضع دستور يمكنها من الاستقرار والنهضة والتقدم والأزدهار .

« إننا نعتقد أنه من واجب المواطنين أن يحرصوا كل الحرص ، ويبذلوا كل الجهد ، فى أن يسود البلاد جو من الاستقرار ، وأن يجنبوها مزالق الاستعمار لئلا تقع فريسة لأطماع الطامعين ، وأغراض الانتهازيين ، وأخطار المستعمرين . »

وقد وقع على هذه المذكرة خمسة وثلاثون رجلاً معظمهم ، إن لم يكن كلهم ، من اتباع الطائفة الختمية ، ومؤيدى حزب الشعب الديمقراطى ، هم السادة :

على عبد الرحمن الأمين – يحيى الفضلى – عمر الخليفة عبد الله التعايشى – خضر عمر – حسن أبو جبل – محمد نور الدين – محمود بكرى قاسم – صديق عبد الحليم المحامى – الطيب محمد خير – لواء (م) حامد صالح الملك – دكتور عز الدين المهدى – جابر أبو العز – حبيب الله الحسن – بدوى مصطفى –

دكتور عبد القادر مشعال - عبد اللطيف محمد أبو بكر - عوض عبد الرازق - حامد السيد - عثمان مصطفى أورتشى - ميرغنى على مصطفى - الفاتح عبود المحامى - محمد سعيد أحمد القبانى - محمد عبد الجواد - أبو القاسم حاج حمد - ميرغنى النصرى المحامى - أحمد الطيب - أحمد الطـاهر - إبراهيم عمر - محمد أحمد عبد القادر - محمد الطاهر طيب الأسماء - هاشم عثمان منصور - محمد زيادة المحامى - عمر أبو آمنة - عمر حمزه .

ولم تصمت جبهة أحزاب المعارضة عن هذه المذكرة ، بل مضت قدماً فأرسلت مذكرة أخرى إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى مستهل يناير١٩٦١ ، سجلت فيها أنها ، رغم مضى أكثر من شهرين على مذكرتها الأولى ، لم تتسلم رداً أو ما يفيد باهتمام الحكومة بها ... وتمضى فتقول :

« ولم يقف الأمر عند هذا الحد من رفض هذه الدعوة المخلصة ، بل تعداها إلى اشارات وأعمال لا توحى بغير الرفض ، ولا نجد لها تفسيراً غير أنكم مصممون على عدم الاستماع لرأى المواطنين ، محتكرين لأنفسكم وحدكم تقرير ما ترونه ، كأن الآخرين صاروا لا وجود لهم ، أولا تربطهم بهذا الوطن رابطة ، أو ليس لهم أهلية إبداء الرأى فيما يجرى أو يدور . وقد لاحظنا مع أشد الأسف أنكم منذ تقديم المذكرة الأخيرة عمدتم إلى الخطوات الآتية :

« **أولاً** : درجتم على محاربة بعض المواطنين فى أرزاقهم وحرياتهم وظروفهم الخاصة ، الأمر الذى لا يتفق مع ما اخذتموه على عاتقكم من مسئولية تجاه البلاد ككل ، وما قطعتموه على أنفسكم من عهود ومواثيق بألا تفرقوا بين المواطنين أو تميزوا جانباً على جانب .

« **ثانيا** : شجعتم فريقاً آخر على التقدم بعريضة مضادة هاجمتنا فى أشخاصنا ووطنيتنا ، وأنكرت علينا ماضينا ، ونشرتموها فى اذاعتكم وصحف الحكومة الرسمية التى ظلت تفسح صدرها لوجهة نظر واحدة باستمرار .

« **ثالثاً** : شجعت اذاعتكم وصحفكم فريقاً من الناس على المهاتره والسباب موجهاً للفئات التى لا تتفق معهم فى الرأى ، فى الوقت الذى أنكرت فيه هذا الحق على غيرهم ، مما يثير فتنة عمياء بين أبناء الوطن الواحد. وحملة التشهير هذه ضد مواطنين شرفاء لا يمكن إنكار ماضيهـم ، ولا نسيان مكانتهم

الإجتماعية ، إنما تزيد من انقسام البلاد وقد تؤدى - وأدت فعلاً فى بعض الحالات - إلى تصرفات تخل بالأمن ، وتعكر صفوه وتبعث الإنشقاق ، فليس أكثر شراً من رمى مواطنين شرفاء بالخيانة ، والسير وراء الوحى الأجنبى ، فى الوقت الذى لا يملكون فيه وسيلة الدفاع عن أنفسهم وسمعتهم وكرامتهم ، حتى وصل الأمر إلى قفل كل صحيفة تتعرض للشئون العامة .

« **رابعاً** : لجأت الحكومة إلى اسلوب التشفى والانتقام من مواطنين بسطاء ، كل ذنبهم أنهم حاولوا التعبير عن وجهة نظرهم بالطرق المشروعة ، فاعتقلت من اعتقلت ، وحاكمت من حاكمت ، ونكلت بمن أرادت التنكيل به .

« إن حق المواطنين فى الشكوى من كل ما يلم بهم فى أمورهم ، سواء الخاصة أو العامة ، والتعبير عن وجهة نظرهم أمر كفلته العدالة الطبيعية لحقوق الإنسان الذى أعلن السودان أكثر من مرة فى هذا العهد ، وما سبقه من عهود ، التقيد والالتزام به ، واحترامه فى جميع الأوقات والمناسبات ، وهو حق كفلته كل الدساتير التى تسير عليها الأمم المتمدينة ، مهما كانت صورة الحكم فيها ، ومهما كانت المبادىء والمثل والفلسفات التى تنتهجها ، وفى الأمم الكبرى والصغرى ، والشرقية والغربية ، والديمقراطية وغير الديمقراطية على السواء . لذلك فإننا نرى أن محاكمة مواطنين أخيراً لأنهما وقعا على مذكرتنا الأخيرة إنما هو تجن على هذا الحق الأزلى الثابت ، وهو بطريقة غير مباشرة ضربة لمواطنين يرون رأينا ، ويثقون فى وطنيتنا ويترسمون خطانا ، ولا يجوز لنا السكوت عليه ، والتغاضى عنه ، فهو يشكل سابقة خطيرة فى إهدار هذا الحق الذى وافقتم عليه أكثر من مرة ، بل تجاوزتموه إلى الدعوة الصريحة للمواطنين كى يطلعوكم على وجهة نظرهم .

« إننا لا يسعنا إلا أن نستنكر هذا الإجراء أشد الاستنكار ونحتج عليه أبلغ الإحتجاج ، لأن هذا الأسلوب فى اعتقادنا إنما يدفع المواطنين دفعاً للتخلى عن الطرق المشروعة لإبداء الرأى ، خاصة فى بلد خنقت فيه وسائل التعبير ، ومنعت عنه نظم التمثيل ، واحتكر الحاكمون فيه لأنفسهم الرأى السديد والوطنية دون سائر الناس .

« ولما كنا من جانبنا قد حرصنا أشد الحرص على أن تتفادى البلاد مزالق العنف ، ونقيها شر الفتنة ، نجد الحكومة نفسها تسلك سبيل الإثارة والاستفزاز

لمواطنين كل ذنبهم أنهم لا يتفقون معها فى الرأى ، حتى قر فى أذهان عامة الناس أن هذه الحكومة تعبر عن مصالح معينة ، وتصطبغ بصبغة خاصة بدلاً من أن تكون للجميع ، لا تفرق بين المواطنين .

« ولا يسعنـــا والحالة هذه إلا أن نعدكم مسئولين عن نتائج هذا المسلك الضار ، ونحملكم مغبته ونتائجه .

« أن من واجبنا أن ننبهكم إن كنتــم قد نسيتم أن الحكم أياً كان نظامـــه ، لا يصلح ما لم يستقم بذاته ، وما لم يسو بين المواطنين ، وإن الأهواء والأحقـاد لا تقود لغير الهاوية والإنحدار ، وإن هذه الأجهزة الحكومية التى تسخرونها ضد الأغلبية الكبرى من المواطنين ، إنما يقيمها الشعب السودانى بماله لتكون أداة عدل ومساواة ، لا لتكون أداة تفرقة وانقسام .

« وختاما فإننا لمحنا من قبل لمثل هذه التصرفـات ، ويبدو أن التلميـــح وحده لا يكفى ، ولذا فإننا نكرر احتجاجنا البالغ على هذه التصرفات التى صدرت منكم ، أو بموافقتكم ونحملكم مسئولية نتائجها وعواقبها ، منتظرين لفترة مناسبة لنرى ما أنتم فاعلون حتى نحدد موقفنا من هذا التجاهل والإغضاء . »

ولم يمض على إرسال هذه المذكرة إلى الحكومة العسكرية وقت طويل حتى قررت إجـراء مفاوضات مع الإمام الصديق المهدى حول مستقبل الحكم فى البلاد .. وكان ذلك فى فبراير من عام ١٩٦١ .. وكان يمثل الحكومة فى هذه المفاوضات اثنان من أعضاء المجلس العسكرى العالى هما اللواء محمد طلعت فريـــد ، وزير الاستعلامات والعمل ، واللواء المقبـول الأمين الحاج ، وزير الداخلية .. ولكن هذه المفاوضات كانت قد وصلت إلى طريق مسدود لأن اللواء المقبول أعلن فى أولى جلساتها أن الجيش جاء إلى الحكم بالقوة ، وأنه لا يتخلى عنه إلا بالقوة أيضاً ، وأن الحكومة من جهة أخرى مصممة على المضى قدماً فى تنفيذ ما قررته بشأن قانون المجالس المحلية ، وليس فى عزمها أن تتراجع عنه ، أو أن ترجىء التنفيذ لحين انتهاء المفاوضات .

وفى الحادى والعشرين من مايو ١٩٦١ وقعت مذبحة المولد ، حيث اعتدت قوات الأمن على الأنصار فى ساحة المولد النبوى الشريف بأم درمان وحصدت برصاصها اثنى عشر مواطناً منهم ، مما أثار السخط والاستنكار بين كافة فئات

الشعب ، وقلب موكب تشيعهم بقيادة الإمام الصديق لمثواهم الأخير إلى أضخم مظاهرة شعبيـــة ضد ذلك النظام ، قوامها جمع غفير من المواطنين على اختلاف مشاربهم .

ثم كان اعتقال قادة جبهة المعارضة وإرسالهم إلى جوبا عاصمة المديرية الإستوائية على إثر إرسالهم برقية شديدة اللهجة إلى الفريق عبود يستنكرون فيها تعذيب السلطة فى الأبيض ، عاصمة كردفان بغرب السودان ، لأحد المواطنين بصورة منكرة .

يحدثنا عن الحادثة وما ترتب عليها السيد أمين التوم من أقطاب حزب الأمة فى كتابه « ذكريات ومواقف فى طريق الحركة الوطنية » فيقول : -

« بعـــد أن تجمعت لدى الجبهة الوطنية المعلومات التى تؤكد ذلك العمل المشين ، عقدت اجتماعاً طارئاً فى منزل الإمام الصديق المهدى بأم درمان لمناقشة الأمر ، واتخاذ قرار بشأنه . وصدر القرار فى جو صاخب وغاضب ، وهو إرسال برقية للفريق عبود ومجلسه العسكرى باحتجاج الجبهة باسم الشعب احتجاجاً شديداً على العمل المشين الذى ارتكبته سلطات الأبيض مما وصفته البرقية ببربرية لم يشهد السودان مثلها حتى فى عهد الإستعمار ، ووصفت البرقية حكم العسكريين بأنه حكم أسود بغيض . وطالبتهم بتسليم السلطة للشعب والعودة إلى ثكناتهم .

« **وحضر ذلك الاجتماع التاريخى السادة :**

« الإمام الصديق المهدى ، وعبد الله خليل ، وعبد الله عبد الرحمن نقد الله ، ومحمد أحمد محجوب ، وعبد الله ميرغنى ، وأمين التوم عن حزب الأمة ، واسماعيل الأزهرى ، ومبارك زروق ، ومحمد أحمد المرضى ، وإبراهيم جبريل ، عن الحزب الوطنى الاتحادى ، وعبد الخالق محجوب ، وأحمد سليمان ، عن الحزب الشيوعى السودانى ، وميرغنى حمزة ، وكان مستقلاً عن الأحزاب .

« أرسلت البرقية فى جو مشبع بالرفض والغضب والاستنكار تزداد المعارضة فيه يوماً بعد يوم . وفى خلال حالة من القلق والاضطراب حلت بالحكومة خوفاً من تطور الحالة من سىء إلى أسوأ ، توقعنا نحن الأعضاء فى قيادة الجبهة الوطنية رداً عنيفاً ، وافترقنا بعد ذلك الاجتماع التاريخى للجبهة نرقب ما يسفر عنه الموقف ، ونعد أنفسنا لكل الاحتمالات . وكنا نسمـــع خـــلال ذلك اليوم واليوم

الذى تلاه عن اجتماع متصل ليلاً ونهاراً للمجلس العسكرى ، وعن حالة استعداد كامل للقوات المسلحة ، أعلنت فى قيـــادة الجيش والوحدات العسكرية المرابطة فى الخرطوم .

« وفى أمسية اليوم التالى اتخذت الحكومة قرارها إزاء هذه البرقية وهو أن تعتقلنا جميعاً باستثناء السيد الصديق المهدى والسيد ميرغنى حمزة ، وترسلنا فى صباح اليوم التالى على طائرة حربية إلى جوبا .

« تم اعتقالنا فى منازلنا فى الساعة الثانية من فجر يوم مطير .... وكان اعتقال كل واحد منا عملية عسكرية مستقلة بذاتها ، قام بها ضابط من الجيش ، وآخر من الشرطة ، ومجموعة من الجند المدججين بالسلاح . ولم يسمح لنا بأخذ أى شىء معنا ، حتى الدواء لم يأذنوا بأخذه . »

وبينما كان هؤلاء القادة رهن محبسهم فى جوبا فى اعقاب سبتمبر ١٩٦١ ألمت بالأمام الصديق نوبة قلبية حادة فشل فى علاجها طب الأطباء ، فأسلم الروح لبارئها فى مشهد نادر المثال فى الشجاعة وقوة الإيمان ، إذ نزع عن جسمة الأنبوبة التى تمده بالغذاء .. وأملى على ابنه السيد الصادق وصيته التى لم يغفل فيها شيئاً من شئون الأنصار وشئون الأسرة ، وشئون السودان .. أوصاه بالجهاد فى سبيل الحرية والديمقراطية حتى يبلغهما شعب السودان ، وأوصاه بالتجرد ونكران الذات ، وأوصاه بالأنصار خيراً ، ودفع عن بيت الإمام المهدى أى نفع شخصى يحصلون عليه ثمناً لتضحياتهم فى سبيل رفعة السودان وحريته ... وتحدث عن الإمامة ، وكيف يتم الاختيار لها من بعده ، وعن أعمال دائرة المهدى ، وحقوق كل فرد من الأسرة فى ميراثها ... ولم يترك صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها فى وصيته قبل موته وهو فى أمض حالات الألم وأقساه ، ولما اطمأن إلى ذلك كله رفع يده وقرأ فاتحة الكتاب بصوت عال ، وردد الشهادة ، ثم أسلم الروح إلى بارئها .. وبموته انطوت صفحة وضاءة مشرقة من البطولة والشجاعة والقوة ، وتم اختيار أخيه السيد الهادى المهدى إماما للأنصار خلفاً له .

ولما مضى على المعتقلين فى جوبا ستة أشهر ، أخذ العناء فيها منهم كل مأخذ ، أخذت أحوالهم الصحية تتدهور وتعرضوا لضـــروب وصنـوف من الأمراض ... وانقطعت عنهم أنباء الخرطوم .

يقول السيد أمين التوم :

« انقطعت الأخبار الجادة عنا بعد وفاة الإمام الصديق فيما عدا قصاصات من الجرائد كانت تصلنا سراً بين حين وآخر ، وأصبحنا لا نعرف شيئاً عما هو حادث فى الخرطوم . وكان أخشى ما نخشاه أن تكون المعارضة قد ماتت بموت الصديق ، وأن يكون الشعب قد استسلم للأمر الواقع ومات هو أيضاً ، لذلك دخلنا فى مناقشة جادة للموقف ، واستقر رأينا أن نقوم بعمل يحرك الحكومة ويحرك الشعب أيضـاً ، فنعلن الإضراب عن الطعام حتى الموت أو إطلاق سراحنا ، وأن نبرق الحكومة بذلك فى كلمات لا تقل فى شدتها عن برقية الجبهة الوطنية يوم حادث الأبيض ، وأن نحملها مسئولية ما يحدث كاملاً .

« ولما كنا نتوقع أن تغفل الحكومة خبر إضرابنا عن الطعام ، أرسلنا القرار وصورة من البرقية إلى الخرطوم على عجل إلى بعض المسئولين فى الجبهة الوطنية ليكونوا على بينة من الأمر .

« وأضربنا عن الطعام جميعاً بزغم اعتلال صحتنا . وفى اليوم التالى لإضرابنا جاءنا القائد ومدير المديرية يحملان برقية من الخرطوم طلب منى السيد اسماعيل الأزهرى قراءتها ، وكانت كلماتها على النحو التالى :

« قرر المجلس الأعلى إطلاق سراح السياسيين ، وسترسل طائرة خاصة غدا لنقلهم إلى الخرطوم ومنازلهم ، لذلك نرجو أن يوقفوا إضرابهم عن الطعام .. اتخذوا إجراءات أمن مشددة بمدينة جوبا والمطار وكل الطرق المؤدية إليه . »

« قرأت البرقية ، وأخبرنا القائد بعلمنا بمحتوياتها ، أما أنهاء الإضراب فأمر نناقشة وحدنا ، ونتخذ قرارنا بشأنه . ولما خرج الرجلان ناقشنا أمر الإضراب ، واستقر رأينا أن يستمر إضرابنا عن الطعام حتى نصل منازلنا إذا كان المجلس العسكرى صادقاً فيما أبرق به .

« وفى اليوم التالى نقلتنا الطائرة إلى الخرطوم . وكان مطارها خالياً من أى انسان غيرنا ، وعلى سلم الطائرة كانت تقف عربات لتنقل كل واحد منا بمفرده . وسارت بنا العربات فى طرق مختلفة ، ولم يسمع ذوونا أو غيرهم بعودتنا إلا بعد أن طرقنا أبواب منازلنا ودخلناها . وبذلك انتهت عملية اعتقالنا فى جوبا ، وكانت عودتنـا بعد الاعتقـال استئنافاً جاداً لكفـاح جديد لاستعـادة الديمقراطية والحرية . »

ومن ناحية أخرى كان الموقف فى مديريات السودان الجنوبية يزداد تدهوراً ، وقوات التمرد تواصل أعمالها فى القتل والنهب والتخريب . وكان كثير من أهل الجنوب قد نزح منه إلى الدول الإفريقية المجاورة حيث كانوا يجدون العطف والمأوى .. وكانت قوات التمرد التى اسمت نفسها «انانيا» تحصل على السلاح من أعداء السودان لا سيما إسرائيل ، وكانت تستعين بالمرتزقة . وبسبب هذه الاضطرابات توقفت أعمال التعمير فى الجنوب أو أوشكت على التوقف ، وازداد أهل الجنوب ، خاصة المتعلمين المسيحيين منهم ، حنقاً على الشمال . وكانوا قد انشأوا حزباً لهم بقيادة الإدارى السابق وليم دينق أسموه « سانو » . وكلمة سانو هذه اختصار للاسم الكامل باللغة الانجليزية (٤) وهو الاتحاد السودانى الافريقى الوطنى . وكان قادة هذا الحزب يمارسون نشاطاً واسعاً بين الدول الإفريقية وغيرها لنيل التأييد لمطالبهم التى كانت ترقى فى ذلك الوقت إلى درجة الانفصال وفى إشانة سمعة أهل الشمال ، والتجنى عليهم والصاق كل سوء بهم وبالعروبة والإسلام .. وكان هؤلاء المتمردون يجدون تأييداً مطلقاً من الجمعيات التبشيرية المسيحية فى داخل السودان وخارجه . وكانت هذه الجمعيات ، بما تملك من نفوذ تثير العالم المسيحى فى أوربا وغيرهـا ضد شمال السودان ، وتصم أهله بكل قبيح ، وتنسب إليهم كل سوء وظلم ، مما اضطر الحكومة لإبعادهم عن الجنوب . وكان ذلك فى أعقاب فبراير من عام ١٩٦٤ .

وأدلى وزير الداخلية ببيان مستفيض أمام المجلس المركزى الذى كان بمثابة هيئة تشريعية أنشأتها الحكومة العسكرية ، أوضح فيه الأسباب التى أدت إلى هذا القرار .

قال بعد أن أكد مسئولية الحكومة فى الحفاظ على وحدة البلاد وحماية القانون وتطوير أسباب الاستقرار والنظام .

« أخذنا نرقب منذ زمن بعيد النشاط المعادى الذى ظل يقوم به هذا النفر من الأجانب - المبشرون المسيحيون - بتلك المناطق والبقاع ، جنوب السودان .. ونرصد تحركاتهم وأعمالهم فى صبر شديد ، وسعة صدر ، متسامحين تارة ، ومحذرين فى كثير من الرفق واللين تارة أخرى ، ولكنهم حسبوا التسامح ضعفاً ،

(4) SUDAN AFRICAN NATIONAL UNION.

وظنوا التساهل ترددأ ، والحلم خوفاً ووجلاً ، فلم يثوبوا إلى رشدهم ، أو يحتكموا إلى عقولهم ، حتى كادت أعمالهم التخريبية أن تودى بوحدة البلاد ، وحتى كان نشاطهم المعادى يقضى على مقومات النظام ، ويهدم أركان الاستقرار فى هذا البلد الذى أكرمهم وأعزهم وأفسح لهم المجال من غير قيد أو شرط ، وأتاح لهم من الإمكانيات والتسهيلات ما لا يخطر على بال ، أو يرقى إليه تفكير أحد . إن أعمالهم المتسمة بالخروج الواضح على القانون ، وإصرارهم على التحدى والتخريب ، لهى السبب الذى اضطر الحكومة لمعالجة الأمر بما يستحق من حزم وشدة بعد أن عجز التساهل واللين .

« لقد ثبت بالادلة القاطعة أن هؤلاء الأجانب ظلوا يقومون بأعمال مناهضة للدولة ومخالفة لقوانينها ، هدفهم من ذلك حض المواطنين على الفوضى والتخريب ، ودافعهم السعى لتقويض أسباب الاستقرار والنظام فى البلاد . »

ومضى الوزير فى بيانه يسرد بعض الحوادث والأعمال التى تؤيد دعواه ، تحدث عن قس اسماه ، كان يحرض المواطنين الجنوبيين ويساعدهم على النزوح إلى خارج حدود السودان بعد أن يخدعهم بأن البلاد مقبلة على اضطرابات وأعمال عنف شديدة تودى بحياتهم وممتلكاتهم .. وقال أيضاً إنه ثبت أن الكنيسة فى منطقة اسماها كانت تساعد الخارجين على القانون على اجتياز الحدود ، وتمدهم بالعربات التى تنقلهم .. وقال إن هناك قساً فى واو كان يقوم بترحيل الأشخاص الذين يرغبون فى التسلل خارج الحدود بعربات الكنيسة ، وقال إنه ثبت بأن قساً آخر من منطقة طمبرة كان يحرض الطالبات على الإضراب عن الدراسة ، والقيام بأعمال عنف بمساعدة بعض المبشرات الايطاليات .

وقال الوزير فى بيانه أيضاً :

« لم يكتف هؤلاء الأجانب بنشاطهم المعادى وأعمالهم التخريبية فى داخل البلاد ، بل راحو ينشرون الأكاذيب والأراجيف فى الصحف المؤيدة لهم ، والواقعة تحت سيطرة الكنائس ونفوذها فى دول العالم . »

وهنا عرض على أعضــاء المجلس بعض الكتيبات التى كان ينشرها هؤلاء فى الخـــارج ، وكلها مشينة لسمعة السودان ، مليئة بالحقـــد والظلم والكـــذب والتضليل .

وقـــال الوزير :

« أود أن أؤكد بأن الحكومة حريصة كل الحرص على كفالة حرية العقيدة فى طول البلاد وعرضها ، وعلى رعاية حق كل مواطن من المواطنين فى ممارسة شعائره المقدسة ، وصلواته الدينية من غير تدخل أو إرهاب ، فذلك حق طبيعى مشاع نحترمه فى تقدير ، ونجله فى إخلاص ، ونصونه فى غير تردد ، لأننا نعلم علم اليقين أن الدين يمثل ضرورة اجتماعية لا غنى للناس عنها فى مجتمعهم الإنسانى بأسره ، يستلهمون مبادئه ، ويستنيرون بهديه وبتعاليمه ، ولكنا حريصون الحرص كله أن يظل الدين كما أراد له ربه ، أن يكون مصدر عدل وإخاء ومحبة لا ظهير عدوان وكراهية وبغضاء .

« إن حرية العقيدة لا تعنى استغلال السذج والبسطاء من المواطنين فى الأرجاء المختلفة من البلاد لبذر بذور الفرقة والفتنة فى نفوسهم ، وحضهم على الكراهية وارتكاب الجريمة بصورها المختلفة ، والتخريب أو العبث بالقانون وانتهاك سيادته وحرمته . »

واختتم الوزير بيانه قائلا :

« أود أن أؤكد أن الحكومة ستعمل على توفير كل التسهيلات التى تساعد المواطنين فى المديريات الجنوبية على تأهيل نفر من بينهم ليضطلعوا بالمهام التى كان يقوم بها الأجانب المبعدون فى مجالات العبادات والطقوس المقدسة . »

هذا بعض ما جاء فى بيان الوزير .. وكان قد أعلن إيضاً قرار الحكومة بقصر النشاط التجارى للأجانب فى الجنوب على المدن الكبرى ، دون الأرياف والمناطق النائية والأحراش حداً لنفوذهم على البسطاء من المواطنين .

وكان أشد المبشرين المسيحيين تحاملاً على الشمال وأهله بسبب عروبتهم وإسلامهم ، الروم الكاثوليك .. وقد نشرت إحدى الصحف الناطقة باسمهم فى روما فى مايو من عام ١٩٦٤ بيانا للقساوسة المبعدين جاء فيه :

« نحن الكاثوليك المبعدون من السودان بسبب قرار مجلس وزراء ذلك البلد فى السادس والعشرين من فبراير ١٩٦٤ ، نؤكد أن السبب من إبعادنا ، وفى تحديد تحركات التجار الأجانب فى الجنوب ، هو حرص الحكومة على ألا نرى أعمالها هناك ، ولا محاولاتها لفرض الدين الإسلامى على الناس . وإننا إذ نعلن

هذا نناشد الدول الإفريقية المستقلة ألا تغمض عينيها ، وتسد آذانها إزاء هذا الموقف ، وأن تهب لمناصرة إخوانها السود فى جنوب السودان . »

ومضت هذه الصحيفة - واسمها الكونتنديا - تقول :

« لقد نادى النواب الجنوبيون فى البرلمان السابق بنظام فدرالى لأنهم يعلمون أنه ما من وضع غير هذا يمكن أن يحميهم من أحقاد تجار الرقيق .. وقد رأى الجنوبيون أبناء العرب يحتلون الوظائف الهامة فى الدولة ، أما الزنوج فقد كان عليهم أن يحمدوا الله أن لم يحرموا من استنشاق الهواء . »

« لقد نظم الجنوبيون المتعلمون أنفسهم فى جبهة أسموها اتحاد السودان الافريقى الوطنى (سانو) . وهؤلاء الشبان هم خريجو مدارس المبشرين ، تعلموا فى الكنيسة معنى العزة والحرية ، وانطلقوا ليحاربوا من أجلها . وما كان ليخرج جنوب السودان هؤلاء الأبطال لو كان خلواً من الكنائس والمبشرين .

« من هنا كان قرار الطرد . »

واستجابة لرغبة بعض أعضاء المجلس المركزى وغيرهم من المواطنين بضرورة البحث عن وسائل أخرى - غير مواجهة العنف بالعنف - لتقصى القلاقل فى مديريات السودان الجنوبية ، وتوفير الحلول السياسية لمشكلته ، قررت الحكومة تشكيل لجنة قومية من كثير من الرجال ذوى الحنكة ، والخبرة الإدارية ، والمقدرة السياسية ، والإلمام بمشكلة الجنوب وجذورها ، لدراستها من جوانبها المختلفة ، وتقديم توصيات لحلها ، وعينت السيد أحمد محمد يس ، عضو مجلس السيادة الذى اطاح به الانقلاب ، رئيساً لها .

ثم سارت خطوة أخرى فشجعت المواطنين على إبداء آرائهم فى المشكلة ، وتقديم مقترحاتهم لحلها عن طريق الصحافة وغيرها من أجهزة الإعلام والمنابر ... وسمحت بإقامة الندوات لتناول هذه المشكلة .

وكان من أولى الندوات التى عقدت فى هذا الصدد الندوة التى أقامتها جمعية الدراسات الاجتماعية بجامعة الخرطوم لبحث الجانب الاجتماعى للمشكلة . وكان ذلك فى التاسع من أكتوبر عام ١٩٦٤ . وقد اشترك فيها عدد كبير من المتحدثين واستعرضوا المشكلة واستقصوا أسبابها . وكان هناك إجماع بين المتحدثين بأنه لا سبيل لحلها إلا بتوفير أسباب الديمقراطية والحرية وكفالة الحقوق الأساسية .

وتلت هذه الندوة ندوات أخرى ، نظمها اتحاد طلبة الجامعة ، وجعلها مرتكزاً لنقد الحكومة العسكرية والتنديد بها ، والمطالبة بالحياة الديمقراطية ، وعودة الجيش إلى ثكناته . وانتقلت الندوات من جامعة الخرطوم إلى جامعة القاهرة فرع الخرطوم ، ولم تكن حماسة المتحدثين ولا المستمعين للحرية والديمقراطية بأقل مما لمس الناس فى جامعة الخرطوم ، ولم يكن فى هجومهم ورفضهم للوضع العسكرى هوادة .

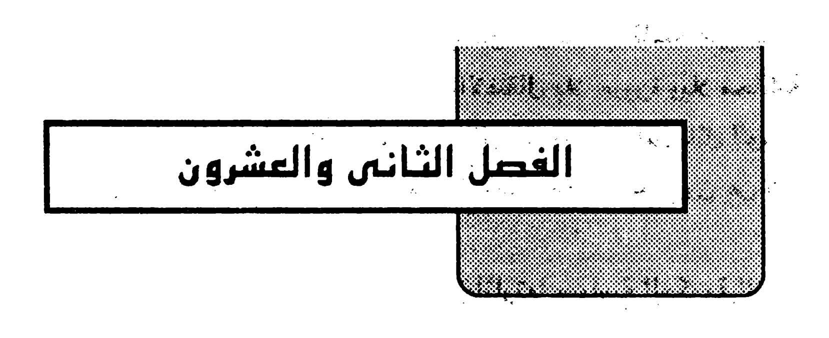
واضطرت الحكومة إزاء هذا الهجوم المنظم الموجه لها أن تمنع عقد مثل هذه الندوات .. بل اعتقلت بالفعل قادة اتحاد طلبة جامعة الخرطوم ، ولكن هذا منها لم يرهب الطلبة أو يردهم عن السير فى الطريق الذى اختاروا السير فيه ، رغم اختلافاتهم السياسية .. واستعدوا فى مساء الحادى والعشرين من اكتوبر لإقامة ندوة فى أحد الميادين بين الداخليات التى كانوا يقيمون فيها .. وكان رجال الشرطة قد احاطوا بالمكان وقفلوه بالأسلاك الشائكة .

وبدأت الندوة فى الموعد المحدد لها ، وبينما كان المتحدث الأول يدلى برأيه حول مشكلة الجنوب ، تقدم رجال الشرطة نحوهم ، وخاطبهم ضابط منها آمراً لهم بالعودة إلى داخلياتهم .

واستنكر الطلبة هذا الأمر ، وتقدم أحدهم إلى المنصة طالباً من زملائه البقاء فى أماكنهم . وكرر الضابط أمره لهم بالتفرق ، ولكنهم تجاهلوه . ووقع الصدام .. واستخدمت الشرطة الرصاص ، وغطى المكان دخان كثيف من الغازات المسيلة للدموع .

وبينما كان الطلبة يتقهقرون نحو داخلياتهم وهم يهتفون بسقوط الدكتاتورية العسكرية ، واصل رجال الشرطة هجومهم واعتداءهم عليهم ، واشتبك الطلاب بهم وأسفرت هذه المعركة غير المتكافئة التى استخدم فيها رجال الشرطة الرصاص والغاز المسيل للدموع ، عن استشهاد الطالب أحمد القرشى طه ، ثم الطالب بابكر حسن عبد الحفيظ من الجامعة ، فالطالب عبد الرحيم محمد حران ، من معهد المعلمين العالى ، وعن جرح الكثير من الطلبة .

وكانت دماؤهم الزكية مهر الحرية ..... واستشهادهم الشرارة التى اشعلت نار ثورة اكتوبر .



الفصل الثانى والعشرون

ثورة أكتوبر تطيح بعهد عبود

اندلاع ثورة أكتوبر إثر اعتداء الشرطة على طلبة الجامعة - مقتل الشهيد القرشى يشعل نار الثورة - القضاة والمحامون ينظمون موكب احتجاج واستنكار فتعوق الدبابات مسيرتهم - إعلان الإضراب السياسى - الحياة تتعطل فى السودان ونيران الثورة تمتد إلى كل مكان - الصحافة السودانية تحتجب - قادة الجيش يطلبون من الفريق عبود حل حكومته فيستجيب - مفاوضات الجيش والأحزاب تسفر عن قيام حكومة مدنية انتقالية .

❑❑❑

كانَ مقتل الطالب القرشى برصاص الشرطة فى داخليات طلبة جامعة الخرطوم الشرارة التى أشعلت فتيل ثورة أكتوبر . وكان كثير من الطلبة قد اصيبوا بجراح فى تلك الليلة الحالكة الظلام . ونقل المصابون إلى مستشفى الخرطوم ، واتخذ أساتذة الجامعة موقفاً مشهوداً بقرارهم الاستقالة الجماعية ، وعدم العودة للعمل حتى يتكسر القيد ، وتنطوى صفحة الحكم العسكرى ، وبعثوا للحكومة بمذكرتين ، إحداهما تعلن عن استقالتهم الجماعية ، وتستنكر الإعتداء الآثم على الطلبة ، والأخرى تدين العهد العسكرى وتطالبه بالتخلى عن السلطة .

تقول المذكرة الثانية : -

« ساءنا تصريف شئون البلاد وإخفاق سياسة الحكومة التى ترتب عليها أن تفاقمت الأزمة فى الجنوب ، حتى كادت تهدد وحدتنا القومية ، وأن غشيت البلاد ضائقة اقتصادية ساحقه ، وجمدت سياستها الخارجية حتى أصبح السودان ذيلاً بين الأمم ، واتضح بجلاء أن القائمين بأمر البلاد عجزوا عجزاً تاماً عن انتهاج سياسة رشيدة للحكم ، وعطلوا كفاءات الأمة ، وقطعوا سائر سبل الشورى .

« لقد اسخطنا أن أصبحت الصلة بين الحكومة والشعب قائمة على القهر ، وأن سادت الأوامر الجائرة ، وارتفع سلاح الاعتقال بلا جريرة وبلا محاكمة ، وأرهبت مؤسسات العلم وأجهزة الرأى ، ولجأ الحاكمون إلى الوسائل الوحشية لقمع الحريات ، ولا غرو فهم لا يتمتعون بأدنى صفة تمثيلية ، عاجزون عن كسب ثقة الشعب .

« من أجل هذا كله ، ونسبة للأزمات التى أثارتها سياسة الحكومة الداخلية والخارجية ، والفساد الذى قضى على تقاليدنا ، وتهدد أخلاقنا ، وسوء الإدارة ، واتباع سياسة القهر لإخضاع المواطنين ، فإننا نطالبكم بما يلى :

« ١ - إطلاق حرية التعبير والتنظيم بلا قيد أو شرط .

« ٢ - قيام لجنة قومية من قطاعات الشعب وقادته ومفكريه لتتخذ الخطوات اللازمة للانهاء الفورى للوضع الحاضر ، وإعادة الجيش إلى واجباته المألوفة تحت إمرة السلطة المدنية التى يرتضيها الشعب .

« ٣ - إسناد أمر الأمة إلى وضع ينتقل بها إلى حكم طاهر سديد ، يكفل للشعب حريته وحقه فى الديمقراطية . »

وكان الأزهرى قد بعث للمجلس الأعلى للقوات المسلحة ببرقية يتهمه فيها بالفساد والإفلاس ، وينادى بوضع دستور ديمقراطى يمكن الشعب من حكم بلاده .

تقول البرقية :

« إن الهجوم المسلح الأرعن الذى شنته الحكومة على الطلاب والطالبات بجامعة الخرطوم العزل من السلاح ، وفى حرم الجامعة مساء أمس ، ليدل على الاستبداد والإفلاس . وإن الحوادث المؤسفة التى ترتبت عليه ماهى إلا نتيجة حتمية للحكم العسكرى الفاشل .. إننا نستنكر بشدة هذا العمل الحكومى المشين الذى يحدث فى ظروف سوء يمر بها السودان ، من حرب إبادة فى الجنوب ، وأزمة اقتصادية ساحقة ، واضطراب فى الأمن ، وكبت للحريات ، وفقدان للعدالة ، وعدم الاستقرار .

« إننا نحذر من مغبة التغاضى عما يدور فى بلادنا التى أصبحت فى أمس الحاجة للتضامن والتشاور بحرية لتحقيق أمانى الشعب القومية المتمركزة فى وضع دستور ديمقراطى يضع الأمور فى يد الشعب، ويمكنه من رعاية شئونه. »

وكان سيادة السيد على الميرغنى ، زعيم الطائفة الختمية ، قد أصدر بيانا يناشد فيه الشعب أن يلتزم الهدوء ، والحكومة أن تعمل على وحدة البلاد ، وتحافظ على شعور الشعب وتحقق أهدافه .

يقــول البيان :

« لقد علمنا بتفصيل ما حدث فى العاصمة منذ يوم الأربعاء الماضى ، وتتبعنا باهتمــام زائد ما يجـرى ويحــدث ، وإنه ليبعث فى نفوسنـــا الأسى والأســف الشديدين .

« ولا شك أن هذا أمر غير مرض وغير باعث على الأطمئنان ، ولابد من وضع حد لكل ما يثير الشعب . ولهذا كله فإننا نناشد الحكومة أن تعمل على وحدة البلاد ، وأن تحافظ على شعور الشعب ، وتحقق أهدافه ، وعلى الشعب أن يهدأ وأن يستجيب لنداء العقلاء منه ، حتى نصون للبلاد سمعتها ، وللأمة كرامتها ، وأن يهـدف الجميع لخلق نظام ديمقراطى سليم يتفق مع ديننا وتقاليدنا وتراث بلادنا ، لحفظ وحدة البلاد واستقرارها وتقدمها . »

أما الإمام السيد الهادى المهدى ، زعيم الأنصار ، فقد بعث إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة برسالة مطولة استعرض فيها أخطاء الحكومة ، وأدان اعتداءها على الطلبة العزل ، وفشلها فى حل مشكلة الجنوب ، واختتمها قائلاً :

« إننى فى هذه المرحلة من تاريخ بلادنا أود أن أوضح لكم باسمى ، ونيابة عن من يشايعنى الرأى والعقيدة ، أنه لم يبق لكم مجال لإسداء خدمة لهذا البلد إلا بالتخلى عن شئونه العامة ، وتسليم السلطة للشعب ليرسم الدستــور الذى يرتضية ، ويحاسب حكومته على أساسه . »

وكان أخطر هذه الأحداث جميعاً الموكب الذى نظمه القضاة ، والمحامون ، والاساتذة ، والذى كتبت عنه صحيفة الرأى العام السودانية تقول : -

« فى صبيحة الرابع والعشرين من أكتوبر شهدت العاصمة المثلثة مشهداً تاريخياً فريداً لم يسبق له مثيل ، فقد أعد القضاة الشرعيون والمدنيون والمحامون بالعاصمة المثلثة عريضة احتجاج على الأوضاع السيئة التى سادت البلاد ، مطالبين بإجراء تحقيق وتحديد المسئولية فى حوادث الجامعة . وقد وقع على العريضة كبار رجال القضاء الشرعى بدءاً بقاضى القضاة ، ومفتى السودان ،

ومفتشى المحاكم الشرعية ، وتبعهم سائر القضاة الشرعيين ، وقضاة المحاكم العليا المدنية والمستشارون ، والقضاة الآخرون وكل المحامين بالعاصمة المثلثة ، وقرروا أن يسيروا بها فى موكب يضمهم من أمام مبنى المصلحة القضائية حتى القصر الجمهورى .

« وقبل أن يتحرك الموكب اتجهت نحوهم كوكبة من رجال البوليس لتصدهم عن التحرك ، فتصدى لها القاضى عبد المجيد إمام ، وأصدر أمراً - بوصفه قاضى المحكمة العليا - إلى ضابط فرقة البوليس بأن ينصرف بجنوده ، فأطاع الأمر وانسحب . ولكن قبل أن يتحرك الموكب ، وفى دقائق قليلة ، كانت قوات من الجيش على الدبابات والعربات المصفحة قد طوقت الشارع ووقفت أمام الموكب مصوبة مدافعها وأسلحتهما نحوه .

« ورفض رجال الموكب أن ينصرفوا ، وأصروا أن يذهبوا بالعريضة مهما حدث لهم . وكانت جموع من الشعب تعد بالآف قد تجمعت حولهم ، وسدت الشوارع وهى تهتف لهم وتصفق . وأطلقت على الجماهير القنابل المسيلة للدموع ، ولكنها صمدت ، وظل الموكب الرهيب صامداً فى مكانه ، والدبابات تحيط به ، وقد طوق الجنود المكان بالأسلاك الشائكة . ورغم خطورة الموقف ظل التجمع فى مكانه لا يتزحزح عنه .

« وبذلت جهود صادقة لتلافى الكارثة أسفرت عن قبول المسئولين لاستقبال خمسة من ممثلى الهيئات المشتركة فى الموكب وتسلم العريضة منهم . وفعلوا . ثم عادوا إلى زملائهم الذين مازالوا صامدين يواجهون جيشاً مدججاً بالسلاح ، وخاطبهم نقيب المحامين الأستاذ عابدين اسماعيل ، معلناً الإضراب السياسى سبيلاً للخلاص ، فقوبلت كلماته بالهتاف الداوى . »

واستجاب الشعب بجميع فئاته ونقاباته لقرار الإضراب السياسى فتعطلت الحياة فى السودان .

أما مذكرة القضاة والمحامين فنثبتها بنصها فيما يلى نسبة لأهميتها التاريخية : -

« نحن رجال القضاء والمحامين نشعر أن مسئوليتنا نحو العدالة وسيادة القانون فى هذا البلد تفرض علينا أن نقرر أن حادث الإعتداء الذى وقع على

طلبة جامعة الخرطوم العزل فى داخل حرم الجامعة ، أمر يهتز له ضمير العدالة ، ويتنافى والقواعد القانونية الواجب احترامها من قبل الحكومة قبل الأفراد ، ذلك لأن حرم الجامعة محراب مقدس ، وداخليات الطلبة التى وقع الأعتداء عليهم فيها ، وسالت دماؤهم فى أرضها ، هى مكان خاص لا يمكن القول بأن ما دار به فيه إخلال بالأمن والطمأنينة ، لأن هذا الوصف لا ينطبق على عمل يتم فى مكان خاص .

« وفوق ذلك فإن تصرف البوليس لم يصدر بناء على أمرٍ من قاضٍ كما يقضى بذلك القانون . وعليه فإننا نطالب بإجراء تحقيق فورى بواسطة قاضٍ فى الحوادث المؤسفة التى أصيب فيها بالقتل طالب برىء ، فى ظروف قد ترقى إلى الاتهام بجريمة القتل العمد . كما نطالب بتقديم كل من تثبت عليه المسئولية للمحاكم الجنائية ، سواء كان عضواً فى المجلس الأعلى ، أو وزيراً كبيراً أم صغيراً ، وسواء كانت المسئولية نتيجة عمل إيجابى أم سلبى . وبغير ذلك فإننا لن يهدأ لنا بال ، ولن نستطيع أن ندوس على ضمائرنا ، أو نسكت على هذا الأمر الخطير . »

وكان موكب تشييع جنازة الشهيد الأول الطالب أحمد القرشى طه فى صبيحة اليوم التالى للأعتداء الآثم مشهداً رهيباً آخر .

كان طلبة الجامعة منذ الصباح الباكر يسدون الطريق الذى يمر أمام مستشفى الخرطوم ، ويحيطون بمركز حفظ الموتى ، حيث يرقد جثمان الشهيد .. وفى الساعة العاشرة أخذت وفود طلاب المدارس الثانوية بالعاصمة ومعاهدها تتجه صوب المستشفى فى مظاهرات صامتة ، تحمل أعلاماً سوداء . ووضع الجثمان على سرير وغطى بعلم السودان .. ووقفت العربات المحملة بالبوليس ترقب الموقف .. وسار موكب التشييع الصامت ، ترفرف فى مقدمته الأعلام السوداء ، وقد اشترك فيه الأطباء والمحامون ووفد من أساتذة الجامعة فى زيهم الأكاديمى ، وفئات الشعب ، واتخذ الموكب شارع الحرية طريقاً له ، وفى ميدان عبد المنعم شرقى المنطقة الصناعية بالخرطوم ، وضع الجثمان حيث صلى عليه السيد الصادق المهدى ، ثم رفع إلى عربة تقله إلى قريته القراصة ، على ضفاف النيل الأبيض جنوب الخرطوم ... وفجأة انفجرت الحناجر

بالهتاف للشهيد مرددة عزمها على الثأر .. واعتدى الطلبة على إحدى العربات الحكومية فأحرقوها وتواصلت المظاهرات .. وامتدت من العاصمة إلى الأقاليم .. وتكاثر فيها حرق السيارات والممتلكات الحكومية .

وكانت الصحافة السودانية قد أمرت ليلة الإعتداء الآثم بألا تنشر الخبر ، أو تعلق عليه بشيء ، فانصاعت للأمر ما عدا صحيفة الأيام المستقلة التى آثرت الاحتجاب على السكوت عن الحق ، وقررت عدم الصدور حتى تسترد الصحافة السودانية حريتها فى نشر الحقائق والأنباء والتعليقات . وحذت الصحف الأخرى حذوها فيما بعد ، وأدانت النظام وسياسة الكبت والقهر وإخفاء الحقائق فى بيان أصدرته . وشهدت الخرطوم أيضاً وقوع مأساة دامية أمام القصر الجمهورى أطلق فيها رجال الجيش النار على المتظاهرين ، فقتلوا عدداً كبيراً منهم وجرحوا آخـرين ، مما ضاعف من السخط العـــام ، وصب على النـار الملتهبة مزيداً من الزيت .

ويتناول هذه الأحداث وما ترتب عليها من آثار اللـــواء المتقاعـد عـوض عبد الرحمن صغير الذى كان رئيساً للمجلس المركزى فى عهد الفريق عبود ، وعضواً فى المجلس العسكرى الأول ، فى مذكراته التى نشرتها صحيفة الأيام السودانية المستقلة فى نوفمبر من عام ١٩٦٥ فيقول :

« حدد الرأى السودانى العام موقفه من الحكم العسكرى بوضوح عقب تكوين اللجنة القومية لشئون الجنوب عندما أذن النظام العسكرى للصحف والمواطنين أن يناقشوا مشكلة الجنوب بحرية ، ويقترحوا لها الحلول فى نطاق وحدة القطر . ونحن نذكر كيف تناولت الصحف تلك المشكلة بالتعليق المستفيض ، ونذكر الندوات والاجتماعات التى عقدها اتحاد طلبة جامعة الخرطوم من ناحية ، واتحاد طلبة جامعة القاهرة فرع الخرطوم من الناحية الأخرى ، مما انعقد الرأى فيه على أنه لا سبيل لحل مشكلة الجنوب ألا بعودة الحياة الديمقراطية .

« وتوالت التعليقات المناهضة للحكم العسكرى ، مما دفع بسلطات الأمن إلى الاعتقاد بأن تلك الندوات قد خرجت على الغرض المنشود منها لتتعرض للنظام كله بالنقد والهجوم ، فمنعت إقامتها ، وكان من إجراء ذلك أن تم القبض على بعض أعضـــاء لجنة اتحاد طلبة جامعة الخرطوم على إثر مذكرة رفعوها إلى وزيـــر الداخلية .

« وتوالت الحوادث بعد ذلك حتى كانت الندوة الشهيرة التى أدت إلى مقتل الشهيد القرشي فى الجامعة ، وجرح طلبة آخرون ، فى الحادى والعشرين من أكتوبر ، مما أثار الرأى السودانى العام وأشعل الثورة .

« وهنا وبسبب حالة الإضراب السياسى التى عمت المجتمع رأيت أن اقوم بزيارة للفريق إبراهيم عبود لأقترح عليه أن يتشاور فى الأمر مع ذوى الرأى من المواطنين . وفعلت . ولكنه رفض اقتراحى ، وطلب منى أن أدعو المجلس المركزى - وهو الهيئة التشريعية - للانعقاد فى بحر أسبوع لدراسة الموقف .

« وفى ذلك اليوم - السادس والعشرين من أكتوبر - ذهبت من الفريق عبود إلى رئاسة القوات المسلحة ، حيث حصلت على بعض الحقائق والمعلومات عن الموقف فى أقاليم السودان .. وكان يزداد سوءا ساعة بعد ساعة .. وتشاورت مع بعض الزملاء فى ما يلزم أن يتم فعله .. وكان من رأيى أنه لابد من حل المجلس الأعلى ، وحل مجلس الوزراء ، إن أردنا ألا يصطدم الجيش بالمواطنين ، وألا تراق الدماء .

« وفى ذلك اليوم عقب تناول طعام الغداء ، اتصل بى هاتفياً اللواء حسن بشير نصر - نائب القائد العام - وعضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، ووزير شئون رئاسة مجلس الوزراء ، يطلب منى الحضور إلى منزله . وكنا جارين . وفعلت وهناك وجدت اللواء الطاهر عبد الرحمن المقبول الذى كان فى زيارة للخرطوم من مقر قيادته فى القضارف ، ووجدت الاميرلاى محمد ادريس عبدالله والاميرلاى أحمد الشريف الحبيب .. وسألونى عن رأيى فى الموقف على ضوء التطورات ، فحدثتهم واستعرضت معهم المعلومات الواردة من الأقاليم ، وذكرت أنه علينا أن نتخذ من التدابير ما يحقن الدماء ، وينقذ البلاد . وبعد نقاش مستفيض تفرقنا على أن نجتمع مرة أخرى فى الساعة الخامسة مساء برئاسة القوات المسلحة لمتابعة المداولة والدراسة .

« والتقينا فى الموعد المضروب . وبعد دراسة للموقف من جميع أوجهه اتفقنا أنه بلغ حداً خطيراً من التدهور ، والسوء ، وعدم الاستقرار . واتفقنا أيضاً على انتداب اثنين منا هما اللواء الطاهر عبد الرحمن وشخصى للذهاب إلى القصر ومقابلة رئيس المجلس الأعلى وأعضائه والوزراء لنشرح الموقف لهم ، ونقترح عليهم حل المجلس الأعلى ، ومجلس الوزراء كخطوة أولى لتحقيق الاستقرار ، وحقن الدماء ، والقضاء على أسباب الصدام .

« اتخذ هذا القرار قواد الفرق وكبار الضباط .

« وخشى بعض الزملاء أن نعتقل فى القصر ، وأن يعتبر طلبنا تمرداً ضد النظام . وللحيطة ضد مثل هذا التصرف من قبل الحكومة ، اتفقنا معهم أن يبعثوا إلى القصر بقوة من الجيش ، إذا ما اشتبهوا فى الأمر ، بعض مضى وقت معقول من وصولنا إليه .

« ووصلنا إلى القصر ، وقابلنا الفريق عبود على انفراد ، وتكلم اللواء الطاهر، ونقلنا له رأى زملائنا فى القوات المسلحة ، ورغبتهم فى حل المجلس الأعلى ومجلس الوزراء .. وشرحنا له الموقف شرحاً وافياً دقيقاً ..

« واستمع إلينا فى اهتمام تام .. ثم مضى عنا .

« وماهى إلا لحظة قصيرة حتى استدعانى فى أحد مكاتب القصر ، وحدثنى أنه عظيم الثقة فى شخصى ، وطلب منى أن أشرح له الموقف على حقيقته .. وشرحته له ، وحدثته عن المظاهرات ، وعن التخريب ، وعن الإضراب السياسى ، وحدثته عن الموقف المتدهور فى الأقاليم .

« بعد هذا خرجنا إلى الشرفة ، بالقرب من قاعة إجتماع المجلس . وخرج أعضاء المجلس الأعلى من الاجتماع واحداً إثر واحد يسألون عن الموقف ، فحدثناهم ما حدثنا به الفريق عبود ، حتى جاء اللواء حسن بشير نصر ، فالتفت إليه الفريق عبود وقال له أنه لم يكن ملماً بالموقف على حقيقته .

« وسكت حسن بشير ولم يعلق . وبعد لحظة من الصمت سألنى حسن عن المخرج فحدثته به . ونقلت له رأى زملائى فى الرئاسة ، واقتراح حل المجلسين .. وحدثته أيضاً أن الفريق عبود علق قائلاً إنه يحتاج لبعض الوقت لإقناع زملائه .

« وتحدث حسن بشير إلى عبود قائلاً .. إنه يتولى عنه أمر إقناع الوزراء ... وهنا أطل عبود من الشرفة فرأى القائمقام محمد الباقر أحمد .

« وسألنى عن سبب محيئه الى القصر ...

« فنظرت من الشرفة وناديت الباقـر لمقابلتى ... ثم اتجهت نحو السلم لألقاه .. وهناك قابلت الاميرلاى محمد ادريس عبد الله الذى سألنى عن سبب تأخرنا ، فحدثته أن إقناع الفريق عبود اقتضى وقتاً أطول مما قدرنا .. وهنا ناداه الفريق عبود فتركته له .. وذهبت لمقابلة القائمقام محمد الباقر الذى تساءل أيضاً

عن سبب تأخيرنا .. وقال إنه أحضر معه بعض القوات للإحاطة بالقصر ، بسبب جزعهم علينا .. فأشرت عليه بإبعاد القوة ، وأوضحت له أسباب التأخير ، وحدثته أيضاً أن الفريق عبود وأعضاء المجلس اقتنعوا برأينا .

« وبينما كان الاميرلاى محمد إدريس عبد الله يشرح الموقف للفريق عبود ، خـرج اللواء حسن بشير من قاعة الإجتماع وقال لعبود إنه شرح الموقف للوزراء ، وأنهم جميعاً موافقون على حل المجلسين ، فطلب منه عبود أن ينتظر ريثما يتحدث هو إلى الوزراء .. وهنا ناول الاميرلاى محمد إدريس عبد الله اللواء حسن بشير نصـــر ورقة فأخذها منه ، ودخل بها مع الفريق عبود إلى قـــاعة الاجتماع .

« وبعد قليل من الوقت خرج الفريق عبود واللواء حسن بشير ، واللواء محمد نصر عثمان ، عضو المجلس . وأشار عبود على هذا الأخير ، وقد كان وزيراً للاستعلامات ، أن يتصل بوزراته ويطلب منها إرسال مندوبى الإذاعة لتسجيل حديثه ، ففعل .

« ووصل رجال الأذاعة فدخلنا مع الفريق عبود مكتبه ، حيث قرأ البيان الذى أعلن فيه حل المجلسين .. وكانت الورقة التى قرأ منها الفريق عبود هى نفس الورقة التى سلمها الاميرلاى محمد إدريس عبد الله للواء حسن بشير بعد إدخال تعديلات طفيفة على ما كتب فيها . »

هذا بعض ما كتبه اللواء عوض عبد الرحمن صغير فى مذكراته التى نشرتها له جريدة الأيام السودانية المستقلة .... ومن بعض ما ورد فيها يبدو أنه اخذت تساوره بعض الشكوك فى مرامى اللواء حسن بشير ، والاميرلاى محمد إدريس عبد الله ، وأنه استنتج أنهما كانا يدبران أمراً أو يدبره معهم آخرون .

يقـــول :

« انتظرنا فى القصر حتى أذيع البيان ، ثم دخلنا على السادة الوزراء فشكرناهم على ما أدوه من خدمات للبلاد خلال الحكم العسكرى ، وعلى الروح الوطنية السامية التى استقبلوا بها قرار حل المجلسين حفاظاً على أرواح المواطنين وحقنا لدمائهم ، فرد علينا أولاً السيد زيادة أرباب ، وزير الأشغال والعدل ، ثم السيد مكى المنا ، وزير الرى فى كلمات طيبة .. ومن هناك انصرفنا إلى رئاسة القوات المسلحة . وكانت الجماهير الغفيرة قد انطلقت فى الطرقات تزحمها ابتهاجاً بقرار حل المجلسين ، رغم أمر حظر التجول فى تلك الليلة .

« وفى الرئاسة اجتمعنا بقادة الوحدات ورؤساء الفروع وشرحنا لهم الموقف ، ونقلنا ما دار بيننا ورئيس المجلس الأعلى وأعضائه ، وأبرقنا فى الحال الوحدات الخارجية بما تم الاتفاق عليه . »

ورأى قادة القوات السودانية المسلحة فى اجتماع عقدوه فى السابع والعشرين من أكتوبر ١٩٦٤ برئاستهم بالخرطوم ، ضرورة ملء الفراغ الدستورى الناجم عن حل المجلسين بتأليف حكومة إداريه من كبار الموظفين . واتصلوا فى هذا الصدد بالفريق إبراهيم عبود ولكنه لم يوافق على اقتراحهم هذا ، فلم يبق لهم إلا أن يتصلوا بالجبهة القومية الموحدة ، الممثلة لسائر الأحزاب والهيئات السودانية ، للتشاور معها فى أمر تسلم الحكم .. وانتدب القادة اللواء الطاهر عبد الرحمن المقبول واللواء عوض عبد الرحمن صغير والاميرلاى محمد إدريس عبد الله لإجراء هذا الاتصال .

يحدثنا اللواء عوض عبد الرحمن فى مذكراته عن هذا اللقاء وعن المفاوضات التى تلته فيقول :

« فى السابع والعشرين من أكتوبر ١٩٦٤ اجتمعنا برئاسة القوات المسلحة ، وتدراسنا الموقف بعد حل المجلس الأعلى ومجلس الوزراء ، وتحدثنا عن الفراغ الدستورى الذى نشأ ، وعن ضرورة ملئه قبل اتخاذ الخطوة الأخرى الخاصة بالاتصال بالجبهة القومية الموحدة الممثلة لجبهة الهيئات ، والأحزاب ، والمنظمات السياسة الأخرى . وقررنا أن نطلب من الفريق عبود تأليف حكومة إدارية ، ولكنه لم يوافق على الاقتراح ، فقررنا الاتصال بالجبهة الموحدة للتشاور معها حول أمر تسلم الحكم ... وانتدب الاجتماع اللواء الطاهر عبد الرحمن المقبول ، والاميرلاى محمد إدريس عبد الله ، وشخصى لإجراء هذا الاتصال .

« ولم نكن نعرف أين تعقد الجبهة اجتماعاتها ، فاتصلنا بوزارة الداخلية نستفسرها فعلمنا منها أنها - أى الجبهة - تجتمع بقبة الإمام الإمـام المهدى بأم درمان ، فتوجهنا إلى هناك حيث وجدنا جموعاً غفيرة من المواطنين . ثم دخلنا إلى مكان الاجتماع ، فوجدنا فيه الإمام الهادى المهدى ، والسيد اسماعيل الأزهرى ، رئيس الحزب الوطنى الاتحادى ، والسيد الصادق المهدى . وكان فى القاعة آخرون يتحدثون فى مجموعات صغيرة . وطلبنا من المجتمعين أن يختاروا

لجنة من بينهم لتدرك بنا فى القصر الجمهورى مساء ذلك اليوم للتشاور فى الطريقة المثلى لتسلم السلطة من العسكرين .

« ومن قبة الإمام المهدى اتجهنا إلى الخرطوم بحرى حيث منزل السيد على الميرغنى .. وقابلنا سيادته بحضور ابنه السيد محمد عثمان ، وشرحنا له الموقف ، وحدثناه عن اتصالنا بالجبهة القومية الموحدة . وأفادنا أنه لا علم له بالتطورات ، لكنه مستعد لدراسة الموقف ، واتخاذ الخطوات المناسبة لتوفير الاستقرار .

« من هناك رجعنا إلى رئاسة القوات المسلحة واجتمعنا بزملائنا فيها ، وحدثناهم عما أجريناه من اتصالات ومحادثات . وفى هذا الاجتماع تم انتخاب الضباط التالية اسماؤهم للتفاوض مع مندوبى الجبهة القومية الموحدة :

اللواء الطاهر عبد الرحمن المقبول ، واللواء عوض عبد الرحمن صغير ، والاميرلاى محمد إدريس عبد الله ، والاميرلاى يوسف الجاك طه ، والقائمقام محمد الباقر أحمد ، والقائمقام مزمل سليمان غندور .

« وقرر الاجتماع أن تدخل هذه اللجنة فى مفاوضات مع ممثلى الجبهة القومية الموحدة بغرض تسليم الحكم مع حفظ سلامة السودان ، وصيانة استقلاله ، وحفظ كرامة القوات المسلحة .

وفى الساعة الخامسة والنصف مساء وصل مندوبو الجبهة إلى القصر وهم السادة : الصادق المهدى - مبارك زروق - عابدين اسماعيل - دكتور حسن عبد الله الترابى - دكتور أحمد السيد حمد . وبعد مقابلة الفريق عبود والتحدث إليه فى أسلوب ودى انصرفوا على أن يلتقوا بمندوبى القوات المسلحة فى صباح اليوم التالى .

« وجاء موعد المفاوضات .. ومثل الجبهة القومية الموحدة السادة الصادق المهدى عن الأنصار وعابدين اسماعيل ، وبابكر عوض الله ، ودكتور طه بعشر عن جبهة الهيئات ، ودكتور حسن عبد الله الترابى عن الإخوان المسلمين ، ومبارك زروق عن الحزب الوطنى الاتحادى ، والدكتور أحمد السيد حمد عن حزب الشعب الديمقراطى ، والشيخ الأمين محمد الأمين عن اتحاد مزارعى مشروع الجزيرة .. وبدأ الاجتماع فى روح ودية طيبة ، ثم نفذ إلى طريقة تسلم

الحكم ... وعلمنا من مندوبي الجبهة ، أنهم مرتبطون بميثاق يعملون بهديه ، ويسعون لتنفيذه . وحدثونا أيضاً أنهم اتفقوا على تشكيل الحكومة من ثمانية وزراء تختارهم جبهة الهيئات الممثلة لاتحادات الموظفين وأساتذة الجامعة ، والنقابات العمالية ، وخمسة وزراء للأحزاب السياسية ، منهم واحد لحزب الأمة ، وآخر للوطني الاتحادى ، وثالث لحزب الشعب الديمقـراطي ، وآخر للحـزب الشيوعى ، وخامس للإخوان المسلمين ، على أن تشتمل الحكومة أيضاً على وزيرين للجنوب ، ووزير للعمال .. وقالوا إن مهمة هذه الحكومة هي إجراء انتخابات لجمعية تأسيسية خلال فترة انتقالية قضى الميثاق بأن تنتهى فى الحادي والثلاثين من مارس عام ١٩٦٥ . وأكدوا أن إجراء الانتخابات هو العمل الأساسى لهذه الوزارة ، وأن كل عمل آخر يأتى دون هذا . »

ويحدثنا اللواء عوض عبد الرحمن فى مذكراته . أنهم فى القوات المسلحة استجـابوا لطلب من الجبهة بإعادة السيدين بابكر عوض الله ، وعبد المجيد إمام ، من كبار القضاة للخدمة ، بعد أن كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد فصلهما بسبب اشتراكهما في موكب القضائية ، ومباركتهما للإضراب السياسى .. ويحدثنا أيضاً أنه تم الاتفاق فى هذه الاجتماعات على اختيار السيد سر الختم الخليفة الذى كان عميداً للمعهد الفنى ، ومن كباررجال التعليم لرئاسة الوزارة ، كما تم الاتفاق على إختيار الوزراء وفق رغبة ممثلى الجبهة ، وعلى تشكيل لجنة لتعديل الدستور المؤقت ليكون أساساً للحكم . وتقرر أيضاً أن يبقى الفريق إبراهيم عبود رأساً للدولة .

وأذاع السيد سر الختم الخليفة رئيس الوزراء الجديد بياناً على الشعب السودانى قال فيه :

« لقد خط الشعب السودانى فى الأسبوع المنصرم صفحة ناصعة البياض فى تاريخة ، وخطا خطوات نحو النضوج والكمال يشهد بها الجميع فى داخل البلاد وخارجها ، وليس أدل على هذا النضوج السياسي والعاطفى والإجتماعى الذى بلغه الشعب السودانى الأبى من أن يلتقى أبناؤه من القوات المسلحة ، وممثلى الجبهة القومية الموحدة ، تحدوهم مصلحة الوطن ، وإرادة ابنائه فى نقطة رئيسية واحدة هى العمل المخلص الجاد لتحقيق تلك المصلحة ، وتلبية تلك الإرادة الشعبية التى تفوق كل شىء .

« لذلك يســرنى أن أعلن ، والغبطة تملأ جوانحى ، أنه تم ، بحمد الله وتوفيقه ، الاتفاق الشامل الكامل بين مندوبى القوات الوطنية المسلحة ، وممثلى الجبهة القومية الموحدة من أبناء هذا الشعب الأبرار ، بعد سلسة من الاجتماعات ، دامت طوال النهار والليل ، منذ صباح يوم الأربعاء الثامن والعشرين من أكتوبر ١٩٦٤ ، حتى فجر هذا اليوم الجمعة الثلاثين من أكتوبر .

« ويسرنى ويسعدنى أكثر من هذا أنه قد ساد المفاوضات التى جرت فى تلك الأيام التاريخية الفريدة جو من المحبة والاحترام المتبادل ، والثقة الحسنة لم يسبق له مثيل فى بلد لم ينقض على انتهاء الحكم الأجنبى فيه سوى بضع سنوات .. لقد تم كل هذا بفضل وعى الشعب وكفاحه ، وبفضل إخواننا الأبرار فى القوات المسلحة ، قوات الأمن ، الذين تجاوبوا مع رغبات الشعب وأمانيه .. لذلك فإننا نسجل لهم هذا الجميل لما أبدوه من تجاوب مع بنى وطنهم ، ومن إدراك وتجاوب مع إرادة الشعب وحقه فى الحياة الكريمة التى تقوم على أساس الديقراطية السليمة النزيهة .

« لقد تم الإتفاق بين ابنائكم وإخوانكم فى القوات المسلحة وممثلى الجبهة القومية الموحدة على أن تقوم حكومة انتقالية تتولى الحكم وفقاً لأحكام الدستور المؤقت لسنة ١٩٥٦ ، وسيكون السيد الرئيس الفريق إبراهيم عبود رأساً للدولة ، وسيباشر السلطات المنصوص عليها فى ذلك الدستور ، والتى كان يباشرها مجلس السيادة من قبل ، على أن تكون مباشرته لتلك السلطات بمشورة مجلس الوزراء .. وسيتولى رأس الدولة ، بالإضافة إلى ذلك ، تصريف كل الأمور المتعلقة بالقوات المسلحة .

« كل هذا وضع انتقالى مؤقت فقط ، ينتهى بأجراء انتخابات حرة عامة ، تشرف عليها لجنة مستقلة فى تاريخ لا يتعدى شهر مارس ١٩٦٥ لقيام جمعية تأسيسية يقع على عاتقها وضع الدستور الدائم وإقراره ، وقيام حكومة يختارها الشعب . وحتى يتم وضع الدستور الدائم ، ستقوم الوزارة الانتقالية ، بالإضافة إلى سلطاتها التنفيذية ، بمهمة التشريع ، على أن يخول لرئيس الدولة إعادة أى أمر لم يجزه مجلس الوزراء بأغلبية ثلثى أعضائه ، أما التشريع الذى يجيزه بمثل هذه الأغلبية فيصير قانوناً .

« وقد اجمعت الجبهة القومية الموحدة ، ووافق السيد الرئيس الفريق إبراهيم عبود على تشكيل الحكومة الانتقالية على الوجه التالى :

« سر الختم الخليفة - مبارك زروق - محمد أحمد محجوب - أحمد السيد حمد - محمد صالح عمر - أحمد سليمان - الأمين محمد الأمين - عبد الرحمن أحمد العاقب - عبد الكريم ميرغنى - خلف الله بابكر - رحمة الله عبد الله - امبروز وول - كلمنت امبورو .. (استبدل امبروز بسياسى جنوبى آخر .)

« وممثل للعمال يعين وفقاً للدستور المؤقت لسنة ١٩٥٦ . كما تم الاتفاق التام بين مواطنيكم وممثلى الجبهة والقوات المسلحة على المبادىء الآتية :

« أولاً : تصفية الحكم العسكرى الحالى .

« ثانياً : إطلاق الحريات العامة كحرية الصحافة والتعبير والتنظيم والتجمع .

« ثالثاً : رفع حالة الطوارىء والغاء جميع القوانين المقيدة للحريات فى المناطق التى لا يخشى فيها من اضطراب الأمن .

« رابعاً : تأمين استقلال القضاء .

« خامساً : تأمين استقلال الجامعة .

« سادساً : إطلاق سراح المعتقلين السياسيين والمسجونين من المدنيين فى قضايا سياسية .

« سابعاً : أن ترتبط الحكومة الانتقالية بانتهاج سياسة خارجية ضد الاستعمار والاحلاف .

« ثامناً : تكوين محكمة استئناف من عدد من القضاة لا يقل عن خمسة تؤول إليها سلطات رئيس القضاء .

« تاسعاً : أن تكون لجنة لدراسة وضع قوانين جديدة تساير وتطابق تقاليدنا . » (١)

واكتمل تشكيل مجلس الوزراء فيما بعد باختيار السيد الشفيع أحمد الشيخ ، الأمين العام لاتحاد نقابات عمال السودان ، وزيراً .

---

(١) هذه النقاط التسع تشكل الميثاق الوطنى الذى ارتضته والتزمت به الجبهة القومية الموحدة .

ويلاحظ فى هذا التشكيل الوزارى غلبة الاتجاه اليسارى على أى اتجاه سياسى آخر فى المجلس ، فالسادة أحمد سليمان ، والأمين محمد الأمين ، والشفيع أحمد الشيخ كانوا أعضاء قياديين فى الحزب الشيوعى ، والسيدان عابدين اسماعيل ، وعبد الكريم ميرغنى ، كانا يسايران اليسار على الرغم من أنهما لم يكونا عضوين فى الحزب الشيوعى . أما رئيس الوزراء السيد سر الختم الخليفة فقد كان مستقلاً عن الأحزاب ، وكان السيد مبارك زروق يمثل الحزب الوطنى الاتحادى ، والسيد محمد أحمد محجوب حزب الأمة ، ودكتور أحمد السيد حمد حزب الشعب الديمقراطى ، ودكتور محمد صالح عمر الإخوان المسلمين .. وكان بقية الوزراء من المستقلين ، أما السيد كلمنت امبورو فقد أصبح رئيساً لحزب جبهة الجنوب فيما بعد . وعلى إثر تشكيل الحكومة أصدر القادة الدينيون والسياسيون بيانات حيوا فيها أرواح الشهداء ، وترحموا عليها ، واشادوا بكفاح الشعب السودانى الذى استطـاع بالتضحية والفداء ومضاء العزم أن يسترد حريته ، وحثوا المواطنين على التمسك بالديمقراطية وسيلة للحكم ، وبالقانون سبيلاً للعدل ، وببذل الجهد لمضاعفة الانتاج والبناء ، وبوحدة الصف منهجاً لحماية مكاسب السودان . وكان البيان الـذى أصدره الأزهرى أقوى هذه البيانـات كلها .

قـــال فيه : -

« إن الأيام الخمسة المكفهرة التى سطر أحداثها دم الشهيد القرشى ومن دخلوا التاريخ معه مدخل صدق ، ومن حملوا أوسمة الكفاح والشرف جراحات وإصابات ، ومازالت تتجافى جنوبهـم عن المضاجع فى المستشفيات فى سبيل هذا الوطن المقدس ، إن هذه الأيام ستظل غرة فى تاريخ السودان ، وإنذاراً بالويل والثبور ، وعظائم الأمور لكل من تسول له نفسه الإعتداء على حرية هذا الشعب ، أو محاولة اغتيالها . »

ويمضى البيان فيقول :

« إن الحزب الوطنى الاتحادى يود من شرفة أمجاده وتاريخ كفاحه الطويل ضد الاستعمار ، وصموده فى إباء وشمم فى وجه الدكتاتورية العسكرية ، أن يحيى بصدق وإخلاص كفاح كل فئات الشعب من أحزاب سياسية ، وعمال ،

ومزارعين وطلبة ، وموظفين ، وتجار ، ورعاة ، ومهنيين . إننا إذ نحى هذا الكفاح الرائع ، والتضامن الفريد الذى تحدى الموت واستهان بالصعاب فانتصر ، نرجو أن نأخذ منه العبرة ونعى الدرس ، من أن مجد الأمة فى وحدتها ، وعزتها فى تضامنها ، ونجاحها فى التفافها حول المصلحة العامة وخدمتها بإخلاص .

« إن الحزب الوطنى الإتحادى يسلط الأضواء على التقاء كفاح الجنوب مع الشمال فى هزيمة الدكتاتورية العسكرية ، مع الثقة التامة فى أن الديقراطية التى استعدناها ستؤدى قريباً إلى حل حكيم لأزمة الجنوب التى يجب أن نوفر لها الحل الحاسم المرضى .

« واستشعاراً لنكران الذات ، وتقديم الوطن على الأشخاص ، وجو المحبة والإخلاص الذى ساد مفاوضات الجبهة القومية الموحدة ، ورجال القوات السودانية ، يسعد الحزب الوطنى الاتحادى أن يشيد برجال الجيش الأحرار ، ويسجل لهم هذا الموقف التاريخى المشرف .

« والآن وقد تحقق النصر لا نقول لمواطنينا عودوا إلى أعمالكم فقط ، بل نهيب بهم أن يعملوا بإخلاص وحماس لنبنى بلادنا ، ونشيد نهضتنا ، ونصنع مستقبلنا المشرق ، وغدنا السعيد .

« يجب أن نتذكر أننا قد سلمنا مقاليد الأمور بموجب الدستور المؤقت الذى ارتضيناه لحكومة قومية انتقالية ، كوناها بمحض اختيارنا . ولتسهيل مهمة هذه الحكومة الانتقالية ، يتعين علينا أن نسلك سلوكاً عظيماً يؤكد اعتزازنا بأنفسنا ، واعجاب العالم بنا ، حتى نكون قدوة حسنة للشعوب المكافحة من أجل الحرية والديمقراطية .

« إن الحزب الوطنى الاتحادى يسره أن يؤكد ثقته فى الحكومة الانتقالية ، وفى رئيس الوزراء . »

وكما أصدر الحزب الوطنى الاتحادى هذا البيان ، أصدر الإمام الهادى المهدى بياناً ترحم فيه على أرواح الشهداء وحيا الثورة ، وبارك الحكومة القومية الانتقالية ، وتمنى لها التوفيق فى مهمتها الوطنية التاريخية ، وللسودان أن يتسم بالثقة ، وصفاء القلوب بالمحبة ، وطهارة الألسن من الخطل ، والحفاظ على تقاليده الحسنة .



الفصل الثالث والعشرون

مؤتمر المائدة المستديرة

الحكومة القومية الانتقالية تسعى لحل مشكلة الجنوب – رسل رئيس الوزراء يتصلون بقادة المتمردين ويقنعونهم بضرورة الاشتراك فى مؤتمر لحقن الدماء – ممثلو الدول المجاورة يشهدون انعقاد مؤتمر المائدة المستديرة بالخرطوم – الأزهرى يخاطبه مدافعاً عن العروبة والإسلام – بعض قادة الجنوب ينادون بالانفصال – المؤتمر يقرر تشكيل لجنة للوصول إلى تسوية مرضية .

❑❑❑

جعلت الحكومة القومية الانتقالية واجبها الأول السعى لحل مشكلة الجنوب وبالتالى وضع حد للتمرد فى ذلك الجزء من الوطن مما يصون وحدة السودان ، فوجه رئيس الوزراء ، السيد سر الختم الخليفة فى العاشر من نوفمبر ١٩٦٤ خطاباً للأمة أكد فيه أن حكومته عازمة على منح هذه المشكلة اهتمامها العاجل بغرض توفير الحلول لها ، وأن القوة ليست هى السبيل لبلوغ هذه الغاية بل هى على نقيض ذلك زادتها تعقيداً ، وأدت إلى إنفاق أموال طائلة على الأمن كان يمكن صرفها على توفير الخدمات الضرورية .

قـــال :

« إن الحكومة مصممة على أن تعترف بكل شجاعة ووعى عميق بفشل السياسة الماضية . وهى تعترف أيضاً بالفوارق الجنسية ، والثقافية بين الشمال والجنوب التى تسببت فيها العوامل الجغرافية والتاريخية . وعلى أساس اعترافنا بمثل هذه العناصر فى المشكلة تنوى الحكومة اتخاذ سياسة تهدف إلى إعادة الثقة فى الجنوب ، آخذة بعين الإعتبار آراء المثقفين من أبناء الجنوب .

« إنه بمثل هذا الاتجاه وحده يتسنى للشمال والجنوب أن يكون لهما هدف مشترك يقوم على أسس معقولة ، واعتبارات عملية ، بدلاً من الأسس العاطفية والخيالية . لذلك يجب تهيئة الجو للمفاوضة والبحث ، ولتحقيق هذا يجب أن يستتب الأمن ، ويسود النظام فوراً . »

ولم تكتف الحكومة بهذا البيان ، بل أجرت اتصالات مع السياسيين الجنوبيين فى دول شرق افريقيا التى لجأوا إليها ، لإقناعهم بضرورة الاشتراك فى المفاوضات مع ممثلى الأحزاب الشمالية . وكان حزب سانو قد وافق على مبدأ المفاوضات ، ولكنه رأى أن تعقد خارج السودان .. واتصلت الجهود فى هذا الصدد ، وأمكن أول الأمر اقناع الأحزاب والساسة الجنوبيين بعقد مؤتمر فى مدينة جوبا ، عاصمة المديرية الإستوائية بجنوب السودان ، لإجراء هذه المفاوضات ، وأن يدعى لحضوره ممثلو الدول المجاورة .. وعينت الحكومة للمؤتمر سكرتاريه عامة لتعد لقيامه ، وتصرف أعماله بالتشاور مع ممثلى الأحزاب السياسية فى الشمال والجنوب على السواء . ثم صرف النظر عن جوبا مقراً للمؤتمر بسبب اضطراب الأحوال الأمنية فى الجنوب ، وتقرر عقده فى الخرطوم .. وتحدد السادس عشر من مارس ١٩٦٥ موعداً لبدئه . وعين البروفسير الدكتور النذير دفع الله ، مدير جامعة الخرطوم ، رئيساً له ... وافتتح رئيس الوزراء المؤتمر بخطاب مستفيض أعلن فيه أن هدفه فيما اتفقت الأحزاب السياسية السودانية عليه هو بحث مسألة الجنوب بغرض الوصول إلى اتفاق يحقق مصالح الجنوب الإقليمية ، ويضمن مصالح السودان القومية . واستعرض فى خطابه المشكلة واستقصى جنورها ، وقال إنها ليست خاصة بالسودان وحده بل هى مشكلة كل قطر إفريقى ، لها نظائر فى معظم بلدان العالم ، لا سيما البلاد حديثة العهد بالاستقلال ، ومن ثم فإن النتائج التى يتمخض عنها هذا المؤتمر تصبح سوابق هامة لا فى تاريخ السودان وحده ، بل فى تطور جميع البلاد التى تحررت مؤخراً من الاستعمار ، لا سيما فى إفريقيا .

وتحدث عن سياسة وأعمال حكومتة فقال :

« الغينا القوانين المقيدة للحريات ، ورفعنا حالة الطوارىء التى كانت الدكتاتورية قد فرضتها على البلاد إلا فى المناطق التى يخشى فيها على الأمن ، وأطلقنا سراح جميع المعتقلين السياسين ، وبادرنا منذ أول يوم حملنا فيه

مسئولية الحكم بتوضيح اعتقادنا بأن القوة ليست حلاً للمشكلة الإنسانية التى يواجهها السودان فى مديرياته الجنوبية ، وأن أى حل صحيح لابد أن ينبنى على أساس متين من حسن النية ، والإيمان بالوسائل الديمقراطية ، والاعتراف الصريح بأخطاء الماضى ، وبالفوارق الجنسية والثقافية بين الشمال والجنوب وهى فوارق تسببت فيها العوامل التاريخية والجغرافية .

« وقد كان المأمول أن يتجاوب الخارجون على القانون مع هذه السياسة القومية المستندة على حسن النية ، وتقدير المسئولية الوطنية ، خاصة بعد أن أصدرت الحكومة عفوها الشامل عنهم ، وتعددت نداءات الزعماء الجنوبيين لهم بالكف عن أعمال العنف والتخريب ، وباحترام حكم القانون ، إلا أنهم ، بالرغم من كل ذلك ، لم يرتفعوا إلى المستوى الذى كان مرجواً منهم ، أو يقلعوا عن أعمالهم التخريبية ، مما اضطر الحكومة لاتخاذ الخطوات اللازمة لحفظ الأمن ، والمحافظة على مصلحة البلاد ، وهذا أمر ضرورى ، ومن أهم واجبات الحكومة ومسئولياتها . »

وكان قد خاطب المؤتمر قادة الأحزاب السياسية ، كل منهم يقدم رأيه ومقترحاته لحل المشكلة . وكان بين المتحدثين الأزهرى رئيس الحزب الوطنى الاتحادى .

قـــال :

« لعله من أسوأ ما ابتلى به السودان فى هذا القرن السياسة الاستعمارية البريطانية التى كانت تهدف إلى فصل الجنوب عن الشمال ، فسنت التشريعات التى تقيم العوائق بين شقى القطر ، كقانون منع الهجرة . وعطلت التطور الاقتصادى والعمرانى فى جنوب السودان حتى تتسع هوة الخلاف ، وأورثت الأحقاد بنشر الدعاية السامة ، وبثت بذور الفتنة والوقيعة بين الأخوين ، بل إنها سارت قدماً ووضعت المخططات لتنفيذ خطة الفصل وتشجيع تمرد الحامية الجنوبية . إن الوطنية الصادقة التى تجلت فى زعماء جنوب السودان وقادته إبان مؤتمر جوبا ، وقبيل إعلان الاستقلال أحبطت خطط المستعمرين ، وردت كيدهم فى نحرهم . واستعاد السودان استقلاله ، كقطر موحد ، ولكن ذلك لم يمنع القادة فى الجنوب وفى الشمال من الارتباط بالمواثيق والعهود لإعادة النظر فى

الأوضاع الدستورية لجنوب السودان عند إقرار الدستور الدائم ، فقد أجاز البرلمان بالإجماع فى التاسع عشر من ديسمبر ١٩٥٥ قراراً هذا نصه :

« إنه من رأى هذا البرلمان أن مطلب النواب الجنوبيين لقيام حكومة فدرالية للمديريات الجنوبية الثلاث سيكون موضع الاعتبار الكامل من الجمعية التأسيسية .

« وقد التزم الحزب الوطنى الاتحادى كغيره من الأحزاب الشمالية بهذا الميثاق ، وبدأنا فى وضع الإطار العام للدستور الدائم ، ولكننا فوجئنا بالإنقلاب العسكرى الذى اطاح بالحياة للدستورية ، وحكم الشمال والجنوب بالحديد والنار . وها نحن أولاء اليوم ، بعد أن تخلصنا من براثن ذلك العهد البغيض ، نلتقى مرة أخرى فى هذا الإجتماع التاريخى لنجدد العهد ، ونؤكد الوعد الذى قطعناه فى عام ١٩٥٥ أمام البرلمان السودانى بأن نعيد النظر فى مطلب جنوب السودان لقيام حكومة فدرالية للمديريات الجنوبية .

« وواقع الحال أن جميع السوابق والادلة والبراهين تثبت ، بما لا يدع مجالاً للشك ، أن النظام الفدرالى ينشأ كوسيلة فى جمع اشتات ولايات متنافرة ، فيوحد بينها ، ويخلق منها دولة موحدة فى أهدافها ، وغاياتها ، ونظام حكمها ، مع إعطاء الاعتبارات الكافية والتحفظات اللازمة فى الأجزاء التى تنشأ منها تلك الدولة .

« وغنى عن البيان أنه ليس هناك نظام فدرالى واحد يمكن أن يشار إليه بأنه النظام الفدرالى الأمثل ، فقد نشأت الأنظمة الفدرالية لتعالج بعض المشاكل الدستورية التى واجهت بعض الأقطار فى بعض فترات تدرجها السياسى ، كما إن النظام الفدرالى فى حد ذاته نظام يشيع البطء فى الأجهزة الحكومية ، فوق أنه كثير التكاليف والنفقات إذا ما قيس بالنظام الموحد . يضاف إلى هذا أن الفدرالية لا يمكن أن تنجح ، أو تحقق أهدافها ، إلا إذا احتواها وأحاطها شعور قومى عميق ، يجمع بين أشتاتها ، ويقوى أواصرها ، ويشد رباط أجزائها بعضاً إلى بعض . »

ويمضى الأزهرى فيقول :

« أننا لا نقبل بحال من الأحوال أن نسمح لأى جزء من بلادنا أن يقتطع .. وإننا نعلنها داوية مدوية أنه دون ذلك خرط القتاد .

« وأرى لزاما علىّ أن أوضح فى هذا المقام أننا نفخر بعروبتنا وعربيتنا وبإسلامنا . فقد جاء رواد العروبة إلى هذه القارة لينشروا ثقافة أصيلة ، ومبادىء قويمة وإشاعة المدنية والنور فى اصقاع إفريقيا ، عندما كانت أوربا تتخبط فى دياجير الجهل ، وظلمة التخلف العقائدى والعلمى . فأسلافنا هم الذين حملوا المشعل ، وقادوا قافلة التحرر والانعتاق ، وطوروا ثقافة اليونان والفرس والهند ، وصهروها فى بوتقة الخيال والفلسفة العربية الراقية ، وقدموها نتاجاً سائغــاً لكل مستفيد ومستزيد .. هذه هى وقائع التاريخ ، وصحيح القول لا زيفه ... وأرانى مضطراً لترديد هذا القول لأننى أرى فى أصداء الحملة المسمومة التى يضرم أوارها دعاة الحروب الصليبية خطراً محدقاً بين صلات الشمال والجنوب ، فقد ظلت المطابع الأوربية تقذف لقرائها فى إفريقيا حمماً من طفيليات الأفكار الفقيرة التى لا تستند إلا على عواطف كاتبيها . ونحن فخورون بلغتنا العربية ، فهى اللغة الوحيدة فى إفريقيا التى تتحدثها أقطار كثيرة فى فصاحة وجزالة ، وتخلطها كثرة محسوسة منها فى أخلاط من اللهجات المحلية ، وتستعملها فئات أخرى كوسيلة للتافهم بينها عندما تعجز لهجاتها المحلية عن حسن الأداء ، وجودة التصوير .. ومهما قال شانئوها عنها فإنه لا يرفضها إلا أولئك الذين يرون فى لغة الفرنجة سحراً ونكهة لا لسبب إلا لأنها لغة الحكام الذين تعالوا عليهــم ، واستبدوا ، فخيل اليهم أن فى لغة أولئك السادة عمقاً أو سموقاً ، أقول إنه بالرغم من هذه النظرات السطحية ، والعنجهيات المبتسرة ، فإن منظمة الوحدة الإفريقية التى تجمع الشمل الإفريقى فترم ى به إلى مراقى الكمال ، قد قررت أن تستعمل اللغة العربية كإحدى اللغات الإفريقية الأصيلة . وما كان دين الإسلام السمح إلا تطويراً للمسيحية الجميلة ، وما كان محمد إلا خاتم الرسل والأنبياء ، وما جاء إلا ليتمم مكارم الأخلاق . والنقطة الأساسية التى أود أن أقررها هنا هى أن الحرب الصليبية الخيالية التى يود غلاة النصارى أن يشعلوها فى مجاهل إفريقيا قد انحسرت أمواجها ، ونضب معينها فى القرون الوسطى ، فكيف نسمح لهم بعد مرور قرون طويلة ، اصطلينا فيها بنار المجوس الفرنجة ، أن يؤججوا أوراها بين ظهرانينا ؟ »

وعن حل مشكلة الجنوب قال سيادته :

« إننا نسعى جاهدين للالتقاء بإخواننا الجنوبيين حول نظام يوفر السعادة والرفاهية لنا جميعاً ، ويوطد أواصر المحبة والسلام بين مختلف أجزاء القطر .. وسوف نقبل عن طواعية واختيار ، بل فى كثير من الغبطة والرضا ، أى وضع يبلغ بنا هذا الهدف ... ولا يهم فى كثير أو فى قليل أن يسمى ذلك النظام بالفدرالية ، أو الحكم المحلى ، أو الحكم الإقليمى . ونحن كأفريقيين نعلم جيداً أن قرارات منظمة الوحدة الإفريقية تنادى بأن تعلن الدول المنضوية تحت لوائها فى تأكيد وعزم أنها تحافظ على الحدود التى ورثتها عندما نالت الاستقلال .

« إن من أولى المهام التى يجب أن نوليها عنايتنا الخاصة هى إقرار الأمن فى الجنوب ، وتعزيز الثقة بين الجنوبيين والشماليين ، لأننا لا نستطيع تطوير الجنوب فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية مالم يستتب الأمن فيه ، وتعاد الثقة بين الناس ، وإننا لنهتم اهتماما كبيراً بالتقدم الإقتصادى والعمرانى فى الجنوب ، لأننا نعتقد أنه لابد أن يلحق بالشمال فى هذا المضمار . وإن من أهم أسس التفــاهم المستديم ، أن تتساوى الفرص الاقتصادية ، وتتقارب المستويات المعيشية .. ولما كانت المديريات الجنوبية الثلاث من أكثر مناطق إفريقيا تخلفاً ، يعيش أغلبية سكانها على الكفاف ، كان لزاماً علينا أن نسرع بالتطوير الإقتصادى ، فنزيل آثار التخلف ، ونرفع مستوى المعيشة . ومن المعلوم أن التقدم الاقتصادى يعتمد إلى حد كبير على تحسين المواصلات بين الشمال والجنوب ، لذلك وجب علينا أن نضع الخطط الفعالة لتطوير المواصلات البرية ، والنيلية ، والجوية ، والسلكية ، واللاسلكية . »

وكان المؤتمر قد استمع إلى إراء قادة الأحزاب السياسية كلها ، شمالية وجنوبية ، وتعرف على موقفها من المشكلة ومقترحاتها لحلها .. ولعله من المفيد أن نقتطف هنا النقاط الهامة التى اشتملت عليها بيــانات الساسة والأحــزاب الجنوبية ... فقد جاء فى مذكرة تقدم بها للمؤتمر حزب سانو المطالب التالية :

١ – أن يكون للجنوب برلمانه الإقليمى ، وحكومتة الإقليمية للإشراف على التخطيط الإقتصــادى ، وصيانة الأمن الداخلى ، والقيام بأعمال الإدارة ، والقضاء ، والبوليس ، والسجون ، والتعليم ، والزراعة ، والأراضى ، والصحة ، والغابات ، والسكن .

٢ - للإسراع بالنمو فى الجنوب ، يجب أن تمنح الحكومة الإقليمية الحق فى قبول القروض الأجنبية بإشراف الحكومة المركزية ، ويجب أن تقوم قيادة جنوبية للجيش الذى يجب أن يكون قوامة جنود وضباط جنوبيون ، على أن تخضع هذه لقيادة مركزية موحدة لكل القطر .

٣ - أن تقوم لجنة دستورية قوامها أعضاء جنوبيون وشماليون ، على أن يكون رئيسها قانونياً محايداً متخصصاً فى القانون الدستورى ، تعينه منظمة الوحدة الإفريقية ، وأن يوكل إلى هذه اللجنة أمر صياغة الدستور الفدرالى ليعرض على الجمعية التأسيسية ... وستكون مهام الحكومة المركزية الإشراف على الشئون الخارجية ، والدفاع ، والجمارك ، والعملة ، والتمتع بسلطات أخرى ينص عليها ، على أن يعطى الجنوب نسبة عادلة فى الوظائف المركزية ، مع الاحتفاظ بحقه فى ملء جميع الوظائف التى تخصه .

وتطالب المذكرة باتخاذ الخطوات المباشرة التالية :

أولاً : يجب ملء الوظائف الكبرى التسع بجنوبيين وهى :

وظائف المديرين الثلاثة ، ووظائف نواب المديرين الثلاثة ، ووظائف قمندانات البوليس الثلاثة .

ثانياً : ملء وظيفة قاضى المحكمة العليا بقاض جنوبى .

« ومع إيماننا بأن هذه التعيينات قد تعنى ترقية استثنائيه إلا أننا نوصى بشدة بالأخذ بها . »

ثالثاً : يجب نقل جميع الإداريين الجنوبيين ممن يعملون خارج الجنوب إليه . وأن يشمل هذا ضباط البوليس ، والسجون ، والموظفين من الجنوبيين الذين ينطبق عليهم هذا الوضع .. كما يجب أن تملأ جميع وظائف البوليس والسجانين من الجنوبيين ، ونقل الأطباء الجنوبيين للعمل فى الجنوب .. ويجب أيضاً ملء جميع وظائف التدريس بالمدارس الجنوبية ، بما فى ذلك وظائف النظار ، بجنوبيين ، على أن يسد العجز بشماليين يدقق فى اختيارهم . هذا ويجب أن يكون جميع رؤساء المصالح والوحدات فى الجنوب من الجنوبيين ، إلا إذا تعذر ذلك فى حالة الوظائف الفنية العليا .

« ويجب أن يعاد النظر فى أمر التعليم فى الجنوب بواسطة مساعد لوكيل وزارة التربية والتعليم يكون من أبناء الجنوب .

« وكخطوة لتحقيق حرية العبادة ، يجب أن يسمح للجنوب بأن يجند مبشرين من الخارج للإشراف على الكنائس حتى يجىء الوقت الذى يتمكن فيه السودانيون من إدارتها بأنفسهم .

« يجب أن يكون ضباط التعليم الثلاثة ومساعدوهم ومفتشو التعليم من بين الجنوبيين ، وأن يعطى كل من يود فتح مدارس أو مستشفيات خاصة بالجنوب الأذن بذلك . »

وجاء فى الخطاب الافتتاحى لجبهة الجنوب أمام المؤتمر ما يلى :

« إنه لمن رأى الاتحاد السودانى الإفريقى الوطنى (سانو) وجبهة الجنوب أن العلاقة القائمة بين الجنوب والشمال فرضتها قوة خارجية ولم تعط رغبات وآمال سكان جنوب السودان اعتباراً فى رسمها .

« إن هذه العلاقة قد توترت نتيجة أفعال الحكومات الوطنية ، والأفراد الشماليين ، والجماعات التى كان لها نفوذ خلال السنوات العشر الأخيرة لدرجة حتمت على الجنوبيين وحدهم إعادة النظر فيها .

« إن الجنوب قد ظل متأخراً فى تطوره الاجتماعى والاقتصادى ، ليس فقط بالمقارنة مع بقية السودان ، ولكن حتى بالمقارنة مع أى جزء آخر من إفريقيا ، وهو لا يطيق أن يبقى بمعزل ليخطط له غيره تقدمه الذى هو ضرورى له ، ليكسبه مكانة محترمة فى إفريقيا المعاصرة ، التى قد آن له أن يشارك فى بنائها العام ، وقيمها الإنسانية .

« لو كنا نفهم روح ٢١ أكتوبر ١٩٦٤ فهماً صحيحاً ، فإن مشكلة الجنوب كما قال أحد مشاهير الساسة لا يمكن حلها عن طريق خلطة من الآراء المتنافرة ، وإنما عن طريق وحدة نابعة من القلب ، ونحن نعلم أن قلوب جميع السودانيين تصبو إلى الوحدة ، ولكن وفق مواصافاتهم الخاصة .. وواجب هذا المؤتمر هو أن يستوثق مما تصبو إليه قلوب أهل الجنوب . وباختصار فإننا نرجو أن يبارك هذا المؤتمر مطلب سانو وجبهة الجنوب بمنح سكان جنوب السودان حرية ممارسة مبدأ تقرير المصير . »

وهذه الانفصالية المستترة التى ينطوى عليها ما اتفق عليه الحزبان الجنوبيان الرئيسيان ، سانو وجبهة الجنوب ، كشف عنها السياسى الجنوبى السيد أقرى جادين فى خطابه أمام المؤتمر .

قـــال :

« ينقسم السودان أساساً إلى قسمين – جغرافياً وعنصرياً وثقافياً – فى الشمال يقطن مواطنون من أصل عربى ، يتحدثون لغة واحدة ، ولهم ثقافة مشتركة ، ودين مشترك ، وتتجة أفكارهم وأمانيهم نحو العالم العربى ، ولهذا صار السودان عضواً فى الجامعة الغربية عند بلوغة الإستقلال مباشرة . أما الجنوبيون فإنهم ينتمون إلى أصل إفريقى من شرق إفريقيا ، ويختلفون عن الشماليين جملة وتفصيلا .

« عندما نأخذ فى الحسبان هذا الاختلاف الجوهرى ، يتضح لنا أن هناك سودانين لا يمكن لهما أن يتحـدا لأنه ليس هناك ما يربط بينهما من حيث العنصر ، أو العقيدة ، أو المصالح ، وأن حجة الشمال للوحدة ، ترتكز على السابقة التاريخية ، وتستمد قوتها من فرض السيطرة على الجنوب .

« إن الفوارق بين الشمال والجنوب أكبر من أن تمهد لوحدة بينها ، فعرب الشمال يحتقرون الجنوبيين ويسمونهم عبيداً ، ويشاركهم الجنوبيون هذا الشعور ويسمونهم المندوكورو ، ولا يثقون فيهم .

« إن الجنوب يجب أن ينال استقلاله تفادياً لاى أضرار متوقعة . »

وكما كان فى الجنوب وبين أهله انفصاليون .. كان فى الشمال انفصاليون أيضاً . فقد نشرت صحيفة الأيام السودانية فى الثلاثين من نوفمبر ١٩٦٤ رسالة وصلتها من مواطن وصفته بأنه يتمتع بما لا يتوفر لغيره من الناس من أسباب المعرفة والإلمام بجنوب السودان دعا فيها للانفصال .

قـــال :

« إن الجنوبيين – جميع الجنوبيين هنا – أصبح هدف الحياة عندهم هو الحكم الفدرالى إو الانفصال .. المتطرفون الذين يمقتون كل ما هو شمالى ، يطلبون الإنفصال التام ، والمستنيرون الذين يقدرون ما ينطوى عليه هذا الانفصال من مصاعب لا يبغون غير الحكم الفدرالى بديلاً ... وحتى هؤلاء فإنهم مجمعون فى الهدف مع الجانب الآخر فى إبعاد الشماليين عنهم عاجلاً ، ولكن مع اعتمادهم عليهم اَقتصادياً ومالياً .. والشماليون هنا والذين يعايشون الأحداث أجمعوا على أحد أمرين لا ثالث لهما ، إما الوحدة أو الانفصال ، ومعظمهم

ينادى قطعاً بالإنفصال . ولا إخالنى أخالف الحقيقة فى شىء عندما أقول إن الشماليين العالمين ببواطن الأمور ، المتميزين بالوعى والإدراك فى الشمال ، ليس لهم من مطلب غير الوحدة أو الإنفصال ، والوحدة لا تناسب أى قطاع محسوس ذى أثر من الجنوبيين . وهذه حقيقة لا ريب فيها ؛ والحكم الفدرالى لا يوافق عليه شمالى مستنير ومخلص . إذن فالحل واضح ملموس محسوس لكل ذى بصيرة أو عينين ، فلماذا إذن الانتخابات ؟ ولماذا التطويل ؟ لماذا هذه الشكليات ؟ »

وفى الثانى من ديسمبر ١٩٦٤ تنشر صحيفة الأيام كلمة للسيد يوسف مصطفى التنى ينادى فيها بفصل الجنوب . والسيد التنى من كبار الأدباء والشعراء والمفكرين السودانيين ، كان من مؤسسى مجلة الفجر فى الثلاثينات ، وأول رئيس لتحرير صحيفة الأمة فى الأربعينات ، واختير سفيراً فى وزارة الخارجية السودانية عند بلوغ السودان الاستقلال فى الخمسينيات .

كتب يقول :

« لقد آمنت بصواب الرأى الذى ينادى بفصل الجنوب منذ حوادث ١٩٥٥ ، ولكننى كنت اتحين الوقت المناسب لإبدائه ، ولعل هذا الوقت الذى نتدارس فيه مسألة الجنوب بجدية هو أنسب الأوقات . وقد بنيت هذا الرأى على الأسباب التالية :

* لن نكون فى يوم من الأيام أمة متمازجة تنصهر فيها الدماء العربية الشمالية بدماء أهل الجنوب . ومعنى هذا أن نحمل معنا هذه المشكلة مدى الحياة . وليس من الحكمة أن نعذب بها أجيالنا المقبلة لأنها قد تتطور فتحيل بلادنا إلى جنوب إفريقيا أخرى . فتوفيراً لهذا العناء ، واستجابة لرغبة كثير من الجنوبيين أنفسهم يجب أن يتم الإنفصال اليوم لا غداً .

* أن ما يصرف على تعمير الجنوب أولى به أهل الشمال الذين من حصيلتهم يصرف على ذلك التعمير ، أو تسدد القروض الأجنبية التى تصرف على التعمير ... إن ما ينتجة الجنوب من حاصلات زراعية ، أو مواد خام لن يكون كبير الفائدة الإقتصادية ، لأن مصاريف الترحيل ستجعل أثمانها فى الأسواق العالمية غير مجزية ، بل تجعلها عاجزة عن منافسة نظيراتها .

* إن الجنوب عبء مالى واجتماعى .. فمنذ أن دخل الاستعمار بلادنا ونحن نصرف على إدارة المديريات الجنوبية من إيرادات المديريات الشمالية ، لأن

موارد الجنوب ليست كافية حتى لتغطيــة نفقــات إدارته فضــلا عن نفقات تعميره .. وهو عبء اجتماعى بسبب تأخره ، فلنوفر مالنا وشعورنا .

« إن خلق دولة من الجنوب يجعلها حاجزاً بيننا وبين الدول المجاورة لنا ، مما يقلل من مشاكل الحدود بالقدر الذى يقل به عدد جاراتنا ، فلنوفر على أنفسنا جيرة كينيا ويوغندا .

« يقول بعض الناس إن المطالبة بالإنفصال إنما جاءت من المتعلمين لا من سواد الشعب الجنوبى ، وإن المتعلمين هؤلاء طلاب وزارات ووظائف ، وإن على عاتقنا مسئولية أدبية نحو الأهلين لترقيتهم وتقدمهم .، وردى على هذا القول هو أنه صدى لما يقوله الاستعمار تبريراً لغزوه أراضى إفريقيا أو بقائه فيها .. فمن ذا الذى كلفنا بهذه الرسالة ...؟ ومن ذا الذى أقامنــا أوصياء على المتأخرين ..؟

« ويقولون إننا لو فصلنا الجنوب فإنه يصبح قاعدة للاستعمار بسبب احتياجه للخبرة الفنية والمال .. وأنا أقول لهم ليكن ... ألسنا الآن محاطين بالاستعمار ؟ أليس الفرنسيون هم الحكام الحقيقيون فى تشاد والكنغو الفرنسى .... ؟ ألا يوجد الاستعمار فى يوغندا وفى كينيا ... ؟ أليس من الخير لنا أن يكون الاستعمار فى جارة واحدة من جيراننا بدلاً عن عدة جارات .... ؟

« إن المطالبة بالحكم الفدرالى أخطر علينا من المطالبة بالإنفصال لأن طلابها إنما يريدوننا أن نقتسم معهم لقمة العيش ، فنعمر لهم بلادهم ، ونفتح لهم المدارس ، والمستشفيات ، حتى إذا مااستكملوا مقومات الدولة المستقلة وتوفرت لهم الخبرة ، طالبوا بالإنفصال .. من هنا يلزم علينا أن نرفض هذا المطلب رفضاً باتاً ، وإن لم يكن هناك انفصال فلا فدريشن ، ولهم أن يختاروا ما يحبون بين الإنفصال والوحدة . »

هذا ما ذهب إليه السيد يوسف مصطفى التنى فى كلمته نقدمه لتكملة الصورة بعرض وجهات النظر المختلفة حول مشكلة الجنوب .

وفى الثلاثين من مارس اتخذ مؤتمر المائدة المستديرة الذى مثلت فيه سبعة أحزاب شمالية وجنوبية هى الحزب الوطنى الاتحادى ، وحزب الأمة ، وحزب الشعب الديمقراطى ، وجبهة الجنوب ، وجبهة الميثاق الإسلامى « الإخوان المسلمون » وجبهة الهيئات ، والاتحاد الوطنى الإفريقى السودانى ، سانو ،

والحزب الشيوعى السودانى ، اتخذ قرارات عدة بعد أن أعلن إيمانه بضرورة تحقيق الوئام الوطنى ، واتخاذ الطرق السلمية سبيلاً لحل الخلافات . وكان من المقررات الهامة التى اتخذها المؤتمر ، بل أهمها جميعاً القرار التالى :

« إن الأعضاء الموفدين المشتركين فى هذا المؤتمر مصرون على إزالة أسباب الشكوى ، وهم مستعدون للسفر فى حملة من أجل السلام والإستقرار ، ويؤكـدون أنهم سيبذلون كل مافى وسعهم من جهد لإنهـاء أعمال العنف خـلال شهرين .

« إن المؤتمر قد نظر فى بعض أشكال الحكم التى يمكن أن تطبق فى السـودان ، ولكنه لم يتمكن من الوصول إلى قـرار بالإجماع كما تتطلب قواعـد إجراءاته .

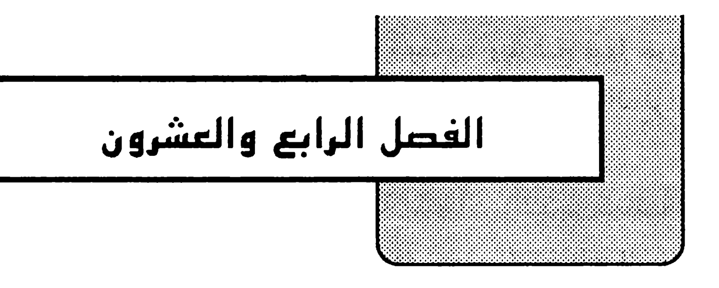
« لذا فقد قررنا تكوين لجنة من اثنى عشر عضواً لتتولى بحث الوضع الدستورى والإدارى الذى يضمن مصالح الجنوب خاصة ، كما يضمن مصالح البلاد عامة ، وستكون للجنة بجانب ذلك الصلاحيات الآتية :

« * أن تكون لجنة رقـابـة تشرف على تنفـيذ الخطـوات والسـياسة المتفق عليها .

« * أن تخطط وسائل إعادة الأحوال فى الجنوب إلى الأوضاع العادية ، وأن تدرس الخطوات اللازمة لرفع حالة الطوارىء فى الجنوب ، واستتباب الأمن وحكم القانون . »

هذا ما كان من أمر مؤتمر المائدة المستديرة الخاص بمشكلة الجنوب . وقد استطاعت لجنة الاثنى عشر بعد اجتماعات كثيرة ، ومداولات جادة ، أن تتوصل إلى صيغة مرضية لجميع الأطراف حول علاقة الجنوب بالشمال ، هى منح كل من المديريات الجنوبية الحكم الإقليمى ، ودرجة كبيرة من الحكم الذاتى ، كخطوة أولى تتبعها عند نجاحها خطوة أخرى ، هى اعتبار الجنوب كله بمديرياته الثلاث إقليماً واحداً ... وأوصت اللجنة أيضاً بأن يضمن هذا الاتفاق فى دستور السودان الدائم ضماناً للالتزام بتنفيذه ، والتقيد به .

وقد تم تضمينه بالفعل فى مشروع الدستور الدائم الذى كان مقرراً إجازته فى عام ١٩٦٩ لولا قيام الأنقلاب العسكرى الثانى بقيادة العقيد جعفر محمد نميرى ، الذى حل الجمعية التأسيسية ، وأطاح بالأجهزة الديمقراطية .



الفصل الرابع والعشرون

الأزهرى فى قمة السلطة

الحكومة الانتقالية تقبل على إجراء الانتخابات العامة - حزب الشعب الديمقراطى يقاطعها - إرجاؤها فى بعض مناطق الجنوب - حزب الأمة والوطنى الاتحادى وممثلون للجنوب يشكلون الحكومة الجديدة - الأزهرى يصبح رئيساً لمجلس السيادة - جامعة الخرطوم تحتفل بعيدها العاشر - الفراغ من تشييد خزان الروصيرص - رئيس الوزراء يحدد سياسة حكومتة .

□□□

فجع الحزب الوطنى الاتحادى فجيعة عظمى فى السابع والعشرين من أبريل ١٩٦٥ بوفاة نائب رئيسه السيد مبارك زروق إثر نوبة قلبية مفاجئة وهو يشغل منصب وزير المالية فى الحكومة القومية الانتقالية ، فتعطلت المكاتب والمتاجر والمصانع والأسواق فى صبيحة اليوم التالى لوفاته ، وخرجت الجماهير من مختلف الإتجاهات السياسية والأعمال فى موكب ضخم يقوده الأزهرى ، يشيعه إلى مثواه الأخير .

كان السيد زروق علماً من أعلام السياسة والفكر والقانون والوطنية ، وكان من قادة حزب الأشقاء ، وأقطاب مؤتمر الخريجين العام أولاً ، ثم من قادة الحزب الوطنى الاتحادى عند قيامه ، وكان وزيراً للمواصلات فى الحكومة الوطنية الأولى وزعيماً لمجلس النواب ، ثم أصبح أول وزير لخارجية السودان . وكان خلال الحكم العسكرى البائد من زعماء المعارضة ، ودعاة الحرية والديمقراطية ...

وكانت الأحزاب السياسية عند وفاة زروق قد أعادت تنظيم صفوفها ، وأخذت تسعتد لخوض الانتخابات على ضوء قانون أعدته الحكومة القومية الانتقالية تشرف على تنفيذه لجنة مستقلة . وكان ذلك القانون قد خصص خمسة عشر

مقعداً لدوائر أسماها دوائر الخريجين ، يصوت ويترشح فيها خريجو المدارس فوق الثانوية بالإضافة إلى حقهم فى التصويت فى الدوائر الجغرافية ، تقديراً لدور الطبقة المستنيرة فى مقاومة الحكم العسكرى .

وكان الموقف فى المديريات الجنوبية ملتهباً ، والتمرد متفاقماً ، والعمليات العسكرية متصلة ، مما كان يستحيل معه إجراء الانتخابات البرلمانية فى كثير من المناطق هنــاك .. وكانت الأحزاب السياسية تقف من هذه الانتخابــات على الوجه التــالى :

كان حزب الأمة ، والحزب الوطنى الاتحادى ، وجبهة الميثاق الإسلامى يرون أن تجرى الانتخابات حيثما أمكن إجراؤها فى الشمال والجنوب فى الموعد المحدد لها ، وترى أنه لا سبيل لتحقيق الاستقرار ، ولا لتكوين حكومة تستمد سلطانها من إرادة الأمة إلا بإجرائها ، وترى فيها أساساً للوضع الديمقراطى الذى ثار الشعب فى أكتوبر لبلوغه . وكانت تخشى على السودان من تسلط دكتاتورى جديد إذا ما طالت الفترة الإنتقالية . وحتى تقفل النوافذ أمام دعاة انفصال الجنوب عن الشمال بعدم إجراء الانتخابات ، كانت تحث الحكومة على توفير أسباب الاستقرار هناك ، لإجراء الانتخابات حتى يتوفر الجو اللازم لإجرائها فى جنوب السودان .

وكان حزب الشعب الديمقراطى يعترض على إجراء الانتخابات فى الشمال دون الجنوب ، ويرى فى ذلك فصلاً للمديريات الجنوبية ، لهذا قرر أن يقاطعها ويقاومها بكافة السبل والوسائل . وكان هذا الحزب يعترض أيضاً على قانون الانتخابات ، وعلى تقسيم الدوائر ، وينادى بتصفية الإدارة الأهلية قبل إجراء الانتخابات . ويرى أيضاً أن تخصص دوائر للعمال والمزارعين أسوة بدوائر الخريجين ، وينادى بتخصيص نصف مقاعد الجمعية التأسيسية لأهل المناطق المستنيرة والمثقفين .

أما الأحزاب الجنوبية فقد أعلنت عن عدم اعتراضها على إجراء الانتخابات فى الشمال دون الجنوب ، شريطة ألا يتغول الشمال على الحقوق السياسية لأهل الجنوب .

ولما اتخذ مجلس السيادة قراره بإجراء الانتخابات ، وحدد الحادى والعشرين من أبريل ١٩٦٥ موعداً لها ، أعلن السيد على عبد الرحمن الأمين ، رئيس حزب

الشعب الديمقراطى ، عن مقاطعة حزبه لها . وقال إن إجراء الانتخابات فى الشمال دون الجنوب مؤامرة استعمارية تهدف لتمزيق أوصال السودان وفصل جنوبه .

وبدأت الانتخابات فى الموعد المحدد لها فى مائة وأربعين دائرة من الدوائر الجغرافية فى شمال السودان من جملة عددها البالغ مائتين وثمانى عشرة دائرة فى القطر كله ، منها ستون دائرة فى الجنوب . وكان عدد قليل من المرشحين قد فاز بالتزكية . وأعلنت نتائج هذه الانتخابات فى الحادى عشر من مايو ١٩٦٥ فحصل حزب الأمة فيها على أربعة وسبعين مقعداً ، والحزب الوطنى الاتحادى على واحد وخمسين ، وجبهة الميثاق الإسلامى على ثلاثة مقاعد . والمستقلون على خمسة عشر مقعداً ، وحزب الشعب الديمقراطى على ثلاثة . أما دوائر الخريجين فقد حصل الحزب الشيوعى السودانى على تسعة من مقاعدها ، وحصل بعض اليساريين الذين حظوا بتأييده بثلاثة ، والحزب الوطنى الاتحادى بمقعدين وجبهة الميثاق الإسلامى بمقعد واحد .

وكان الأزهرى قد فاز بدائرة أم درمان الجنوبية على السيد عبد الخالق محجوب ، الأمين العام للحزب الشيوعى السودانى ، بأغلبية تفوق ألف صوت .. إذ نال خمسة الآف وستمائة وواحد وخمسين صوتاً ، تقابلها أربعة الآف وخمسمائة وتسعون صوتاً لمرشح الحزب الشيوعى ، وألف وسبعمائة وأربعة وستون صوتاً لمرشح حزب الأمة فى هذه الدائرة ، وكان مرشحو الحزب الشيوعى ، رغم عدم فوزهم فى الدوائر الجغرافية بالعاصمة ، قد نالوا نحواً من عشرة الآف صوت بالإضافة إلى الأصوات التى نالوها فى دائرة الخريجين التى تزيد عن ثلاثة وستين ألف صوت ، هذا غير ما نالوه من أصوات فى الدوائر الجغرافية فى بعض الأقاليم خارج العاصمة .

ولم يكن هناك مفر من قيام حكومة ائتلافية تتكون من حزب الأمة والوطنى الاتحادى لتحل محل الحكومة القومية الانتقالية ..وتم بالفعل الاتفاق بين هذين الحزبين على تشكيل الحكومة فى منتصف يونيو . ونص على إسناد رئاسة مجلس الوزراء لحزب الأمة ، وتعديل الدستور المؤقت ليصبح الأزهرى ، رئيس

الحزب الوطنى الاتحادى ، رئيساً لمجلس السيادة بعد أن كانت الرئاسة فيه دورية ، يتعاقب عليها أعضاؤه مرة كل شهر ، وفق منطوق الدستور ... وكانت الحكومة الجديدة تتألف من ستة عشر وزيراً ، سبعة من حزب الأمة ، وستة من الوطنى الاتحادى ، وثلاثة من الأحزاب الجنوبية ، وتقوم على أساس مثياق اختطه الحزبان المؤتلفان والتزما به .

يقــول الميثاق : (١)

« إن الأمر الذى لا يقبل الجدل هو أن هذا الوطن يواجه تحديات مصيرية تستوجب التضحية من كل مواطن للحفاظ على استقلالة ، ووحدته ، وكيانة الإقتصادى ، وعلى قيمه ، ومثله العليا ، وإن مستقبل الديمقراطية مهدد مالم تتضافر جهود جميع المؤمنين بالنظام الديمقراطى ، وتتكاتف للحفاظ على الديمقراطية ، التى استشهد فى سبيلها أبناؤنا . وقد أصبح واضحاً من نتيجة انتخابات الجمعية التأسيسية أن الشعب لم يعط تفويضاً كاملاً لحزب واحد ليحكم منفرداً ، وكأنما أراد الشعب السودانى أن يوجه الأحزاب لتجتاز المرحلة القــادمة متعاونة فى ميثاق قومى ، وأن تأتلف لإيجاد جهاز مستقر يعيد الطمأنينة ، ويقضى على مظاهر القلق والفوضى ، ويحافظ على وحدة السودان ، وينقذه من الإنهيار الإقتصادى والسياسى والاجتماعى والخلقى . وقد بذلت جهود صادقة مخلصة لإشراك جميع الأحزاب الممثلة داخل الجمعية التأسيسية فى تحمل المسئولية ، ولكن باءت جميع هذه الجهود بالفشل . لذا كان واجباً حتمياً على الحزبين الكبيرين أن ينهضا إلى مستوى مسئوليتهما ، وأن يستهدفا المصلحة الوطنية قبل المصلحة الحزبية ، كان عليهما أن يتحملا المسئولية التاريخية فى تفتيت وحدة التراب السودانى ، وجعله فريسة للتكتلات الإقليمية ، والانهيار الإقتصادى ، وضياع الديمقراطية ، وفتح الطريق أمام الفتنة والتدخل الاستعمارى ، وجميع المخاطر التى تهدد مصير شعبنا .

« لقد قررنا أن نستجيب لنداء وطننا ، وأن نهرع لانقاذة مستعدين فى سبيل ذلك لتقديم أية تضحية ، متحمـلين جميـع النتائـج ، مؤمنين أن ذلك هـو واجبنا

---

(١) جريدة الأيام السودانية ٢٧ يونيو ١٩٦٥ .

المقدس ، واثقين من تفهم الشعب السوداني لحقيقة الموقف ، مؤمنين فى مساندته وتأييده .

« لقد اتفقنا – نحن حزبى الوطنى الاتحادى والأمة – أن يكون حكمنا هذا امتداداً لثورات التحرير الكبرى التى يزخر بها تاريخنا ، والتى توجت بثورة أكتوبر الشعبية الظافرة التى سنتابع منجزاتها لتوفير الحريات العامة ، والمحافظة على الديمقراطية والدستور ، ومعاقبة كل من ينتقص منها .

« وسنلتزم فى حكمنا بالوسائل الديمقراطية ، وإدانة أساليب العنف والقهر فى العمل السياسى . »

ومضى الميثاق بعد ذلك يعدد برنامج عمل الحكومة كما يلى :

* إعادة جهاز الحكم المحلى بما يكفل تحقيق الديمقراطية ، والرقابة الشعبية ، وتوخى العدالة فى توزيع الخدمات الاجتماعية بتصفية الإدارة الأهلية فى المناطق المتقدمة ، وتطويرها وتطهيرها فى المناطق المتخلفة ، مع جعل تشكيل المجالس المحلية ، كلها بالانتخاب ، وحماية أجهزة الأمن من الفساد والتدخل الحزبى ، وتقويتها ودعمها ، وإعادة النظر فى قوانين الهجرة والجنسية .

* زيادة إمكانيات الجيش السودانى بزيادة عدده ، وتقوية عتاده ، تمكيناً له من القيام بواجبه المقدس فى الدفاع عن وحدة السودان وسيادة أراضيه ودستوره وأمنه الداخلى وديمقراطيته .

* ضمان استقلال القضاء والخدمة المدنية والجامعة ، وإنشاء جهاز فعال للرقابة لحماية المواطنين والموظفين من سوء استعمال السلطة .

* اذابة التكتلات القبلية والعنصرية والطائفية فى بوتقة واحدة ، وتطهير المجتمع من الدجل والشعوذة ، والدعارة ، والانحلال الخلقى ، والرشوة ، واستغلال النفوذ ، والمحسوبية .

* هيمنة الدولة على جميع أوجه النشاط الإقتصادى وتوجيهه ، والالتزام بالتخطيط فى كل مجالات التنمية الإقتصادية والاجتماعية بتكوين لجنة مركزية مستقلة للتخطيط ، ومجلس للانتاج ، كل ذلك بهدف زيادة الإنتاج ومضاعفة الدخل القومى بقفزات سريعة .

* تحرير الإقتصاد من السيطرة الأجنبية والتبعية لمراكز النفوذ الأجنبية ، وتوجيهه لخدمة أغراض المستهلك وأهداف التنمية الإقتصادية ، مع تنويع مصادر الدخل والإنتاج .

* الشروع فوراً فى إنشاء قطاع عام تملكه وتوجهه وتديره الدولة ، يشتمل على منشئات الخدمات العامة ، والمعادن ، والصناعات الاستراتيجية ، والمشروعات الزراعية الكبيرة ، واستغلال الطاقة الكهربائية ، والمواصلات ، وصناعة واستيراد الأدوية ، والمواد الغذائية ، مع إقامة قطاع تعاونى يشمل المشروعات الزراعية ، والمنشئات التجارية مع تنظيم التعاونيات ، وتقويتها بامتلاك وإدارة هذا القطاع ، وتوسيعه بأوجه النشاط المختلفة ، ودعم مصلحة التعاون تمكيناً لها من أداء رسالتها .

* تشجيع القطاع الخاص للقيام بدوره الأساسى فى تنمية اقتصاديات البلاد فى الحقل التجارى والصناعى والزراعى ، إيماناً بخدمته للإقتصاد القومى فى الأعمال التى تستدعى المبادءة والمبادرة والمخاطرة ، ومساندته مادام يلتزم بحق الدولة فى الإشراف والتوجيه ، وواجبه فى خدمة أغراض التنمية الإقتصادية فى غير استغلال أو احتكار .

* زيادة المشروعات الصناعية فى المناطق الريفية والأقاليم بهدف موازنة النمو الإجتماعى ، والإقتصادى ، والحد من الهجرة للمدن .

* تشجيع رأس المال الأجنبى للإستثمار فى السودان ، وتعديل القانون بما يكفل زيادة الضمانات ، على ألا تتعارض مع المصلحة الوطنية ، وحق الدولة فى الإشراف والتوجيه ، وقبول القروض ، والمنح غير المشروطة ، وإحكام الرقابة على النقد بما يكفل المحافظة على الثروة القومية ، والتدقيق فى التحويلات الخارجية ، ومراقبة أسعار الصادرات والواردات ، ومراجعة النظام الضرائبى مما يكفل عدالته وفعاليته .

* وضع خطـة متكاملة لاستثمار الأراضى البكر بتكملة مشروع خشم القربة ، والاستفادة من خزان الروصيرص ، وتوسيع مشاريع الزراعة الآلية بفتح الطرق ، ونظافة الأشجار وتوفير المياه ، وتسليف المزارعين ، مع تقليل تكلفة الإنتاج بتقليل أسعار الجرارات ، والماكينات الزراعية ، والوقود ، وجميع أدوات الإنتاج ، وإعادة النظر فى القوانين التى تحدد علاقات الإنتاج بأكملها ، والعمل على تحريرها ، واشتراكيتها لزيادة الإنتاج والاستقرار .

* مراجعة نظم الإدارة فى المشاريع الحكومية والآلية فى المناطق المختلفة لإزالة وتطوير أساليب الإنتاج ، وتحقيق التعاون بين الهيئات المسئولة والمزارعين والعمال الزراعيين .

* التركيز على التكثيف والتنويع فى الأنتاج الزراعى بإقامة مركز مستقل للبحــوث العلمية يكون مسئولاً عن وضع مخطط لتحسين البذور ، ومكافحة الآفات ، واتباع الأساليب العلمية فى الأنتاج .

* مراجعة سياسة منح وتجديد الرخص الزراعية بما يكفل مصالح المزارعين خاصة ، ومصلحة الإقتصاد الوطنى عامة ، وتقوية وحماية منظمات المزارعين والعمال الزراعيين المطلبية بمنحها الحريات النقابية الكاملة .

* محاربة العطش واستئصاله نهائياً بتعميم مياه الشرب النقية ، ومضاعفة خدمات مصلحة استثمار الأراضى ، والمياه الريفية ، وإنشاء الآبار الارتوازية ، والحفائر فى مختلف الأماكن .

* تطوير المراعى والخدمات البيطرية للاستفادة من الثروة الحيوانية ، ووضع سياسة ثابتة لتسويقها وتصنيعها بما يكفل مصلحة أربابها ، وانتفاع الإقتصاد القومى من عائدها .

* تطوير وسائل المواصلات الجوية والبرية والنهرية والبحرية بزيادتها ، وتعميمها ، ودعمها ، ومراجعة الأجور ، وتقليل نفقات السفر والشحن .

* تحقيق مجانية التعليم فى كل مراحله ، ومحو الأمية محواً نهائياً لدى الرجل والمرأة ، مع توفير أسباب التنسيق بين سياسة التعليم ، وخطة التنمية الإقتصادية والتوسع فى التعليم المهنى ، والصناعى ، والزراعى ، وتدريب المدرسين والمدرسات فى جميع المستويات .

* العمل على توفير العلاج لكل مواطن ، وتوصيل الخدمات الصحية للقرى والبوادى ، والإشراف على صناعة وتجارة الأدوية بما يضمن تواجدها فى جميع المراكز الصحية ، وخفض أسعارها ، وإحكام الرقابة على الأوبئة ، واستئصال الأمراض المستوطنة ، ونشر الوعى الصحى .

* محاربة الغلاء ، وخفض المعيشة بتخفيض الجمارك على السلع الاستهلاكية الشعبية ، وتركيز الأسعار ومراقبتها ، ودراسة إيجارات السكن لتخفيضها ، والتوسع فى إعطاء فرص السكن لذوى الدخل المحدود ، وتحسين المواصلات .

* كفالة الحريات النقابية فى أوسع نطاق للعمال وفقاً لاتفاقيات هيئة العمل الدولية ، مع إعطاء النقابات والاتحادات فرصة أوسع فى مراقبة الإنتاج وزيادته ، وإصدار قانون موحد للعمل يتضمن حماية قوية للعمال ، يكفل لهم كافة الضمانات الإجتماعية ضد المرض و العجز والموت والشيخوخة .

* تأليف لجان محايدة لإعادة النظر فى كادر العمال والموظفين ، تكون لها كل الصلاحيات لمراجعة سياسة العمل بأكملها فيما يخص الأجر ، وساعات العمل ، وشروط الخدمة الأخرى ، وبما يكفل مصلحة العمال والموظفين .

* تحقيق شراكة المزارعين فى الانتاج بمشروع الجزيرة بما يرفع نصيبهم المباشر إلى خمسين فى المائة من عائد القطن ، ووضع اللقيط فى الحساب المشترك ، والعمل على زيادة مال الخدمات الاجتماعية ، وإعانة المجالس المحلية بما يحقق مصالح المزارعين ورفاهيتهم ، مع العمل على خفض تكلفة الإدارة ، ومراجعة أسعار الحرث ، والحلـج ، والترحيل ، بما يحقق تخفيض تكاليف الإنتاج ، وتقليل التزامات المزارعين .

* الالتزام بميثاق الأمم المتحدة فى مجال السياسة الخارجية ، وميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ، وجامعة الدول العربية ، وبسياسة عدم الإنحياز والحياد الإيجابى ، والعمل على توطيد أركان السلام العالمى ، وتخفيف حدة الحرب الباردة ، ومقاومة استعمال القوة الذرية لغير الأغراض السلمية ، ومناهضة الاستعمار بشتى صوره وأشكاله ، ومساندة الشعوب ، وبخاصة الإفريقية والعربية التى تسعى للتحرر من الاستعمار القديم والحديث ، وإبراز شخصية السودان بانتهاج سياسة إيجابية فى المشاكل العالمية .

* مواجهة مشاكل جنوب السودان الموروثة عن الإستعمار بسياسة واضحة حازمة ، تضع الأمور فى نصابها وتؤكد وحدة السودان ، وسعادة شعبه دون تفرقة أو تمييز ، وصد كل تدخل أجنبى ، وتصفية كل المنظمات الإرهابية ، والتكتلات الخارجة على القانون والنظام ، بتجريدها من السلاح تجريداً كاملاً ، وإطلاق يد أجهزة الأمن للقضاء قضاء تاماً على كل من تسول له نفسه العبث بأمن الشعب وعرقلة تقدمه .

* متابعة الحل السلمى لمشكلة الجنوب حفاظاً على وحدة السودان ، ونشر أسباب الأمن ، وتنفيذ مقررات مؤتمر المائدة المستديرة ، ومضاعفة الجهود للوصل إلى حل دائم لهذه المشكلة من كل زواياها .

كان هذا هو الميثاق الذى انبنى عليه ائتلاف حزبى الأمة والوطنى الاتحادى ، والذى باركه الأزهرى والصادق المهدى زعيما الحزبين منهجاً للحكم .

وكانت الجمعية التأسيسية قد قررت عقب انتخابها لرئيس الوزراء تعديل دستور السودان المؤقت لإسناد رئاسة مجلس السيادة لشخص واحد بدلا عما كان ينص عليه من قبل ، وهو أن تكون رئاسة المجلس دورية ، شهراً بعد شهر وبإجازة هذا التعديل انتخب السيد اسماعيل الأزهرى ، زعيم الحزب الوطنى الاتحادى ، رئيساً لمجلس السيادة ، وهو منصب يعادل منصب رئيس الجمهورية فى البلاد الأخرى . وبهذا تحققت نبوءته التى كان قد أدلى بها لمندوب إحدى الصحف البريطانية حين قال :

« إذا صار السودان مملكة لكنت مليكها ، أو جمهورية لأصبحت رئيساً لها . »

ومضت حكومة السيد محمد أحمد محجوب تصرف مسئولياتها العامة رغم الظروف القاسية التى كانت تحيط بها ، من تدهور فى الموقف الإقتصادى ، وتفاقم للتمرد فى جنوب السودان ، وتكاثر للمطالب والإضرابات العمالية .. ورأى سيادته وهو حديث عهد بتقلد مسئوليته أن يزور دول الجوار ، ويسعى لتحسين ودعم العلاقات معها ، فزار اثيوبيا حيث عقد مفاوضات مع إمبراطورها ، واتفاقيات مع حكومتها ، وزار كينيا ويوغندة .

ويصادف عام ١٩٦٥ الذى انتخب فيه المحجوب رئيساً للوزراء مرور عشر سنوات على قيام جامعة الخرطوم . وتحتفل الجامعة بهذه المناسبة ، ويتحدث مديرها الدكتور النذير دفع الله عن منجزاتها وتطورها فيقول :

« يوم عيدنا هذا يجىء بعد أن سلخت الجامعة عشر سنوات من عمرها تقريباً ، فجاء متميزاً من عدة وجوه ، ليس أقلها إشراقاً أننا نحتفل اليوم بتخريج أكبر دفعة منذ تحويل كلية الخرطوم الجامعية إلى جامعة معترف بها فى عام ١٩٥٦ . فاليوم نحتفل بتخريج مائتين وثمانية وستين خريجاً وخريجة ، من بينهم ثمانية من خريجى الدراسات العليا ، وواحد من قسم الدكتوراة ، وسبعة من قسم الماجستير .. ولم تكن هذه السنوات العشر سنوات عادية بل شهدت تغيرات

عديدة عاتية عميقة الأثر على بلادنا وعالمنا العربى ، وعالمنا الإفريقى ، بل أحدثت من التحولات والتغيرات فى تاريخ البشرية والعالم بأسره مالا يمكن مقارنته بما حدث فى عشرات الحقب الماضية .. وبرز إلى الوجود ما يعرف بالعالم الثالث الذى نحيا فى إطاره عند نقطة التقاء الوجود العربى والوجود الافريقى ، فنطور الجامعة العربية ، ونسعى لدعم منظمة الوحدة الإفريقية ونبادر فى الإلتزام بتنفيذ مقرراتها للدفاع عن حرية شعوبها ورد الأعتداء عليها .. وتطور العالم فى مجال الإقتصاد والاجتماع ، والعلم لا يقل أثراً عن التحولات السياسية .

« وكان لابد أن يكون لكل هذا أثره على مؤسسة حية كجامعتنا ، فيؤثر فى تطورها ، ويدفعها للتأثير فيه على امتداد أبعاده ، إذ بذلت جهد طاقتها لكى لا تتخلف عن تأدية رسالتها فى كل مجال من هذه المجالات ، وإن تفيد منه فى تطوير ذاتها ... فماذا حققت لذاتها فى خدمة وطنها ، وفى الأسرة الجامعية العربية والإفريقية والعالمية .... ؟

« تقول لنا الأرقام إنه كان عدد الطلاب بالجامعة فى عام ١٩٥٦ – ١٩٥٧ ثمانمائة واثنين طالباً وطالبة ، فصار الفين وخمسمائة وستة وتسعين فى عام ١٩٦٥ – ١٩٦٦ . وكان عدد المقبولين من الطلاب والطالبات الجدد مائتين وسبعة وستين فارتفع إلى ثمانمائة وثلاثة وثلاثين . وكان بالجامعة سبع كليات هى الزراعة والآداب والهندسة والحقوق والطب والعلوم والبيطرة ، وبها ستة وثلاثون قسماً . وتضم الجامعة اليوم تسع كليات بإضافة كلية الاقتصاد والدراسات الإجتماعية ، وكلية الصيدلة ، وارتفعت أقسامها إلى تسعة وخمسين قسماً ، يدرس بها ثلاثمائة وأربعة وعشرون أستاذاً أو محاضراً ، بينهم مائة وخمسة عشر سودانياً ، وبهذا تحققت سودنة الوظائف الإكاديمية بنسبة عالية ، بعد أن خطونا خطوات واسعة فى سودنة الوظائف الإدارية فى الرئاسة والأقسام .

« وكان بالجامعة عام ١٩٥٦ ثمانية داخليات تتسع لإيواء خمسمائة وستين طالباً وطالبة ، ارتفعت فى العام الدراسى الحالى إلى عشرين داخلية تتسع لسكن الفين وخمسمائة . وكانت مكتبة الجامعة تضم اثنين وخمسين الفاً وستمائة وتسعة وتسعين مجلداً فى عام ١٩٥٦ ، فارتفعت إلى مائة ، وأربعين ألف مجلد فى هذا العام . »

وكان من المنجزات الكبرى فى السودان فى هذا العهد الذى تقلد فيه الأزهرى منصب رئاسة مجلس السيادة إكمال تشييد خزان الروصيرص . وكانت المرحلة الأولى منه قد تم انجازها فى صيف عام ١٩٦٥ ، وأمكن معها تخزين ثلاثة مليارات من الأمتار المكعبة من الماء ، تستغل فى رى مشاريع زراعية جديدة ، وزيادة المياه لمشروع الجزيرة الذى ظل منذ إنشائه فى عام ١٩٢٥ ، يعتمد على خزان سنار . غير أن زيادة حجم المشروع بتعمير المناقل استنفذت عطاء هذا الخزان .. وكانت حكومة السودان قد كلفت إحدى البيوتات الهندسية البريطانية الكبرى ، شركة الكسندر جب ، فى عام ١٩٥٢ بدراسة إمكانية بناء خزان فى الدمازين بالقرب من الروصيرص فى جنوب الفونج ، وقامت الشركة بهذا العمل ، ووضعت تقريرها وتصميماتها ، وطرح المشروع فى عطاء عالمى تحمل الجزء الأكبر من نفقاته البنك الدولى بقرض قدمه للسودان . وبدأ العمل فى عام ١٩٦١ على مرحلتين ، يمكن تخزين ثلاثة مليارات من الماء فى الأولى منها ، والثانية تؤدى إلى تعلية الخزان بعشرة أمتار يرتفع معها التخزين إلى ٧٫٤ ملياراً . واشتمل تصميم الخزان على محطة كهربائية ذات سبعة توربينات ، طاقة كل منها خمسة وعشرون ألف كيلواط . وكان العطاء لتشييد الخزان قد رسا على شركة إيطالية بمبلغ قدره تسعة عشر مليوناً وسبعمائة ألف جنيه ، دفع البنك الدولى منها نحو سبعة ملايين ، واتحاد التنمية العالمى أربعة ملايين ونصف المليون وحكومة المانيا الغربية ستة ملايين وسبعمائة ألف جنيه .

ومن ناحية أخرى كان رئيس الوزراء قد ألقى خطاباً مستفيضاً استعرض فيه مشاكل السودان ومنجزات حكومتة خلال عامها الأول ركز فيه على الوضع فى جنوب السودان ، والوضع الإقتصادى، ومشاريع التنمية .

قــــال :

« وجدنا الجنوب يوشك أن يخرج عن الوطن السودانى ، وأصبح مسرحاً للتمرد والإرهاب المسلح ، فصرفنا مالاً ودماً وجهداً فأعدناه . وقد بدأ الاستقرار يعمه الآن ، وبدأ مواطنونا حياتهم العادية ، وسنذهب فى طريقنا قدماً لا ندخر مالاً ولا جهداً حتى ترفرف عليه ألوية السلام والاستقرار ، وتنتظمه الخدمات التعليمية والصحية ، وتستأنف فيه مشاريع التنمية ، وبذلك تختفى العطالة . ولقد وجهنا باستئناف العمل فى جميع المشاريع وإمدادها بالمعدات والماكينات .

« ويسير العمل الآن سيراً حسناً ، ويراقب يوميــاً على مستوى جميع الأجهزة . ووضعنا خطة متكاملة لقرى السلام ، وإسكان العائدين ، وإيجاد كسب واستقرار لهم بطريقة تمكنهم من استئناف حياتهم الطبيعية ، بتقديم المسكن ، والمأكل ، والمشرب الضرورى لإعاشتهم ، حتى يتمكنوا من زراعة وحصد محاصيلهم . وفى المجالات الآخرى أعددنا العدة لإنشاء ودعم مقومات الحياة الكريمة لهؤلاء العائدين ، من تجهيز الأرض وتوفير الآلآت اللازمة لاستصلاحها ، وتزويد نقاط التجمع بوحدات طبية وبيطرية للقضاء على الأمراض المتفشية بين الإنسان والحيوان ، وتعمير الطرق لربط قرى السلام بعضها ببعض ، ولتسهيل سبل المواصلات للوحدات الطبية والبيطرية المتحركة ، ولنقل المحاصيل من المزارع . وإننا لواثقون بأن كل ذلك منْ شأنه أن يهيء السبــل لإخواننا فى الجنوب نحو حياة كريمة مستقــرة ، وأمل مشــرق ، وسلام دائــم . »

ومضى يتحدث عن نشاط حكومته لتحقيق التنمية الإقتصادية ، ودعم الخدمات الإجتماعية ، ويعدد العقبات التى تعترض سبيلها ، والخطوات التى تتخذها لأزالتها . وكان السودان عندئذ قد اجتاحته موجة من إضرابات الموظفين والعمال والمزارعين للضغط على الحكومة لتحسين شروط خدمتهم ، وزيادة مرتباتهم وأجورهم . ولم يشأ رئيس الوزراء أن يختتم خطابه دون أن ينبه إلى أخطار هذه المطالب والاضرابات . قال :

« على العاملين فى المزارع والمكاتب والمصانع وفى شتى مجالات العمل والإنتاج الأخرى أن يؤدوا واجباتهم بتجرد ومثابرة ونزاهة ، وأن يتخلوا عن الذاتية والفردية والانانية ، وأن يعلموا أن لموطنهم عليهم حقوقاً . وعلى الذين تعلموا على حساب دافع الضرائب أن يعلموا أن ستة وتسعين فى المائة من سكان هذا البلد لم يجد نور العلم طريقاً إلى بيوتهم حتى الآن . وعلى الذين اتيحت لهم فرص العمل أن يعلموا أن أغلبية سكان هذا البلد لم يدخلوا سوق العمل .. وإذا كانت ميزانية السودان توزع كلها على الذين يعملون الآن ، فأين هى حقوق الذين يدفعون ولا يزالون محتاجين لضروريات الحياة البدائية ؟ وأين هى حقوق الأجيال القادمة ... ؟ إن الذين يتمتعون بخدمات التعليم ، والصحة ، والماء والنور ويسكنون المنازل ويتقاضون الأجور المضمونة لابد أنهم يعلمون أن

أغلبية مواطنيهم لا يزالون يشكون من العطش والجهل والفقر والعرى .. إن مشكلة الإقتصاد السودانى لن تحل إذا كانت صفوة مثقفية ، ورواد مجالات العلم فيه ، تختصم وتعتصم ، وتجرب وتطالب كل صباح جديد بما لا قبل للإقتصاد السودانى به ، غير عابئة بالأغلبية الساحقة ذات الحقوق الواضحة فى أبسط وأقل وأدنى الضروريات . إن يد الإقتصاد السودانى لن تمتد إذا كان سيل الإنذارات بالإضرابات غير المشروعة ، لا قانوناً ولا وطنية ، لا ينتهى ، إذا تآمرت فئة على الخزانة المنكهة تقتسم وحدها جميع ايراداتها ، فأين حقوق الملايين من بقية أفـراد الشعب التى تنتظر حقهـا المشروع فى التنمية والتقـدم والحياة ؟

« وإذا تسرب المخربون إلى مختلف الهيئات يشوهون وجه الحركة المطلبية ، ويثيرون القلق والشائعات والفوضى فإنهم بذلك يعرقلون عجلة التقدم بدلاً من أن يعملوا مع العاملين لدفعها إلى الأمام .

« لقد عملت هذه الحكومة أكثر مما عملت أية حكومة أخرى لمواجهة مطالب الفئات ، ولزيادة حجم الخدمات بعد أن جمدت الحكومة الانتقالية بعد ثورة أكتوبر مطالب الفئات ، وتوقف العمل توقفاً نهائياً فى جميع أجهزة الدولة ، ولقد ضمنت هذه الحكومة الحـرية ، وسمحت لجميع أوجه النشاط الديمقراطى بالعمل . ونحن نعلم أننا إذا لم نبذل العرق لصيانة الديمقراطية اضطررنا لفقد الدم تحت نير الديكتاتورية ، ولكن الذين لا يؤمنون بالديمقراطية فكراً ولا ممارسة ، والذين خانوا مبادىء الديمقراطية ابان محنتها يريدون الآن الإطاحة بالنظام الديمقراطى ... لقد استغل بعض المخدوعين السلوك الديمقراطى الذى انتهجته هذه الحكومة ، وحاولوا الاستفادة منه للوصول إلى أغراضهم المنطوية على العمالة والتنكر للحياة الديمقراطية ، ولكن هذه الحكومة الممثلة للأغلبية الساحقة من جماهير الشعب السودانى ، قادرة على اتخاذ كل الخطوات والإجراءات الكفيلة بالحفاظ على جوهر النظام الديمقراطى ، وعلى وحدة البلاد واستقلالها ، وصيانة اقتصادها .

الفصل الخامس والعشرون

الصادق يشق حزبه ويحرم الشيوعية

انقسام حزب الأمة إلى جناحين – الصادق المهدى ومؤيدوه يطيحون بحكومة المحجوب – شعبية الحزب الشيوعى تتهدد الاتحاديين – جبهة الميثاق الإسلامى تنادى بتحريم الشيوعية – الأزهرى ينذر حكومته بقيادة المظاهرات ضدها إن لم تعدل الدستور لطرد النواب الشيوعيين – البرلمان يستجيب للانذار والمحكمة تنقض قراره – استقالة رئيس القضاء –

□□□

لم تكن المشاكل التى تواجه المحجوب وهو يؤلف حكومته ويحدد سياستها قاصرة على إضرابات فئات الموظفين ونقابات العمال ، ومطالبتها بزيادة المرتبات والأجور ، ولا على مؤامرات السياسيين ، بل أمسكت بخناقه من عقر داره ، حزبه نفسه ، حزب الأمة ، يوم بلغ السيد الصادق المهدى سن الرشد السياسى – الثلاثين من عمره – وتمتع وفق منطوق القانون بالمؤهلات اللازمة للنيابة ، فدخل الجمعية التأسيسية بالتزكية حين تنازل له أحد النواب من أفراد أسرته عن دائرته فى منطقة النيل الأبيض بالاستقالة من الجمعية .

وكان الخلاف بين رئيس الوزراء المحجوب ورئيس حزب الأمة الصادق المهدى قد أطل برأسه حين أخذ نواب هذا الحزب يتمردون على الحكومة ، ويقفون منها موقف المعارضة ، مما دفع الأزهرى لعقد اجتماع لقادة الحزبين المؤتلفين فى أعقاب عام ١٩٦٦ لبحث المشاكل التى تواجه الحكومة الأئتلافية على الصعيد الحزبى ، وموقف النواب منها مما أدى إلى أزمة الحكم ، ودفع نواب حزبه لاتهام حكومته بالضعف وبسوء الأهتمام بمشاكل أقاليمهم ،وكان السيد رئيس الوزراء

فى الاجتماع يأخذ عليهم إثارة معارضة ضد حكومتهم ، ويعزو هذه المعارضة منهم لتشجيع قيادتهم لها وتحريضهم عليها . وأعلن أنه لايستطيع أن يؤدى واجبه فى مثل هذا الجو ، وطالب بمنحه كافة الصلاحيات التى تجعله قادراً على أداء وتصريف مسئوليته .

وقليلاً قليلاً تصاعد الخلاف بين رئيس الوزراء ، ورئيس حزبه ، ثم امتد فأصبح خلافاً بين السيد الصادق المهدى ومن يؤازره فى حزب الأمة من جهة ، والإمام الهادى المهـــدى ، راعى الحزب من جهة أخرى وهو يؤازر المحجوب ويؤيده . ولم يثن هذا التأييد السيد الصادق عن المضى قدماً لبلوغ مأربة ، فاتجه نحو أجهزة الحزب يدعوها لعقد سلسة من الاجتماعات ، يعرض فيها الخلافات ، ويعرب عن رغبته فى تولى مسئولياته فى الحكومة كرئيس لحزب الأمة . وكان غرضه من هذا أن ينال تأييد حزبه ، وبوجه خاص هيئته البرلمانية . ولم يقف نشاط السيد الصادق عند حد استمالة نواب حزبه لتأييده ، بل أجرى اتصالات مع قادة الحزب الوطنى الاتحادى أكدت له أن هذا الحزب يوافق على أى شخص تختاره أغلبية الهيئة البرلمانية فى حزب الأمة لتشكيل الحكومة .

وبينما كان الخلاف داخل حزب الأمة يحتدم ، نشرت صحيفة النيل الناطقة باسم حزب الأمة وثيقة بتوقيع السادة الإمام الهادى المهدى ، راعى الحزب وزعيم الأنصار ، والسيد عبد الله الفاضل المهدى ، نائبه والسادة يحيى المهدى والصادق المهدى وأحمد المهدى ، كان قد تم الاتفاق عليها فى الثالث والعشرين من ديسمبر ١٩٦٤ ، بعد شهرين من اندلاع ثورة أكتوبر ، تحدد علاقة الراعى بالحزب ، وأجهزته ، وتمنحه من السلطات والصلاحيات ما يجعل من الحزب مجلساً استشاريا لسيادته ، له أن يأخذ برأيه أو لا يأخذ .

تقـــول الوثيقة :

« تم الاتفاق بين السيد الإمام الهادى عبد الرحمن المهدى وابنائه السادة ابناء المهدى ، والسيد عبد الله الفاضل ، والسيد يحيى المهدى ، والسيد أحمد المهدى ، والسيد الصادق الصديق المهدى حول إعادة إنشاء حزب الأمة ، والعلاقات بينه وبين السيد الإمام وبيت المهدى والأنصار على ما هو آت :

* أن يكفـل للسيد الإمام الهـادى الوضـع اللائق به بوصفه راعى الحزب وذلك بأن :

أ - ينص على هذه الرعاية فى الدستور .

ب - أن يكون من حق هذه الرعاية أن تجتمع برئاسة الهيئة التنفيذية العليا للمكتب السياسى المكونة من أصحاب الاختصاص من أعضاء المكتب القياديين وتكون مهمة هذه الهيئة البت فى كبريات المسائل مبدئياً ، قبل عرضها على المكتب السياسى مجتمعاً .

ج - أن يكون للسيد الإمام حق الترشيح والموافقة على رئاسة الجمهورية ، ورئاسة الحكومة ، كما يكون له الرأى الفاصل فى ترشيحات النواب .

د - أن يعرض جدول أعمال الإجتماعات المذكورة فى البند (ب) وغيرها من اجتماعات المكتب السياسى على السيد الإمام قبل عرضها على المكتب للمناقشة لأخذ رأيه بشأنها ، وذلك ليكون التفاهم شاملاً ومرتباً له منذ بداية الأمور ، كل هذا يوضع فى صلب الدستور .

* هناك موافقة تامة من السادة المذكورين أعلاه جميعاً على أن يكون السيد عبد الله الفاضل نائباً للراعى ، يتمتع بجميع سلطات الراعى فى حالة غيابة .

* ونتيجة لذلك يصبح السيد الإمام ، والسيد عبد الله كنائب له فى الرعاية ، أعضاء فى هيئة الحزب ولجنته التنفيذية تلقائياً ، لهما حق الحضور فى أى اجتماع متى شاءا ، أو شاء أى واحد منهما .

* يترك للسيد الإمام أن يضيف للجنة التنفيذية الحالية ، وكذلك للهيئة أى اسماء يراها سيادته لائقة ومفيدة وضرورية ، ولا يمانع السادة الآخرون بالتشاور معه فى ذلك .

* تم الاتفاق على أن يضاف للهيئة خمسون عضواً جدداً يمثلون الأقاليم ، لكل مديرية ، عدا مديرية الخرطوم ، عشرة أعضاء يختارون من بينهم عضوين يمثلونهم فى اللجنة التنفيذية «المكتب السياسى» على أن يتم ذلك الإختيار بواسطة أعضاء المؤتمر القادمين من كل مديرية .

* تترك ثلاثة مقاعد شاغرة بالمكتب السياسى للجنوب وكذلك خمسة عشر مقعداً بالهيئة .

* مع الاتفاق على ما ذكر وتفادياً لأى حرج ، أو تجريح أو مساس جوهرى بالكيان القائم الآن مما قد يوغر الصدور أو يلقن الخصوم حججاً هدامة ضد

الحزب فإنه رؤى أن تترك الأوضاع القائمة على ماهى عليه مع إدخال التعديلات التى اتفق عليها من مبادىء وأسماء فى كشوفات وسجلات الحزب ، ونشرها بالصحف ليكون الناس على بينة عن الأمور .

« وعليه فإن السيد الصادق الصديق المهدى يكون رئيساً للحزب ... ويكون السيد أحمد المهدى نائباً للرئيس ... ويكـون للحزب سكرتير عام ، ونـائب للسكرتير ، ويكون للسيد الإمـــام حق ترشيح الأسماء التى يراها لهذين المنصبين ، والسادة أبناء المهدى مستعدون للتشاور مع سيادته فى هذا الشأن. »

هذه هى الوثيقة التى نشرتها جريدة النيل ، وخرجت بحزب الأمة من حزب ديمقراطى إلى حزب عائلى طائفى ، يتحكم فى أمره إمام الأنصار .

ويتحقق للسيد الصادق ما يريد ، فتجتمع الهيئة البرلمانية لحزبه وتؤيده فيما ذهب إليه ، وتقرر إسناد الحكم له بدلاً عن رئيس الوزراء المحجوب وتصدر بياناً تقـــول فيه :

« بعد الاستماع لتقرير رئيس الحزب ومناقشته ، فإن الهيئة البرلمانية لحزب الأمة ترى أن الثنائية القائمة الآن بين أجهزة الحزب والحكومة أدت إلى خلل فى التعاون المنشود ديمقراطياً بين هذه الأجهزة والحكومة ، وهى لهذا ترى إنهاء هذا التناقض بأن يتولى السيد رئيس الحزب سلطات رئاسة الحكومة فوراً .

« وتشكــر السيد محمد أحمد محجوب ، وأعضاء حكومتة على المجهود الذى بذلوه . »

ويؤدى هذا التطور إلى قسم حزب الأمة وشقه إلى جناحين ، حزب الأمة جنـاح الإمام ، يقف فيه مؤيدو سيادته وفى مقدمتهم السيد محمد أحمد محجـوب ، وحزب الأمة جناح الصادق ، يقف فيه مؤيدوه بقيادة أمين عام الحزب ، السيد عبد الله عبد الرحمن نقد الله . ويمتد الإنقسام إلى بيت الإمام المهـدى نفسه .

وحاول السيد الأزهرى أن يسوى الخلاف داخل حزب الأمة ، ولكن جهوده لم تسفر عن نتائج إيجابية . وبذلت جهود أخرى لحمل السيد محمد أحمد محجوب على الإستقـالة من رئاســة الحكومة بـُـدلاً من سحب الثقة من حكومتة ، ولكنـــه لم يستجب .. وتم بالفعل سحـــب الثقة من حكومتـــة فى الخـــامس والعشرين من يوليو .

وانتخب السيد الصادق المهدى رئيساً للوزراء فوافق الحزب الوطنى الاتحادى على الائتلاف معه فى الحكومة الجديدة .

وكان السيد الصادق بتوليه رئاسة الوزراء وهو فى الثلاثين ، من أصغر رؤساء الوزارات سناً فى العالم كله ، إن لم يكن أصغرهم أجمعين .

وحدد رئيس الوزراء الجديد مهمام حكومته بما يلى :

* وقف التدهور فى أحوال البلاد الإقتصادية ، وأحوال الخدمة العامة ، وأحوال البلاد عامة .

* العمل للتمهيد لقيام مجتمع مسلم .

* إجراء تحول فى مسلك الحل فى مشكلة الجنوب بما يمكن من الإسراع بإعادة الأمور إلى مجاريها ، وإعطاء مشاكل الأقاليم المختلفة اهتماماً بالغاً ، ونظرة خاصة .

* رسم الدستور الدائم للبلاد فى الفترة الوجيزة المتبقية من عمر الجمعية التأسيسية .

ولم يكد السيد الصادق المهدى يتقلد الأمر حتى طرأت مشكلة خطيرة أحسن السياسيون من الأحزاب التقليدية استغلالها لحل الحزب الشيوعى السودانى .

ولاستقصاء أسباب هذه المشكلة نرجع إلى الوراء قليلاً فنقول :

خلت دائرة أم درمان الجنوبية فى عام ١٩٦٥ بانتخاب نائبها السيد اسماعيل الأزهرى رئيساً لمجلس السيادة ، فرشح الحزب الوطنى الاتحادى السيد أحمد زين العابدين ، أحد أعضائه البارزين ، لخوض الانتخابات الفرعية فيها ، ورشح الحزب الشيوعى السودانى أمينه العام ، السيد عبد الخالق محجوب ، واستطاع مرشح الحزب الشيوعى أن يزيد من عدد أصواته فيها بما يقرب من سبعمائة صوت عما كان ناله عندما ترشح فى الانتخابات العامة ضد الأزهرى ... وكان فوزه فى الانتخابات الفرعية مضموناً لولا توجيه حزب الأمة وجبهة الميثاق الإسلامى لمؤيديهما للتصويت لمرشح الحزب الوطنى الاتحادى بعد أن قاما بسحب مرشحيهما ، ومع ذلك فقد حصل هذا المرشح على خمسة الآف وثلثمائة وسبعة وخمسين صوتاً مقابل خمسة الآف ومائتين وتسعة وستين صوتاً لمنافسه ، مرشح الحزب الشيوعى ، واعتبر المراقبون السياسيون تلك النتيجة ، التى أعلنت فى التاسع من نوفمبر ١٩٦٥ ، نصراً للحزب الشيوعى السودانى رغم فوز الوطنى الاتحادى بالمقعد النيابى بأغلبية قدرها ثمانية وثمانون صوتاً ، بدلاً عن أغلبية الأصوات الآلف التى كان فاز بها الأزهرى من قبل .

ويدل هذا الانحسار فى عدد الأصوات على انصراف الناخبين فى هذه الدائرة عن حزبهم بسبب الهزات العنيفة التى تعرض لها منذ قيامه بعد ثورة أكتوبر وفشله فى الارتفاع إلى مستوى الأحداث .. إذ نهض بعد ست سنوات من الحظر ، منهك القوى ، مفكك الأوصال فلم يستطع أن يثير فى نفوس الجماهير الحماسة لمناصرته .

كان الحزب الوطنى الاتحادى قبل انقلاب عبود حزب الوسط ، يعتمد على الطبقة المستنيرة فى المدن قاعدة شعبية له ، وقد انعكس انصراف الطبقة المستنيرة عنه فى انتخاب دوائر الخريجين ، حيث لم يفز فيها إلا بمقعدين فقط حتى هذه ما كان ليفوز بها لولا العلاقات والصداقات الشخصية التى كانت يتمتع بها مرشحاه بين الناخبين . ولم تهز هذه النتيجة الحزب أو تدفعه لتحليل أسبابها وتقصيها ، وبالتالى تصحيح الأخطاء التى أدت إليها ، وناشدته الصحف المستقلة وبوجه خاص صحيفة الأيام ، أن يعمل لتصحيح أخطائه التى أدت إلى تقلص شعبيته بين الناخبين فى بعض الدوائر الجغرافية ، وبين المستنيرين ليستعيد ما فقد ، ولكنه بدلاً عن معالجة الموقف معالجة علمية موضوعية سعى للخلاص من الحزب الشيوعى السودانى بحله ، وخظر نشاطه ، وطرد نوابه من الجمعية التأسيسية .

وفى نفس اليوم الذى ظهر فيه تعليق صحيفة الأيام وقف طالب بمعهد المعلمين العالى بأم درمـان فى ندوة عقدت هناك ، يتعرض بسوء وفحش للعقيدة الإسلامية ، ويبشر بحديث الإفك الذى دحضه الكتاب العزيز فى آيات بينات ، وبلغ الاستهتار بهذا الشاب أن وصف نفسه فى الندوة بأنه شيوعى ، وتباهى بالإلحاد بصورة توحى بأن تصرفه هذا كان لخدمة مأرب يخفيه .

وعلى الرغم من إعلان الحزب الشيوعى تبرؤه من ذلك الشاب ، واستنكاره لما صدر عنه ، فقد استغلت جبهة الميثاق الإسلامى الموقف ، وسيرت المظاهرات إلى مجلس الوزراء والجمعية التأسيسية تطالب فيها بفصل الطالب من دراسته ، وحل الحزب الشيوعى الذى زعم أنه ينتمى له . ودعا بعض المتظاهرين لتدمير دور الحزب فى أسلوب عنيف لاتخطئه الأبصار ، وبالفعل خرجت مظاهرة فى أم درمان فأحرقت دار الحزب الشيوعى بحى بيت المال ، وتجمهرت أمام منزل

السيد الأزهرى تحرضه على ضرب الشيوعيين والقضاء على حزبهم .. وخاطب سيادته المتظاهرين ، وحثهم على ضرب الشيوعيين ، والقضاء عليهم . وبارك المطالبة بحل حزبهم ، وطرد نوابهم من الجمعية التأسيسية ، فعل ذلك فى حماسة وانفعال . وأعلن عن منح الحكومة التى يحتل أرفع مقعد دستورى فيها وقتاً حدده لحل ذلك الحزب ، وإلا نزل إلى الشارع ليقود المظاهرات بنفسه حتى يتحقق له ما يريد . وكان لقرار الحزب الوطنى الاتحادى الخاص بحل الحزب الشيوعى وحظره ، وطرد نوابه من الجمعية التأسيسية ، ردود فعل كثيرة فى سائر الدوائر السياسية والصحفية والعلمية والفئوية ، استنكرته الصحف المستقلة كلها ، وحذرت من مغبته ، واستنكره بعض نواب الحزب الوطنى الاتحادى نفسه ، وتشككوا فى شرعية تعديل الدستور .

ولم يكتف العالم الجليل دكتور التجانى الماحى ، ممثل الحزب الوطنى الاتحادى فى مجلس السيادة إبان الحكومة القومية الانتقالية التى أعقبت ثورة أكتوبر ، لم يكتف بالرفض والاستنكار ، بل حدد موقفه من حزبه بالاستقالة منه . وبعث للأزهرى بخطاب قال فيه :

« يؤسفنى أن اتقدم لكم باستقالتى من الحزب الوطنى الاتحادى . إن الأحداث وأساليب معالجتها التى لا تستقيم مع مبادىء الحزب ، وقيمه ، وماضيه الذى كنت رائده ، وقائده منذ بزوغ فجر السياسة الوطنية ، قد أوشكت أن تغوض روابط الثقة والولاء التقليدى بين قادة الحزب ورواد جماهيره .. ولعمرى فإن ماهو كائن اليوم ، وما سوف يترتب عليه فى المستقبل القريب ، يشكل مسئولية تاريخية كبرى ، لم يمتحن بها الحزب فى ماضيه الطويل . إنى كمواطن يتشرف بالانتساب لهذا الحزب قد فشلت فى اقناع ضميرى بدستورية هذه الإجراءات وعدالتها . »

وعقد ممثلو ست وثلاثين هيئة وحزب سياسى اجتماعاً فى الخرطوم تدارسوا فيه الموقف ، وقرروا – فيما قرروا – تشكيل مؤتمر وطنى للدفاع عن الديمقراطية ، مثل فيه أساتذة جامعة الخرطوم ، ونقابات المحامين ، والمهندسين ، والموظفين ، والمراجعين ، والبنوك التجارية ، واتحاد الأدباء ، وطلبة جامعة الخرطوم ، وجامعة القاهرة فرع الخرطوم وغيرهم من النقابات الفئوية ..

وأصدر الاجتماع بيانا أدان فيه اتجاه الحكومة لحل الحزب الشيوعى السودانى ، ونبه إلى ما يواجه البلاد من مؤامرة أعتى من انقلاب ١٧ نوفمبر ، وسير المؤتمر موكباً ضخماً فى الخرطوم ضد قرار الحكومة ومواكب مماثلة فى الأقاليم .

ومن الناحية الأخرى كانت جبهة الميثاق الإسلامى - الإخوان المسلمون - قد زحمت الطرقات بالمظاهرات تؤيد فيها الحكومة وتستحثها الخطى لحل الحزب الشيوعى السودانى وطرد نوابه .. وكان مؤيدوها يحيطون بدار الجمعية التأسيسية يرفعون لافتاتهم تحمل شعارات الإدانه للشيوعيين .. وكان بعضهم ينادى بتقتيلهم وذبحهم أسوة بما فعلت اندونيسيا !!

وفى الحادى والعشرين من نوفمبر ١٩٦٥ أجازت الجمعية التأسيسية مشروع تعديل للدستور قدمته الحكومة يقضى بتحريم الشيوعية والإلحاد والإرهاب بغرض قلب نظام الحكم ، أجازته بعد مداولة استمرت سبع ساعات اشترك فيها مؤيدو الحكومة ومعارضوها ، واتخذ القرار بأغلبية مائة واثنين وأربعين صوتاً مؤيداً ، مقابل سبعة عشر صوتاً معارضاً .. وأعلن الحزب الشيوعى عدم اعترافه بهذا القرار ، وتقدم بعض أعضائه بشكوى إلى المحكمة العليا يطعنون بها فى عدم دستورية قرار الجمعية بتعديل الدستور ، وحل حزبهم . وفى الحادى والعشرين من ديسمبر ١٩٦٦ أعلنت محكمة الخرطوم العليا بطلان تعديل الدستور الذى أجاز حل الحزب الشيوعى ، وإبعاد نوابه من الجمعية التأسيسية ، فأصدر مجلس الوزراء بياناً قال فيه :

« علمنا أن حكماً قضائياً قد صدر من السيد قاضى المديرية فى أمر القضية الدستورية مفاده الغاء تعديل الدستور الذى أجرته الجمعية التأسيسية لحل الحزب الشيوعى .

« إن حل الحزب الشيوعى كان نتيجة انتفاضة شعبية أرادت منع المادية الملحدة فى البلاد ، ومنع النشاط السياسى المنحاز بعقيدته لمعسكر أجنبى ، ومنع التخطيط السياسى لخلق فتنة طبقية تقضى على الديمقراطية ، وتفرض استبداداً ملحداً مسنوداً من الخارج .

« لـهذه الأسباب مجتمعة أراد شعبنا حـل الحزب الشـيوعى وتحرك نوابـه بإرادته ، فأجروا تعديلاً فى الدستور ، وتم ذلك الحل تجاوباً مع تلك الأهداف وتأكيداً لتلك الإرادة .

« إن الجمعية التأسيسية ، وهى التجسيد الشرعى لإرادة هذه الأمة لهى الهيئة العليا فى البلاد ، ومصدر السلطات فيها ، وإن سيادتها فوق كل سيادة وحقها فى التشريع ، والتقنين ، وتعديل الدستور المؤقت ، وكتابة الدستور الدائم ، حق لا يسلب ، وحـرمة لا يعتدى عليها ، لأن أى اعتداء عليها هو إعتداء على هذا الشعب ، وتعد على حقوقه وإرادته .

« إننا نحترم القضاء ، واستقلال القضاء ، وحدود صلاحياته ، وحقوقه الدستورية وفق نظمه الدستورية ، وإجراءاته القانونية . وانطلاقاً من هذا المبدأ فقد اتخذت الحكومة الإجراءات اللازمة لاستئناف ذلك القرار ، وننتظر أن تنظر محكمة الاستئناف المدنية العليا هذا الاستئناف لإصدار قرار فى هذا الأمر الهام الذى يتصل اتصالاً مباشراً بمبادىء هذا الشعب ومعتقداته .

« إن الحكومة قد اتخذت الإجراءات اللازمة لصيانة الأمن ، والحفاظ على النظام ، وتتوجه للشعب السودانى بنداء واضح إن يلتزم الناس الهدوء ، وأن يتجنبوا الاحتكاكات ، وإن الحكومة لا تمنع المواطنين التعبير عن مشاعرهم ، ولكنها ترى أن يكون ذلك فى حدود القانون ، وفى نطاق النظام ، فلا يقوم أحد بحركة تعارض القانون ، أو تعكر صفو الأمن والنظام . »

وإزاء هذا البيان رفعت محكمة الاستئناف العليا مذكرة إلى السادة رئيس وأعضاء مجلس السيادة عقب تسلمها للاستئناف المقدم من مجلس الوزراء خطـأت فيها مجلس الوزراء فى اعتقاده بسيادة الجمعية التأسيسية على الدستور ، فى حين أن الدستور له السيادة على السلطة التشريعية ، والقضائية ، والتنفيذية ، وفندت الحجج التى اشتمل عليها بيان الحكومة ، وقررت ألا تنظر الاستئناف المقدم من الحكومة مالم تتخذ الإجراءات التالية :

١ - أن يصدر مجلس الوزراء بياناً واضحاً يلغى به ، ويزيل بموجبه ، جميع الأخطاء التى اشتملت عليها البيانات السابقة ، والآثار السيئة التى ترتبت عليها ، وأن يضمن ذلك البيان الإعتذار الكافى الذى يرد للهيئة القضائية عامة ، والمحكمة خاصة ، كرامتها .

٢ - أن تجيز الجمعية التأسيسية قراراً آخر تلغى بموجبه القرار الذى أصدرته فى الثالث والعشرين من هذا الشهر .

« إننا لنرى أنه من واجب مجلسكم الموقر اتخاذ الخطوات اللازمة التى تكفل للهيئة القضائية ما يصون استقلالها ، وحيدتها ، وهيبتها ، لمباشرة سلطاتها الدستورية حتى يتيسر لأفراد هذا الشعب أن يطمئنوا كل الأطمئنان على حقوقهم الدستورية ، وعلى ممارستها فى حرية تامة تحت ظل الدستور .

« لقد ظل القضاء محل التجلة ، والاحترام ، والثقة والتقديس من جميع فئات المواطنين . ونؤكد لكم أننا حريصون كل الحرص على المحافظة على هذه المكانة ولن نتخلى عن حمل الأمانة التى وضعها الدستور فى أعناقنا .

« ونؤكد أنه من رأينا أنه لا سيادة لفرد أو هيئة ، أو جماعة ما ، إلا لسيادة القانون ، هذا القانون الذى استمد قوته من الدستور ، ومن الميثاق الوطنى الذى أجمع عليه الشعب . وإننا نتطلع ضماناً لهذا المجتمع من الانهيار ، وحرصا على تماسكه وتقدمه ، أن يعمق هذا الفهم فى نفس كل فرد من أفراد هذا الشعب ، ويعطى ماهو جدير به من الاعتبار والإهتمام . »

ووقع على هذه المذكرة السادة بابكر عوض الله رئيس القضاء ، والربح الأمين نائبه ، وعبد المجيد إمام ، وعثمان الطيب ، ومحمد المبارك المدنى ، أعضاء محكمة الاستئناف العليا ولكن الحكومة تمسكت بموقفها .

ويشاء الله أن يفجع الحزب الوطنى الاتحادى عام ١٩٦٦ فى قائد آخر من قادته البارزين ، السيد محمد أحمد المرضى ، أمينه العام ، الذى امتدت إليه يد المنون إثر علة طارئة لم تمهله سوى أيام معدودات ... وكان المرضى رجلاً فذاً نادر المثال ، من أقوى قادة هذا الحزب فكراً ، وأكثرهم عطاء ، وأصلبهم عوداً وأشدهم إيماناً ، قاوم الحكم العسكرى بعنف ، واحتمل الأذى والملاحقة والاعتقال المنزلى فى صبر وشجاعة ، وكان الرسول الذى بعث به الأزهرى إلى القاهرة قبيل إعلان الاستقلال ليقنع مصر بالإعتراف به قبل غيرها من الدول ، مما يمنحها وضعاً متميزاً ، ويدعم ما بين القطرين الشقيقين من صلات خالدة .. واستطاع أن يقنع الرئيس عبد الناصر ، وأن يرجع من القاهرة إلى الخرطوم ظافراً .

ولم تكن مشاكل رئيس الوزراء السيد الصادق المهدى قاصرة على الأزمة الدستورية التى فجرها حل الحزب الشيوعى وطرد نوابه بل احاطت به وبحكومتة مشاكل أخرى كثيرة فى مقدمتها تدهور العلاقات بين حزبى الإئتلاف بسبب رفض رئيس الوزراء لتعيين السيد عبد الماجد أبو حسبو عضواً فى الحكومة رغم حرص الأزهرى على تعينه ، مما أوغر عليه صدور حلفائه .. وكان منها أيضاً الموقف العدائى الذى كان يتخذه منه السيد حسين الهندى ، وزير الحكومة المحلية واستهانته به ، بل وعمله السافر لتقويض الحكومة للاطاحة به ، ومنها اتساع شقة الخلاف داخل حزب الأمة .

وكان من المقرارات الخاطئة البالغة الأثر على الاقتصاد الوطنى قرار الحكومة الخاص بتحويل ملكية المشاريع الخاصة لانتاج القطن إلى لجنة حكومية . وقد ترتب على هذا القرار فيما بعد أن تدهورت هذه المشاريع ، وأصبحت عبئاً ثقيلاً على الخزينة العامة ، بعد أن كانت مصدراً هاماً من مصادر الدخل .

ومن ناحية أخرى فقد تعرضت الحكومة إلى امتحان عسير عندما أعلن الحزب الوطنى الاتحادى فى مؤتمر صحفى عقده فى الخرطوم ، فى التاسع من مايو ١٩٦٧ ، قراره بأن تستقيل الحكومة فوراً لتقوم مكانها حكومة قومية تتولى إدارة البلاد ، والإعداد لإجراء الانتخابات العامة فى يناير من عام ١٩٦٨ .. وكان قد وصفها الإمام الهادى بالفشل ونادى بضرورة زوالها . أما رئيس الوزراء السيد الصادق المهدى ، فقد أكد فى الجمعية التأسيسية أن حكومته تعتبر تفويضها منتهياً فى العاشر من يونيو لأن الدستور المؤقت ينص على ذلك ، وسعى سيادته لتسوية الخلاف داخل الائتلاف فى اجتماع عقده مع الأزهرى فى القصر ، ولكن هذا المسعى لم يسفر عن تسوية للأزمة .

وفى الخامس عشر من مايو أطاحت الجمعية التأسيسية بحكومة السيد الصادق المهدى ، وسحبت الثقة منها ، وتم انتخاب السيد محمد أحمد محجوب مرة أخرى لرئاسة الحكومة . وبهذا انطوت فى السودان صفحة سياسية ، وبدأت صفحة جديدة ، وتبادل الصادق والمحجوب الأدوار .

وكأنما سحب الثقة من الحكومة وحده لم يكن كافياً لإثارة المواطنين ، إذ استقال بعده مباشرة السيد بابكر عوض الله ، رئيس القضاء من منصبه ، وذلك

فى مذكرة بعث بها إلى السادة رئيس وأعضاء مجلس السيادة ، بسبب ما أسماه موقف المجلس من القضية الدستورية وما ينطوى عليه من هدم لكل الأسس الدستورية التى يقوم عليها استقلال القضاء وقدسيته ، وكرامته ، قال :

« إننى لاشك مقدر كل التقدير أنكم الهيئة التى نص الدستور على أن القضاء مسئول أمامها وحدها فى أداء مهامه ولكنه يؤسفنى أنكم بمعالجتكم للمشاكل التى اثيرت حول هذه القضية لم تقيموا مسئوليتكم التقييم الصحيح ، ولم تدركوا بوضوح حدود تلك المسئولية . »

أما السيد محمد أحمد محجوب الذى انتخب رئيساً للوزراء فقد بدأ مشاورات مع زعماء الأحزاب السياسية لتشكيل حكومة قومية .... ولكنه لم يستطيع أن يبلغ الغاية التى كان ينشدها فى هذا السبيل فعدل عنه ، ودخل فى مفاوضات مع الأزهرى وقادة الحزب الوطنى الاتحادى وبعض الأحزاب الجنوبية لتأليف حكومة ائتلافية .. وكانت الأنباء تترى خلال هذه الفترة عن تدهور الموقف فى منطقة الشرق الأوسط ، مما دعا الأمين العام للامم المتحدة أن يعلن بأن التوتر الذى ساد بين الدول العربية واسرائيل ينذر بشر مستطير ، وأن يناشد الفريقين بضبط النفس . وكانت مصر قد أمرت بسحب قوات الطوارىء الدولية التى كانت تقف حائلاً بينها وبين اسرائيل منذ نهاية العدوان الثلاثى الذى قامت به اسرائيل وبريطانيا وفرنسا ضدها فى عام ١٩٥٦ ... ليس هذا فحسب ، بل أقدمت على خطوة خطيرة أخرى هى إغلاقها لخليج العقبة فى وجه السفن الاسرائيلية مما اعتبرته اسرائيل إجراء حربياً ، وأثار هذا التصرف من الرئيس جمال عبد الناصر ثائرة الولايات المتحدة التى اعتبرت مضيق تيران هذا ممراً مائياً دولياً لا يجوز قفله ، وأصدرت توجيهاتها لرعاياها بعدم التوجه إلى منطقة الشرق الأوسط .

وفى الثامن والعشرين من مايو ١٩٦٧ اتجهت أنظار العالم وأسماعه إلى قصر الزهراء بالقاهرة حيث عقد الرئيس جمال عبد الناصر ، رئيس الجمهورية العربية المتحدة ، مؤتمراً صحفياً عالمياً أعلن فيه أنه لا تستطيع أية قوة فى الأرض أن تسلب بلاده حقها فى خليج العقبة ومضيق تيران . وعزا تدهور الموقف فى المنطقة إلى تآمر اسرائيل ضد سوريا ومناداتها بالهجوم على

دمشق . وقال إن قواته ذهبت إلى أماكنها الطبيعية فى سيناء لترد العدوان . وقال أيضاً إن اسرائيل خلقها الاستعمار والقوة الراغبة فى السيطرة على الوطن العربى ، وأن الولايات المتحدة قد انحازت لها ففقدت ثقة الأمة العربية . وأكد أن قواته قادرة على القيام بواجبها الحربى بشرف وقوة وأمانة .

وجاءت الأنباء بعد أيام قليلة تحمل نبأ وصول الملك حسين ملك الأردن ، إلى القاهرة واجتماعه بالرئيس عبد الناصر ثلاث ساعات ، وقعت بعدها الدولتان اتفاقية دفـاع مشترك ، مما كان له صدى كبير فى العواصم العربية ، وتل أبيب ، ولندن .

ويبعث الأزهرى ببرقية إلى كل من الرئيس عبد الناصر والملك حسين يشيد فيها بالاتفاقية .

تقول البرقية :

« إن الجو الوطنى النضـالى الذى ساد لقاءكم الموفق ، ومشاعر الأخوة الحق ، ووحدة المصير ، والهدف للأمة العربية التى برزت من خلال محادثاتكم ، دفعت بالمعركة المصيرية التى نخوضها اليوم أبعاداً نحو غايتها ، وزادت جذوة النضال العربى اشتعالاً وقوة . »

وقررت حكومة السودان أن ترسل قوة من الجيش السودانى إلى الجمهورية العربية المتحدة لتقف جنباً إلى جنب مع قوات مصر فى مواجهة اسرائيل ، وأعلن هذا القرار رئيس الوزراء فى الجمعية التأسيسية ، ثم أكده فى موكب ضخم سيره اتحاد نقابات عمال السودان مؤازرة لمصر وللقضية العربية .

وفى السادس من يونيو ١٩٦٧ وقعت الواقعة .... وقامت اسرائيل بهجوم جوى خاطف على مصر قضت خلاله على سلاح الجو المصرى ، وشنت فى نفس الوقت هجوماً على المملكة الأردنية الهاشمية .. ولم تكد أنباء هذا الهجوم الغادر تبلغ آذان رئيس الوزراء ، حتى نهض فى الجمعية التأسيسية يعلن الحرب على اسرائيل .

وفى خضم هذه التطورات وجه السيد الأزهرى ، رئيس مجلس السيادة ، خطاباً إلى الشعب السودانى أدان فيه الإعتداء الغاشم على مصر .

قـــال :

« اليوم بدأت اسرائيل عدوانها على الوطن العربى ، وشنت هجوماً كبيراً على الجمهورية العربية المتحدة ، وعلى إثر هذا العدوان انفجر البركان العربى الثائر ، وبدأت مرحلة جديدة فى تاريخ النضال العربى الصاعد ، مرحلة تتسم بالجدية والصلابة والعمل ، وتتسم بالمسئولية الكبرى الملقاة على عاتق كل عربى من المحيط إلى الخليج .. إنها الزحف المقدس نحو العدو لاسكات صوته وتمزيق كيانه ، وسحق وجوده ، والقضاء عليه قضاء فوريا ، وأبدياً . »

ومضى يقول :

« أن السودان جزء لا يتجزأ من الوطن العربى ، وإنكم إيها الأخوة المناضلون قطاع حى متفاعل عامل من قطاعات الشعب العربى الثائر ، وإن مكانكم فى المعركة هو مكان كل عربى ثائر . وانطلاقاً من هذا المفهوم فإننا نعلن أننا منذ بداية الهجوم الاسرائيلى الغادر فى حالة حرب مع اسرائيل ، ونلعن كذلك أن القوات الوطنية السودانية المسلحة ستأخذ مكانها مع القوات العربية المناضلة فى هذه المعركة الفاصلة ، وأن الحكومة السودانية قد اتخذت كل الإجراءات اللازمة لتدعيم الموقف العربى .. وقد تقدم مجلس الوزراء بتوجيه إلى مجلس السيادة لإعلان حالة الطوارىء فى الجمهورية السودانية .. واجتمع مجلس السيادة بعد ظهر هذا اليوم التاريخى الحاسم ، ووافق على إعلان حالة الطوارىء ، وأصدر أمراً بذلك ، وبهذا فإننا نعلن التعبئة العامة ، الشعبية والرسميـــة ، لأن معركة اليـــوم هى معركة كل فرد عربى ، فعليكم أن تواجهوها بالصـــرامة والجد والعمل الجـــاد المخلص . وإنه ليسرنا أن نسجـل بكل فخر واعتــزاز أننا اليوم نقف وقفة رجــل واحد ، ونخوض المعــركة بروح وطنية عالية ، وأن شعبنـــا المتطلع قد أبدى استعداداً كاملاً ، وحماساً رائعاً للبذل والتضحية . »



السودان وحرب حزيران

اسرائيل تقضى على سلاح الجو المصرى فتحسم الحرب - عبد الناصر يتهم امريكا وبريطانيا بالاشتراك عسكرياً مع اسرائيل - الرئيس المصرى يعرب عن استعداده لتحمل مسئولية الهزيمة ويعلن تخليه - الجماهير ترفض استقالته وتطالبه بمواصلة النضال حتى النصر - الأزهرى يلتقى ببعض القادة العرب ويدعو لعقد مؤتمر للقمة فى الخرطوم - جماهير السودان تستقبل عبد الناصر استقبال الفاتحين - الزعماء العرب يلتزمون بمد العون لدول المواجهة وتعويضها عما فقدت - السودان يجرى صلحاً بين الملك فيصل وعبد الناصر لأنهاء حرب اليمن .

❑❑❑

لم يكن الأزهرى وهو يلقى خطابه الذى أعلن فيه إدانة اسرائيل ، ووقوف السودان مع مصر للذود عن حقوق العرب وأراضيهم يعلم أن حرب حزيران انتهت فى ساعاتها الأولى عندما تحطم سلاح الطيران المصرى .. ذلك لأن إذاعة القاهرة ، وإذاعة صوت العرب التى كانت تبثها الحكومة المصرية ، ظلت تنشر الأكاذيب عن الموقف مما ضللت به الأمة العربية جمعاء . وفى العاشر من يونيو وجه الرئيس عبد الناصر رسالة هامة لشعبه أعلن فيها تحمله لمسئولية الهزيمة واستقالته ، وتخليه عن منصبه .

قـــال :

« لقد تعودنا معاً فى أوقات النصر ، وفى أوقات المحنة ، فى الساعة الحلوة ، وفى الساعة المرة أن نجلس معاً وأن نتحدث بقلوب مفتوحة ، وأن نتصارح

بالحقائق .... ولا نخفى عن أنفسنا أننا واجهنا نكسة خطيرة فى الأيام الأخيرة . ولكننى واثق أننا جميعاً نستطيع ، وفى مدة قصيرة ، أن نجتاز موقفنا الصعب ، وإن كنا نحتاج فى ذلك إلى كثير من الصبر والحكمة والشجاعة الأدبية ، وقدرة العمل المتفانى ... ولكننا نحتاج قبل ذلك إلى نظرة إلى واقعنا لكى نتتبع التطورات السريعة وخط سيرها فى وصولها إلى ما وصلت إليه .

« إننا نعرف جميعاً كيف بدأت الأزمة فى الشرق الأوسط فى النصف الأول من مايو الماضى ... كانت هناك خطة من العدو لغزو سوريا .. وكانت تصريحات سادته وقادته العسكريين كلها تقول بذلك صراحة .. وكانت الأدلة متوفرة ، وكانت مصادر إخواننا السوريين قاطعة فى ذلك .. وكانت معلوماتنا الوثيقة تؤكد ذلك أيضاً . »

ويمضى عبد الناصر فى خطابه فيقول : -

« وكنا ندرك أن احتمال الصدام بالقوة المسلحة قائم ، وكانت عوامل جديدة ، وطنية ، وعربية ، ودولية ، كرسالة من الرئيس الأمريكى جونسون سلمت إلى سفيرنا فى واشنطن فى السادس والعشرين من مايو تطلب إلينا ضبط النفس ، وألا نكون البادئين بإطلاق النار وإلا فإننا نواجه نتائج خطيرة . وفى نفس الليلة فإن السفير السوفيتى قد طلب مقابلتى بصفة عاجلة فى الساعة الثالثة والنصف بعد منتصف الليل .. وأبلغنى بطلب ملح من الحكومة السوفيتية ألا نكون البادئين بإطلاق النـار . ..

« وفى صباح الاثنين ، الخامس من يونيو ، جاءت ضربة العدو ، وإذا جاز لنا أن تقول الآن إنها جاءت بأكثر مما كنا نتوقع ، فلابد أن نقول فى نفس الوقت ، وبثقة أكيدة إنها جاءت بأكبر مما يملك .. ومما وضح فى اللحظة الأولى أن هناك قوى أخرى وراء العدو جاءت لتصفى حساباتها مع الحركة القومية العربية . ولقد كانت هناك مفاجأة تلفت النظر ، أولها أن العدو الذى كنا نتوقعه من الشرق ومن الشمال جاء من الغرب ، الأمر الذى يقطع بأن هناك تسهيلات تفوق مقدرته ، وتتعدى المدى المحدود لقوتنا ، قد أعطيت له ، وثانياً فإن العدو غطى فى وقت واحد جميع المطارات العسكرية والمدنية فى الجمهورية العربية المتحدة ، ومعنى ذلك أنه كان يعتمد على قوة أخرى غير قوته العادية لحماية عدوانة من أى رد

فعل من جانبنا ، كما كان يترك بقية الجبهات العربية لمعاونات أخرى استطاع أن يحصل عليها . وثالثاً فإن الدلائل واضحة على وجود تواطؤ استعمارى منذ ١٩٥٦ ، يغطى نفسه هذه المرة بلؤم وخبث . ومع ذلك فالثابت الآن أن حاملات الطائرات البريطانية والأمريكية كانت تضرب ستاراً على شواطىء العدو ، وتساعد مجهوده الحربى ، كما إن طائرات بريطانيا أغارت فى وضح النهاد على بعض المواقع فى الجبهة السورية ، وفى الجبهة المصرية ، إلى جانب قيام عدد من الطائرات الأمريكية بعمليات الاستطلاع فوق بعض مواقعنا . وقد كانت النتيجة المحققة لذلك أن قواتنا البرية التى كانت تحارب أكثر المعارك عنفاً وبسالة فى الصحراء المكشوفة ، وجدت نفسها فى الوقت الصعب ، لأن الغطاء الجوى فوقها لم يكن كافياً إزاء تفوق حاسم فى القوة الجوية المعادية ، بحيث يمكن القول ، بغير أن يكون لذلك أثر للانفعال أو المبالغة ، أن العدو كان يعمل بقوة جوية تبلغ ثلاث مرات عدد قوته العادية . ولقد كان هذا هو ما واجهته أيضاً قوات الجيش العربى الأردنى التى قاتلت معركة باسلة بقيادة الملك حسين ، الذى أقول للحق والأمانة أنه اتخذ موقفاً ممتازاً ، واعترف بأن قلبى كان ينزف دماً وأنا اتابع معارك جيشه العربى الباسل فى القدس وغيرها من مواقع الضفة الغربية ، فى ليلة حشد فيها العدو جيوشه وقواته المتآمرة وغطاها بمالا يقل عن أربعمائة طائرة للعمل فوق الجبهة الأردنية . »

هذا ما قاله عبد الناصر فى خطابه عن اشتراك دول استعمارية مع اسرائيل فى اعتدائها على مصر والأردن ، وهو يقصد على وجه التحديد أمريكا وبريطانيا .. ولكنه لم يقدم الدليل على هذا الاشتراك ، بل تأكد الآن أن هاتين الدولتيين اللتين ظلتا تعطفان على اسرائيل ، وتضمنان بقاءها ، وتمدانها بالسلاح ، لم تشتركا فى هذه الحرب على نحو ما زعم عبد الناصر .

ومضى يسرد فى خطابه تلك الأحداث فى أسلوب عاطفى حتى خلص إلى القول :

« أنا اقول لكم ، وبرغم أى عوامل أكون قد بنيت عليها موقفى فى الأزمة ، فإننى على استعداد لتحمل المسئولية كلها . وقد اتخذت قراراً أريدكم جميعاً أن تساعدونى عليه ، لقد قررت أن اتنحى تماماً ونهائياً عن أى منصب رسمى وأى

دور سياسى ، وأن أعود إلى صفوف الجماهير أودى واجبى معها كأى مواطن آخر .

« إن قوى الاستعمار تتصور أن جمال عبد الناصر هو عدوهم ، وأريد أن يكون واضحاً أمامهم أن عدوهم الأمة العربية كلها ، ليس جمال عبد الناصر . القوى المعادية لحركة القومية العربية تحاول تصويرها دائماً بأنها إمبراطورية عبد الناصر ، وليس ذلك صحيحاً ، لأن أمل الوحدة العربية بدأ قبل جمال عبد الناصر ، وسوف يبقى بعد جمال عبد الناصر .

« لقد كنت أقول لكم دائما إن الأمة هى الباقية ، وأن أى فرد مهما كان دوره ، ومهما بلغ إسهامه فى قضايا بلده ، هو أداة لإرادة شعبه ، وليس هو مانح هذه الإرادة الشعبية . وتطبيقاً لنص المادة (١١٠) من الدستور المؤقت الصادر فى مارس ١٩٦٤ ، فقد كلفت زميلى وصديقى وأخى زكريا محى الدين ، بأن يتولى منصب رئيس الجمهورية ، وأن يعمل بالنصوص الدستورية المقررة لذلك .. وبعد هذا القرار فإننى أضع كل ما أملك تحت طلبه ، وفى خدمة الظروف الخطيرة التى يجتازها شعبنا .. إننى بذلك لا أصفى الثورة ، ولكن الثورة ليست وقفاً على واحد من الثوار ، وإنى لأعتز بإسهام هذا الجيل من الثوار . »

هكذا أعلن عبد الناصر عن استقالته ، ولكن الجماهير المصرية التى احاطت به ، وخرجت من مساكنها فى القاهرة بالملايين ، وتدفقت نحوها من سائر أرجاء مصر ، لم تأذن له بالاستقالة والتخلى ، بل صممت على بقائه وتمسكت به ليتصدى لمسئولية إنقاذها من المحنة التى احاطت بها ، وفعل مثل هذا أيضاً النواب المصريون فى مجلس الأمة .

واستجاب عبد الناصر .

ولكنه كان قد قبل استقالة صديقه المشير عبد الحكيم عامر ، القائد العام للقوات المسلحة الذى حاول فيما بعد ، بمعاونة مؤيديه فى الجيش ، أن يدبر حركة أو انقلاباً يعيده إلى مركز السلطة ... ولكنه لم يفلح ومات منتحراً أو مقتولاً .

وبذل السودان كل ما يستطيع من جهد لتضميد جراح الوطن العربى ، وشحذ الهمم لمواجهة المأزق والخروج منه . وكان دور الأزهرى فى هذا المجال بارزاً وواضحاً .

سافر إلى القاهرة فى الخامس عشر من يونيو دون أن يوجه إليه أحد الدعوة استشعاراً منه لمسئوليته القومية والعربية ، وانضم إلى الرؤساء العرب الأربعة ، نور الدين الأتاسى ، رئيس الدولة السورية ، وعبد الرحمن عارف ، رئيس جمهورية العراق ، والعقيد هوارى بومدين ، رئيس الدولة الجزائرية ، وجمال عبد الناصر . وتباحث معهم ، وحثهم على ضرورة عقد مؤتمر قمة عربية شامل فى الخرطوم للنظر في الأمر ، واتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجته ، ولاستعادة مافقد العرب من أرض وعتاد .

وعند عودته من القاهرة خاطب الشعب السودانى موضحاً موقف السودان من المحنة العربية ، ورفض العرب التفاوض مع اسرائيل وأرضهم سليبة . ونادى باستمرار قفل قنال السويس ، وأكد وقوف السودان مع الكيان العربى ، ووصف اسرائيل قائلاً إنها « زرعها الإستعمار منذ عشرين سنة على حساب شعب عربى نعمل الآن جادين لاستخلاص حقه . »

واتخذت كافة الخطوات اللازمة لعقد مؤتمر القمة العربى .. التقى وزراء الخارجية العرب أول الأمر فى الكويت ، ثم انتقلوا إلى نيويورك حيث عقدت جلسة طارئة للجمعية العامة لمناقشة الموقف .. وأخيراً فى الخرطوم .. ومهدت هذه الاجتماعات لمؤتمر القمة ، ورسمت له أجندته .. ومما يؤسف له أن رفضت سوريا الاشتراك فيه رغم تواجد وزير خارجيتها ، الدكتور إبراهيم ماخوس ، في الخرطوم عند انعقاده .

وفي السابع والعشرين من أغسطس ١٩٦٧ ، أخذ الملوك والرؤساء العرب يصلون إلي الخرطوم .. وكان استقبال شعب السودان لهم عظيماً ، وترحيبه بهم كريماً .. وكان الأزهرى طيلة الوقت فى المطار يستقبلهم .

وبالغ شعبنا فى الترحيب بعبد الناصر ، ولعله قصد أن يعطيه دفعة تعيد إلى نفسه الثقة التى هزتها الهزيمة . وبلغت حماسة جماهير السودان به درجة قالت عنها الصحف الأمريكية إنها لا تعرف لها نظيراً تجاه قائد مهزوم .

وكان السودان قد بذل جهوداً قبل هذا المؤتمر لإنهاء حرب اليمن التى باعدت بين المملكة العربية السعودية ومصر، وأهدرت كثيراً من الطاقات والقدرات والدماء العربية التى كان يلزم أن تسخر لمواجهة اعداء العرب .. ووفق السودان

بفضل الجهود التى بذلها رئيس وزرائه السيد محمد أحمد محجوب، فى عقد صلح بين جلالة الملك فيصل ، ملك المملكة العربية السعودية والرئيس جمال عبد الناصر ، فى إجتماع عقده فى منزله بالخرطوم .

وانعقد مؤتمر القمة العربى فى القصر الجمهورى بالخرطوم فى الثامن والعشرين من أغسطس / وافتتحه الرئيس الأزهرى بخطاب ضاف قال فيه :

« إنه لشرف عظيم لايعدله شرف ، وإنها لسعادة كبرى ونادرة أن أرحب بكم باسم جماهير الشعب السودانى المؤمنة، فى إحدى عواصمكم العربية وأن أنقل إليكم محبة شعبنا وتقديره وإعزازه لكم جميعاً .. إن الخرطوم التى شرفتموها حين جعلتموها مركزاً للتجمع وقاعدة للانطلاق ، نرجو أن تجدوا فى حرارة إيمانها ، وأصالة اتجاهاتها عوضاً عن قصور امكانياتها فى أداء ما أنتم له أهل من واجبات الضيافة والإكرام .

« لا شك أننا نشعر بضخامة المسئولية التى يفرضها علينا الحق العربى ، ونحن نجتمع فى هـذه المرحلة الحرجة الحالكة والحاسمة من تاريخ الأمة العربية ، فعلى امتداد تاريخنا الطويل ، وما حفلت به صحائفه من فرح وألم ، وما واكبه من نصر أو هزيمة ، لم نبتل فى وجودنا وكياننا وخصائصنا بمثل ما ابتلينا به هذه الأيام ، ولم يمتحن صبرنا وصمودنا وأصالتنا بمثل ما نمتحن به الآن . إن العدوان الصهيونى لم يكن يرمى لاحتلال الأرض العربية بقدر ما كان قناعاً عن المخطط الاستعمارى ، يستهدف وجودنا ، وحضارتنا ومقدساتنا وكل ما حققته أمتنا من انجازات فى مسيرتها الطويلة عبر القرون . ولكننا أيها الأشقاء قوم نتحدى عند الهزيمة ، كما فعل الأولون والسابقون منا ، فنحن حراس حضارة شاركت فى صنع عالمنا المعاصر ، وورثة ثقافة لا يكتمل مجتمع بدونها ، وأمجاد أمتنا كلها قد بنيت على تاريخ المعارك التى خاضها آباؤنا واجدادنا جيلاً بعد جيل من حلاوة النصر ، ومن مرارة الهزيمة من أمجاد الماضى والحاضر والمستقبل . وسنمضى من هنا ، من واقع النكبة التى تواجهنا ، والتى نحن أكفاء لها ، فهى ليست هزيمة بلد دون الآخر ، بل هى هزيمة ، الإنسان العربى ، ولذلك فأن الشعب العربى فى كل شبر ، وقد وحدته النكبة ، وطوقته ، المرارة رفض أسلوب الحرب الخاطفة ، والهدنة المملاة ،

والاستسلام المدبر ، وقرر أن يزيل آثار العدوان مهما كان الثمن . هذه هى إرادة أمتنا ، ولا راد لإرادتها . إن عبرة الخامس من يونيو ، وآثار ذلك اليوم فى تاريخنا المعاصر ، يجب أن يكون لها أثر كبير على أسلوبنا وتفكيرنا وأدائنا ، فنحن إذ نستلهم منها العبرة والتجربة ، لا نأسو على ما فات ، ولا يقبل بعضنا على بعض بالمهاترة والمراشقة واللوم ، بل يجب أن نجعل منها حافزاً لمزيد من التصميم والوحدة والتماسك والانطلاق نحو أهدافنا ... ولابد أن نعتمد على أنفسنا بادىء ذى بدء ، للحفاظ على ترابنا وتراثنا ركرامتنا الجريحة . إننى أقول لكم أيها الأخوة إن أصدقاء العرب هم العرب أنفسهم ، إن عرفاننا للذين وقفوا مع العدل والحق لن يزيل ما حصل ، أما الذين آزروا العدوان بمختلف الوسائل ، فسيدركون غداً أى جرم ارتكبوه فى حق شعوبهم ، وحق المبادىء والمثل التى ظلوا يتمسكون بها أمداً طويلاً رياء ونفاقاً .

« نحن أمة مسالمة ومتسامحة ، لا نركن للعدوان ، وحقنا واضح فى أرضنا السليبة ، وأهلنا المشردين ، وحضارتنا لم تمارس قهر اليهود كما فعل غيرنا ، فخلق منهم طائفة طامعة طامحة تدعو لدولة اسرائيل ، لا لتعين اليهود كما يشيع دعاة الصهيونية ، بل لترضى شهوة السلطان عند تلكم الفئة التى خلقت اسرائيل ، لا ليسعد اليهود ، فما عرف التاريخ دولة يشقى أهلها شقاء اسرائيل ، يعيشون حياة كلها ذعر ، ورعب ، وحقد ، واعتماد على الغير ، ليشبع الصهاينة شهوة الحكم ، وليخفف العبء على الضمير الأوربى الذى ناء بأخطائه ، ومد يده حمراء من دماء اليهود عبر القرون ، لقاء يدنا البيضاء ، حين كانوا يشاركوننا العيش فى إقليمنا أكفاء وأنداداً .

« إن جماهير أمتنا فى كل جزء من أجزاء وطننا العربى تتعلق آمالها وعزتها وكرامتها ، بما يقرره مؤتمرنا هذا ، والتاريخ ماثل بيننا هنا يرقب وينظر ما نقوله وما نفعله ، والشعوب المسالمة التى انتهكت حرماتها ، بل كل الشعوب المسالمة التى تدين الاعتداء وتخافه وترفضه ، تنتظر مقرراتنا لكى تعمق المبادىء الخيرة التى أحرزها المجتمع البشرى فى نصف القرن الأخير ، مبادىء السلم والتحرر ، وإدانة البطش والإعتداء بأسلحة الدمار لقهر الشعوب واستعمارها ، وتشريد أهلها . يجب أن ننهض لمستوى مسئوليتنا ، ونستعيد حقنا ، ونزيل آثار العدوان عن أرضنا وشعبنا ، وإلا فلن يغفر لنا أهلنا ، وسيذهب جيلنا هذا مضغة فى فم التاريخ .

« نحن أمة كثيرة العدد ، غزيرة الموارد ، نستطيع أن نقيم فيما بيننا مجتمعاً متكاملاً متكافئاً مكتفياً مستقلاً ، موحداً اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً فعلينا أن نراجع خططنا ، ونعيد بناء أمتنا على أسس علمية وموضوعية ، وعلينا أن نغير ما بأنفسنا ليغير الله ما بنا - ولن نستطيع أن نفعل ذلك إلا إذا وحدنا صفوفنا وهدفنا ، وعملنا ، وإلا إذا أزلنا الخلافات بيننا ، وجعلنا الوحدة سبيلنا ، والإخلاص وسيلتنا ، والتماسك والتضامن غايتنا . أما إذا اختلفنا وتناحرنا ، فستذهب ريحنا ، وسيسجل التاريخ على جيلنا هذا مسئولية ضياع الحق العربى ، والكرامة العربية .

« لقد حفل العالم العربى بنشاط ملحوظ ومتواصل منذ أن وقع الإعتداء الآثم على أرضنا . وقد اجتمع وزراء خارجيتنا أكثر من مرة ، كما اجتمع وزراء المال والاقتصاد والنفط ، وتوصياتهم أمامنا الآن ، فلنقبل على دراستها .

« ولنعلم أن مسئولية اتخاذ القرارات الإيجابية البناءة والهادفة تقع على عاتقنا ، وأن شعبنا ينتظر منا أن ننير له الطريق لنخرجه من ظلمات اليأس والقلق والفراغ، ليستعيد حيويته ، ويجند طاقاته فى خدمة قضيته .

« إن علينا واجباً ملحاً ومباشراً هو اتخاذ كل التدابير العسكرية والاقتصادية والسياسية لإزالة آثار العدوان . وواجب آخر لا يقل أهمية ، هو إقرار خطة بعيدة المدى ومتكاملة لتحقيق الأهداف العربية . واجبنا الأول هو أن نخرج من هذا المؤتمر بوحدة خلاقة وأصيلة ، هى حجر الزواية فى بلوغ أهدافنا .. والسودان الذى يشرفه أن تتخذوه نقطة انطلاق للأمل الجديد ، والثقة القادرة ، يضع كل ما يملك لإنجاح المجهود العربى المشترك .

« يا أصحاب الجلالة والفخامة ، مرحباً بكم فى داركم وأهلاً بكم بين أهلكم ، وليكن الله معكم ، وأنتم مقدمون على أداء واجباتكم بقلوب عامرة بالشجاعة ، مفعمة بالإيمان ، وضيئة بالأمل ، وعلى الله قصد السبيل ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته . »

واستطاع مؤتمر القمة رغم فشله فى تحقيق طموحات العرب كلها ، أن يحرز نتائج ايجابية فى بعض المجالات ، وبوجه خاص فى توحيد كلمة قادة العرب ، وإزالة ما كان قائماً بينهم من خلافات .

يقول أحد قرارات المؤتمر :

« اتفق الملوك والرؤساء على توحيد جهودهم فى العمل السياسى على الصعيد الدولى والدبلوماسى بإزالة آثار العدوان ، وتأمين انسحاب القوات الاسرائيلية عن الأراضى العربية المحتلة بعد عدوان الخامس من يونيو ، فى نطاق المبادىء الأساسيـة التى تلتزم بها الدول العربية ، وهى عـدم الصلـح مع اسرائيـل ، أو الإعتراف بهـا ، وعـدم التفاوض معهـا ، والتمسـك بحق الشعب الفلسـطينى فى وطنه . »

وهذا ما سمى باللاءات الثلاثة ، لا صلح ، ولا اعتراف ، ولا تفاوض مع اسرائيل . وقرر المؤتمر أيضاً تقديم العون الاقتصادى لدول المواجهة مما يمكنها من إعادة بناء قدراتها العسكرية وبالتالى مواصلة الجهاد .



الفصل السابع والعشرون

الأحزاب الكبرى تتوحد

رئيس الوزراء يصاب بجلطة فى الدماغ - الحزب الوطنى الاتحادى وحزب الشعب يندمجان فيولد الحزب الاتحادى الديمقراطى - جناحا حزب الأمة يلتئمان - الجمعية التأسيسية تنظر مسودة الدستور الدائم - الأزهرى يحثها على التمسك بالديمقراطية والحرص على الحرية - المسرح يتهيأ للانقلاب العسكرى الثانى .

❑❑❑

أصيب رئيس الوزراء السيد محمد أحمد محجوب فى نوفمبر من عام ١٩٦٨ بجلطة فى الدماغ نتج عنها شلل فى الزراع والساق الأيسرين ، فاستدعى لمعالجته أحد كبار الأطباء الإخصائيين فى مثل هذه الأمراض من بريطانيا ، فأوصى بنقله إلى لندن ، وأشرف هناك على علاجه .. وعلى الرغم من انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين السودان والولايات الأمريكية المتحدة فى ذلك الوقت امتثالاً لقول عبد الناصر ، فى خطاب استقالته ، إنها اشتركت مع اسرائيل فى هزيمة العرب ، فقد أرسل الرئيس الأمريكى المستر ليندون جونسون طبيباً أمريكياً بارزاً للاشتراك فى تشخيص مرض المحجوب ، وتوفير العلاج له .. واستطاع سيادته بفضل العناية الآلهية ، وحسن العلاج أن يستعيد صحته وسلامته إلى درجة كبيرة ... وبقى فى المستشفى حتى أعقاب ديسمبر ، ثم ذهب إلى المغرب لتمضية فترة النقاهة فيها بدعوة من جلالة الملك الحسن الثانى ، الذى كانت تربطه به أواصر الود والصداقة . ولم يعد للخرطوم إلا فى الثلث الأخير من فبراير ١٩٦٩ ، فاستقبلته الجماهير السودانية أعظم استقبال ، وابتهجت لعودته سالماً معافى .

وكان يجدر بسيادته عقب عودته أن يتخلى عن الحكم لغيره ، وأن يخلد للراحة التى يحتاج لها جسمه ، ولكنه آثر ، رغم ما أصاب صحته وقوته من ضعف بسبب المرض ، أن يبقى فى منصبه ، فظلم بذلك نفسه ، ولعله ظلم السودان أيضاً .

وكان من التطورات الهامة فى ذلك الوقت اندماج الحزب الوطنى الاتحادى بزعامة الأزهرى ، مع حزب الشعب الديمقراطى بقيادة الشيخ على عبد الرحمن الأمين ، فى حزب جديد أسموه الحزب الاتحادى الديمقراطى .. ويصدر الحزب الجديد بياناً يعلن فيه عن قيامه .

يقـــول :

« إن القوى الوطنية التى ضمها لواء مؤتمر الخريجين العام ، وتحملت فى صبر وصمود أعباء العمل الوطنى فى مرحلة نضالنا الباسل ، كانت هى القوى الأصيلة والمحـركة لنشاط الأحزاب الاتحادية التى واجهت قوى الاستعمار والتخلف ، وفتحت فى بسالة ونبل أبواب الكفاح المشترك بين شعب السودان والشعب المصرى ضد قوات الاحتلال البريطانى وأذنابه . وقد خاضت تلك الأحزاب باسم شعبنا الأبى معارك رهيبة ضد الاستعمار ، ودفعت ضريبتها سجنا وتشريداً وحرماناً ... ثم كان لابد لهذا الرصيـد العزيز من التاريخ والنضـال ، أن يتوحد لينطلق فى بركة الله تيـاراً عاتياً من قوى الجماهير وإرادتها ، يقتلع جذور الاستعمار ، ويطهر أرضنا الطيبة . وقام الحزب الوطنى الاتحادى برئاسة السيد اسماعيل الأزهرى سنة ١٩٥٢ ، تقوده العناصر التى وحد فكرها ، وسخر عزائمها تاريخ يزخر بألوان الزمالة والنضال والفداء ، تقف من خلفه إرادة الجماهير التى قررت أن تسترد حقها ، وتطهر أرضها فاستطاعت القوى الوطنية تحت لواء الحزب الوطنى الاتحادى أن تحقق أروع انتصارات أمتنا وأمجدها ، فرحل الإنجليز بعد استعمار دام أكثر من نصف قرن ، وارتفعت يد شعبنا القوية ممثلة فى يد السيد اسماعيل الأزهرى فى مطلع عام ١٩٥٦ ، لترفع علم السودان رمزاً لحرية بلادنا واستقلالها ، ودليلاً على أن شعبنا قرر أن يواصل مسيرته الظافرة فى دروب الحياة والتقدم .. ولن ينسى التاريخ الحركة الوطنية ، الدور الكبير الذى لعبته جماهير الختمية فى كل مرحلة

من مراحل النضال الوطنى ، وهو دور أصيل يفرضه عليها تكوينها الروحى والتاريخى ، وسيظل تاريخ الحركة الوطنية يذكر بالتقدير والإعجاب دور سيادة الزعيم الكبير السيد على الميرغنى فى تدعيمه ، ومساندته لمؤتمر الخريجين العام والأحـزاب الاتحادية ، وفى محاربة ومقاطعة المؤسسات الأستعمارية ، كالمجلس الإستشارى ، والجمعية التشريعية .. ثم وقوفه إلى جانب الحركة الوطنية حين تجمعت فى الحزب الوطنى الاتحادى ، وحققت الحركة أكبر وأروع انتصاراتها على المستعمرين . »

ويمضى البيان فيحدثنا عن الخلافات التى قسمت الصف وعن الآثار الأخرى التى ترتيبت عليها .

يقـــول :

« فى فترة مظلمة من فترات تاريخنا الملىء بالأمجاد ، تسرب الخلاف إلى قلب الحركة الوطنية فمزق صفوفها ، وبعثر طاقاتها ، فانقسم الحزب الوطنى الاتحادى إلى حزبى الوطنى الاتحادى ، برئاسة السيد اسماعيل الأزهرى ، والشعب الديمقراطى ، برئاسة السيد على عبد الرحمن ، مما أشاع بين زملاء الكفاح والنضال جواً من الفرقة كان السبب المباشر وراء كل ما عانته الحركة السياسية من ضعف ، وما عاناه نظام الحكم من اضطراب .

« وقد ظلت جماهيرنا الوفية الصابرة تعانى الآم هذا الإنقسام أكثر من عشر سنوات طويلة قاسية ... وتتطلع فى كل فجر جديد إلى لقـاء يوحـد صفها وكلمتها ، ويتجه بها فى طريق البناء والتعمير .. ولم تنقطع خلال هذه السنين الطوال محاولات المخلصين لتحقيق رغبة الجماهير .. واليوم يتحقق الأمل الذى ظلت تحلم به جماهيرنا خلال ليل الفرقة الطويل ، وتلتقى كتائب المواطنين بعد طول فراق تحت لواء واحد ، لتعوض ما فات أمتنا خلال السنوات الماضية . »

وكانت المبادىء التى أعلنها الحزب الجديد ، والتزم بالتمسك بها ، هى الشعارات المألوفة التى كثيراً ما كان يرددها السياسيون فى بلادنا ، كالحرص على الديمقراطية مبدأ ومنهجاً ، والاشتراكية المستمدة من واقع السودان ، والتى لا تتعارض مع مبادىء الإسلام ، وإطلاق الحريات الأساسية وكفالتها ، ونشر التربية الإسلامية ، وتعميق المثل العليا ، وإعادة النظر فى القوانين القائمة

وتعريبها وتعديلها بما يساير عقيدة الشعب ، وخلقه ، وتقاليده ، وتحرير المرأة ، والنهوض بمستوى الأرياف ، وتقوية القطاع العام ، وفى مجال السياسة الخارجية التمسك بالحياد الإيجابى ، وعدم الإنحياز ، وبميثاق الأمم المتحدة ، ومناهضة الإستعمار ، والتفرقة العنصرية . وفى النطاق العربى الإيمان بأن الشعب السودانى جزء لا يتجزأ من الوطن العربى ، وأنه أيضاً جزء من القارة الإفريقية ، يسعى لتقوية أواصر الصداقة مع شعوبها ، ويناصر الحرب التحريرية فيها ، ويدعم الروابط الاقتصادية والثقافية معها .

وواضح من هذه الخطوة أن الأزهرى ورفاقة فى الحزب الوطنى الاتحادى قد ارتموا من جديد فى أحضان الطائفية ، بعد أن كانوا قد تحرروا منها ، وشقوا طريقهم بين الجماهير والطبقة السودانية المستنيرة بمعزل عنها ، وحققوا فى مسيرتهم تلك ، كحزب يمثل الوسط ، انتصارات باهرة وخطوا خطوات قوية . ولعل من الأسباب التى دفعتهم إلى هذه الردة حرص الحزب على الفوز بمقد رئاسة الجمهورية دون تمعن عميق منهم لآثارها على مسيرة الأوضاع الديمقراطية . وكما اندمج الحزب الوطنى الاتحادى وحزب الشعب الديمقراطى فى حزب جديد اسموه الحزب الاتحادى الديمقراطى ، وعقدوا رئاسته للأزهرى ، بذلت جهود صادقة جادة لإزالة الجفوة وسوء التفاهم بين جناحى حزب الأمة ، الجناح الذى كان يقوده الإمام الهادى المهدى ، والجناح الذى كان يتزعمه السيد الصادق المهدى . واسفرت تلك الجهود عن توحيد هذا الحزب فى الحادى عشر من ابريل ١٩٦٩ ، قبل خمسة وأربعين يوماً من وقوع انقلاب مايو العسكرى .. وكان الحزب قد وجه الدعوة فى ذلك اليوم للسادة رئيس وأعضاء مجلس السيادة ، ومجلس الوزراء ، والنواب ، ورجال السلك الدبلوماسى ، لحفل أعلن فيه عن توحيده فى بيان نثبته فيما يلى :

« تاكيدا لتوحيد حزب الأمة وأنصاره فى جهاز وطنى واحد بعد انشقاق دام لحين من الوقت ، رأينا أن نصدر البيان التالى :

« تعرض حزب الأمة إلى انقسام مؤسف عاق مسيرته التاريخية الكبرى ، وعطل عجلة التطور والتقدم فى البلاد ، وأشاع القلق بين جماهير حزبنا ، التى اضيرت مصالحها ، وبين المشفقين على البلاد من أثر الاختلال الكبير الذى نشأ فى ميزان القوى السياسية نتيجة لذلك الانقسام .

إن حزب الأمة امتداد طبيعى متطور مع الزمن لحركة تحريرية كبرى ، حققت استقلال السودان فى القرن الماضى ، ووحدت أقاليمه ، وجمعت الشعب كله فى صف واحد فى ظل دولة إسلامية وطنية . وهو التجمع الشعبى الكبير الذى أقام الدعوة الاستقلالية ، ووقف بجانبها قوياً شامخاً يتحدى الاستعمار والدعوات المضادة . وظل رجاله يكافحون ضد عدو قوى مقتدر ، ويقدمون التضحيات ، حتى شاء الله أن تتحد كلمة الشعب بعد نضال مرير ، ويعلن الاستقلال .

« وفى خلال سنوات الحكم العسكرى الذى اغتصب إرادة الشعب ، وأهدر حقوقه ، قاد حزب الأمة معركة الديمقراطية لحكم الشورى ، والتقت كل القيادات السياسية المعارضة تحت لوائه فى معركة طويلة انتهت بانتصار الشعب فى ثورة أكتوبر الخالدة ، وزوال عهد الطغيان والاستبداد . وكان حزب الأمة خلال الثورة عملاقاً قوياً ، لعبت قيادته دوراً تاريخياً بارزاً فى توجيه الثوار ، ودعم الصف الوطنى ، وأسهمت جماهيره فى العاصمة والأقاليم بقدر عظيم فى إشعال نار الثورة وتأجيجها وفرض إرادة الشعب ، والعودة إلى حكم الشورى .

« إن تاريخ حزب الأمة حافل بالبطولات والتضحيات والأمجاد . ونحن إذ نعلن توحيده اليوم بعد انشقاق ، إنما نستهدف إعادة الاستقرار السياسى للبلاد ، وكتابة الدستور الدائم الذى طال ترقبه ، ورفع مستوى المواطن السودانى والأخذ بيد الأقاليم المختلفة لتلحق بالركب ، وإزالة المظالم الاجتماعية ، وخلق مجتمع الكفاية والعدل ، وقيام حركة سياسية متطورة توجه الطاقة الشعبية ، وتدفعها دفعاً قوياً نحو الإصلاح والتجديد ، والتقدم المطرد المخطط .

« وإن قيادة حزب الأمة ، استشعاراً منها لمسئوليتها الكبرى إزاء الوطن والشعب ، وإزاء كيانها التقليدى العظيم العريق ، قد تجاوبت بإعلان التوحيد مع مشاعر ورغبات جماهير حزبنا ، ومع الجهد الكبير الذى بذله الكثيرون من المواطنين الحادبين على مصلحة بلادهم . ولتحقيق هذه الغاية قد تم بعون الله الاتفاق علي توحيد الحزب على أسس سليمة روعيت فيها ظروف حزب الأمة التاريخية ، ومسئوليته عن بناء الحاضر والمستقبل المفتقرين إلى الإصلاح والتجديد .

« وهذه هى الأسس والمبادىء التى تم الاتفاق عليها :

« ١ - حزب الأمة حزب عصرى ديمقراطى مفتوح لكل السودانين يكون ملء المناصب القيادية فيه بالانتخاب ، ويخضع الأشخاص الذين يتم انتخابهم لتولى المسئولية للمحاسبة من أجهزة الحزب ، وتتخذ القرارات فى كل المسائل التى تخص سياسة الحزب والبلاد برأى الأغلبية .

« ٢ - بالنظر إلى زعامة السيد الإمام الهادى المهدى فى الحزب والبلاد ، فإنه هو المرشح الوحيد لحزب الأمة لرئاسة الجمهورية فى ظل دستور البلاد الدائم .

« ٣ - يلى السيد الإمام الهادى فى سلم مناصب الحزب السيد الصادق المهدى ، بحكم انتخابه السابق ، ليمارس جميع صلاحيات رئيس الحزب ، ويباشر مسئوليات الأمانة العامة ، ويتولى رئاسة الجهاز التنفيذى فى أية حكومة يؤلفها حزب الأمة ، أو يشترك فيها . وهو يؤدى هذه الأعباء بتفويض من السيد الإمام الهادى ومن أجهزة الحزب ، ويكون خاضعاً لمحاسبة الأجهزة التنفيذية ، حتى يتم وضع دستور الحزب الموحد ، وتنتخب بموجبه أجهزة الحزب . »

ويلاحظ أن حزب الأمة ، وهو يعلن توحيد صفوفه ، ويرشح قادته للمناصب العليا فى ذروته ، وفى قمة الدولة ، لم يتوجة فى ذلك الحفل بكلمة شكر لرئيس الوزراء ، السيد محمد أحمد محجوب ، على ما قدمه له أو للسودان من خدمات ، دع عنك أن يعده بمركز قيادى . وقد أحنق هذا الإغفال المحجوب فكتب يعلق على توحيد الحزب قائلاً فى كتابه « الديمقراطية فى الميزان » :

« فى أبريل اتفق جناحا الحزب الذى كان أحدهما بزعامة الإمام الهادى المهدى ، والآخر بزعامة ابن أخيه الصادق على ترشيح الإمام الهادى لرئاسة الجمهورية والصادق لرئاسة الوزراء فى أى انتخابات تجرى فى المستقبل ، وبهذا بدا أنهما يعتبران الحكم مغنماً يتوارثانه ويقتسمانه بعيداً عن بقية أعضاء الحزب الذين لا ينتمون إلى عائلة المهدى . غير إننى وافقت على ذلك لأن همى الأول كان وجوب اتفاق الجانبين . وعقدنا اجتماعاً فى قاعة المكتب السياسى للحزب ، وما كاد شملنا يلتئم حتى بدأ الصادق بتوجيه الاتهامات الىّ ، فقررت عدم حضور اجتماعات المكتب فى المستقبل . »

وكانت الجمعية التأسيسية قبل هذه التطورات ببضعة أشهر قد عقدت جلسة فى منتصف يناير ١٩٦٨ ، دعت لحضورها السادة رئيس وأعضاء مجلس السيادة ، خاطبها الدكتور المبارك الفاضل شداد ، رئيس الجمعية ، ورئيس اللجنة التى عهد اليها بوضع مشروع الدستور وتقديمه للجمعية ، معرباً عن سروره بإنجازها لعملها . وكان هذا هو مشروع الدستور الذى تناولته الجمعية بالمداولة ، وأخضعته لدراسة جادة ، وكان مقرراً أن تجيزه خلال عام ١٩٦٩ لولا قيام الانقلاب العسكرى بقيادة العقيد جعفر محمد نميرى ، مما أطاح بمكاسب السودان الديمقراطية ، وأخضعه للحكم القهرى ستة عشر عاماً .

وفى ذلك الاجتماع التاريخى تحدث قادة الأحزاب السياسية وكبار رجال الدولة عن الدستور المنشود ، والأوضاع الديمقراطية .

ونسبة لأهمية خطاب الأزهرى ، رئيس مجلس السيادة نثبته فيما يلى .

قـــال :

« اليوم تجتاز بلادنا مرحلة هامة فى حياة الأمم ، ويقف التاريخ متأهبا ليسجل لأمتنا نصراً جديداً فى سجل أمجادنا الحافل . وأنتم وحدكم المسئولون عن تحقيق هذا النصر الذى يمسك التاريخ بالقلم ليخطه باسمكم فى سجل الزمن الخالد . فاليوم توضع كلمتكم نيابة عن الشعب ، لتتفقوا على الوثيقة النهائية التى تعبر عن رغبات الشعب السودانى وتعكس أمانيه وآماله .

لقد خاطبتكم فى اليوم الثانى عشر من ديسمبر عام ١٩٦٦ عند افتتاح الجلسة الأولى فى الدورة الثانية ، وذكرت لكم فيما ذكرت أن شعب هذا البلد المجاهد قد حملكم المهمة التاريخية الكبرى لوضع الدستور الدائم لهذه البلاد ، ذلك الدستور الذى يرسى أسس مستقبل الحكم فى بلادنا ويبنى ويدعم أركان دولتنا الحديثة ، ويعبر عن آمال وتطلعات ونضال شعبنا الأبى ، وتبرز من خلال بنوده معالم الشخصية السودانية ومميزاتها ، وينظم العلاقات ويرعى الحقوق ويحدد الواجبات .

« والشعب السودانى الذى حمل ممثليه فى هذه الجمعية التأسيسية الموقرة هذه الأمانة الكبرى ، ليتطلع إلى دستور يحقق العدالة الأجتماعية للمواطنين ، ويحميهم من الاستغلال بشتى ضروبه وأنواعه ، ويحمى الأسرة والمجتمع من كل

عوامل الضعف والانحلال ، ويطهره من الفساد ، ويسمو بأفراده إلى أرقى درجات الوطنية ، ويغرس فيهم حب الله والوطن ، والشعور العميق بالمسئولية ، والتمسك والمثل الأخلاقية الرفيعة .

« والشعب الأبى يريد دستوراً ديمقراطياً يحمى معتقداته وتطلعاته وأمانيه ، ويحافظ على انتصاراته حتى يربط ماضيه التليد بحاضره المجيد ، ويرسم طريق المستقبل المشرق السعيد . الناس يطالبون بالمساواة فى الحقوق والواجبات ، يطالبون بالحرية فى ممارسة شعائرهم الدينية ، وفى التعبير عن آرائهم ومشـــاعرهم ، ويطالبون بأن يكفل الدستور لهم حق الاجتماع ، وتكوين المنظمات ، وحرية الإقامة والتنقل والمراسلات ، والشعب يطالب بأن تصان حقوق الأقليات من أبنائه ، لايظلمون ولا يقهرون ولايستضعفون . وهذا الذى يطالب به الناس حق من حقوق البشر مادام وفق القوانين التى ارتضوها ، والخطوات المشروعة المتفق عليها ، ومن أجل ذلك يطالب الشعب بالمساواة بين أفراده أمام القضاء ، ومن أجل ذلك جاء مطلبهم العادل بأن يصان سريان العدالة حتى تأخذ مجراها دون تدخل من حاكم متسلط ، أو كبير متجبر ، وحتى يحكم القضاة بين الناس بالعدل والحق دون خشية أو رهبة . والشعب فوق هذا وذاك يطالب بدستور يحفظ لجمهورية السودان كيانها المستقل ، ووجدة ترابها وأراضيها ، دستور يصون وحدتها كأمة تتطلع للمجد ، ولا مجال فى عالم اليوم لدعاة الفرقة والانقسام والتفتت ، بل إن الدول الحديثة ، والصغيرة منها على وجه الخصوص ، لتعمل اليوم جاهدة لتأمين مركزها وتدعيم استقلالهـا بالتآخى والتعاون والتجمع والاتحـــاد ، وبمثل هذا تســـد الثغرات أمام الدســـاسين والمستغلين والمتربصين والمستعمرين .

« يريد الشعب السودانى الأبى دستوراً يرسى دعائم الحكم الديمقراطى السليم فى البلاد ، والحكم الذى يستمد فعاليته من الشعب صانع المعجزات ومفجر الثورات ، الشعب قاهر الاستعمـــار ، وحامى الديمقراطية ، ومنبع السلطات . وهذا الشعب يجب أن يملى إرادته على الحكام يهابونه ويخافونه يوم حسابه ومحاسبته لهم . إن الشعب يريد حكماً وطنياً مستقراً يتيح لبنيه الفرصة ليخدموه عن وعى وتدبير وإدراك ، لاعن جهل وتسرع وطيش . والحكم

الديمقراطى المستقر يجد فيه الحكام الجو الملائم ليبرهنوا على مدى أهليتهم لقيادة البلاد وإسعاد أهلها بكفالة العدالة الاجتماعية ، والتخطيط الاقتصادى المتحرر من التبعية ، وانتهاج الخط السياسى المتحرر ، حتى تتصدر بلادنا مواكب الأحرار والثوار فى العالم ، وبقدر نجاح الحكام أو فشلهم ينالون الثواب والجزاء من الشعب الذى ائتمنهم على مقدراته ومستقبله .

« إن كتابة دستور جمهورية السودان الدائم وإجازته عمل عظيم تفخرون به وتفــاخرون ، وإنها لمهمتكم الأساسية التى ظل الشعب يتطلع إليها بآماله ووجدانه ، وإنه ليراقبكم اليوم بكل مشاعره وأنتم تقدمون على إنجاز هذه المهمة الكبيرة التى قبلتم التكليف بها ، ووالله إنه لشرف لكم أن تؤدوا ما أو تمنتم عليه بالصدق والجد والإخلاص . ولقد خاطبت الشعب فى الثالث من يناير الحالى ونحن نحتفل بالذكرى الثانية عشرة لاستقلال بلادنا طالباً أن يتجه صوب الجمعية التأسيسية الموقرة ليناشد أعضاءها المحترمين أن ينصرفوا بكلياتهم إلى أداء هذه المهمة التاريخية . وها نحن أولاء قد جئنا إليكم فى مقركم لنشهد بداية سلسلة احتفالات الشعب السودانى بكتابة الدستور الدائم لجمهوريته الفتية .

« لقد برهن السودانيون على حبهم وولائهم ، فما مرت بالوطن أزمة من الأزمات ، أو محنة من المحن ، صغيرها وكبيرها ، مما يضعف وينهار أمامه غيرنا ، إلا وسارع أبناء شعبنا لنبذ خلافاتهم البسيطة ، وتكاتفوا لملاقاة المحن والشدائد . ولم ينهزم الشعب فى أية وقفة من الوقفات الوطنية التى تلاحمت فيها مشــاعره ، وصرخت بها حناجره ، بل لقد كان له النصر دائماً فيما اتحدت عليه عزائمـــه .

« ولقد شهدت هذه القاعة قمة انتصارات الشعب السودانى يوم أجمع بنوه على انتزاع حريتهم واستقلالهم من المستعمر الأجنبى . وإنى لأراكم على الدرب سائرين لتشهدوا هذه القاعة - نفس القاعة - حدثاً لايقل روعة عن ذلك ، يوم تجمعون على إجازة الدستور الدائم لجمهورية السودان ، تحقيقاً لرغبة وإرادة الشعب السودانى الحر ، وتتويجاً لكفاحة الشريف . »

الفصل الثامن والعشرون

الحكم العسكرى الثانى

تفكك الأحزاب يغرى العسكرين بالانقصاض على السلطة – بعض قادة الحزب الشيوعى يتجهون نحو الجيش – الحكومة تلجأ للحيلة تفادياً لسحب الثقة منها – الضباط الأحرار يطيحون بالأوضاع الديمقراطية – العقيد نميرى وأعوانه يتقلدون الحكم .

❑❑❑

كان المسرح معداً فى السودان لانقلاب الخامس والعشرين من مايو ١٩٦٩ ، الذى قاده العقيد جعفر محمد نميرى ، والفرصة مواتية لانتزاعه السلطة ، وقضائه على المؤسسات الديمقراطية كلها قضاء مبرماً ، ولبسط سلطاته . فقد كانت الأحزاب السياسية التقليدية ضعيفة مفككة الأوصال ، وكانت الحكومة واهية غافلة ، متهاونة . وكانت المؤامرات الداخلية والخارجية تحاك فى الخفاء وفى العلن لاغتيال الديمقراطية وإطفاء شعلتها االوضاءة فى السودان .

ونقرر أولاً أن عهد الفريق عبود ، الحكم العسكرى الأول الذى بسط سلطانه على البلاد ست سنوات حسوماً ، من نوفمبر ١٩٥٨ إلى أكتوبر ١٩٦٤ ، كان له أسوأ الأثر على الحياة السياسة بتجميدها ، وعلى أحزابنا السياسية ، الوطنى الاتحادى ، وحزب الأمة ، وحزب الشعب الديمقراطى بحلها وتعطيل نشاطها ونموها . كان قد أضاع عليها بهذا فرص اكتساب الخبرات والنمو ، وحرم الأجيال من تواصل مكتسباتها ، شاخ فى عهده كثير من قادتها ، وخفتت أصواتهم ، وتفرق جمعهم ، ولكنهم رغم ما أصاب حزابهم من أذى ، أعلنوا فى مناسبات كثيرة عن رفضهم لذلك الحكم المتسلط ، وصدرت عنهم مواقف شجاعة ، مهدت فى نهاية المطاف السبيل للثورة التى أطاحت به ، على نحو ما سردنا من قبل .

ولما تم الإجهاز على ذلك الحكم العسكرى بثورة أكتوبر الخالدة ، وقفت أحزابنا التقليدية تستجمع قواها وتنظم صفوفها ، وهى منهكة القوى ، خافتة الصوت . ولعله من الخير أن نقرر ، ونحن نشهد مولد أحزابنا التقليدية من جديد ، عقب ثورة أكتوبر ، أنه كان قد أضر بها منذ إعلان استقلال السودان فى يناير ١٩٥٦ أمران ، أولهما أنها لم تعد النظر فى تنظيمها ، ولم ترسم لنفسها ، بمشاركة أنصارها ، مبادىء وأهدافاً محددة تسعى لبلوغها عن طريق الحكم ، وفق فلسفة أو عقيدة تهتدى بها ، مما كان يتطلبه انتقالها من مرحلة التحرير إلى مرحلة الحرية . كانت قبل بلوغ الاستقلال رأس الرمح فى الحركة الوطنية ، جعلت معركة التحرير سبيلها لبلوغ هدفها ، الحرية والاستقلال .. وبإعلان الاستقلال كانت قد حققت أعراضها ، وبلغت هدفها ، ورفعت راية الحرية عالية يستظل بها أهل السودان . وكان يجدر بها حينئذ أن تتقاعد توطئة لقيام أحزاب غيرها ، تناسب عهد الحرية وتخدمه ، أو على الأقل إن تعيد النظر فى تكوينها وهيكلها ، وأن ترسم مبادئها وأهدافها ، وتختط الفلسفة أو العقيدة التى تريد أن تهتدى بها مما تقتضيه المرحلة الجديدة ، مرحلة الحرية والبناء .. ولكنها لم تفعل . كان هذا هو الأمر الأول الذى أضر بأحزابنا .

أما الأمر الثانى فهو اعتمادها على الطائفية قاعدة شعبية لها ، ذلك لأن الولاء فى الطائفية لايقوم على المبادىء السياسية ، والتعلق بالسبل والوسائل العصرية لخدمة أسباب الحياة وتطورها ، بل يقوم على الإيمان بالعقيدة الدينية والروحية ، والخضوع للزعيم الطائفى وتقديسه ، ليس هناك مداولة أو جدل أو اجتهاد ، بل هى طاعة عمياء . وقد صرف الإعتماد على الطائفية الأحزاب التقليدية عن تجنيد الأنصار والمؤيدين عن طريق الهدف والمبدأ الدنيوى على نحو ما تفعل التنظيمات السياسية الحريصة على البقاء والنمو .

وكان هناك أحزاب أخرى ... أحزاب عقائدية ... وكانت هذه فتية شابة ، استطاعت بما اسلفت من تضحيات ، وما أظهرت من بسالة وإقدام ، وجرأة فى مقاومة الحكم العسكرى الأول ، أن تلهب كثيراً من المشاعر ، وأن ترضى التطلعات الوطنية فى كثير من الدوائر الشعبية ... وكان فى مقدمتها الحزب الشيوعى السودانى والإخوان المسلمون الذين انخرطوا وانتظموا فيما بعد فى جبهة الميثاق الإسلامى .

وكان لهما دور ملحوظ فى إشعال فتيل الثورة فى أكتوبر مما أجهز على عهد عبود ، واستطاعا أن يشتركا فى جبهة الهيئات التى كانت تنتظم أساتذة جامعة الخرطوم ، واتحاد طلبتها ، والنقابات الفئوية والعمالية ، والمحامين ، والأطباء ، والصحفيين ، والمهندسين ، وغيرهم ، واستطاعا أيضاً أن يجلسا مع هذه الجبهة ومع الأحزاب التقليدية فى الجبهة القومية الموحدة خلال مفاوضاتها مع قادة القوات السودانية المسلحة لنقل السلطة إلى المدنيين على أساس دستور ١٩٥٦ المؤقت المعدل .

واستطاع الحزب الشيوعى السودانى أن يكتسح فى انتخابات الجمعية التأسيسية عام ١٩٦٥ ، معظم دوائر الخريجين ، وأن ينافس بصورة ملحوظة فى بعض الدوائر الجغرافية ، وأن ينال فيها تأييداً كبيراً ، على نحو ما أوضحنا فى فصل سابق .

وكان هذا التأييد الذى ناله الحزب الشيوعى مثار خشية وقلق شديد فى دوائر الحزب الوطنى الاتحادى ، ولكنه بدلاً عن تدارك موقفه ، وتصحيح مساره ، وتحديد مبادئه بما يلهب مشاعر الجماهير ويستقطبها للالتفاف حوله على نحو ما كان يفعل فى معركة التحرير ، أضمر أمراً يتنافى مع الأسلوب الديمقراطى ويتهدده ، هو حل الحزب الشيوعى وتحريمه بقوة الدستور والقانون ، ظناً منه أن ذلك يعيد إليه ما كان قد فقد من تأييد شعبى .

وكان حل ذلك الحزب وطرد نوابه من الجمعية التأسيسية بدلاً عن تصحيح مسار الأحزاب الوطنية المسمار الأول فى نعش الديمقراطية ، مما وفر المناخ لتآمر آخر أسفر عن ذلك الانقلاب صبيحة الخامس والعشرين من مايو ١٩٥٩ ، إذ دفع بكثير من الشيوعيين للبحث فى الخفاء عن وسيلة غير السبل الديمقراطية التى أوصدت أبوابها فى أوجههم ، لبلوغ سدة الحكم ، وأغرى القوميين العرب والناصريين ، وهم حركة لا تتمتع بتأييد شعبى ذى وزن فى السودان ، للتعاون معهم .

وكان ضعف الأحزاب السياسية التقليدية ، وافتقارها إلى الفلسفة والفكرة والمنهج ، سبباً آخر من الأسباب التى أغرت الانقلابيين من ضباط مايو بالانقضاض على السلطة .. إذ كان الاتحاديون منقسمين إلى فريقين ،

الحزب الوطنى الاتحادى وحزب الشعب الديمقراطى ، وقد وقع هذا الانقسام فيما ذكرنا من قبل قبيل إعلان استقلال السودان ، وعلى إثر التقاء الزعيمين الدينيين الكبيرين ، السيد على الميرغنى ، زعيم طائفة الختمية ، والسيد عبد الرحمن المهدى ، إمام الانصار .

وكان الحزب الوطنى الاتحادى بقيادة الأزهرى قد تمرد قبل هذا اللقاء فى مناسبات مختلفة على إرادة السيد الميرغنى مما أثار شكوكه فيه ، ودعاه إلى عدم الاطمئنان إليه ، ودفعه فى نهاية المطاف لتشجيع قيام حزب الشعب الديمقراطى ، ثم توجيه وزرائه فى يوليو من عام ١٩٥٦ لاسقاط الحكومة القومية التى كانوا أعضاء فيها ، نكاية برئيسها الأزهرى ومؤيديه ، وتوطئة لقيام حكومة ائتلافية برئاسة السيد عبد الله خليل ، أمين عام حزب الأمة .. وقد وصف السيد محمد أحمد محجوب ، الذى أصبح وزيراً للخارجية فى حكومة السيد عبد الله خليل الائتلافية ، تحالف الميرغنى والمهدى فى كتابه الديمقراطية فى الميزان ، الذى أصدره فيما بعد ، بأنه كان أعظم كارثة منى بها تاريخ السياسة السودانية « ففى هذا التحالف سعى عدوان لدودان مدى الحياة ، وبدافع الجشع والتهافت على السلطة ، والغرور والمصالح الشخصية ، إلى السيطرة على الميزان السياسى . »

مهما يكن من أمر فقد ظل الخلاف بين العناصر الاتحادية قائماً عقب ثورة أكتوبر التى أطاحت بالحكم العسكرى الأول ، وظل صفها منقسماً ، وكان لذلك أثره الواضح على أدائها السياسى فى الحقل العام .

وكان حزب الأمة قد انقسم أيضاً على نفسه .. على إثر وفاة الإمام السيد الصديق المهدى فى سبتمبر من عام ١٩٦١ ، واختيار أخيه السيد الهادى للإمامة ... إذ كان أسلوب السيد الهادى فى التعامل مع الحكم العسكرى الأول يختلف عن أسلوب أخيه الإمام الراحل ، ويمكن وصفه بأنه كان فى كثير من المناسبات يفتقر إلى صلابة الرفض والمعارضة التى كان يتسم بها أسلوب الإمام الصديق .. ولم يرض هذا السيد الصادق ولا غيره من خصوم ذلك النظام ، ولكنهم احتملوه فى صمت وصبر ، حتى كانت ثورة أكتوبر التى أطاحت بعهد عبود ، وعادت الحياة إلى الأحزاب السياسية من جديد .. وهنا وضح الخلاف بين الإمام الهادى ، راعى حزب الأمة ، والسيد الصادق ، رئيسه . وكانت هناك فى داخل حزب الأمة وبين أعضائه وكبار مستشارى راعيه عناصر يهمها

توسيع شقة الخلافات بين السيد الصادق وعمه خدمة لأغراضها .. وكان من نتائج هذا الأختلاف ضعف الحكومة الائتلافية التى كان يرأسها قبل انقلاب مايو ١٩٦٩ السد محمد أحمد محجوب معظم الوقت ، والسيد الصادق المهدى بعض الوقت . وكان العام الأخير السابق لقيام انقلاب مايو قد شهد اندماج الحزب الوطنى الاتحادى ، بزعامة الأزهرى ، وحزب الشعب الديمقراطى ، بقيادة الشيخ على عبد الرحمن الأمين ، فى حزب جديد اسموه الحزب الاتحادى الديمقراطى ، وجعلوا رئاسته وقيادته للأزهرى ، وبهذا ارتمى قادة الوسط من الطبقة المستنيرة فى قبضة الطائفية من جديد بإعلان السيد على الميرغنى الزعيم الدينى الطائفى راعياً لهذا الحزب ، وجماهير الختمية مع غيرهم من مؤيديه ، سنداً شعبياً له . ولعل المكسب الذى كان قادة الوطنى الاتحادى يرمون للحصول عليه ثمناً لهذه الخطيئة التى قعدت بمسيرة السودان الديمقراطية ، هو الفوز برئاسة الجمهورية عند إقرار الدستور الدائم للبلاد ، وإجراء انتخابات الرئاسة .

وكما التأم عقد الاتحاديين فى حزبهم الجديد ، الاتحادى الديمقراطى ، بذلت جهود صادقة جادة لإزالة الجفوة وسوء التفاهم بين جناحى حزب الأمة ، مما أسفر عن توحيده فى الحادى عشر من أبريل ١٩٦٩ ، قبل خمسة وأربعين يوماً من وقوع الانقلاب . وقرر حزب الأمة الموحد فى الاجتماع الذى أعلن فيه اتحاد صفه ، أن يكون راعيه ، السيد الهادى المهدى ، مرشحه الوحيد لرئاسة الجمهورية فى ظل الدستور الدائم ، وأن يليه السيد الصادق المهدى فى سلم مناصب الحزب العليا ، ليمارس جميع صلاحيات رئيس الحزب ، ويباشر مسئوليات الأمانة العامة ، ويتولى رئاسة الجهاز التنفيذى فى أية حكومة يؤلفها حزب الأمة ، أو يشترك فيها ، وهو يؤدى هذه الأعباء بتفويض من السيد الإمام الهادى ومن أجهزة الحزب .

ومن ناحية أخرى انكشف ما كان يسعى لبلوغه الحزب الشيوعى السودانى أو فريق من رجاله فى المذكرات التى نشرتها صحيفة الأيام السودانية المستقلة فى نوفمبر من عام ١٩٦٨ - قبيل الانقلاب العسكرى الثانى بنحو من ستة أشهر - للأستاذ أحمد سليمان المحامى الذى كان شيوعياً قيادياً ، وأحد وزراء حزبه فى حكومة أكتوبر القومية الانتقالية برئاسة السيد سر الختم الخليفة ، ثم ساعداً

قوياً لقائد الانقلاب الجديد ، ووزيراً فى حكومته ، ولكنه انتقل بعد انتفاضة عام ١٩٨٥ إلى جبهة الميثاق الإسلامى ، وهو اليوم من قادتها . يقول فى مذكراته :

« بدأ التخطيط من جانب الأحزاب التقليدية للإطاحة بحكومة أكتوبر قبل مولدها ، إذ أصرت تلك الأحزاب على النص فى الميثاق بإلزام الحكومة التى كانت على وشك التشكيل ، بإجراء الانتخابات فى فترة نهايتها الحادى والثلاثون من مارس ١٩٦٥ .

« وفى رأيى أن تلك الأحزاب كانت منطقية مع نفسها ومع مصالحها ، إذ حرصت على التعجيل بنهاية الحكومة لعلمها بأن نصيبها فيها قليل ، إذ كانت سيطرة القوى التقدمية فى الشارع يهيىء لها نصيباً كبيراً فى الحقائب الوزارية . »

ويمضى فيعدد المشاكل التى كانت تلاحق حكومة أكتوبر ، والتى امتدت بعدها إلى الحياة السياسية فى السودان ، ويخلص من هذا كله إلى ما أسماه المخرج من المأزق فيقول :

« المخرج فى رأيى يكمن فى الرضا والالتزام بميثاق شعبى يصحح ميثاق أكتوبر ويسد ثغراته ، ليكون أكثر شمولاً وأبعد تفصيلاً ، ويحدد ويعالج المشاكل الرئيسية التى تخنق البلاد ، وتحبس انطلاقها نحو آفاق التطور الديمقراطية ، ينبع من صميم حكومة وحدة وطنية تعبر عن المصالح الرئيسية الحقيقية للمجتمع ، تشبه حكومة أكتوبر من حيث تمثيلها للأحزاب والطبقات الحديثة ذات المصلحة فى التقدم ، حكومة تنعم بالاستقرار والحماية التى فقدتها وزارة أكتوبر ، حتى يتسنى لها إنجاز المهام التى ينيطها به الميثاق الشعبى .. ولا سبيل فى نظرى إلى هذا الاستقرار غير حماية القوات المسلحة التى يجب الأعتراف بها كقوة مؤثرة ، وكعامل فعال فى حياة البلاد السياسية وينبغى علينا ألا ننظر إليها بمنظار أسود ، وبضيق أفق محملين لها سوءات حكومة نوفمبر - الحكومة العسكرية الأولى - بل يجب علينا أن نذكر المحاولات العديدة التى قام بها أبناؤها الشرفاء للإطاحة بحكم الفريق عبود ، مما أدى إلى الاستغناء عن خدمات عدد كبير منهم ، وإلى سجن بعضهم الآخر ، وإلى إعدام نفر عزيز شهيد بينهم . كما يجب علينا أن نمجد دورهم العظيم إبان ثوة أكتوبر لإعادة الحياة الديمقراطية . »

ويضيف :

« أن الجيش هو القوة الوحيدة التى تستطيع أن تحمى الميثاق المنشود وحكومتة ، والتى تقدر على ردع المارقين المتآمرين على وحدته ، العابثين بمكاسبه . »

وكانت تلك أول مرة ينادى فيها علناً سياسى شيوعى بارز بالإعتراف بالقوات المسلحة كقوة مؤثرة ، وعامل فعال فى حياة البلاد السياسية .. ولما كان الأستاذ أحمد سليمان المحامى عضواً قيادياً فى الحزب الشيوعى السودانى حينذاك ، فإنه لاشك كان يشاركه رأيه هذا كثير من زملائه فى حزبه ، بل لعل تلك كانت هى السياسة المقررة لحزبهم حين تم حله وطرد نوابه ، وأوصدت أمامه أبواب العمل العام . مهما يكن من أمر فقد أغرى مثل هذا الحديث كثيراً من الانقلابيين فى الجيش على التآمر ضد الأوضاع الديمقراطية والإطاحة بها ، أو لعله جاء بتنسيق وتناغم معهم !! ومما يؤكد رضا الحزب الشيوعى ، أو بعض قادته ، على ذلك التآمر اختيار كثير من أعضائه فى مجلس وزراء ذلك الانقلاب ، واختيار الأستاذ أحمد سليمان نفسه ليكون أول سفير لحكومة الانقلاب فى الاتحاد السوفيتى ثم وزيراً فى حكومة الانقلابيين فيما بعد .

إذن فقد اتجه الحزب الشيوعى السودانى أو فريق من رجاله إلى القوات المسلحة وسيلة لبلوغ السلطة ، كان ذلك وفق ما بشر ونادى به الأستاذ أحمد سليمان ، أو كان بتجنيدها فصيلة فى الأنفجار الشعبى الذى كان يتمسك به الأمين العام لهذا الحزب ، السيد عبد الخاق محجوب .

وكانت هناك قوى أخرى يهمها أن تقصى الأزهرى وحزب الأمة عن السلطة ، حتى لو أدى ذلك إلى تقويض الديمقراطية فى السودان . كانت حكومة مصر بزعامة الرئيس جمال عبد الناصر لاتغفر للأزهرى وأنصاره تخليهم عن مبدأ وحدة وأدى النيل ، ووقفتهم الصلبة مع استقلال السودان خلال فترة التصفية للحكم الثنائى رغم ما بذلته القاهرة من عون مادى وأدبى لهم لبلوغ سدة الحكم . وقد دفعها هذا المقت منها للأزهرى وحزبه إلى ممارسة كثير من التآمر عليه ، وإلى تأيدها للانقلاب العسكرى الأول الذى قاده الفريق إبراهيم عبود ، وقضى به على الأحزاب الساسية فى السودان ، ثم إلى التآمر عن طريق

مؤيديها فى داخل القوات المسلحة للإطاحة بالأوضاع الديمقراطية التى كان يجلس الأزهرى فى قمتها عام ١٩٦٩ ، ومؤازرة من اسموا انفسهم بالضباط الأحرار ، والتعاون مع الحزب الشيوعى السودانى أو بعض قادته لخدمة مآربهم .

وكان الضابط السابق فاروق عثمان حمد الله ، الذى يوصف بأنه العقل المدبر لانقلاب الخامس والعشرين من مايو ، والذى أصبح عند قيامه وزيراً للداخلية وعضواً فى مجلس قيادة الثورة ، كان قد وفق فى استمالة رئيس القضاء السودانى السابق السيد بابكر عوض الله ، للتعاون مع الضباط الأحرار والحصول على مباركة حكومة الثورة فى مصر لأى عمل يؤمن ظهرها فى السودان ينجم عنه وضع صديق لها .. وكان الحزب الشيوعى السودانى قد اختار السيد بابكر مرشحاً له فى انتخابات رئاسة الجمهورية ، فصادف اختياره هوى فى نفس الحكومة المصرية بسبب ثقتها فيه وإعجابه بالرئيس عبد الناصر ، وآرائه ومبادئه حول القومية العربية ، وموقفه فى وجه الاستعمار الغربى .

وكانت العلاقة بين الحزب الشيوعى السودانى والحكومة المصرية قد تحولت من الخصومة والجفوة والعداء إلى الود والصداقة والصفاء على إثر اتجاه مصر لشراء السلاح من المعسكر الشرقى .

وكان تأييد الحكومة المصرية لترشيح السيد بابكر عوض الله لرئاسة الجمهورية مؤشراً إلى مواصلتها التعاون مع الضباط الأحرار .

أما رئيس الوزراء السيد محمد أحمد محجوب الذى تتهمه بعض الدوائر السياسية بأنه كان على علم بالتخطيط للانقلاب ، أو هو شجع على قيامه ، بسبب حنقه على حزبه ، حزب الأمة ، وإغفاله له عند توحيد جناحيه ، وحجوده لخدماته وجهاده فى سبيل استقلال السودان ، فقد أخذ عليه أولاً وقبل كل شىء إبعاد قادة الجيش عن السودان فى رحلة إلى تشكيوسلوفاكيا والاتحاد السوفيتى لإجراء مفاوضات فيهما للحصول على أسلحة للجيش ، مما أفسح المجال للانقلابيين لينزلوا ضربتهم .. وقد كان ذلك الوفد حقاً يتألف من بعض قادة الوحدات العسكرية ، يرأسه رئيس الأركان اللواء محمد إدريس عبد الله ، *الذى قبل رئاسته على مضض ، وتحت ضغط شديد من رئيس الوزراء . وأخذ*

عليه أيضاً استهانته بما نقل إليه من معلومات عن تآمر يخطط له بعض صغار الضبـــاط للإطاحة بالنظام وتقلد السلطـــة ، ويستشهدون على هذا التهـــاون الذى يستنتجون منه مباركته للحـــركة بما كتبه بقلمه فى كتـــابه «الديمقراطية فى الميزان » الذى نشره باللغة الأنجليزية وهو فى منفاه الاختيارى بلندن ، وقامت بترجمته ونشر فصول منه جريدة النهار البيروتية .

فمـــاذا كتب ؟

كتب يقول إنه زاره فى داره بالخرطوم ذات ليلة من ليالى مايو ١٩٦٩ ، وهو يخلد للراحة فى حجرة نومه ، العميد حسن فحل الذى كانت تربطـه به صلـة القربى ، ولم يرد أن يوقظة من نومه ، ولكنه ترك له رسالة ينبهه فيها إلى أن بعض الضباط اليساريين فى الجيش يجتمعون فى العاصمة فى تآمر منهم للإطاحة بالحكومة ، ويعده بمده باسماء المتآمرين خلال يومين أو ثلاثة أيام .

يقول المحجوب فى كتابه :

« فى اليوم التالى استدعيت الفريق محمد أحمد الخواض ، القائد العام ، إلى مكتبى ونقلت له تلك الأنباء التى بلغتنى فوعدنى بإجراء تحقيق .. وبعد أربع وعشرين،ساعة قدم لى تقريراً أوضح فيه أن تلك المعلومات كانت عارية من الصحة تماماً .. ولم أشك فى نتيجة تحقيقه ، مفترضاً أنه استعان بمدير الاستخبارات العسكرية ، العميد محمد عبد القادر ، الذى كنت أعرف فيه الكفاءه والنزاهة . ثم علمت فى وقت لاحق أن العميد محمد عبد القادر كان فى إجازة حينذاك ، وأن الرائد مأمون عوض أبو زيد كان ينوب عنه فى الاستخبارات العسكـرية ، وهو نفسه أحد المتآمريـن .. وكان من الطبيعى أن يضلل القائد العام ، وينفى تلك المعلومات ، ويصفها بالكذب . ولو كان الفريق الخواص أبلغنى أن العميد محمد عبد القادر كان فى الإجازة ، وأنه استقى معلوماته من الرائد مأمون عوض أبو زيد ، لكنت أمرت باعتقال المتآمرين صباح ذلك اليوم .. إذ كان جميع المتآمرين ، بما فيهم الرائد أبو زيد ، معروفين لدينا باستثناء واحد هو الرائد أبو القاسم هاشم . »



الفصل التاسع والعشرون

مصرع الديمقراطية الثانية

الضباط الأحرار برئاسة العقيد نميرى ينقضون على السلطة - البيان الأول يدين الأحزاب ويحملها مسئولية التدهور - مجلس قيادة الثورة يلغى الحياة الديمقراطية ويحل الأحزاب ويعطل الصحف - الإعدام لمن يقوم بأعمال عدائية ضد الثورة - اعتقال الأزهرى وتحديد إقامة المحجوب فى بيته .

❑❑❑

فى الخامس والعشرين من مايو ١٩٦٩ قفز العقيد جعفر محمد نميرى إلى السلطة فى انقلاب عسكرى دبره مع الضباط الأحرار من رجال الجيش وآزره فيه السيد بابكر عوض الله ، رئيس القضاء السابق ، وباركه ووقف معه القوميون العرب والناصريون والشيوعيون . وأذاع فى فجر ذلك اليوم ما تعارف الانقلابيون على تسميته بالبيان الأول الذى كان يشتمل على النقاط والمبررات التالية : -

* سوء الاستقرار الذى تعانى منه البلاد منذ الاستقلال بسبب ما اسماه فساد الأحزاب المختلفة مما حول الاستقلال إلى مسخ قبيح .

* تخلف السودان وسيره إلى الوراء بسبب تحكم الأحزاب فيه وعجزها عن إدراك مفهوم الاستقلال وترجمته حياة إسعاد للمواطنين ، واستغلالها للسلطة لخدمة مصالحها الخاصة ، دون اعتبار منها لمصلحة الشعب ، مما نجم عنه الفساد والرشوة فى كل أجهزة الدولة ، وأدى إلى اختلال الأمن ، وفتح الأبواب لتسلل النفوذ الأجنبى ، وقوى التخلف والرجعية .

* امتثال الأحزاب السياسية لتوجيه الاستعمار وأوامره ، وتنفيذها لإرادته مما أردى بالسودان إلى أسفل درجات التخلف ، وأشاع الفوضى ، وأدى إلى التآمر ضد هبة الشعب فى أكتوبر ١٩٦٤ وشعاراتها .

* رفض الجماهير لتلك الحكومات الحزبية لأنها قامت جميعاً على الفساد ، والرشوة والحزبية ، والثراء الحرام ، فأفسدت الجهاز الحكومى ، وحولته إلى آلة طيعة لخدمة الوزراء والمحاسيب والأقارب والمؤيدين ، دون اعتبار لمصالح من يقتطعون من عرقهم ، قوت يومهم ، للحفاظ على كيان السلطة .

* العبث بالدستور وتعديله لسلب حرية الآخرين تمشياً مع مفاهيم فى الديمقراطية تتنافى مع كل المشاعر القومية وكل القيم والتطلعات الوطنية .

* القعود بالسودان عن احتلال المكان الصحيح مع قوى الثورة العربية والإفريقية ، والارتباط مصيرياً بالأمة العربية ومسانده وتأييد حقوق شعب فلسطين السليبة .

* تردى الأوضاع الاقتصادية التى لم تزدها الأحزاب إلا تعقيداً بسبب سوء تصرفها فى الأموال العامة ، وتبديد الأرصدة الخارجية ، ورفع مستوى الاستهلاك ، وازدياد حدة الغلاء ، واللجوء إلى القروض الأجنبية المشروطة لموازنة ميزانياتها ، مع إهمال جانب الإنماء والتعمير ، وتشجيعها الهجرة للمدن على حساب القرى ، مما أضر بقوى الإنتاج فى ميدان الزراعة ، وقضى على أمن المدن وصحتها ونظافتها .

* عجزها عن حل مشكلة الجنوب وتجميدها ، لكل الوسائل التى بذلت لحل هذه المشكلة حلاً يعيد الطمأنينه والاستقرار إلى أهله .

* تحويل الحركة النقابية من حركة شعبية تعمل لمصلحة أفرادها ، وخدمة مصالحهم ، إلى أجهزة حزبية ، مما دفع الجماهير لرفض تلك الحكومات ، ودفعها للتطلع إلى تغيير جذرى فى نظام الحكم .

ويختتم بيانه قائلاً :

« إن السودان الحديث لم يخل فى يوم من الأيام من فئة قيادية تعرف أين مصلحة وطنها ، مستعدة دائماً وأبداً أن تبذل كل غال ونفيس فى سبيل تحقيق تلك المصلحة .. وعليه فقد اتفق قادة هذه الفئة المخلصة على انهاء هذا العهد عن

طريق القوة ، وتولى أمر الجيش فى هذه اللحظات رجال عاهدوا الله على التضحية بدمائهم رخيصة فى سبيل إسعاد هذا الوطن ، وانضم إليهم من المدنيين رجال لم يتخلفوا يوماً عن ركب الإخلاص والوطنية .. وبفضل هذا اللقاء المبارك ستتولى الثورة منذ هذه اللحظة إدارة شئون البلاد ، مجردة من كل غاية إلا مصلحة الوطن الحبيب ، وسعادة شعبه ورفاهيته ، مقتدية فى ذلك كله بهدى مبادىء أكتوبر الخالدة ، رافعة شعارها ، مرددة أناشيدها ، سائرة فى نفس الطريق الذى رسمته . »

وأردف هذا البيان بأمر جمهورى أعلن فيه نيابة مجلس الثورة عن الشعب فى مباشرة أعمال السيادة ، وعطل العمل بالدستور المؤقت ، وحل مجلس السيادة والجمعية التأسيسية ومجلس الوزراء ولجنة الخدمة العامة ، كما منح مجلس الثورة حق تعيين مجلس الوزراء وجعله مسئولاً أمامه ، وجعل عزل الوزراء اختصاصه . وأعلن أيضاً حل الأحزاب السياسية ، وحرم قيام أى تشكيل سياسى أو أى تنظيم يحتمل أن يستغل لأغراض سياسية إلا بإذن من مجلس الثورة .

وأصدر مجلس الثورة بعد هذا أمراً جمهورياً آخر عدد فيه الأعمال العدائية ضد الثورة بقوله :

« تعتبر الأعمال الآتية أعمالاً عدائية ضد الثورة إذا قصد بها إثارة المعارضة لنظام الحكم والتشهير به أو احتقاره :

« القول أو الإشارة أو الكتابة .

« تنظيم المواكب أو توزيع الكتب واللافتات أو المنشورات والجرائد .

« الإذاعة بالراديو أو بالتلفزيون . »

وجعل الإعدام أوالسجن لمدة تمتد إلى عشر سنوات عقوبة للقيام بأى من الأعمال سالفة الذكر .

وبهذا انطوت صفحة الديمقراطية الثانية وبدأ عهد التسلط والطغيان ، واقتيد الأزهرى ، رئيس مجلس السيادة من منزله إلى المعتقل فى سجن كوبر ، واقتيد معه السيد خضر حمد ، عضو المجلس ، كما تم أعتقال الوزراء فى الحكومة السابقة ماعدا رئيسهم السيد محمد أحمد محجوب ، الذى قررت حكومة الانقلاب تحديد إقامته فى منزله أول الأمر ، ثم حثته على الهجرة إلى بريطانيا .

وكان الشريف حسين الهندى وزير المالية وأحد قادة الحزب الاتحادى الديمقراطى قد أفلت من قبضة الأنقلابيين ، وأختفى عن أنظارهم فترة قصيرة ، ثم تسلل إلى الجزيرة أبا على النيل الأبيض حيث كان صديقه الإمام الهادى المهدى فى زيــارة لها ، وأنتقل على إثر مفاوضــات أجراها معه إلى أثيوبيــا خفية ، ومنها إلى المملكة العربية السعــودية ليعــد العدة لمقاومة الأنقلاب ، ويوفر السلاح والعتاد لمنازلته .

وتم أيضاً أعتقال كبار الضباط ، وإيداعهم أول الأمر فى دار الضيافة بالخرطوم ثم فى السجن العمومى بكوبر .. وتم أعتقال قادة جبهة الميثاق الإسلامى ، وبعض السياسيين الآخرين من قادة الأحزاب الذين كانت الثوره تخشى بأسهم .

وكانت حكومة الأنقلاب قد حددت سياستها الخارجية بمناصرة القضايا العربية ، وإدانة الدول الغربية والأشادة بالكتلة الشيوعية الشرقية ، والأعتراف بالمانيا الديمقراطية ، والتهجم على ما أسمته بالدول العربية الرجعية ، والأشادة بالتقدمية منها . وعينت السيد بابكر عوض الله رئيسا للوزراء ونائبا لرئيس مجلس قيادة الثورة ، وأختارت من السياسيين بعض أعضاء الحزب الشيوعى السودانى ، والقومين العرب لتقلد المناصب الوزارية .

حظى الانقلاب منذ يومه الأول بتأييد القوى التقدمية العربية ، وتدفقت نحو الخرطوم الوفود من الدول الاشتراكية ، ومن بعض الأقطار العربية مهنئة ومباركة ، وكان فى مقدمة هؤلاء المهنئين المباركين السيد ياسر عرفات ، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية . واستقبلت الخرطوم أيضاً اثنين من اليساريين المصريين جاءا يحملان تأييد الرئيس جمال عبد الناصر للثورة بلا حدود . والتزامه بوقف الحرب فى القناة ، وإرسال قوات منه لدعم الحركة فى السودان ، لأنها عنده أول ضوء يشرق لصالح مصر بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ . وينقل لنا هذا الصحفى المصرى الكبير الأستاذ أحمد حمروش . فى الجزء الخامس من كتابه ، قصة ثورة ٢٣ يوليو ، كما يصف الظروف التى كانت سائدة فى السودان قبل الانقلاب كما يراها . وقد كان أحد المندوبين اللذين بعث بهما عبد الناصر إلى الخرطوم .

يقـــول :

« كانت الخرطـــوم هى العاصمـــة التى ارتضى جميـــع الملـــوك والرؤساء أن تكون مقراً لاجتماع مؤتمر القمة بعد هزيمة الجيوش العربية فى حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ... وقد لعب السيد اسماعيل الأزهرى ومحمد أحمد محجوب دوراً رئيسيا فى عقد هذا المؤتمر .. وكان السودان من الدول التى رفضت الهزيمة وقرار مجلس الأمن .

« ولكن الموقف فى السودان لم يكن هادئاً رغم أن الحكم كان مشاركة بين الأحزاب التى أحرزت الأغلبية فى انتخابات أبريل ١٩٦٥ . كانت الحكومة قد افتعلت حادث تهجم على الدين الإسلامى من طالب كان منتسباً للحزب الشيوعى فى الماضى ، وأصدرت قرارها بحل الحزب الشيوعى ، وفصل جميع أعضائه من الجمعية التأسيسية .

« ورفع الحزب الشيوعى ذلك القرار الجائر إلى المحكمة العليا التى أصدرت حكمها برئاسة بابكر عوض الله بعدم شرعية تعديل الدستور الذى تم بموجبه حل الحزب الشيوعى وطرد أعضائه من الجمعية التأسيسية ، مما دفع عوض الله إلى الإستقـــالة من منصبه فى مايو ١٩٦٧ احتجاجـــاً على عدم تنفيذ قـــرار المحكمة .

« ولم يكن هذا هو التناقض الوحيد الذى يفرضه نظام الحكم فى السودان ، بل ظهر تناقض فى صفوف حزب الأمة بين الهادى المهدى ومعه محمد أحمد محجوب من جهة وابن أخيه الصادق المهدى من جهة أخرى ، أدى إلى انقسام الحزب إلى كتلتين متنافستين . وظهر تناقض ثالث حول الدستور الذى تشبثت بعض القوى الرجعية بأن يكون دستوراً إسلاميا .

« وانتهى الأمر أيضاً إلى عودة حزب الشعب الديمقراطى إلى الاندماج فى الحـــزب الوطنى الاتحادى ، حيث تكون حزب جديد باسم الاتحادى الديمقراطى . وكانت هذه هى نهاية ارتباط حزب الشعب الديمقراطى بالتجمع الاشتراكى الديمقراطى ، الذى كان يضم القوى والأحزاب التقدمية واليسارية .

« وأصبحت الحالة السياسية فى السودان تعبر عن أحزاب تقليدية عاجزة عن اقناع الجماهير ، وجماهير متطلعة إلى التغيير ، تجمع لكل القوى التقليدية فى السلطة ، وتجمع لكل قوى التقدم والاشتراكية فى موقع المعارضة .

« وحلت الجمعية التأسيسية فى أواخر عام ١٩٦٧ لتنعقد من جديد فى فبراير ١٩٦٨ ، بعد انتخابات جديدة دشنت سلطة الأحزاب التقليدية التى حاولت الاتحـــاد لمقاومة الاتجاهات التقدمية التى انتشرت وسط الطبقة العاملة ، والمثقفين ، والمزارعين . »

هذا ما ذهب إليه الأستاذ حمروش فى كتابه ... ونضيف أن مؤتمر القوى الحديثة الذى كان مؤلفاً من حزب الأمة جناح السيد الصادق المهدى ، وجبهة الميثاق الإسلامى ، وحزب سانو الجنوبى ، وبعض المستقلين قرر تقديم اقتراح بسحب الثقة من الحكومة وإسقاطها ، ونادى بقيام حكومة قومية يتوفر لها الوقت الكافى لإنجاز الدستور ، ومد أجل الجمعية التأسيسية .. وكان ذلك فى فبراير من عام ١٩٦٨ .

وقبل رئيس الجمعية التأسيسية اقتراح سحب الثقة وحدد الثامن من فبراير موعداً لمداولته .. وكان واضحاً أن مؤتمر القوى الحديثة الذى كان ينتظم أحزاب المعارضة ، يستطيع الحصول على التأييد البرلمانى الذى يمكنه من إسقاط الحكومة . من هنا اشتدت حمى التنافس على كسب النواب ، أو قل شراء من كان مستعداً لقبض الثمن منهم .

ولجأت الحكومة عندما أحست بدنو أجلها ، وما تتعرض له من سقوط ، إلى حيلة سياسية تحل بها الجمعية التأسيسية ، هى أن توعز لأعضائها فى تلك الجمعية بالاستقالة منها . فاستقال أكثر من تسعين نائباً من الجمعية التأسيسية وقرر مجلس السيادة حلها ، وإجراء انتخابات عامة لجمعية تأسيسية جديدة .

واستنكــرت المعارضة القرار ، ورأت فيه خروجــاً على الدستور ، وتآمراً على القانون .

وهكذا اختطت الحكومة سابقة التحايل على الدستور إن لم نقل خرقه ، ومهدت السبيل للانقلاب العسكرى .

ونرجع إلى الأستاذ أحمد حمروش نقرأ له فى كتابه قصة ثورة ٢٣ يوليو الجزء الخامس ، ما يلى :

« كان الحزب الشيوعى قد لعب دوراً رئيسياً فى انتصار ثورة الحادى والعشرين من أكتوبر ١٩٦٤ التى أجهضها موقف الأحزاب التقليدية .. وكانت هناك صلة بين الحزب وبين الضباط السودانيين الأحرار .. وقد وضح ذلك فى صحيفة الأحرار التى أصدرها الضباط الأحرار ، إذ جاء فى عدد الرابع من يناير ١٩٦٥ ، بعد انتصار ثورة أكتوبر ما يلى :

« نحن ندرك اليوم ، كما يدرك العمال والمزارعون والمثقفون ، بأن طريق الرأسمالية الذى سرنا فيه بعد الاستقلال ، والذى أدى إلى انقلاب ١٧ نوفمبر لترسيخه ، إنما هو طريق شقاء لا حدود له بالنسبة للشعب .. وهو لا يقود إلى التقدم بل إلى التخلف والتبعية التامة للاستعمار ، ولفقدان الاستقلال نفسه ، نحن ندرك ذلك ، ونتلفت حولنا فنرى بلاداً عانت من الاستعمار قبلنا ، بل أشد ، ولكنها شقت طريقها ، ونجحت فى حماية استقلالها ، ذلك لأنها رفضت الطريق الرأسمالى ، واتخذت الاشتراكية هدفاً لها . »

ويمضى الأستاذ حمروش فيقول :

« لم تكن التنظيمات العسكرية مستقلة عن الأحزاب والقوى السياسة كما كانت حال الضباط الأحرار فى مصر قبل ثورة يوليو ، ولكنها كانت ممتدة الجذور إلى تنظيمات مختلفة ، الأنصار وحزب الأمة من جهة ، والحزب الشيوعى من جهة أخرى واتصالات فردية مع بعض الشخصيات الطائفية فى الأحزاب التقلدية .

« بدأت الصلة بين الضباط الأحرار وبابكر عوض الله عقب ثورة ١٩٦٤ عندما شكلت لجنة من القضاة لتطهير الجيش . وكان الحزب الشيوعى على علم بهذه الصلة ، كما بدأ حزب الأمة فى تكوين مليشيا عسكرية .. وأخذت الأمور تندفع إلى صدام حتمى .

« وفى الساعة الثانية من صباح ٢٥ مايو ١٩٦٩ كانت حركة الجيش السودانى قد انتصرت ، واستولت على الحكم ، أثناء وجود عدد من كبار ضباط الجيش فى زيارة للاتحاد السوفيتى يقال إنهم ارسلوا عمداً لاتقاء جهدهم فى مقاومة مؤامرة الإنقلاب .

« وأعلن فى الصباح تشكيل مجلس قيـادة الثـورة برئاسة العقيد جعفر نميرى ، وعضوية بابكر عوض الله ، والمقدم بابكر النور والرواد فاروق عثمان حمد الله ، وهاشم العطا ، الملحق العسكرى فى بون ، وأبو القاسم هاشم ، وزين العابدين محمد أحمد عبد القادر ، وأبو القاسم محمد إبراهيم ، ومأمون عوض أبو زيد ، وخالد حسن عباس . وأعلن أيضاً تشكيل وزارة جديدة برئاسة بابكر عوض الله .

« أبلغت جمال عبد الناصر الحقائق التى أعرفها عن كثير من هؤلاء الرجال وتقدميتهم خلال شعراوى جمعة ، واتصل بى سامى شرف بعد ساعة واحدة طالباً منى مقابلة جمال عبد الناصر فى السادسة مساء نفس اليوم السادس والعشرين من مايو .. وعندما ذهبت إلى مكتب سامى شرف - سكرتير عبد الناصر - فوجئت بوجود أحمد فؤاد ، رئيس مجلس إدارة بنك مصر ، والزميل السابق فى قسم الجيش بالحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى - حدتو - (١) عندما كان لا يزال قاضياً .

« كان جمال عبد الناصر مشرق الوجه مهتماً أشد الإهتمام بما حدث فى السودان .. ولم تكن علاقة جمال عبد الناصر سيئة بأى حال مع نظام الأزهرى ومحجوب . وخاطب حمروش وأحمد فؤاد طالباً منهما السفر إلى الخرطوم ليقابلا جعفر محمد نميرى ، رئيس مجلس قيادة الثورة الذى قرر المجلس ترقيته من رتبة العقيد إلى رتبة اللواء والسيد بابكر عوض الله ، رئيس وزراء ذلك العهد لينقلا له أنه - أى الرئيس عبد الناصر - على استعداد لوقف الحرب فى القناة ، وإرسال أى قوات لدعم الحركة فى السودان ، إذ كانت حركة الجيش فيه أول ضوء يشرق لصالح مصر بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ . »

يقول الأستاذ حمروش :

« وصلت الخرطوم يوم السابع والعشرين من مايو ، وقمت مع الزميل أحمد فؤاد فور وصولنا بمقابلة جعفر نميرى وبابكر عوض الله فى مقر قيادة القوات المسلحة .. وقد طلب الاثنان انضمام الرائد مأمون عوض أبو زيد إليهما ، باعتباره قد عين مسئولاً عن أمن الثورة .

« واستقبل الجانب السودانى رسالة جمال عبد الناصر بترحيب شديد ، واعتبرها بابكر عوض الله تثبيتاً للحركة ، وأمراً منتظراً من جمال عبد الناصر الذى عرف بمساندته لحركات التحرر الوطنى .

---

(١) كانت هذه الحركة - حدتو - نواة الحزب الشيوعى المصرى برعاية المليونير الشيوعى اليهودى هنرى كورين .

« وفى الصباح ذهبنا إلى منزل المناضل عبد الخالق محجوب بأم درمان ، حيث عقدنا معه جلسة مناقشة طويلة حول الوضع الجديد فى السودان . وتبين لنا أن حركة القوات المسلحة قد تمت بواسطة سريتين من المظلات ومن قوة من المدرعات لا يتجاوز عددها أربعمائة ضابط صف وعسكرى ، كانوا فى مناورات خارج الخرطوم حسب مشروع سابق . وتمت العملية بهدوء ، ولم تطلق سوى طلقة رصاصة واحدة فى الهواء فى مكتب بريد الخرطوم اثناء قطع المواصلات .

« قام بالحركة الضباط الأحرار . وسبق قيامها مناقشات سياسية طويلة حول ما إذا كان من الأفضل تأجيل إجراءات تشكيل الجبهة الديمقراطية التى كانت قد تمت محاولات جادة لتشكيلها من الشيوعيين والاشتراكيين وسائر المنظمات والاتحادات العمالية والمهنية . وكان البيان الأول لحركة ٢٥ مايو هو بيان مكتوب ومعد لهذه الجبهة الديمقراطية التى كان مفروضاً أن يشكل تنظيمها فى نوفمبر ١٩٦٩ .

« كان رأى الحزب الشيوعى ألا تنفرد القوات المسلحة بعمل يأخذ الصفة الانقلابية ، وإن يتأجل ذلك حتى ينبعث الأمر من صفوف الجبهة باعتبار القوات المسلحة فصيلة من فصائل القوى والمنظمات الشعبية .

« التقى ممثلو الضباط الأحرار غير المنتمين للحزب الشيوعى مع قادة هذا الحزب أكثر من مرة لمناقشة هذا الأمر . وقد جرى التصويت ثلاث مرات فى اللجنة القيادية للضباط الأحرار ، وفى كل مرة كان يفوز قرار التروى وتأجيل القيام بالانقلاب . ولكن بقية الضباط الأحرار قرروا القيام بالحركة العسكرية التى نجحت فى تبديل السلطة ، واعتقال اسماعيل الأزهرى ، وعدد من كبار السياسيين فى النظام المنهار .

« وعندما أعلن تشكيل مجلس قيادة الثورة ، اضيف إليه اسماء الضباط اليساريين رغم موقفهم المعارض من ناحية المبدأ ، وظهر اسم الشهيد هاشم العطا عضواً بالمجلس ، رغم أنه لم يكن موجوداً فى السودان ، وإنما كان يعمل ملحقاً عسكرياً فى المانيا الغربية . وكان هذا موقفاً طبيعياً من رفقاء السلاح الذين تزاملوا فى النضال قبل وبعد ثورة الحادى والعشرين من أكتوبر ١٩٦٤ .

« وعندما أعلن تشكيل الوزارة فوجىء الحزب الشيوعى باختيار عدد من قادته أعضاء فيها دون الرجوع لقيادة الحزب . وقد أدى هذا إلى عقد اجتماع عاجل للجنة المركزية أقرت فيه اشتراك الوزراء الشيوعيين ، منعاً لحدوث تناقض واضح فى الأيام الأولى للحركة ، وتسبب ذلك فى تأخير حلف اليمين القانونية حتى الساعة السادسة مساء .

« وكان هذا دليلاً على وجود تنافر فى وجهات النظر ، الحزب الشيوعى لا يؤيد الانقلاب العسكرى ، ويفضل انبعاث الحركة السياسية من صفوف الجماهير ، بينما الضباط الذين قاموا بالحركة يعتبرون أنهم أنقذوا البلاد من الحكم الرجعى الفاسد فى ضربة واحدة ، وأنهم أصبحوا بذلك أصحاب حق وشرعية فى اختيار الذين يتعاونون معهم دون إذن قيادتهم ، وإلا كان فى ذلك اعتراف بشرعية الحزب الشيوعى وحده ، فى الوقت الذى الغيت فيه الأحزاب جميعاً .

« قال لى الشهيد المناضل عبد الخالق محجوب فى منزله بأم درمان ، صباح اليوم الثانى لوصولنا للخرطوم ، إن الحزب الشيوعى لا يأخذ موقفاً مضاداً من حركة الجيش ، ولكنه يريد أن يضع خطة تمييز واضحة بين أسلوبه الديمقراطى ، وأسلوبهم العسكرى .

« ومع ذلك فقد خرجت جماهير الحزب الشيوعى تحت قيادة الإتحاد العام لنقابات العمال بمظاهرة كبيرة فى الثانى من يونيو ١٩٦٩ بمناسبة مرور سبعة أيام على الثورة . وكان ذلك بداية لمحاولة إقامة جسر من التفاهم بين الحزب الشيوعى والعسكرين .

« وعندما عدنا استقبلنا عبد الناصر فوراً فى استراحة القناطر الخيرية . وكان سؤاله لنا عن استقرار الأوضاع ، ثم أسباب تأخرنا هناك . وبعد جلسة امتدت ساعتين ، طلب منا أن ندوام الاتصال به فى كل ما يتعلق بالسودان . وكنا قد رتبنا طريقة اتصال سرية بين القيادة العسكرية الجديدة وبيننا ، بعيداً عن الاتصالات التقليدية ، فى محاولة لتسهيل وصول الحقائق إلى جمال عبد الناصر ، لإصدار القرارات اللازمة . وقد توطدت العلاقات كثيراً بين عبد الناصر ، والوضع الجديد فى السودان وانسجمت سياسة الدولتين حول مشكلة الشرق الأوسط ، وحول رفض الهزيمة .

« نسب جعفر نميرى لعبد الناصر قوله :

« إن ثورة السودان اعطتنى قوة وعزيمة ، ومنحتنى أملاً وثقة . وجد عبد الناصر فى ثورة السودان عمقاً استراتيجياً لمصر ، ووجدت ثورة السودان فى جمال عبد الناصر سنداً لها . »

« وكانت العلاقة بين القاهرة والخرطوم فى هذه الفترة شديدة الارتباط ، أكثر منها بين القاهرة وأية عاصمة عربية أخرى . وانتعشت فى ذهن عبد الناصر أفكار الوحدة العربية مرة أخرى .

« أذكر أنى وجهت إليه استفساراً فى مقابلة بعد زيارة السودان عن رأيه فى موضوع الوحدة ، إذا رغب الأشقاء فى السودان ذلك .

« وتهلل وجه جمال عبد الناصر وهو يقول :

« الوحدة الطبيعية الأولى لمصر هى مع السودان امتداداً لوادى النيل ، ونحن على استعداد لأى خطوات فى هذا السبيل . »

حسبنا هذا مما جاء فى كتاب الأستاذ حمروش .



الفصل الثلاثون

السودان والتسلط العسكرى

حكومة الانقلاب تنتهج سياسة البطش والإرهاب - اعتقال السياسيين وكبار الضباط - الصادق المهدى يفاوض نميرى ويمحضه النصح - والشريف حسين الهندى يسعى لجلب السلاح لمقاومة الانقلابيين - الإمام الهادى يؤلف جبهة المعارضة فى الجزيرة أبا ويعتصم بها - وفاة الزعيم الأزهرى

❑❑❑

جعلت حكومة الانقلاب الثانى فى السودان الإرهاب والاعتقال والتهديد والتشريد سبيلها لتوطيد أركان دولتها وسلطانها .. وكان فى مقدمة ما فعلته عزل رئيس القضاء وكل أعضاء محكمة الاستئناف العليا .. ولم يرو هذا ظمأها للتشريد ، فاحالت إلى التقاعد أيضاً اثنين من كبار رجال الهيئة القضائية الشرعية ، هما قاضى القضاة ومفتى السودان ، وأحالت معهم ثلاثة من كبار القضاة المدنيين ... فعلت ذلك بضربة واحدة فى العشرين من يونيو ١٩٦٩ ولما يمض على قيامها غير شهر واحد أو دونه ، فعلته عن طريق المذياع دون أن تبعث لأحد منهم بخطاب إعفاء .

وكانت قد ملأت السجون قبل هذا بالمعتقلين السياسيين من رجال الأحزاب وقادتها ، ومن بعض رجال الجيش .. وازاحت من طريقها فى القوات السودانية المسلحة كثيراً من الضباط المقتدرين المدربين الذين كانت تخشى على نفسها منهم ، وأعادت للخدمة ضباطاً كانوا قد أبعدوا منها بسبب تآمرهم ، أو امتثالهم لأوامر قوى أجنبية ذات مطامع فى السودان .

وكانت قد شكلت لجاناً للتطهير فى كل وزارة ووحدة حكومية ، وقضت بهذا السبيل على الخدمة المدنية وأبعدت منها العناصر المقتدرة .

وكان من ضحايا الثورة الصحافة السودانية التى الغت وجودها بجرة قلم ، وأشارت على من أراد إصدار صحيفته أن يتقدم بطلب جديد .. ونظرت فى هذه الطلبات فأذنت بصدور بعضها ثم اخضعتها لرقابة مباشرة ، حتى إذا ما خفت صوتها ، وضعف نفوذها ، رفعت عنها الرقابة واستبدلتها بقواعد وأسس لا تستطيع الصحافة أن تخرج عليها ، وأخيراً قضت بتأميمها .

وكان من الضحايا أيضاً جامعة الخرطوم التى شرد الأكفاء من أساتذتها واستعيض عنهم بالأجانب من دول شرق أوربا .

وكان السيد الهادى المهدى ، إمام الأنصار ، وراعى حزب الأمة فى إحدى زياراته الدورية للجزيرة أبا على النيل الأبيض ، قرب كوستى جنوب الخرطوم ، عند قيام الانقلاب العسكرى ، فحدد موقفه منه بالرفض منذ اللحظة الأولى عند سماعه لبياناته ، وأوامره الجمهورية ، واطلاعه على أسماء رجال حكومته .

وكان قد لحق بالإمام الهادى فى الجزيرة أبا الشريف حسين الهندى من قادة الحزب الاتحادى الديمقراطى ، ووزير المالية فى الحكومة التى إطاح بها الانقلاب كما اسلفنا . وكان الشريف قد افلت من قبضة الانقلابيين ، وكانت تربطه بالأمام الهادى علاقات ود وصداقة منذ عهد الشباب ، وهما زميلان فى الدراسة بكلية فكتوريا بالاسكندرية .

والفى الشريف حسين الإمام الهادى فى الجزيرة أبا تحيط به جموع الأنصار المؤيدين . واجتمع به وببعض قادة جبهة الميثاق الإسلامى من الإخوان المسلمين ، ممن كانوا وصلوا إليها ليحتموا فيها من بطش النظام الجديد ، ولينسقوا سبل المقاومة ، وقرروا معاً إنشاء الجبهة الوطنية .

وكان السيد الصادق المهدى قد أدرك بالأمام الهادى فى الجزيرة أبا ولكنه لم يلبث فيها طويلاً ، وقفل منها راجعاً إلى الخرطوم ، استجابة لدعوة من قادة الانقلاب ومجلسه حملها إليه أحد الضباط ، فعل هذا رغم نصح الإمام الهادى له بألا يفعل خشية أن يغدر به ذلك النظام . وقد وقع ما كان يخشاه ، إذ تم اعتقال الصادق بعد أن اعتصر منه نميرى كل ما في جعبته فى اجتماع استمر بينهما ساعات طويلة .

كان السيد الصادق المهدى قبل وقوع الانقلاب شديد الشقاء بالأوضاع السياسية فى السودان .. يرى فى الحكومة التى تولت الأمر حينذاك حكومة متآمرة . يأخذ عليها حلها للجمعية التأسيسية بالحيلة والخداع ، مما اعتبره تحايلاً على الدستور بفتح الأبواب واسعة للاستهانة به وخرقه . وكان شقياً باستغلال الحزب الاتحادى الديمقراطى الذى كان شريكاً فى الحكومة المؤتلفة للانقسام فى حزب الأمة ، وسعيه لتعميقه .

لهذه الأسباب لم يكن آسفا على انطواء صفحة تلك الحكومة بوقوع الانقلاب العسكرى ، بل لم يكن يعترض على فرض درجة من الانضباط تساعد على تصريف المسئولية العامة بجد وحسن إدراك ، وعليه لم يحرك ساكناً عند وقوع الانقلاب رغم الجهود التى بذلها رجال الأحزاب الأخرى لتحريكه لقيادة المقاومة ، وإجهاض الحركة الانقلابية .

ورأى بعد اليوم الأول لوقوع الانقلاب أن يغادر العاصمة إلى الجزيرة أبا لتبادل وجهات النظر مع الإمام والتنسيق معه .

وبينما هو هناك جاءه رسول نميرى ، الضابط الفاتح عبد الرحمن عابدون ، يدعوه للعودة إلى الخرطوم للتفاكر والتشاور مع قادة الانقلاب ، لأنهم ، فيما قيل يثقون فى حكمة سيادته ، ويرغبون فى الانتفاع من خبرته ، والتعاون معه .

ورأى السيد الصادق أن يستجيب للدعوة رغم نصح الإمام له بألا يفعل .. ووجد تشجيعاً على الاستجابة من السيد عبد الله عبد الرحمن نقد الله ، الأمين العام لحزب الأمة ، فعاد إلى الخرطوم ، واجتمع باللواء نميرى فى الثالث من يونيو ١٩٦٩ فى القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة . وفى هذا اللقاء تبرع بطرح ما يدور بخلده ليصبح مجلس قيادة الثورة على بينة من أمره ، معرباً عن أمله فى أن يكون ذلك أساساً صالحاً للتفاهم بينهم فى خدمة السودان .

هذا ما اشتملت عليه الرسالة التى أرسلها لمؤيديه عقب هذه المقابلة وذكر فيها أنه عبر لقائد الانقلاب عن سعادته بزوال العهد البائد لأنه ، عنده ، عهد أفسد فيه الساسة ، وأفسدت الأحزاب التطبيق الصحيح للديمقراطية ، وكان فى أخريات إيامه مسخاً لا يستقيم أن يلحق بالديمقراطية ، إذ كان عنده قائما على دستور مخروق ، والحكومة مؤلفة من سياسيين فاسدين كشف هو وزملاؤه قبل غيرهم مفاسدهم ، وسوء تطبيقهم للديمقراطية .

ويحـــدث نميرى :

« كنا نقول فى مناسبات عديدة إن الإوضاع قد خرجت من كل ما يقيد الناس أو يتمشى مع ميثاق أكتوبر . ولذا دعونا فى مايو ١٩٦٨ ، وقبل إعلان نتائج الانتخابات العامة الأخيرة ، لاجتماع كبير فى المقرن بالخرطوم ، وصفنا فيه الأوضاع بأنها فاتت حدود المعقول فى سوئها . وقلنا إننا إذا ما فزنا فى الانتخابات سندعو الناس جميعاً إلى مؤتمر يمثل القوى الاجتماعية السودانية للتفاكر فى سبل إنقاذ البلاد مما انحطت إليه .. أما إذا ما فازت التشكيلة الائتلافية الحاكمة فإنها - دون شك - تقود السودان إلى الهاوية مما يتطلب من المواطنين جميعاً أن يتجمعوا لإنقاذه من تلك البراثن .

« ولما تشكلت الحكومة الماضية كان همنا جمع الناس ضدها ، ووسيلتنا أن نحصل من القضاء على حكم فى القضية الدستورية - قضية حل الجمعية التأسيسية بالإيعاز لبعض أعضائها بالاستقالة منها - لخلق جبهة يلتف حولها الجيش والقضاء وممثلو الشعب للبحث عن مخرج للبلاد ، ونادينا بذلك فى مناسبات عدة .

« كنا نحس بالمشاكل التى تدور فى الجيش ، ونعرف مشاعر كثير من عناصره التى كانت تبحث عن مخرج . وكان الإنقاذ يتأتى بمخرج ثورى عن طريق دستورى انطلاقاً من قرار المحكمة . ولما تلكأ القضاء ، وساءت أحوال البلاد كان همنا تغيير مـوازين القوى السياسية ، وإنهـاء الوضع القائم بأسرع ما يمكن . ولما توحد حزب الأمة على مبادىء سليمة ، كان هم قيادته أن يوجه ذلك التوحيد لإنهاء الائتلاف القائم ، ووضع حد للمفاسد ، وبداية عهد جديد بقيام الدستور الجديد ، أو بسقوطه فى الجمعية التأسيسية .. ونظراً لتصرفات الحزب الآخر - الاتحادى الديمقراطى - فإن تلك الجهود أدت إلى الأزمة السياسية والدستورية التى وجدتموها فى نهاية مايو .

« انطلاقاً من كل هذه المفاهيم أود أن أوضح أن سوء التطبيق الديمقراطى ، وقيام مشاكل استعصت على الإصلاح فى ظل الديمقراطية ، وفساد الأحوال كانت عوامل جعلتنا نستبشر بقيام حركة للإصلاح الثورى على يد القوات المسلحة ، وهى قطاع من مواطنينا نحن نؤمن بوطنية أكثريته وبقومية تركيبه .

ومضى فى لقائه مع قائد الانقلاب يقدم له النصح والتوجيه :

قال إنه من أكثر ضرورات الإصلاح الثورى دفع الناس للعمل والانتاج الذى كان قد تدنى فى العهد السابق ، مؤكداً أنه لا سبيل للتقدم والنهضة إلا به .. وانتقد فى هذا الصدد سياسة الحكومة العسكرية الرامية لمنح الناس عطلة عن العمل بسبب الاحتفالات . وقال أيضاً إن المنظمات العمالية والنسوية ومنظمات الشباب هذه فى حقيقة أمرها خلايا وفروع لأحزاب سياسية ، وإن السماح لها بالاستمرار لا يتيح مجالاً للإصلاح الثورى فى التنظيمات الفئوية ، وحشد القوى الاجتماعية السودانية نحو التقدم والبناء ... ونادى بضرورة إصلاح الصحافة السودانية ، وإبعاد من اسماهم بالعناصر الفاسدة عنها ، وانصاف الصحفيين العاملين فيها ، وتوسيع قاعدة ملكيتها ، ورفع كفاءتها بابتداع نظم جديدة تحكمها .

ونفى السيد الصادق المهدى الإشاعات التى تتهم قادة الأنصار وحزب الأمة بأنهم يخشون على أموالهم وممتلكاتهم من الشيوعية .

قال :

« نحن نقدم دائماً مصلحة المجتمع على مصالحنا الخاصة لأن رابطتنا بالناس أقوى من المال .. لهذا كنا أول من نادى بالإصلاح الزراعى . وكان الإمام عبد الرحمن المهدى نفسه أول من فقد ماله فى حياته فى سبيل أهدافه ، وقد ترك وراءه ديوناً تفوق طاقة أعماله ، لهذا فليس هناك ما نخشى عليه . أما رفضنا لتغليب العنصر الشيوعى على غيره من العناصر السياسية فمرده إلى أننا نربأ بالجيش السودانى أن يكون مطية لاى حزب من الأحزاب .. ونحن لا نعترف للشيوعيين بأنهم أكثر إقداماً منا فى الدعوة للإصلاح ، بل إنك لتجد فى مضابط البرلمان ما يوضح أننا عندما نوقش موضوع تعويض الأحزاب لما أصابها على يد حكومة نوفمبر (انقلاب عبود) عارض ممثلونا المبدأ ، ولكن الشيوعيين قبلوه ، وعدلوا المشروع لإدخال المنظمات المنتمية لهم فى عملية التعويضات . والشيوعيون فوق ذاك تجمع له انتماء سياسى خارجى لارتباطه العضوى بموسكو . ونحن فى غنى عن جلب الحرب الباردة من زاوية جديدة إلى السودان ، واستعداء الغرب . وهذا بالطبع لا يعنى أن نضعف تعاوننا مع الشرق ، ليس ذلك فحسب بل نحن أقبلنا على شراء السلاح من روسيا فى ديسمبر من عام ١٩٦٦ .

أما فيما يتعلق بموقفنا من القضية العربية والخط العربى ، فإننا منذ مارس ١٩٦٣ ، وفى مؤتمر الجزيرة أبا ، قررنا ضرورة التضامن مع الحركة العربية الهادفة لتحقيق التضامن الاقتصادى والسياسى والدفاعى ، ومحاربة النفوذ الأجنبى ، والأحلاف ، والقواعد العسكرية . ولكننا نقول دائماً إن صلاتنا الإفريقية ، وواجبنا فى أن نكون حلقة الوصل ، تفرض علينا دوراً رائداً ، وهذا موقف يصعب أن يعارضه أى وطنى سودانى . »

وانتقل الحديث بينهما بعد هذا إلى الحالة فى جنوب السودان ، وحاجتها لاهتمام عاجل ، وإلى المرافق التعليمية والصحية ، وما أصابها من تدهور يحتاج إلى عناية خاصة ، وتطرق للفساد والإنحلال الخلقى مما يتطلب علاجاً حاسماً .

وانتقل بعد هذا يبدى بعض ملاحظاته على الوجه التالى :

« **أولاً** : غلبة الطابع الشيوعى على الحكومة الجديدة ، إذ أن ثلاثه من الوزراء مرشحون علنيون للحزب الشيوعى السودانى فى انتخابات مضت ، وعدد آخر هو من الشيوعين المعروفين لكل العاملين فى الحقل العام .

ثانياً : عزل حزب الأمة ، ولوصح القول بأن اختيار الوزراء كان أساسه صلاحهم من سائر الأحزاب الأخرى ، نرد بأن عناصر حزب الأمة قد عزلت .

ثالثاً : ضعف تمثيل الجنوبيين إذ كانوا ممثلين بوزيرين فى حكومة عدد وزرائها ستة عشر ، وكانوا يطالبون بزيادة التمثيل ، والآن مثلوا بوزيرين فى حكومة عدد وزرائها ثلاثة وعشرون وأبعدت العناصر التى تمثل الكتله الجنوبية السياسية الكبرى وهى حزب سانو .

هذه هى مآخذنا ويمكن تلخيص رأينا فيما يلى :

* إدانتنا للعهد البائد ولمفاسده .
* ترحيبنا بالإصلاح الثورى .
* اعتراضنا على طغيان العنصر الشيوعى على الحكومة ومعارضتنا له .

وأعلن السيد الصادق عن ترحيبه بتطهير القوات المسلحة وإجراء اصلاحات جذرية فى الجيش .

وأضـــاف :

« ولكننا نلاحظ أن بعض العناصر الجيدة قد أبعدت وهذا يضعف الجيش .

وفى ختام هذا اللقاء أعرب اللواء جعفر محمد نميرى ، رئيس مجلس قيادة الثورة ، للسيد الصادق المهدى عن شكره وامتنانه قائلاً :

« اشكرك على ما تفضلت وأدليت به من آراء وملاحظات ، مما سأخضعه للدراسة الجادة .. ويهمنى أن أوضح لك أننا لا نسمح بالسيطرة الشيوعية على الحكومة ، ونراقبها مراقبة دقيقة . أما الحالة المالية فسيئة جداً ، وقد اتخذنا بعض الإجراءات التقشفية كالحد من الإسراف ، وقررنا وقف ترقيات الجيش لستة أشهر ، وسنلحق بهذه إجراءات أخرى مماثلة ... أما عن السياسة الخارجية فإن آراءنا متطابقة مع آرائك .

« ختاماً فقد ذكرت للأمير عبد الله نقد الله أننا نحتاج أن نكون على صلة للتفاهم معكم واستشارتكم ، وسأدرس ما أدليتم به لى . »

وانتهت المقابلة التى استمرت ساعتين ونصف الساعة . وفى الثانية من بعد ظهر اليوم التالى ، الأربعاء الرابع من يونيو ١٩٦٩ ، قام نائب مدير البوليس بزيارة السيد الصادق المهدى فى منزله يحمل له رسالة من وزير الداخلية بألا يغادر منزلة نسبة لظروف الأمن . وبقى سيادته هناك كما أشير عليه .

وفى الساعة الثانية من فجر الخميس ، الخامس من يونيو ، جاءه مدير البوليس يصحبه ضابطـان ، أحدهما من الجيش ، والآخر من الشرطة ، وحدثه أنه مطلوب منه أن يحضر اجتماعاً مشتركاً لمجلس الثورة والوزراء فى رئاسة القوات المسلحة .

واستجاب للدعوة ... وذهب معهما إلى رئاسة القوات المسلحة . وهناك بقى خمس ساعات دون أن يدعى لحضور الاجتماع ، ثم جاءه قائد منطقة جبيت بشرق السودان ، ليخطره أنه تقرر نقله إلى هناك .

وذهب إلى جبيت حيث حددت إقامته .

وكان اللواء نميرى عقب مقابلته للسيد الصادق قد نقل تقريراً مفصلاً لمجلس قيادة الثورة عما دار بينهما فقرر المجلس تحديد إقامته .

أما الأزهـرى فقـد ظل رهين محبســه فى سجن كوبـر بينما أقميت حراسة مسلحة أمام داره فى أم درمان . وكان يمضى وقته فى التعبـد ، وتلاوة القرآن الكريم ، ويتبادل الرأى مع زميل محبسه السيد خضر حمد ، عضو مجلس السيادة المباد .

وذات يوم ذهبت إحدى لجان التطهير إلى منزله تبحث فيه عن الكنوز التى ظنت إثماً أنه يخفيها فيه . وهناك التقت بشقيقه السيد على الأزهرى ، وحدثته بما تريد ، فاشتاط غضباً .. ولكنه لم يكن يملك أن يعترض سبيلها بسبب ما كانت تتسلح به من سلطان .

ودخلت الدار ، وبحثت ونقبت ... ولم تعثر على ذهب ولا على فضة ، ولكنها رأت فى الصـالون سجادة أو سجادتين مما تجد مثله فى بيوت كثير من الأهلين ، فأمرت بطيها ونقلها إلى حجرة فى سطوح البيت ، أحمكت قفلها بالشمع الأحمر .

واشتـد الغضب بالسيد على الأزهـرى .. وكان يعانى من ضغط عـال فى الدم .. وعبر عن غضبه فى قوة وعنف .

وما كـادت اللجنة ، برئاسة الأستاذ على محمـد إبراهيـم المحامى ، تغـادر الدار ، حتى خر صريعاً ، وفارق الحياة .

ونقل نبأ وفاته إلى الزعيم فى محبسه فشق عليه نعى شقيقه ، وأذنت له السلطات بالذهاب إلى داره للاشتراك فى تشييع جثمانه وتلقى العزاء .

ولم يكن يعلم وهو يغادر السجن فى صحبة رجال الأمن سبب الوفاة . وفى داره واتته فرصة للقاء أسرته فعلم منها نبأ زيارة اللجنة ، ومادار بينها وبين أخيه من جدل غاضب .

ورجع إلى مقعده بين المعزين حزبين القلب ، ممزق الفؤاد . وناوله أحد الناس شربة ماء . وما هو إلا وقت قصير حتى أحس بألم ممض فى صدره .

ونقل إلى المستشفى حيث بقى فيه يومين أو ثلاثة فى غيبوبة أو شبهها . وفى مساء العشرين من أغسطس ١٩٦٩ ، ارتفعت روحه الطاهرة إلى بارئها ، فانطفأ بموته ذلك السراج الوهاج الذى كان يضىء للركب المسالك ، وانحبس ذلك الصوت القوى الذى كان يهديهم سواء السبيل . وأبى الانقلابيون أن ينعوه

فى بادىء الأمر .. وظل المذياع يبث أغانيه الساقطة وأنشيده كأنه لم يسمح بموت قائد حركة التحرير ، وصانع استقلال السودان .

وتدفقت الجماهير من كل حدب وصوب نحو داره يهزها الحزن ، ويستبد بها الغضب .. وأقام المواطنون له مأتما فى كل بقعة من بقاع السودان ، وخرجت الجموع فى موكب رهيب تشيع جثمانه تعبيراً منها عن عرفانها بأفضاله وجهاده وعطائه .. وحق لها أن تحزن لموته ، فاسمه قد ارتبط بتاريخ السودان أوثق رباط ..

أحسن قيادته ومنحه قلبه وعقله وروحه ، وذاد عنه فى قوة وفتوة ، وكان مكانه فى كل صولة وجولة الصدارة .

هكذا مضى ولكن ، سيرته العطرة ، وأعماله العظمى ، ستبقى أبد الدهر نبراساً ينير الطريق ، ويحفز أهل السودان لمزيد من البذل والعمل والبناء .

فياليت شعرى هل يخف وقاره　　　إذا صار أحد فى القيامة كالعهن

وهل يرد الحوض الروى مبادراً　　　مع الناس أم يأبى الزحام فيستأنى

﴿ كل نفس ذائقة الموت ثم إلينا ترجعون ۞ والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم من الجنة غرفاً تجرى من تحتها الأنهار خالدين فيها نعم أجر العاملين ۞ ﴾

صدق الله العظيم

المحتـــويات

محتـــويات الكتـــاب

فهــــــرس

مراجــع عربية

مراجــع انجليزية

محتويات الكتاب

فهرست

الأزهرى :

التمرد (٢٦٦) - بريطانيا تحثه على اعلان الاستقلال من داخل البرلمـــان (٢٧٢ - ٢٧٨) - يبعث رســولاً لاقنـــاع عبد الناصر بالاستقـــلال (٢٨١ - ٢٨٤) - حكومته تنحى أيامـــاً قليلة (٢٨٥ - ٢٨٦) - مشروع الحكومــة القومية (٢٨٩ - ٢٩٣) - استقــالة الحاكــم العــام (٢٩٣) - اعــلان الاستقلال من داخـــل البرلمان (٢٩٥ - ٢٩٩) - دولتا الحكــم الثنائى تعترفان بالاستقـــلال (٣٠١ - ٣٠٢) - يتحفظ تجاه الاتفاقات والمعاهدات المبرمة باســم السودان (٣٠٣) - يرفع علم الســودان فى القصر إيذاناً بمولد الجمهــورية (٣٠٣ - ٣٠٥) - يشكل حكومة قومية (٣٠٥) - يخاطب مؤتمر لجان حزبه (٣١٩) - يبعد عن الحكم بتآمر طائفى (٣٢٣) - ينتقل إلى مقاعد المعــارضة (٣٢٥) - يحدد موقفه من مشــكلة حلايب (٣٣٦) - يزور الـعراق مهنئا بثورته ويتوقف فى القــاهرة (٣٤٣) - يوقع مذكرة المعارضة ضد الحكم العسكرى الأول (٣٧١ - ٣٧٣) - يعتقل مع قـــادة المعـارضة وينقلون إلى جوبا بالاسـوائية (٣٨٠) - يضرب عن الطعــام (٣٨١) - يبرق الحكم العسكرى مستنكراً مقتل القرشى والاعتداء على الطلبة (٣٨٨) - يبـــارك قيـــام حكومــة اكتوبر (٤٠١) - يوضح موقفه من قضية الجنوب (٤٠٥) دوره فى حل الحـــزب الشيوعى الســودانى (٤٣٥) يعلــن الـحــرب على اسرائيـــل (٤٤٢) - موقفه من نكسة حزيران (٤٤٧) - ينادى بعقد قمة عربية فى الخرطــوم (٤٤٧) يخاطب القمة العربية (٤٤٨) يقود الحزب الاتحادى الديمقراطى عند مولــده (٤٥٤) - يخاطب الجمعيـــــة التأسيسة حول الدستور الدائـــم ويتمسك بالديمقراطيـــــة (٤٥٩ - ٤٦١) - الحكــم العسكــرى الثانى يعتقله فى كوبر (٤٧٥) - استشهاده (٤٩٢) .

فهرست الأعلام والأحداث

مراجع عربية

١ – مذكرات في السياسة المصرية – د – محمد حسين هيكل – دار المعارف – القاهرة .

٢ – كفاح جيل – أحمد خير – الدار السودانية للنشر – الخرطوم .

٣ – مذكرات الأزهري – جريدة الأيام السودانية – يونيو – يوليو – أغسطس ١٩٥٧ .

٤ – السودان من ١٢ فبراير ١٨٤١ إلى ١٢ فبراير ١٩٥٣ – رئاسة مجلس الوزراء – جمهورية مصر – القاهرة .

٥ – السودان للسودانين – عبد الرحمن على طه – شركة الطبع والنشر – الخرطوم .

٦ – الديمقراطية في الميزان – محمد أحمد محجوب – دار جامعة الخرطوم للنشر – الخرطوم .

٧ – ذكريات ومواقف في طريق الحركة الوطنية السودانية ١٩١٤ – ١٩٦٩ – أمين التوم – دار جامعة الخرطوم للنشر – الخرطوم .

٨ – كنت رئيساً لمصر – مذكرات محمد نجيب – المكتبة العصرية الحديثة – القاهرة .

٩ – الحكم والإدارة في السودان – على حسن عبد الله – دار المستقبل العربي – القاهرة .

١٠ – تقرير لجنة التحقيق في حوادث الجنوب – حكومة السودان – الخرطوم .

١١ – مذكرات خضر حمد – مكتبة الشرق والغرب – الشارقة .

١٢ – الديمقراطية والاشتراكية في السودان – على عبد الرحمن الأمين – منشورات المكتبة العصرية – بيروت .

١٣ – جهاد في سبيل الاستقلال – الصادق المهدي – الخرطوم .

١٤ – قصة ثورة ٢٣ يوليو – الجزء الخامس – أحمد حمروش – مكتبة مدبولي –القاهرة .

مراجع انجليزية

1- THE MAKING OF THE MODERN SUDAN , K.D.D. HENDERSON ; FABER & FABER , LONDON.

2 - TRANSITION IN AFRICA , FROM DIRECT RUL E TO INDEPENDENCE , SIR JAMES ROBERTSON ; C. HURST & CO, LONDON.

3 - A MODERN HISTORY OF THE SUDAN , P. H HOLT;. WEINDENFELD & NICOLSON , LONDON.

4 -SHADOWS ON THE SAND , SIR GAWAIN BELL ; C. *HURST & CO. LONDON.*

5 - SUEZ 1956 , SELWYN ·, LLOYD , JONATHAN CAPE LONDON.

6 - BEHIND THE SCENES , JACK MAVROGORDATO ELEMENTS BOOKS LTD . , LONDON.

7 - MIDDLE EAST IN REVOLUTION , LORD H. TREVELYAN ; MACMILLAN , LONDON

8 - THE LABOUR MOVEMENT IN THE SUDAN , 1946 - 1955 , SAAD EL DIN FAWZI ; OXFORD UNIVERSITY PRESS , 1957.

رقم الايداع ٤٠٤١ / ١٩٩٠
الترقيم الدولى : T. S. B. N. 977- 00 - 0741 - 4

القاهرة الحديثة للطباعة
أحمد بهى الدين الخربوطلى
٣ ش الجد بالفجالة
تليفون : ٩٣٤٣١٠